الفهرس

لأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطي.

أ/ حمدي باشا رابح

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.

المقدمة :

وقعت الجزائر مساء الأربعاء18 ديسمبر2001 بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربى لتصبح بذلك عاشر دولة بين اثني عشرة دولة مشاركة فى جنوب حوض المتوسط توقع على هذه الاتفاقية فى إطار عملية برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية.

إن اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية هذه –كما تعرف – هي أداة ثنائية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهة وبين الشريك المتوسطي وهو الجزائر من جهة أخرى.وهي معاهدة دولية ملزمة للطرفين تركز على التجارة والتكامل الاقتصادي والأمن والحوار السياسي.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية ، التى شكلت فى مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة ومن ثم نحو مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية بصفة خاصة، فكان إعلان برشلونة 1995 بداية لإرساء القواعد الرسمية بين الاتحاد الأوروبى ، والدول المتوسطية و أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الاوروبى والدول المتوسطية بهدف انشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام آمن واستقرار أوروبية متوسطية. وحتى صدور هذا الاعلان عن مؤتمر برشلونة فى نوفمبر 1995 الذى شاركت فيه دول الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية.كانت العلاقة بين الاتحاد الأوروبى ومن قبلها الجماعة الأوروبية مع هذه الدول تختلف من فترة لأخرى .[1]

ولقد جاء طرح إعلان برشلونة في عام 1995 في توقيت مناسب وكرد فعل للتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي – المتوسطي؛ لأن التفكير في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي على مستوى إقليم البحر المتوسط لم يكن متاحاً ولا مقبولاً في ظل الحرب الباردة التي كانت تستقطب معظم دول حوض البحر المتوسط بين المعسكرين الشرقي والغربي في ذلك الوقت ،كما أن شعور أوروبا الموحدة باختلال الأمن في المنطقة والمنافسة الأمريكية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة ومحاولاتها تحقيق مكاسب اقتصادية بعد حرب الخليج الثانية وتشكيل المنطقة وفقاً للمصالح الأمريكية، كل ذلك كان دافعاً لهذا التوجه الأوروبي القوي تجاه دول حوض المتوسط سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا.كما أن مشروع المشاركة الجديد– باعتراف مسئولى الاتحاد الأوروبى– يستهدف وقف تدفق المهاجرين واللاجئين من شمال افريقيا إلى أوروبا.

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الفترات ، طالع :السياسة الدولية ، الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ،ج.م.ع. القاهرة ، أكتوبر 1999 ،

ومنذ عام 1995 وحتى انعقاد مؤتمر لشبونة الأخير سعى الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والطموحات تركزت في المجالات التالية:

. المجال السياسي والأمني: تركز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي، واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر، وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين.

. المجال الاقتصادي: التأكيد على الترابط بين دول شمال ودول جنوب المتوسط، وأن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين تتبلور في عدة قضايا مثل التنمية، ونقل التكنولوجيا والتغلب على البطالة والفقر ومشاكل الهجرة، وكذلك العمل الجماعي على تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المنطقة، وتقليل الفجوة بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط في الجنوب، وذلك باعتبار أن الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي وجهان لعملة واحدة، وأنه لا يمكن الحديث عن سلام واستقرار سياسي وأمني في غياب تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة لدول حوض المتوسط، ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010 من خلال اتفاقيات المشاركة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بصورة منفردة، والتي وقعت عليها كل من تونس والمغرب وإسرائيل والأردن وفلسطين، ومصر ، كما دخلت ليبيا وسوريا ولبنان والجزائر في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل.

اهداف اوربا من المشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط

وخلال السنوات الماضية تبلورت مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الاقتصادي للعلاقات بين الطرفين، والتي تم وضع أهداف محددة لكل مجال منها، وهذه المجالات هي:

. النقل والاتصالات: حيث اعتبرت دول إعلان برشلونة أن النقل والمواصلات من أهم الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية أي شكل من أشكال التعاون بينها؛ ولذلك تم صياغة أفكار حول تعزيز شبكة خطوط النقل البحري التي تربط بين موانئ البحر المتوسط، سواء لنقل الركاب أم البضائع، وتنظيم برامج تدريب وحلقات نقاش حول موضوع الاتصالات بهدف تبادل المعلومات والخبرات في مجال النقل والاتصالات بما يخدم حركة التجارة والاستثمارات بين دول المنطقة.

. حماية البيئة: تنبهت دول إعلان برشلونة للمشاكل البيئية في حوض المتوسط وانعكاساتها الاقتصادية على دول المنطقة، مثل تدهور نوعية التربة الزراعية وتعاظم الإفراط في استخدام الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية وزيادة التلوث الناجم عن أعمال التنقيب واستخراج النفط وأعمال النقل البحري، وخلال السنوات السابقة تبلورت أفكار حول وضع خريطة بيئية لمنطقة البحر المتوسط وإقامة روابط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية والإقليمية العاملة في مجال البيئة، وذلك بغرض توظيف العمل والتكنولوجيا لأغراض الحفاظ على البيئة.

ـ ترشيد استخدام الطاقة: فقد اتفقت دول إعلان برشلونة على أهمية الحصول على مصادر الطاقة النظيفة والزهيدة التكاليف بقدر الإمكان باعتبارها أساساً قويًّا لعملية التنمية الاقتصادية، وقد تبلورت مجموعة من الأفكار والاقتراحات بشأن تعاون هذه الدول في مجال ترشيد استخدامات الطاقة القابلة للنضوب والتعاون في مجال اكتشاف مصادر جديدة للطاقة والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال.

الجزائر ومشروع الشراكة الاورومتوسطي :

تتميز الجزائر بالعديد من الخصائص مثل وفرة المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة و اليد العاملة المؤهلة و قاعدة صناعية بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى حيث أنها توجد وسط المغرب العربي في شمال إفريقيا و في جنوب أوروبا و تمتلك قدرات تنموية هائلة . غير أن ما تحتاج اليه اليوم هو إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادها تجعلها على قدم المساواة مع الشركاء الأوروبيين والعرب والعالم بصورة عامة، لا سيما بعيد إنشاء منطقة التجارة وإجراء التعديلات الضرورية على اقتصادها الأمر الذي سيفرض عليها زيادة قدراتها التنافسية ·

و من الأهداف المتوقعة : لإتفاق الشراكة أن يتم جلب الإستثمار و لن يكون هناك تمييز جبائي بين الإنتاج الجزائري و نظيره الأوروبي، و سيكون التصدير مفتوحا أمام المنتوجات و المصدرين الجزائريين بشرط احترام المواصفات، و ثمة مجالات عديدة مفتوحة للتعاون بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و خاصة في ميادين التكوين و المياه و الزراعة و محاربة التلوث و التصحر و تطور المبادرة الخاصة و أساليب المنافسة وفقا لنظام مطابقة المواصفات » conformité des normes

ولكن دخول هذه الشراكة حيز التطبيق سيطرح أمام مؤسساتنا ومنظماتنا موضوعين أساسيين في غاية الأهمية يجب إيلاهما عناية خاصة في هذا الموضوع وهما:

. موضوع الجودة: أي إعادة النظر بالمواصفات وهذا يتطلب مواصفات تتماشى مع المواصفات الدولية، وتوفير مختبرات لديها شهادات جودة تطابقا مع متطلبات الأسواق الدولية·

. موضوع التقاليد والثقافة القضائية: حيث الحاجة ماسة لتطوير عمل المحاكم للبت بالقضايا والمنازعات التي قد ترفعها المؤسسات ، بسرعة ونزاهة·

إذ أن قيم الديمقراطية واقتصاد السوق ودولة القانون هي من الشروط الاساسية لأي شراكة مع الاتحاد الاوروبي .

ـ وتجدر الإشارة الى "أن سوق الاتحاد الأوروبي تعد حالياً 350 مليون مستهلك مع امكان النفاذ الى 400 مليون آخرين يتواجدون في 25 بلداً في وسط وشرق أوروبا، ويتهيأ الاتحاد الأوروبي ليصبح مستقبلاً أكبر منطقة تجارية حرة بحيث يضم نحو 800 مليون مستهلك·[2] ، فهل بإمكان مؤسساتنا أن تستفيد من هذه السوق الواسعة وتتطور تبعا لمقتضياتها ، أم أنها ستكون ضحية للانفتاح المفروض عليها ؟

في هذا الإطار عبر السيد " مجيد سيدي سعيد" الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، عن مخاوفه من مضاعفات الإتفاق على وضع المؤسسات الجزائرية التي تتطلب التأهيل، قبل دخول سوق المنافسة المفتوحة و قال إن هيئته لم تشارك لا من قريب ولا من بعيد في اتفاق الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في 18 ديسمبر 2001 ببروكسل.[3].

ـ إن الاتحاد الأوروبي يعمل بجد مع السلطات الجزائرية ليتم تنفيذ اتفاقية الشراكة بأفضل الشروط الممكنة، ولهذا الهدف يوفر للجزائر مساعدة فنية ومالية من اجل دعم الإصلاح المالي والإقتصادي ووضع أسس ادارية، وقانونية، ومؤسساتية، وقضائية تتكيف مع احتياجات البلاد بواقعها المنشود الجديد·

ـ إن إرساء قواعد منطقة التبادل الحر لن يتم على أسس صحيحة ما لم نضع في الفضاء الأورومتوسطي، قواعد تسمح بالتنقل الحر والمنتظم للأشخاص، ذلك أن العنصر البشري هو الهدف النهائي من هذه الشراكة ، وإلا أي اتفاق هذا الذي تتنقل فيه رؤوس الأموال، والبضائع والسلع بحرية من ونحو أوروبا ، في حين أن اوروبا تقيم الأسوار امام حرية تنقل مواطنينا؟

---

[2] http://www.aliwaa.com/news

[3] . الأمين العام للمركزية النقابية لجريدة البيان الإماراتية ، في 09 ماي 2002 .

ـ **الاجراءات التي قامت بها الجزائر** : ترى الحكومة الجزائرية أن خيار الشراكة مع أوروبا يعتبر قرارا استراتيجيا يعبّر عن رغبة بلادنا في أن تكون شريكا كامل العضوية على الساحة المتوسطية في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية[4].ولذلك فقد عملت الجزائر على تحويل الاقتصاد الذي كان خاضعا للتخطيط الى اقتصاد للسوق منفتح على الخارج ؛ وقد مست التعديلات والاصلاحات ميادين : القطاع المالي وتحرير نشاطات التجارة الخارجية والخدمات والهياكل والإطار التشريعي وخوصصة الاراضي الزراعية والعمل على محاولة القضاء على العراقيل التى تجابه الاستثمار الصناعي في هذا المجال.

لقد قامت الجزائر فيما بين سنوات 1995 و1998 بخوصصة واسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وفي أوت2001 تم توقيع القانون المتعلق بالخوصصة ، وبالرغم من أن الاتحاد الاوروبي ينظر الي ذلك على أنه قفزة هامة في طريق الاصلاح الاقتصادي ، إلا أنهم ينتظرون خوصصة المؤسسات العمومية المتوسطة والكبري.

عملت الجزائرعلى خفض نسب الرسوم الجمركية بالنسبة لعدد من المواد الأولية أو المواد النصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية في بلادنا ،كما تم رفع عدد المواد الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت(DROIT ADDITIONNEL PROVISOIRE).

الآثارالمتوقعة :ـ الآثار الناجمة عن الإصلاحات والتدابير الإقتصادية الجديدة لا سيما تلك المتعلقة بإعادة النظر في التعريفات الجمركية.

ـ وفي سياق إعادة الهيكلة التى تأتي في سياق الشراكة ستظهر حتما مشاكل اجتماعية، كالبطالة التى بلغت30بالمئة سنة2000 ، بعدما كانت في حدود17 بالمئةسنة 1986 ، فإذا عرفنا أن السكان القادرين على العمل يتزايدون سنويا بنسبة 4 بالمئة ،وأن الاستثمار لاينمو الا في حدود3.3 بالمئة سنويا (1995-2000) في حين أنه حتى تتراجع البطالة وتتحسن الظروف الاجتماعية يجب أن ينمو بنسبة تتراوح على الاقل بين 6 و7 بالمئة سنويا،ولذلك فإنه لاأفق لمساهمة مؤسساتنا في هذا الجانب .[5]

ـ إن اتفاق الشراكة لن يدخل حيّز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه رسميا إلا بعد المصادقة عليه من قبل برلمانات الدول الأعضاء والبرلمان الجزائري، وهذا ما يستغرق عادة مدّة زمنية لا تقل عن سنتين، حينئذ، تبدأ عملية التفكيك الجمركي مع التزام ما يسمى " مهلة صمت" (PERIODE DE SILENCE) تدوم سنتين.

ـ وحيث أن الاتفاق لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعدأربع سنوات فإنه خلال هذه الفترة الزمنية يمكن القيام بتطهير الوضع الإقتصادي وتأهيل النسيج الصناعي بما يدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية. ، لأن الإقتصاد الجزائري حاليا هش في كل فروعه

ـ نتيجة لرفع القيود الجمركية ،فاننا نتوقع تزايدا في الصعوبات التي تشهدها المؤسسات وبعض النشاطات الاخرى ، بل يمكن أن يختفى بعضها نهائيا ، وذلك إذا لم تتخد التدابير الوقائية منذ الآن .

ـ سوف تلزم إتفاقيات الشراكة المصدرين الجزائريين باتباع المعايير الأوروبية ومواصفتها القياسية مما يضغف مواقعهم التنافسية ويقيد حركة التجارة.

ـ أن الإتفاق في حالة تنفيذه بصورة عادية. سيمر بجدول زمني محدد يصل إلى 12 سنة و عندئذ تزول الحدود الجمركية و يقع التبادل الحر و تدخل الجزائر مرحلة المنافسة التامة « concurrence totale » و يختفي دعم الدولة للمؤسسات الإقتصادية و تنفتح الجزائر علىالقطاع الخاص بشكل واسع، وإذا تم تطبيق إتفاق الشراكة في مثل هذه الظروف،وبقيت المؤسسات

---

[4]كلمة السيّد علي بن فليس، رئيس الحكومة بمناسبة افتتاح اليوم الإعلامي حول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي19 مارس 2002
19 مارس 2002

[5] الارقام: partenariat euro-med p8,13

الجزائرية على حالها فإنه سيتم إستيعاب الإقتصاد الجزائري من الجانب الأوروبي ، وستتحول إلى مجرد سوق للسلع والبضائع الأوروبية .

خاتمة :

رغم الطموحات الواسعة لإعلان برشلونة وأهدافه في الجوانب السياسية والاقتصادية فإن الواقع يشير بعد مضي حوالي خمس سنوات على بداية التعاون الأوروبي المتوسطي في إطار صيغة برشلونة، إلا أن الغالب على التعاون الأوروبي المتوسطي هو الإفراط في الطموحات والأهداف وكذلك الأفكار والاقتراحات، ولكن قليلاً ما تترجم هذه الأفكار والاقتراحات إلى واقع ملموس، وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط وخاصة من البلدان العربية، وهذه الخلافات عبرت عنها بقوة مناقشات مؤتمر لشبونة لوزراء خارجية دول إعلان برشلونة، حيث كشفت هذه المناقشات أن هناك تحديات حقيقية تواجه التعاون الأوروبي المتوسطي، وهذه التحديات سياسية وأمنية واقتصادية تحول دون ترجمة هذه الطموحات والمقترحات والأفكار التي تم صياغتها طَوَالَ السنوات السابقة إلى واقع ملموس.وهو نفس التحدي الذي سيواجه مؤسساتنا إذا لم تدخل إصلاحات اقتصادية جذرية على هياكلها وأساليب عملها بما يتماشى ونصوص إتفاق الشراكة[6] وضمن منظور تنمية مستديمة .

المراجع

1 . السياسة الدولية ، مجلة دورية ، صادرة عن مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد اكتوبر 1999.

2 . التعاون الأورومتوسطي ...طموحات واسعة – مغاوري شلبي –

3 .partenariat euro-med ,algerie ,documentde strategie2002-2006

programme indecatif national 2002-2004 ,ed : commission de l'ue.

4 . جريدة البيان ، الامارات العربية المتحدة ، ماي 2002.

5 . http://www.aliwaa.com/new .

[6] . راجع النصوص بالمصدر اليابق

الشراكة الأورو متوسطية –الجزائرية

أ/ يوسف مسعداوي
أ/ بوزعرور عمار
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة

1– مقدمة

إن إعلان برشلونة كما الشراكة ذاتها مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية , بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي والإقتصادي إضافة لإلى رغبته بتجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة وتلوث المتوسط , لهذا فإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة هذه الأخطار وإدماج دول جنوب وشرق المتوسط في الإقتصاد العالمي بمبادرة أوربية بما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الإتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستوى معيشة . لذا فإن إجراء تحليل علمي لمضمون الشراكة وتحليل إنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري سيبقيان في ظل الظروف المعروضة في الإطار النظري الأكاديمي فما هي متطلبات الشراكة بالنسبة للجزائر ؟

إن الشراكة بمفهومها وكما تضمنها إعلان برشلونة ليست إتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسي محدد , بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الإقتصادية السياسية والإجتماعة والثقافية , فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الإنفتاح بين الأطراف المشاركة .كما تدعم الشراكة الإتحاد الأوروبي لأنها تسهم في قيام منطقة إقتصادية إسراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها إلتزامات معنوية ومادية حيال الدول المتوسطية الأخرى , بمعنى أن عليها أن تدفع ماسماه الإقتصادي الكندي pierre jean bibeau ضريبة القوة أو ضريبة القيادة . تطرح الشراكة الأوربية الجزائرية مجموعة من التساؤلات التي تشكل الإجابات عليها شروط نجاح هذه الشراكة وإستمرارها . وعلى ضوء ما ذكرناه فإن الشراكة ضرورية لمصلحة الطرفين وإذا أحسن صياغة أحكامها وتحديد شروط تنفيذها مع الأخذ في الحسبان إختلاف مستويات النمو بين الطرفين وفتح مجال تعديلها في ضوء النتائج المحققة يمكن الإرتقاء بها من شراكة رعاية إلى شراكة مشاركة وهذا يتطلب شروط ما هي ؟

حرصت الدول المغاربية على لعب دور بدأ يتعاظم على مستوى القمة العربية، من خلال انخراطها الكامل في المنطقة العربية الحرة الكبرى. وهو ما يلقي عليها واجبات تفعيل مؤسسات الاتحاد وتيسير القيام بالمهمات الموكلة إليها حتى تجعل منه بناء قادرا على الايفاء داخليا بوعوده، وخارجيا على التحرك والاندماج في فضاءاته العربية والافريقية والمتوسطية ثم الدولية من موقع الند المشارك لا من موقع التابع الذي يكتفي بردود الفعل الآنية التي لا تؤسس للوجود ولا تدفع نحو تحقيقه.

2– مسار الشراكة الأورومتوسطية – الجزائرية–العربية :

إن بزوغ ظاهرة العولمة بكل زخم وقوة وبشكل باتت تتراجع معه الحواجز الجغرافية وتزول أمامه الموانع السياسية والسيادية قد أصبح أمرًا يتوجب على جميع الدول أن تتكيف وتتعايش معه. وهذا ما يجعلنا مدعوون الآن اكثر من أي وقت مضى للتعامل مع هذه الظاهرة على النحو الذي يؤدي إلى نشوء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع، ومتكافئ في فرص العيش الكريم، و بلوغ

هذا الهدف يستوجب من الدول النامية مضاعفة جهودها التنموية لتلحق بركب مسيرة الاقتصاد العالمي وتكثيف جهودها لإزالة العوائق التي تحول دون اندماجها في القطاع التجاري المتعدد الأطراف والعمل على إيجاد البنى التحتية اللازمة لتجهيز السلع بالمواصفات القياسية المطلوبة في الدول المستوية. كان إنشاء " منتدي البحر المتوسط" في عام 1994 الذي يشمل كافة دول أوروبا والشرق الأوسط بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين وغير المسئولين والمهنيين والمثقفين في أوروبا ودول حوض البحر المتوسط الأخري . وفي نوفمبر 1995 اجتمع وزراء خارجية خمس عشرة دولة تؤلف الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم الاثني عشر عن منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط وتبنوا " إعلان برشلونة " الذي أنشأ الشراكة المتوسطية .وتهدف هذه الشراكة التي أطلق عليها " مسيرة برشلونة " إلي ربط استقرار الاتحاد الأوروبي وازدهاره باستقرار الشركاء المتوسطيين وازدهارهم ، وقام مشروع الشراكة الأورو– متوسطية علي ثلاث ركائز هي : إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010 ، وتكثيف التعاون الاقتصادي ، وزيادة المساعدات الماليةولكن ها هي تحديات جديدة تواجه الاتحاد المغاربي ، تحديات تجعل التراجع عنه أمرا غير مقبول بالمرة بل غير ممكن تماما، لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، بالاضافة الى تلك العوامل التي أسلفنا ذكرها، من نمو للتجارة الخارجية وانهيار الحواجز بين اقتصاديات بلدان العالم في اطار اتفاقيات دولية ملزمة بما ينطوي عليه ذلك من تهديد للاقتصاديات المحلية بسبب المنافسة العالمية الشديدة – تواجه دول المنطقة المغاربية اليوم مشروعين لا يمكن تجاهل فرصهما وآفاقهما، هما مشروع الشراكة الاوروبية ومشروع ايزنستات الاميركي ، واذا ما كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن المغرب قد تبعتها، والجزائر مؤخرا وربما تكون ليبيا على الطريق. ولا شك ان اهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في ان علاقة بلدان المنطقة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط هي علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك ، بل لأن المصالح قد أصبحت بين بلدان الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، كما تطرح عليها رهانات متقاربة إن لم تكن واحدة مثل انتقال الايدي العاملة واستقرارها في مواطنها، وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنموية، بالاضافة طبعا الى تنشيط الأسواق في الاتجاهين.

ولا شك ان تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلاً لدخول الشراكة والاستفادة من فرصها بدلاً من الخضوع لشروطها، كما يجعلها اكثر قوة وقدرة على التفاوض على أية اتفاقيات لاحقة. ولا شك أيضا أن ما ينطبق على الموقف من الشراكة الاوروبية ينطبق وربما بدرجة أكبر، على الموقف من المشروع الامريكي الذي مازال مجرد مشروع لم تتضح كل معالمه بعد. فالمبادرة الاميركية تمثل، من ناحية، فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الاقتصاديين ودخول الاسواق الامريكية الواسعة بما توفره من موارد مالية وتكنولوجية هائلة اي انها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون والاندماج المغاربيين، ولكنها من ناحية ثانية، تحمل محاذير السوق الهائلة وآلياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة، مما يستلزم دعم الجهود وتوحيد الامكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الأدنى من استقلالية مبادراته ومتمسك بمصالحه.

ان دخول السوق الاميركية ومواجهة تحدياتها أمر لا يمكن ان تقوى عليه دولة ذات امكانيات كبيرة، مثل فرنسا دون معاناة وصراعات فكيف اذا كان الامر يتعلق بدول محدودة الامكانيات مثل دول الاتحاد المغاربي وهو ما يستلزم بالتالي – كما أسلفنا – حشد كل امكانياتها وتنسيق مواقفها للاستجابة للمبادرة الامريكية التي هي في النهاية، باب واسع للدخول في الدورة العولمية.

بقي أن تنشيط مسيرة الاتحاد المغاربي من خلال إحياء لجانه التي اجتمعت أخيرا بالمغرب وتونس ومن خلال انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بلدانه في شهر مارس القادم في انتظار عقد قمة قادمة لمواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة الاوروبية القائمة وربما الشراكة الاميركية القادمة لم ينس دول المنطقة محيطها العربي والافريقي وهو ما حرصت عليه تونس والمغرب من خلال استجابتهما لمشروع سين/صاد (تجمع دول الساحل والصحراء) ومن خلال حرص الدول المغاربية على لعب دور بدأ يتعاظم على مستوى القمة العربية، ومن خلال انخراطها الكامل في المنطقة العربية الحرة الكبرى· وهو ما يلقي عليها واجبات تفعيل مؤسسات الاتحاد وتيسير القيام بالمهمات الموكلة إليها حتى تجعل منه بناء قادرا على الايفاء داخليا بوعوده، وخارجيا على التحرك والاندماج في فضاءاته العربية والافريقية والمتوسطية ثم الدولية من موقع الند المشارك لا من موقع التابع الذي يكتفي بردود الفعل الآنية التي لا تؤسس للوجود ولا تدفع نحو تحقيقه·

ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الجانبين الى ثلاث فترات .

الأولى منذ عام 57 – وهو العام الذى شهد توقيع معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية – وحتى عام 90 وهو العام الذى شهد اعلان الجماعة الأوروبية عن نيتها فى سياسة متوسطية جديدة. وخلالها اقتصر اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط على ثلاثة مناطق أولها دول المغرب العربى والثانية الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء والثالثة إسرائيل.

وقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية فى بداية تلك الفترة بعقد عدد من اتفاقيات الانتساب مع تركيا عام 63 واتفاقية تجارية مع إسرائيل تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 63.وقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية فى بداية تلك الفترة بعقد عدد من اتفاقيات الانتساب مع تركيا عام 63 واتفاقية تجارية مع إسرائيل تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 63. واتفاقية تجارية مع لبنان تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 65 ، واتفاقيتا تعاون مع كل من المغرب وتونس عام 69 ، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا عام 70 وقبرص عام 73

وخلال الفترة من 72 وحتى 90 وهى ما وصفت بالسياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية، استهدفت هذه السياسة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة فى تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجارى ، وفتح اسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالى داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية.

وركزت على ست دول عربية هى تونس والمغرب وقعت اتفاقياتها فى ابريل 76 ومصر والأردن وسوريا ووقعت اتفاقياتها يناير 77 ولبنان فى مايو 77 وإسرائيل مايو 75.

وقد حصلت تلك الدول على مساعدات مالية فى شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبى للأستثمار من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها حيث بلغت القروض المقدمة لمصر 70 مليون وحدة حساب اوربية (ايكو) وسوريا 60 مليون وحدة حساب والأردن 40 مليون وحدة حساب.

المرحلة الثانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة 89 وحتى 95 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً فى يونيه عام 90 أطلق عليه نحو سياسة متوسطية جديدة Toward a Mediterranean Renovated Policy أكدت استمرارية العلاقات التقليدية. وأدخلت تطورات جديدة لتدعيم تلك العلاقات. حيث تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية ،

التى شكلت فى مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة ومن ثم نحو مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية بصفة خاصة.

وتتمثل المحددات والمتغيرات الاقليمية فى مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التى باتت تهدد الامن الأوروبى ، وهى معظمها قادمة من الجنوب الذى يشمل جنوبى وشرقى المتوسط.

نتيجة استمرار مستويات التسلح المرتفعة فى العالم الثالث ، واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال افريقيا الى اوروبا.بالإضافة الى نظرة الغرب للاسلام التى تخلط في بعض الاحيان بين الاصولية والارهاب

وكانت المتغيرات الاوروبية التى وضعت الاتحاد الاوروبى نحو المتوسطية الجديدة دخول اوروبا في مرحلة تحول خطيرة لدعم الهوية الاوروبية والكيان الجماعى والجمعى الاوروبى والتى اخذت شكل أوروبا الموحدة92.

معاهدة ماستريخت

وجاءت معاهدة ماستريخت لتعكس رغبة الطرف الاوروبى في الربط بين احراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة.

وفى يونيو 92 بدأ التطور الجذرى فى سياسة الاتحاد الاوروبى تجاه المتوسط حيث أشارت قمة لشبونة المجلس الاوروبى الى ان شرقى وجنوبى المتوسط بالاضافة الى الشرق الاوسط هى مناطق جغرافية لها اهمية كبيرة للاتحاد الاوروبى فى اطار الامن والاستقرار الجماعى.

ومع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ نوفمبر 93 كلفت قمة كورفر باليونان – المجلس الاوروبى فى يونيو 94 كلا من المجلس الوزارى واللجنة الاوروبية بتقييم السياسة المتوسطية . والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط

وبناء عليه عقد مؤتمر كان بفرنسا يومى 26 و27 يونية 95 لمناقشة امكانية التطوير الفعلى للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبى. الذى تضمن البيان الختامى الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الاوروبى – المتوسطى فى برشلونة نوفمبر 95.

واستنادا الى هذا الموقف الاوروبى تم اعداد مشروع الاعلان الرسمى لمؤتمر برشلونة 95 الذى أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الاوروبى والدول المتوسطية بهدف انشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام آمن واستقرار أوروبية متوسطية وجاء مؤتمر برشلونة نوفمبر 95 ليضع أسس جديدة للعلاقات الاوروبية المتوسطية.

وكتبت الاهرام في 18 اكتوبر 95تقول ان الاتحاد الاوروبى سيقدم خلال مؤتمر برشلونة فى 27و 28 نوفمبر القادم برنامجا للتعاون على ثلاثة مستويات هى الامن واتفاقات سياسة وثقافية وعلاقات اقتصادية ومالية بهدف التوصل الى انشاء منطقة سوق حرة عام 2000.

وتنقل الاهرام عن مسئول باللجنة الأوروبية "جان بيير دريز بورج" توقعاته عن سرعة انضمام بعض الدول مثل مصر وإسرائيل والمغرب حيث إنها الأكثر استعداداً للانضمام إلى هذه السوق.

أن برشلونه ستوضح الآلية التى ستؤدى إلى إنشاء منطقة حرة للتبادل الأوروبى المتوسطى.

الإعلان رسمى للأورومتوسطية(إعلان برشلونة)

وقد تضمن البيان الذى تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبى المتوسطى فى برشلونة 27و28 نوفمبر 95 موافقة المشاركين فى المؤتمر الأوروبى المتوسطى فى برشلونه على إقامة مشاركة عامة ، ومشاركة اوروبية متوسطية بين المشاركين عبر حوار سياسى معزز ومنتظم وتنمية التعاون الاقتصادى والمالى ، واختفاء الأبعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية.

وأن هذه المحاور تشكل الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

وقد دعا البيان إلى تسوية الخلافات بين الدول المشاركة بالوسائل السلمية ودعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد او استعمال القوة ضد سلامة أراضى أى مشارك آخر بما فى ذلك الاستيلاء على الأراضى بالقوة.

وتوطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الارهاب ومكافحته والعمل على تشجيع ضمان الأمن الاقليمى بين الاطراف. والحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية كما دعا البيان إلى تجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الإحتياجات المشروعة للدفاع ودعا الى العمل على ان تبلغ القوات والأسلحة لتلك الدول أدنى حد ممكن. وأكد البيان فى جانبه الاقتصادى والمالى على أن تكون منطقة البحر المتوسط منطقة رخاء مشترك من اجل اقامة منطقة اقتصادية بحر متوسطية قبل عام 2010 تعتمد على التجارة الحرة وفقاً للترتيبات الناشئة عن اقامة منطقة التجارة العالمية. مما يلزم الدول المشاركة بمراعاة مفاهيم خلق منطقة التجارة الحرة فى العلاقات بينهم فى مجال التنمية الاقتصادية. بهدف تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية فى هذه المنطقة والالغاء التدريجى للعوائق التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية حسب جداول زمنية يقع تحديدها والتفاوض فيها بين الأطراف المعنية.

متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر.

تحديث البيانات الاقتصادية والاجتماعية مع اعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص ورفع القطاع الانتاجى إلى المستوى المطلوب ووضع إطار دستورى وقانونى ملائم لسياسة الاقتصاد الحر. تنمية التعاون وبالأخص دعم النمو الاقتصادى بالتوفير الداخلى فى الاستثمارات الخارجية المباشرة وبالتحديد عبر إزالة العوائق فى وجه هذه الاستثمارات تدريجياً، والتى قد تؤدى إلى تبادلات للتكنولوجيا. وتتعهد الدول المشاركة بعقد اتفاقات فيما بينها ودعم التعاون والتحديث الصناعى، والتوفيق بين النمو الاقتصادى والحفاظ على البيئة.

التأكيد على الدور البناء لقطاع الطاقة فى الشراكة الاوروبية المتوسطية الاقتصادية وتعميق الحوار فى سياسات الطاقة وخلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة فى ميدان الطاقة. الدور المهم الذى تلعبه الهجرة ، وتكييف التعاون بين الدول المشاركة من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهنى ومساعدة على خلق فرص العمل وتأمين الحماية المعترف بها فى القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعياً على أراضيهم واتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة من الدول المشاركة لإعادة قبول مواطنيهم الذين يعيشون في اوربا فى وضعية غير قانونية. أما المتوسطية الاوربية فتقوم على أساس الاعتراف بالآخر كشريك ، وحق الآخر بأن يكون مختلفاً دون "مركبات نقص" ، وانطلاقاً من احترام الخصوصيات والهويات والثقافات .. إنها تنظر إلى الآخر نظرة تكامل لا نظرة سيطرة.

3– منطقة التجارة الحرة العربية

فعلى الرغم من إدراك الدول العربية لأهمية التكامل والتجمع الاقتصادي العربي، وبذلها العديد من المحاولات من أجل تحقيق ذلك، ورغم أن المحاولات باءت بالفشل، وباتت حبرًا على ورق.. فما زال حلم التكامل العربي يراود العقول العربية، ويمتدّ شعاعه من المحيط إلى الخليج. ولأن الدول العربية لم تنسَ حلمها الكبير، الذي أصبح تحقيقه أكثر إلحاحًا في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.. فقد انطلقت آخر محاولات تحقيق هذا الحلم العربي، وهي البدء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. برزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية أثناء دورته الخامسة والستين التي عقدت بالقاهرة في الفترة من 7–10 فبراير 2000، وقد أكَّد المجلس على أن تحرير التجارة العربية ليس هدفًا في حد ذاته، ويجب أن يصحبه تدفق الاستثمار إلى الدول العربية، مما يعني ضرورة منح مناخ الاستثمار أهمية خاصة، كما أن تحرير التجارة لا يكتمل إلا إذا صاحبه خرق من السياسات المتعلقة بتنظيم الاحتكارات، وإتاحة فرص المنافسة العادلة من خلال قوانين تسنها الدول العربية. وأكَّد المجلس على أهمية قيام اللجان المختصة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بإزالة عقبات تحرير التجارة الحرة البينية ، خاصة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي ينطبق عليها التخفيض التدريجي السنوي بنسبة 10%، إضافة إلى الرسوم الأخرى والالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية، وقرَّر في هذا الصدد عقد اجتماع استثنائي للجنة المفاوضات التجارية في جويلية 2000. يليها مباشرة لجنة التنفيذ والمتابعة للبتِّ في هذا الموضوع في ضوء الدراسات التي يوفِّرها صندوق النقد العربي، وأمانةالجامعة العربية. وأوضح المجلس أن القيود غير الجمركية تشكِّل عقبة أساسية أمام انسياب السلع العربية، ولذا.. ستقوم لجنة المفاوضات التجارية بدراسة تلك القيود، بمشاركة المنظمة العربية للتنمية الإدارية والقطاع الخاص العربي ممثلاً في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ودعا المجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والنقدية ومنظمة التنمية الزراعية إلى سرعة استكمال القواعد المنشأة التفصيلية نظرًا لأنها تتيح التطبيق الأفضل للبرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، وطالب المؤسسات المالية العربية بتقديم الدعم اللازم لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال برامجها للمساعدة الفنية، وأن يشمل هذا الدعم الأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية والدول العربية الأقل نموًا، وأشار المجلس إلى ضرورة قيام كل دولة طرفًا لتحديد نقطة اتصال تكون مسئولة عن تزويد الأمانة العامة بكافة المعلومات والبيانات، والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى داخل الدولة نفسها فيما يتعلَّق بمنطقة التجارة الحرة. وناشد المجلس الدول الأعضاء استكمال بناء الأسس التي تقوم عليها منطقة التجارة، البدء في اتخاذ خطوات أكثر تقدمًا في مرحلة التكامل الاقتصادي العربي، خاصة إدخال تجارة الخدمات ضمن شمولات منطقة التجارة الحرة العربية والانتقال إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، وكذلك تطوير وتحديث الإدارات الجمركية وزيادة كفاءتها، باعتبارها أحد محاور تنمية التجارة العربية.

أ–البرنامج التنفيذي

انطلاقًا من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي لتحقيق السوق العربية المشتركة.. أقرَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في 19 فبراير 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات، اعتبارًا من أول يناير 1998، ويشكِّل البرنامج الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في:

- التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية، وصولاً إلى منطقة تجارة حرة عربية في عام 2007؛
- إلغاء القيود غير الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية؛

- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة؛
- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية؛
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموًا؛
- التشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة، مثل البحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية الفكرية.

وحدَّدت الاتفاقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للإشراف على تطبيق البرنامج، ويساعده في أداء مهامه الأمانة الفنية، وعدد من اللجان؛ هي لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة للمفاوضات التجارية ولجنة لقواعد المنشأ. وقد انضمَّت إلى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 14 دولة عربية؛ هي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، ولم تنضمَّ إلى البرنامج كل من الجزائر وجيبوتي وجزر القمر، وهناك دول عربية وافقت على البرنامج، ولكنها لم تتخذ إجراءات تنفيذية، وهي السودان وموريتانيا واليمن وفلسطين والصومال، وتمثِّل الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية سوقًا واسعة تضمّ حوالي 190 مليون نسمة، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها حوالي 300 دولار، كما يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 522 مليار دولار في عام 99 طبقًا لبيانات صندوق النقد العربي، كما أن حجم تجارتها الخارجية يشكِّل القاسم الأعظم من إجمالي التجارة العربية، حيث تشكِّل حوالي 90% من إجمالي الصادرات العربية إلى العالم، وحوالي 91% من اجمالي الواردات العربية من العالم، وكذلك تمثِّل غالبية التجارة العربية البينية، فهي تمثِّل حوالي 96% من إجمالي الصادرات العربية البينية، وحوالي % 91 من إجمالي الواردات العربية البينية، وكل هذه مؤشِّرات تعطي أهمية لقيام هذه المنطقة لإعطاء دفعة للتجارة العربية عامة، وللتجارة العربية البينية بصفة خاصة.

ب–التزام الدول العربية بالقرارات

أهم ما يمكن متابعته للحكم على مدى التزام الدول العربية بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تنفيذ الدول العربية الأعضاء في البرنامج لنسب تخفيض الرسوم الجمركية المنصوص عليها في البرنامج، وهي10% سنويًا لمدة عشر سنوات اعتبارًا من يناير 1998، والملاحظ في هذا المجال أن هناك 14 دولة عربية قامت بتطبيق البرنامج، وهي مصر والأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وعُمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب، وقد قامت بعض الدول العربية، وهي الأردن ومصر ولبنان وسوريا والمغرب وتونس بتقديم طلبات تشمل قوائم سلبية لبعض السلع تريد استثناءها من تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية في الماضي عند إبرام اتفاقية السوق العربية المشتركة أو الذي تتبعه في حالة الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة فيما بينها على المستوى الثنائي، وهو ما يجعل تحرير التجارة العربية تشير بوتيرة بطيئة ، وذلك لأنه ليس من المعقول أن تقوم منطقة تجارة حرة بين الدول العربية تستثنى منها معظم السلع المتبادلة بين الدول العربية، ولكن بعد قيام اللجان المختصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة هذه الطلبات المقدمة من الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية قامت بتقليص القوائم السلبية إلى أدنى حد، واقترحت استثناء بعض السلع الأخرى من تطبيق البرنامج في الوقت الراهن وبشرطين هما:

- أن تكون مدة هذا الاستثناء ثلاث سنوات تنتهي في عام 2002،
- وأن تكون نسبة التخفيض للرسوم الجمركية والضرائب على السلع التي سبق استثناؤها في نهاية الفترة هي نفس نسبة التخفيض المطبَّقة على السلع الأخرى التي لم تكن مستثناة، كما يجب على الدول العربية الحاصلة على هذه الاستثناءات أن

تقدِّم تقارير سنوية عن أوضاعها الاقتصادية بالنسبة لكل سلعة من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير إلى الدول العربية وغير العربية، وبيان الأهمية النسبية لهذه السلع في التجارة الخارجية مع الدول العربية. وبعد حسم الاستثناءات التي قدمتها الدول العربية.. تم تطبيق المرحلة الأولى والثانية والثالثة من تخفيض الرسوم الجمركية بدون أي عراقيل، حيث تم خفض الرسوم الجمركيةبنسبة 10% في أول يناير 1998، وبنسبة 10% في أول يناير 1999، وأخيرًا بنسبة 10% في أول يناير 2000، وقد لوحظ أن هناك 7 دول عربية هي السعودية والإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر ولبنان قد أبلغت منافذها الجمركية من اليوم الأول لتنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة بخفض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات العربية بنسبة 10% سنويًا، ولمدة عشر سنوات، على أن يتم هذا التخفيض تلقائيًا دون الحاجة إلى استصدار قرار سنوي بهذا المضمون، بينما تتبع بقية الدول الأعضاء أسلوب إقرار التطبيق سنويًا. وفي منتصف يناير 2000. طلبت موريتانيا والسودان واليمن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، ومن المقرر أن يتم تصديق باقي الدول أولاً على اتفاقية تيسير التبادل التجاري، باعتبارها المدخل للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة. وقد أعدَّ البنك الإسلامي للتنمية برنامجًا تأهيليًا لصالح اليمن والسودان وغيرها من الدول العربية الأقل نموًا لمساعدتها على توفيق أوضاعها للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة. وفي ديسمبر 1998. أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارًا باستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في أول يناير 2000، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 40% في يناير 2000 وبنسبة 30% في يناير 2001 وبنسبة 30% في يناير 2002، وذلك من أجل اختصار الوقت اللازم لقيام السوق العربية المشتركة، إلا أن الأردن وسوريا تحفَّظت على هذا القرار، حيث رأتا الاكتفاء بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة وعدم وجود جدوى لهذا القرار، في حين أن دولتين أخريين –وهما اليمن وموريتانيا– طلبتا تأجيل التزامهما بهذا القرار لمدة 5 سنوات بصفتهما دولتين أقل نموًا، وقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية على طلبهما، أما ليبيا فقد أوضحت أن جميع وارداتها من الدول العربية معفاة تمامًا من الجمارك، ولم يبق في عضوية المجلس سوى العراق الذي لا يزال الحظر الاقتصادي مفروضًا عليه، أما الإمارات فقد قامت بالانسحاب من المجلس في الأول من ديسمبر 1999، وذلك لتصبح وحدة الإقتصادية العربية بلا خليج ، وبالتالي تعتبر مصر هي الدولة الوحيدة المؤيدة للإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة وعدم الانتظار حتى عام 2007 لاكتمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة .

إن عدم إنظمام الجزائر في منطقة التجارة الحرة العربية يفوت علينا فرص تصدير منتوجاتنا إلى الدول العربية ويحد من قدرتنا التنافسية في الأسواق العربية , وخاصة مع مايشهده العالم من تكتلات .

4–رهانات جيو إستراتيجية واقتصادية كبرى للاتحاد المغاربي

لقد تمثلت فكرة المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ، لا فقط بالنسبة لأجيال الاستقلال بل أيضا بالنسبة للطليعة الثقافية والسياسية التي تزعمت حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة المغاربية منذ ثلاثينات القرن الماضي .ولا شك أن ترجمة هذا الشعور إلى بناء حقيقي وتحويل البرنامج النضالي إلى واقع ملموس يقوم على تشريعات واضحة ومؤسسات قوية قد أخذ وقتاً طويلاً من الزعماء والقادة المغاربيين الذين انشغلوا بهموم بناء الدولة القطرية حتى كان إعلان زيرالد في 17 فبراير من عام 1989 الذي شكل بداية حقيقية للاتحاد المغاربي الذي كان حلم العقود الماضية . والواقع أن أهمية ذلك الإعلان تكمن في أنه استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية الكبرى والحاسمة التي كانت تفعل فعلها في ذلك التاريخ على أكثر من ساحة دولية واكثر من فضاء جوار للفضاء المغاربي . وبنظرة سريعة يمكن أن نشير إلى أبرز تلك المتغيرات التي قادتها آليتان أو ديناميكيتان

متباينتان وهما ديناميكية الدمج والتفكيك . ففي إطار الديناميكية الأولى كانت رياح العولمة العاصفة تتجه الى تفكيك الاقتصاديات الوطنية واعادة دمجها في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه المؤسسات والشركات متعددة الجنسية.

أما ديناميكية التفكيك فكانت تفعل فعلها مع سقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وتفككها الى جمهوريات ودويلات. وإلى جانب هذين العاملين اللذين عجلا ولو بشكل غير مباشر ببناء الاتحاد المغاربي، علينا ان نذكر ايضا ظهور تجمعات إقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي كانت اتفاقية ماستريخت عام 1989 قد أعطته الدفعة الكبرى لاستكمال بنائه المؤسساتي .

إن الاتحاد الأوروبي بقدرته على توحيد فسيفساء لغوية ودينية وبشرية وصياغة كل ذلك في اطار سياسي واقتصادي واحد مثل نموذجاً مهيمناً بالنسبة لمواطني ومسؤولي المغرب العربي، نموذجا أعطى الدرس للجميع بأن ما كان حلما يمكن ان يتحقق ، وأن الإرادة السياسية يمكن أن تصنع المعجزات ان كانت كذلك .

ولا شك ان نموذج الاتحاد الاوروبي كان وما يزال بالنسبة للمغاربيين ملفتا لأكثر من سبب, خاصة مع فشل نظام عربي عرف نهايته مع حرب الخليج الثامنة عام 1990. كانت سنة 1989 سنة تأسيس الاتحاد المغاربي ، سنة حاسمة على الصعيد الاقليمي والدولي وعلى الصعيد العربي أيضا .

وكانت التحديات المذكورة، هي التي عجلت بتأسيسه وبعث لجانه ودفع نشاطه، إلا أن الاتحاد، ككل التجمعات الإقليمية عرف انتكاسة لزخم السنوات الأولى وحماسها، فالقيود والعراقيل والحرص على المصالح القطرية والنظرة التكتيكية التي تتغلب أحيانا على النظرة الاستراتيجية عرقلت مسيرة الاتحاد وساهمت في تعثره وحالت دونه ودون تحقيق الأهداف التي بعث من أجلها.

ولكن ما هي تحديات جديدة تواجه الاتحاد المغاربي، تحديات تجعل التراجع عنه أمرا غير مقبول، لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، وبالإضافة إلى تلك العوامل التي أسلفنا ذكرها، من نمو للتجارة الخارجية وانهيار الحواجز بين اقتصاديات بلدان العالم في إطار اتفاقيات دولية ملزمة بما ينطوي عليه ذلك من تهديد للاقتصاديات المحلية بسبب المنافسة العالمية الشديدة – تواجه دول المنطقة المغاربية اليوم مشروعين لا يمكن تجاهل فرصهما وآفاقهما، هما مشروع الشراكة الاوروبية ومشروع الشراكة المغاربة –الأمريكية والمسماة بمبادرة إيزنستات، وإذا ما كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتبعتها المغرب والجزائر وربما تكون ليبيا على الطريق . ولا شك أن أهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في أن علاقة بلدان المنطقة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط هي علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك ، بل لأن المصالح قد أصبحت بين بلدان الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، كما تطرح عليها رهانات متقاربة إن لم تكن واحدة مثل انتقال الأيدي العاملة واستقرارها في مواطنها، وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنموية، بالإضافة طبعا إلى تنشيط الأسواق في الاتجاهين . ولا شك أن تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلاً لدخول الشراكة والاستفادة من فرصها بدلاً من الخضوع لشروطها، كما يجعلها اكثر قوة وقدرة على التفاوض على أية اتفاقيات لاحقة . ولا شك أيضا أن ما ينطبق على الموقف من الشراكة الاوروبية ينطبق وربما بدرجة أكبر، على الموقف من المشروع الامريكي الذي مازال مجرد مشروع لم تتضح كل معالمه . فالمبادرة الأميركية التي أعلن عنها في يونيو 1998 والتي تستهدف المغرب والجزائر وتونس من أجل تأسيس منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول والولايات المتحدة تمثل، من ناحية، فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الاقتصاديين ودخول الأسواق الأمريكية الواسعة

بما توفره من موارد مالية وتكنولوجية هائلة أي أنها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون والاندماج المغاربيين، ولكنها من ناحية ثانية، تحمل محاذير السوق الهائلة وآلياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة، مما يستلزم دعم الجهود وتوحيد الإمكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الأدنى من استقلالية مبادراته ومتمسك بمصالحه.

إن دخول السوق الأميركية ومواجهة تحدياتها أمر لا يمكن أن تقوى عليه دولة ذات إمكانيات كبيرة، مثل فرنسا دون معاناة وصراعات فكيف إذا كان الأمر يتعلق بدول محدودة الإمكانيات مثل دول الاتحاد المغاربي وهو ما يستلزم بالتالي – كما أسلفنا – حشد كل إمكانياتها وتنسيق مواقفها للاستجابة للمبادرة الأمريكية التي هي في النهاية، باب واسع للدخول في الدورة العولمية(1) . بقي أن تنشيط مسيرة الاتحاد المغاربي من خلال إحياء لجانه التي اجتمعت أخيرا بالمغرب وتونس ومن خلال انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بلدانه في شهر مارس 2003 في انتظار عقد قمة قادمة لمواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة الاوروبية القائمة وربما الشراكة الأميركية القادمة لم ينس دول المنطقة محيطها العربي والأفريقي وهو ما حرصت عليه تونس والمغرب من خلال استجابتهما لمشروع سين/صاد (تجمع دول الساحل والصحراء) ومن خلال حرص الدول المغاربية على لعب دور بدأ يتعاظم على مستوى القمة العربية، ومن خلال انخراطها الكامل في المنطقة العربية الحرة الكبرى . وهو ما يلقي عليها واجبات تفعيل مؤسسات الاتحاد وتيسير القيام بالمهمات الموكلة إليها حتى تجعل منه بناء قادرا على الإيفاء داخليا بوعوده، وخارجيا على التحرك والاندماج في فضاءاته العربية والإفريقية والمتوسطية ثم الدولية من موقع الند المشارك لا من موقع التابع الذي يكتفي بردود الفعل الآنية التي لا تؤسس للوجود ولا تدفع نحو تحقيقه .

ويبقى أخيراً سؤال قائم عربيا هل تكون الشراكة بديلا عن الحوار العربي الأوروبي الذي هو أيضاً بحاجة للتكيف مع المعطيات القائمة في التسعينات . فمالطا وقبرص ستنضمان الى الاتحاد الأوروبي، إسرائيل لها علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي في حين أن العلاقات الأوروبية التركية تتسم بخصوصية تحمل الكثير من التوترات يضبطها فقط الانتماء التركي الى الحلف الأطلسي . فإذا كانت هنالك ظروف موضوعية عطلت الحوار ومعطيات دولية وإقليمية تتطلب إعادة صياغته، إلا أنه يبقى ضرورياً إذ يوفر الإطار الأشمل لعلاقات بين أوروبا والعرب خاصة وان هنالك الكثير من المسائل والقضايا التي تعالج بالشكل الأكثر فعالية إذا توفر الإطار الأشمل. وإذا كانت إسرائيل وتركيا الى جانب العرب جزءاً من سياسة متوسطية إقليمية لأوروبا، إلا انه لا يجوز أن تحكما مبدئيا في المستقبل العلاقات الإقليمية العربية الأوروبية بشرط أن يكون المستقبل مختلفاً عن الحاضر العربي.

المراجع :

1)) www.islam-online.net/iol/dowalia/namaa12-2-00 شلبي مغاوري

http://www.gn4me.com/economy/content/article.jsp?art_id=429&category_id=
http://www.gn4me.com/economy/content/article.jsp?art_id=444&category_id=3**

خيرة الشيباني , الاتحاد المغاربي بين تعثر المسيرة وتحديات الراهن

w.penclub.virtualave.net/selections.htm
Consulté le 20/11/2002
www.mersinfo.com/makhzoumy/hitti.htm

البنية التحتية للإنترنت والتجارة

د/ بختي إبراهيم
أستاذ محاضر –جامعة ورقلة–

مقدمة :

أحدثت الشبكات تغييرات جذرية في كيفية نقل المعلومات، ومشاركة المعلومات بين الموظفين والمؤسسة بسهولة، ولقد أُستخدمت شبكة الإنترنت على نطاق واسع في الأغراض التجارية، وفتحت مجالاً للمؤسسات لتقديم المعلومات الخاصة بمنتجاتها وخدماتها لشرائح عريضة من الزبائن والمتعاملين، ورفعت هذه الخدمات من نسبة بيع البضائع وشرائها عن طريق الإنترنت، وظهر للوجود مفهوم "التجارة الإلكترونية"، التي سمحت لعدد أكبر من المؤسسات في أن تزيد من سرعة وصولها إلى الأسواق، وقد أصبح من الواضح فعلا أن الإنترنت قد أخذت تُغيِّر أساليب المنافسة والبيع والشراء المتعلِّقة بمختلف أنواع المنتَجات المادية وغير المادية وكذلك الخدمات.

تشهد التجارة في الدول المتقدمة حالياً، تحولاً سريعاً من الشكل التقليدي، إلى الشكل الإلكتروني، وتعمل حكومات تلك الدول بشكل جدي على دعم عملية الانتقال هذه، وتوفير كافة أسباب النجاح لها، كونها تساهم بقوة في توسيع الأسواق العالمية المتاحة أمام منتجاتها، وتشير العديد من التقارير إلى أن إنترنت ستصبح القوة الأساسية التي تقود النمو الاقتصادي في كافة بلدان العالم، في المستقبل، فظهورها وتطورها المذهل، جعلنا نتساءل عن حقيقة هذه التجارة، وماذا يمكن لها أن تقدمه بالمقارنة مع أشكال المعاملات التجارية التقليدية ؟ ؛ وهل الجزائر لديها الإمكانيات اللازمة لإنشاء التجارة الإلكترونية وتطويرها، بما يحقق لها الفائدة المرجوة ويضمن لها المنافسة داخل السوق العالمية ؟.

1– شبكة الإنترنت :

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الإنترنت في شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIST)[1]، الذي أنشئ في شهر أفريل من سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكانت مهمته الأساسية يوم ذاك، العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الإنترنت، ففي نفس السنة، كانت الجزائر مرتبطة بالإنترنت عن طريق إيطاليا، تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6*Ko*)[2] وهي سرعة جد ضعيفة، وقد تم ذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو، بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا، تسمى بـ (RINAF)[3]، وتكون الجزائر هي النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.

في سنة 1996، وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف حرف في الثانية، يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس ؛ وتم في نهاية 1998، ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة 1 ميغابايت في الثانية(Méga Bytes) ، وفي شهر مارس 1999، أصبحت قدرة الإنترنت في الجزائر بقوة 2 ميغابايت في الثانية، وتم إنشاء 30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط

الوصول التابعة للمركز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن (الجزائرالعاصمة، سطيف، ورقلة، وهران، تلمسان،...) والمربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر العاصمة.

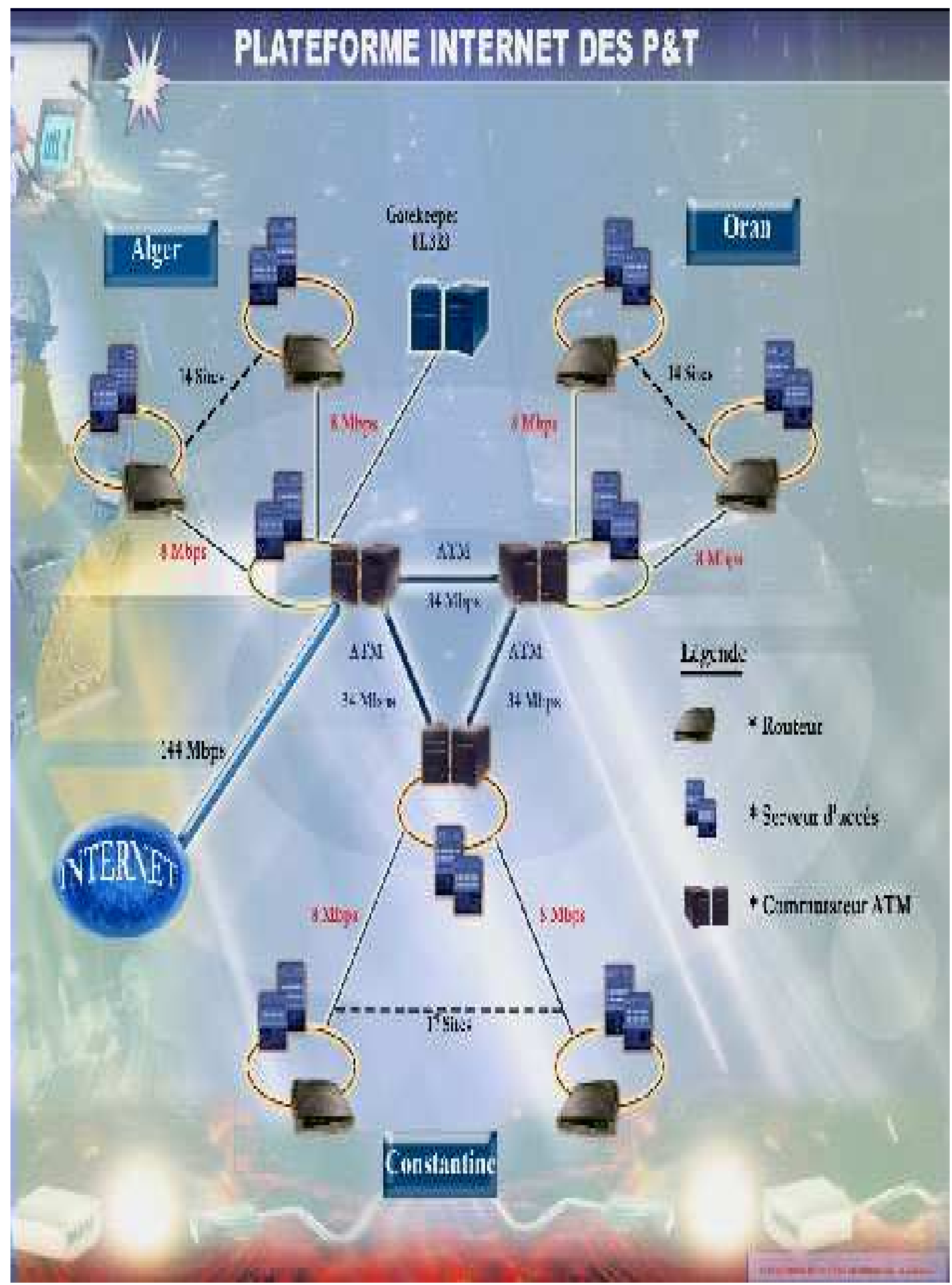
وقد قدر عدد الهيئات المشتركة في الإنترنت سنة 1996، أي بعد سنتين من دخول الإنترنت إلى الجزائر 130 هيئة، وفي سنة 1999، قدر عدد الهيئات المشتركة في الشبكة بـ 800 هيئة، منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الاقتصادي و150 في القطاعات الأخرى، وفي نفس السنة أي 1999، كان لمركز البحث في الأعلام العلمي والتقني حوالي 3500 مشترك، ولأن هناك تباين كبير بين عدد المشتركين ومستعملي الإنترنت في الجزائر نظرا لانخفاض نسبة الاشتراك الفردي بالمقارنة مع نسبة اشتراك الهيئات (سيبر مقهى، ميدياتيك، مؤسسات،...)، بسبب ارتفاع تكلفة الربط بالشبكة، فإنه يمكن تقدير أن هناك حوالي 180 ألف مستعمل للإنترنت (حوالي 50 مستعمل لكل اشتراك) [محمد لعقاب، 1999 – ص.ص 120–122]، يمثل هذا العدد نسبة أكبر بقليل من 01 في الألف من عدد مستعملي الإنترنت في العالم [N. Ryad, 2000 - P1].

بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98–257 بتاريخ 25 أوت 1998[الجريدة الرسمية، العدد 63 – 1998]، والمعدل بمرسوم التنفيذي آخر يحمل رقم 307-2000 بتاريخ 14 أوكتوبر 2000[الجريدة الرسمية، العدد 60 – 2000]، الذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الإنترنت، ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، مما زاد في عدد مستخدمي الشبكة، وقد وصل عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر القطر الجزائري إلى 65 رخصة حتى نهاية 2001 ؛ إن وجود هذه المؤسسات في سوق الإنترنت سوف يحسن من خدمات الوصول إلى الشبكة، ويساهم في تقديم أسعار تنافسية للاشتراك بخدمات الإنترنت ؛ لكن في حقيقة الأمر أن جل الخواص المرخص لهم بإستغلال الإنترنت لم ينشطوا بعد، لسبب أو لآخر ؛ وفي وقت لاحق ستنشئ وزارة البريد والمواصلات شبكتين عن طريق الساتل : Vsat وImmarsat (هذا الأخير يدور على محور إفريقيا، جزء من أوربا، الشرق الأوسط و أمريكا) مما يسمح بتقوية ربط المواقع والمشتركين بشبكة الإنترنت[BMG International, 1999].

إن زيادة عدد هذه المؤسسات وحده دون تطوير البنية التحتية للاتصالات، التي تعد أمرا ضروريا لتحسين خدمات الوصول إلى الإنترنت، لن يأتي بالفائدة المرجوة منها، حيث تم إحصاء حوالي 1.4 مليون خط هاتفي في الجزائر، أي بمعدل خط لكل 25 فرد، وهو جد بعيد عن المعدل العالمي (خط لكل 6 أفراد)، من بين هذه الخطوط المتوفرة هناك 300 ألف إلى 400 ألف خط عاطل[N. Ryad, 2000 - P1].

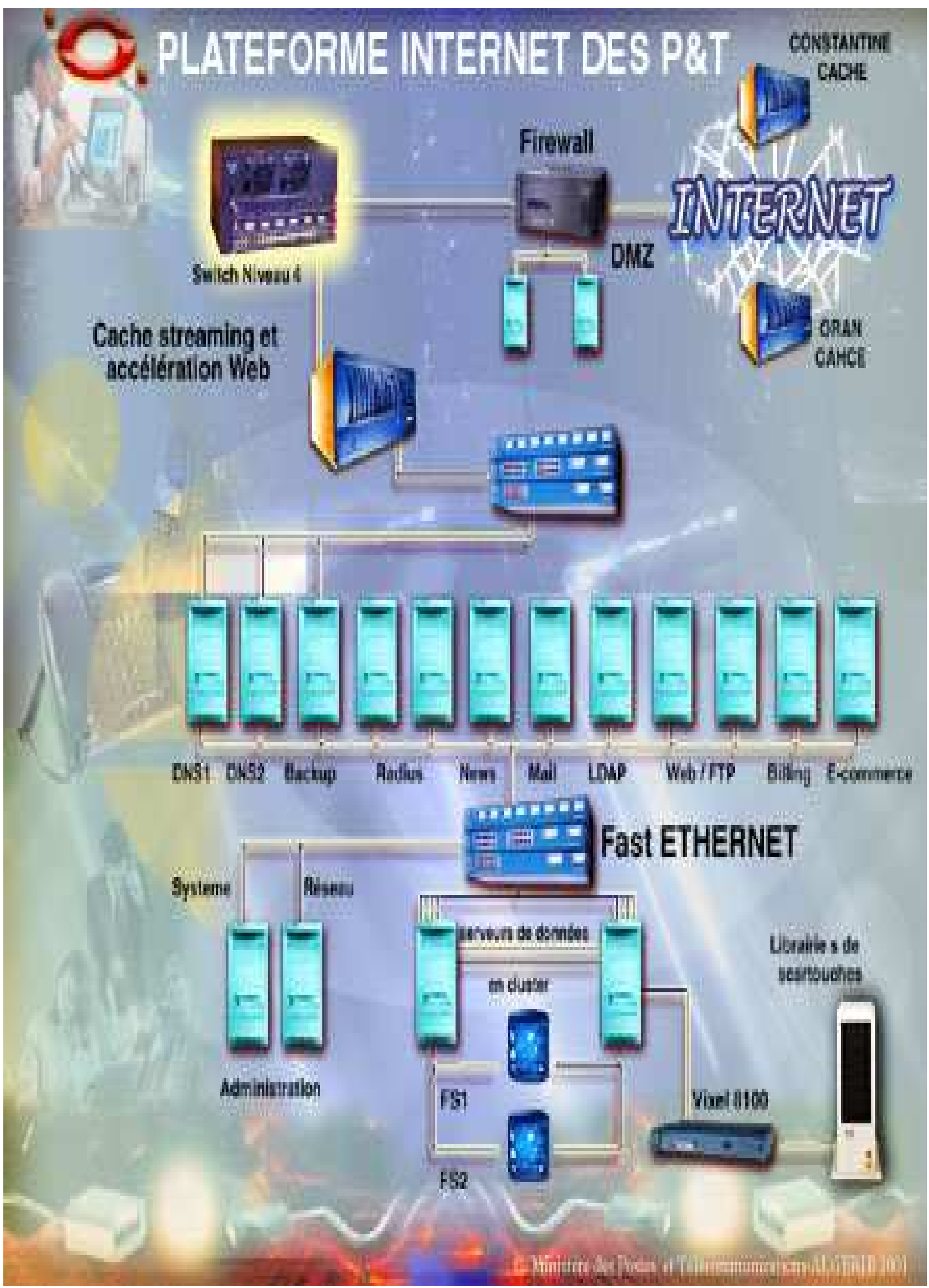
الجزائر الآن في مرحلة لتدارك تأخرها، فالجهة الوصية وزارة البريد والمواصلات وفرت خط إتصال أساسي للإنترنت (backbone)، من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايت/ثا قابل للتوسعة لغاية 144 ميغابايت/ثا، لتمكن موزعي خدمات الإنترنت (providers) وبعض مؤسسات الإتصال من الإرتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن.

شرعت إدارة البريد والمواصلات بالتعاون مع الموزع الإمريكي LUCENT Technologies[4] في إقامة شبكة لتقديم خدمات الإنترنت كموزع للمؤسسات والأفراد، بحيث تستهدف شبكتها كل ولايات الوطن، قدرتها تفوق 10.000 خط، ويتوقع أن يكون لها 100.000 مشترك ؛ هذه الشبكة تتميز بضمها لمختلف الخدمات التي يوفرها الويب بالإضافة للخدمات التي تتطلبها التجارة الإلكترونية، والشكل التالي يبين ذلك.



الشكل 1.5– وصف لهيكلة شبكة البريد والمواصلات

المصدر : http://www.postelecom.dz/plate.htm

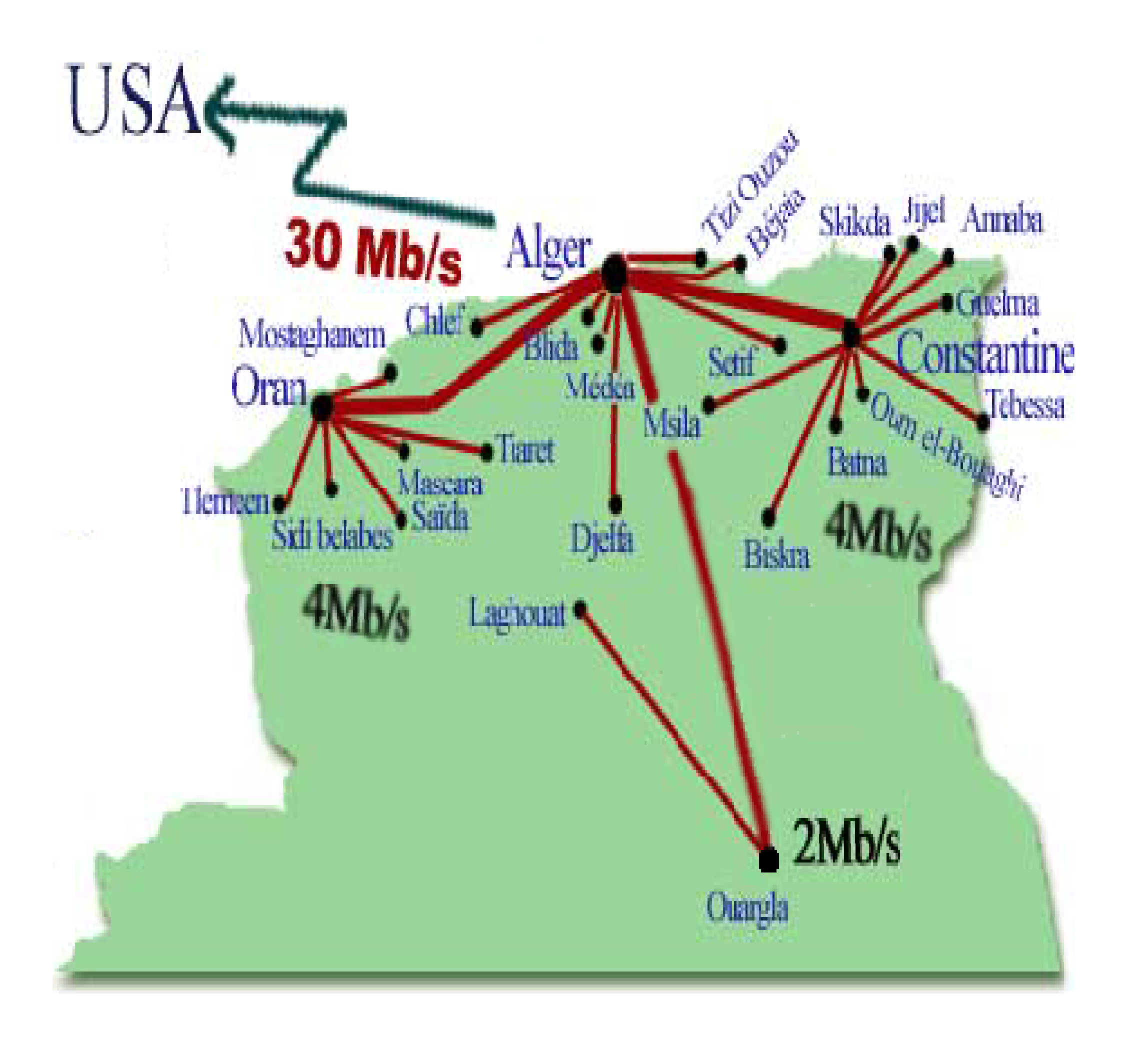


الشكل 2.5– الخدمات التي تشتمل عليها شبكة البريد والمواصلات

المصدر : http://www.postelecom.dz/service.htm

وقد تم بالفعل تشييد شبكة البريد والمواصلات، وهي جاهزة للإستغلال، دون كلمة مرور، ودون إشتراك أو إلتزام، فالتكلفة تحسب ضمنيا مع تسعيرة الهاتف ويمكن الإطلاع على هذا بالموقع : http://www.djaweb.dz.

ونفس الطريق سلكه مركز البحث والإعلام العلمي والتقني عن طريق تقوية بنيته التحتية، حيث بدأ في مشروع يربطه بموزعه في الولايات المتحدة بخط سعته تصل إلى 30 ميغا بايث/ الثانية، وزودت المشتركين العوام بأكثر من 20 نقطة وصول للإنترنت، و43 خط متخصص لقطاع التعليم العالي والهيئات البحثية، و48 خط متخصص لبقية القطاعات الأخرى من بينها الموزعين الخواص ؛ ويصل عدد خطوط الهاتف المستخدمة في الولوج إلى الشبكة بـ 2000 خط[CERIST, 2000 - P4]، وحسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين في سنة 2001، بلغ 250.000 مستخدم، منهم 20.000 مشترك ؛ وقد حضر المركز نفسه لخوض غمار التجارة الإلكترونية من خلال تنمية البرامج، وبناء المواقع التجارية، أي تحضير البنية التحتية لهذا النوع من التجارة ؛ ونذكر بأن هذا المركز هو الذي يشرف على إدارة وتسيير النطاق dz. (http://www.nic.dz).



الشكل 3.5– مخطط توضيحي لشبكة توزيع الإنترنت لدى CERIST

المصدر : وثائق المؤسسة وموقعها على الإنترنت http://www.cerist.dz

2– شبكة المعلومات التجارية :

من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وجلب مستثمرين جدد جزائريين وأجانب واندماج الاقتصاد الجزائري في المحيط الاقتصادي العالمي، قام خبراء من مركز التجارة الدولية بإعداد دراسة لإنجاز شبكة المعلومات التجارية (RIC)[5].

يقدر المكتب الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)[6] والمكلف بتقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين، بأن كل عمليات الاستيراد وتطوير الصادرات، من أجل أن تكون فعالة وذات مردودية، يجب أن تسير بناءاً على قاعدة معلومات قوية، يمكن توفيرها بسرعة وحسب مخطط منظم، لأجل تحقيق هذا الهدف توجهت (PROMEX) إلى مركز التجارة الدولية (CCI)[7] لإنجاز دراسة للمشروع المقترح، وإقامة شبكة وطنية للمعلومات ممولة من نفس الهيئة، هذه الشبكة ستكون نقطتها المحلية (PROMEX)، وهدفها تغطية كل التراب الوطني في مجال المعلومات التجارية المتعلقة بالتصدير والاستيراد، تسهيل المعاملات التجارية للمتعاملين، ووضع تحت تصرفهم كل المعلومات الخاصة بالعروض الآتية من الخارج، وكذلك العروض، زيادة على هذا، تقديم النوعية والمعايير الواجب احترامها بالنسبة لكل منتج، وقد أوضح السيد/ م. خليفي، المدير العام لـ (PROMEX) قائلا : "يجب على المصدرين أن يعرفوا المعايير الدولية للمنتجات، قبل البدء في عملية الإنتاج" [FARAH A., 2000 - P4]، ويقصد بالمعايير الدولية تلك التي تخص الجودة، التغليف، الشروط، وغير ذلك من المعلومات المهمة عن السوق المصدر إليها.

هذا الإنجاز سوف يغطي كل التراب الوطني، كذلك كل الدول المغاربية، ودول أخرى مثل مصر والسودان، ويكون مربوط بعدة منظمات عالمية مثل : المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، المنظمة العالمية للصحة (OMS)، المنظمة العالمية للتغذية (FAO)، البلدان العربية والإسلامية.

أوفد مركز التجارة الدولية خبيرين من أجل دراسة هذا المشروع ولمعرفة وتحديد الهيئات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية مثل صندوق التأمين الشامل على الصادرات (CAGEX)، وزارة التجارة وغرفة التجارة والصناعة، كذلك تقييم القدرات التكنولوجية الموجودة وخاصة تكوين إطارات وتقنيين جزائريين بإمكانهم الإشراف على هذه الشبكة.

ثم أُتبعت بزيارة ثانية في شهر نوفمبر 1999، لأجل تقديم مخطط هذا المشروع لمسؤولي (PROMEX)، والزيارة التي بعدها كانت في شهر مارس (2000)، أين أقيمت أربع ندوات جهوية وندوة وطنية خصت لهذا المشروع.

النتائج المتوقعة من مسؤولي *(PROMEX)* هي : معرفة جيدة لقواعد وإجراءات التجارة الدولية، زيادة الوعي وتعزيز قدرات التحليل في مجال المبادلات المتعددة الأطراف ودراسة فعالية ومرونة شبكة المعلومات التجارية ؛ لأن مركز التجارة الدولية يمول فقط "دراسة المشروع"، وقد شرع بإرسال طلبات الدعم المالي إلى عدة منظمات عالمية، لكنهم يعتمدون بصفة خاصة، على منظمة الدول الإسلامية التي نحن جزء منها، إذا سار كل شيء حسب ما هو مسطر فإن شبكة المعلومات التجارية ستنجز في المدى القريب.

3– النظام البنكي وبطاقات المعاملات المالية :

أصبحت الإنترنت اليوم مرادفة لعصر جديد لتوزيع المنتجات والخدمات المالية، بفضل الاتصال المباشر مع العميل، الذي يصل إلى المعلومة دون المرور بوسيط، الشيء الذي يفرض على البنوك الجزائرية ديناميكية أكبر في مجال المنافسة، بالاعتماد على

المعرفة بتكنولوجيات التسويق عبر الإنترنت (بواسطة الشبكات)، إذ أن هذه الطريقة في تقديم الخدمة هي، أولا : فرصة تسويقية تسمح بإنشاء علاقة جوارية تمكن من الوصول إلى عميل لم يكن بالاستطاعة الوصول إليه فيما سبق، وهي تسمح بإلغاء ذاتية (تخصيص) العلاقة مع العملاء، ثانيا : هي فرصة تجارية تمكن المؤسسات البنكية من البروز بإعطائها قيمة لشبكاتها التجارية.

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره وحاجزا في وجه الاستثمار، نظرا للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء، حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها، إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن وأسرع مثل النقود الإلكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر.

بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة، غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذا عدم وجود الكفاءات الوطنية القادرة على صيانة مثل هذه الأنظمة، لكن وجود الطلب متزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها، مثل : بطاقة الدفع المقدم لخدمات الهاتف وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، البطاقات البنكية للسحب والدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، من رواد المؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا فقد قطع شوطا إيجابيا على مستوى الإتصالات : فهو يمتلك شبكة إتصال – إنترانت – تَعُمْ جُل ولايات الوطن، وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر بين وكلاتها ؛ وتعتبر بطاقة السحب والدفع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كدعم للنشاط التجاري للمؤسسة وزيادة مواردها، وكوسيلة لتحسين خدمة الزبائن، لهذا فإن تطوير البطاقة يتوقف على عنصرين هامين هما :

- التجار الذين يَقبَلون الدفع عن طريق البطاقة.
- الأفراد الحاملين للبطاقة.

تعتبر بطاقة الدفع *(BADR)* بطاقة وطنية للدفع والسحب، صالحة في الجزائر فقط، تسمح لحاملها بـ:

- تسديد المشتريات من السلع والخدمات (الشراء من مختلف المحلات التجارية، فاتورة الفندق أو المطعم،...) وذلك بمجرد الإمضاء على فاتورة التاجر المشترك في شبكة (BADR).
- القيام بسحوبات نقدية من :

1. الوكالات البنكية (BADR).
2. الصرافات الآلية للأوراق النقدية (DAB)[8]، الخاصة بشبكة (BADR).

يجب الإشارة إلى أن عملية الدفع والسحب التي تتم باستعمال بطاقة الدفع (BADR) تؤدي إلى خصم فوري من حساب حامل البطاقة وذلك بقيمة المعاملة، ويكون السحب أو الدفع بمبلغ محدود يسمح به أسبوعيا، ويحسب السقف الأسبوعي بعد التأكد من مبلغ الدخل الصافي الشهري المصرح به (تصريح أو شهادة الأجر).

تعتبر هذه البطاقة المالية، غير كافية للتعامل على المستوى الدولي، لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الإلكترونية في بلادنا، بالرغم بأنه بإمكان بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أن يجعل من بطاقته المالية دولية الدفع عن طريق التعامل مع الهيئات المالية الدولية مثل فيزا أو ماستركارد، كما هو الحال في بنك الخليفة[9] الذي أصدر بطاقات مالية بالتعاون مع ماستركارد و أمركان إكسبرس، وللحصول على أي بطاقة من هذه البطاقات يشترط أن يكون طالبها حاصل على حساب جاري بالبنك الخليفة، وتتيح لحاملها المزايا التالية :

- سهولة ويسر التعامل بها بأمان وضمان الدفع بها وطنيا ودوليا.
- خصم مقدار 5% عند إستعمالها في الخطوط الجوية الخليفة.
- الحصول على علاوات كمحفز لإستخدام البطاقة.
- فترة السماح تقدر بشهر واحد، بزيادة 5% في السنة.

تقدمت على نفس المنوال (من أجل التحسين)، وزارة البريد والمواصلات الجزائرية، بمناقصة وطنية-دولية[10] تحمل رقم 2001/41، نشرت بتاريخ 01 أوت 2001[11]، تخص تقديم حلول ومعدات مالية تدعم السحب والدفع محليا وخارجيا، وتتشكل من :

- نظام الإدارة والتسيير (معدات وبرامج : تخص السحب والإطلاع على الرصيد المتبقي وإمكانية طلب دفتر الصكوك، والقيام بالتحويلات النقدية بين البنوك، ويشمل أيضا إستخدام البطاقات المالية الدولية كبطاقة فيزا أو مستركارد).
- 200.000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة (*cartes à puce*).
- ورشة تحضير البطاقات البنكية، بسعة 300 بطاقة في الساعة.
- 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد، ليتمكن الزبون من التسديد عن بعد، وعن طريق الإنترنت تحضيرا للدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية ؛ ويمكن الوصول لهذه المحطات عن طريق الحاسبات الشخصية الموصولة بالهاتف أو عن طريق الهاتف النقال GSM.
- 100 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (انترنات) ؛ البطاقة التي تنتمي لمؤسسات مالية أخرى يسمح لهم فقط بالسحب دون بقية العمليات المالية.

إذن، سلاسة العمل ما بين البنوك لا تتحقق فعلا إلا بإنشاء شبكة لنقل المعطيات على مستوى عال، ولقد شرعت الجزائر في إنجاز المرحلة الأخيرة من مشروع شبكة ما بين البنوك المتخصصة (RIS)[12]، وقد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الإلكترونية وجعل الاتصال بين البنوك يتم في زمن حقيقي، وهو ما يعتبر إعادة هيكلة وتطوير لقطاع البنوك، وقد كلفت بهذا المشروع شركتين : الأولى برتغالية، أوكلت لها مهمة دراسة المشروع وتقييم احتياجات القطاع المعني، أما الثانية فهي هولندية مكلفة بمهمة المساعدة التقنية ؛ المشروع يقوم على أربع مراحل :

المرحلة الأولى : تتم فيها دراسة الاحتياجات المتعلقة بالخدمات ذات القيمة المضافة، كما هو الحال في البنوك المتطورة في العالم، هذه المرحلة أنجزت في جانفي 2000.

المرحلة الثانية : تستوجب اختبار ذو طابع تكنولوجي وتقني للشبكة، حيث يتم اختيار نظام سهل وبسيط وبأقل تكلفة يدعى (Wireless Fixed Access)، وقد تم اختبار العملية بنجاح بين المدن الثلاث الجزائر العاصمة، البليدة وتيزي وزو.

المرحلة الثالثة : وضع مخطط الإنجاز وتكلفة المشروع لتعميمها في باقي ولايات الوطن.

المرحلة الرابعة : تعتمد على تنظيم وتكوين المستخدمين (موظفي البنوك) حيث سيتم تكوين حوالي 3400 عون لمدة اثنى عشرة (12) شهرا، ابتداء من شهر ماي 2000[Ghania Oukazi, 1999 - P7]، كما ستقوم وزارتي العدل والمالية بتكوين كبار موظفيها في ميادين التسيير المالي والبنكي، وسيتم توسيع الشبكة مستقبلا إلى خدمات التأمين، الضرائب والجمارك.

هذه الشبكة ستغطي كل التراب الوطني بحوالي 1000 موقع للربط[Haddad Said, 1999 - P21]، مجموع هذه المواقع يتميز بتمركز قوي في المراكز السكنية، ويتم التقسيم بإنشاء مراكز جهوية ومركز وطني للتسيير، حيث يعتبر هذا الأخير وحدة الإدارة والقيادة لهذه الشبكة، فقد تمت هندسة هذه الشبكة بشكل يضمن الأمن في تدفق المعلومات عبر المحطات القاعدية المنتشرة عبر التراب الوطني، كما نجد أن عقد الربط (Les nœuds)، عبارة عن أنظمة ذكية تستعمل تقنيات عالية تمكنها من تجاوز جميع العقبات.

4- تجارة الجزائر الخارجية ومفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

إنتهجت الجزائر ولفترة طويلة، سياسة تجارية إنطوائية، اعتمدت على إحلال الواردات، مما قلص من حصة الصادرات خارج نطاق المحروقات، الذي أعطته الدولة أولوية ليس كمحرك للتنمية الوطنية فحسب، بل كمصدر لوسائل الدفع الخارجي وركيزة للقدرة الشرائية للدينار.

لقد أدى القانون حول احتكار التجارة الخارجية، رقم 78-02 الصادر في 11 فيفري 1978[13] إلى الإجهاز على كل الأنشطة الإنتاجية الموجهة خصيصا للتصدير، ونلخص هذا القانون في ثلاث نقاط رئيسية، حيث أن النقطتين الأخيرتين هما نتيجة ضمنية للنقطة الأولى[M'hamsadji, 1988 - PP 267-268] :

1. تدخل الدولة في تحديد التجارة الخارجية.
2. منع الخواص الأجانب من التدخل، على كل المستويات، لحسابهم الخاص.
3. منع التدخل في التجارة الخارجية على أي شخص يمارس نشاط الوساطة لشركة أجنبية.

إن بنية التجارة الخارجية لا تزال تعيش على بقايا هذه السياسة رغم التخلي عنها ابتداء من الثلاثي الأخير من سنة 1993، بعد محاولات إصلاحية فاشلة بين جوان 1992 وسبتمبر 1993، فالملكية العمومية لوسائل الإنتاج ومنع النشاط الاقتصادي الخاص أدى إلى جمود كبير، وتحول الاقتصاد إلى آلة كبيرة لتوزيع الريع النفطي، وهو ما أدى، بعد انهيار سعر النفط سنة 1986، إلى تحطيم أسس الوفاق الهش الذي بني عليه الاستقرار[مراد بن أشنهو، 2000 - ص.ص 1-4].

طبقت الجزائر ابتداء من سنة 1994 وإلى يومنا هذا – طوعا أو كرها من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي – مجموعة من الإجراءات قصد النهوض بالإنتاج وتطوير التجارة الخارجية لخلق التوازن في ميزان المدفوعات، وزيادة حجم وقيمة التجارة الخارجية خارج نطاق المحروقات، وقد ارتكزت السياسة الجزائرية، كما أوضح رئيس الحكومة الأسبق "إسماعيل حمداني" خلال الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، على النهوض بالاستثمار في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI التي ستلعب دور المحرك في التنمية الاقتصادية[LIES S., 1999 - P11] ، حيث كلفت عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية حوالي 800 مليار دينار[صادق بن، 2000 – ص6].

لكننا نجد أن تأخر عملية إعادة هيكلة الإنتاج أدى إلى عدم التأثير السريع والمباشر على بنية التجارة الخارجية الجزائرية، وكذلك فإن هذه الإجراءات قوبلت بجمود في مسار التصحيح الهيكلي، وفي تطوير سير الهيئات المصاحبة للنشاطات الإنتاجية سواء الموجهة للاستهلاك الداخلي أو تطوير التجارة الخارجية، مثل : مصالح الموانئ، المطارات، الجمارك، الضرائب، البنوك، شبكات الاتصال، وانتهاءاً بالنظام القضائي.

إضافة إلى هذا فإن الجزائر بحاجة ماسة إلى استثمارات أجنبية، كما أنها بحاجة أكثر إلى نقل واستيراد التكنولوجيا، من أجل تحديث وعصرنة أدوات الإنتاج وتكييفها وفق متطلبات السوق العالمية، والحقيقة أن قيمة الاستثمارات الأجنبية خارج نطاق المحروقات، لم تتجاوز 300 مليون دولار سنة 1999، وأن قيمة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 380 مليون دولار خلال نفس السنة [مراد بن أشنهو، 2000 - ص.ص 1-4]، إذ يبقى وزن الجزائر في التجارة الدولية مختلا على غرار علاقاتها التجارية مع أهم شركائها، حيث لم تتعدى قيمة الصادرات الجزائرية 10.12 مليار دولار منها 57.1% باتجاه الاتحاد الأوروبي، وهذا من إجمالي الصادرات العالمية التي بلغت 6500 مليار دولار خلال نفس السنة، أما الواردات فبلغت 9.32 مليار دولار منها 5.5 مليار دولار من صادرات الاتحاد الأوروبي البالغة سنة 1998 حوالي 2100 مليار دولار[مراد بن أشنهو، 2000- ص.ص 1-4].

تبقى الجزائر رهينة وارداتها، فالتوازن الغذائي لا يمكن الحفاظ عليه، وأداة الإنتاج لن تقوم بوظيفتها دون اللجوء والاعتماد على استيراد المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد المصنعة ونصف المصنعة، ووسائل الإنتاج، فالإنعاش الاقتصادي في الجزائر يبقى مرتبط برفع حجم وقيمة الواردات، إذ تبلغ قيمة الواردات الغذائية ما بين 2.5 و2.8 مليار دولار وهو ما يمثل 30% من الاستهلاك الداخلي، كما تستورد كذلك 25% من التجهيزات[فؤاد داود، 2000– ص.6].

إن المنظمة العالمية للتجارة أضحت منظمة عالمية من مستوى منظمة الأمم المتحدة، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وأي دولة ذات سيادة لا يمكنها أن تتبوأ مكانة في العالم دون الاشتراك في مجمل هذه المنظمات التي ترسم السياسات العالمية : الأمنية، الاقتصادية، التجارية، المالية،...وغيرها، كما أن شركاء الجزائر أعضاء في مجمل هذه الهيئات، ويعمدون إلى الضغط على الجزائر لانتهاج سياسات التجارة الدولية التي تعمد هذه الهيئات لتطبيقها، وهم الذين يؤكدون دائما على ضرورة إصلاح النظام الجمركي، الضريبي، البنكي، الاتصالات وحقوق الملكية الفكرية، لتسهيل عملية تحرير التجارة الخارجية والاستثمار في الجزائر، هذه الحقائق يوضحها إحصاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1998 : حيث بلغ إجمالي الصادرات 6500 مليار دولار، منها 5200 مليار دولار مقسمة بين البضائع و 1300 مليار دولار للخدمات، وتترأس الولايات المتحدة الأمريكية قائمة المصدرين والمستوردين بـ 683 مليار دولار بضائع و 233.6 مليار دولار خدمات في مجال الصادرات، 944.6 مليار دولار بضائع و161.5 مليار دولار خدمات في مجال الواردات، وتسيطر حوالي 10 بلدان فقط على 84% من صادرات وواردات البضائع والخدمات[صادق بن، 1999 – ص6].

أضف إلى هذا فإن المنظمة العالمية للتجارة بتنسيق أعمالها مع هيئات "بريتون وودز"، التي لا يمكن للجزائر تجاوزها، وما يمكن تفاديه من خلال تأجيل الانضمام يمكن أن يفرض بشكل أو بآخر من قبل هذه الهيئات، وإذا كانت قوانين المنظمة العالمية للتجارة واجبة في حالة الانضمام، فإن عقوباتها أصعب في حالة الامتناع.

إن طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جاء في سياق تطبيقها لتوصيات صندوق النقد الدولي (FMI)، في إطار اتفاق التسهيلات التمويلية الموسعة (FFE) ، الذي انتهى سريانه في ماي 1998، إن القراءة المتأنية لبنود هذا الاتفاق تقودنا إلى استنتاج أنه خطوة تمهيدية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، من خلال إجراءات تحرير التجارة الخارجية وإصلاح كل ما له علاقة بها.

تخطت الجزائر مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف، حيث تلقت بادئ الأمر 331 سؤال من العديد من الدول العضوة في المنظمة : 170 سؤال من الولايات المتحدة الأمريكية، 123 سؤال من المجموعة الأوروبية، 33 سؤال من سويسرا، 9 أسئلة من اليابان، 8 أسئلة من أستراليا، في المجموع فإن الجزائر أجابت على حوالي 500 سؤال، انتهت مجموعة العمل الأولى بجنيف في 22-23 أفريل 1998 [LIES S., 1999 - P11]، لتباشر مرحلة المفاوضات الثنائية (ابتداء على هامش مشاركتها في اجتماع سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية) التي تتضمن جولتين :

- الأولى : خاصة بالإجراءات الجبائية للتجارة الخارجية، الرسوم والتعريفات الجمركية، آليات حماية الاقتصاد والتجارة الخارجية وأخيرا تحديد شروط حماية المنتج الوطني سواء في المجال الزراعي أو الصناعي.
- الثانية : تتضمن ميادين الخدمات بما فيها البنوك، السياحة، الاتصال، النقل والتأمينات، فضلا عن الميادين المرتبطة بالملكية الفكرية، وقد منحت المنظمة العالمية للتجارة، الدول النامية مهلة إلى غاية سنة 2005، كحد أقصى لتقيدها بالتشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المرتبطة بنقل التكنولوجيا، وهو ما تؤكد عليه الدول والشركاء الأجانب في جميع أطوار المفاوضات مع الجزائر خصوصا الأمريكيين.

سطرت الولايات المتحدة الأمريكية، (عقب زيارة خبراء من البنك العالمي في الفترة الممتدة بين 07 أوت 2001 و 18 أوت 2001)[14]، برنامجا لدعم الجزائر في مسار إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، من خلال تقديم مساعدات تقنية والقيام بتدريب خبراء جزائريين على آخر التقنيات المتعلقة بالتسويق ونظريات التجارة الدولية، وكيفية فتح الأسواق الجزائرية مع ضمان الحفاظ على إنقاذ المنتجات الوطنية، وقد ألح الوفد على ضرورة قيام الجزائر بتعديلات قانونية وتشريعية تتماشى مع الإتفاقيات المعتمدة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، قبل الانضمام إلى المنظمة.

السؤال الذي يطرح نفسه، ليس إمكانية الاختيار بين الانضمام وعدمه ؟ ، لكن كيف سيحضر لهذا الانضمام ؟ ، خاصة وأن المجال الصناعي يبقى عرضة للتأخر على مستويين :

- مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع المماثلة.
- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الدولية (على الرغم من مهلة 10 سنوات الممنوحة لإعادة تأهيل قطاعاتها الإنتاجية).

خلاصة :

إن المعطيات المتوفرة حول الجزائر، تشجع على إنشاء تجارة إلكترونية وتدعو إلى أقلمة كل القطاعات التي لها علاقة بالتجارة (بنوك، تأمين، ضرائب، جمارك، قوانين، اتصالات،...)، فالتغيرات الجديدة التي تعيشها الجزائر على مستويات عدة تخدم هذه الفكرة، إذ باشرت الدولة الجزائرية على أعلى المستويات بفتح الباب أمام الخواص للاستثمار في قطاعات حساسة كالخدمات المالية والاتصالات من أجل تحسين نوعية هذه الخدمات، والسماح للشركاء والمتعاملين الاقتصاديين بالاستثمار في الجزائر، الذين طالما ركزوا على هذين القطاعين كشرط أساسي للاستثمار في الجزائر، كما أن الجزائر لديها كل الإمكانيات المادية والبشرية للاستفادة من تطبيق التجارة الإلكترونية خاصة في القطاعات الخدمية (مثل القطاعات المالية، السفر والسياحة، ...الخ.) لخصوصيتها غير المادية، التي لا تتطلب وجود بنى فيزيائية ضخمة (مطارات، موانئ، شبكة الطرق والمواصلات، وسائل النقل،...).

حسب دراسة قمنا بإعدادها حول الإنترنت وإستخداماته في الجزائر التي إشتملت على تشخيص للبنية التحتية للإتصالات والقطاع المصرفي والتجاري، إستخلاصنا : أن الوضع الذي تعيشه الجزائر، وطبيعة السوق الافتراضية يدعوان إلى إنشاء تجارة إلكترونية قائمة على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة فـ77.46% من الأفراد يؤيدون فكرة التجارة على الإنترنت)، لكن تطبيق هذه التجارة يبقى مرتبط بمجموعة من القطاعات الضرورية مثل : قطاع المؤسسات المالية وقطاع الاتصالات، بهدف تقديم خدمات متكاملة، لكن التغيرات الجديدة التي تعيشها الجزائر على مستويات عدة تخدم هذه الفكرة، إذ باشرت الدولة الجزائرية على أعلى المستويات[15] بفتح الباب أمام الخواص للاستثمار في قطاعات حساسة كالخدمات المالية والاتصالات من أجل تحسين نوعية هذه الخدمات، والسماح للشركاء والمتعاملين الاقتصاديين بالاستثمار في الجزائر، الذين طالما ركزوا على هذين القطاعين كشرط أساسي للاستثمار في الجزائر.

يَعِدُ قيام الدولة الجزائرية بتشجيع الخواص للاستثمار في مجال تقديم خدمات الوصول للأنترنت، بمستقبل خدمات أحسن وبأسعار منافسة على مستوى السوق الوطنية، مما يرفع من عدد مستعملي شبكة الإنترنت المكونين للسوق الافتراضية التي ترتكز عليها التجارة الإلكترونية، لكن التأخر في تجديد البنية التحتية للاتصالات والشبكة الهاتفية يقف عائقا أمام الوصول إلى الأهداف المرجوة.

وعي المسؤولين على القطاع المالي في الجزائر بحقيقة المشاكل التي يعيشها، ومباشرتهم لعدد من الإجراءات مثل فتح الباب أمام الخواص للاستثمار في هذا القطاع، وإنشاء شبكة ما بين البنوك المتخصصة، التي من شأنها أن تربط وتنسق العمل على مستوى مجمل الهيئات المالية بما يسهل القيام بالعمليات المالية، وسعي المؤسسات البنكية إلى تقديم خدمات فورية وآمنة عن طريق إصدار بطاقات المعاملات المالية، كل هذا يساهم في تطبيق التجارة الإلكترونية، حيث تعتبر عمليات الدفع والتسديد مرحلة ضرورية في استكمال العمليات التجارية.

الإحالات والمراجع :

1 - **C**entre de **R**echerche et d'**I**nformation **S**cientifique et **T**echnique

2 - Kilos Bytes أو Kilos Octets

3 - Réseau d'Information Africain

4 - http://www.lucent.com

5 - Réseau d'Informations Commerciales.

6 - http://www.promex.dz

7 - Centre du Commerce International

8 - Distributeurs Automatiques de Billets

9 - "**El-Khalifa Bank**", 04/01/2002, EL KHALIFA BANK, http://www.elkhalifabank.com

10 - 25/08/2001, http://www.postelecom.dz/offre.htm

11 - BOMOP (Bulletin Officiel des Marchés de l'Opérateur Public), http://anep.eldjazair.net.dz/bomop/bomop.html

12 - *Réseau Interbancaires Spécialisé*

13 - ألغي ضمنيا سنة 1990.

14 - http://www.elkhabar.com/pages/2001/aout/16082001/page2.pdf

15 - خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 2001/12/30، ذكر رئيس الدولة بأن الإعلام والاتصال يشكلان ثروات المستقبل، وبأن العالم يشهد تغييرات مذهلة في طرق الإنتاج والتعلم والاتصال والعلاج، وذكر بأن نقل التكنولوجيات لا يتم عن طريق اقتناء التكنولوجيات الجاهزة، وإنما يتولد عن سياسية وطنية متناغمة وعن منهجية واضحة المعالم وتخطيط صارم وتنظيم ملائم، وفي هذا الصدد، اعتبر رئيس الدولة أن الاتجاه العالمي يتميز أكثر فأكثر بإدخال الرقمية على شبكات الإعلام وبالاستعمال المكثف لأداة الإعلام الآلي في كل القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتطوير خدمات الإنترنت ؛ وقد أضاف وزير البريد و المواصلات أثناء العرض الذي قدمه بأن هناك "تقدما مذهلا على مستوى التجارة الإلكترونية و العمل عن بعد، والتعليم عن بعد، والطب عن بعد، وهي قطاعات ستتضاعف مستقبلا من سرعة ووتيرة تطورها"، المصدر : وكالة الأنباء الجزائرية، (http://www.aps.dz/ar/pageview.asp?ID=14860) ؛ وكذلك تم إبرام اتفاق بين وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني ومؤسسة "ترانس تيك Trans Tech" لإنشاء 250 مؤسسة لتوزيع المعلومات، وتكون هذه المؤسسات مزودة بوسائل استقبال المعلومات بواسطة القمر الاصطناعي وكذا تجهيزات الإعلام الآلي، كما تتكفل بتزويد المستعملين بالمعلومات التي تبثها مؤسسة "ترانس تيك" عبر كامل التراب الوطني على أمواج التلفزة الوطنية، وبالتالي ستتكفل هذه المؤسسات التي تؤدي دور الوسيط بين منتجي ومستهلكي المعلومات بتقديم المعلومات الصادرة عن الإدارة مثل الاستمارات والنصوص التنظيمية والمعلومات الصادرة عن مختلف مؤسسات التعليم عن بعد. (عن وكالة الأنباء الجزائرية 2002/01/03، http://www.aps.dz/ar/pageview.asp?ID=14969).

16- محمد لعقاب، "**الإنترنت وعصر المعلومات**" - دار هومة، الجزائر 1999، ص.ص 120-122

17- N. Ryad, "**Fin du monopole sur le téléphone, Internet et les télécommunications : le privé entre en ligne**", Quotidien Liberté, N° 2209, Mardi 18 Janvier 2000, P1.

18- "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، 4 جمادى الأولى 1419 هـ الموافق لـ 26 أوت 1998، العدد 63، ص 4

19- "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، 14 رجب 1421 هـ الموافق لـ 15 أوكتوبر 2000، العدد 60، ص 14.

20- "**Fournisseur d'accès Internet**", 20/12/2001, http://www.postelecom.dz/provider.htm

21- BMG International, "**Treize ISP pour l'année 1999**", 03/01/2000, http://www.entreprises-dz.net/review/Internet/fr.htm

22- "**Plateforme d'Internet**", 04/12/2001, http://www.postelecom.dz/plate.htm

23- "**Services d'Internet**", 04/12/2001, http://www.postelecom.dz/service.htm

24- CERIST, "**Fait & Chiffres**", Document de présentation – Juin 2001, P4.

25- Ghania Oukazi, "**L'interconnexion, premier pas de la réforme**",

26- Quotidien El Watan, N°2738, Dimanche 12 Décembre 1999, P7.

27- Haddad Said, "**Transmission de données dans la banque : Le RIS en chantier**", Convergence (La revue de la BEA), N° 3, Décembre 1999, P21.

28- "**Appel d'offre de télécommunications**", 25/08/2001, http://www.postelecom.dz/offre.htm

29- "**Bulletin Officiel des Marchés de l'Opérateur Public**", 04/12/2001, http://anep.eldjazair.net.dz/bomop/bomop.html

المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات

د.بعلوج بولعيد
-جامعة قسنطينة-

نحاول في هذه المداخلة التعرض إلى المنظمة العالمية للتجارة ودورها في الاقتصاد الدولي وخاصة التجارة والتطورات التي أدخلت عليها مؤخرا، ثم نتطرق إلى دور هذه المنظمة وعلاقتها بالاستثمارات وقوانينها التي لها تأثير مباشر على الدول المشاركة، وأخيرا نتعرض إلى تأثير هذا القانون على مستقبل الدول النامية، وقبل التعرض إلى هذا الموضوع نحاول التطرق إلى مراحل تطور هذه المنطقة.

1- الجات"GAAT":

الجات هي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " GAAT General Agreement on Tariffs and Trade"، وكان هدفها هو تنظيم المبادلات التجارية فيما بين الدول الموقعة على المعاهدة، وقد كانت فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة مطروحة بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مداولات "بريتون وودز" الذي وافق على قيام صندوق النقد الدولي "IMF" والبنك الدولي للإنشاء والتعمير "IBDR".

وتم الاتفاق على إنشاء هذه المنظمة في مؤتمر جنيف الدولي سنة 1947 حول التجارة الدولية وقد تم فيها التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وتم تحديد الأسس والقواعد العامة التي تحكم النظام التجاري العالمي، وقد وقع على المعاهدة 23 دولة، وأصبح للمنظمة مقرا وسكرتارية دائمة بدأت تمارس نشاطها في جنيف ابتداء من جانفي 1948 وقد كان اتفاق الجات منصبا أساسا على التفاوض حول حصص التعريفات "Tariffs" بين الدول وإزالة الحصص "Quotas" وعوائق التجارة غير المتعلقة بالتعريفات، ومن البديهي أن الهدف الأساسي من هذه المنظمة هو تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وإقامة نظام تجاري عالمي يقوم على أسس اقتصاد السوق، لذا فقد كانت الاتفاقية تلزم كل الدول بالسعي المستمر والتدريجي حتى تزول كل الحواجز المفروضة على التجارة استيرادا وتصديرا، ويمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- السعي إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل للدول الأعضاء ورفع مستويات معيشة مواطنيها.
- تنشيط الطلب الفعال بين الدول الأعضاء ورفع مستوى الدخل الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية وهذا في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
- تشجيع حركة رؤوس الأموال وهذا بزيادة الاستثمارات العالمية.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- زيادة حجم التجارة الدولية وهذا بإزالة القيود المحلية وذلك بتخفيض القيود الكمية الجمركية.
- انتهاج المفاوضات كطريق لحل الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية.

1.1– مبادئ الجات:

ولتحقيق هذه الأهداف السابقة تضمنت اتفاقيات الجات عدة مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء وهي باختصار ما يلي:

أ– مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية:

في المادتان الأولى والثانية من هذه الاتفاقية الخاصة بالتجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، ثم التعرض إلى هذا الشرط والمقصود به أنه في حالة إبرام أي دولة معاهدة مع دولة أخرى، وعند اتفاقها من طرف ثالث يتضمن معاملة أفضل مقارنة بالمعاهدة الأولى، فإن الطرف الأول يستفيد من هذه المعاملة التفضيلية سواء في شكل مزايا أو إعفاءات لصالح أي طرف دون قيد أو شرط ودون تمييز، وبالتالي فإن هذا الشرط يتم سريانه على جميع الدول، لذلك فإن العلاقة تنتقل من الثنائية إلى التعددية.

ب– مبدأ المعاملة الوطنية:

هذا المبدأ محتوى في المادة الثالثة من اتفاق الجات وهو يعد مكملا لمبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية، وهو أ، تطبق الدول الأعضاء على المنتوجات المستوردة نفس العاملة المطبقة على المنتوجات الوطنية سواء من حيث التوزيع والتسعير والضرائب والرسوم ...إلخ، وهذا المبدأ يكرس مساواة المعاملات بين المنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الأجنبي، لذا فالدولة تقوم بحماية منتجاتها الوطنية.

ج– مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية:

ويطلق على هذا المبدأ اسم مبدأ الشفافية، وهو أن الدولة يسمح لها باستعمال التعريفة الجمركية فقط لحماية منتجاتنا الوطنية وهذا بعدم اللجوء إلى وسائل أخرى كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد أو تقييد الأسعار التي يمكن استعمالها لتحديد حجم الحماية أو الدعم للمنتوج المحلي، والهدف من هذا الشرط هو أضفاء الشفافية على المعاملات التجارية الدولية وبالتالية يصبح مفروضا على كل دولة عضوا أن تفضح عن التعريفات الجمركية التي تطبقها تكون معروفة من طرف جميع الأعضاء لكي تتمكن من الآثار المترتبة عن معاملاتها التجارية مع الأعضاء مسبقا.

1.2– جولات مفاوضات الجات:

لعل هذه المقدمة الخاصة بالشروط الأساسية للجات تكفي كمقدمة لهذا الموضوع، وقد تلي ذلك عدة جولات من المفاوضات أهمها جولة جنيف 1947 وآنسي "Annecy" بفرنسا 1949، جولة تركاي سنة 1951 بإنجلترا، جولة ديلون 1961 سويسرا، جولة كنيدي من 1964–1967سويسرا، جولة طوكيو من 1973–1979 باليابان، جولة الأورغواي من 1986–1993بالأورغواي وتعد من أطول الجولات.

وهذه الجولات الثمانية حققت هدف المنظمة المتمثل في تحرير التجارة وهذا بتخفيض الرسوم الجمركية أو على الأقل تثبيتها وكذلك فض الكثير من المنازعات التجارية الدولية.

ودورة كيندي في النصف الأول من الستينيات وتعد من أهم الدورات إذ توصلت إلى تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية بما يعادل 50% في المتوسط مقارنة بالنسبة التي كانت قبل بدء الدورة، أما دورة طوكيو فقد خفضت التعريفة الجمركية بمعدل 30%، وعلى العموم فإن الرسوم في البلدان الصناعية كانت في سنة 1947 40% في المتوسط ووصلت إلى أقل من 10% في المتوسط بعد دورة طوكيو.

2-نشوء المنظمة العالمية للتجارة:

تعد جولة الأورغواي 1986-1993 من الجولات الأخيرة وأطولها مدة في إطار اتفاقية الجات، وقد انتهت في سنة 1993 بمراكش، وقد تم في هذه الجولة التعرض إلى قطاعات لم تكن محل اهتمام الجات سابقا وخاصة المفاوضات حول المنتجات الزراعية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الخدمات وأخيرا موضوع الملكية الفكرية، وهذه الجولة هي الإطار الأساسي لنشوء المنظمة العالمية للتجارة.

2.1-تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995، وهذا لتحل محل الجات، فهي معاهدة متعددة الأطراف تطبق على أساس مؤقت أما المنظمة العالمية للتجارة لها الشخصية القانونية كمنظمة كاملة الأهلية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ولكنها مثل الجات ليس لديها الوضع الرسمي كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة رغم إقامة الروابط معها، فهي تهدف إلى زيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار وتشجيع المشاركة النشيطة للبلدان النامية في التجارة العالمية.

وأهم ما يلاحظ على المنظمة العالمية للتجارة أنها إضافة تجارة السلع التي كانت سابقا الإطار الوحيد الذي تمارس فيه الجات مجالها توسع مجال هذه السلع وأصبح يشمل أيضا المنتجات الزراعية والمنسوجات ثم إضافة التجارة أو المبادلة في الخدمات وحقوق الملكية الفردية.

2.2- التجارة والتنمية:

إن دور التجارة في التنمية وبالتالي تأثيرها المباشر على الاستثمارات كانت محمل خلاف بين المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الاقتصادية الإنجليزية بزعامة آدم سميث وريكاردو كانت من أنصار حرية التجارة وهذا بغرض تعظيم الإنتاج وهذا بالاستفادة من نظرية النفقات النسبية، أما المدرسة الألمانية التي يقودها فريديريك ليست فقد كان هدفها وضع قوانين لحماية الأسواق المحلية من المنتوجات الأجنبية باستعمال الرسوم الجمركية التي هي أداة رئيسية لمسايرة التغير الحادث في التجارة الدولية والمحلية، فهذا الموضوع مازال محل خلاف بين المنظورين الاقتصاديين فالفرضيتين صحيحتين يمكن أن تكون التجارة هي محرك النمو وكذلك يمكن أن تكون الحماية أيضا محركا للتنمية، لذلك فيمكن القول بأن التجارة الخارجية قد تكون في بعض الحالات مساعدة على حركة التصنيع ولكن من جهة أخرى قد تكون عاملا يؤثر على الصناعة الوطنية، ونفس الآراء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية.

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا تتدخل هذه المنظمة العالمية في الاستثمارات رغم أن نشاطها يرتكز أساسا على أساس على التجارة، ويمكن اختصار ذلك فيما يلي:

- الأهمية المتزايدة لرأس المال وهذا بزيادة صناعة الخدمات المالية في شكلها المصرفي أو غير المصرفي وهذا ما يؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر دون وجود أي عوائق سواء داخل البلد أو خارجه.
- إضافة إلى انتشار العولمة المالية فإن رأس المال اعتبر كسلعة يتم تداولها وفق مبادئ تحرير التجارة في النقود استيرادا وتصديرا، وأن حرية التجارة تتطلب بالضرورة حرية انتقال الأموال بين الدول الأعضاء، لذا فإن رأس المال في هذه الحالة يعتبر كسلعة متداولة وليست كعنصر من عناصر الإنتاج.

3 –الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن الآراء التي تستند إليها المنظمة العالمية للتجارة أن تحرير التجارة والاستثمارات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية وبهذا تتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، هذه المقولة لا يؤكدها الواقع فالملاحظة أن الدول ذات الاقتصاديات القوية هي التي تجلب الاستثمارات الإجنبية إليها وليس العكس مثل القروض التي تذهب في الغالب إلى الدول التي حققت معدل نمو مرتفع وليست الدول التي بها معدل نمو منخفض المحتاجة لهذه القروض لكي توجهها للتنمية ويمكن تأكيد ذلك فإنه خلال عقد الستينيات اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى "الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أوروبا واليابان" وبلغت في المتوسط 75%، ورغم أن الدول النامية قد حققت زيادة في حصتها من الاستثمارات الأجنبية فهذا في صالح عشر دول صاعدة أو ناشئة وهي "الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك وتايلندا" وحصة هذه الدول هي ثلاثة أرباع تدفقات رؤوس الأموال للبلدان النامية، وهذا يفند الفرضية القائلة بأن رأس المال يوزع عالميا توزيع عادل وأمثل.

1.3– تطور الاستثمارات الأجنبية:

ما يلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، هذه الحركة الكثيفة ارتكزت على زيادة تمركزها في الخارج، فالمؤسسة الأكثر تقدما تمكنت من وضع شبكات عابرة للقارات للإنتاج والتسويق، كما أن توسيع حركة الخوصصة، وجود قوانين جديدة في بعض الدول يسمح لها بالتعامل في جميع القطاعات، كما أن هناك مجموعات جهوية تساعد على تحريك رأس المال المنتج وهناك موجة جديدة في التطور التقني في الصناعات المعلوماتية.كما أن التغير في الهياكل يؤدي إلى ابتلا ع أو إدماج بعض الشركات في العديد من القطاعات، وأخيرا زيادة الطلب بسرعة وخاصة في شرق آسيا.

– تركيز الشركات المتعددة الجنسيات في نشاطاتها على الاستثمارات في الدرجة الأولى في القطاعات التي يمكن لها فيها التصدير وليس بغرض تغطية احتياجات الدول المضيفة وهذا للاستفادة من الميزات النسبية التي يمكن أن توجد في دول أخرى كتخفيض تكلفة العمالة ووفرة المواد الأولية وهذا بغرض الإنتاج بأقل تكلفة لكي تحافظ على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، كما أن هذه الشركات غالبتها ملكا للدول الصناعية الكبرى، لذلك حاولت استخدام الجات لتحقيق أهداف هذه الشركات وهذا بحجة استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تعودت على استعمالها حتى تكون مستقلة في تعاملها، لذا فإن أهم ما يمكن استنتاجه هو أن التقسيم الدولي للعمل يبقى سالي المفعول بين دول الشمال ودول الجنوب.

2.3– أهمية الشركات المتعددة الجنسيات:

يمكن التعبير عن تأثير هذه الشركات الاقتصاد العالمي بعرض بعض الأرقام حول هذه الشركات المتعددة الجنسيات واستخداماتها:

- في سنة 1996 بلغت الاستثمارات الأجنبية العالمية 4349 مليار دولار، وبلغت نسبة الزيادة 10% مقارنة بما حققته في سنة 1995.
  - معدل نمو الاستثمارات الأجنبية هذه الفترة كان أعلى من معدل نمو مجمل الناتج الدولي الذي بلغ 6,6%.
  - معدل نمو التجارة العالمية خلال هذه الفترة كان أعلى من معدل نمو مجمل الناتج الدولي الذي بلغ 4,5%.

هناك 4000 شركة عابرة للقارات في العالم والتي لها 288000 فرع شركات تابعة، وخصائص هذه الشركات ما يلي:

- رقم أعمال سنوي 7000 مليار دولار.
- نسبة من مجمل الناتج الداخلي العالمي 33%.

- تنتج ما يساوي ثلثي التجارة العالمية.
- تقريبا أن كل قطاعات الاقتصاد العالمي تتحكم فيها هذه الشركات العابرة للقارات.

4– المنظمات الدولية للاستثمارات الأجنبية قبل ظهور المنظمة العالمية للتجارة:

كان اتفاق الجات في الغالب منصبا على التعريفة الجمركية لتشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

وربما يعد ميثاق هافانا الذي انعقد في 24 نوفمبر1947 حتى مارس 1949 يحوي بعض الفقرات الخاصة بمعالجة الاستثمارات الأجنبية والتي تعد أساس من التنمية الاقتصادية، فهذا الميثاق كان في صالح الدول النامية حيث يسمح فيه لبعض الدول من تخفيض القيود الجمركية في حالات المبيعات الزراعية، وفي حالة الصناعات الجديدة وعجز ميزان المدفوعات ونظرا لوجود المعسكر الاشتراكي في ذلك الوقت، قرر في الميثاق أن لا تضع الدول المتقدمة حاجزا أمام صادرات الدول النامية، فنظرا لما يحويه من مزايا لصالح الدول الفقيرة عدلت عنه الدول الغنية ولم تصادق عليه.

وتم اللجوء إلى إنشاء منظمة عالمية للتجارة "الجات" وقد كان الكونغرس الأمريكي اعترض على بعض مواده مثل تثبيت أسعار المواد الأولية والممارسات الاحتكارية في التجارة الدولية وتنظيم نقل التكنولوجيا وتأمين تمويل الصادرات.

هذه النقاط الأخيرة كانت محل اختلاف بين دول الشمال والجنوب وأصبحت من اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أنشئت سنة 1964، وبعد ذلك حاولت دول عدم الانحياز إنشاء منظمة 77 والتي تطالب بنظام اقتصادي عالمي عادل، وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية مرتبطة في الغالب بمجهودات الدول والاتفاقية الثنائية والمتعددة في المجال الاقتصادي.

وفي اتفاقية 1995 وافق أعضاء "GAAT" حول الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية، وقد طلب في هذا الاتفاق من الدول الأعضاء إجراء اتفاقيات ثنائية لحماية وضمان الاستثمارات الأجنبية ولعل أهم نزاع عرض على GAAT كان في سنة 1984 له علاقة بالاستثمارات وهو الخلاف الناشئ بين الولايات المتحدة وكندا، الذي اشترطت فيه هذه الأخيرة من المستثمرين الأجانب لكي تقبل مشروعاتهم، أن يقوموا بشراء بعض المواد المحلية وبتصدر جزء أو نسبة مئوية من المنتوج، وقد عرض هذا الخلاف على الجات.

لكن هيئة التحكيم رأت أن هذا الشرط لا يتماشى مع المادة الثالثة من قانون الجات الخاص بمعاملة المنتوجات الأجنبية مثل المعاملة الوطنية فيما يخص جميع القوانين، اللوائح والشروط الخاصة بالمبيعات الداخلية.

لذلك فالأحكام المرتبطة بالتجارة المتخذة من طرف الحكومة الكندية وقوانينها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية اعتبرت غير مقبولة من طرف الجات، لأن هذا شرط من شروط التجارة الدولية، رغم أن لجنة التحكيم قررت أن الجزء الخاص باستعمال المدخلات غير مقبول أما موضوع تقييد الصادرات لم تتعرض له الجات في قوانينها ونظرا لتجربة الجات السابقة حول هذا الموضوع فقدمت دراسة بالتفصيل في جولة الأوروغواي.

5- تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة "MIC":

L'accord Sur Les Mesures Concernant Les Investissements Et Lièes Au " Commerce" إن تجربة الجات حول ممارسة حرية التجارة، أثبتت أنه في بعض الأحيان قد تقوم الدولة بسن قوانين أو تنظيمات وطنية تخص قطاعا معينا على أساس أنه لا يدخل في إطار التجارة الدولية، ولكن في الحقيقة قد يؤثر على حرية التجارة الدولية، ومثال ذلك القوانين الخاصة والتنظيمات الوطنية للاستثمار.

لذلك هناك من القوانين الوطنية الخاصة بالاستثمار له تأثير على السير الطبيعي للتجارة الدولية، وهذا عن طريق الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة للاستثمارات الوطنية أو رفع الرسوم الجمركية، لذلك يمكن اعتبار حوافز الاستثمار كالدعم له تأثير على التجارة الدولية لأنه يشجع الإنتاج المحلي على الأحسن، وهذا يعد مخالفة لقوانين الجات.

لذلك فإن هذا الموضوع تمت دراسته في الاجتماع الوزاري في "بونتاديل ايست" "The Punta del Este" في جولة الأورغواي ترى ما يلي، أنه اثر بحث سير مواد الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة المتعلقة بالعقود التجارية والآثار التشويهية لإجراءات الاستثمار، فإنه ينبغي أن تتناول المفاوضات كلما كان ذلك مناسبا حسب الاقتضاء الأحكام الأخرى التي قد تكون لأزمة لتفادي مثل هذه الآثار السلبية على التجارة.

وقد كان النقاش منصبا على التشوهات الممكن أن تأثر على التجارة وليس على قوانين الاستثمارات، وبالتالي فإن هذا الاتفاق يغطي المجال الخاص بالسلع فقط أما الخدمات فلها شروط أخرى.

5.1-محتوى الاتفاقية الخاصة بتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة:

لعل السند القانوني الأول في إدراج هذا الموضوع هو اتفاقية الجات ونصوصها والتي من بينها.

أ-مبدأ المعاملة الوطنية:

وفقا لأحكام المادة الثالثة والحادية عشر من اتفاقية الجات 1994، تمنح المستثمرين الأجانب الحق في الحصول على نفس المعاملة التي تمنح للمستثمر الوطني، إن القوانين الخاصة بالاستثمار في أي دولة ليست هي محل الاتفاقية لذلك فإن التدابير الوطنية الخاصة بحرية الدخول والقوانين الخاصة بالمعاملات مع الشركات الأجنبية ليست هي موضوع الاتفاق، لأن التدابير الخاصة بالاستثمارات قد تكون متماشية من الاتفاقيات الدولية وقد تسهل عملية تجارة السلع.

إلا أن الموضوع هو القوانين والإجراءات التي تأخذها بعض الدول والخاصة بالاستثمارات يمكن أن تتسبب آثار غير مقبولة بما يخص حرية التجارة، لذلك فإن مثل هذه التدابير تعتبر غير مقبولة لما لها من آثار سلبية على حرية التجارة لذلك فإن أي دولة يجب عليها أن تراعي اتفاقية الجات.

من بنود هذه الاتفاقية أنها تنص على منع أي إجراء تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الذي قد يعرقل من نمو التجارة الدولية أو " يقيد أو يشوه مسارها " والدول الموقعة على هذه الاتفاقيات ملزمين بإلغاء القيود خلال مدة معينة تتراوح بين سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا، ومن القيود الواجب إلغاؤها مثلا، اشتراط الدولة المضيفة نسبة معينة للمكون المحلي، أي شرط الشركة الأجنبية أن تكون هناك نسبة ما من المستخدمات المحلية في قيمة المنتج، أو اشتراط تصدير نسبة معينة من الإنتاج، أو تحديد إيرادات المشروع بحيث لا يتجاوز نسبة معينة من قيمة ما يقوم المشروع بتصديره، هذه العمليات تعد تشويها لمسار التجارة الخارجية أو تخفيض معدل نموها.

ب-الشفافية:

إن مبادئ المنظمة العالمية للتجارة المذكورة سابقا يجب تطبيقها في جميع الميادين فبالإضافة إلى الالتزام بشروط المعاملة الوطنية ومبدأ خطر القيود الكمية فإن الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق مبدأ الشفافية فيما يخص تدابير أو إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وهذا لكي تكون كل القوانين الخاصة بهذا الموضوع معروفة بالنسبة للدول الأعضاء، ويجب أن تقوم الدول الأعضاء بأخطار الأمانة بالمطبوعات التي يمكن أن توجد فيها لإجراءات التي تطبقها الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية داخل أراضيهم.

إضافة إلى ذلك فإن الدول الأعضاء مطالبة ب:

-إلى النظر بعين التعاطف إلى طلبات الحصول على معلومات.
-القيام بالتشاور مع الأعضاء الآخرين بشأن أي مسألة تنشأ عن الاتفاق بينهم.
-يسمح للأعضاء وفقا للمادة 20 من اتفاقية الجات 1994 عند عدم كشف عن معلومات يؤدي إفشاؤها إلى عرقلة إنقاذ القانون أو مناقضة للصالح العام أو من الممكن أن تسيء إلى المصالح التجارية المشروعة لمنشأة بعينها، عامة أو خاصة.

وقد ينص القانون على إنشاء لجنة خاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة تضم كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية ويتم انتخاب الرئيس ونائبه من طرف اللجنة مرة كل سنة على الأقل، أو بناء على طلب أي عضو حيث تراقب تنفيذ الاتفاق وترفع تقديرها سنويا بالمجلس التجارة في السلع وتفسح المجال أمام الأعضاء للتشاور في المسائل ذات الصلة بعملتها.

وأعضاء المنظمة ملزمون خلال 90 يوما من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية بإخطار مجلس التجارة في السلع بكافة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تطبقها الدول ولا تتوافق مع أحكام هذا الاتفاق.

كما أن المادة التاسعة تنص على قيام مجلس التجارة في السلع في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من بدء سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية بمراجعة سر الاتفاق، ويقترح على مؤتمر الوزراء عند الاقتضاء تعديلات على نص، وينظر المجلس أثناء هذه المراجعة ما إذا كان من الضروري استعمال الاتفاق بأحكام عند سياسة الاستثمار المنافسة.

5.2-الإجراءات الانتقالية الخاصة بالدول النامية:

إن اتفاقية تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة تسمح للدول المتقدمة بإنهاء الإجراءات والقوانين التي لا تتماشى مع هذا القانون خلال عامين من تاريخ إنقاذ اتفاقية مراكش، وبالنسبة للدول النامية وسبع سنوات بالنسبة للدول الأعضاء الأقل نموا.

لذلك فإن الاتفاقية المرحلة الانتقالية لجميع الدول وحاولت أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل الدول وخاصة النامية منها، إلا أن السؤال المطروح هو هل هذا كاف بالنسبة للدول النامية عموما والأقل نموا خصوصا.

وفي حالة وجود استثمارات جديدة إنتاجها يتشابه من المنتوجات القائمة يمكن أن تطبق في هذه الحالة أحكام انتقالية وهذا لتفادي المنافسة غير المتكافئة بين الاستثمارات والمنشآت القائمة، ولكن في الحقيقة مهما كانت الاستثناءات فإن مستوى المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة لا يمكن تقليصه في المدى القصير.

في المؤتمر الوزاري الذي انعقد بالدوحة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 تم الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات الدول الأقل نموا بتمديد الفترة الانتقالية الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لمدة أكبر من 5 سنوات وكذلك التخفيف من الشروط الخاصة بهذا الموضوع.

5.3-الجوانب السلبية لهذه الاتفاقية:

- إن محتويات هذا القانون يسمح للشركات الأجنبية بالاستفادة من الميزة أو الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول النامية لصالحها وهذا يتناقض مع الأسس النظرية التي قامت عليها .
- المنظمة ما عدا إذا كانت هناك شروط التعاقد تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين.
- إن المنافع والأضرار المترتبة على قبول تحرير الاستثمارات ليست واضحة مقارنة بالنتائج المترتبة عن تخفيض الرسوم أو تخفيف القيود على استيراد الخدمات.
- ما يلاحظ هو أن هذه الشروط السابقة تقلص من سيادة الدولة القومية وهذا بالحد من سلطتها لاتخاذ القرارات المناسبة لصالح اقتصادها الوطني، أو توفير فرص الشغل لمواطنيها أو تصحيح اختلال في ميزان مدفوعاتها.
- يرى البعض أن هذه الاتفاقيات متكافئة لأن حرية الاستثمار متاحة في الاتجاهين أي سواء كان الاستثمار لدولة متقدمة في دولة نامية أو العكس، فهذه الحجة باطلة نظرا لعدم تكافؤ التأثيرين وأن الدول النامية " كالنفطية " مثلا باستثماراتها في الخارج لا تشكل تهديدا للدول القوية بينما العكس صحيح.
- هذه الاتفاقية لا تنظر إلى الطرف الآخر "الشركة الأجنبية" وما تقوم به من أعمال في الدولة المضيفة قد تسبب حقا تشوه وتقييد مسار التجارة الدولية، وبالتالي لم تحد من تصرفات هذه الشركات الدولية، مثل منعها من اقتسام الأسواق أو احتكارها أو التلاعب بالأسعار أو احترام حقوق العمال واحترام قوانين الدولة المضيفة.
- إضافة إلى ذلك هناك اتفاقية أخرى خاصة بحماية الملكية الفكرية "الخاصة ببراءة الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية" ازدادت حمايتها من عشرة إلى عشرين سنة، هذه الحقوق 80% منها غالبية ملكيتها للشركات المتعددة الجنسيات و 95% منها لا تستخدم في الدولة التي نشأت فيها، هذه الاتفاقية تخدم الشركات الأجنبية وتؤخر نقل التكنولوجيا للدول النامية وجعل تكلفتها باهضة في حالة استعمال براءة اختراع، إضافة إلى ذلك فإن اتفاقية الجات بكاملها تعتبر هدية قدمت للشركات المتعددة الجنسيات لأنها هي المستفيد الأول من حرية تجارة السلع والخدمات وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية والاستثمارات لأن نصيبها في هذه الأنشطة كبير.
- إن هذه التدابير تصب أساسا في خدمة الشركات المتعددة الجنسيات وهذا نظرا لما تقوم به من عمليات استثمارية دون تمكن الدول النامية من الاستفادة منها، وهذا نظرا لحريتها في الاستيراد في التصدير دون قيد أو شرط يجعلها تمارس النشاط الاستثماري في سوق احتكارية لأن الموارد موجهة للدول قليلة جدا مقارنة بما يخصص لها.
- كما أن هذه الشركات في غالبية الدول النامية تقوم بالاستثمارات في قطاعات تم التخلي عنها في الدول المتقدمة، وهي في الغالب المنتجات التي تتطلب كثافة اليد العاملة، وكذلك الصناعات الملوثة للبيئة.
- أن أغلبية هذه الشركات في العالم الثالث لا تحترم قوانين العمل والضمان الاجتماعي وبالتالي فهي تتملص من التزاماتها تجاه العمال والمجتمع ككل.

6- مشروع الاتفاقية المتعددة حول الاستثمارات:

حاولت بعض الدول المتقدمة طرح اتفاقية دولية حول الاستثمارات تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، وفي نفس الوقت يحاول أعضاء منظمة "O.C.D.E" "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والخاصة بالدول المتقدمة والتي مقرها باريس" مناقشة اتفاقية مماثلة حول هذا الموضوع والتي ستكون لاحقا مفتوحة لدول أخرى.

ورغم أن المشروعين لم يتم التفاهم حولهما في "O.M.C" أو "O.C.D.E" فإنه من الأهم التعرض إلى محتويات هذه المشاريع.

بصورة عامة فإن الهدف من هذه العملية هو حماية وتفضيل الاستثمارات الدولية بالنسبة للدول المضيفة.

6.1– محتويات المشروع:

والمحتويات الأساسية لهذه المشاريع الخاصة بالاتفاقية حول الاستثمار تتضمن ما يلي:

- حرية الدخول وإنشاء شركات في غالب القطاعات الاقتصادية للدولة ويستثنى من ذلك القطاعات التي تمس الأمن.
- الحق الكامل في امتلاك رؤوس الأموال.
- المعاملة المماثلة للشركات الوطنية.
- "إلغاء الشروط المفروضة حاليا من طرف الدول المضيفة وخاصة تجربة تحريك الأفراد، والمساهمة في مشاريع الخوصصة...".
- زيادة حماية الاستثمارات الأجنبية في عدة ميادين ومنها:

"الملكية الفكرية، نزع الملكية "التأميم"، وتحويل الأموال...".

- وضع آلية تقوم بفض النزاعات.

لذا فإن ما يمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة أي هذا المشروع يهتم أساسا بحقوق الاستثمارات الأجنبية وهذا لرفع كل الحواجز التي تضعها الدول النامي لدخول هذه الشركات بغرض إنشاء مشاريع جديدة أو شراء الشركات المحلية كما في الخوصصة، لذا فهي تحاول أن تكون خاضعة لحد أدنى من اللوائح والإجراءات، وفي نفس الوقت معفية من القيود الخاصة بالإنشاء وامتلاك المشاريع وكذلك توزيع الأرباح ورأس المال وتحويل الأموال للخارج، وبصورة عامة كل العمليات الخاصة بتسييرها، وهذا في الحقيقة يعد مستحيلا في أغلب دول العالم التي تقوم بفرض سيادتها تسيير اقتصادها لصالح مواطنيها وليس لصالح الأجانب.

6.2– الوكالات "المنظمات" الدولية المختصة بالاستثمار الدولي:

إضافة إلى ما ذكر سابقا حول هذا المشروع فإنه هناك وكالة دولية حول ضمان الاستثمارات، وهذه الوكالة بدأت عملها في أفريل سنة 1988 وهي تابعة لمجموعة البنك العالمي، وهدف هذه الوكالة هو تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي الخاص لأعضائها من الدول النامية، وهذا بتقديم التأمين ضد المخاطر غير التجارية، وكذلك تقديم خدمات توجيهية لتشجيع الاستثمارات، هذه الوكالة تضمن أيضا حماية المستثمرين من خسائر تحويل الأموال، نزع الملكية، الحرب،الأضرار الناتجة عن الاضطرابات المدنية والخروقات الحادثة في عقود الاستثمار مع الدول المضيفة، وتعمل هذه الوكالة بتعاون مع البنك العالمي، إضافة إلى ذلك هناك الجمعية الدولية للتنمية "I.D.A" والمالية للمؤسسة "I.F.C" في ترقية سياسة الاستثمارات وهذه الفروع تابعة للبنك الدولي وتعمل على مساعدة الدول النامية على توفير مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الخاص الأجنبي.

لعل الإطار الدولي المناسب للدول النامية هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD التي عملت على أن تحصل الدول النامية على امتيازات في مجال التجارة ونقل التكنولوجيا إلا أن دورها بدأ يتناقص بعد ظهور "WTO".

7- الخلاصة والتوصيات :

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمر لا مناص منه، إلا أن الدول النامية من الواجب عليها أن تقوم بالعديد من الإجراءات التي تسمح لها بالتنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية ويمكن إنجازها فيما يلي:

- يجب الاعتماد أولا على الموارد الداخلية وتعبئة الادخارات وتوزيع أعباء ومكتسبات التنمية الوطنية بصورة عادلة.
- محاولة الاستفادة من التسهيلات الخاصة بالدول النامية في قوانين منظمة التجارة العالمية، في إطار دعم الصادرات، وبتخفيض الواردات، سياسة الإغراق ووسائل الحماية المسموح بها ...إلخ، ومحاولة التخفيف من الشروط المجحفة الخاصة بهذا الموضوع عند المراجعة لاستكمال الاتفاق بأحكام عن سياسة الاستثمار والمنافسة في الدورات القادمة.
- التركيز على العمل الإقليمي، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل شمال جنوب لتعزيز موقفها في التنمية.
- توفير مناخ ملائم للاستثمارات مهما كان نوعها داخلية أو خارجية، لتشجيع الشراكة مع الشركات العمومية والخاصة لخدمة مصلحة الطرفين.
- تطوير تنمية الموارد البشرية في مجال التكوين وتشجيع البحث العلمي وخاصة التطبيقي منه.
- وجود إصلاحات سياسية وهذا بمشاركة القوى الفعالة والكفاءات الوطنية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية.
- العمل داخل المنظمة والمنظمات الدولية لتذليل العقبات التي تواجه الدول النامية عند تطبيق القوانين الخاصة بها العمل على إيجاد هيئة دولية تتكفل بالاستثمارات.
- يجب اتباع طريقة التكلفة والعائد في السماح أو عدمه للاستثمارات الأجنبية.
- إن دور الدولة في الظروف الحالية يعد فعالا، وأن مقولة أن العولمة تؤدي إلى اختفاء الدولة غير صحيح، فالشركات الأجنبية تابعة لدول قوية تحافظ على مصالحها وتساعدها على ذلك، فمن باب أولى أن تقوم الدول في العالم الثالث بالمحافظة على سيادتها.
- إن قوانين المنظمة العالمية للتجارة ليست ثابتة وبإمكان الدول النامية أن تعمل على جعلها مناسبة لظروفها الاقتصادية، كما أن هذه القوانين يجب أن تكون حافزا لأن تعمل الدولة والمجتمع في هذه الدول على أن يكون لها دور في الاقتصاد العالمي، لأنه بدون عمل جاد وهمة قوية لا يمكن التغلب على الصعوبات ي هذا المجال.

ملحق "قائمة توضيحية":

1- تشمل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لا تتسق مع الالتزام بالمعاملة الوطنية المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 3 من اتفاقية "جات" 1994 الإجراءات التي تكون ملزمة أو قابلة للإنفاذ بمقتضى القوانين الداخلية أو القواعد الإدارية أو التي يكون الألتزام بها ضروريا للحصول على فترة ما والتي تشترط:

I- شراء المنشأة أو استخدامها لمنتجات محلية المنشأ أو من أي مصدر محلي، سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها، أ, بحجم أو قيمة المنتجات أو بنسبة أو قية انتاجها المحلي.

II- أو قصر شراء المنشأة أو استخدامها لمنتجات مستوردة على كمية معينة كنسبة من حجم أو قيمة المنتجات المحلية التي تصدرها.

2- تشمل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لا تتسق مع الإلغاء العام لقيود الكمية المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 11 من اتفاقية "جات" 1994 الإجراءات التي تكون ملزمة أو قابلة للإنفاذ بمقتضى القوانين المحلي أو القواعد الإدارية أو التي يكون الالتزام بها ضروريا للحصول على ميزة ما والتي تقيد:

أ- استيراد المنشأة لمنتجات تستخدم في إنتاجها المحلي أو ترتبط به عموما أو بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة الإنتاج المحلي الذي تصدره.

ب-استيراد المنشأة لمنتجات تستخدم في إنتاجها المحلي أو ترتبط بتقييد حصولها على العملة الأجنبية على مبلغ يتناسب تدفقات العملة الأجنبية التي ترجع إلى المنشأة.

ج- قيام المنشأة بتصدير منتجات أو بيعها للتصدير، سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها أو بحجم أو قيمة المنتجات أو بنسبة من حجم أو قيمة إنتاجها المحلي.

وبطبيعة الحال أن القائمة تعتبر كمثال ولا تشمل القيود الأخرى التي لم تذكر في هذا النص ولكنها موجودة ضمن اتفاقية الجات كما ورد في الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاق الذي ينطبق "دون مساس بالحقوق والالتزامات الأخرى من اتفاقية جات 1994"

المراجع باللغة العربية/:

1- عبد الفتاح مراد "المستثار": موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية، مصر بدون تاريخ ودار نشر.

2- عبد الفتاح مراد "شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ": مصر 1997 بدون دار نشر.

3- صالحي صالح: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 30/29 أكتوبر .2001

4- أسامة المجذوب: الجات ومصر والبلدان العربية ومن هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية أكتوبر 1997.

5- مصطفى سلامة: قواعد الجات "الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان، الطبعة الأولى .1998

6- حسن حنفي & صادق جلال العظم: "ما العولمة ؟" دار الفكر سوريا وبيروت، الطبعة الأولى .1999

7- عبد الواحد العفوري: العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة .2000

8- زينب حسني عوض الله: الاقتصاد الدولي "نظرة عامة بعض القضايا" الدار الجامعية مصر، .1998

9- سمير محمد عبد العزيز: "التجارة العالمية والجات 94 ومنظمة التجارة العالمية"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2001.

10- إبراهيم العيسوي: الجات أخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى 1995.

11- مولة عبد الله: "الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات" الملتقى الدولي "العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، المركز الجامعي سكيكدة 14/13 ماي 2001.

12- المصطفي ولد سيدي محمد: تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، موقع الجزيرة في الإنترنت حول التجارة العالمية.

13- محمد الأطرش: تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية "المستقبل العربي"، العدد 260، تصدر من مركز الدراسات الوحدة العربية 10/2000.

14- محمد ولد علي عبد الدائم: انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية موقع الجزيرة في الإنترنت حول التجارة العالمية.

15- ديباك ميشرا & أشوكا مدوى & أنتو بانيبي مرشد: تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو، التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، يونيه 2001.

16- براكاش لونجاني & عساف رزين: "ما مدى فائدة الأجنبي المباشر للدول النامية ؟" التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، يونيه.2001

17- بعلوج بولعيد: "استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة"، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، سكيكدة 14/13ماي 2001.

المراجع باللغة الأجنبية /:

1- Rasheed Khalid, Philip Levy & Med Salleem: The World Trade Organization and the Devloping Countrues, the opec Fund for international Devlopment, Vienna Austria, April 1999.

2- South Center: the WTO Multilateral trade Agenda and the south, south center geneva1998.

3- H. Bellache: L'accession de L'algeria A L' O.M.C La Problematique D'insertion au Commerce Multinational, Didactica, Ecole Superieure De M.T.I, Alger, Hotel Aurassi, Les 20et 21 fevrier 2001.

4- World Trade Oranisation WTO http:/www.wto.org/

5- http:/www.Aljazira.net.

Les économies des pays du Maghreb et l'alternative de la compétitivité des accords de coopération euro –méditerranéen.

Mr : Boudjemil Ahmed
Centre universitaire de Béchar

A l'heure du grand défi que représente à l'horizon 2010 la zone de libre échange Euro-Maghrébine pour les économies des trois pays du Maghreb central et qui se sont lancées dans des programmes d'ajustement structurel privilégiant la stabilité monétaire et financière, la tenue de la conférence de Barcelone (1995) entre les pays d'Europe et les pays de la Méditerranée et en particulier les pays du Maghreb vient rappeler l'urgence pour ces derniers de réviser leur modèle de développement économique et social. Car il est temps, comme la souligné le directeur de l'organisation mondiale du commerce(OMC) Mr Ruggiero ( ) a Tunis, pour les pays du Maghreb de reconnaître les limites d'une politique commerciale extérieure axée sur les dévaluations monétaires comme seul instrument de compétitivité il faut développer d'autre schémas de compétitivité économiques axé sue l'assimilation du progrès techniques, la diffusion des connaissances scientifiques et des systèmes de formation efficaces.( )

En privilégiant comme source principale de compétitivité l'innovation technologique et commerciale, les pays du Maghreb arriveront a promouvoir une réelle compétitivité structurelle afin de garantir une insertion efficace de leurs économies dans la division internationale du travail/ ce qui leur assurera un combat a armes égales avec leurs voisins du Nord .

La compétitivité est aujourd'hui un enjeu majeur. les gouvernements des pays du Maghreb se trouvent confrontés à une crise globale dont les conséquences continuent de se manifester. Il leur incombe la lourde tache et responsabilité de faire réussir les réformes économiques qu'ils ont entrepris sous l'assistance des institutions internationales. après plus de trois décennies d'efforts de développement, les pays du Maghreb, force est de reconnaître, sont mis a l'épreuve du défi de la compétitivité impliquant la révision des choix qu'ils ont opérés aux cours des années soixante et soixante dix et des stratégies qu'ils ont déployés pour les atteindre.

A l'heure où les Etat-Unis ont mis en place un conseil de compétitivité, et l'union Européenne s'est doté, elle aussi, d'un groupe consultatif sur la compétitivité, les économies des pays du Maghreb ont toujours peur de la course à la compétitivité. Il est temps de se demander sur la réelle volonté des pays du Maghreb à développer et à promouvoir les conditions d'une véritable société maghrébine compétitive capable de faire face aux enjeux que représente l'instauration de la zone de libre échange. Par société compétitive, en entend la capacité de cette dernière de réaliser un équilibre entre la création de richesse et la cohésion sociale( ).En d'autres termes cette société doit être capable d'identifier et de gérer efficacement toutes les facettes de la compétitivité, des infrastructures jusqu'à l'éducation. A ce sujet, SID Ahmed Abdeelkader s'interroge sur l'état des économies maghrébines dans le domaine de la science, de la technologie et de l'éducation. Il dénonce le schéma dévaluationniste dont ses conséquences les plus évidentes pour l'économie d'un pays sont : paupérisation de la société a cause d'une réduction chaque jour plus de pouvoir d'achat des salariés, contraction du marché intérieur et donc impossibilité pour les firmes exportatrice de

s'adosser à un marché intérieur dynamique avec péréquation des prix de vente entre les marchés domestiques et extérieurs, incapacité congénitale de l'offre à se diversifier et à la mise en œuvre de technologies avances, et enfin faible attraction des investissements étrangers.

Il nous parait donc clair, qu'a la lumière des conséquences néfastes, les pays du Maghreb sont contraints de tirer profit de l'expérience de certains pays en développement qui sont arrivés à réaliser des résultats de compétitivité très probante grâce à des stratégies efficaces dans le domaine de la recherche et du progrès technique, de pair avec l'adoption de système de formation efficace et par conséquent l'émergence d'élites capable de prendre en charge le développement économique du pays.

L'urgence pour les pays du Maghreb est grande afin de réaliser leur transition vers un modèle de développement économique axé sur l'innovation technologique et commerciale. Cette transition dépend, comme le souligne Sid Ahmed Abdelkader, de la promotion a terme d'un compétitivité é structurelle externe à même de garantir une fructueuse insertion des économies des pays maghrébines dans la division internationale du travail en général, et en particulier avec les pays d'Europe toute la question pour nous est de savoir ce que veut dire le terme de compétitivité structurelle ?

La compétitivité d'une nation

Sur le plan micro-économique, une entreprise est compétitive si elle est concurrentielle sur elle marché international avec les biens et les services qu'elle produit. Et sur le plan macro-économique, un pays ou une industrie est compétitive s'il accroît ses parts de marches tout en s'adaptant constamment à la demande domestique et mondiale. cette course pour les parts de marchés internationaux dépend des atouts qu'une économie nationale peut les mettre en jeu ou les développer de manière compétitive.

Pour Adam Smith, les avantages d'une économie doivent provenir non seulement de la disponibilité naturelle de facteurs compétitifs, mais aussi de leur «construction volontaire »basée sur des économies d'échelle et les effets d'apprentissage résultant d'une spécialisation recherchée. Ainsi, l'efficacité et la spécialisation peuvent se renforcer l'une a l'autre pour construire des avantages concurrentiels propre a une économie. Reste a spécifier que cette spécialisation est soumise aux conditions de création d'une concurrence diversifiée. Autrement dit, s'est la réalisation de produits suffisamment différenciés pour conférer à certains producteurs un pouvoir de monopole, a l'évidence limité dans le temps et dans l'espace, mais réel soit-il. ( )

On peut définir les parts de marchés comme le rapport entre les exportations d'un pays et la somme des importations mondiales. Et autant que les exportations d'un pays sont importantes par rapport aux improbations du reste du monde, autant le degré d'ouverture de ce pays sur l'économie mondiale sera grand.

Il est clair, qu'aujourd'hui, la compétitivité est décisive pour une économie nationale afin d'accroître ses parts de marches a l'exportation, d'une part, et d'attirer le capital étranger, d'autre part. Ce double rôle de la compétitivité(gains de parts de marchés et capacité du territoire national à attirer le capital étranger) explique ce que bons d'économies nationales ont réaliser en matière de performances extérieures sur le marché international et la nature des avantages qu'ils détiennent cette observation dégage un large accord sur l'extraordinaire réussite des pays du sud-est asiatique dans le domaine de la compétitivité internationale. La part de ces pays dans les exportations mondiales des produits manufacturés a enregistré une augmentation remarquable durant la période 1963/1995, de même que l'effort

d'investissement a lui aussi dépassé les 20%du PIB, soit deux fois plus élève que les autres pays en voie de développement. ( ) La croissance économique de ces pays a été de 5.5 % en moyenne durant la même période, soit une progression trois fois supérieure à celle de l'Amérique latine et cinq fois plus de l'Afrique subsaharienne. Le dynamisme économique de cette région tient aux effets positifs du commerce Intra-asiatique.

La mesure de la compétitivité internationale d'une économie

La compréhension des conditions de la concurrence internationale dépend au premier lieu de la manière de mesurer les performances extérieures détenues par les «économies nationales qui jouissent des positions tenables sur les marchés internationaux. Différents instruments de mesure sont alors a utiliser pour mesurer cette performance et qui sont en effet tous révélateurs de l'intelligence des phénomènes en cause. Toutefois, il faut noter que la méthode de calcule d"un indicateur de performance demeure complexe, d'autant plus qu'il s'agit de deux types de compétitivité a savoir : la compétitivité –coût et la compétitivité hors-coût. Toute la question pour nous est de savoir comment mesurer la performance extérieure d'une économie sur le marché internationale et d'essayer d'un autre coté de comprendre les conditions de formation des avantages dont jouisse cette économie nationale. Pour cela plusieurs étapes sont nécessaires afin de dégager les instruments de mesure qui seront utiliser pour mieux cerner les contours de la notion de compétitivité.

Bien que la mesure de la balance commerciale d'une économie(solde équilibré ou positif du commerce extérieur) soit un très bon indicateur de la bonne santé économique d'une nation, néanmoins cette mesure demeure incomplète et limitée vu qu'elle dépend, elle aussi, d'un grand nombre de phénomène tels que : le taux de change du pays considérer par rapport aux autres pays, l'évolution de la demande intérieure de l 'économie nationale par rapport à la demande mondiale. Il convient donc de ne pas s'arrêter a la seule mesure de la balance commerciale pour analyser le développement des échanges extérieurs d'une économie par rapport à la totalité des échanges mondiaux. cette mesure de part de marché, globale(rapport entre les exportations d'un pays et la somme des importations mondiales) et sectorielle(rapport entre les exportations du pays considéré d'un type de produit donné ou d'un secteur donnée et la somme des importations de ce produit ou ce secteur) d'un pays est un indicateur précieux, mais elle reste qu'une mesure d'un résultat dans la mesure où elle n'offre aucune piste pour la compréhension des causes de la compétitivité des nations. C'est pour cela qu'il convient d'aborder des démarches plus précises.

Choisir un indicateur de performance pertinent

Afin de choisir un indicateur solide et capable de traduire les secrets de la compétitivité d'une économie, il convient, en premier lieu, de choisir un groupe homogène de pays partenaires et une année de base où les le poids des différents pays sera pondéré en fonction de leur importance relative dans les exportations nationales, et en second lieu, mettre en corrélation la mesure de la performance extérieure d'une économie(indicateur de compétitivité) avec un indicateur des avantages détenus par cette économie pour les principaux facteurs de production mesurables : les coûts salariaux, le coût des consommation intermédiaire et l'amortissement du capital. Ce qui permet de compléter la comparaison des performances extérieures par une comparaison des coûts de productions des pays concernés. Ce dernier point est d'une importance capital pour ce type d'analyse portant sur les différentes facettes de la notion de compétitivité. Car comme le souligne Bertrand Nezys dans son ouvrage intitulé : la compétitivité internationale ( ) « l'idée de base est que la compétitivité ne peut pas être considérer comme une notion unitaire globale, mais qu'il faut distinguer

différents types de compétitivité a savoir : la compétitivité –coût et la compétitivité hors –coût et que chaque type devrait être définie de façon aussi précise que possible

Le taux de couverture industriel structurel

D'après les travaux du centre prospectif et d'informations internationales(1) le taux de couverture industriel structurel est le meilleur moyen pour mesurer la compétitivité internationale d'une économie nationale par rapport à ses partenaires. Ce taux synthétise trois indicateurs majeurs : le premier (taux de couverture industriel absolu) expliquant que les résultats de performances extérieures d'une économie nationale sont mesurer par le rapport de ses exportations sur ses importations de produits manufacturés, mesuré a prix constants, c'est a dire en volume et en éliminant les effets des variations conjoncturelles des taux de change. Pour éliminer la valeur absolue de cette mesure de performance extérieure(TCIA) on utilise un deuxième indicateur qui tiendra en compte le caractère de la relativité de la mesure de la performance. Il s'agit du taux de couverture industriel relatif. Ce dernier démarre du constat que la performance relative d'une économie par rapport a ses partenaires traduit mieux et d'une façon très significative le jeu de la compétitivité. Il est donc utile de comparer le rapport exportations/importations d'un pays à la moyenne des rapports des autres pays concurrents. Enfin et afin d'éliminer le différentiel du rythme de la croissance des économies et de même rendre la signification de la mesure indépendante des variations relatives de la demande d'une économie nationale et de la demande extérieure, il faut que la demande extérieure croie plus vite qu'une demande intérieure. Ce qui entraînera par conséquent un surplus d'exportations. Le cas contraire, un pays dont la demande intérieure progresse plus vite que la demande extérieure, tend a importer plus et à exporter moins.

Après la détermination d'un instrument de mesure des performances extérieures d'une économie nationale, il convient ensuite d'opérer un travail de recherche sur les fondements de la compétitivité favorisant la participation des entreprises et des pays dans les échanges internationaux, et partant l'élévation de la production, du revenu et du bien-être de la société. Car, il faut le souligner, l'étude de la compétitivité ne peut pas se limiter à l'examen de ses effets sur les performances commerciales du pays, mais elle doit envisager les conséquences globales sur le revenu et le bien-être de la société.

La recherche des causes de la compétitivité d'une économie nationale consiste à rechercher les facteurs expliquant les performances extérieures détenues par ce pays. Les principaux facteurs de productions mesurables qui permettent à une économie d'être avantager dans le domaine de la compétitivité sont : les coûts salariaux, le coûts des consommations intermédiaires et l'amortissement du capital. L'opération consiste donc a déterminer la nature de la relation qui existe entre ses facteurs de compétitivité et l'instrument de mesure de la performance extérieure d'une économie nationale(ici le taux de couverture industriel structurel). En d'autre terme, il s'agit de démontrer la responsabilité de l'un de ses facteurs de compétitivité quant à l'obtention ou la perte des parts de marchés a l'extérieur pour un pays qui pratique la compétitivité par les coûts.

La compétitivité –coûts

Ce type de compétitivité se réfère à la comparaison internationale des coûts et se ramène souvent à une comparaison de coûts salariaux. Ainsi, un pays se trouve dans une situation de compétitivité –coût lorsqu'une baisse relative des coûts de productions lui permet d'augmenter ses exportations, de gagner des parts de marchés, d'équilibrer la balance commerciale ou d'accroître l'excédent. L'idée de base est qu'un avantage –coût devrait permettre a un pays, ainsi que ses entreprises, à acquérir une bonne position relative de point

de vue de la performance extérieure(part de marche). Une question mérite d'être poser : cette forme de compétitivité suffit-elle a expliquer les gains ou les pertes de parts de marchés. Des études empiriques ont en effet jeté un doute sur la relation qui peut exister entre l'évolution des coûts du pays par rapport à ceux de ses concurrents et ses performances.

En 1978, Nicolas Kaldor essaya de comparer la croissance des coûts salariaux unitaire relatif et l'évolution des parts de marches a l'exportations des produits manufacturé » des douzes pays industrialisé. Les observations de ce dernier allaient constitue ce qu'on appel le paradoxe de Kaldor. il s'est avéré, et les travaux de Jan Fagerberg en 1988 le confirment aussi, que les variations des coûts salariaux unitaires relatifs n'ont eu que des effets très faibles sur l'évolution des parts de marchés. ou du moins, ils ont considérer que la relation peut demeurer normale(coût et part de marche évoluent en sens inverse), mais l'effet est très négligeable. Dans ce sens, et afin de parier aux faiblesses de la mesure des coûts salariaux unitaires relatifs, une autre étude a été menée en 1988 dans l'institut de recherche économique et sociale par une équipe de recherche (J.Mthis, J.Mazier et D.Rivaud Danset) afin de déterminer un autre facteur de compétitivité expliquant les performances extérieures d'une économie nationale. il s'agit des coûts unitaires relatifs totaux qui seront calculés pour l'ensemble de la production d'un pays ou pour un secteur industriel donnée. Et pour passer du coût salarial unitaire relatif aux coûts unitaires relatifs totaux, il suffit d'ajouter au premier facteur de la compétitivité les consommations intermédiaires et l'amortissement du capital.

Ce deuxième type de mesure de la compétitivité a le mérite de distinguer chez une économie nationale ses avantages –coûts ainsi que ses avantages hors-coûts. Il parait donc, d'après l'étude menée par cette équipe de recherche, que le facteur déterminant de la compétitivité(pour le Japon et les autres pays industrialiser) est belle et bien le niveau technologique du pays et sa capacité d'innovation. L'élévation rapide du niveau technologique d'un pays par rapport à ses concurrents, tant sur le plan de la productivité qu'a celui de l'imitation des produits, permet d'augmenter rapidement la capacité de production de ce pays et d'accroître ses parts de marchés à l'exportation. Si on se limite uniquement a cet exemple de comparaison entre les deux pays a excédent commercial positif (l'Allemagne et le Japon) et les autres pays industrialiser, on comprend aisément que ces deux pays ont développer des avantages hors-coûts leur permettant d'affermir leurs positions sur les marchés étrangers. Enfin, il faut noter, que la nature de ces avantages hors-coûts relève de plusieurs domaines tels que l'innovation technologique dans les produits et les processus, le marketing et l'innovation organisationnelle.

La compétitivité hors-coûts

La conclusion qui se dégage automatiquement de ces analyses sur les secrets de la compétitivité d'une économie nationale, et l'expérience le confirme, s'est que la concurrence, aujourd'hui, ne se joue plus uniquement sur la notion d'avantages –coûts, mais sur une combinaison d'avantages hors-coûts et de pression sur les coûts. Le terme de combinaison explique que l'entreprise est amenée a faire un choix, qui reste toutefois nécessaire, entre les formes de compétitivité. Elle doit décider soit d'opter pour une forme de compétitivité donnée(avantages- coûts ou hors -coûts) ou choisir une forme de combinaison entre les deux formes. Ce choix se concrétise dans nature de l'offre de l'entreprise sur le marché.

La compétitivité par les coûts concerne le cas où les produits offerts sur le le marché sont largement substituabe les uns aux autres, ce qui correspond souvent aux segments de marché sur lesquels les prix jouent un rôle prépondérant parmi les critères de chois d'un produits et son fournisseurs, et dont l'effort de compétitivité –prix est grandement nécessaire pour combattre la concurrence. Quant a la compétitivité hors-coûts, celle –ci comporte deux

volet : la différenciation qualitative qui génère des efforts de différenciation à l'intérieure d'une catégorie d'offres et entraînant une orientation des préférences des clients sur certains produits plutôt que sur d'autres, et une différenciation par la variété qui se traduit par un élargissement de la gamme des produits offerts à la clientèle. Cette dernière forme de compétitivité appelée «compétitivité structurelle » s'impose comme une condition sine qua non du développement économique et social de la région du Maghreb centrale. Et ce qu'on entend par une compétitivité structurelle la capacité d'une économie nationale ou d'une industrie de se doter d'une structure lui permettant de développer durablement des avantages qui lui procure des parts de marchés importants, d'une part, et d'attirer l'investissement étranger.

Définition de la compétitivité

D'après le centre d'études prospectives et d'informations internationales, la compétitivité d'une entreprise sur le marché internationale est sa capacité à acquérir et à fidéliser des clients par le développement continu d'avantages concurrentiels fondés sur une appréciation permanente, autant de la valeur de ces avantages aux yeux des clients, que des conditions sociales, techniques et économiques de leur production, de leur renouvellement et de leur commercialisation.

Bibliographie

Bertrand Nezeys, la compétitivité internationale, édition economica,paris 1996

Dniel Michel, Robert Salle, Jean-Paul Valla, le marketing industriel : stratégies et mise en oeuvre, édition economica, paris, 1996

Stephane Garelli, «il était une fois deux économies » in l'art du management, édition Village mondiale, paris, 1997

Pilippe D'arvisenet, Jean- Piere Petit, échange et finance internationale, editionD'organisation,paris, 1998

Revue : les économies du Maghreb : l'impératif du Barcelone

أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا ، والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية

مخلوفي عبد السلام

المركز الجامعي بشار

1. الإطار النظري التكنولوجي المفسر لنمط التجارة الدولية :

يكون من المهم جدا من أجل فهم أبعاد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة البحث في النظريات الفكرية المفسرة لنمط التجارة الدولية والتي لها علاقة بالعنصر التكنولوجي.

إن معرفة الخلفية الفكرية للاتفاقية يساعدنا على الربط بين تنظيم العلاقات التجارية الدولية، من خلال وضع أطر وأسس ومبادئ، وبين التنظير لهذه العلاقات من خلال النظريات الفكرية المفسرة لها.

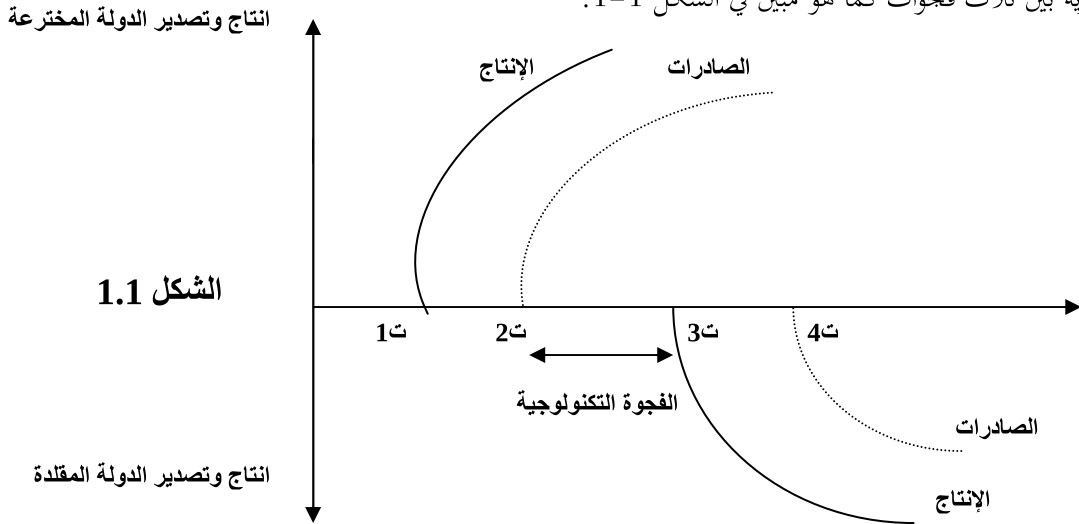
إن المراد من هذا الربط هو التأكيد عل أن كل ما ينظم يعلل ويفسر بنظرية سابقة.

1.1. نظرية تجارة الفجوة التكنولوجية لـ بوزنر[1]:

يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل ، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، بمعنى أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة.

إن الدولة صاحبة التفوق التكنولوجي تقوم بتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا إلى الدول التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها، فالدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة.

تميز النظرية بين ثلاث فجوات كما هو مبين في الشكل 1-1:



الشكل 1.1

– فجوة الطلب :هي الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع ت1، وبداية استهلاك السلعة في الخارج ت2.

– فجوة التقليد : الفترة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع ت1 وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج ت3.

– الفجوة التكنولوجية: هي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، فالتجارة هنا تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج الجديد وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

وبزوال الفجوة التكنولوجية تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا.

لقد أوضح بوزنر أن التجديد أو الاختراع يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل لا يلغيها عن طريق انتشارالمعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ثم جاء من بعده فرنون vernon ليبحث عن تفسير الكيفية التي بها سيتحقق التجديد في الدول من خلال نظرية أو نموذج دورة حياة المنتج.

فالنتيجة المستخلصة من نظرية بوزنر هي انه من مصلحة الدول المتطورة أن تبق على الفجوة التكنولوجية أطول فترة ممكنة حتى تحافظ عل اكتساب الميزة النسبية المتمثلة في التفوق التكنولوجي ومن ثم احتكار المعلومات وإعاقة نقل أو تقليد التكنولوجيا إلى الدول النامية.

إن تجسيد هذه النظرية يتطلب من الدول المتطورة إيجاد إطار تنظيمي دولي يمكن من خلاله وضع اتفاقية تصادق عليها الدول الأعضاء أطراف التبادل الدولي تخدم حماية حقوق الملكية الفكرية واحتكار التكنولوجيا الحديثة.

2. إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية:

اجتمع ممثلوا 23 دولة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1947 في مدينة جنيف ووقعوا اتفاقية متعددة الأطراف هدفها تحرير و تنظيم وتخفيف القيود على التجارة الدولية، وبعد عقد عدة جولات كان آخرها جولة أروجواي صدر اتفاق الجات (GATT) الذي وقعته آنذاك 117 دولة ، وتلى ذلك لقاء دولي آخر في مدينة مراكش المغربية، حيث اتفق على انشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC.

ومن المهام الرئيسية المناطة بهذه المنظمة تطبيق اتفاقية الجات بتنظيم العلاقات التجارية والزراعية والخدماتية وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية .

تتكون اتفاقية الجات من ثمانية وثلاثين مادة رئيسية تمثل المبادئ الأساسية للاتفاقية التي ترتب التزامات متعددة على الدول الأعضاء (الأطراف المتعاقدة) ، وتمنح حقوقا ومزايا لهذه الأطراف تؤدي بالنتيجة إلى عولمة الاقتصاد عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح حرية المرور للبضائع والخدمات ومحاربة سياسة الإغراق......الخ.

والشيء الذي يركز عليه البحث هو اتفاق حقوق الملكية الفكرية .

تتمثل حقوق الملكية الفكرية في عوائد الإبداع الفكري والعلمي والأدبي والفني في مجالات تأليف المطبوعات والأغاني والموسيقى والإختراع والإبتكار والعلامات التجارية[2] ، كما أنّها تمثل مجموع الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية، وحقوق الملكية الصناعية، لما تشمله من براءات الإختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواء كان فنيًا أو أدبيًا أو صناعيًا بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع[3].

وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من100 سنة[4]،

وعلى الرغم من تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية **WIPO** * ، دخلت حيز التنفيذ عام 1970 ، وأصبحت متخصصة وتابعة للأمم المتحدة عام **1974** ،والتي تضم في عضويتها 132 دولة، وتشرف على 23 إتفاقية دولية(5)، تتناول حقوق الملكية الفكرية بمختلف جوانبها وإجراءاتها، فقد ألحت الو.م.أ ودول الإتحاد الأروبي على إدراج الموضوع في مفاوضات جولة أروجواي، وعلى الوصول إلى اتفاق بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل تأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الإختراع والعلامات التجارية التي يملكونها نظرًا لأهمية هذا الموضوع في التجارة الدولية، إذ ارتفع إجمالي دخل الملكية الفكرية من المصادر الأجنبية بالنسبة لمجموع الدول السبع الصناعية الكبرى من 7,1 مليار دولار عام 1980 إلى 30 مليار دولار عام 1991 (6)، خاصة بعد أن ازداد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات القرصنة والتقليد والنسخ من قبل البلدان النامية وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا(7) .

وللإشارة فإنَّ إلحاح الدول المتقدمة على عقد إتفاقية جديدة لحماية الملكية الفكرية جاء نتيجة ضغوط قوية مارسها رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات على حكوماتها(8)، لإدخال حماية الملكية تحت مظلة إتفاقيات الجات بحجة أنَّ الاتفاقيات الدولية السابقة عديمة الجدوى والفعالية في حماية حقوقهم وبراءات اختراعاتهم،وأنَّ الجات أقوى لحفظ حقوقهم خاصة من خلال جهاز فض المنازعات(9

وعارضت الدول النامية في البداية موضوع إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاق الجات، وظهر خلاف وصراع بين ممثلي البلدان الصناعية التي تملك التكنولوجيا وبحوث التطوير والإبداع وبين ممثلي البلدان المستوردة للتكنولوجيا، لأنَّ ذلك سيؤدي إلى تكريس وتعزيز إحتكار الدول الصناعية للتكنولوجيا وإمكانية ارتفاع أسعارها وأسعار السلع الصناعية التي تنتج بموجبها، إلاَّ أنَّه بعد مشاورات مطولة تمَّ التوصل إلى حل توفيقي يتيح تناول مفاوضات الجات لموضوعات الملكية الفكرية، ولكن من منظور تجاري بحت، وهو ما أسفر في ختام الجولة عن التوصل لاتفاق الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) TRADE RELATED ASPECTS OF INTELECTUAL PROPERTY RIGTHS

يعمل هذا الإتفاق بمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية، وتتعهد الدول الأعضاء في المنظمة بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية على أن تتضمن قوانينها الإجراءات المنصوص عليها في الإتفاق لتسهيل إتخاذ التدابير الفعالة ضد أي إعتداء على حقوق الملكية الفكرية .

1.2. نطاق الإتفاقية وحدود الملكية:

تشمل الإتفاقية حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها مثل حقوق التأليف والطبع وحقوق الملكية الصناعية التي تشمل: العلامات التجارية، براءات الإختراع، الإشارات الجغرافية للسلع والتصميمات الصناعية .

أ. **حقوق التأليف والحقوق المتعلقة بها**: يقصد بها كل إنتاج فكري أو أدبي أو فني سواء كان في صورة كتاب أو بحث أو عمل سينمائي أو تلفزيوني أو برامج الحاسب الآلي، وغير ذلك من المصنفات التي يمكن الإستفادة منها من خلال طبعها ونشرها وإذاعتها .

تكون مدة الحماية المتاحة على الأقل فترة خمسين سنة تحسب إعتبارًا من نهاية السنة التي تم منها التسجيل الأصلي أو حدث فيها الأداء، ولكي تكتسب هذه الأعمال الحماية يجب أن تكون مسجلة رسميًا، وعندئذ يمنع نسخها أو إذاعتها بدون إذن مسبق من منتجها .

أمَّا البرامج الإذاعية فمدة حمايتها لا تقل عن عشرين سنة إعتبارًا من نهاية السنة التي حصل فيها بث المادة المعنية .

فيما يتعلق بحقوق المؤلف مثل طبع الكتب وبرامج الحاسب الآلي، فإنَّ مدة الحماية خمسين سنة إعتبارًا من نهاية السنة التي تم فيها نشر الأعمال المعنية (10) .

ب. **براءات الإختراع**: إنَّ التكنولوجيا غدت اليوم سلعة هامة في سوق التبادل الدولي، وما إدخال براءات الإختراع في المجالات التي تحمي تداولها إلاَّ دليل على صلة هذه البراءات بالتجارة الدولية .

وبراءات الإختراع التي جرى ويجري تسجيلها على المستوى العالمي تؤكد سيطرة الدول الصناعية في مجال المعرفة، فنسبة براءات الإختراع الصادرة عن الدول المتقدمة تصل إلى 86 % من مجموع البراءات المسجلة على المستوى العالمي، في حين أنَّ نصيب الدول النامية لا يتجاوز 7 % وفقًا لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دراسة أجراها عام 1975 [11].

تحدِّد الإتفاقية المواد القابلة للحصول على براءات الإختراع بكونها أية إختراعات سواء في صورة منتجات أو طرق للتصنيع في كافة ميادين التكنولوجيا، بشرط أن ينطوي الإختراع على خطوة إبداعية غير مسبوقة، وأن يكون قابلاً للإستخدام في التطبيقات الصناعية .

ويجيز الإتفاق للدول الأعضاء إستثناء بعض الإختراعات من الحصول على حق البراءة للإستغلال التجاري بغرض حماية النظام العام والأخلاق وحماية الحياة والصحة البشرية والحيوانية والنباتية أو لتجنب إلحاق الضرر الشديد بالبيئة ،كما يستثني من حق البراءة طرق التشخيص والعلاج اللازمة لعلاج الإنسان أو الحيوان باعتبارها معلومات تتعلق بالنفع العام والصالح العام للأفراد لا يجوز فرض القيود على تداولها وإستخدامها، كما تضمن الإتفاق أحكاما تجيز إستغلال براءة الإختراع دون الحصول على موافقة صاحبها، وهو ما يعرف بالترخيص الجبري، وذلك في حالة إستثنائية ونادرة كحالات الطوارئ والأوبئة، أو حالات التي يتعسف فيها صاحب الحق لمنع الترخيص، ويتعذر الحصول على منتج بديل نظرا لظروف الإحتكارات التي تتعرض لها بعض الصناعات .

ويقضي الإتفاق بألا تقل فترة الحماية الممنوحة لبراءات الإختراع عن عشرين عاما من تاريخ التقدم بطلب للحصول على البراءة[12] .

وتعطي براءة الاختراع صاحبها الحقوق التالية :

1- حق منع أطراف أخرى من صنع أو استخدام أو بيع أو استيراد المنتج إلا بموافقة مسبقة من قبل صاحب الاختراع في حالة كون البراءة تتعلق بسلعة معينة .

2- حق منع أطراف أخرى من استخدام أو بيع أو استيراد إذا كانت البراءة تتعلق بعملية صناعية إلا بإذن مسبق من صاحب البراءة [13].

ج . التصميمات الصناعية والتخطيطية :

يقصد بالتصميمات الصناعية : التصميمات التي يتم وضعها لتحديد الشكل النهائي للمنتج و الذي يؤثر بدرجة كبيرة في جاذبيته للجمهور ، وتحقيق الإقبال عليه سواء كان التصميم للمنتج ذاته أو للغلاف.

ويتمتع صاحب التصميم الصناعي بحق منع الأطراف الأخرى التي لم تحصل على موافقة من صنع أو بيع أو توزيع أو استيراد التصميم الصناعي ، وينص الاتفاق على أن لا تقل مدة الحماية القانونية للتصميمات الصناعية عن عشر سنوات ، أما التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) فينطبق عليها ما ينطبق على التصميمات الصناعية .

د- العلامات التجارية :

العلامات التجارية هي علامة تسمح بتميز السلع و الخدمات التي تنشئها منشأة ما عن منتجات منشآت أخرى، وهي رمز أو شهادة للجودة والسمعة الطيبة للمنتجات التي تحملها، وبالتالي فإن تقليدها يشكل ضرراً على الشركة صاحبة الحق في استغلالها، وعلى المستهلك أيضاً، لذلك كان من الضروري وضع نظام للعلامات التجارية المسجلة [14]

ويتمتع صاحب العلامة التجارية المسجلة بالحق المطلق في منع جميع الأطراف التي لم تحصل على موافقة من استخدام العلامة ذاتها أو علامات مماثلة في أعمالها التجارية بالنسبة للسلع و الخدمات.
ومدة حماية العلامة التجارية لا تقل عن سبع سنوات، في أعمالها، ويكون تسجيلاً قابلاً للتجديد لمرات غير محدودة كلٌ منها لمدة سبع سنوات.

ه) الإشارات الجغرافية : هي الإشارات التي تحدد منشأ السلعة سواء في بلد معين أو في منطقة أو إقليم محدود من هذا البلد عندما تكون نوعية السلعة وجودتها وسمعتها الأخرى تعود إلى منشآتها الجغرافية، وتكون الحماية عن طريق منع إستخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحي بأن السلعة المعنية نشأت في منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقي لها بأسلوب يضلل المستهلك .

هذه أهم جوانب إتفاقية حقوق الملكية الفكرية، يبدأ تطبيق أحكامها بعد انتهاء سنة واحدة من تاريخ نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة، أمّا الدول النامية فتُعطي فترة خمس سنوات، أي أربع سنوات إضافية، والدول الأقل نموًا عشر سنوات، أي تسع سنوات إضافية(15).

كما أنشأت الإتفاقية مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يتابع تنفيذ الأعضاء لأحكام الإتفاقية وإتاحة الفرصة للتشاور فيما بين الأعضاء في الأمور ذات الصلة بالملكية الفكرية، كما تُراجع الإتفاقية كل خمس سنوات بغية إضافة بنود جديدة عليها تتعلق بسياسات الإستثمار والمنافسة، وألح الإتفاق على ضرورة تقديم معونة فنية ومالية من طرف الدول المتقدمة لصالح الدول النامية أو الأقل نموًا.

3. الانعكاسات العامة على الدول النامية :

إن إتفاقية أوجه التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تحمل في طياتها أشكالاً جديدة للحمائية ليس من خلال فرض تعريفات جمركية ، و لكن من خلال إقتناء المعرفة لإنتاج السلع و الخدمات و قصر ملكيتها على الدول المتقدمة .

فالحقيقة أن مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات لم تكن إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج إبتكاراتها و إختراعاتها العملية، أي حماية التكنولوجيا الغربية ، و العمل على الإنفراد بإستغلالها لأطول مدة ممكنة ، و محاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون إستخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية (16) إذ أصبح التقليد قرصنة و جريمة محرمة تعاقب عليها الدول النامية بمقتضى اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، و من انعكاسات هذه الإتفاقية على الدول النامية التي يعتبر معظمها مستهلكًا صافياً للإبتكارات التكنولوجية ما يلي :

أ. إرتفاع أسعار التكنولوجيا و حقوق براءات الإختراع لأنها أصبحت شبه محتكرة و محمية بنصوص دولية ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف شركات الأدوية و المستحضرات الصيدلانية ، والبذور الزراعية ، ومؤسسات البرمجيات وغيرها ، مما يشكل عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات في الدول النامية وزيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية والصناعية ، مما يفقدها القدرة على المنافسة في السوق الدولية .

ب. إذا كانت الدول المتقدمة تفرض مستحقات على الدول النامية للحصول على حق إستخدام الإبتكارات والإختراعات ، فإنه ليس هناك أي إجراء مماثل بالنسبة لشركات الدول المتطورة صاحبة الإبتكار عند إستخدامها لموارد الدول النامية بما فيها أنواع النباتات المختلفة التي يستقى منها الدواء.

ت. تعد إطالة حياة براءة الإختراع إلى عشرين سنة تفضيلا للدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية ، لأن تطويل المدة سيترك أثارا سلبية على سرعة نقل التقنية وبالتالي تكفلة إنتاج السلع والخدمات (17).

ث. إن هذه الإتفاقية تعطي الشركات متعددة الجنسيات موقعا هاما شبه إحتكاري ، وتعزز نفوذها وتقدم لها فرصا كبرى من أجل رفع ثمن براءات الإختراع وغيرها من التكنولوجيا ، مما لا يساعد الدول النامية كثيرا في الحصول على ماتحتاج إليه من متطلبات التنمية الإقتصادية بسهولة وبدون تكاليف إضافية .

ج. إن ما ستجنيه الدول النامية من الناحية التجارية محدود جدا مقارنة بما سيترتب عليه دفعه لقاء حقوق الملكية الفكرية ، ومن الناحية الثقافية والفكرية ، فإن تحرير هذه التجارة يؤثر بقوة على الثقافة الوطنية ويغربها في ظروف الغياب الثقافي والفكري الوطني والقومي [18] .

ح. إن الإتفاق قد يعيق النمو في التجارة العالمية ، وهذا للتكلفة الزائدة والحماية العالية لحقوق الملكية الفكرية ، وهذا يتعارض مع مبادئ الجات التي تهدف إلى إزالة كل العقبات التي تعيق نمو التجارة العالمية .

إن الغرض الجوهري لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة هم التحكم في كافة مراحل العمليات التكنولوجيا بدءا من طرق التصنيع إلى المنتج النهائي ، و قد كان الأمر في السابق قاصرا على التحكم في أسس طرق و عمليات التصنيع للمنتجات ، الأمر الذي كان يتيح للبلدان النامية فرصا لإنتاج منتجات مماثلة بطرف تصنيع متنوعة و اقل كلفة ، وهذا الوضع يصبح غير ممكن في الظروف الحالية بعد الانضمام ، مما يؤدي إلى حرمان الاقتصاديات النامية و منها الجزائر من فرصها للنقل و المحاكاة و التقليد للمنتجات المتاحة على غرار التجربة الغربية في التطور ، و بهذا يتم التحكم في نوعين أساسيين من التكنولوجيا المؤثرة في مسار التطور الاقتصادي و هما : تكنولوجيا العمليات الإنتاجية ، و تكنولوجيا المنتجات الجديدة، فضلا عن ارتفاع التكاليف الخاصة بالتراخيص و براءات الاختراع و أثارها على تكاليف السلع المنتجة محليا و درجة تنافسيتها ، و تصبح عمليات التطور و التجديد مكلفة في المجالات الأساسية ، و إذا أخذنا على سبيل المثال الصناعة الدوائية ، نجد بان تكاليف الوصول إلى تركيبة دوائية جديدة و فعالة و قابلة للاستخدام تصل إلى 100 مليون دولار من نفقات البحث و التطور و هي تفوق في كثير من الأحيان قدرات الأقطار النامية و منها الجزائر[19].

4.الانعكاسات على الدول العربية– حالة الدواء العربي–

مدخل :

الدواء سلعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، و الصناعة الدوائية الناجحة تعتمد على العلم و تقوم بشكل رئيسي على البحث و التطوير الدائمين و اقتباس و تطوير التكنولوجيا الحديثة .

إن كل الأدوية المتداولة تتمتع ببراءات اختراع ، بعضها استنفذ المدة القانونية و البعض الأخر ليس بعد حيث بقي حكرا على المخترع سواء تعلق الأمر بالمنتج النهائي أو بطريقة التصنيع.

و الصناعة الدوائية لا بد لها من مواكبة التجديد حتى تواكب التطور الدوائي العالمي و إلا كان مصيرها الفشل و الإخفاق.

1.4 : قطاع صناعة الأدوية .

بلغ استهلاك العالم من الدواء لسنة 1996 ما يزيد عن 300 مليار دولار ،كانت حصة الدول الصناعية منه بعدد سكان حوالي 800 مليون نسمة –أو 14 %من سكان العالم – 80 % بينما الدول العربية التي تشكل حوالي 4,5 %من سكان العالم تستهلك 1,5 % فقط [20] . رغم هذا خطت الصناعة الدوائية العربية خطوات ملموسة خلال العقدين السابقين ، فقد ارتفع حجم الإنتاج الدوائي العربي من 345 مليون دولار عام 1975 إلى حوالي 2,03 مليار دولار عام 1996 إذ أصبح يغطي ما تزيد نسبته عن 90 % من استهلاك مصر،85 % المغرب،75 % سوريا، 40 % الأردن، 30 % لبنان، 20 % اليمن و السعودية و الإمارات[21].

2.4. انعكاس الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TPIRS على الدواء العربي.

تؤثر اتفاقية الجات في صناعة الدواء من خلال ثلاث آليات رئيسية هي:

- تسهيل الوصول للأسواق.
- الالتزام بالمواصفات المقبولة عالميا.
- حماية الملكية الفكرية من خلال اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS .

تقدم هذه الاتفاقية حماية لكافة أنواع براءات الاختراع سواء كانت تلك البراءات تتعلق بعملية التصنيع أو المنتج النهائي ، ولكافة حقول التكنولوجيا لمدة عشرين عاما من تاريخ تسجيلها ، لهذا يعتبر من أعظم التحديات التي يتعرض لها إنتاج الأدوية في الدول العربية تنفيذ هذه الاتفاقية لأنه يترتب عليها ارتفاع في رسوم اقتناء حقوق براءة الاختراع التي تدفع للشركات العالمية وهكذا يتضح أن الاتفاقية على صعيد الصناعة الدوائية قد فرضت حربا غير عادلة بين الذين يملكون المعرفة والذين لا يملكونها ، وقلصت من قدرة الدول العربية والنامية عمومًا على مجاراة التكنولوجيا الدوائية الحديثة لتوفير دواء فعال وبسعر معقول لمواطنيها، ومن الانعكاسات التي يمكن تسجيلها ما يلي :

1-تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد في إيجاد أو استحداث طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية تتمتع ببراءات اختراع سارية المفعول ، ويمتد هذا التضييق للمدة المعتمدة لبراءات الاختراع ، وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية العربية عن مثيلاتها في العالم لفترة زمنية مقدارها عشرون عامًا.

2-زيادة أسعار المنتجات الدوائية نظرا لقوة الاحتكارمن طرف مالك البراءة ، بإضافة إلى ضرورة توحيد واحترام مقاييس الجودة والنوعية عن طريق منظمة المقاييس العالمية **ISO** (22) وبالتالي التأثير في مسار ومستقبل صناعة الدواء العربية.

3-إمكانية قدوم منافسين أجانب لصناعة الدواء العربية ،ومزاحمتهم لهذه الصناعة بمنتجات مثيلة وأسعار أقل ، ومواصفات أرقى ، وذلك في إطار مبدأي فتح الأسواق، والالتزام بالمواصفات العالمية ، مما يهدم صناعة الدواء العربية والتي تعتبر صناعة ناشئة يصعب عليها المنافسة في سوق كونية منفتحة، إذ يتم تصنيع حوالي 42 % من أدويتها بموجب إمتيازات من أصحاب براءات الإختراع (23) .

* أما النسبة المتبقية فيتم انتاجها استنادا إلى تشريعات محلية اعتمدت منح براءة الاختراع لطريقة التصنيع دون المنتج النهائي و براءات الاختراع المسجلة عالميا التي انقضت مدة الحماية لها ولم تعد حكرا على مالكها.

4-وصول صناعة الدواء المتقدمة إلى مواد دوائية جديدة ومنتجات صيدلية أحدث يصعب على صناعة الدواء العربية الوصول إليها أو تقليدها إلا بموافقة المحتكر (صاحب البراءة) وبالسعر الدي يطلبه، مما يساعد على رفع تكلفة الدواء.

5. عوامل تعزز الانعكاسات :

هناك عوامل أو متغيرات كثيرة تتضافر مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تعظم التأثيرات السلبية للاتفاقية في صناعة الدواء الناشئة أهمها(24) :

1. تسريع عجلة الابتكار الدوائي وتطويرها نوعيا يؤدي إلى ازدياد مطرد في نسبة الأدوية والمستحضرات الجديدة التي ستكون بالطبع محمية بحقوق الملكية الفكرية.
2. اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى إحداث تطوير مستمر في المواصفات الدوائية المقبولة عالميا وهو أمر يشكل تحديا مستمرا أمام شركات الدواء الأخرى، وعبئا كبيرا على كاهل جميع شركات الدواء المتخصصة في إنتاج المستحضرات لتي زالت عنها براءات الاختراع.

3. **تطوير مذهل في التسويق الدوائي بحيث وصلت إمكاناته إلى مستوى التسويق الدقيق والذي يمكن من خلاله توصيل الرسالة الإعلامية الدوائية بالطريقة التي تناسب الناس في أي مكان في العالم.**

6.ضرورة التكيف الإيجابي مع اتفاقية TRIPS :

إذا كان هذا هو شأن اتفاقية TRIPS فانه من الضروري بالنسبة لصناعة الدواء العربية البحث عن طرق التكيف الإيجابي ورفع التحديات التي تفرضها الاتفاقية التي من خلالها يمكن أن تطور قدرتها على المواجهة والمنافسة.

وفيما يلي مجموعة من الآليات والطرق التي تساهم في رفع التحدي:

1. دعم وتشجيع أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي و إنشاء مراكز بحث تقوم على التحالف بين كبرى شركات الدواء العربية ومصادر التمويل (البنوك)، باعتبار أن صناعة الدواء من الصناعات القائمة على البحث العلمي.
2. استيعاب المتغيرات العالمية في إدارة واقتصاديات الصناعة الدوائية كالتحالفات الإستراتيجية وشبكات البحوث واستحداث أنشطة مناظرة لها على المستويين القطري والعربي
3. تواصل الصناعة الدوائية العربية بالصناعات البتر وكيماوية والتعدينية و الزراعية والاهتمام بالمنتجات الطبيعية من نباتات وحيوانات كمصادر للأدوية ومنبع لاكتشافات دوائية جديدة .
4. دراسة وتشجيع وتنظيم التعامل الرشيد مع الشركات والتحالفات العالمية بهدف اكتساب معارف ونقل تكنولوجيات جديدة .

قائمة الهوامش:

(1) محمود يوسف ، أساسيات التجارة الدولية ، (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 1991) ، ص 82.

(2) علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية،جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم الثالث،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1997) ، ص 283 .

(3) أسامة المجذوب، الجات ومصروالبلدان العربية من هافانا الى مراكش ،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1996)، ص 143.

(4) من أهم الإتفاقيات التي تنظم الملكية الفكرية وتحميها ما يلي:

- إتفاقية باريس المبرمة بتاريخ 20 مارس 1883،تضم 114 دولة تتعلق بحماية الملكية الصناعية .
- برن 9 سبتمبر 1886 والمعدلة عام 1979،تضم 102 دولة تتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية .
- روما لحماية المؤدين،ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية،أبرمت عام 1961 .
- واشنطن للدوائر المتكاملة، بتاريخ 26 ماي 1989 .
- جنيف لعام 1970 لحماية منتجي التسجيلات ضد النسخ غير المشروع .
- توزيع إشارات البث عبر الأقمار الصناعية الموقعة في بروكسل في 1974 .

(5) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،1999)، ص 80. *THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANISATION

(6) ريتشارد هارمسون، جولة أروجواي، نعمة للإقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1995، ص 23 .

(7) قدّرت نسبة السلع المقلدة في السوق الدولية ما بين 3 إلى 6 % من مجموع التجارة الدولية سنة 1994،وقد برزت دول جنوب شرق آسيا كأكبر مناطق العالم قدرة على تقليد السلع الصناعية الدقيقة،وقد طرحت في الأسواق العالمية كميات كبيرة وأنواعًا متعددة من السلع الصناعية المقلدة بأسعار منافسة أثرت بشكل كبير على إمكانيات الدول المتطورة .

(8) يظهر ذلك جليًا إذا علمنا أنَّ الشركات المتعددة الجنسيات تملك 80 % من براءات الإختراع في العالم التي بلغ عددها 35 مليون براءة في مختلف فروع الصناعة والزراعة سنة 1994 .

(9) كان من الممكن إضافة ملحق لاتفاقية WIPO المختصة أصلاً في وظيفة حماية حقوق الملكية الفكرية بدلاً من وضع إتفاقية جديدة، وإخضاعها لمنظمة أخرى جديدة . أنظر عدنان شوكت شومان، مرجع سابق، ص 186 .

(10) اعتبرت اتفاقية TRIPS برامج الإعلام الآلي أعمالاً أدبية تتمتع بنفس الحماية الممنوحة لسائر الأعمال الأدبية الأخرى.

(11) علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 302 .

(12)أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص160 .

(13)عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية ،الرابحون دوما ..والخاسرون دوما،(دمشق : دار المستقبل، 1996) ص100.

(14)أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص296 .

(15) أسامة المجذوب ، مرجع سابق ، ص 244

(16) علاء كمال ،الجات و نهب الجنوب،(القاهرة :مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،ط 2 ،1996) ، ص 108 .

(17)غانية ملحيس ،" التأثيرات المحتملة لتنفيذ إتفاقية الجات على قطاع الصناعة البتروكيماوية في الأقطار العربية" ،تقرير مقدم خلال اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار إتفاقيات الجات على الإقتصادات العربية ،القاهرة ،جويلية 1994 ،ص34 .

(18)عبد الرحيم جردانة ، الجات تفتك بالدواء العربي ، مجلة علوم و تكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ،العدد 48 ، نوفمبر 1997 ، ص 20.

(19) صالح صالحي ، الآثارالمتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، (مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عدد 1 /2002) ص 62

(20)عبد الرحيم جردانة ، نفس المرجع ، ص 21 .

(21) TRIPS: Trade Related aspects of lentellectual Property rights

(22) تم في أروبا تأسيس منظمة المقاييس العالمية International Standardization Organisation ISO حيث وضعت هذه المنظمة شروطا ومبادئ لتوحيد المقاييس والمواصفات،وللمحافظة على جودة المنتجات الصناعية ،أطلق عليها شروط الإيزو،وبالنسبة لصناعة الأدوية ، فإنها تخضع لشروط ومواصفات خاصة هي: شروط التصنيع الدوائي الجيد .

(23) عبد الرحيم جردانه ، مرجع سابق ، ص 42.

(24) محمد رؤوف حامد ، الصناعة الدوائية العربية في مواجهة الجات، مجلة علوم و تكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ،العدد 48 ، نوفمبر 1997 ، ص 28.

قائمة المراجع:

(1) محمود يوسف ، أساسيات التجارة الدولية ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1991)، ص 82.

(2) علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية،جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم الثالث،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1997) ، ص 283 .

(3) أسامة المجذوب، الجات ومصروالبلدان العربية من هافانا الى مراكش ،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1996)، ص 143.

(4) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،1999)، ص 80.

(5) ريتشارد هارمسون، جولة أروجواي، نعمة للإقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1995، ص 23 .

(6)عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية ،الرابحون دوما ..والخاسرون دوما،(دمشق : دار المستقبل، 1996) ص100.

(7) علاء كمال ،الجات و نهب الجنوب،(القاهرة :مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،ط 2 ،1996) ، ص 108 .

(8)غانية ملحيس ،" التأثيرات المحتملة لتنفيذ إتفاقية الجات على قطاع الصناعة البتروكيماوية في الأقطار العربية" ،تقرير مقدم خلال اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار إتفاقيات الجات على الإقتصادات العربية ،القاهرة ،جويلية 1994 ،ص34 .

(9)عبد الرحيم جردانة ، الجات تفتك بالدواء العربي ، مجلة علوم و تكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ،العدد 48 ، نوفمبر 1997 ، ص 20.

(10) صالح صالحي ، الآثارالمتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، (مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عدد 1 /2002) ص 62

(11) محمد رؤوف حامد ، الصناعة الدوائية العربية في مواجهة الجات، مجلة علوم و تكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ،العدد 48 ، نوفمبر 1997 ، ص 28.

التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات

أ/ **وصاف سعيدي**
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة

مقدمة :

لم تعد الإنترنت مجرد كيان لنشر المعرفة والمعلومات وشبكة اتصالات، إنما تطور مفهومها لتحقيق أعلى معدلات للتبادل التجاري والخروج إلى العالمية ، وهو ما يجب البحث عنه في ظل معطيات السوق وصراعات العولمة، لأجل هذا تأتي هذه الأداة في وقتها لمواكبة الاتجاهات الاقتصادية الجديدة، لتكون منفذاً تجاري حر لكل من لديه رغبة في تسويق منتجاته ، فقد حققت للبعض ، ما لم يكن يحلم به ، بأن أعطت للشركات الصغيرة التي لا تمكنها إمكانياتها القدرة على تخطي السوق المحلي والخروج للعالمية لنشر وترويج منتجاتها عبر الشبكة.

ولقد حققت التجارة عبر الإنترنت طفرات كبيرة في حجم نشاطه السنوي.. فطبقا لتقدير منظمة الاونكتاد التابعة للأمم المتحدة فقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية عالميا278 مليار دولار في عام2000, وازدادت في عام2001 إلى474 مليار دولار, أما في عام2002 فستصل إلى823 مليار دولار, وفي العام الحالي 2003 فإن التقديرات توضح أن حجم التجارة الإلكترونية سيصل إلى1408 مليار دولار [1].

وسنتناول في هذه الورقة التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، حيث نتناول هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

- ماهية التجارة الإلكترونية
- التنافسية وفرص التصدير
- دور شبكة الإنترنت في تنشيط الصادرات

أولا: ماهية التجارة الإلكترونية : نتناول هذا العنصر وفق مايلي:

1- المفهوم :

تعتبر التجارة الإلكترونية شكل من أشكال الصفقات التجارية التي يتصل أطرافها (البائع والمشتري) ببعضها البعض عبر شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت" سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والتجارة الإلكترونية ليست معلومات عن فرص تجارية فحسب وإنما تشمل نطاقا واسعا من المعاملات التجارية (منها التسويق والترويج وخدمات ما قبل البيع وأوامر الشراء والتسليم والسداد وخدمات المنتج والصيانة وخدمات النقل والتفريغ وغيرها). وتتم عملية التجارة الإلكترونية من خلال الاطلاع على الكتالوج الإلكتروني المدون عبر الشاشة في المواقع الخاصة بالشركات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية أو أي جهة أخرى قامت بالاشتراك في الشبكة واصبح لها موقع وكتالوج، حيث يتضمن هذا الكتالوج جميع البيانات والمعلومات المطلوبة بالتفاصيل الدقيقة، ومنها اسم الشركة ومقرها والمواصفات الداخلية والخارجية لمنتجاتها مع ذكر الفائدة من المنتج وكيفية استخدامه والهدف

منه بالإضافة إلى سعره الأساسي ونسبة الخصم والمصارف الأخرى مثل الرسوم الجمركية والنقل والشحن والتأمين. ويتم الاتفاق على الصفقة بين البائع والمشتري باستخدام البريد الكتروني، كما يتم تسوية المدفوعات المترتبة على الصفقة إلكترونيا [2].

2- أشكال التجارة الإلكترونية : يمكن تقسيم التجارة الإلكترونية إلى عدة أشكال منها [3]:

ا- بين الشركة والعميل:

وقد شهد هذا النوع توسعا كبيرا بعد إنشاء الشبكة الدولية العالمية، حيث تقوم العديد من المراكز التجارية الكبرى بعرض كافة أنواع السلع الاستهلاكية على مواقعها في شبكة الإنترنت وتلقي أوامر الشراء وإرسال الفواتير وتحصيل المدفوعات.

ب- بين شركة وأخرى:

يتم تبادل المعلومات بين المؤسسات من خلال السماح بالاتصال المباشر بين نظم الحاسب الآلي بالمؤسسات وتخفيض أو الاستغناء عن الحاجة إلى تدخل العنصر البشري. وتعتبر تكنولوجيا التبادل الإلكتروني للمعلومات أحد التكنولوجيات الرئيسية التي تدعم الاتصالات بين شركة وأخرى. وهذا النوع من التجارة الإلكترونية قد تم استخدامه منذ سنوات.

ج- بين الشركة والحكومة:

وهو يغطي كافة الصفقات المبرمة بين الشركة والهيئات الحكومة، وهذا الشكل مازال في مراحله الأولى ولا يستخدم على نطاق واسع، إلا أن هناك العديدة من الجهود التي تبذل في هذا المجال. ويوجد نوع من التجارة الإلكترونية بين العميل والحكومة لم يظهر بعد إلى حيز الوجود، إلا أنه يتوقع أن تقوم بعض الحكومات بمد نطاق الاتصال الإلكتروني ليشمله حيث يمكن تطبيقه في نظام إعانات البطالة على سبيل المثال.

3- مراحل التجارة الإلكترونية : ويمكن عرض هذه المراحل وفق ما يلي[4]:

أ- **مرحلة عرض المنتجات واتمام عملية الشراء** :حيث يتم من خلال المتاجر الإلكترونية التعرف على كافة مواصفات السلعة والبدائل المتاحة لها في كل مكان ومن ثم يستطيع المستهلك التسوق من خلال حاسبه الشخصي في منزله في جميع أسواق العالم واختيار ما يناسبه.

ب-**مرحلة تسليم البضائع** :سواء كانت بضائع إلكترونية يمكن استلامها فورا من على الشبكة مثل البرامج، أو بضائع يتم شحنها إلى العميل، أو خدمات مثل الحجز في الفنادق والطائرات وغيرها.

ت-**مرحلة دفع ثمن البضائع** : ويتم إلكترونيا تسوية المدفوعات المترتبة على الصفقة، حيث يعتبر نظام الدفع الإلكتروني هو جوهر التجارة الإلكترونية، فهو يربط بين أطراف ثلاثة: المشتري، والبائع، والبنك. فالمشتري يقوم باستكمال نموذج الشراء بعد اختيار المنتج الذي يريده، حيث يتضمن النموذج رقم البطالة الائتمانية الخاصة به وقيمة المشتريات.

4- الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية : تتميز التجارة الإلكترونية أو التجارة التي تتم عبر شبكة الإنترنت بخاصيتين أساسيتين [5]:

أ- الطبيعة الدولية للتجارة الإلكترونية :

إن الأدوات الإلكترونية الحديثة أعطت ميلادا لظاهرة الترويج العالمي بدون حدود، إلى درجة أن السلعة أو الخدمة المعروضة على الإنترنت لاحتاج إلى أن تستهدف سوقا محدد جغرافيا بحد ذاته، بل بالعكس فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لأي مؤسسة باقتحام أسواق والتعامل مع مستخدمي الإنترنت من كل أنحاء العالم، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.

ب– طبيعة النظام المتبادل في التجارة الإلكترونية وأثره على الجهود المتضافرة :

يجب على المؤسسات صغيرة أو كبيرة أن تسجل بعض الخطوط الفاصلة بين العلامات التي فرقت تقليديا بين مختلف الفروع التجارية بعضها ببعض بناء على مختلف العناصر الفيزيائية للسلع والخدمات المقدمة ومختلف طرق الترويج (كتب، أقلام، أقراص مضغوطة، حصص تلفزيونية، إذاعة، إنترنت).

5– أهمية التجارة الإلكترونية :

يمكن لأي شخص إنشاء سوق عالمية ، لكل شيء تقريباً، فأنت الآن تستطيع أن تستخدم الإنترنت لكي تطلب كتاباً، أو تقوم بترتيبات حجز مقاعد للسفر وشراء تذاكر . وهذه هي مجرد البداية ، فقريباً جداً ستكون قادراً على شراء أي شيء تقريباً عن طريق الإنترنت ، وستتمكن من الحصول على افضل سعر في الحال عن طريق جهاز الكمبيوتر في منزلك ، وكأنك تفعل ذلك في مركز تجاري يفتح محاله كل يوم ، ليلاً ونهاراً وفي جميع أنحاء العالم .

ففي هذه السوق الرقمية الناشئة يستطيع أي شخص لديه فكرة حسنة وموقعاً على الشبكة أن يفتتح محلاً يعرض بضائعه على العالم ، إذ تربط بين حوالي **100** مليون شخص في جميع أنحاء العالم من خلال شبكة متكاملة . وأي معاملة يتم القيام بها من مكان بعيد ، سواء بطريق الهاتف أو الفاكس أو البريد ، يمكن إجراؤها بطريقة أرخص وأسرع واسهل من خلال الإنترنت.

6 – أساليب تنمية وتدعيم التجارة الإلكترونية :

نحاول أن نتطرق إلى أساليب تنمية وتدعيم التجارة الإلكترونية و انتشارها ، مما يحقق الازدهار والنماء التجاري ليس فقط على مستوى السوق المحلي إنما على مستوى الأسواق العالمية، وللوصول إلى ذلك، يتطلب تحول المجتمع إلى تكنولوجيا المعلومات ومن أجل ذلك ينبغي أن نحقق هدفين وهما :

– فلسفة واضحة تستوعب كل التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في العالم ونعيش عصر المعلومات بكل ما تعنيه من ثورة المعلومات من انفتاح وعقلانية وتكامل النظرة وشمول للاهتمامات .
– منهج إبداعي واضح يقوم على أساس أن التطوير والتحديث مطلوب بصفة مستمرة وكيفية بناء قاعدة فكرية تمتزج أصولها من واقع البيئة العربية (مبادئ وأخلاقيات) مع ما تقدمه البنية المعلوماتية المتاحة على شبكة المعلومات العالمية (تكنولوجيا المعلومات).

وفي ظل الواقع الجديد لهيكل الاقتصاد العالمي بتطوراته وتأثيراته على اقتصاديات الدول ، أخذين في الاعتبار ما تعنيه التجارة الإلكترونية للتنمية الاقتصادية في دعمها لأفكار وإبداعات جديدة في أساليب البيع والشراء ليس فقط، بل يمتد أثرها للعالمية من خلال البحث عن فرص تسويقية في الأسواق العالمية ، وهو ما يقابله ضرورة بحث سبل التنمية الاقتصادية الذي يعد المؤشر الأساسي والفعال لتنمية وتطوير أساليب الإنتاج .

والمعاملات التجارية عبر الإنترنت هي الوسيلة المتميزة لفتح المزيد من الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات وفتح مجالات جديدة للاستثمار وتذليل العقبات والمشاكل المؤثرة على نجاح ونمو المعاملات التجارية عبر الشبكة وعقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات .وهو ما تحققه أساليب التجارة الإلكترونية الحديثة في دخول الأسواق بأساليب جديدة وأفكار إبداعية متجددة بصفة مستمرة تستخدم للبيع في الأسواق المحلية أو الخارجية ، وهو ما قضى على اعتقادات كانت راسخة في الاعتقاد بأن أسلوب تسويقي نجح في السوق المحلي قد لا يصلح لتحقيق نفس القدر من النجاح في سوق أجنبي .

7- التجارة الإلكترونية والمنظمات الدولية : نتناول في هذا العنصر موقف بعض المنظمات الدولية من التجارة الإلكترونية، ويتعلق الأمر بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذا المنظمة العالمية للتجارة.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[6] :

تمت مناقشة موضوع التجارة الإلكترونية في عدد من المناسبات من خلال هذه المنظمة، ففي اجتماع الخبراء الذي نظمته المنظمة الخاص بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة،حيث شدد المشاركون على الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث للقضايا المتصلة بالتجارة الإلكترونية وأهمية إيجاد إطار قانوني متناسب يراعي مصالح الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بجانب أنهم أوصوا بعقد اجتماع خاص للخبراء بشأن بحث الأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية.

لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر تزايد أهمية استخدام أساليب التجارة الإلكترونية في ميدان التجارة الدولية، لذلك حثت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الفنية للدول النامية ولاسيما الدول الأقل نمو.كما أكدت في هذا الصدد أيضا على منظمة التجارة العالمية بتقديم الخبرات الفنية لتلبية احتياجات الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي" الانسيترال" بوصفها الهيئة المسؤولة ضمن الأمم المتحدة عن تحقيق تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي قد قامت بإعداد تصور حول الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية مما أدى إلى اعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية في يونيو 1996، وكان الهدف الرئيسي للقانون النموذجي هو تيسير التجارة الإلكترونية.

- التجارة الإلكترونية والمنظمة العالمية للتجارة[7]:

قبل تناول هذا الموضوع ينبغي طرح السؤال التالي: كيف تتعامل المنظمة العالمية للتجارة مع هذا الأمر؟
توجد في الحقيقة عدة أمور بحاجة إلى الفحص وهي تتعلق بالبنية الأساسية، والنفاذ إلى الأسواق، والمنتجات المرسلة إلكترونيا، وتحرير التجارة، وتيسير التبادل التجاري، والاتجاه نحو المشتريات الحكومية من خلال استخدام التقنيات الإلكترونية، وكذلك الأمور ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية والأمور التنظيمية من منظور التجارة العالمية.

*** البنية الأساسية:**

ركزت المنظمة العالمية للتجارة على وجوب تطوير وتحرير البنية التحتية للتجارة الإلكترونية من خلال بعض الاتفاقيات التي تصدرها المنظمة ، كاتفاقية تقية المعلومات التي تنص على إزالة مجموعة من الرسوم الجمركية على منتجات تقية المعومات تصل إلى حوالي 189 سلعة.

ولقد بدأت فكرة اتفاقية تقنية المعلومات في الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة، حيث وقع على البيان الوزاري 28 دولة تستحوذ على حوالي 90% من حجم سوق منتجات تقنية المعلومات في العالم. وتم التركيز في ذلك على أهمية المنتجات التقنية لتطوير صناعات المعلومات والتوسع الديناميكي للاقتصاد الدولي وقد صدرت التأكيدات على ضرورة تشجيع التجارة الدولية في منتجات تقنية المعلومات. كما تقرر تطبيق نظام تخفيف وإلغاء القيود الجمركية والرسوم على نطاق واسع من المنتجات ذات الصلة. وبالتالي انضمت 14 دولة أحرى لجزء من الاتفاقية.

وتم تشكيل لجنة لتوسيع نطاق منتجات تقنية المعلومات وبحث السبل الكفيلة بالتوسع في تصنيف المنتجات التي تضمنتها الاتفاقية. إضافة إلى المراجعة المستمرة للعوائق غير الجمركية التي تؤثر على تجارة منتجات تقنية المعلومات. وكان من المتوقع إدخال تعهدات منظمة التجارة العالمية التي تمت بموجب اتفاقية الخدمات تحت شعار تحرير التجارة في خدمات الاتصالات الأساسية إلى البيئة الأساسية الضرورية للتجارة الإلكترونية. أما اتفاقية الاتصالات الأساسية فقد وقعت في فبراير 1997 من قبل 69 دولة،

وتضمنت الكثير من التعهدات التي شملت اتفاقيات مسبقة لعمليات تحرير التجارة في المستقبل، وهي حقيقة ركزت على كيفية استخدام مباحثات اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) لتوحيد جهود عملية تحرير التجارة.

*** تحرير التجارة بموجب اتفاقية الجاتس:**

توجد أربع فئات متباينة في قطاعات الخدمات تتعلق بالتجارة الإلكترونية:

أ- القطاعات التي تساعد على تطوير البنية الأساسية للتجارة الإلكترونية مثل الاتصالات والخدمات المرتبطة بها.

ب-القطاعات التي يمكن فيها التوريد الفعلي للخدمات إلكترونيا مثل قطاع الأعمال والترفيه والخدمات المالية.

ت-القطاعات التي تكون مكملة لكافة أنواع التجارة بما في ذلك التجارة الإلكترونية مثل الخدمات البريدية والنقل.

ث-القطاعات التي يمكنها الاستفادة من تدفق المعلومات الإلكترونية من خلال تكلفة بحث منخفضة والتراسل السريع للمعلومات والمعالجة الآلية للنماذج الإدارية.

*** التجارة الإلكترونية واتفاقية التريبس:**

يوجد عامل آخر بحاجة إلى عناية وهو تأثير التقنية الرقمية على حق الطبع والحقوق ذات العلاقة. والمشكلة التي يمكن أن تبرز هي إنتاج وتوزيع التسجيلات الصوتية والأقلام والبرامج وأسطوانات الليزر المسروقة عبر الإنترنت ومثل هذه المنتجات تكون متعرضة للقرصنة بسبب انخفاض تكلفة وسهولة عمليات النسخ الرقمي حيث أن المعلومات الرقمية يمكن نسخها مرات عديدة دون أن تفقد أي من جودتها.

وقد أبرز استخدام العلامات التجارية على الإنترنت العديد من التساؤلات، منها: تحت أي ظروف وبموجب أية قوانين تحتوي هذه العلامات على مخالفة للعلامة التجارية المسجلة ؟ فإذا كانت العلامة التجارية مزورة في بلدها، فما هو العلاج المتوفر عندما يصدر التراسل في بلد آخر ؟ وهل الأنظمة الإقليمية لتسجيل العلامة التجارية كافية لتمكينها من الظهور إلكترونيا في الأسواق خارج الحدود؟

ثانيا : التنافسية وفرص التصدير :

تزداد الفرص التصديرية في العالم لأسباب عديدة منها زيادة السكان والحاجات المطلوبة إشباعها ولتصدير المنتجات الجديدة وعلاج المشكلات وللتعمير والإعمار والتنمية. ولقد زادت الصادرات منذ الحرب العالمية حتى الآن بشكل مضطرد لفتح أسواق الدول النامية وللتبادل التجاري مع بقية دول العالم. ولقد أدى أيضا تحديث الزراعة والصناعة إلى تحسين معدل الإنتاجية أعلى من معدل الزيادة السكانية. كما سعت الدول الصناعية إلى تصدير التكنولوجيا المتقدمة للدول الأقل نموا مما ساعد على زيادة معدلات التصدير.

1- **الفرص التصديرية** : يمكن تقسيم الفرص التصديرية وفق ما يلي :

أ- **حسب المجموعات السلعية** : ونعني بها (السلع الاستهلاكية، السلع المعمرة، سلع التجهيز الصناعية ، سلع التجهيز الزراعية، المواد الخام، قطع الغيار).

ب- **مؤقتة ودائمة** : ونعني بها (فرص تصديرية مؤقتة، فرص تصديرية دائمة).

ت-**حسب التجمعات السلعية** :ونعني بها (دول صناعية متقدمة، دول نامية، دول أقل نمو).

ث-**حسب طبيعة الفرصة** : ونعني بها مؤكدة، محاطة بالمخاطر، غير مؤكدة، غير محددة.

ج- **حسب طريقة التصدير** : ونعني بها مباشرة وغير مباشرة.

ح- **حسب أسلوب السداد** : ونعني بها السداد نقدا أو بقرض.

خ- **حسب دورية الفرصة** : ونعني بها هل الفرصة متكررة أو لأول مرة.

2-تحديات التصدير :

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع وتخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية. لذلك تظهر باستمرار مجموعات كبيرة من التحديات والعوائق التصديرية منها [8]:

أ- التحديات التكنولوجية في التصدير : لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية. وتعالج تلك المشكلة بالآليات التالية:

-التخصص السلعي.

-الاستثمار في البحوث والتطوير.

-الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا.

-تدريب الكوادر الفنية والتصديرية.

-شراء التكنولوجيا.

-بناء قاعدة معلومات تكنولوجية.

-الدخول في تحالفات استراتيجية.

-الصفقات المتكافئة.

ب- التحديات المعلوماتية للتصديرية : يؤدي نقص المعلومات التصديرية إلى التخمين والارتجال في القرارات التصديرية. لذلك يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك لدعم القرارات والخطوط التصديرية. ويتم التغلب على تلك التحديات عن طريق :

- قوة الاتصالات.
- بناء قاعدة بيانات تصديرية.
- إعداد نظام معلومات تصديرية.
- التعامل مع نقاط التجارة الدولية.
- شبكة الإنترنت.
- بحوث التسويق الثانوية.
- بحوث التسويق الأولية.

ج- التحديات التسويقية للصادرات : قد يفشل التصدير بسبب عدم اختيار السلعة المناسبة للسوق التصديرية المناسبة أو الخطأ في أسلوب الترويج أو التسعير والتوزيع .لذلك من الضروري علاج تلك المشكلات وعدم الاكتفاء بتصدير الفوائض التصديرية للأسواق الدولية. ويمكن بناء المزيج التصديري الأنسب عن طريق :

- تحديد استراتيجية سلع التصدير.
- استراتيجية الترويج الدولي.
- استراتيجية التوزيع الدولي.

- استراتيجية التسعير الدولي.

ويحتاج ذلك بالضرورة إلى تقسيم سوق الصادرات إلى قطاعات لاختلاف طبيعة واتجاهات وسلوكيات المستهلك والمشتري الدولي جغرافيا وديموغرفيا.

3- أساليب التنافسية التصديرية:

بعد أن تطرقنا إلى مختلف الفرص التصديرية ، ثم للتحديات التي تواجه العملية التصديرية، نتناول الآن أهم الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق التنافسية وهي:

أ- البحوث والتطوير.

ب- خفض تكاليف التصدير

ت- الترويج الفعال

ث-تنمية مهارات المصدرين

ج- الاتصالات التصديرية

ح- إدارة الجودة الشاملة في التصدير

خ- الصفقات المتكافئة

د- التحالفات الاستراتيجية

ذ- التجارة الإلكترونية

ثالثا :دور شبكة الإنترنت في تنشيط الصادرات[9]:

علي الرغم من تفاوت تقديرات حجم التجارة الإلكترونية في العالم ونصيبها من إجمالي الصادرات العالمية, فإن الحقيقة الثابتة أن هذا النمط الجديد من التجارة, قد شهد نموا متسارعا خلال السنوات الخمس الأخيرة, كما تتصاعد تقديراتها المتوقعة خلال العقد المقبل,إذ وصلت القيمة المتوقعة للمعاملات الاقتصادية الإلكترونية لعام2002 إلى نحو1234 مليار دولار, الأمر الذي يعكس الاتجاه المتصاعد لاعتماد الاقتصاد العالمي علي الوسائط الإلكترونية بشكل عام في إنجاز المعاملات التجارية والمالية.

ويكتسب توظيف إمكانات التجارة الإلكترونية لتنمية الصادرات أهمية خاصة, بالنظر إلى حالة العجز في الميزان التجاري لعدد من الدول النامية.

ترتبط التجارة الإلكترونية ارتباطا مباشرا بفكرة تنمية الصادرات, وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه تلك التجارة في إيجاد فرص واسعة للدخول إلى الأسواق والانفتاح علي سوق واسعة من المستهلكين, في ضوء النمو المتسارع لنسبة مستخدمي الإنترنت في العالم, ومن ناحية أخري, فإن التجارة الإلكترونية توفر فرصا يسيرة نسبيا أمام المنتجين لتسويق منتجاتهم في سوق تتراجع فيها الحواجز الجغرافية وحواجز النقل والاتصالات الأمر الذي أدي إلى تراجع الأهمية النسبية لأدوات التسويق التقليدية من المعارض وتأسيس الفروع والمكاتب في الأسواق الخارجية, وتزداد أهمية تلك النقطة بشكل خاص بالنسبة للمنتجين الصغار ومتوسطي الحجم, حيث ظل ارتفاع تكاليف التسويق التقليدية عائقا مهما أمام وصول هؤلاء المنتجين إلى الأسواق الخارجية, وتحصر التجارة الإلكترونية عناصر المنافسة بين المنتجين فيما يتعلق بالدعاية والتسويق في مدي امتلاك هؤلاء المنتجين لمواقع تسويق إلكترونية جيدة, تتسم بتوافر عناصر الجاذبية وسهولة التعامل معها, ونجاحها في تسويق المنتج الذي تقدمه.

إن استفادة الاقتصاد الوطني بشكل عام, والصادرات الوطنية بشكل خاص, من التجارة الإلكترونية مرهون بتنمية البنية الأساسية والمعلوماتية اللازمة لتنمية التجارة الإلكترونية, أي تنمية قطاع الاتصالات والمعلومات وخدمات الإنترنت, وتطوير القطاع

المصرفي, فضلا عن توفير إطار تشريعي لتنظيم العمل بتلك التجارة, فإننا نركز هنا فقط علي الشروط اللازمة لاستفادة الصادرات الوطنية من إمكانات التجارة الإلكترونية بغرض توافر الشروط السابقة للدخول في مجال تلك التجارة وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط عند صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات بالاعتماد علي التجارة الإلكترونية:

1- مفهوم تنشيط الصادرات :

يقصد بتنشيط الصادرات، تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية، وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة[10].

2- إلزامية الأخذ بالتجارة الإلكترونية :

إن أول مداخل الاعتماد على التجارة الإلكترونية كآلية فاعلة لتنمية الصادرات, هو ضرورة الإدراك بأن الدخول في هذا المجال الجديد من التجارة لم يعد ترفا أو خيارا اقتصاديا, بقدر ما أصبح ضرورة لابد منها, وأن التأخر في تطبيق استراتيجيات متكاملة للتجارة الإلكترونية لا يحمل فقط خطر تهميش الاقتصاد, في ظل اقتصاد عالمي يتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية, وإنما أيضا المزيد من التدهور الاقتصادي بسبب احتمالات تراجع نصيب الاقتصاد الوطني من الصادرات العالمية, وتفاقم العجز في الميزان التجاري وعلي الرغم من أن العديد من المظاهر عكست هذا الإدراك بوضوح لدي صانع القرار, , من خلال العمل علي تنمية البنية الأساسية للتجارة الإلكترونية, فإن تطبيق استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات بالاعتماد علي التجارة الإلكترونية, يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات, بنقل هذا الإدراك إلى جميع الفاعلين الاقتصاديين, والقطاع الخاص بشكل رئيسي, بحيث يصبح العمل بالتجارة الإلكترونية استراتيجية محورية لدي هذا القطاع.

3-تحديد الأسواق المستهدفة

يأتي في مقدمة تلك العوامل, ضرورة البدء بدراسة الأسواق المستهدفة للصادرات الوطنية عبر التجارة الإلكترونية من ناحية, وتحديد طبيعة السلع التي يمكن أن تشكل أساسا ماديا لهذا النمط من التجارة من ناحية أخري, ويشير نمط التوزيع الجغرافي للتجارة الإلكترونية ومستخدمي الإنترنت في العالم حتى تلك المرحلة, إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مازالا هما السوقان الرئيسيتان للتجارة الإلكترونية في العالم, بالنظر إلى المستوي المتقدم الذي حققته تلك الاقتصاديات في مجال البنية الأساسية والمعلوماتية للتجارة الإلكترونية, أو بالنظر إلى نصيبها من الصادرات العالمية من السلع والخدمات القابلة للتعامل بالتجارة الإلكترونية.وفي المقابل مازالت الاقتصاديات الآسيوية والنامية تحتل نسبة هامشية من حيث نصيبها من تلك التجارة. ويعني ذلك ضرورة التركيز في المرحلة الأولي على السلع والخدمات التي تهم السوقين الأمريكية والأوروبية, ومن ثم تنمية التجارة الإلكترونية في القطاعات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها هذه الأسواق.

والواقع أن التركيز علي تلك الصناعات في هذه المرحلة, لا تفرضها اعتبارات التوزيع الجغرافي الراهن للتجارة الإلكترونية في العالم فحسب, وإنما تفرضها أيضا اعتبارات العجز في الموازين التجارية مع تلك الأسواق.

غير أنه في الوقت نفسه, يجب الالتفات إلى أنه على الرغم من أن الدول النامية مازالت تأتي في مرحلة متأخرة جدا من حيث نصيبها من التجارة الإلكترونية, فإنها قامت خلال السنوات الأخيرة بتطوير مشروعات طموحة لتنمية البنية الأساسية

للتجارة الإلكترونية, الأمر الذي يعني ضرورة التركيز في مرحلة لاحقة على هذه الأسواق, كآلية مهمة لتنمية الصادرات الوطنية عبر التجارة الإلكترونية إلى تلك الأسواق.

ويرتبط بقضية الأسواق المستهدفة أهمية إدخال عنصر التجارة الإلكترونية ضمن المشروعات المقترحة لتحرير التجارة الإقليمية, التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني, خاصة مشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى, بحيث تشكل التجارة الإلكترونية أحد عناصر دفع تلك المشروعات من ناحية, وتنمية التجارة الإلكترونية الوطنية مع تلك الأسواق من ناحية أخري. ويشير هيكل التجارة الإلكترونية إلى تزايد الأهمية النسبية للتجارة الإلكترونية بين الشركات وبعضها البعض، وهو ما يعرف بنمط الأعمال إلى الأعمال(B-TO-B) مما يعني ضرورة تطوير القطاع الخاص علي المدى البعيد لاستراتيجيات التجارة الإلكترونية من هذا النمط.

والواقع أن الاعتماد علي التجارة الإلكترونية من نمط?B-TO-B لا تفرض فقط اعتبارات تراجع الأهمية النسبية للتجارة الإلكترونية من نمط الأعمال إلى المستهلكB-TO-C, لكن أيضا اشتراط المستوردين الكبار ارتباط مورديهم والشركات المتعاملة معهم بنظام التجارة الإلكترونية كشرط أساسي لعقد الصفقات التجارية, الأمر الذي يهدد بخسارة المصدرين في الدول النامية الكثير من الأسواق الخارجية في حالة تأخرهم في تطبيق استراتيجيات للتجارة الإلكترونية من هذا النمط.

4- تعظيم المكاسب التجارية :

ومن ناحية ثالثة, فإن صياغة استراتيجية فاعلة للتجارة الإلكترونية، تتوافق وهدف تنمية الصادرات الوطنية, تقتضي تنمية وتطوير قاعدة من السلع والخدمات تتناسب وطبيعة التجارة الإلكترونية, وهناك فئتان من المنتجات التي تتوافق مع تلك التجارة, **الأولي:** تشمل جميع السلع والخدمات التي يسهل تبادلها إلكترونيا من خلال تحويلها إلى ملفات إلكترونية, أو معلومات رقمية, وتشمل تلك الفئة برامج الكمبيوتر والموسيقي والأفلام والألعاب والكتب والمواد الصحفية, ويطلق عليها بشكل عام المواد الإعلامية أو السلع الافتراضية, وتتميز تلك الفئة بإمكانية التعامل بها إلكترونيا وفق جميع مراحل التجارة الإلكترونية(التسويق والدعاية, الاتفاق والتعاقد, الدفع الإلكتروني, وأخيرا التسليم).

وعلي الرغم من محدودية نسبة تلك الفئة من التجارة العالمية بشكل عام إلى الآن, فإن اتجاهات تطور القطاعات المنتجة لتلك الفئة تشير إلى النمو المتسارع لهذه القطاعات وتزايد نصيبها من التجارة العالمية بشكل عام, والتجارة الإلكترونية بشكل خاص, إذ لم يتجاوز نصيب تلك الفئة من التجارة العالمية وفق تقديرات عام1996 نحو43.7 مليار دولار بنسبة أقل من1% من إجمالي الصادرات العالمية, من المتوقع أن تصل الي100 مليار دولار في عام2004 في حالة استمرار معدل نموها السنوي علي ما هو عليه, والمقدر بنحو10%, الأمر الذي يعني أهمية تطوير القطاعات الوطنية المنتجة لهذه الفئة كأولوية أولى لتنمية الصادرات عبر التجارة الإلكترونية.

أما الفئة الثانية : فتشمل مجموعة السلع والخدمات التي تقتصر المعاملات الإلكترونية فيها على المرحلتين الأولي والثانية, بالأساس دون الثالثة والرابعة بالضرورة, حيث يمكن الاكتفاء بالمرحلتين الأولى والثانية, وتأجيل مرحلة الدفع إلى مرحلة التسليم, وتحتل الخدمات التجارية بشكل عام أهمية خاصة ضمن منتجات هذه الفئة, وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع مازال يتميز بالضعف الشديد في أغلب اقتصاديات الدول النامية,

و يمكن البدء بالتركيز على عدد من قطاعات الخدمات التجارية, خاصة قطاع السياحة, إذ يمثل هذا القطاع أحد أهم القطاعات الخدمية المرشحة للاستفادة من التجارة الإلكترونية في الجزائر- إذ تم تأهيله-, وذلك بالنظر إلى طبيعة هذا القطاع باعتباره أحد القطاعات الخدمية كثيفة المعلومات من ناحية, فضلا عن أنه يعد أحد أهم القطاعات الأكثر استعدادا للتأثر بالتطورات المتسارعة في مجال التجارة الإلكترونية, ومن ثم فإن تأخر تطبيق استراتيجيات التجارة الإلكترونية في هذا القطاع لا يحمل خسارة السياحة في الدول النامية لأسواق محتملة, ولكن أيضا خطر خسارة الأسواق القائمة بالفعل, ويتطلب تطوير قطاع

السياحة في هذا الإطار, تطوير فكرة الوسيط المعلوماتي في هذا القطاع, من خلال إقامة شبكة من المواقع الإلكترونية الموازية لجميع الفاعلين الرئيسيين في القطاع(الفنادق, خطوط الطيران, وكالات السفر..الخ).

جنبا إلي جنب مع الوسطاء التقليديين, وتطوير أنماط جديدة من المنظمات والهيئات الخاصة بتنشيط السياحة في شكل مواقع إلكترونية متقدمة تلعب دور القائد في تنمية وتنشيط قطاع السياحة على شبكة الإنترنت, على أن يراعي فيها توافر جميع الشروط التي تجعل منها مواقع تجارية متكاملة تعكس تنافسية المنتج السياحي.وتجدر الإشارة أخيرا, إلى أن التجارة الإلكترونية في حد ذاتها لن تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الاقتصادية الوطنية, إلا فيما يتعلق بتخفيض تكاليف النقل والتسويق والدعاية والوصول إلى نطاق أوسع من السوق, وبمعني آخر, لن تستفيد الصادرات الوطنية من التجارة الإلكترونية إلا فيما يتعلق بالمنتجات التي تتمتع بقدرات تنافسية جيدة, ولكنها تفتقر إلى التسويق الجيد, أما فيما يتعلق بالمنتجات ذات القدرات التنافسية المحدودة, فإن إمكانات زيادة حجم الصادرات الوطنية منها بالاعتماد علي التجارة الإلكترونية ستظل محدودة, الأمر الذي يعني أن التجارة الإلكترونية لن تكون كافية بمفردها لتنمية الصادرات الوطنية, إذ لابد أن يقترن بها تنمية القدرات التنافسية للصادرات الوطنية.

رابعا :تجارب بعض الدول : نتناول عدد من التجارب الدولية، وهي:

1- حجم التجارة الإلكترونية في العالم :

قدّرت دراسة حديثة متخصصة في شؤون الشبكة الدولية "إنترنت" أن تصل حجم المتبادلات التجارية عبر "إنترنت" خلال الأعوام الأربعة القادمة إلى أكثر من 7 آلاف مليار دولار (تريليون)، وأضافت الدراسة أن الخبراء في الشؤون الإلكترونية يتوقَّعون أن تشهد التجارة الشبكية في البلدان الأوروبية نموًا كبيرًا حتى عام 2004م. وعلى الرغم من أن أصل حجم التبادل التجاري يتوقع أن يبلغ عالميًّا حوالي 7 آلاف مليار دولار.. لا يستبعد الخبراء أن تصل حصة الاتحاد الأوروبي من ذلك إلى 25% تقريبًا، بما يشمل إقدام حوالي 100 مليون أوروبي على استخدام الشبكة الدولية لغرض تجاري، ومن المفترض تبعًا لهذه الإحصاءات أن يبلغ النمو التجاري عبر الشبكة الدولية "إنترنت" في أوروبا معدل 140% [11].

2- سوق التجارة الإلكترونية العربية :

قدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المبادلات التجارية العربية عبر الإنترنت سنة 2001 بنحو 100 مليون دولار مقارنة بـ 74 مليار دولار على المستوى العالمي، متوقعا أن يقفز حجم التجارة الإلكترونية عالميا إلى نحو 1234 مليار دولار بنهاية عام 2002 وذلك في ظل سعي الكثير من دول العالم إلى تعظيم دور هذا النظام من التجارة المتطورة، خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات وسقوط الحواجز الجمركية والقيود الضريبية ذات الأثر المماثل على المبادلات التجارية الخارجية. فالتجارة عبر الإنترنت باتت تمثل مفتاح التصدير العربي في المستقبل وكذلك وسيلة مبتكرة ومتطورة لتجاوز كل القيود والعقبات التي تحول دون إنعاش المبادلات التجارية البينية العربية التي مازالت لا تمثل سوى 10 في المائة من إجمالي حجم التجارة العربية الخارجية البالغة نحو 300 مليار دولار مشددا على أهمية إسراع الدول العربية بالانظمام لمجال التجارة الإلكترونية، وأكدت دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن تنامي الاعتماد على الكومبيوتر بنسبة تتجاوز 25 في المائة سنويا في الوطن العربي، وانتشار أجهزة الحاسب الآلي المتطورة سيساهم في زيادة رقعة الأسواق التي يمكن التصدير إليها وتنوع هيكل الصادرات العربية ومضاعفة حصة السلع الصناعية والزراعية، وانه بفضل هذه الأجهزة المتقدمة لن تكون سوق التجارة الخارجية قاصرة على منطقة جغرافية معينة، وتستطيع التحرك بحرية في كل أسواق العالم الأمر الذي يضاعف فرص الحصول على حصة كبيرة من النقد الأجنبي [12].

3– التجربة المصرية [13]:

يجري حاليا الإعداد لإنشاء أول سوق إلكترونية للصناعة المصرية.. وتهدف هذه السوق إلي زيادة ارتباط الصناعة المحلية بحركة التجارة العالمية والاستفادة من الآليات الحديثة المطبقة في هذا المجال.. خاصة من خلال شبكة الإنترنت بما يتيح توضيح النمو الذي حققته الصناعة وتطور وكفاءة المنتجات المصرية.. بحيث يسهم ذلك في تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات الصناعية المصرية إلى الخارج, وأيضا العمل على الحصول علي الخامات وقطع الغيار والمعدات اللازمة للصناعة في مختلف أنحاء العالم بأرخص الأسعار.

وفي نفس الوقت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقامة مشروعات صناعية جديدة في مصر، وتحديد أساليب استخدام التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة ،ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية. كما تشمل هذه المحاولات العمل علي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الصادرات المصرية وجذب الاستثمارات الأجنبية. بهدف إنشاء أول سوق إلكترونية للصناعة المصرية.

وذلك لخدمة المنشآت الصناعية والتي يقدر عددها بنحو23 ألف منشأة في15 غرفة صناعية تشمل كل القطاعات الصناعية في مصر، ولقد بذلت جهودا مكثفة خلال السنوات القليلة الماضية لدراسة وبحث خطوات إعداد وإنشاء هذه السوق بحيث يشمل ذلك تحديد افضل وانسب الأساليب لتسويق وتصدير المنتجات المصرية إلي مختلف أنحاء العالم، وقد تم في هذا المجال الاطلاع علي تجارب بعض الدول الصناعية المتقدمة والتي أنشأت مثل هذه الأسواق الإلكترونية، وحققت بالفعل نجاحا كبيرا وتشمل هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأيضا تجارب بعض الدول المجاورة مثل الإمارات العربية المتحدة،كما تم التعرف على آراء عدد من الشركات المصرية في العديد من القطاعات الصناعية؟..؟ حيث أتاح ذلك كله الوصول إلي إعداد تصميم للسوق الإلكترونية المصرية، وفقا لأحدث التكنولوجيات العالمية، بما يتيح الاستفادة من تجارب الأخريين في نفس الوقت، مراعاة ظروف وطبيعة احتياجات المجتمع الصناعي المصري.

وقد قامت الحكومة ببذل جهود عديدة من أهمها إصدار قانون خاص للتجارة الإلكترونية، يتضمن القواعد والإجراءات الضرورية لتنظيم وتحديد أساليب عمل هذا النظام الدولي بما يتيح تشجيع الدخول في نظام التجارة الإلكترونية في العديد من القطاعات الاقتصادية.. ويشمل ذلك بصفة أساسية الصناعة المصرية على مرحلتين:

– **الأولى**: وتشمل إقامة بوابة إلكترونية وهي المستهدف دخولها في مرحلة التشغيل الفعلي في شهر يناير 2003 وتنتظر عرض وتوضيح البيانات الأساسية في الصناعة المصرية. وقد تم تقسيم البوابة الإلكترونية إلي عدة محاور أساسية، الأول خاص بالصناعة المصرية واتحاد الصناعات ويتضمن المعلومات الأساسية الخاصة باتحاد الصناعات وتشمل القوانين والقرارات المنشئة له وتنظم عمله وأهدافه وانشطته وأعضاء مجلس إدارته, بالإضافة إلى كل القوانين والقرارات المنظمة للصناعة المصرية وأساليب إصدار التراخيص ونظم الجمارك والضرائب والعمالة والتمويل, والسياسات النقدية, والحصول علي اراض صناعية سواء في المناطق الحرة أو المناطق العمرانية الجديدة أو المناطق الاقتصادية الخاصة, بالإضافة إلي المشروعات المطروحة للاستثمار ودراسات الجدوى الخاصة بها وقواعد البيانات الصناعية الأساسية. أما المحور الثاني فهو خاص بالقطاعات الصناعات والغرف الصناعية الخمسة عشر.

– **الثانية** : حيث سيتم إنشاء مواقع فرعية إلكترونية متخصصة لكل منها لتوضيح تطورات نشاط كل غرفة والقرارات الخاصة بها والبيانات الأساسية عن المنشآت الصناعية الأعضاء في كل غرفة ويشمل المحور الثالث للبوابة الإلكترونية البيانات الخاصة بالشركات الصناعية المشاركة في السوق الإلكترونية ويمثل ذلك المكون الأساسي لنشاط هذا المشروع باعتبار أن الشركات تمثل المحرك الرئيسي للعمل في هذا المجال.. والذي يمكن عن طريقها تحقيق طفرة كبيرة في الصادرات المصرية إلي الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للنشاط الصناعي في مصر عن طريق تعريف العالم الخارجي بالتطور الذي تم تحقيقه في كل

القطاعات الصناعية المصرية.. وبالتالي فسيتم في هذا المجال مراعاة أن يتضمن هذا المحور البيانات الأساسية عن كل شركة وموقعها وخطوط إنتاجها.

الخاتمة:

بعد أن أوضحنا ماهية التجارة الإلكترونية، وموقف بعض المنظمات الدولية منها ، وكيفية تحقيق التنافسية في الصادرات الوطنية، التي تعد التجارة الإلكترونية أحد أساليبها الحديثة، كما تعد آلية هامة في تنشيط الصادرات، وهو ما يعني ضرورة توفر سلة من السلع والخدمات تتميز بالموصفات القياسية العالمية، ليأتي بعد ذلك دور شبكة الإنترنت في تسويق هذه المنتجات نحو الأسواق التي تعرف استخدما هائلا لهذه التقنية، ويأتي في مقدمتها الأسواق الأوروبية والأمريكية ، وبدرجة أقل الأسيوية ، ثم بعد ذلك العربية.

كما أن التوقيع على عدد من اتفاقات الشراكة سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف، وقرب إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ولمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، كفيل بتفعيل دور التجارة الإلكترونية في تنمية المبادلات التجارية البينية، يضاف إلى ذلك فتح السوق الوطني للاتصالات أمام الاستثمارات سواء الأجنبي منها أو الوطني، يمكن أن يساهم في ترقية آليات عمل شبكة الإنترنت في الجزائر بما يتلاءم والمحيط الوطني والدولي الجديد.

المراجع والإحالات :

[1] www.antucad.org 10/02/2003

[2] " التجارة الإلكترونية.. آلية فعالة لتنشيط التجارة الدولية "، النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية ، (المجلد الحادي والثلاثون، 1999)، ص27-28.

[3] نعمات العياش،،، التجارة إلكترونيا: أداة للمنافسة في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل من 5 إلى7 أكتوبر 1999، ص97-98.

[4] " التجارة الإلكترونية.. آلية فعالة لتنشيط التجارة الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

[5] رزيق كمال، مسدور فارس : التجارة الإلكترونية وضرورية اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي2002، ص6.

[6] بختي إبراهيم، "دور الإنترنت وتطبيقاته في المؤسسة"،(رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد وعلم التسيير،جامعة الجزائر، سبتمبر2002)،ص127.

[7] www.commerce.gov.sa 14/02/2003

[8] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية:آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 107-109.

[9] جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، المؤتمر الدولي حول التجارة الإلكترونية وتنمية الصادرات، القاهرة، يوم 20 ماي 2002.

[10] مركز تنمية الصادرات السعودية، الصادرت السعودية وتجارب النمور الآسيوية ، مركز تنمية الصادرات السعودية ، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ، بدون تاريخ النشر ، ص 3-4.

[11] www.islam-online.net 02/05/2000

[12] www.asharqalawsat.com 15/01/2002

[13] جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، مرجع سبق ذكره

Les économies des pays du Maghreb et l'alternative de la compétitivité des accords de coopération euro –méditerranéen.

Mr : Boudjemil Ahmed
Centre universitaire de Béchar

A l'heure du grand défi que représente à l'horizon 2010 la zone de libre échange Euro-Maghrébine pour les économies des trois pays du Maghreb central et qui se sont lancées dans des programmes d'ajustement structurel privilégiant la stabilité monétaire et financière, la tenue de la conférence de Barcelone (1995) entre les pays d'Europe et les pays de la Méditerranée et en particulier les pays du Maghreb vient rappeler l'urgence pour ces derniers de réviser leur modèle de développement économique et social. Car il est temps, comme la souligné le directeur de l'organisation mondiale du commerce(OMC) Mr Ruggiero ( ) a Tunis, pour les pays du Maghreb de reconnaître les limites d'une politique commerciale extérieure axée sur les dévaluations monétaires comme seul instrument de compétitivité il faut développer d'autre schémas de compétitivité économiques axé sue l'assimilation du progrès techniques, la diffusion des connaissances scientifiques et des systèmes de formation efficaces.( )

En privilégiant comme source principale de compétitivité l'innovation technologique et commerciale, les pays du Maghreb arriveront a promouvoir une réelle compétitivité structurelle afin de garantir une insertion efficace de leurs économies dans la division internationale du travail/ ce qui leur assurera un combat a armes égales avec leurs voisins du Nord .

La compétitivité est aujourd'hui un enjeu majeur. les gouvernements des pays du Maghreb se trouvent confrontés à une crise globale dont les conséquences continuent de se manifester. Il leur incombe la lourde tache et responsabilité de faire réussir les réformes économiques qu'ils ont entrepris sous l'assistance des institutions internationales. après plus de trois décennies d'efforts de développement, les pays du Maghreb, force est de reconnaître, sont mis a l'épreuve du défi de la compétitivité impliquant la révision des choix qu'ils ont opérés aux cours des années soixante et soixante dix et des stratégies qu'ils ont déployés pour les atteindre.

A l'heure où les Etat-Unis ont mis en place un conseil de compétitivité, et l'union Européenne s'est doté, elle aussi, d'un groupe consultatif sur la compétitivité, les économies des pays du Maghreb ont toujours peur de la course à la compétitivité. Il est temps de se demander sur la réelle volonté des pays du Maghreb à développer et à promouvoir les conditions d'une véritable société maghrébine compétitive capable de faire face aux enjeux que représente l'instauration de la zone de libre échange. Par société compétitive, en entend la capacité de cette dernière de réaliser un équilibre entre la création de richesse et la cohésion sociale( ).En d'autres termes cette société doit être capable d'identifier et de gérer efficacement toutes les facettes de la compétitivité, des infrastructures jusqu'à l'éducation. A ce sujet, SID Ahmed Abdeelkader s'interroge sur l'état des économies maghrébines dans le domaine de la science, de la technologie et de l'éducation. Il dénonce le schéma dévaluationniste dont ses conséquences les plus évidentes pour l'économie d'un pays sont : paupérisation de la société a cause d'une réduction chaque jour plus de pouvoir d'achat des salariés, contraction du marché intérieur et donc impossibilité pour les firmes exportatrice de

s'adosser à un marché intérieur dynamique avec péréquation des prix de vente entre les marchés domestiques et extérieurs, incapacité congénitale de l'offre à se diversifier et à la mise en œuvre de technologies avances, et enfin faible attraction des investissements étrangers.

Il nous parait donc clair, qu'a la lumière des conséquences néfastes, les pays du Maghreb sont contraints de tirer profit de l'expérience de certains pays en développement qui sont arrivés à réaliser des résultats de compétitivité très probante grâce à des stratégies efficaces dans le domaine de la recherche et du progrès technique, de pair avec l'adoption de système de formation efficace et par conséquent l'émergence d'élites capable de prendre en charge le développement économique du pays.

L'urgence pour les pays du Maghreb est grande afin de réaliser leur transition vers un modèle de développement économique axé sur l'innovation technologique et commerciale. Cette transition dépend, comme le souligne Sid Ahmed Abdelkader, de la promotion a terme d'un compétitivité é structurelle externe à même de garantir une fructueuse insertion des économies des pays maghrébines dans la division internationale du travail en général, et en particulier avec les pays d'Europe toute la question pour nous est de savoir ce que veut dire le terme de compétitivité structurelle ?

La compétitivité d'une nation

Sur le plan micro-économique, une entreprise est compétitive si elle est concurrentielle sur elle marché international avec les biens et les services qu'elle produit. Et sur le plan macro-économique, un pays ou une industrie est compétitive s'il accroît ses parts de marches tout en s'adaptant constamment à la demande domestique et mondiale. cette course pour les parts de marchés internationaux dépend des atouts qu'une économie nationale peut les mettre en jeu ou les développer de manière compétitive.

Pour Adam Smith, les avantages d'une économie doivent provenir non seulement de la disponibilité naturelle de facteurs compétitifs, mais aussi de leur «construction volontaire »basée sur des économies d'échelle et les effets d'apprentissage résultant d'une spécialisation recherchée. Ainsi, l'efficacité et la spécialisation peuvent se renforcer l'une a l'autre pour construire des avantages concurrentiels propre a une économie. Reste a spécifier que cette spécialisation est soumise aux conditions de création d'une concurrence diversifiée. Autrement dit, s'est la réalisation de produits suffisamment différenciés pour conférer à certains producteurs un pouvoir de monopole, a l'évidence limité dans le temps et dans l'espace, mais réel soit-il. ( )

On peut définir les parts de marchés comme le rapport entre les exportations d'un pays et la somme des importations mondiales. Et autant que les exportations d'un pays sont importantes par rapport aux improbations du reste du monde, autant le degré d'ouverture de ce pays sur l'économie mondiale sera grand.

Il est clair, qu'aujourd'hui, la compétitivité est décisive pour une économie nationale afin d'accroître ses parts de marches a l'exportation, d'une part, et d'attirer le capital étranger, d'autre part. Ce double rôle de la compétitivité(gains de parts de marchés et capacité du territoire national à attirer le capital étranger) explique ce que bons d'économies nationales ont réaliser en matière de performances extérieures sur le marché international et la nature des avantages qu'ils détiennent cette observation dégage un large accord sur l'extraordinaire réussite des pays du sud-est asiatique dans le domaine de la compétitivité internationale. La part de ces pays dans les exportations mondiales des produits manufacturés a enregistré une augmentation remarquable durant la période 1963/1995, de même que l'effort

d'investissement a lui aussi dépassé les 20%du PIB, soit deux fois plus élève que les autres pays en voie de développement. ( ) La croissance économique de ces pays a été de 5.5 % en moyenne durant la même période, soit une progression trois fois supérieure à celle de l'Amérique latine et cinq fois plus de l'Afrique subsaharienne. Le dynamisme économique de cette région tient aux effets positifs du commerce Intra-asiatique.

La mesure de la compétitivité internationale d'une économie

La compréhension des conditions de la concurrence internationale dépend au premier lieu de la manière de mesurer les performances extérieures détenues par les «économies nationales qui jouissent des positions tenables sur les marchés internationaux. Différents instruments de mesure sont alors a utiliser pour mesurer cette performance et qui sont en effet tous révélateurs de l'intelligence des phénomènes en cause. Toutefois, il faut noter que la méthode de calcule d''un indicateur de performance demeure complexe, d'autant plus qu'il s'agit de deux types de compétitivité a savoir : la compétitivité –coût et la compétitivité hors-coût. Toute la question pour nous est de savoir comment mesurer la performance extérieure d'une économie sur le marché internationale et d'essayer d'un autre coté de comprendre les conditions de formation des avantages dont jouisse cette économie nationale. Pour cela plusieurs étapes sont nécessaires afin de dégager les instruments de mesure qui seront utiliser pour mieux cerner les contours de la notion de compétitivité.

Bien que la mesure de la balance commerciale d'une économie(solde équilibré ou positif du commerce extérieur) soit un très bon indicateur de la bonne santé économique d'une nation, néanmoins cette mesure demeure incomplète et limitée vu qu'elle dépend, elle aussi, d'un grand nombre de phénomène tels que : le taux de change du pays considérer par rapport aux autres pays, l'évolution de la demande intérieure de l 'économie nationale par rapport à la demande mondiale. Il convient donc de ne pas s'arrêter a la seule mesure de la balance commerciale pour analyser le développement des échanges extérieurs d'une économie par rapport à la totalité des échanges mondiaux. cette mesure de part de marché, globale(rapport entre les exportations d'un pays et la somme des importations mondiales) et sectorielle(rapport entre les exportations du pays considéré d'un type de produit donné ou d'un secteur donnée et la somme des importations de ce produit ou ce secteur) d'un pays est un indicateur précieux, mais elle reste qu'une mesure d'un résultat dans la mesure où elle n'offre aucune piste pour la compréhension des causes de la compétitivité des nations. C'est pour cela qu'il convient d'aborder des démarches plus précises.

Choisir un indicateur de performance pertinent

Afin de choisir un indicateur solide et capable de traduire les secrets de la compétitivité d'une économie, il convient, en premier lieu, de choisir un groupe homogène de pays partenaires et une année de base où les le poids des différents pays sera pondéré en fonction de leur importance relative dans les exportations nationales, et en second lieu, mettre en corrélation la mesure de la performance extérieure d'une économie(indicateur de compétitivité) avec un indicateur des avantages détenus par cette économie pour les principaux facteurs de production mesurables : les coûts salariaux, le coût des consommation intermédiaire et l'amortissement du capital. Ce qui permet de compléter la comparaison des performances extérieures par une comparaison des coûts de productions des pays concernés. Ce dernier point est d'une importance capital pour ce type d'analyse portant sur les différentes facettes de la notion de compétitivité. Car comme le souligne Bertrand Nezys dans son ouvrage intitulé : la compétitivité internationale ( ) « l'idée de base est que la compétitivité ne peut pas être considérer comme une notion unitaire globale, mais qu'il faut distinguer

différents types de compétitivité a savoir : la compétitivité –coût et la compétitivité hors –coût et que chaque type devrait être définie de façon aussi précise que possible

Le taux de couverture industriel structurel

D'après les travaux du centre prospectif et d'informations internationales(1) le taux de couverture industriel structurel est le meilleur moyen pour mesurer la compétitivité internationale d'une économie nationale par rapport à ses partenaires. Ce taux synthétise trois indicateurs majeurs : le premier (taux de couverture industriel absolu) expliquant que les résultats de performances extérieures d'une économie nationale sont mesurer par le rapport de ses exportations sur ses importations de produits manufacturés, mesuré a prix constants, c'est a dire en volume et en éliminant les effets des variations conjoncturelles des taux de change. Pour éliminer la valeur absolue de cette mesure de performance extérieure(TCIA) on utilise un deuxième indicateur qui tiendra en compte le caractère de la relativité de la mesure de la performance. Il s'agit du taux de couverture industriel relatif. Ce dernier démarre du constat que la performance relative d'une économie par rapport a ses partenaires traduit mieux et d'une façon très significative le jeu de la compétitivité. Il est donc utile de comparer le rapport exportations/importations d'un pays à la moyenne des rapports des autres pays concurrents. Enfin et afin d'éliminer le différentiel du rythme de la croissance des économies et de même rendre la signification de la mesure indépendante des variations relatives de la demande d'une économie nationale et de la demande extérieure, il faut que la demande extérieure croie plus vite qu'une demande intérieure. Ce qui entraînera par conséquent un surplus d'exportations. Le cas contraire, un pays dont la demande intérieure progresse plus vite que la demande extérieure, tend a importer plus et à exporter moins.

Après la détermination d'un instrument de mesure des performances extérieures d'une économie nationale, il convient ensuite d'opérer un travail de recherche sur les fondements de la compétitivité favorisant la participation des entreprises et des pays dans les échanges internationaux, et partant l'élévation de la production, du revenu et du bien-être de la société. Car, il faut le souligner, l'étude de la compétitivité ne peut pas se limiter à l'examen de ses effets sur les performances commerciales du pays, mais elle doit envisager les conséquences globales sur le revenu et le bien-être de la société.

La recherche des causes de la compétitivité d'une économie nationale consiste à rechercher les facteurs expliquant les performances extérieures détenues par ce pays. Les principaux facteurs de productions mesurables qui permettent à une économie d'être avantager dans le domaine de la compétitivité sont : les coûts salariaux, le coûts des consommations intermédiaires et l'amortissement du capital. L'opération consiste donc a déterminer la nature de la relation qui existe entre ses facteurs de compétitivité et l'instrument de mesure de la performance extérieure d'une économie nationale(ici le taux de couverture industriel structurel). En d'autre terme, il s'agit de démontrer la responsabilité de l'un de ses facteurs de compétitivité quant à l'obtention ou la perte des parts de marchés a l'extérieur pour un pays qui pratique la compétitivité par les coûts.

La compétitivité –coûts

Ce type de compétitivité se réfère à la comparaison internationale des coûts et se ramène souvent à une comparaison de coûts salariaux. Ainsi, un pays se trouve dans une situation de compétitivité –coût lorsqu'une baisse relative des coûts de productions lui permet d'augmenter ses exportations, de gagner des parts de marchés, d'équilibrer la balance commerciale ou d'accroître l'excédent. L'idée de base est qu'un avantage –coût devrait permettre a un pays, ainsi que ses entreprises, à acquérir une bonne position relative de point

de vue de la performance extérieure(part de marche). Une question mérite d'être poser : cette forme de compétitivité suffit-elle a expliquer les gains ou les pertes de parts de marchés. Des études empiriques ont en effet jeté un doute sur la relation qui peut exister entre l'évolution des coûts du pays par rapport à ceux de ses concurrents et ses performances.

En 1978, Nicolas Kaldor essaya de comparer la croissance des coûts salariaux unitaire relatif et l'évolution des parts de marches a l'exportations des produits manufacturé » des douzes pays industrialisé. Les observations de ce dernier allaient constitue ce qu'on appel le paradoxe de Kaldor. il s'est avéré, et les travaux de Jan Fagerberg en 1988 le confirment aussi, que les variations des coûts salariaux unitaires relatifs n'ont eu que des effets très faibles sur l'évolution des parts de marchés. ou du moins, ils ont considérer que la relation peut demeurer normale(coût et part de marche évoluent en sens inverse), mais l'effet est très négligeable. Dans ce sens, et afin de parier aux faiblesses de la mesure des coûts salariaux unitaires relatifs, une autre étude a été menée en 1988 dans l'institut de recherche économique et sociale par une équipe de recherche (J.Mthis, J.Mazier et D.Rivaud Danset) afin de déterminer un autre facteur de compétitivité expliquant les performances extérieures d'une économie nationale. il s'agit des coûts unitaires relatifs totaux qui seront calculés pour l'ensemble de la production d'un pays ou pour un secteur industriel donnée. Et pour passer du coût salarial unitaire relatif aux coûts unitaires relatifs totaux, il suffit d'ajouter au premier facteur de la compétitivité les consommations intermédiaires et l'amortissement du capital.

Ce deuxième type de mesure de la compétitivité a le mérite de distinguer chez une économie nationale ses avantages –coûts ainsi que ses avantages hors-coûts. Il parait donc, d'après l'étude menée par cette équipe de recherche, que le facteur déterminant de la compétitivité(pour le Japon et les autres pays industrialiser) est belle et bien le niveau technologique du pays et sa capacité d'innovation. L'élévation rapide du niveau technologique d'un pays par rapport à ses concurrents, tant sur le plan de la productivité qu'a celui de l'imitation des produits, permet d'augmenter rapidement la capacité de production de ce pays et d'accroître ses parts de marchés à l'exportation. Si on se limite uniquement a cet exemple de comparaison entre les deux pays a excédent commercial positif (l'Allemagne et le Japon) et les autres pays industrialiser, on comprend aisément que ces deux pays ont développer des avantages hors-coûts leur permettant d'affermir leurs positions sur les marchés étrangers. Enfin, il faut noter, que la nature de ces avantages hors-coûts relève de plusieurs domaines tels que l'innovation technologique dans les produits et les processus, le marketing et l'innovation organisationnelle.

La compétitivité hors-coûts

La conclusion qui se dégage automatiquement de ces analyses sur les secrets de la compétitivité d'une économie nationale, et l'expérience le confirme, s'est que la concurrence, aujourd'hui, ne se joue plus uniquement sur la notion d'avantages –coûts, mais sur une combinaison d'avantages hors-coûts et de pression sur les coûts. Le terme de combinaison explique que l'entreprise est amenée a faire un choix, qui reste toutefois nécessaire, entre les formes de compétitivité. Elle doit décider soit d'opter pour une forme de compétitivité donnée(avantages- coûts ou hors -coûts) ou choisir une forme de combinaison entre les deux formes. Ce choix se concrétise dans nature de l'offre de l'entreprise sur le marché.

La compétitivité par les coûts concerne le cas où les produits offerts sur le le marché sont largement substituabe les uns aux autres, ce qui correspond souvent aux segments de marché sur lesquels les prix jouent un rôle prépondérant parmi les critères de chois d'un produits et son fournisseurs, et dont l'effort de compétitivité –prix est grandement nécessaire pour combattre la concurrence. Quant a la compétitivité hors-coûts, celle –ci comporte deux

volet : la différenciation qualitative qui génère des efforts de différenciation à l'intérieure d'une catégorie d'offres et entraînant une orientation des préférences des clients sur certains produits plutôt que sur d'autres, et une différenciation par la variété qui se traduit par un élargissement de la gamme des produits offerts à la clientèle. Cette dernière forme de compétitivité appelée «compétitivité structurelle » s'impose comme une condition sine qua non du développement économique et social de la région du Maghreb centrale. Et ce qu'on entend par une compétitivité structurelle la capacité d'une économie nationale ou d'une industrie de se doter d'une structure lui permettant de développer durablement des avantages qui lui procure des parts de marchés importants, d'une part, et d'attirer l'investissement étranger.

Définition de la compétitivité

D'après le centre d'études prospectives et d'informations internationales, la compétitivité d'une entreprise sur le marché internationale est sa capacité à acquérir et à fidéliser des clients par le développement continu d'avantages concurrentiels fondés sur une appréciation permanente, autant de la valeur de ces avantages aux yeux des clients, que des conditions sociales, techniques et économiques de leur production, de leur renouvellement et de leur commercialisation.

Bibliographie

Bertrand Nezeys, la compétitivité internationale, édition economica,paris 1996

Dniel Michel, Robert Salle, Jean-Paul Valla, le marketing industriel : stratégies et mise en oeuvre, édition economica, paris, 1996

Stephane Garelli, «il était une fois deux économies » in l'art du management, édition Village mondiale, paris, 1997

Pilippe D'arvisenet, Jean- Piere Petit, échange et finance internationale, editionD'organisation,paris, 1998

Revue : les économies du Maghreb : l'impératif du Barcelone

الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد

د/ قدي عبد المجيد
أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر

1-الشراكة الأجنبية و أهميتها:

تعتبر الشراكة الأجنبية في المجال الاقتصادي مفهوما جديدا يجري تعميمه و استخدامه على نطاق واسع ، بعد أن سادت – ردحا من الزمن – مفاهيم أخرى كالتعاون، التنسيق و التضامن. و رغم حداثة إستخدام هذا المصطلح من قبل دول الإتحاد الأوروبي في تعاملها مع الدول المتوسطية الأخرى – خاصة في الجنوب – فإنه لا يعدو أن يعبر في مضمونه عن الإتفاق بين مشروعين أو دولتين أو مشروع و دولة أو أكثر قصد التعاون بينهما / أو بينهم لممارسة نشاط إقتصادي بتقديم مختلف أشكال المساهمة (عينية، فكرية و / أو تنظيمية) مع تقاسم المنافع الناجمة عن ذلك. و تمثل الشراكة في حقيقة الأمر الوجه الآخرللإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر. (و يشار إلى الكيان المقيم بإصطلاح المستثمر المباشر).و تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1].

و لقد تعزز وضع الشراكة أكثر بفعل ضعف كفاءة الأساليب الأخرى المستعملة لمعالجة المديونية الخارجية للدول – خاصة النامية منها– بإعتبار الشراكة أحد روافد التمويل البديل للمديونية ،مع ما تحمله معها من تنوع في أساليب التنظيم ، الإنتاج و التسويق.[2]

و تتجلى أهمية الشراكة في الآثار التي تحدثها على العمالة حتى و إن إختلف ذلك بحسب نوع الشراكة [3]. إلا أنه من المؤكد أن هناك " أثرا على إعادة التوزيع القطاعي للعمل و على نوعيته و إنتاجيته و لكن ليس على الحجم الشامل للعمل ضمن الإقتصاد" [4].و يمكن تأكيد هذه المقولة من خلال واقع مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في حجم العمالة في الدول النامية، إذ لا تتعدى 1% من السكان النشطين.

و تظهر أهمية الشراكة من خلال سعي الدول النامية إلى التحويل التكنولوجي، بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة و زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، حتى و إن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل أهمها[5] :

- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لا زالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية ، رغم توقيعها على إتفاقية الأوروغواي،
- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية ، مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها ،
- -عدم ضمان ملاءمة التكنولوجيات المحولة لواقع الدول النامية، و تلاؤمها مع ظروف و توليفة عوامل الإنتاج المحلية.

كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي و تأهيل الموارد البشرية، فضلا عن كون الأرباح الناجمة عن الشراكة بإمكانها رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة.

و إعتبارا لكون الشراكة إستثمارا أجنبيا مباشرا فإنه مقيد و لا يمكنه الهرب بسهولة عند ظهور أول بادرة لمتاعب الإقتصاد، و هو على خلاف القروض قصيرة الأجل يمكن إعادة تقييمه مباشرة بعد حدوث أية أزمة[6].

و بالنظر إلى هذه المزايا و الإعتبارات نجد أكثر الدول المستقبلة للإستثمارات الأجنبية هي الدول المتقدمة بنسبة تتجاوز 70% من المخزون العالمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة. و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا و ألمانيا[7]. و هذا راجع بالأساس إلى المناخ الإستثماري الملائم في هذه الدول و جاذبيته (جباية، موقع، سياسات إقتصادية...إلخ). و يبقى نصيب الدول النامية من الإستثمارات الأجنبية متواضعا، ويتوزع بشكل غير متساو بين الدول الأسيوية، الدول الإنتقالية، دول أمريكا اللاآتينية و الدول الإفريقية.

2-شروط نجاح الشراكة الأجنبية:

يمكن للشراكة الأجنبية – الإستثمار الأجنبي – أن تتخذ عدة أشكال أهمها:

- إنشاء وحدات إنتاج جديدة و هذا بإنشاء فروع للشركة الأم في بلد آخر أو تأسيس شركة مختلطة مع أطراف محلية قصد تقاسم الإلتزامات المالية و المخاطر و الإستفادة من أثر التعاضد (Synergie)[8] ،
- إقتناء شركة جديدة في البلد المستقبل سواءا كان ذلك بالإنضمام أو الإقتناء لشركات قائمة. و هذا ما يسمح بتعزيز الوضعية التنافسية للمؤسسات القائمة،و تقليص تكاليف تأسيس شركات جديدة مع ضمان سرعة وصول الطرف الأجنبي إلى السوق، و لأهمية هذا الشكل وصل حجمه في الفترة 1988 – 1995 إلى 229 مليار دولار أمريكي[9]،
- إبرام عقود تراخيص أو إمتياز بالسماح لأطراف محلية بإستخدام تكنولوجيا أو علامة مميزة في فضاء جغرافي محدد لمدة متفق عليها،
- إبرام عقود مقاولة من الباطن تسمح للشركات بتوزيع مخاطر الإنتاج بين عدة موردين تكون مصانعهم موزعة بين عدة دول.

و هناك أشكال أخرى للشراكة، يمكن إعتمادها من قبل الدول و المؤسسات إلا أن نجاح الشراكة يتوقف على مدى توفر المناخ الملائم لذلك. لأن المؤسسات العاملة في الخارج يعترضها نوعان من المخاطر السياسية[10]:

- المخطر السياسي أو مخطر البلد الذي يهدد مردودية واستمرار الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة في البلدان ذات الوضع الساخن،
- المخطر الإداري و الناتج عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى الحد من حرية المؤسسات الأجنبية.

و هناك معايير إقتصادية عديدة يتم إستخدامها لبناء بعض المؤشرات الهادفة لقياس مستوى المخاطر في هذه الدولة أوتلك، و من أهم هذه المؤشرات[11]:

*مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERI و الذي يقيس مستوى المخطر بإستخدامه لخمسة عشرمعيارا يتم تقييمها بقيم عددية تتراوح ما بين 0-4،

*مؤشر المخطر السياسي PRI، و يضم عشرة معايير تتوزع على مجموعتين:

- المجموعة الأولى و تضم الأسباب الخارجية للمخاطرو تتكون من معيارين،
- المجموعة الثانية و تضم الأسباب الداخلية للمخاطر و تتكون من ثمانية معايير .

*مؤشر الأعمال الدولي و يقوم بتقييم مخاطر البلدان إنطلاقا من عوامل المخطر [تغيير السياسات،وضعية ميزان المدفوعات، الموقف من الشركات متعددة الجنسيات...إلخ]، العوامل المتعلقةبفرص الإستثمار[الناتج الوطني لكل ساكن، أهمية الطبقة المتوسطة...إلخ] و ظروف الإستغلال [مستوى الجباية، نوعية الهياكل القاعدية].

و تتميز هذه المؤشرات بكونها:

- معدة أساسا لتلبية إحتياجات الشركات الكبيرة و متعددة الجنسيات على الخصوص،
- معدة من قبل هيئات و مكاتب تنتمي إلى الدول الصناعية، و بالتالي تعكس وجهة نظر هذه الجهات لبيئة الأعمال،
- يعتمد تحليلها للمعطيات على موقف السلطات المحلية تجاه القطاع الخاص، و موقفها من الإستثمارات الأجنبية، فضلا عن السياسات الإجتماعية المعتمدة و الوضع السياسي العام.

نشير فقط إلى أن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تقوم بدورها بمحاولات لتقييم المناخ الإستثماري في البلاد العربية و إعداد تقارير سنوية بذلك إعتمادا على وجهات نظر و مواقف رجال الأعمال عن طريق إستمارة توزع على هؤلاء [12]، و هي مهمة جدا حتى و إن كان مجال إهتمامها هو البلاد العربية فقط.

تدور المعايير المستخدمة لبناء المؤشرات حول القضايا التالية:

– الإستقرار السياسي: و يؤشر على درجة الثقة التي يضعها قطاع الأعمال في السلطات العمومية، و مصداقية إلتزاماتها و إستقرار تشريعاتها،لأن المستثمر لا يخاطر في الواقع بإستثمار أمواله في بلد لا يعرف إستقرارا في التشريعات أو في نظام الحكم أو يعرف تراجعات مستمرة في إلتزاماته تجاه الغير، إذ أن الإستقرار السياسي ضمان و تعهد ضمني بالمحافظة على الأموال المستثمرة و عدم تعرضها لمخاطر المصادرة، التأميم أو الإعتداء .

يتم التعرف على مستوى هذا الإستقرار من خلال[13]:

*إحتمالات الحروب،

*النظام الديمقراطي،

*معدل التغيير في الإدارة الإقتصادية و السياسية.

– الإستقرار الإقتصادي: و يتعلق بمدى وضوح السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، و إستمرارها لمدة طويلة تمكن من التوقع و التنبؤ، و يعكس ذلك واقعية النظام الضريبي و إنصافه، صرامة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي و المالي مع الضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح المحققة و إستغلالها، إستقرار التعريفة الجمركية و إعتدالها. و هذا في ظل معدلات تضخم مقبولة في حدود تلك السائدة في الدول الصناعية، لكون معدل التضخم مؤشرا من مؤشرات التوازن الداخلي و إستقرار الأسعار داخل الدولة المستقبلة[14]، إذ أن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القيم النقدية و يعمل على تشويه الحقائق و البيانات الإقتصادية، مما يعقد عملية التنبؤ و منه إتخاذ القرار .

– حجم السوق و خصائصه: حيث يعبر عنه بالقدرة الشرائية مع تحديد إمكانات نموه. و هو بهذا عامل محدد لجاذبية الإستثمار؛ لأن القرار الإستثماري يتوقف على مدى وجود الفرص التسويقية،و بهذا يمكن تبرير التهافت على السوق الصيني لكونه يضم أكثر من300 مليون صيني يتميزون بمستوى إستهلاكي رفيع[15] .

–البنية التحتية: تمثل البنية التحتية محركا أساسيا للنمو النشاط الإقتصادي، لتوقف تدفق السلع و الخدمات والمعلومات عليها و على جودتها. و منه فإن توفرها و صلاحيتها يساهمان في تخفيض التكاليف الأولية للإستثمار و ضمان الإنطلاقة السريعة للمشاريع. فالنقل و المواصلات تعتبر مدخلات لكافة القطاعات الإنتاجية.

– **طبيعة سوق العمل**: يعتبر العمل من أبرز عناصر التكاليف، و لهذا يتم التركيز على معرفة طبيعة سوق العمل من زاوية مرونة السوق، شفافيتة، حجم التدخل الحكومي فيه، و مستوى قوة النقابات و مدى تأثيرها. ذلك أن تدخل هذه الأخيرة يعمل على تغيير ظروف الإستثمار، لكونه يحمل الشركات تكاليف مباشرة (تكلفة الضمان الإجتماعي و الجباية على الأجور) و تكاليف غير مباشرة (التكاليف الناجمة عن قانون العمل المحلي)[16] مع الأخذ بعين الإعتبار ربط التكاليف بإنتاجية العمل و إمكانية إحلال العمل بالآلة لأن العمل أصبح ينتقل إلى المناطق التي يمكن أن يمارس فيها بصفة ناجمة و ذات مردودية.

–**القدرة على إدارة الإقتصاد القومي** : يتوقف وجود الإستثمارات الأجنبية في إقتصاد على نوعية إدارته والقدرة على مواجهة التقلبات الإقتصادية بما تتخذه السلطات من تدابير و إجراءات، و هذا بدوره يتوقف على العوامل التالية[17]:

*حجم الإحتياطي من العملات الأجنبية: و هو ضمان لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الإقتصاد إن داخليا أو خارجيا، بما يؤدي إلى التخفيف من تأثير تلك الظروف و القضاء على آثارها الجانبية بالإعتماد على دراسة الإختلالات و أسبابها،

* ثقل الدين الخارجي لما يمكن أن يؤثر به على ميزان المدفوعات، و من ثم القدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية للإقتصاد. و تشكل أهمية خدمات الدين إلى الصادرات و / أو الناتج المحلي الخام تهديدا للإقتصاد لكونها تمثل نزيفا للثروة و العملات الأجنبية نحو الخارج،

* مستوى تغطية الواردات بحيث كلما كان عدد الأشهر المقدور على تغطيتها كبيرا كلما إزدادت الثقة في الإقتصاد القومي و مؤشرا على حسن أدارته.

3–الإقتصاد الجزائري و الحاجة إلى الشراكة الأجنبية:

3-1– مسار التعاون و الشراكة في الإقتصاد الجزائري:

لم يكن إهتمام الجزائر بالشراكة و التعاون مع الدول الأخرى إهتماما حديثا و إنما يعود ذلك إلى السبعينات، ويعكس ذلك إبرام الجزائر لإتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي في 26-04-1976 بعد أربع سنوات من المفاوضات.

و كان هذا الاتفاق مبنيا على ثلاثة محاور:

– توسيع المبادلات التجارية و المقيمة آنذاك ب:190 مليار إيكو،
– التعاون الإقتصادي، التقني المالي، و في هذا الإطار تم التعاقد على أربعة بروتوكولات مالية منذ 1976.
– التعاون في مجال اليد العاملة من حيث عدم التمييز، الضمان الإجتماعي، المنح العائلية.

كما يتجلى إهتمام الجزائر بإستقطاب الإستثمارات الأجنبية من خلال سلسلة القوانين الساعية إلى تحسين حوافز الإستثمار بدءا من سنة 1963، حيث نسجل في هذا الإطار ظهور:

* القانون 277/63 المتعلق بالإستثمار و الصادر ب: 1963/07/26 الذي يمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب كحرية التنقل و الإقامة، المساواة أمام القانون، إستقرار الجباية على الأقل لمدة 15 سنة، و كل هذا بهدف تجميع الشروط الضرورية لإقامة إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات الهامة في الإقتصاد الوطني[18].

* الأمر 66 – 277 المتضمن قانون الإستثمار الصادر ب: 15 سبتمبر 1966 و الذي تضمن بعض القيود على الإستثمارات الأجنبية و الخاصة، مع إشتراط الترخيص من الدولة للقيام بذلك.

* القانون 82-13 الصادر في 28 أوت 1982 و المتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط و الذي تضمن مجموعة من المزايا الممنوحة للشركاء الأجانب مثل الحق في المشاركة في التسيير، إمكانية تحويل الأرباح غير المعاد إستثمارها، مع الإعفاء من بعض

الضرائب لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات. إلا أن القانون ركز على ضرورة مساهمة الطرف المحلي على الأقل ب: 51% من رأسالمال.

* القانون 86-13 الصادر في 19 أوت 1986 المعدل و المتمم للقانون المتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط بمنح مزيد من المزايا للشركاء الأجانب مثل إمكانية اللجوء إلى التمويل الخارجي مثلهم في ذلك مثل الشركات العمومية الأخرى.

* القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية و الصادر ب: 12 جويلية 1988 وهو لا يتعلق في الواقع بالإستثمارات الأجنبية.

3-2- حصيلة مسار الشراكة و التعاون إلى غاية 1993.

و رغم تسلسل صدور هذه القوانين إلا أنها لم تحدث الأثر المرغوب في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية. فما بين 1966 و 1980 تم تأسيس حوالي عشرين شركة مختلطة واحدة منها في صناعة الميكانيك و الباقي معظمه في قطاع الخدمات البترولية[19]، و ما بين 1982 و 1986 لم يتم إنشاء سوى شركتين مختلطتين حتى جاء القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الصادر ب: 4 أفريل 1990، الذي كرس التوجه الليبرالي للإقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ:

- -حرية الإستثمار في كل القطاعات باستثناء تلك المخصصة للدولة،
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب،
- تبسيط عمليات قبول الإستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة مع إمكانية الطعن عند الرفض لدى الغرفة الإدارية،
- تمكين الشركات الأجنبية من الإستفادة من الضمانات المعتمدة في الإتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

و خول القانون لمجلس النقد و القرض الذي هو في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر مهمة إعتماد الإستثمارات الأجنبية. و لقد قام هذا المجلس بدراسة طلبات الإستثمار حيث تلقى 300 طلب إعلان مطابقة خلال ثلاث سنوات و نصف من ممارسة نشاطه في مجال إعتماد و مطابقة الإستثمارات، تم قبول 202 مشروع منها 184 ملفا يتعلق بغير المقيمين بمبلغ إجمالي يقارب 73 مليار دج منها حوالي 2.5 مليار دينار بالعملة الصعبة، و كان تدخل الأجانب على النحو التالي:

الجدول رقم 1 : طبيعة الإستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 90-93.

طبيعة التدخل	العدد	النسبة
شركات أجنبية منفردة	25	13.6
شراكة مع القطاع الخاص	106	57.6
شراكة مع القطاع العام	53	28.8
المجموع	184	100

Bouyacoub Ahmed, « Les Investissements étrangers en Algérie 1990-1996,Quelles Perspectives ? » in Annuaire de l'Afrique du Nord, tome xxxv, 1996,CNRS editions-Paris 1998. p 488.

و رغم هذا التحول النوعي إلا أن قانون النقد و القرض كرس مشروطية الإستثمار الأجنبي بإخضاعه لمجموعة من الشروط[20]:

- تحقيق توازن في سوق الصرف،
- خلق و ترقية مناصب العمل ،
- تحسين تأهيل مستوى الإطارات الجزائرية،
- ضمان التحويل التكنولوجي.

و يلاحظ على هذا القانون أنه لم يمنح مزايا خاصة أو تسهيلات للمستثمرين الأجانب و لهذا قامت السلطات بإصدار القانون 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار بتاريخ 3 -10-1993 أمام ضغط الحاجة إلى إستقطاب الإستثمارات الأجنبية و إبرام عقود شراكة مع الأجانب. و منطلق ذلك الإختلالات التي عرفها الإقتصاد الجزائري آنذاك ،عدم قدرة الدولة على التكفل بالإستثمار نتيجة إنسحابها من الحياة الإقتصادية، التجربة المريرة مع تسيير المديونية والقيود الحادة على الموارد المالية الداخلية.

3-3- إختلالات الإقتصاد الجزائري:

يعتمد الإقتصاد الجزائري على النفط، الأمر الذي جعل الهيكل الإقتصادي ممهورا بهذه الخاصية حيث تمثل المحروقات 22.5%، 25.5%، 28.5%، من الناتج المحلي الخام على التوالي للسنوات 94-95-96، و الباقي موزع على باقي و مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي من صناعة، زراعة، خدمات و أشغال عمومية، نقل ومواصلات. وهذا الوزن للقطاع النفطي جعله متحكما إلى حد كبير في النمو الإقتصادي. و تزداد صورة هذا الإختلال وضوحا على مستوى هيكل الصادرات إذا ما فتئت الصادرات من المحروقات تزيد عن 95% .و هذا ما نجده ينعكس بصورة مباشرة على الجباية و على مستوى مصادر العملة الأجنبية و من ثم الإحتياطي منها.

و تعود مشكلة هذا الإختلال إلى طبيعة السوق النفطية في تقلباتها المستمرة، " خاصة و أن موقع الجزائر ضمن منظمة الأوبيك لا يسمح لها بالتأثير الكبير في القرارات بالنظر إلى تواضع حصتها في الإنتاج"[21] و إلى الدولار عملة التسعير النفطية و هو العملة الكثيرة التقلب و التذبذب. و إصلاح هذا الوضع لا يكون إلا بمحاولة التأثير على هيكل الناتج المحلي الخام،و زيادة حصة الصادرات غير النفطية مما يجعل مستويات الإحتياطي و الميزانية العمومية أقل حساسية لتقلبات سوق النفط. و يتطلب تغيير هذا الوضع إستثمارات ضخمة خارج القطاع النفطي قد لا تكون قدرات المقيمين كافية للقيام بها مما يدفع إلى حث غير المقيمين على الإستثمار بتقديم الحوافز و المزايا لهم، و إبرام العقود و الإتفاقيات معهم ،بالموازاة مع إصلاح الإطار القانوني و المؤسسي المنظم للشراكة و الإستثمار الأجنبي

3-4- إنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية :

تميزت فترة التسعينات بتراجع الإيديولوجيات المركزية و نمو منطق السوق مما سمح بإعادة تعريف أدوار الدولة الإقتصادية، حيث أصبح تدخلها يشكل إستثناء. و عليه لم تعد هذه الأخيرة تضطلع بالكثير من الوظائف السابقة، ومن بينها وظيفة الإستثمار إذ أصبحت هذه الأخيرة من مهام المؤسسات الإقتصادية. و أصبحت الحكومات تتبنى سياسات تقييدية لتلافي العجز الموازني، و منه القضاء على أحد أسباب التضخم. و قد دفع هذا الإنسحاب البحث عن البدائل بما يسمح للدولة بالتخفيف من أعبائها للتفرغ لمهام أخرى. و بالنسبة للجزائر فإن حجم القطاع الخاص في بداية التسعينات كان متواضعا إلى الحد الذي لم يكن يساهم في خلق القيمة المضافة الصناعية إلا في حدود 20% ما بين 90-96[22] ، مع بروز نسبي له في القطاعات قليلة المخاطر كالخدمات فضلا عن تميز المؤسسات الخاصة بضآلة أموالها الخاصة. و هي بهذا تستدين بكثرة لتتمكن من تحقيق مشاريعها و هذا مايضعفها في مراحل الأزمة، ومن هنا فإن البحث عن إستقطاب الإستثمارات الأجنبية كان مسألة جوهرية بالنسبة للسلطات العمومية .

3-5- تجربة الجزائر مع تسيير المديونية الخارجية:

عرفت الجزائر تجربة خاصة في مجال تسيير المديونية الخارجية إذ أعتبرت الجزائر من الدول ذات المديونية المرتفعة

الجدول رقم 2:تطور مخزون خدمات الدين الخارجي للجزائر في فترة 90-97 الوحدة مليار دينار

	90	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مخزون الديون منها	28.4	27.9	26.7	25.7	29.5	31.6	33.6	31.2
المتوسطة	26.6	26.65	25.9	25	28.9	31.3	33.2	31
الطويلة القصيرة	1.8	1.25	0.8	0.7	0.6	0.3	0.4	0.2
خدمة الدين منها	8.9	9.5	9.3	9	4.5	4.3	4.3	4.5
الأصل	6.4	7.2	7	7.1	3.1	2.5	2	2.4
الفوائد	2.2	2.3	2.3	1.9	1.4	1.8	2.3	2.1
معدل خدمة الدين (%)	66	74	76.5	82.2	47.2	38.8	30.9	30.3
الدين إلى الناتج المحلي الخام	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.5

Source : Projet National sur le Développement Humain 1998, P53
statistiques de la Banque d'Algérie

و عرفت الجزائر منذ سنة 1990، إرتفاعا في نسبة خدمة الدين التي ما فتئت تتفاقم إلى أن وصلت إلى 82.2 ٪ سنة1993، و يؤدي إرتفاع هذا المعدل إلى تقليص النشاط الإقتصادي الداخلي لإرتباطه بالمدخلات المستوردة، بل أن إرتفاع هذا المعدل يجعل جزءا كبيرا من ثمار جهود التنمية يوجه لتغطية أعباء الدين في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على بنيتها حيث تراوحت حصته ما بين 40%، 49%، للفترة 90-1993[23] . و يعتبر الدولار عملة كثيرة التقلب و هذا ما يؤدي إلى زيادة أعباء تسيير المديونية ضمنيا.

و تعود جذور إرتفاع هذه المديونية إلى الإنهيار الحاد في أسعار البترول في السوق العالمية، بحيث بدأ ثقل المديونية يطرح مشكلا للسلطات إلى الحد الذي وصل فيه الإقتصاد الجزائري إلى وضعية شبه توقف عن الدفع سنة 1994 دفعتها إلى التفاوض لإعادة جدولة هذه الديون مقابل إلتزامها ببرنامج إستقرار و تعديل هيكلي مدعوم من قبل المنظمات الدولية. و بفضل إعادة الجدولة تمكن الإقتصاد الجزائري من التخفيف من هذا الضغط.

و إنطلاقا من هذه المعطيات أصبحت السلطات الجزائرية الجزائرية جد حذرة في لجوئها إلى الإقتراض الأجنبي ورأت في الإستثمار و الشراكة بدائل بالإمكان إستخدامها للوفاء بإحتياجات الإقتصاد الوطني.

3-6- القيود الحادة على الموارد الداخلية:

لم يعد مشكل المؤسسات و الخزينة العمومية الحصول فقط على العملة الصعبة، و إنما أيضا الحصول على العملة المحلية لتمويل إستثماراتها نتيجة الإنضباط المالي الذي فرضه قانون النقد و القرض على بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية. و في الإصدار النقدي من جهة ووضعية المؤسسات العمومية غير المطمئنة للبنوك على منحها قروض في ظل تعود البنوك على عدم تحمل المخاطرة من جهة ثانية.

و نتيجة الشعور بضعف الجهاز المصرفي و عدم قدرته على تعبئة الموارد، كان الرأي أن سبب ذلك يعود إلى غياب المنافسة بين البنوك، و التي لا تكون ذات جدوى إلا بإنشاء البنوك الأجنبية مع ما تحمله معها من تحكم في الفن المصرفي الحديث. و من هنا لا بد أن نعلم " أن نجاح الإستثمار الأجنبي ذاته في دولة ما قاعدة لخلق مناخ مناسب للإستثمار فيها، و يساهم بصورة غير

مباشرة في تدعيم البنية المالية و كذلك البنية النفسية، لأنهما تشكلان مؤشرا مهما لإشتقاق المناخ الملآئم للإستثمار، وعندها يظهر الأثر المالي للإستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية "[24].

إن صدور المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار يعكس، في الواقع، رغبة السلطات العمومية في الإنفتاح الإقتصادي بإعتماد المبادئ التالية:

- عدم التمييز بين الإستثمار الخاص و العمومي و المستثمر المقيم و غير المقيم،
- تبسيط الإجراءات بإلغاء إجراءات الموافقة المسبقة و الإكتفاء بالتصريح،
- تأسيس وكالة لترقية و دعم و متابعة الإستثمار مهمتها دعم المستثمرين بإعتمادها لمبدأ الشباك الوحيد،
- التأكيد على ضمانات تحويل الأرباح و رأسالمال و ضمانات اللجوء إلى التحكيم الدوليين،
- منح حوافز مالية عديدة للإستثمار في ثلاثة صورة : النظام العام، أنظمة خاصة، نظام المناطق الحرة.

و لقد تم في ظل هذا القانون تسجيل عدة عقود شراكة أجنبية أساسا مع الشركات القابضة العمومية [25]سواء في صورة شركات مختلطة أو خوصصة جزئية أو عقود إدارة.

الجدول رقم 3: الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مع الشركات القابضة العمومية الوحدة: مليون دولار.

الشركة القابضة	العقود المبرمة في 1997	العقود المبرمة في 1998	الملفات التي تم نضجها	عدد العقود
الإلكترونيك والإلكتروتقنية	3.000			5
- الكيمياء و المواد الصيدلانية		160.600	161.000	9
الحديد و الصلب		9.100	226.000	2
الصناعات الغذائية القاعدية		40.000		17
الزراعة الغذائية المختلفة		3.000	40.000	
الخدمات		0.2000	2.000	
إنجازات الأشغال الكبرى		23.00		
المناجم		1.000	600.000	
البناء و مواد البناء		7.000	3.086	2
الميكانيك				14
صناعة المواد المصنعة				7
المجموع	3000	243.900	932.086	56

المصدر: المجلس الشعبي الوطني: ملحق بيان السياسة العامة لحكومة أحمد أويحي، ديسمبر 1998.

يلاحظ على عقود الشراكة هذه أنه رغم تنوعها إلا أن مبلغ الإستثمار الناجم عنها لم يصل إلى مليار دولار، و هو مبلغ ضئيل بالنسبة لإقتصاد بحجم الإقتصاد الجزائري، هذا في الوقت الذي تتجاوز فيه الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات مبلغ المليار سنة 1998.مع تركز هذه الإستثمارات في قطاع المناجم بـ 600 مليون دولار الكيمياء و المواد الصيدلانية ب: 161 مليون دولار و الحديد و الصلب ب: 126 مليون دولار. نشير إلى أن قطاع الخدمات كان أقل القطاعات إستقطابا للشراكة رغم أهمية القطاع في الحياة الإقتصادية، و لما أصبحت تشكله الخدمات من دور محوري محرك للنمو الإقتصادي.

نشير إلى توطن عدد من البنوك الأجنبية في الإقتصاد الجزائري مثل سيتي بنك الأمريكي،ABC ،بنك البركة ، بنك سوسيتي جنرال، ...إلخ، و بعض شركات شركات التأمين مثل ترست أنترناسيونال.

في الأخير نشير إلى أن القطاع الخاص لم يبق بعيدا عن مجال الشراكة الأجنبية حيث تم إبرام عدة عقود مع أطراف خارجية، نذكر منها[26]:

- شركة بيبسي كولا الأمريكية مع مجمع مهري بمبلغ مقداره 60 مليون دولار،
- شركة سامسونغ و شركة سانتاكس الجزائرية لإنتاج أجهزة التلفزيون،
- مجموعة هاير بتأسيسها لمصنع لتركيب الأدوات المنزلية،
- مجموعة L G الكورية بتأسيسها لمصنع لتركيب الأدوات المنزلية.

4-مؤهلات الإقتصاد ا:لجزائري

إذا كان الإقتصاد الجزائري في حاجة إلى شراكة أجنبية في القطاعات غير النفطية فإن ذلك لكونه يملك مؤهلات لذلك، و التي يمكن إجمالها فيما يلي:

4-1- تمتع الإقتصاد الجزائري بنسيج صناعي هام :

وهو قطاع تم تكوينه في سنوات السبعينات و ما بعدها، و هو عبارة عن قدرات إقتصادية كامنة، كون أغلب هذه المؤسسات تشتغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها على التحكم التكنولوجي من جهة و تشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى. فضلا عن معاناة البعض منها من تقادم الأداة الإنتاجية، و تعرضها للإنقطاعات المستمرة في المخزونات من المواد الوسيطة لمحدودية قدراتها المالية، و عدم قدرتها على تحصيل ديونها المترتبة في أغلب الأحيان على الإدارات العمومية و المجموعات المحلية.

الجدول رقم4: تطور معدلات استخدام القدرات في المؤسسات الصناعية حسب فروع النشاط

فرع النشاط	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المناجم و المقامع	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
مواد البناء	63	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	32.7	34.4
الصناعات الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	61.00	65
النسيج	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	35.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب و الورق	43.9	33.2	28.1	36.5	32.2	27.5	21.5

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص 45، 46.

و رغم مشاكل القطاع الصناعي العمومي إلا أنه يفتح مجالا واسعا للشراكة الأجنبية لأن بعض مشاكله مرتبطة في الواقع بأنماط التسيير التي تحتاج إلى تغيير، مع الجهود التي تبذلها السلطة لتطهيره و تأهيله، فضلا عن محاولات إصلاح المحيط الاقتصادي الكلي. و من هنا فبإمكان الشراكة الأجنبية الإفادة من هذا الوضع، سواء بالاشتراك في رأسمال هذه المؤسسات، أو التكفل بإدارتها أو حيازتها.

4-2-توقيع الجزائر على اتفاقيات تتعلق بمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب :

و في هذا الصدد يمكن ذكر:

- إتفاقية تشجيع و ضمان إستثمارات بين دول المغرب العربي الموقعة في 23 يوليو 1990،
- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية المتبناة من قبل مؤتمر القمة العربية بعمان 25-27 نوفمبر 1980،
- الإتفاقية مع الإتحاد الإقتصادي البلجيكي – الكسمبورجي لتشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات الموقعة في 24 أفريل 1991،
- الإتفاقية مع إيطاليا للترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات الموقعة في 18 ماي 1991،
- الإتفاقية مع فرنسا للتشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمار الموقعة يوم 13 فيفري 1993،
- الإتفاقية مع الولايات المتحدة لتشجع الإستثمارات الموقعة يوم 22 يونيو 1990.
- مع جملة من الإتفاقيات الأخرى الخاصة بمنع الإزدواج الضريبي.

4-3- قدرات بشرية هامة :

وهي ذات مستوى تكويني مرتفع ذلك أن الجامعات تضم في صفوفها ما يزيد عن 400 الف طالب يتخرج منهم عدد في حدود 40 ألف طالب سنويا [27]، يتجهون إلى سوق العمل و لا يحتاج هذا الصنف في تأهيله إلا إلى رسكلة بسيطة. فضلا عن كون سنوات الأزمة أدت إلى تقليص عمالة المؤسسات العمومية،ففي الفترة 96-98 فقد ما يزيد 383.773 فردا مناصب عملهم.كما أن منظومة التكوين المهني و التي تتضمن 461 إختصاصا تعمل على مد سوق العمل بحوالي 90.000 متخرج جديد[28] مؤهلين للعمل مباشرة في مختلف الإختصاصات. و يمكن الإفادة من هذا الوضع خاصة و أن قوانين العمل الجزائرية تم تعديلها بما يدخل مرونة كبيرة على سوق العمل . وهذا بالإضافة إلى أن تكلفة ساعة العمل في الجزائر من أضعف التكاليف في البلدان النامية.

الجدول رقم5:متوسط تكلفة ساعة العمل في سنة 1995 في بعض الدول. الوحدة فرنك فرنسي

البلد/ الصنف	الجزائر	المغرب	تونس	تايوان	الهند	بولونيا	مدغشقر
إطار	9.77	49	37	94	8.75	13	57.5
عون تحكم	6.78	16.4	18	34	4.5	5.5	2.7
عون تنفيذ	5.16	10	15	23	2.6	5	1.2

المصدر: عرابي فتحي، مرجع سابق ص 250

كما قلص تدهور الأوضاع الإجتماعية من حدة الضغوط التي كانت تمارسها النقابة و ذلك لكون العمال أصبحوا يقبلون بأقسى الشروط في مقابل حصولهم و/أو إحتفاظهم بمنصب عمل.

4-4- حجم السوق الجزائري:

يضم السوق الجزائري 30 مليون نسمة.إلا أن هذا ليس كافيا للتعبير عن حجم الطلب في السوق، و ذلك لإرتباطه بالقدرة الشرائية للأفراد. و بالرجوع إلى المعطيات المتعلقة بالناتج المحلي الخام مقيما بالدولار نجد أن هذا الأخير تراجع من 59.91 مليار دولار سنة 1990 إلى 41.19 مليار دولار سنة 1995ليعاود الإرتفاع و يصل إلى مستوى 47.86 مليار سنة1999 [29]. و رغم أهمية هذا الرقم فإنه يبقى متواضعا أمام الناتج المحلي لبعض الدول العربية فالمملكة العربية السعودية مثلا بـ 129 مليار دولار و العراق بـ 79 مليار و مصر بـ 83 مليار[30].

و يبقى السوق الجزائري هو الأهم ضمن دول المغرب العربي بمعيار الناتج المحلي الخام و عدد السكان أيضا، مع مزايا أخرى يتمتع بها كموقعه الجغرافي القريب من الدول الأوروبية و الإفريقية جنوب الصحراء و توفره على العديد من المواد الأولية و الموارد الطاقوية .

4-5- إستعادة الإقتصاد الجزائري للإستقرار:

لقد إسفرت إتفاقيات الإستقرار و التصحيح المبرمة مع صندوق النقد الدولي خاصة إتفاق التسهيل الموسع 95-98 عن مجموعة من النتائج الإيجابية تعكسها المؤشرات الإقتصادية التالية[31]:

- إنخفاض معدل خدمة الدين إلى 19.80 % سنة 2000،
- إنخفاض مخزون المديونية إلى 25.3 مليار دولار سنة 2000،
- إنخفاض معدل التضخم إلى 0.34 % سنة 2000،
- إرتفاع حجم الإحتياطي من العملة الصعبة من 12 مليار دولار مقابل 4.6 مليار دولار سنة 1999 وهو مايعادل 15 شهرا إستيراد،
- إستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار بحيث يدور سعر صرف الدولار الواحد حول 75 دج،
- ضبط عجز الموازنة بحيث أصبحت في الأغلب فائضا و حتى في السنوات التي عرفت عجزا لم يتعد 1.3 % من الناتج المحلي الخام، و هو أقل من 3 % المعتمد كحد أقصى ضمن معايير التقارب الأوروبي،
- تحقيق معدلات نمو إقتصادية منذ سنة 1995 ما بين 3 % ، 4 % و هي معدلات حتى و إن كانت غير كافية لإستيعاب اليد العاملة العاطلة تبقى مؤشرا على إستعادة الإقتصاد الجزائري للنمو.

و هذه المؤشرات كلها إيجابية تمثل مناخا ملائما لممارسة النشاط الإقتصادي و منه الإستثمار. و تبقى نقطة الضعف في هذه المؤشرات هو أن بقاءها و استمرارها وقف على وضعية أسعار النفط في السوق العالمية .

و رغم هذه المؤهلات فإن إقبال المستثمرين الأجانب على السوق الجزائري لم يكن بالمستوى المطلوب إلى الحد الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إصدار قانون جديد في صورة أمر يتعلق بتطوير الإستثمارات [32].و يتضمن مزايا أكثر من المرسوم التشريعي 93-12 و ضمانات أكثر. إلا أن الإشكال في إعتقادنا لا يعود إلى طبيعة القانون المنظم للإستثمار و إنما يعود إلى عوامل أخرى نتعرض لها فيما يأتي.

5-عوائق الشراكة الأجنبية في الإقتصاد الجزائر:

أشرنا إلى أن محدودية الشراكة الأجنبية في الإقتصاد الجزائري تعود إلى عوامل من غير القانون و هي في رأينا كالتالي:

1-5- التقدير المبالغ فيه للمخاطر من قبل بعض المؤسسات:

وهذه المؤسسات مثل EUROMONEY، وLA COFACE وذلك نتيجة المحيط السياسي المتسم بالتقلب المستمر، و تعاقب الحكومات[33] ، فضلا عن تدهور الأوضاع الأمنية. الأمر الذي دفع بعض الحكومات إلى تحذير رعاياها من التوجه أو التعامل مع الجزائر.و مما زاد في تعقيد الوضعية الإعلان منذ 1999 عن الرغبة في تغيير النصوص و الإطار المؤسسي للإستثمار ولتنظيم القطاع العمومي مما جعل المستثمرين الأجانب في وضع المترقب دون أن يتم إحداث التغيير و ذلك إلى غاية أوت 2001. و هذا كله يعتبر وقتا ضائعا على السلطات.

إضافة إلى ذلك فإن الفترة ما بعد 1992 إلى غاية اليوم تعرف توترات اجتماعية عديدة ناجمة عن ارتفاع مستويات البطالة و تدهور مستوى المعيشة.

5-2- العوائق الإدارية الناجمة عن تعقيد الإجراءات:

فأساليب التعامل مع الإدارة تتم بشكل يتناقض مع الممارسات السائدة في العالم. فالمدة الزمنية المتوسطة اللآزمة لإنطلاق مشروع في الجزائر قدرتها الغرفة الصناعية بخمس سنوات، و حسب وكالة دعم و ترقية الإستثمار فإن المستثمر المتحكم و المتوفر على المعلومات و الحاصل على التمويل و الأراضي يحتاج إلى مدة ما بين عام و عام ونصف مع إجراءات لا تقل عن 90 وثيقة إدارية مطلوبة من مختلف المصالح. و هذا في الوقت الذي يستغرق فيه مدة إنطلاق مشروع في ألمانيا ما بين يوم و 24 أسبوع، البرازيل ما بين 4-7 أسابيع ، إسبانيا ما بين أسبوع – 28 أسبوع ، اليونان ما بين 3- 10 أسابيع و السويد ما بين 2-4 أسابيع [34].

5-3- عدم إصلاح بعض المنظومات بالشكل الكافي:

فالنظام الضريبي بالرغم من إصلاحه سنة 1992 إلا أنه لا زال يلاحظ عليه بعد مرور 10 سنوات من إقراره إتسامه بالكثير من التعقيدات و عدم الإستقرار و التدابير الإستثنائية مما خلق حالة من عدم الشفافية و بطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي و عدم قدرة الإدارة الضريبية إعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير[35]، إذ لا زالت ترى في المؤسسات خصوصا غير الحكومية منها محتالا مفترضا. هذا بالإضافة إلى عدم إستقرار النظام الضريبي نتيجة التعديلات المستمرة في قوانين المالية السنوية و / او التكميلية. فقانون المالية سنة 1993 تضمن 45 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل ، إلغاء و إتمام، تضمن قانون المالية لسنة 1995 أيضا 49 إجراءا ضريبا.

و يمكن أن يلاحظ نفس الأمر على المنظومة المصرفية، فالنظام المصرفي لا يزال يشكو من محدودية المنتوجات المصرفية. و لا زال مهيمنا عليه بالقطاع العمومي رغم فتح فروع لبعض البنوك الأجنبية و تأسيس بعض البنوك الخاصة.

و تتميز إجراء الصرف بالكثير من التعقيد مما يشكل عائقا أمام التوطن في الجزائر ، فعمليات تحويل رؤوس الأموال تبرز الصعوبات التالية[36]:

- المساهمة في رأسالمال بالعملة الصعبة لتكوين شركات ذات مساهمة أجنبية ، يجب أن تدفع مؤقتا لحساب الموثق في حين لا يملك أغلب الموثقين حسابات بالعملة الصعبة، أو لحساب مجمد لشركة قيد التأسيس. و سيتي بنك هي وحدها التي توفر هذه الخدمة،
- تعتبر عملية التوطين البنكي معقدة فالجمارك لا تقوم بإرسال الوثائق مباشرة إلى بنك التوطين. إذ المستورد هو الذي يقوم بذلك فليس هناك إمكانية للقيام بعملية التوطين الإلكترونية لعدم توفر البنوك على خطوط مهيأة لذلك
- -يعتبر تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من قبل المقيمين لأغراض التصدير ممنوعا لحد الساعة.

و تشكو المنظومة القضائية من البطء في الفصل بين المنازعات و تنفيذ الأحكام، مما يفوت على أصحاب الحقوق فرصا كثيرة.

5-4- عدم الشجاعة في تسيير المديونية :

فالجزائر من الدول التي لم تستطع بإعتماد مبدأ تحويل المديونية إلى أصول في المؤسسات العمومية لصالح الدائنين (تم مؤخرا في سنة 2002 اللجوء إلى ذلك بإبرام إتفاقيتين في هذا الصدد). و هي منهجية إعتمدتها الكثير من الدول النامية منذ إعتمادها من قبل الشيلي سنة 1985 . و لقد لجأت دول أمريكا اللآتينية إلى هذا الأسلوب في تسيير مديونيتها بحيث وصل ما تم تحويله من ديون إلى أصول من قبل المكسيك، الأرجنتين، الشيلي، و البرازيل إلى 79 مليار دولار ما بين 1985 – 1993[37] . و مثل هذه المنهجية تعمل أيضا على دفع عملية الخوصصة ، ففي الجزائر تم حل 815 مؤسسة عمومية ما بين 1994 – 1998[38] دون أن تبذل السلطات جهدا في المحافظة عليها ببيع أصولها مقايضة بالديون الخارجية. وهو ما كان يمكن أن يحافظ على مناصب العمل من جهة و يخفف من أعباء المديونية من جهة أخرى.

و لم تحظ عملية الخوصصة لحد الآن ببرنامج مدعوم و واضح من قبل السلطات العمومية في ظل غموض و تضارب الجهات و الهيئات المسؤولة عنها ، زاد من أثره السيئ الضعف الملحوظ في أداء السوق المالية التي لم تستطع لحد الآن إستقطاب أكثر من ثلاث مؤسسات عمومية لبيع جزء من رأسمالها. و بعد وجود أسواق مالية فعالة ضروريا للنهوض بالقطاع الخاص لأنها تعبئ المدخرات و تشكل مصدرا بديلا لتمويل الشركات و أداة رئيسية في تعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية لتمويل برنامج الخوصصة كما دلت على ذلك تجربة مصر و المغرب[39].

5-5- ضعف تسويق الفرص المتاحة للإستثمار في الجزائر :

لأن السلوك السائد اليوم لدى المسؤولين هو إنتظارهم لزيارات الأجانب ، و هو منطق عفا عليه الزمن. فهم لا يقومون بجهود في سبيل التعريف بالفرص الإستثمارية في الجزائر و المزايا الممنوحة بخصوص ذلك. و هذا نتيجة ضعف و قلة المشاركة في المنتديات و ملتقيات رجال الأعمال، الدولية، إضافة إلى تأخر الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بطء المفاوضات المحققة لذلك . و يعتبر الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ضمانا لغير المقيمين بإلتزام الجزائر بقواعد الحرية الإقتصادية في إقتصاد لم يتعود على ذلك بعد.

خاتمة.

إن إستقطاب الإستثمار الأجنبي و إبرام عقود الشراكة مع الأجانب ليست مجرد نية يكفي لتحقيقها مجرد إتخاذ قرار بذلك بقدر ماهو عبارة عن جهد و تحرك في إتجاه الآخرين بإصلاح المناخ الإستثماري القائم، و تعزيز الثقة في أداء الإقتصاد القومي. و لا يكون ذلك إلا ببروز عقليات مقطوعة الصلة عن مفاهيم التسيير الإداري و مؤمنة بحرية المبادرة الفردية . إن تنشيط الشراكة الأجنبية لا تكون له جدوى ما لم يتم دفع المستثمرين المحليين إلى دائرة النشاط الإقتصادي فهم المؤشر على مصداقية السياسات الإقتصادية المحلية بالنسبة للشركاء الأجانب.

الهوامش

[1] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، 1993، صفحة 93.

[2] هيل عجمي جميل ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية صفحة 11.

[3] نشير إلى أنه في حالة إقتناء شركة أجنبية لشركة محلية فإنه لا يتم خلق مناصب شغل جديدة بل يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليصها، إلا أنه في حالة إنشاء وحدات أو فروع جديدة لشركة أجنبية فإن الأثر الإيجابي على العملة يكون واضحا.

[4] Dunning cité par Tersen Denis et Bricout Jean- Luc, l'Investissement International, Paris : Armand colin, 1996,page 496.

[5] عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، صفحة 86.

[6] بركاش لونجاني و عساف رزين ، " ما مدى فائدة الإستثمار الأجني المباشر للدول النامية" في **التمويل و التنمية** ، عدد جوان 2001، صفحة07.

[7] CNUCED, Rapport sur l'Investissement dans le Monde, New York et Genève, 1997.

[8] Peyrard Josette, Gestion Financière Internationale, Paris : Vuibert, 1995, p200.

[9] CNUCED,Rapport sur l'Investissement dans le Monde: New york et Genève,1996.

[10] Peyrard Josette, Opcit, page 164.

[11] Ibid, p 167-169.

[12] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، تقييم مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1992 الكويت ص 55-58.

[13] مصطفى عز العرب، "الإستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي"، في الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع، **دور الإستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية**، القاهرة: الجمعية:1989،ص 102- 103 .

[14] عمر صقر، العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية 2001، ص 62.

[15] Terrier Jean Louis "Quelle est la Vraie Taille des Marchés" in **le MOCI** n°1215,1996.

[16] عرابي فتحي، مرجع سابق، ص98-99.

[17] مصطفى عز العرب مرجع سابق ، ص 98 –99.

[18] المادة 23 من القانون 63-277 المتعلق بالإستثمار لـ 26 جويلية 1963.

[19] دحماني سامية ، تقييم مناخ الإستثمار و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية في العشرية 1988 – 1992 ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2001، ص 211.

[20] عرابي فتحي ، مرجع سابق، ص 137.

[21] قدي عبد المجيد، "الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية"، مقال للنشر.

[22] ONS, Information sur la conjoncture 1995.

[23] بنك الجزائر، معطيات إحصائية عن المديونية الخارجية.

[24] هيل عجمي جميل، مرجع سابق ص 55.

[25] لقد تم حل الشركات القابضة بموجب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية و تسييرهاو خوصصتها، الصادر ب 2001/08/20 و إحلالها بمجمعات.

[26] عرابي فتحي مرجع سابق ص 230.

[27] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001، ص 116.

[28] نفس المرجع ، ص 125.

[29] إحصاءات بنك الجزائر .

[30] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، لسنة 1999، ص 214.

[31] الأرقام مستوحاة من :

- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ماي 2001.
- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير الوطني حول التنميةالبشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001.

[32] الأمر01– 03 المتعلق بتطوير الإستثمار و الصادر بـ 20 أوت 2001.

[33] نشير ان الجزائر في الفترة 90–2000، عرفت ثماني حكومات هي كالتالي:

حكومة حمروش، سيداحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك، مقداد سيفي، أحمد أويحي، إسماعيل حمداني، و أحمد بن بيتور.

[34]Agence Américaine pour le Développement Internationale, le Parcours de l'Investisseur en Algérie, juillet 2000, chap. 1,p 37-38.

[35] قدي عبد المجيد، "السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة" في الملتقى الدولي حول **تأهيل المؤسسة الإقتصادية** بسطيف : 30/29 اكتوبر 2001.

[36]Agence Américaine pour le développement International, op.cit, chap. 4, p 23-36.

[37] عرابي فتحي ، مرجع سابق، ص 57.

[38] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص 55.

[39] النشاشيبي و آخرون، الجزائر و تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998، ص72.

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

1- براكاش لانجاني و عساف رزين ،" ما مدى فائدة الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية" في **التمويل و التنمية**، عدد يونيو 2001.
2- بنك الجزائر، معطيات إحصائية عن المديونية الخارجية.
3- دحماني سامية، تقييم مناخ الإستثمار و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية في العشرية 1988–1998،رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001.
4- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الجزائر: ماي 2001.
5- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية في سنة 2000، الجزائر: نوفمبر 2001.

6- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر: نوفمبر 1990.
7- محافظ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ، أمام المجلس الشعبي الوطني الشعبي 6 نوفمبر 2000 ،
8- مصطفى عز العرب ،" الإستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي" في الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي، الإحصاء و التشريع، **دور الإستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية**، القاهرة 1989.
9- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، تقييم مناخ الإستثمار في الدول العربية في عام 1992، الكويت.
10- عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائرخلال التسعينات، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2000.
11- عمر صقر ، العولمة و قضايا معاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2001.
12- قدي عبد المجيد،" الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية"، مقال للنشر.
13- قدي عبد المجيد،" السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة " مداخلة في الملتقى الدولي حول **تأهيل المؤسسات**، جامعة فرحات عباس سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
14- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة ، 1993.
15- صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999.
16- هيل عجمي جميل،الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1999.
17- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار الصادر بـ 20 أوت 2001 .
18- الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية و خوصصتها الصادربـ 20 اوت 2001.
19- القانون 63-277 المتعلق بالإستثمار و الصادر بـ27 جويلية 1963 .
20- الأمر 66-284 المتعلق بقانون الإستثمار الصادر بـ 15 سبتمبر 1966.
21- القانون 82-11 المتعلق بالإستثمارات الخاصة الصادر بـ 21 أوت 1982 .
22- القانون 82-13 المتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط الصادر بـ 28 أوت 1982.
23- القانون 86-13 المتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط الصادر بـ 19أوت 1982.
24- القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بـ 14 أفريل 1990.
25- المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الإستثمارات الصادر بـ 5 أكتوبر 1993.

ثانيا باللغة الفرنسية:

26- Agence Américaine pour le Développement International, le Parcours de l'investisseur en Algérie, juillet 2000.
27- Bouyacoub Ahmed, « les Investissements étrangers en Algérie 1990-1996, Quelles perspectives » in **Annuaire de l'Afrique du Nord**, tome xx xv, Paris : CNRS édition, 1998.
28- CNUCED, Rapport sur l'Investissement dans le Monde, Genève 1996.
29- CNES, Projet de Rapport National sur le Développement Humain, 1998.
30- Peyrard Jossette, Gestion financière Internationale, Paris: vuibert, 1995.
31- Terrier Jean Louis , " Quelle est la Vraie Taille des marchés" in **leMOCI** , n° 1215, 1996.
32- Tersen Denis et Bricout Jean Luc, l'Investissement Internationale, Paris: Armand Colin,1996.

دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ/ معوان مصطفى
كلية الحقوق – جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس

مقدمة:

مهما كان النظام الاقتصادي السائد فإن المؤسسة الاقتصادية الخاصة تلعب دورا أساسيا في التنمية الشاملة، إلا أن هذا الدور يختلف حجمه وأهميته من نظام اقتصادي إلى آخر وذلك لاختلاف الأهداف الواجب تحقيقها من قبل هذه المؤسسة، والمهام الملقاة على عاتقها.

لذلك تتجه اليوم الكثير من الدول إلى الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الأمثل لترقية المشاريع التنموية والاستثمارية تماشيا مع ما يتطلبه النظام الاقتصادي الجديد، وهو ما يعرف عند البعض بالعمل الاقتصادي الجواري الذي يعتمد على وسائل وأدوات بسيطة تتعامل مع طبيعة نشاطاتها الاستثمارية وحجمها الإنتاجي.

وفي هذا الإطار اتبعت الجزائر في العشرية الأخيرة سياسة جديدة في تنمية الاستثمارات المحلية بحيث تساهم فيها المجموعات المحلية في توظيف الطاقات البشرية والمالية ودعم المشاريع المختلفة من أجل النهوض بمختلف القطاعات الحيوية على المستوى المحلي، الشيء الذي ساعد على وضع قواعد اقتصادية جديدة في مجال الاستثمارات الاقتصادية لدى الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ففي هذا المجال ساهم قانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر من سنة 2001 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع سياسة تنموية جديدة تعتمد على معايير وآليات حديثة تهدف إلى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل الوصول إلى تنافسية هذه المؤسسات.

لذلك في إطار وضع سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بهذه المؤسسات يتعين على المجموعات المحلية في إطار التنمية الإقليمية أن تبادر طبقا لمهامها وصلاحياتها باتخاذ كل التدابير المادية والبشرية من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية سواء تعلق الأمر بمؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

وتشكل تدابير المساعدة والدعم في إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي وتشجيع بروز مؤسسات جديدة في ميدان الاستثمارات المحلية وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاعات هذه المؤسسات وأن يكون ذلك في إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المنافسة الاقتصادية المحلية مع وضع خطة محلية لتكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول.

كما يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في النشاطات الاقتصادية المختلفة على المستوى المحلي أن تساهم في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، الشيء الذي يتعين على المجموعات المحلية بتدعيم ذلك بتقديمها لكافة الحوافز المالية من أجل إنجاح هذه السياسة كإعفائها من الضرائب المختلفة وتمكينها من الاستفادة من القروض البنكية في إطار سياسة تحفيزية شاملة بتطبيق أحكام الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 يناير 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف ومختلف الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات الحرفية الصناعية التقليدية.

لأن اليوم المؤسسة الاقتصادية المحلية تواجه سياسة التنمية المستدامة على ضوء مبدأ الشمولية الاقتصادية، مما يلزم على الهيئات المحلية بمختلف أنواعها المساهمة بمد يد المساعدة وتسخير الوسائل الضرورية لإنجاح هذه العملية محليا.

ويكون ذلك بوضع وتأسيس إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى تتعلق بإعلام وتوجيه ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمارية عن طريق مراكز تنشأ لهذا الغرض.

كما يتعين على المجموعات المحلية بالتنسيق مع الهيئات المركزية على جلب ورصد التمويلات المالية الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون ما بين الولايات من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوضع سياسة تكاملية بينهما والسهر على توسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الاقتصادية المحلية وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس الدولية وتحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني والالتحاق بالتيار العالمي للمناولة.

لذلك نشاهد أن المجموعات المحلية تعرف نوعا من الركود رغم أن قانون الولاية وقانون البلدية الصادرين بتاريخ 7 أفريل 1990 يعطيانها الآليات التنظيمية والقانونية لاتخاذ المبادرات لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار يعطي اليوم إمكانيات واسعة للمجموعات المحلية في دعم ومساعدة استثمارات الاقتصادية الني تقوم بها المؤسسات الغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي ويحدد الآليات الجديدة لدعم ترقيتها من الناحية التحفيزية ودعم عمليات الشراكة مع أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجانب.

الغاية من الاستثمار المحلي هو إعادة بعث الآلة الاقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل جديدة، وذلك لن يتأتى إلا باتباع هذه السياسة من أجل رفع الإنتاج وتحقيق فائض اقتصادي من خلال استخدام أمثل للقدرات الإنتاجية الوطنية والمحلية، خاصة نحو تدعيم الشباب اقتصاديا واجتماعيا بمساعدته في تأسيس المؤسسات المصغرة كانطلاقة للوصول إلى إنشاء مؤسسة اقتصادية صغيرة ومتوسطة في مجال الصناعات الحرفية والتقليدية مقابل الحصول على حوافز مختلفة.

بكلمة أخرى إن دور المؤسسة الاقتصادية المحلية في ظل النظام الاقتصادي المخطط مركزيا يختلف عن دورها في ظل نظام اقتصاد السوق، وذلك لاختلاف التوجهات والأهداف والمهام، فالمؤسسة الاقتصادية المحلية تلعب دورا أساسيا في التنمية الوطنية.

إن المؤسسة الاقتصادية المحلية في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا تساهم بصورة بسيطة في العملية التخطيطية وإن دورها الرئيسي والأساسي هو تنفيذ ما خطط لها من قبل الأجهزة المركزية ومن ضمنها الهيئة الوصية، لكن ذلك لا يخلق بالضرورة تنافسية وديناميكية جديدة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

إن هذه المؤسسات الاقتصادية يفترض بها الالتزام بهذه التعليمات والعمل على تنفيذها، وكذلك السهر على مراقبة المتحقق عن طريق تقارير المتابعة في محاولة لتحديد الانحرافات عند حدوثها ومحاولة معالجتها، وإن هذه التقارير ترفع إلى الهيئات الوصية لغرض وضعها واطلاعها على الصورة ومستوى التنفيذ.

من هذا يتضح بأن مساهمة المؤسسة الاقتصادية المحلية في العملية التنموية في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا لا تتجاوز كونها مصدر للمعلومات فقط، وإن هذه المعلومات تتعلق بالطاقات الإنتاجية المتاحة ومستوى استخدامها، والإنتاج السنوي المتحقق وعدد العاملين وعدد العمال، والمواد الأولية المستعملة واللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية، ومستوى الإنتاجية وتطوره، والمشاكل والمعوقات إن وجدت، والاقتراحات لغرض تطوير الإنتاج والعمل، وهو الشيء الذي كان موجودا في ظل نظام الاقتصاد الموجه.

مما تقدم يمكن القول بأن المهمة الرئيسية والأساسية للمؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة المحلية في ظل عمليات الاستثمار المحلي هي تنفيذ وإنجاز ما تم تخطيطه من قبل المجموعات المحلية وبدعم منها للنهوض بالاقتصاد المحلي، إذ أن الهدف

الرئيسي يركز على إنتاج ما مطلوب إنتاجه لسد حاجيات المواطنين محليا، وتحقيق أعظم نسبة استغلال ممكنة للطاقات الإنتاجية المحلية المتاحة، أي أن مسئوليتها محددة في إطار عملية المساعدة ودعم النتائج المترتبة عليها، وإن المجموعات المحلية هي الضامنة محليا لاستمرار المؤسسة الاقتصادية بممارسة نشاطها، وتصدير منتوجاتها إذ أمكن، وإتاحة الفرص للشباب بصفة خاصة باتخاذ المبادرات وتمكينهم من تجاوز كافة العقبات التي قد تظهر أثناء إنشاء هذه المؤسسات وهي ملزمة أيضا بأن تتكفل بإيجاد مصادر التمويل واختيار الأسواق، ومصادر الإمداد والتموين...الخ.

ففي ظل اقتصاد السوق حيث أن المؤسسة الاقتصادية يجب عليها التكفل بكافة المهام الوارد ذكرها أعلاه، بمعنى أن تقوم بالمهام التخطيطية والمهام التنفيذية، فعليها تدرس السوق والظروف والعوامل الخارجية المحيطة بها بمساعدة الجهات المعنية، وكذلك وضعها الداخلي والإمكانيات المتاحة، وتحاول إن تجد أفضل صيغة منسقة لهذه الإمكانيات مع الأهداف التي ترغب في تحقيقها، والمعوقات والعقبات والعراقيل المتأتية من السوق والبيئة التي تعمل فيها.

لهذا فإن المؤسسة الاقتصادية المحلية في اقتصاد السوق عليها أن تخطط كافة أنشطتها ومن بينها الجانب المالي وضمان التوازن المالي للمؤسسة وحسن استعمال الأموال المتاحة حسب مصادرها وحسب تركيبتها وذلك من أجل بقائها في السوق المحلي.

كذلك يتعين عليها البحث عن مصادر التموين والعلاقة مع الموردين، بحيث تحصل على مواد أولية ذات نوعية جيدة وأسعار مناسبة وشروط تسديد مرنة، كما يجب التخطيط لاستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة أقصى استغلال، وتقليل الهدر الاقتصادي وضغط التكاليف للوصول إلى توفير الإنتاج بأسعار تنافسية، إذ عن طريقها يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تحتل الصدارة في السوق المحلي الذي تسعى لها كافة المؤسسات الاقتصادية المحلية والوطنية في ظل اقتصاد السوق ونظام الاستثمار الجديد ألا وهو تحقيق أقصى الأرباح وتحسين وتطوير مستوى الإنتاج.

كما يتعين على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إعادة تنظيم المؤسسة بصورة تتلاءم مع المستجدات والتغيرات الجارية، في ميدان المنافسة الاقتصادية مع المؤسسات الأجنبية، وذلك يعني إعادة هيكلة المؤسسة بما يتناسب مع مهامها الجديدة في مجال الاستثمار، بحيث يتوسع هيكلها التنظيمي ليشمل كافة المهام والوظائف الجديدة التي لم تكن تمارسها المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل النظام الاقتصادي المخطط مركزيا، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، الأنشطة والوظائف التسويقية والتنافسية بمعناها الواسع كالبحوث والدراسات التسويقية، والإعلام التجاري والإشهار، والمفاوضات التجارية...الخ.

كما عليها أن تقوم بتحديد المسؤوليات بصورة واضحة وصريحة، بحيث تتحول المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة إلى مراكز للمسؤولية في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي، يعين على رأس كل مركز مسؤولا تحدد مهامه وواجباته وصلاحياته تحديدا دقيقا، وهو خاضع للمسألة من قبل الإدارة العليا للمؤسسة، عما تم إنجازه وتحقيقه خلال فترة زمنية معينة.

وأن تقوم بإعداد وتهيئة جيدة للموارد البشرية لتمكينها من استيعاب المعنى الحقيقي للتغيرات والتطورات الحاصلة، والتوجهات الجديدة في ظل اقتصاد السوق، واختيار الإطارات الكفؤة والقادرة على تحمل المسؤولية ووضعها في مراكز اتخاذ القرار، بحيث تصح هذه الإطارات أداة دفع للمؤسسة في إنجاز التغيرات المنشودة، لا أن تكون سببا في عرقلتها.

وأن تقوم بتوظيف الأعمال والمهام وهذا يعني بعد تحديد مراكز المسؤولية يجب على كل مسؤول أن يدرس ويحلل الوظيفة التسييرية التي كلف بها وما هي المهام المناطة به والتي تندرج في إطار هذه الوظيفة، ومن ثم يتم تحليل هذه المهام.

لقد أدى التشوه الحاد والمتعدد في حوافز العمل والإنتاج إلى تراجع في الإنتاج وتدني في الإنتاجية وبالتالي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعارها والذي نتج عنه موجات من التضخم الجامح والمتزايد الوطأة وتقلص القدرة المبيعات للوحدات الإنتاجية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم مناسبة أسعار للقدرات الشرائية للمستهلكين مما أدى إلى تحول بعضها إلى تسجيل خسائر متراكمة التهمت رأسمال أكثرها من جهة.

ومن جهة أخرى لم تستوعب طاقة الاقتصاد الوطني ظاهرة امتصاص البطالة التي مست شرائح واسعة من السكان القادرين على العمل خاصة في أوساط الشباب مما يتعين على اتباع أسلوب جديد لتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في مجال الاستثمارات المحلية والجهوية.

إن الأمور المستقبلية في الجزائر تشمل القريب والبعيد، ولكن علينا أن نعبر القريب لنصل إلى البعيد، إن القريب العاجل والمهم في قضية المستقبل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إعادة التوازن المالي إلى الميزانية العامة للدولة وتخفيض حجم الدين الخارجي لكثير من هذه المؤسسات مما يتعين اليوم على الدولة تحويل هذه الميزانية الضخمة إلى المجموعات المحلية قصد تمكينها من تدعيم هذه المؤسسات الاقتصادية والمحلية، وإلى جانب هذه المسألة الهامة والملحة فإن هناك أيضا أمور ومسائل رئيسية لها أثر كبير على مسار الاقتصاد المحلي والوطني ومستقبلهما. إن الخروج من هذه الأزمة والمصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ليس أمرا سهلا ولكنه أيضا ليس أمرا مستحيلا، ويتطلب رؤية متكاملة تبنى عليها استراتيجيات فعالة بإشراك المجموعات المحلية في وضع سياسة جديدة للاستثمارات المحلية.

إن الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها الجزائر هي في الأساس نتيجة لسوء التسيير في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وبالتالي فإن الخروج من هذه الوضعية لا يتم إلا بإيجاد آليات جديدة تسمح للاقتصاد المحلي بالدرجة الأولى والذي يذوب في الاقتصاد الوطني بحيث يتم حل هذه الأزمة التي انعكست على عجز مستمر في ميزانية الدولة والتي لم تستفيد منها المجموعات المحلية في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل، وبطالة جامحة مست كل شرائح المجتمع، وندرة متزايدة في الموارد والسلع والخدمات، وحقيقة الأمر أن هذا الواقع لم يبدأ فجأة، وإلا لانتهى فجأة كما بدأ. لقد بدأ هذا الواقع منذ بداية عقد الثمانينات، منذ ظهور تلك التغيرات العشوائية والتي روج لها وبكل عنف بهدف تحقيق غد أفضل.

ولكن هذا الغد طال واتسع مداه وبدلا من أن يظفر المجتمع بتطور الحياة الاقتصادية ظفر بمزيد من القيود فيما يتعلق في مجال الإبداعي واتخاذ المبادرات الاقتصادية كإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والصغرى.

وفي إطار هذا ساد جو من الرفض للواقع الاقتصادي والاجتماعي ودار الحوار حول ضرورة إيجاد وسيلة وأداة صحيحة للإصلاح الاقتصادي المحلي من خلاله يستعيد الاقتصاد الوطني حيويته وفاعليته عن طريق إحياء روح المبادرة الفردية والمنافسة بين قوى الإنتاج والفعل في الاقتصاد الوطني.

إن تصور مفهوم الخوصصة يجب أن يكون أوسع من مجرد تغيير الملكية، لتعبر عن اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين وآلياته في إدارة وتسيير مؤسسات القطاع الاقتصادي بطريقة تكفل لها العمل لزيادة الإنتاجية ورفع معدلات الأداء الاقتصادي، وهذا عن طريق اتباع سياسة جديدة تتعلق بدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال دخولها للاقتصاد الحر وخوض غمار التنافسية الجديدة بين القطاع العام والقطاع الخاص ولتحقيق ذلك يتعين إشراك كافة المعنيين بالقطاع الاقتصادي المحلي وذلك من أجل :

1. تصويب الهياكل الفنية وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والقوى البشرية المدربة لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محليا ودوليا،
2. تصويب الهياكل الاقتصادية المحلية، أي إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام اقتصاديا لتصبح قادرة على تحقيق عائد مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة في ظل نظام تشغيل اقتصادي ودخوله منافسة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.

3. تصويب الهياكل المالية للمؤسسات لتصبح هياكل متوازنة وفعالة لتحقيق الأرباح والسيولة النقدية وذلك في إطار الفاعلية المتنامية التي تعمق الإحساس بضرورة تحقيق الرشادة الاقتصادية في حسن استخدام الموارد البشرية المحلية وما هو متاح لديها من موارد وإمكانيات مختلفة.

وبالتالي فإن قبول الافتراض بأن الخوصصة تتم في إطار توجه متكامل من الإصلاحات الاقتصادية، يترتب عليه القبول بأن سياسات الخوصصة لا يمكن أن تكون هدفها أو غاية في حد ذاتها بل أنها إحدى الوسائل والأدوات لتحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعين ترقيتها في إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول والتنمية الشاملة.

من جهة أخرى فإن قبولنا لمبدأ الخوصصة والتقليل من احتكار القطاع العام للفعاليات الاقتصادية فإنه من الضروري أن يظل هناك تواجد للقطاع العام في بعض المجالات الاحتكارية نظرا لطبيعتها الخاصة وذلك من أجل تحقيق الفاعلية الديناميكية المؤثرة في الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي. فوجود قطاع عام قادر على التأثير والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني فإن ذلك بدون شك سيخلق تنافسية اقتصادية في السوق الوطنية.

فالخوصصة لا يمكن أن تفهم على أنها القضاء على القطاع العام، وإنما تحجيم احتكاره وتطهيره من الفساد والجرائم الاقتصادية وبالتالي فإن تدخل الدولة أمر حتمي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولمنع الاحتكار والمحافظة على حقوق الأفراد وضمان الحدود الدنيا من الدخل الذي يمنع وقوع الاختلالات شريطة أن يتم الاعتناء بالقطاع الخاص المحلي المتمثل في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.

من جهة أخرى فلقد انخفض الإنفاق الحكومي اليوم وبشكل كبير وذلك بسبب انخفاض عائدات البترول بشكل كبير وتقلص بذلك حجم الكثير من الخدمات والمشاريع العامة، مما يتعين إسهام المؤسسات المحلية في تخفيض ميزانية الدولة بتمكينها من اتخاذ مبادرات في مجال الاستثمارات المحلية.

ومن ناحية أخرى تطورت خدمات القطاع الخاص وشملت جزءا من الخدمات التي لم تكن متوفرة في يوم من الأيام إلا عن طريق المصالح الحكومية مثل النقل والصحة والتوزيع وفي غيرها من الخدمات.

لكن رغم انخفاض النفقات والخدمات الحكومية، وزيادة خدمات القطاع الخاص، إلا أن حجم الجهاز الحكومي والمصالح الإقليمية والمحلية من موظفين وإداريين لم ينخفض بالمقابل. لذلك فإن إعادة تنظيم القطاع الحكومي وهيكلته ليصبح كافيا لأداء المهام الموكلة له بمستوى جيد دونما إسراف في حجم الجهاز الحكومي أو موظفيه يعتبر من الأمور المهمة وبالتالي سوف يكون له أثر فعال على ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة فعاليته الإنتاجية، وهذا بالتالي سوف ينعكس على كفاءة القطاع العام في أداء مهامه الاقتصادية والاجتماعية.

مناخ الاستثمار

أ/ عبد المجيد أونيس
جامعة التكوين المتواصل/ مركز بن عكنون

1-تمهيد:

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورا ملحوظا وسريعا فيما بين دول العالم والتي تبين أن المبادلات تعدت مفاهيمها إلى انتقال وتنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال، وهذا ما تبرره وتؤكده نظريات التجارة الخارجية في ميدان التبادل الدولي، وتطور النظام الاقتصادي العالمي في إطار العولمة عن طريق فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية واستغلال المشاريع التنموية بين الدّول.

والجزائر التي تعتبر من البلدان التي حاولت بعد استرجاعها لسيادتها النهوض باقتصادها منتهجة للنظام الاشتراكي الذي يقوم ويرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتمويل الدولة للمشاريع الاقتصادية والتنموية عامة معتمدة على التخطيط الاقتصادي، حيث ركزت على الصناعات المصنعة التي تسمح بدورها بقيام صناعات صغيرة ومتوسطة تستجيب لها، حيث ساعدها في ذلك توافر ثروات طبيعية معتبرة خاصة في مجال الطاقة، التي تعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إذ تمثل عائدات المحروقات من الصادرات ما بين 95 و98 % من العملة الصعبة.

لكن وفي سنوات الثمانينيات وإثر وقوع أزمة انخفاض أسعار البترول وكذا تراجع قيمة الدولار، وبالضبط في سنة 1986، اكتشفت الجزائر نفسها وسط أزمة مالية خانقة، لأن انخفاض مداخيل البترول وتراجعها من العملة الصعبة جعل الخزينة العامة تعاني من عجز في احتياطي الصرف، ومنه تعذّر على الدولة ضمان تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه قبل حدوث الأزمة، مما انعكس سلبا على مستوى دخل المواطنين بسبب انخفاض الإنتاج الداخلي الخام.

وكان للأزمة دور كبير في التأثير على مصداقية الميزان التجاري، فزادت الديون الخارجية، وارتفعت خدمات الديون خاصة تلك المتعلقة بالديون قصيرة الأجل. وعليه كان مفروضا وملزما على الجزائر أن تتدارك أوضاعها الاقتصادية لإيجاد حلّ أو مخرج للتصدي لأعراض هذه الأزمة، وكان ذلك في إتباع وانتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي من إعادة الهيكلة إلى استقلالية المؤسّسات العموميّة وصولا إلى الخوصصة والعمل في ظل اقتصاد السوق، نتيجة ضغوط داخلية وأخرى خارجية من هيئات ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي.

2-طرح الإشكالية:

إنّ تبني اقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية، وكسلاح لمواجهة التطورات العالمية يستدعي ويتطلب بالضرورة خوصصة المؤسّسات العموميّة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فكان مفروضا على الجزائر أن تعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي رغبة منها في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات والقطاعات وإحداث سياسة تنموية بعد التراجع الذي أثّر عليها قرابة العشرية من الزمن.

إلاّ أنّ مؤسساتنا الاقتصادية ظلت تعاني من عجز مالي كبير، ونقص في الكفاءة الفنية والتقنية، مما جعل الدولة تبحث عن إيجاد حلّ لهذه المعضلة وهي فتح أسواقها للمستثمرين الأجانب ودعمها للشراكة الأجنبية كوسيلة لجلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات العالية من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق التسهيلات والامتيازات الممنوحة سواء الجمركية أو الجبائية، خاصة ما ورد وجاء به المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو المناسب، وكل الشروط لجلب المستثمر الأجنبي وتهيئة الأرضية القانونية والقضائية والتشريعية لتسهيل عمليّة الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

وفي إطار كلّ هذه المستجدات والتحولات الدولية وكل ما أفرزته من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة والاستثمار والتعامل بين الدّول في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، والتي نجد من أبرزها كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار والشراكة الأجنبية، باعتبار ذلك نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الإشكال الأساسي والجوهري في موضوع بحثنا هذا يدور ويتمحور حول مدى توفيق الجزائر في تهيئتها لمناخ جيد للاستثمار؟ وفي اختيارها للشراكة الأجنبية كوسيلة وكحل لجلب المستثمرين وكل ما يحملونه معهم من رؤوس أموال وتكنولوجيا وخبرات فنية وتقنية تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني؟

3-معالجة الموضوع:

القسم الأول:الاستثمار الأجنبي

أولا: ماهية الاستثمار الأجنبي

إنّ الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني لم يبرز في معظم الدول النامية إلاّ في فترة الثمانينات، هذه الفترة التي توفرت ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل الأساسية التي شجعت على توفير هذا المناخ هي أزمة المديونية، ونقص القروض البنكية تجاه البلدان النامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو اعتراف هذه البلدان النامية بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي وإيجابياته فيما يتعلق بتحويل ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار حاليا من القضايا الجوهرية والهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية وصانع التقدم من خلال خلق الثروة ودفع الاقتصاد إلى الأمام، كما يمكن من خلاله الحصول على القدرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وكيفية توظيفها محليا.

فمفهوم الاستثمار بوجه عام هو:"التضحية بقيم (مبالغ) حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل".

كما يعرف على أنه:"عبارة عن حيازة المؤسسة لمجموعة الخيرات المادية والوسائل من أجل تلبية الخدمات الخاصة بها لفترات مستقبلية".

ومن جهة أخرى يقصد بالاستثمار الأجنبي:"اكتساب الموجودات المالية والمادية في الخارج".

هذه المفاهيم والتعاريف للاستثمار الأجنبي نجد أنها تختلف إذا تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالإدارة المالية أو من جانب المحاسبة.

أ-مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى الاقتصادي:

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار الأجنبي معنى اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين، ولذلك ينظر الاقتصاديون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع أو خدمات، هذا الإنتاج الذي لابد أن تتوفر له عناصر مادية وبشرية ومالية.

وبالتالي إذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.

ب- مفهوم الاستثمار الأجنبي في الإدارة المالية:

عادة ينظر للاستثمار الأجنبي من قبل رجال الإدارة، على أنه اكتساب الموجودات المالية من الخارج أو من أحد فروعها أو من شخص معنوي آخر، حيث يصبح الاستثمار الأجنبي في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم، سندات، ودائع وغيرها من أوراق مالية أخرى، والهدف منه هو تحقيق فوائد من خلال المضاربة العقارية أو المضاربة على معدلات الصرف واستثمارات المحفظة.

ج- مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى المحاسبي:

عرف الاستثمار الأجنبي من طرف المحاسبين بأنه تدفق القروض لشركة أجنبية أو الامتلاكات الجديدة للحصص أو للأسهم في شركة أجنبية للحصص بشرط أن يمتلك المقيمون من البلد المستثمر جزء من أملاك هذه الشركة. وبصفة عامة تنجز الاستثمارات الأجنبية في شكل حصص رأس مال أو حصص عينية يقدمها أي شخص معنوي أو طبيعي.

ويؤكد "جيل بارتن" أنّ الاستثمار الأجنبي هو:"كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان الذي يترتب عن العملية المالية أرباحا للمستثمر".

وحسب ما سبق يمكن القول أنّ الاستثمار الأجنبي هو كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي عنه، وهذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامرة.

وعليه فإنّ التعاريف السابقة تشير وتوضح بأن العناصر الأساسية التي تصاحب عملية الاستثمار يمكن تلخيصها في ثلاثة كما يلي:

- التضحية بقيم حالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- إنّ هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا، أي تصاحبه درجة من عدم التأكد.

2- أسباب الاستثمار الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية بمثابة حافز للنمو الاقتصادي، لهذا وجب تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تدعو الأعوان الاقتصاديين للاستثمار، وكذا تحديد أهميتها في عملية التنمية الشاملة للبلد المضيف.

وللاستثمار الأجنبي عدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للاقتصاد الوطني درجة من التنويع، تشتد الحاجة إليها كلما كان ذلك الاقتصاد أكثر اعتمادا على عدد قليل من السلع التصديرية أو على سلعة واحدة كالبترول، وهذا شأن العديد من الدول العربية.

2- تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني، ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية أو يخشى ارتفاع أسعارها كثيرا في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكون سلع استراتيجية، وكما قد تكون هذه السلع مواد خام أو نصف مصنعة، سواء سلع جاهزة أم سلع زراعية أو صناعية.

3- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، كإيجار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.

4- الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول الصناعية الغنية.

5- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

6- تحقيق العولمة وكونية النشاط المزاول وكذا الإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة وجودة عالمية.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي وعوامل جلبه

1- أهمية الاستثمار الأجنبي:

إنّ أهمية الاستثمار الأجنبي هي في تزليد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

1- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية.

2- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الأنتاج التي كانت غير متوفرة من قبل.

3- إنّ استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى نطاق توسيع نطاق السوق المخلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.

4- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.

5- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته أو الصيانة والإصلاح التي يحتاجها المشروع الأجنبي.

6- الاستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.

7- استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج.

8- تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا، وهذا ما يزيد من رفاهيته الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.

2- عوامل جلب الاستثمار الأجنبي:

يمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة أي المستقبلة للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة ووهة أنظار المستثمرين الأجانب فيما يلي:

أ-العوامل الاقتصادية:

المحيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية هو الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي، حيث يكون هذا الانفتاح مصحوب ببعض الإجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر، وتضمن له أرباح معتبرة، وذلك من خلال إحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، وتدعيم الخوصصة الإيجابية، والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق المنتج للثروات والسلع والخدمات، وكذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وجعلها تتماشى والتحرر الاقتصادي وحرية المبادرة.
وعليه يمكن حصر وتلخيص العوامل الاقتصادية فيما يلي:

1)- العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالموقع، وهي:
- وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.
- ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الإستخراجي: كالبترول والمعادن.
- توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

2)- العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج، وهي:
- توفير اليد العاملة الرخيصة.
- تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية.
- انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

3)- العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة، وهي:
- تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للإنتفاع بها نظرا لاستراتيجيتها وأهميتها.
- الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة.
- التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.

ب- العوامل السياسية:

إنّ القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا او فروعا صناعية في الدول المستقبلة للاستثمارات، ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جلب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة.

ج- العوامل الضريبية والمالية:

لجلب المستثمرين الأجانب يجب أيضا توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1)- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل:

- التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع الاستثماري.
- الإعفاء الضريبي عند بداية النشاط الإنتاجي.

2)- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل:

- توفير قروض بمعدلات تفضيلية.
- ضمانات تعويض القروض.
- ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال (إعادة التوطين).
- عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

3)- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية.
- الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز.
- الإعفاء من رسوم التصدير.

القسم الثاني: مناخ إطار وإجراءات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

في ظل المستجدات والتحولات الدولية وكل ما تفرزه من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة والاستثمار والتعاون بين الدول في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، والتي نجد من أبرزها كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار والشراكة الأجنبية. فإن تبني الجزائر لاقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية وكسلاح لمواجهة التطورات العالمية، اقتصاد السوق الذي يستدعي ويتطلب بالضرورة خوصصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فكان على الجزائر أن تبحث وتعمل على 'يجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ جيد وخصب للاستثمار، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي رغبة منها في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات والقطاعات، وإحداث سياسة تنموية شاملة متينة وعلى اقتصاد سوق منتج للسلع والخدمات وقادر على خلق الثروة.

وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو والمناخ المناسبين، وكل الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وعليه فإن كل هذا يستدعي التطرق لما يلي:

أولا: المناخ الاستثماري في الجزائر:

إن تحقيق الجزائر لرغبتها في الأمن والاستقرار من أجل تسريع عجلة التنمية والبناء، ونقل المجتمع بسرعة من مرحلة الركود والترقب إلى مرحلة الانطلاق والنمو والتطور، ومنه توفير فرص للعمل والنشاط من أجل الازدهار والرفاهية، لا يمكن الوصول لكل هذا وجعله مكتسبات دائمة إلاّ من خلال التقدم الاقتصادي.

والتقدم الاقتصادي لم يعد ممكنا تحقيقه في عزلة أو في ظل نظريات الاكتفاء، بل من خلال تعزيز استقطاب رؤوس الأموال والخيرات وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وكذلك من خلال الاعتماد المتبادل على الفرص الواردة من الجانبين، وتكامل الميزات وتبادل الفوائد والمصالح في العلاقات المتبادلة مع العالم الخارجي.

ففيما يتعلق بتقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 1998، الوارد في مجلة الاقتصاد والأعمال، ذكرت المؤسسة العربية للاستثمار مدى الإيجابية الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية الجزائرية، فذكرت أن التطورات الاقتصادية كانت مهمة، وأبرزها إنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وإنشاء سوق لقيم الخزينة العام، واستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، حيث سجل الناتج الكلي الإجمالي نموا حقيقيا موجبا، فيما تمكنت السلطات النقدية من خفض نسبة التضخم واستقرار سعر الصرف.

1- أهداف الإصلاحات الاقتصادية:

يشكل الاستثمار الأجنبي محورا هاما لسياسة الانفتاح الجديدة المعتمدة لدى الجزائر، وذلك بانتهاج سلسلة الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق، وعليه نجد هذه السياسة تهدف إلى:

أ-تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني:

اتخذت الدولة إجراءات جديدة من أجل إرساء ودعم سيرورة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

1) جعل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية أكثر انسجاما، وذلك بتزويدها بوسائل تسمح بالتحكم في تنفيذها أكثر.
2) توفير الشروط اللازمة للتحكم في النفقات.
3) تنظيم المصالح الجبائية وتحقيق نجاعتها، وإرساء العزم والمسؤولية عند القيام بالأعمال الضرورية، وذلك لإزالة مظاهر الضعف والسلوكات المتسببة في التهرب من دفع الضرائب وأيضا إدخال تعديلات على المنظومة الجبائية، بحيث يشمل نشاطات لم يسبق له استغلالها.
4) إدخال تغيير على المنظومة المصرفية لجعل القطاع أكثر فعالية لجمع الادخار وتخفيض الموارد على أسس الشفافية والموضوعية بغية تحقيق التنمية.
5) مكافحة مظاهر البيروقراطية التي تثقل حركة الاستثمار، ودعم جهاز الإدارة بالكفاءات وإدخال طرق تسيير جديدة، والاعتماد على وسائل الرقابة الفعالة.
6) تطوير أداة جمع الإعلام الاقتصادي والإحصائي المؤتمن ونشره بشفافية وموضوعية، وذلك من أجل التحكم فيه باستغلاله بأكثر عقلانية.

ب- إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وإنعاشه:

تؤدي عملية إعادة الهيكلة القطاع العمومي خاصة وهو يعتبر كجهاز له قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة، حيث أن الخصائص المتعلقة بالسوق الجزائرية وموقعها الجغرافي هي عوامل من شأنها تمكين القطاع من تحقيق قدراته على التكيف التكنولوجي ومسايرة حركة التجارة الخارجية، إضافة إلى اتباع سياسة التطهير المالي من قبل الدولة للتمييز بين المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها، والتي تستطيع فرض وجودها وتصبح كقاعدة اقتصادية تساعد على إرساء مبادئ اقتصاد السوق.

ج- تشجيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة:

وذلك من خلال الاهتمام بخوصصة بعض القطاعات الأخرى كالسياحة والصيد البحري، من أجل تنويع وتنمية الصادرات، لأن الظروف أصبحت مواتية وبإمكانها المساهمة في تحقيق الرواج أين نجد من بينها:

1) تحرير إطار نشاط الاقتصاد.
2) وجود سوق هامة رغم الانحصار الذي طرأ خلال السنوات الأخيرة.
3) توفير عدد هام من الإطارات التقنية والقدرات التأطيرية المتزايدة من جراء إعادة الهيكلة.

د- ترقية الفلاحة وتعزيز شبكات الري:

يعود ذلك إلى استعمال عدة طرق ووسائل منها:

1) تأطير طرق العمل التنظيمي وتطبيق اللامركزية في العمل، واستخدام الدراسات الميدانية.
2) توضيح وتبيان الأهداف المتوخاة من القانون العقاري، إسهاما في رفع النمو الاقتصادي.
3) استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الفلاحية، لا سيما في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية.
4) تطوير وتدعيم البحث في المجال الفلاحي.
5) تدعيم وتشجيع الزراعات الاستراتيجية.
6) التهيئة العمرانية وكذا المنشآت الأساسية وترقية الخدمات.

هـ-تنمية المنشآت الأساسية من نقل ومواصلات سلكية و لاسلكية.

والهدف من كل ذلك هو إمداد الجهاز الصناعي بكل ما كسبه من القدرة التنافسية الاقتصادية وضمان البقاء ومسايرة التطورات الاقتصادية العالمية.

2- عوامل المناخ الاستثماري في الجزائر:

يمكن تقسيم مناخ الاستثمار في الجزائر إلى ثلاثة عناصر أساسية:

أ- الأداء الاقتصادي والنتائج المحققة:

ظهرت النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري من خلال البرنامج الإصلاحي الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي، أين تدل جميع المعطيات والمؤشرات على ذلك، ومن أهم أهداف هذا البرنامج ما يلي:

1) تحقيق الانفتاح الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
2) استعادة قوة ميزان المدفوعات.
3) استقرار سعر صرف الدينار والتخلص من التقلبات الحادة.
4) التحكم في التوسع النقدي.
5) التحكم في المديونية والحد من زيادتها وتخفيض كلفة خدمتها.
6) تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين.
7) تحرير الأسعار بالاعتماد على اقتصاد السوق.

ب- التطورات التشريعية والإدارية:

لقد أدخلت الجزائر تعديلات مختلفة على تشريعاتها وانظمتها الادارية المتعلقة بالاستثمار، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والتشجيعات وأوكلت التعامل مع المستثمرين إلى وكالة ترقية الاستثمارات، وأعادت النظر في أنظمتها الجمركية، وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، كما تم إنجاز مشروع المنطقة الحرة.

ومن بين أهم التطورات التشريعية والإدارية التي أنجزتها الجزائر نجدها كما يلي:

1) القانون الجديد لدعم الاستثمار: ويتضمن هذا القانون ما يلي:

أ- حرية الاستثمار: هذه الحرية التي هي مكرسة في الدستور العام للبلاد أين ينص على أن حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون.

ب- حماية وضمان الاستثمار: ينص القانون على المساواة بين المستثمرين مهما كانت جنسياتهم أو قطاعات نشاطهم، وعلى حقوقهم في تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، وتأكيدا لذلك انضمت الجزائر إلى المنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته، حيث وقعت على جميع الاتفاقيات المتعلقة به، منها:

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة.
- الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في البلدان العربية.
- الاتفاقية المغاربية لضمان الاستثمار.
- حماية الملكية الصناعية والفكرية.
- الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ج- مساعدة ودعم الاستثمار: ينص قانون الاستثمار على تقديم حوافز وتشجيعات وإعفاءات عامة، كما يتضمن أنظمة وإعفاءات خاصة تمنح للمشاريع التي توجه إلى مناطق ترغب الدولة في تنميتها أو في توسيع آفاقها الاقتصادية، كما أن هناك حوافز خاصة بالمناطق الحرة، وفي بعض الحالات تمنح حوافز بموجب اتفاقية بين الدولة والمستثمر.

2) وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها:

أنشئت الوكالة لتكون المخاطب الوحيد للمستثمر لتقدم له الشروحات والتوجيهات، وتتابعه في مراحل استقرار المشروع والبدء بالنشاط، وتمنحه المساعدة والدعم حسب طبيعة المشروع، كما تعمل الوكالة على الترويج للفرص الاستثمارية.

3) النظام الجبائي:

يتضمن النظام الجبائي البنود التالية:

أ-الدفع الضريبي على الدخل: وتتراوح بين (0-40%) من المداخيل التي تتجاوز 60 ألف دينار جزائري، أما الشركات فتدفع ضريبة على أرباحها الصافية بنسبة 30%.

ب- الدفع الجزافي: 6% على الأجور والمرتبات.

ج- الضريبة على النشاط المهني: 55.2% على رقم الأعمال.

4) النظام شبه الجبائي:

ويتمثل أساسا في مساهمة أرباب العمل في النظام الاجتماعي ويعادل 24% من الكتلة الإجمالية للأجور.

5) التشريع الاجتماعي:

يتعلق هذا بالعلاقة الموجودة بين الدولة ورب العمل والعمال، فبالنسبة لليد العاملة المحلية يبرم العقد بحرية مع العامل من دون تحديد المدة ولا المرتب شرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المحددة قانونا، أما العامل الأجنبي فيحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز عقده مدة 3 أشهر، وتمنح له المصالح المختصة رخصة تتراوح مدتها بين 3 أشهر وسنتين قابلة للتجديد.

3– المؤهلات الذاتية للجزائر:

تتمتع الجزائر بالكثير من المواصفات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، كما تمثل مدخلا لإفريقيا، وتملك ثروة من الموارد البشرية، فهي تحتوي على نسبة 75% من فئة الشباب، وهو متفتح على التعلم وله كفاءات عالية.

وتملك الجزائر قاعدة صناعية هامة، تم إنجازها خلال عقود عدة، وهي تحتاج إلى استشارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف السوق المحلية والتصدير، مع العلم أان المؤسسات الصناعية الجديدة أنشئت وفق مواصفات عالية، في حين أسندت الصناعات القديمة إلى برامج تأهيل نمو آلية التطور، من جهة ثانية باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

وبدأت اتصالاتها للدخول في اتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية، ولا شك في أن هذا العمل سيوسع من آفاق التصدير، ويوفر مجالات النجاح للمشاريع الاستثمارية، ولا ننسى أن الجزائر تتوفر على موارد طبيعية متنوعة أهمها الاحتياطي من البترول والغاز، والمعادن النفيسة والمتنوعة، كما تملك إنتاجا فلاحيا يضاف إلى ثرواتها من المواد الأولية، هذا بالإضافة إلى مؤهلات أخرى هامة، منها:

1)حجم السوق:

حيث نجد أن عدد سكان الجزائر يقارب 35 مليون نسمة، وهي تستورد العديد من المواد المصنعة للاستهلاك والتجهيز.

2)البنية التحتية:

أنجزت الجزائر بنية تحتية متطورة لخدمة اقتصاد يشهد نموا مضطردا، ومن أهم عناصر هذه البنية التحتية نجد:

أ–الطرق: وهي تتوافر على شبكة طولها 120 ألف كلم، منها 78 ألف كلم من الطرق المعبدة، إضافة إلى هذا فإنها تحتوي على سكك حديدية طولها 4 آلاف كلم.

ب–الموانئ: نظرا لموقع الجزائر الساحلي، فإنها تتوفر على 11 ميناء تقدم مختلف الخدمات، وميناءان مخصصان لتصدير منتجات النفط، إضافة إلى 22 مرفأ من الأحجام الصغيرة للصيد البحري والسياحة.

ج–المطارات: هناك 51 مدرجا ، منها 30 مدرج مفتوح للملاحة الجوية حاليا ويعمل في الجزائر 12 مطارا دوليا.

د– المحيط التقني: تبلغ نسبة المتعلمين 70% من السكان، حيث نجد أن هناك 14 جامعة تستوعب 40 ألف طالب سنويا على مستوى الوطن، إضافة إلى سهر الجزائر على التكوين المهني ليتخرج سنويا نحو 500 ألف متربص متسرب من المدرسة.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

1- دور قانون الاستثمار الجديد في دفع وترقية الاستثمار الأجنبي.

إن القانون الجديد للاستثمار والمتعلق بترقية الاستثمار لعام 1993، جاء وهو يحمل عدة تجديدات من فائدتها تشجيع الاستثمار الخاص عامة، وكذا الأجنبي خاصة، ويقضي على التناقضات التي وجدت في قوانين 1982 و1986، والتي جمدت المشاريع الاستثمارية الخاصة والأجنبية على وجه الخصوص، بحيث ما نجده في قانون 1982 هو أنه يحدد نسبة المشاركة للمستثمر الأجنبي ويسمح بتحويل فوائد رؤوس الأموال لبقعة جغرافية محدودة، ويعطي الأفضلية لدول معينة، كذلك كان الاستثمار خارج المحروقات جد محدود.

وعليه فإن قوانين 1982 و1986 أدت إلى عدة سلبيات منها:

أ. نقل البيروقراطية وتفشي التبذير الناتج عن اللامسؤولية والعشوائية في اتخاذ القرار.

ب. معطيات اقتصادية لا تشجع المستثمر الأجنبي للمشاركة والاستثمار في الوطن، ويظهر ذلك من خلال مشاركة الشريك الوطني في نسب كبيرة في المشاريع، وبذلك السيطرة الكاملة على المشروع.

ت. العودة إلى القوانين الوطنية في حالة النزاعات والذي يحمي بذلك المصالح الوطنية، ويهمل مصالح المستثمر الأجنبي.

ث. عدم توفير ضمانات للمستثمر الأجنبي، بحيث يمثل قانون الاستثمار الجديد الإرادة الحقيقية للانفتاح الاقتصادي والسياسة الجديدة لترقية وامتصاص الاستثمار الأجنبي للجزائر.

2- إنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمار (APSI).

يستطيع أن يستثمر في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام، مقيم أو غير مقيم، في كل النشاطات سواء تعلق الأمر بإنتاج المنتجات، الخدمات، السياحة ...الخ، كل هذا جاء عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها، ومن أجل وضع قانون استثمار جيد يخدم المستثمرين، عملت الحكومة على وضع هذه الوكالة سنة 1993 بموجب قانون تطوير الاستثمارات في الجزائر، وهي جهاز حكومي له طابع إداري، أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، وقبل مضي أكثر من سنتين أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري.

أ- أهداف وكالة دعم وترقية الاستثمار:

تتمثل أهدافها فيما يلي:

- دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم.
- العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال.
- السهر على احترام المستثمرين التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية.

ب- آلية عمل الوكالة وطرق تدخلها:

وتتمثل آلية العمل والتدخل فيما يلي:

- تضع الوكالة تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادية والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة أنشطتهم وكيفية منح المزايا المرتبطة بها.
- تضمن توزيع كل المعطيات حول فرص الاستثمار.
- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

ج- مجالات نشاط وكالة ترقية ودعم الاستثمار:

تتمثل في مجالات أنشطتها فيما يلي:

1- المساعدة والمتابعة وذلك من خلال:

- خدمات الشباك الموحد لتسهيل الإجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة.
- تقوم الوكالة بأعمال الاستشارة والتوجيه في عملية إعداد الملفات والبحث عن التمويل والشراء.
- تساعد المستثمر على الحصول على الامتيازات المتاحة لإنجاز المشروع وموقعه الجغرافي ونتائج الوكالة هي تنفيذ الالتزامات المتبادلة بين الدولة والمستثمر.

2- التطوير والتوثيق:

إن أهم دور للوكالة هو تطوير الاستثمارات والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر، وتؤدي هذا الدور من خلال:

- تنظيم مؤتمرات ولقاءات مهنية وندوات وأيام دراسية وإعلامية.
- هي مركز التوثيق المتخصص وبنك معلومات أساسي يوضع في خدمة المستثمرين.
- نشر ملفات متخصصة لدراسات خاصة حول الاستثمارات بأنواعها.
- نشر دليل وكتيبات عن فرص الاستثمار حسب توزعها القطاعي والجغرافي.

3- الأبحاث والدراسات:

- تدرج هذه الخدمة في مجال تطوير الاستثمارات وتوفر الفرص الجديدة وتتم من خلال:
  - قانون عصري يستفيد من تجارب البلدان الأخرى.
  - إعفاءات عامة وإضافة إلى حوافز أخرى خاصة.
- دور الوكالة في تحديد المناطق الحرة وتجهيزها، وكذلك المناطق الخاصة لإقامة المشاريع الاستثمارية.
- تطوير المناطق المعدة للمشاريع وتجهيز المنشآت التحتية، إضافة إلى ترقية ومتابعة آخر التطورات التكنولوجية والاقتصادية.
- البحث عن فرص التعاون مع جهات أخرى في المجالات المالية والتقنية.

ثالثا: الامتيازات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية، الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

1- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

أ- الضمانات الممنوحة والمنصوص عليها قانونا:

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني، جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

1)- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعده أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

2)- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار.

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها.

"يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

3)- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

" لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

4)- ضمان حرية التمويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12: "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين يوما (60 يوم).

ب- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها إلتزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية، أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات نذكر منها:

1)- الاتفاقيات الثنائية: وهي مصنفة كالآتي:

أ- الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الأجنبية:

- الاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جوان 1990.
- الاتفاقيات المبرمة مع الولايات في 22جوان 1990
- الاتفاقيات المبرمة مع إيطاليا في 18 ماي 1991
- الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا في13 فيفري1993
- الاتفاقيات المبرمة مع رومانيا في 28جوان 1994
- الاتفاقيات المبرمة مع إسبانيا في 25مارس1995
- الاتفاقيات المبرمة مع مالي في 27ديسمبر 1998

كما وقعت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي البليكي اللوكسمبورغي في 24 أفريل 1991

ب-الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول العربية :

- الاتفاقية المبرمة مع قطر في 24 أكتوبر 1996.
- الاتفاقية المبرمة مع مصر في 29 مارس 1997.
- الاتفاقية المبرمة مع سوريا في 27 ديسمبر 1998.

2) الاتفاقيات المتعددة الأطراف:

قامت الجزائر بالتوقيع على هذه الاتفاقيات باعتبارها هي الأخرى ضمانا لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد:

1-الاتفاقية المبرمة مع اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990.
2-الاتفاقية المبرمة لإنشاء اتحاد المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992.
3-الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 07 أكتوبر 1995.
4-الاتفاقية المبرمة لإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 30 أتوبر 1995.
5-الاتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسس الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23 أفريل 1996.

فكل هذه الاتفاقيات وغيرها ترفع من نسبة الضمان للمستثمر الأجنبي لأنه على دراية بأن نصوص هذه الاتفاقيات ستكون لها من الأولوية والوزن ما يجعلها في مقدمة الأنظمة المطبقة على هذا المستثمر.

ج-اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات:

لم يهمل المشرع الجزائري الجانب القضائي في حل النزاعات، إذ تنص المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم (93-12) على أنه : يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلاّ إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء باللجوء إلى تحكيم خاص.
من هذه المادة نستنتج أن النزاعات تكون موضوع المحاكم الجزائرية المتخصصة مبدئيا إلاّ في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تقر مبدأ التحكيم الدولي بدليل انضمامها إلى:

1-اتفاقية واشنطن التي بموجبها تم لإنشاء المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات في 30 أكتوبر 1995.
2-اتفاقية الاتحاد المغاربي لإنشاء مركز مغاربي للتحكيم في 27 جوان 1994.

إذن بما أن الجزائر فرضت نفسها على المستوى الدولي بمشاركتها ومصادقتها على عدة اتفاقيات إقليمية ودولية ذات طابع رسمي فهي تعطي بذلك الارتياح للمستثمر الأجنبي وتحفزه من الناحية القانونية على استثمار أمواله في الجزائر في دون تخوف في حالة وجود خلاف أو نزاع متعلق باستثماره.

2-الامتيازات الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والأنظمة الخاصة

أ-الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام :
النظام العام عبارة عن مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام يهدف إلى تحقيق عن طريق أسهمه استثمارا إنتاجيا، على أن تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وهي كما يلي:

1. الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار

2. تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
3. إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.
4. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
5. تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تناول أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.
6. بناء على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار من الامتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على الأرباح للشركات، والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ.
7. تطبيق نسبة منخفضة مقدرة بـ 33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.
8. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.
9. الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7%برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة ففترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وكذلك تعويضات للنسب المئوية التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.

ب-الامتيازات الممنوحة حسب الأنظمة الخاصة:

حسب هذه الأنظمة يمكن التطرق إلى نوعين من الامتيازات، وهي:

1)الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:

فكما هو الشأن بالنسبة للنظام العام هناك امتيازات لا تتجاوز ثلاث سنوات تستفيد منها ابتداء من تاريخ تبلغ الوكالة، وهي:

1. الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة منخفضة قدرها 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
2. تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة.
3. إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات محددة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
4. تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
5. بناء على قرار الوكالة، يمكن للامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في أن تستغل ابتداء من تاريخ المشروع، وهذه الامتيازات هي:
   - الإعفاء من الضربة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها من 01 إلى 05 سنوات من النشاط الفعلي.
   - اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
   - تخفيض 05% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.

– في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي و التجاري حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط.

2) الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:
يمكن إدراج هذه الامتيازات في نقاط عدة أهمها:

1)تكسب الامتيازات في المناطق الحرة لتفي الاستثمارات التي تقام فيها بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي، ولكن باستثناء :

- مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي.
- تعفى عائدات رأس المال الموزع الناتج عن نشاطات اقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب.
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 02% من مبلغ أجورهم.

وفي الأخير يمكن تلخيص أهم أنواع الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار سواء تعلق الأمر بالنظام العام أو بالنظام الخاص في هذا الجدول أدناه كما يلي:

أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار	**النظام العام**	**النظام الخاص**
–المساعدات على الإنجاز حسب المدة	- 3 سنوات	3 سنوات
–حقوق التحويل	–معفاة	معفاة
–حقوق التسجيل لعقود التأسيس ورفع رؤوس أموالها	–%0.5	%0.5
–الرسم العقاري	**–معفى**	معفى
–الرسم على القيمة المضافة المطبقة حاليا على المتاع والخدمات الداخلية في الاستثمار	–معفاة	معفاة
–الحقوق الجمركية على العتاد المستورد	–%3	%3
–أشغال المنشآت القاعدية	–لا يوجد تخفيض	يوجد تخفيض إلى 100%
–إعفاء من ضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي	من 2 إلى 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات
–مساهمة أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي	- 7%	تكفل جزئي أو كلي
–نسبة منخفضة لضريبة أرباح الشركات على الأرباح المعاد استثمارها	–%33	معفاة
–ضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على النشاط المهني بالنسبة للأعمال المنجزة عند التصدير	معفاة	

خاتمة الموضوع:

رغم المجهودات والإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في مختلف المجالات، كخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير الاقتصاد الوطني وغير ذلك من المبادرات والإجراءات الذي سبق ذكرها بالتفصيل التي سبق ذكرها في هذا الموضوع المتعلق كعقار بمناح الاستثمار في الجزائر، لا أن المستثمر الأجنبي يبقى حذر ومتباطئ في اتخاذ قراره بالدخول إلى الساحة الاقتصادية الجزائرية، وذلك راجع إلى عوامل عدة، نذكر منها: الوضعية الأمنية، العراقيل الخاصة بالوضعية الاجتماعية ثم العراقيل المتعلقة بالوضعية الاقتصادية.

فلا يخفى على أحد أن النمو الاقتصادي خاصة والتنمية الشاملة عامة مرتبطان ارتباطا وثيقا بمدى الاستقرار الأمني والسياسي للدولة، لأن هذه الأخيرة في حالة توفرها تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي، فمن البديهي أن المستثمر

الأجنبي، فإنه وقبل إقدامه على المغامرة بأمواله في أية دولة يعمل أولا على تقويم عام للأوضاع الأمنية لهذه الدولة، لأن انعدام الاستقرار الأمني يجعله أكثر تردد في اتخاذ قراره بالاستثمار.

فرغم المساعي الجادة من الجزائر لنشر الوئام المدني والتخفيض من حدة الأزمة، وذلك بغية رسم صورة جديدة وجيدة للجزائر في المحافل الدولية، فهي لا تزال تعاني من الآثار السلبية، إضافة إلى الإشاعات الملفقة التي تلقيها وتروج لها بعض المصادر الأجنبية من أجل إبقاء الصورة المشوهة للجزائر، وكل هذا يرفع من مخاوف المستثمرين الأجانب إزاء الوضعية الأمنية بالجزائر.

أما فيما يتعلق بالوضعية الاجتماعية، فكما هو معلوم أن دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد جاذبية البلد من عدمها، وبما أن المستوى المعيشي للأفراد يتحدد عن طريق معرفة مستوى الدخل، فنجد أن المستثمر الأجنبي قبل اتخاذه لقرار الاستثمار يدرس مرونة الطلب بالنسبة للدخل، لأن الطلب يتأثر بهذا الأخير: كلما زاد الدخل زاد الطلب والعكس، وبما أن الجزائر تتميز في غالبيتها بمستوى معيشي متدني فإن هذه الوضعية تعد معرقلة للاستثمار الأجنبي، لأن أغلبية السكن لا يستطيعون اقتناء هذه السلع، خاصة إذا كانت تعتمد على تكنولوجيا عالية أو على رؤوس أموال كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

وفيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية، فإنه يمكن التماس عدة عراقيل تعيق سياسة الباب المفتوح التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها، كما أنها تعمل على عدم تشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفها في هذا المجال، فمن العراقيل التي تقف حاجزا أمام المستثمر الأجنبي فيما يخص الوضعية الاقتصادية نجد ما يلي:

1. عدم تغطية النقائص المسجلة على المستويين البنكي والمالي، حيث نجد أن هذين الأخيرين لم يستطيعا إقرار واستخدام جميع التقنيات التمويلية المعمول بها دوليا وهذا ما نجده فيما يتعلق ببطاقة الاعتماد والاعتماد الايجاري، إذ لم تتضح الرؤى على كيفية تطبيقه واستخدامه.
2. التباطؤ الواضح الذي يميز سير عمليات بورصة القيم، والذي نلاحظه من خلال عدم انطلاقها بهدف تأدية مهامها.
3. عدم الفصل النهائي في عملية خوصصة المؤسسات العمومية بسبب الغموض الذي مازال يكتنف الإطار القانوني المتعلق بها، فهذا السبب يعمل على إثارة الشكوك والمخاوف والتردد عند شراء أو امتلاك هذه المؤسسات العمومية، وكل ما ينجم عن تطبيق هذه السياسة كتسريح العمال والتقاعد المسبق...إلخ.
4. تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعار الصرف، إذ يمثل تدهور قيمة العملة المحلية شكوى عامة للمستثمرين، إذ يؤدي تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما تؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

هذا بالإضافة إلى عدة عراقيل أخرى ذات طابع قانوني وإداري بيروقراطي وتسويقي إشهاري، كلها تقف كحاجز أمام التحقيق الأنجع للمشروع الاستثماري للمستثمر الأجنبي.

وفي الأخير نخلص إلى أن الاستثمارات الأجنبية تعتبر بمثابة حافز للنمو الاقتصادي والوسيلة المثلى للدول النامية، لأنها تجلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة المتطورة، والارتباط بأسواق التصدير وغير ذلك.

فالأهمية لا تكمن في جلب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل تتعدى إلى محيط اقتصادي دولي ملائم، وخاصة توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم، عن طريق تقديم الحوافز والإعفاءات اللازمة والضمانات التي تجعل المستثمرين يتوافدون، خاصة وأن الجزائر بلد لديه إمكانيات عالية جدا باستطاعتها جلب الكثير من المستثمرين الراغبين في الاستثمار فيها إذا ما روعيت وأخذت بعين الاعتبار وعملت على إذلال وتخفيف الصعوبات والعراقيل السابق ذكرها.

قائمة المراجع:

I- باللغة العربية:

أ) الكتب:

1)- عبد السلام أبو قحف (السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

2)- عبد السلام أبو قحف (مقدمة في إدارة الأعمال الدولية)، الطبعة الرابعة، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

3)- عبد السلام أبو قحف (بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

4)- طاهر حيدر حردان (مبادئ الاستثمار) دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

5)- زينب حسين عوض الله (الاقتصاد الدولي: نظرية عامة على بعض القضايا) الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

6)- سعيد توفيق عبيد (الاستثمار في الأوراق المالية) مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

7)- حامد عبد المجيد (السياسات المالية) الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

8)- محمد بودهان (الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر) دار النشر الملكية، الجزائر، 2000.

9)- محمد طاهر أورحمون (دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية) دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.

10)- جيل بارتن (الاستثمار الدولي) ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1970.

ب) – المجلات:

1- سلسلة الدراسات الاقتصادية والاستثمارية (معوقات الاستثمار في الدول العربية) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد 7، 1988.

2- مجلة اقتصاد وأعمال (الجزائر تشهد تحسنا في مناخ الاستثمار) العدد 237، سبتمبر 1999.

3-مجلة اقتصاد وأعمال (الوئام المدني والانفتاح الاقتصادي) ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار، عدد خاص، جويلية 2000.

ج) القوانين والمراسيم:

1- القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بترقية الاستثمار.

2- المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1994، المتعلق بترقية الاستثمار.

3- المرسوم التنفيذي رقم (94-319) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

4- المرسوم التنفيذي رقم (94-320) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة .

5- المرسوم التنفيذي رقم (94-321) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بترقي ة الاستثمار وتحديد المناطق الحرة.

6- المرسوم التنفيذي رقم (94-322) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالتنازل عن الأملاك الوطنية الموجودة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

a- Les livres :

2- Jean BRILMAN (Gagner la compitition mondiale) les éditions d'organisation, Paris, 1991.
3- François CHESNAIS (La mondialisation de capitale) édition syross coll, alternatives économiques, Paris, 1994.
4- P. DELECOUR (ouvrire son capital et gardes le pouvoir, le partenariat financier) édition Dunoud, Paris, 1993.
5- G. le grand, H/ Martini, P. Durod (Les rangement des opérations de commerce international) édition d'organisation, Paris, 1996.
6- P.Kotler, B.Debois (Marketing management) 9e édition, édition publique union, Paris, 1998.

b– Internet :

1- www.google.com/www.Algérie-guide.com
2- www.Dree.org/Investissements. HTM
3- www.mem/Algérie.org
4- www.google.com/www.APSI.com.dz

أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي

أ/ قويدري محمد

كلية جامعة الأغواط

تمهيـد :

لقد أدى التراجع في طرق التمويل التقليدية :من هبات، و قروض و مساعدات ممنوحة من البنوك و الحكومات، بالإضافة إلى ظروف الكساد الاقتصادي الذي ساد في الدول الممولة مثل : أمريكا و الاتحاد الأوروبي و اليابان، إلى زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح أول مصدر للراسميل خاصة بالنسبة للدول النامية.

و تشير الإحصائيات إلى أن حجم تدفقات الاستثمارات في العالم بلغ عام 2000 نحو 1300 مليار دولار أمريكي [i] ، و هي محصورة بدرجة أساسية بين الدول الصناعية الكبرى.أما الدول النامية فلا تستضيف سوى نسبة ضئيلة مقارنة بحصة الدول المتقدمة .

إن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر تكمن أساسا في كونه قناة لتطوير و نقل التكنولوجيا، و وسيلة لدعم الادخار المحلي من خلال استقطاب رؤوس الأموال و استثمارها في مشاريع إنتاجية بالإضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية و دعم القدرة التنافسية و تحفيز النشاط التصديري إلى الأسواق الخارجية. و نظرا للإدراك المتزايد لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تحولت مواقف و اتجاهات الدول من سياسة المنع و التقييد إلى سياسة الترحيب،بل أكثر من ذلك ،ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين دول العالم بغرض جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ،عن طريق تحسين و تطوير مناخها الاستثماري .

و من المفيد أن نتساءل عن:ماهية المناخ الاستثماري و محدداته ،و عن مدى فعالية الجهود التي ما فتئت تبذل لتهيئة بيئة استثمارية مواتية في الاقتصاد الجزائري.

إننا نستهدف من خلال هذه الدراسة محاولة تحليل بيئة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و معرفة عوامل الجذب و عوامل الطرد.

أولا : مفهوم المناخ الاستثماري:

I / تعريف :

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، نكتفي بالإشارة إلى بعض منها على النحو الآتي:

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعادلات المستهدفة،حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات [ii].

* كما يعرف بأنه: " مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات و حركة رؤوس الأموال ، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"[iii].

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري – تدريجيا – إلى أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى التزويج للقطر و للفرص الاستثمارية.

II / مقومات المناخ الاستثماري:

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها فيما يلي:

1 – المناخ السياسي و الأمني:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي و الأمني،يؤدي إلى خفض معدلات الادخار و بالتالي خفض معدلات الاستثمار.و بذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم،الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في مناطق أكثر استقرار و أمنا.

و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي[iv]:

أ. النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا؛

ب. موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية؛

ت. درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

ث. دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2 – المناخ الثقافي و الاجتماعي:

يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب، و يبرز ذلك من خلال:

أ. دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة؛

ب. درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛

ت. دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة ؛

ث. درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3 – المناخ الاقتصادي:

يمكن إجمال أهم العوامل المؤثر في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي: [v]

أ. مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد ؛

ب. مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها؛

ت. درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛

ث. مرونة السياسة المالية و النقدية، و ما تحتويه من تحفيزات ؛

ج. درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛

ح. مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة ؛

خ. مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم ؛

د. درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.

III / تقييم مناخ الاستثمار بواسطة مؤشرات المخطر:

يتم تقييم مدى ملاءمة المناخ الاقتصادي للبلد المستضيف ، تبعا للمعايير التي تصدرها بيوت الخبرة ،و الهيئات الدولية ،على مجوعة من المقاربات [vi]، نكتفي، في هذا المقام، بعرض مقاربة واحدة تتعلق بمؤشرات المخطر**(Indices de risque)**. نشير إلى أن هذه الطريقة تستخدم تقنية **Delphi** لحساب مؤشرات المخطر، حيث تقتضي ما يلي:[vii]

- وضع قائمة من المتغيرات الأساسية التي تميز الوضعية الاقتصادية و السياسية للبلد؛
- ترتيب هذه المتغيرات من قبل المختصين مع إعطاء كل متغير نقاطا معينة ؛
- وضع معامل الترجيح لهذه النقاط بشكل يسمح بالحصول على مؤشر يمثل المخطر السياسي.

هناك العديد من مؤشرات المخطر ، نوجز أهمها في ما يلي :[viii]

1 – مؤشر مخطر بيئة الأعمال : (Business Environnement Risk Indice)

تقوم شركة B.E.R.I الأمريكية ، سنويا ، بتقييم مناخ الاستثمار لـ 45 بلدا ، وفق ثلاثة تقييمات متتابعة ،حيث يعبر مؤشر B.E.R.I عن المناخ السياسي ، و اقتصادي ، للبلدان التي يتم تصنيفها، وفق خمس عشرة (15) معيارا؛ ويتم ترجيح كل معيار(مجال الترجيح ما بين 0.5 و3)حسب أهميته ،أما التنقيط فيتراوح ما بين الصفر(مخطر أعلى)، و أربعة (مخر منعدم)، و هذا حسب الجدول التالي:

جدول رقم:(1) يوضح مخطر بيئة الأعمال B.E.R.I

المعاييـر	معامل الترجيح	البلد(أ)		البلد (ب)		البلد(ج)	
		النقطة	العلامة النهائية	النقطة	العلامة النهائية	النقطة	العلامة النهائية
1- الاستقرار السياسي	3	0	0	2	6	4	12
2- موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي	1.5						
3- الاتجاه نحو التأميم	1.5						
4- التضخم النقدي	1.5						
5- وضعية ميزان المدفوعات	1.5						
6- العراقيل البيروقراطية	1						
7- احترام العقود	1.5						
8- مستوى النمو الاقتصادي	2.5						
9- تكلفة العمل الإنتاجية	2						
10- نوعية الخدمات النهائية	0.5						
11- نوعية الهياكل القاعدية	1						
12- طبيعة التسيير و الأطراف المحلية	1						
13- قروض قصيرة الأجل	2						
14- قروض طويلة الأجل و رأس المال المختلط	2						
15- قابلية العملة للتحويل	2.5						

المصدر : قدي عبد المجيد،سلسلة محاضرات في مقياس: تقنيات و استراتيجيات الدخول إلى الأسواق الأجنبية ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1994/1993 .

حسب هذا المؤشر ، يتم ترتيب البلدان حسب مجموع النقاط المحصل عليها إلى خمس مجموعات[ix].

من خلال الجدول السابق ، يولي مؤشر B.E.R.I أهمية بالغة لكل من الاستقرار السياسي ، و قابلية العملة للتحويل ، و مستوى النمو الاقتصادي ؛ و أهمية أقل لكل من القروض القصيرة و الطويلة الأجل.

2 –مؤشر المخطر السياسي (Political Risk Indice–PRI) :

يعتبر أحد المتغيرات لمؤشر BERI، حيث يهتم بالمخطر السياسي فقط ، و يتم التمييز بين المخاطر الداخلية و الخارجية . والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم: (2) يوضح مؤشر المخطر السياسي

أسباب المخاطر الداخلية	• تأثيرات سلبية للقوات السياسية الجهوية • تبعية لقوة كبيرة
أسباب المخاطر الخارجية	• تقسيم الحساسيات و الأحزاب السياسية ، حسب اللغة ،و الدين • القرارات غير الملائمة التي تتخذها الحكومة لضمان بقائها في السلطة • الموقف من الأجانب و النزعة القومية • الحالة الاجتماعية: الكثافة السكانية، مستوى المعيشة ،... • وجود منظمة أو قوة مؤيدة لحكومة يسارية.

Ed :Vuibert,Paris,France,1995.,Source : Peyrard.J, **Gestion financière internationale**

حسب هذا المؤشر، ترتب البلدان إلى ثلاث مجموعات، هي:

- المجموعة الأولى: البلدان ذات أدنى مخطر ، حيث تنقط من 0 إلى 20 نقطة؛
- المجموعة الثانية: البلدان ذات مخطر مقبول، حيث تنقط من 21إلى 35 نقطة؛
- المجموعة الثالثة: البلدان ذات مخطر كبير، حيث تنقط بأكثر من 35 نقطة.

3 – مؤشر التجارة الدولية :Business International Indice– BI

يستند هذا المؤشر في تقييم مخطر البلد ، إلى العوامل التالية :

أ- **عوامل المخاطر**:و التي تشتمل على: التغير السياسي ، الموقف من الشركات المتعددة الجنسيات ،حدود الاستثمار الأجنبي ، وضعية ميزان المدفوعات ، استقرار العمال ،...

ب- **عوامل متعلقة بفرص الاستثمار**:وتشتمل على الناتج الوطني الصافي لكل ساكن، و أهمية الطبقة المتوسطة ، مستوى التصنيع،...

ت- **ظروف الاستغلال**: وتتعلق بنوعية الهياكل القاعدية، مستوى النظام الضريبي،...

يتم منح علامة لكل عامل (تتراوح بين 0 و10) ، ومن خلال ذلك ، تصنف البلدان بمقارنة مؤشر المخطر بفرص الاستثمار.

إن لهذه الطريقة أهمية ،لكنها تعتمد على التقدير الكمي و الموضوعي، وغالبا ما يتم تفضيل المتغيرات السياسية المحضة، دون مراعاة العوامل الاجتماعية ،و الثقافية ، و الدينية الأخرى.

ثانيا : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

منذ بضع سنوات كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، مركزة في ذلك على قطاع المحروقات، و ما تتصل به من الصناعات البتروكيماوية ، مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية ، مثل قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات ، و لقد عمدت في ذلك على تطوير البيئة الاستثمارية و جعلها على قدر من التنافسية ، التي من شأنها أن تحفز الشريك الأجنبي على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة .

و بغرض معرفة حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، خلال فترة التسعينيات ، يجدر بنا إحصاءها حسب القطاعات .

I / قطاع المحروقات :

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ، إذ مثل في 1997 ، 30% من الناتج الداخلي الإجمالي ، و 95% من قيمة الصادرات ، و 60% من الإيرادات العمومية ، رغم أنه لا يساهم في العمل إلا بحوالي 3 % و يمنح استغلاله خمسة أنواع من المحروقات الموجهة للسوق الداخلي 20% و التصدير 80% ، و هي[x] :

- البترول الخام ؛
- المنتجات المكررة ؛
- الغاز الطبيعي (الذي ينقل من خلال الأنابيب (Gazoduc)أو المحول إلى غاز طبيعي (GNL)؛
  * المكثفات المشتقة من الغاز الطبيعي ؛
  * غاز البروبان المميع (GPL) .

و تجدر الإشارة إلى أن قانون المحروقات لسنة 1986 المعدل و المتتم بقانون 1991 ، قد سمح لسونطراك بالشروع في مفاوضات مع الشركات الأجنبية بغرض تطوير الاستثمار في قطاع المحروقات ، و بذلك فقد توصلت شركة سونطراك إلى إبرام أكثر من 42 عقد شراكه مع مؤسسات بترولية رائدة .

جدول رقم (1) : يوضح أهم العقود المبرمة بين شركة سونطراك و بعض الشركات الأجنبية خلال الفترة 1990 –1999

التاريخ	الشركة الأجنبية	البلد
ديسمبر 1990	**REPSOL**	إسبانيا
فبراير 1991	**AGIP**	إيطاليا
أوت 1991	**INOC**	اليابان
ديسمبر 1991	**AGIP**	إيطاليا
ماي 1992	**ARCO**	أمريكا
ماي 1992	**CEPSA**	إسبانيا
جوان 1992	**MOBIL**	أمريكا
جويلية 1992	**PHILIPS**	أمريكا
نوفمبر 1992	**LOUISIANA**	أمريكا

التاريخ	الشركة الأجنبية	البلد
يناير 1993	RONSOL VEGDWIN-TEN JAIL	ألمانيا
يناير 1993	KONSALB	ألمانيا
يناير 1993	BPبريتش بتروليوم	بريطانيا
يناير 1993	PETROL CANADA	كندا
يناير 1993	LOUISIANA	أمريكا
فبراير 1994	MOBIL	أمريكا
ماي 1994	REPSOL	إسبانيا
جوان 1994	PLUSPETROL	الأرجنتين
نوفمبر 1994	PEDCO	كوريا الجنوبية
ماي 1995	AGIP	إيطاليا
ديسمبر 1995	BPبريتش بتروليوم	بريطانيا
يناير 1996	TOTAL- REPSOL	فرنسا – إيطاليا
فبراير 1996	ARCO	أمريكا
جوان 1996	AGIP	إيطاليا
ديسمبر 1996	PETRONAS	ماليزيا
ديسمبر 1996	NESTEOY	فلندا
ديسمبر 1996	MOBIL	أمريكا
ماي 1997	AGIP	إيطاليا
ماي 1997	BHP	استراليا
يناير 1998	ORYX	أمريكا
جوان 1998	AMOCO	أمريكا
أكتوبر 1998	ARCO	أمريكا
أفريل 1999	SAYRAM – ENIV	إيطاليا
ماي 1999	AGIP	إيطاليا

source : Revue Sonatrach 1999

لقد اكتسبت الشراكة صفة عقود تقاسم الإنتاج ،كما امتدت إلى قطاع الخدمات ، حيث تم إنشاء شركات مختلطة في ميادين الهندسة و صيانة التجهيزات .

و تتمثل أهم العقود الموقعة بين سونطراك و الشركات الأجنبية و التي تمت في مجملها منذ 1995 في أربعة عقود هي[xi]:

1 – عقد خدمة بين سونطراك و British Bétroleum (BP) في ديسمبر 1995 ، مدته 30 سنة ، بقيمة (3) ثلاثة مليار دولار أمريكي تقدر مساهمة سونطراك بنحو 1,015 مليار دولار أمريكي ، كما يدفع الشريك الأجنبي حق دخول بمبلغ 50 مليون دولارأريكي .

2 – عقد شراكة بين سوناطراك و Total الفرنسية و Repsol الإسبانية ، في سبتمبر 1996 يتعلق باستغلال و تقاسم الإنتاج ، و يخص حقل غازي بمنطقة "تين فوي تيتكورت" يقدر 874 مليون دولار أمريكي ، منها 663 مليون دولار موجهة للتطوير، و الباقي موجهة للاستغلال .

3 – عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج بين سوناطراك و شراكة ARCO الأمريكية في 15 أفريل 1996 ، يهدف إلى رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام ، ويقدر استثمار التطوير و الاستغلال بين : 910 و 1090 مليون دولار أمريكي ممولة كلية من قبل الشريك الأجنبي ، الذي يدفع إضافة إلى ذلك 225 مليون دولار أمريكي كحق دخول .

4 . عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج بين سوناطراك و شركة Amoco الأمريكية في 29 جوان 1998 ، مدته 20 سنة ، بهدف تطوير و استغلال أربعة آبار في منطقة "عين أمناس " تقدر قيمة الاستثمار بنحو 790 مليون دولار أمريكي ، إضافة لحق الدخول الذي تدفعه الشركة الأجنبية لسوناطراك بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي ،كما يحتوي البرنامج على حفر لثمانين بئرا و برنامج لرسكلة و تكوين عمال شركة سوناطراك بمبلغ يقدر بنحو 200 ألف دولار أمريكي[xii].

إن تدافع الشراكات الأجنبية للاستثمار في الجزائر ، مرده تعظيم الأرباح و يظهر ذلك ميزان المدفوعات لسنوات 1996 ، 1997 ، 1998 ، في بند عوائد عوامل الإنتاج:

جـــدول رقـــم (2) : يوضـــح الأربـــاح المحولـــة مـــن قبـــل شـــركاء ســـونطراك (مليـــون دولار أمريكـــي)

	1996	1997	1998
صافي الاستثمار الأجنبي	270	260	505
تحويلات شركاء سوناطراك	318	370	308

Source :

- Ministère des finances évolution de la situation économique et sociale en 1997 , 1998
- Ministère des finances évolution économique et financière en 1998 , 1999

إن بند عوامل الإنتاج الوارد في ميزان المدفوعات لا يوضح ذلك الجزء من الأرباح الذي تم تحويله من قبل الشركات الأجنبية ، فالجزء المحول و المعاد استثماره ، قد يفوق ذلك الجزء المحول ، و هو ما لا يتم تسجيله في بند الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بنك الجزائر .

II / القطاع غير النفطي

إن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات لا تزال دون المستويات المرجوة بالنظر إلى المقدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر ،كما أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاستثمار في قطاع الخدمات و التجارة .

جـــدول رقـــم (3) : يوضـــح الإســـتثمارات الأجنبيـــة خـــارج المحروقـــات مـــع الشـــركات القابضـــة

الشركات القابضة	العقود الموقعة في		المشاريع الناضحة	عدد العقود الموقعة إلى نهاية 1998
	1997	1998		
الكيمياء والمواد الصيدلانية	0	160,6	161	9
الصلب	0	9,1	126	2
الصناعات الميكانيكية	0	0	3,086	14
الإلكتروني و التقني الكهربائي	3	0	0	5
الصناعات الزراعية الغذائية	0	40	40	17
الزراعات المختلفة	0	3		
البناء و مواد البناء	0	7	0	2
الإنجاز و الأشغال الكبرى	0	23	0	0
صناعات النسيج و الجلود	0	0	0	7
مجموع القطاع الصناعي	**3**	**242,7**	**330,086**	**56**
المناجم	0	1	600	
الخدمات	0	0,2	2	
مجموع القطاع الصناعي	**3**	**243,9**	**932,086**	**56** (*)

Source : Ecotechnics n°57 , Aout. P.13.
- (*)Ministère l'industrie et de la Restructuration «Colloque sur la restructuration Industrielle : Point de situation & perspectives », El Aurassi , les 2 et 3 mars . P, 1999

استنادا إلى الجدول رقم (3) يمكننا استنتاج ما يلي :

إن حوالي 95 % من الاستثمارات الناضجة ، و التي تصل إلى حوالي مليار دولار أمريكي ، مركزة أساسا في ثلاثة قطاعات هي : قطاع الصلب و قطاع الكيمياء و المواد الصيدلانية ؛

إن العقود الموقعة خلال 1998 خصت أساسا القطاع الصناعي الذي ساهم بحوالي 99,5 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المتعاقد حولها؛ إذ العقود الموقعة سنة 1998 خصت قطاع الكمياء والمواد الصيدلانية ضمن القطاع الصناعي ، حيث مثلت 66% من القمية الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المتعاقد حولها خلال نفس السنة .

إن العقود الموقعة من قبل القطاع الصناعي إلى نهاية 1998 تصل إلى 56 عقدا ، تحقق القليل منها و من بين هذه الشركات تذكر ما يلي ما يلي [xiii] .

- مؤسسة مشتركة بين شركة صيدال (Saidal) و Pfizzer الأمريكية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي
- شركة مختلطة بين صيدال و شركة Rhone Poulenc الفرنسية بقيمة مليون25 دولار أمريكية .
- شركة مختلطة بين صيدال و شركة Novo Nordisk الدانمارك بقيمة 30 مليون دولار أمريكي .
- شركة مختلطة بين صيدال و شركة groupement Pharmaceutique Européen الفرنسية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي .

- شركة مختلطة بين صيدال (Saidal) و شركة "فيصل" القطري بقيمة 100 مليون دولار أمريكي .
- مشروع شراكة بني المجمع الإسباني Fertiberia و شركتي "أسميدال" و Ferphos الجزائريتين، و ذلك بغرض إنشاء ثلاثة مصانع للأسمدة و استغلال المناجم .
- مشروع شراكة بين مستثمرين من المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية بهدف استغلال الحديد في مدينة جيجل .
- شركة مختلطة بين سوناطراك و سونلغاز مع شركة Sofregaz الفرنسية ، تختص في الهندسة ، و تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي المميع .
- شركة مختلطة بين سوناطراك و شركة Getsco (و هي إحدى فروع General Electric الأمريكية) تدعى Algesco تختص في تصليح توربينات الغاز les turbines à gaz من نوع **GE**
- مؤسسة مشتركة بين سوناطراك و شركة Kvaener و هي إحدى فروع (KPSI) و تدعى ، تختص في تصميم و صنع و تصليح التجهيزات .
- شراكة بين سنوناطراك ، و GDF و شركة Sofregaz الفرنسية لتأسيس شركة مختلطة تدعى Safir و تختص في هندسة الوحدات الصناعية و تقديم الخدمات في مجال تخزين المحروقات و توزيع الغاز .

إضافة إلى مختلف أوجه الاستثمارات الأجنبية في الصناعات البترولية و الصيدلانية ، فإن هناك توجها من قبل الشركاء الأجانب للاستثمار في قطاعي المال و البنوك و يبرز ذلك من خلال فتح فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية ، بالإضافية إلى مؤسسات مختلطة[xiv] . كما يمكن الإشارة إلى أن هناك شراكة أجنبية مع القطاع الخاص منها :

- شراكة إيطالية ممثلة بشركة Petrovalves مع مستثمر وطني خاص للقيام بالخدمات الصناعية في مجال المحروقات .
- شركة مختلطة بين مستثمر وطني خاص و مخابر Synthelabo و شركة Laphal الفرنسيتين
- شركة مختلطة لتركيب أجهزة التلفزيون بين مستثمر وطني خاص و شركة Samsung الكورية
- إنشاء فرع لشركة Pepsi -Cola الأمريكية بالتعاون مع مستثمر جزائري .

ثالثا : جهود الجزائر في تهيئة و تطور المناخ الاستثماري :

ضمن توجه الجزائر إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ما فتئت في مواصلة تطبيق السياسات و التدابير ذات الأبعاد الإصلاحية ، مستهدفة إزالة الاختلالات الهيكلية وإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني. و فيما يلي نحاول الإشارة إلى أهم الترتيبات المتخذة من أجل تجسيد بيئة استثمارية أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي و الوطني .

I / ترقية الإطار التشريعي:

بغية تطوير مناخ الاستثمار وجعله أكثر استقطابا لرأس المال الأجنبي و الوطني ، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 05أكتوبر1993 و المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها **APSI** تمثلت مهامها في :

- دعم و مساعدة المستثمرين و منح المزايا المرتبة بالاستثمارات ؛
- وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي والتنظيمي تحت تصرف المستثمرين؛

- إجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمرين.

و تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق الذكر بإصدار أمر رقم 03/01 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله .

إن الجديد في هذا الأمر هو تطور مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة ، الأمر الذي كان غائبا في السابق. إلى جانب ذلك تميز التشريع الجديد بما يلي :

أ – المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب ؛

ب – إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص ؛

ج – إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص ؛

د – تقدم ANDI كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين ، و تبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا و الحوافز ، في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب .

هـ – تعنى ANDI بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي و السياحي و الخدمي .

و– تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار ، تشرف على إدارته ANDI و هو يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثمارية التي تمنحها الدولة في حالات محددة .

ز– تم إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة ، يكلف بإعداد استراتيجية و أولويات الاستثمار .

ح– سمح التشريع الجديد (الأمر) بإمكانية التنازل أو نقل ملكية استثمار ما ، و استفاد من امتيازات و حوافز ، اشتملت أساسا على ما يلي :

* خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري ؛

* الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات الداخلة في الاستثمار؛

- الإعفاء من رسم نقل الملكية ؛

* إفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية من امتيازات خاصة للاستثمارات التي تعتمد على نقل التكنولوجيا و تحافظ على البيئة و تحمي المواد الطبيعية و ترشد استخدام الطاقة ، و تستجيب لشروط التنمية المستدامة ؛

* أقر التشريع الجديد بموجب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية ، كما أقر بمبدأ التحكيم لفض المنازعات ؛

II /التحفيزات الجبائية : و تشمل على تحفيزات ضريبية و جمركية .

1) التحفيزات الضريبة[xv]: تشتمل على عدة إعفاءات، مثل:

أ. الإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية حيث تحدد نسبة الإعفاء فيها كنسبة إلى رقم الأعمال الناتج عن التصدير بالمقارنة برقم الأعمال ؛

ب. الإعفاء من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط التجاري و الصناعي ؛

ت. الإعفاء من الضرائب المباشرة ؛

ث. إعفاء عمليات البيع و الصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة .

2) التحفيزات الجمركية : حيث تشمل مجموعة من الإجراءات، نوجز أهمها فيما يلي :

أ. القبول المؤقت : ويقصد به النظام الجمركي،الذي يسمح ،بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين و المعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق و الرسوم و دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي[xvi] مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول المؤقت حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها ؛

ب. إعادة التموين بالإعفاء : و يقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد ، بالإعفاء من الحقوق و الرسوم عند الاستيراد ، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة ؛

ث- نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت) : حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج ، بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها

ت. نظام التصدير المؤقت Le système ATA : حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية و إرسال عينات تجارية و ذلك عن طريق الدفتر ATA (وهو الوثيقة الجمركية الدولية لتسهيل دخول و خروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن).

بالإضافة إلى ما سبق ، فقد تم اللجوء إلى جملة من الإجراءات بغية ترقية الصادرات الجزائرية و جعلها تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الأجنبية ، و من ذلك نذكر ما يلي[xvii]:

أ- اعتماد سعر صرف موات : وذلك عن طريق تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية بافتراض وجود مرونة طلب سعرية؛

ب- تأمين وضمان الصادرات : تديره الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) ؛

ج-إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) بمقتضى قانون المالية لسنة 1996؛

ح-إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) و الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX) ، و المرصد الوطني للأسواق الخارجية ، و الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية (في أكتوبر 1996) .

خ-إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفارتنا بالخارج للتعريف بالمنتج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر

د- عصرنة إدارة الجمارك ، و تسهيل الإجراءات الجمركية بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية؛

ذ- القيام بالجهود الترويجية بواسطة عقد ندوات و إقامة معارض للترويج، مع إصدار قوائم للفرص الاستثمارية .

III/ تأهيل القطاع الصناعي:

عمدت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى تبنى برنامج وطني لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية ، يمتد خلال تسع سنوات (2000 – 2008) يستهدف عصرنة المؤسسة ومحيطها في آن واحد ،

ويشمل هذا البرنامج على 650 مؤسسة؛ و حسب الرزنامة التي حددتها وزارة الصناعة ، فإنه يمر عبر ثلاثة مراحل هي:

- المرحلة الأولى : من (2000 إلى 2002) و تشمل 150 مؤسسة .
- المرحلة الثانية : من (2003 إلى 2005) و تشتمل 200 مؤسسة .

-المرحلة الثالثة : من (2006 إلى 2008) وتخص 300 مؤسسة.

إن العمل على تحقيق وضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية ، دفع بالجهات الوصية إلى صياغة سياسية صناعية جديدة ترتكز على مؤشر التخصص /الكفاءة ، و يكمن ذلك من خلال خلق مجموعات قطاعية مندمجة ، أي متكونة من مؤسسات و صناعات التي تتدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي ، علاقات : الزبون – المورد، و روابط قوية من الهياكل الاقتصادية [xviii]، إضافة إلى ذلك فإن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001 ، قد يخلق مجالا جديدا للسياسات الصناعية الوطنية عن طريق :

* إعادة التأهيل * تطوير الهياكل القاعدية للتكنولوجيا (مخابر ، مراكز تقنية صناعية..)* سياسات التنميط و ترقية المعايير و المواصفات * ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة * تمويل النشاطات الحرفية و التجارية ، و عصرنة الإدارة .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد أعدت الحكومة برنامج خوصصة و مساهمة تطرحه تباعا بمناقصات أو في الأسواق المالية المحلية والدولية فضلا عن الأدوات الأخرى المناسبة لذلك، ويزيد عدد المؤسسات العامة المرشحة للانفتاح بإدارتها و رؤوس أموالها على القطاع الخاص المحلي و الأجنبي نحو 650 مؤسسة في 28 قطاعا.

و المقرر أن الاستثمارات الضرورية لتحديث و إصلاح المؤسسات العمومية تبلغ نحو 132 مليار دينار جزائري (1,7 مليار دولار أمريكي) و هو ما يتطلب اللجوء إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتغطية جزء مهم من هذه الاحتياجات من خلال برامج الخوصصة .

IV /– تأهيل قطاع المحروقات :

بغية زيادة القدرة التنافسية لقطاع النفط في الجزائر شرعت شركة سونطراك في تنفيذ مشروع تطوير شامل لأنشطتها ، تتطلب استثمارات إجمالية قدرها 19.2 مليار دولار أمريكي وذلك عن طريق زيادة عدد اتفاقيات الاستكشاف و التطوير و المشاركة في الإنتاج مع الأطراف الأجنبية ، إذ من المتوقع أن تصل إلى 50 عقدا بحلول عام 2005 ، و بالتالي رفع إنتاج النفط الخام من نحو 800 ألف برميل في اليوم حاليا إلى 1.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2005 و تتمحور استراتيجية قطاع النفط حاليا حول مشروع قانون يفصل بين الجوانب التنظيمية و التجارية ، ويحرر نشاطات إنتاج، و تصنيع ،و نقل المواد الهيدروكربونية و بجعلها متاحة للاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي .

كما يمكن أن يزيل هذا القانون على كاهل شركة سونطراك المهمات الحكومية المتعلقة بالإشراف المالي و التقني على هذا القطاع ، بحيث تستطيع التركيز على عمليات الإنتاج، و التكرير، و النقل و التصنيع و تنمية المشاركة الأجنبية .

كما أمضت شركة سونطراك بتاريخ 15 جانفي 2003 ثمانية اتفاقيات مؤطرة للتمويل accords-cadre de financement مع ثمانية بنوك أوروبية، موجهة لتمويل سلع و خدمات آتية من دول الإتحاد الأوروبي. و تشير التقارير إلى أن الآفاق الواعدة لشركة سونطراك تتطلب تمويلات ضخمة، تمكنها من حيازة استثمارات خارج الجزائر ، و تؤهلها لصنع التنافس [xix].

V تأهيل الجهاز المصرفي و المالي:

يعد تطوير الجهاز المصرفي الجزائري أحد المؤشرات الهامة للمناخ الاستثماري . لهذا أحدثت سياسة الإصلاح تغييرا هاما في القطاع المالي في الجزائر خلال السنوات القليلة المنصرمة ، إذ سمحت بانتشار المصارف الخاصة ، و شجعت على حصول تدفق مستمر و متزايد للمصارف الأجنبية. و في هذا السياق، رخص بنك الجزائر (البنك المركزي) لـ 16 مصرفا خاصا، بينها 6 مصارف أجنبية ، و10 مصارف محلية. في حين أن المصارف الحكومية لا تزال تسيطر على هذا القطاع، إذ تملك 95% من إجمالي الأصول والودائع و أكثر من 1000 فرع . لكن المصارف الخاصة التي دخلت البلاد أخيرا ، تؤثر فيه إيجابا ، فهي توفر خدمات متميزة ، و تعمل وفق المعايير الدولية[xx].

و في إطار مخطط استراتيجي ، عملت جل المصارف على :

- **تحديث البنية الأساسية و الموارد البشرية ؛**
- تحديث آليات العمل ؛
- ابتكار منتجات جديدة في السوق الجزائرية ؛
- التخلص من الوصاية ، مع حرية اتخاذ المبادرة و القرار ؛
- العمل ضمن قواعد المراقبة التي تصفها الهيئات المصرفية المختصة و في مقدمتها بنك الجزائر (البنك المركزي)، والهيئة المصرفية، و لجان التدقيق، وفقا لأنظمة ولوائح تتسم بالصرامة و العمل وفق معايير الحيطة و الحذر المطلوبة .

أما بخصوص قطاع التأمين ، يعتبر القانون الصادر مطلع 1995 ، محطة أساسية في تاريخ قطاع التأمين الجزائري ، إذ إنّه وضع حدا لاحتكار الدولة للنشاط التأميني و عمليات إعادة التأمين و فتح السوق للمنافسة و ذلك من خلال :

- إلغاء احتكار الدولة للعمليات التأمينية ؛
- فتح باب الترخيص لشركات جديدة بعد تحديد مواصفات التأسيس و الحد الأدنى لرأس المال ؛
- فتح الباب لدخول وسطاء جدد ؛
- تأسيس المجلس الوطني للتأمين .

ولقد أدت شركات التأمين دورا مهما في تنشيط السوق المالي النقدي من خلال الإصلاحات التي أدخلت على هذه السوق. كما ساهمت في إنشاء السوق المالي عن طريق الوسطاء في عمليات البورصة ، علاوة على أنها تعتبر أحد المكتتبين الرئيسيين للأسهم والسندات في السوق المالي.

إن هذه الإجراءات من شأنها إرساء مناخ اقتصادي موات .

خاتمــة

في ضوء ما تم عرضه ، يتبين أن تهيئة مناخ الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية، تتسابق من خلالها معظم الدول ، بغية جذب أكبر حصة من الأصول الاستثمارية . في هذا السياق ، تحاول الجزائر جاهدة تطبيق سياسات تصحيحية ، تستهدف من خلالها محاولة التأثير على قرارات المستثمرين ، خاصة الأجانب منهم ، و جعلهم على استعداد لتوطين استثماراتهم بالوطن .

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة ، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال محدود بالنظر إلى المقدرات الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أن اهتمام المستثمر الأجنبي ينصب أساسا على قطاع المحروقات ، و بدرجة ضئيلة على باقي القطاعات الصناعية، و الزراعية ، والخدمية، والتجارية .

و على هذا الأساس ، و بغية تطوير المناخ الاستثماري في الجزائر يمكننا اقتراح ما يلي :

1 – مواصلة تطبيق السياسات التصحيحية للاقتصاد الوطني و ذلك في المجالات التالية : تحرير التجارة الخارجية ، و التخلي التدريجي عن الحماية، و تحرير و تنظيم أسواق الصرف الأجنبي، وترقية التشريعات ؛

2 – تطوير بيئة الاستثمار في كافة مناطق الوطن ، لإحداث انتشار جغرافي أكبر توازنا ؛

3 – العمل على الترويج للفرص الاستثمارية في الدول الأجنبية و العربية من خلال :

* تنظيم و المشاركة في المعارض الدولية ؛

* تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية.

4 – الترويج للقطر من خلال التنسيق و التقارب السياسي مع الشركاء الأجانب و العرب و العمل من أجل توصيل صورة أكثر موضوعية للحالة الأمنية و السياسية للجزائر ؛

5 – تكثيف أوجه التعاون و التنسيق على المستوى الإقليمي و الدولي، مع ترقية فرص الشراكة الأجنبية و العربية .

- **قائمة الهوامش و المراجع :**

[ii]OCDE. , **Investissement direct étranger au service du développement** ;optimiser les avantages , minimiser les coûts., p 6.

[ii] سامي عفيفي،**الاقتصاد المصري بين الواقع و الطموح** ، الدار المصرية اللبنانية، 1988، ص 50

[iii] قدي عبد المجيد:**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الأغواط 09/08 أفريل 2002 ،ص 145

[iv] دعاء محمد محمد سالمان ، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري**، (رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة ، عين شمس ، القاهرة) ،ص 24-25.

[v] محمد نظير بسيوني : **دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،(رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1986) ،ص 236 .

[vi] من هذه المقاربات نذكر : المقاربة بواسطة مؤشر المخطر ،مقاربة السيناريوهات ، مقاربة علم الاجتماع ، مقاربة الاقتصاد الكلي لمخطر البلد ؛ بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى للتقييم ، مثل : مؤشر المنظمة العربية لضمان الاستثمار ، مؤشر ترتيب مناخ الاستثمار ، ...إلخ .

[vii] Joffre. P, **l'entreprise et l'exportation,** Ed **:** Vuibert-entreprise. ,Paris. France.1997,p 74.

[viii] دحماني سامية ،**تقييم مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، (رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية لعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2001) ، ص 80 – 83 .

[ix] تجدر الإشارة إلى أن مجموع النقاط المحصل عليها تتراوح ما بين :0 و 100 نقطة ؛ و التي على أساسها تصنف البلدان إلى المجموعات التالية :

- المجموعة الأولى : البلدان التي تتراوح نقاطها بين 86 و 100 ، حيث تعتبر بلدان ذات مناخ مناسب؛
- المجموعة الثانية : البلدان التي تتراوح نقاطها بين 70 و85 ،حيث تعتبر بلدان ذات مناخ ملائم نسبيا؛
- المجموعة الثالثة : البلدان التي تتراوح نقاطها بين 56 و69 ، حيث تعتبر بلدان ذات مخطر نسبيا ؛
- المجموعة الرابعة: البلدان التي تتراوح نقاطها بين 41 و55 ، حيث تعتبر بلدان خطيرة بالنسبة للشركات الأجنبية ؛
- المجموعة الخامسة: البلدان التي تتراوح نقاطها بين 00 و 40 ، حيث تعتبر بلدان غير مناسب على الاطلاق.

[x] Karam Nashashbi et al , **ALGERIE stabilisation et transition à l 'économie de marché**. ,FMI., Washington.1998., p 101 .

[xi] Hassane yacine ., **l' expérience de la sonatrach en matière de partenariat dans la recherche, le développement et la production d'hydrocarbures dans le partenariat et l'investissement,** annales de l'institut d'économie douanière et fiscales , 1999.

[xii] Le quotidien ELWATAN , 30 juin 1998, p.7

[xiii] عرابي فتحي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 2000) ، ص 226.

[xiv] و مثال ذلك : بنك البركة ، و بنك ABC، و CITY BANK الأمريكي ، و BNP، و الشركة المختلطة في قطاع التأمين TRUST ALGERIA.

[xv] دبيش أحمد ، **دوافع و إجراءات تحرير الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر** ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1997) ، ص 36.

[xvi] لمزيد من التفصيل ، أنظر المادة 174 من القانون 79/07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المعدل و المتمم بموجب القانون 98/10 المؤرخ في 1998/08/22.

[xvii] وصاف سعيدي ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الأغواط يومي 8-9 أفريل 2002 ، ص 46-47.

[xviii] زايري بلقاسم ودربال عبد القادر : تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية، جامعة سطيف (الجزائر) ، 29-30 أكتوبر 2001، ص19.

[xix] Sonatrach la revue , N 37 ,fevrier 2003 , p. 18.

[xx]جريدة الشرق الأوسط، تقرير الاستثمار ، 2002/02/28، ص20.

تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية

أ/ لبشير عبد الكريم

جامعة الشلف

مقدمة

إن الاستثمار في أي بلد يساهم بشكل مزدوج في النمو الاقتصادي. فمن ناحية يعتبر أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي و بالتالي فإن انتعاش الاستثمار هو انتعاش للطلب الكلي ويترتب على ذلك زيادة الدخل وبالتالي زيادة النمو، ومن ناحية أخرى فهو يعتبر عنصرا هاما من عناصر الإنتاج ومستواه قد يؤثر بشكل مباشر في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتي تعتبر المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب. إن العلاقة القوية بين مستوى وهيكل الاستثمار من جهة ومعدل النمو من جهة أخرى كافية لتشجيع الباحثين على تحليل محدداته وتفسير هذه العلاقة من أجل تبني السياسات الاقتصادية الحكيمة التي ترتكز على المؤشرات الميدانية الحقيقية.

إن هذه الدراسة تتناول بالتحليل مناخ الاستثمار السائد في الجزائر حاليا و تحاول الإجابة على التساؤل التالي: هل تدهور الإنفاق الاستثماري يرجع بالأساس إلى قصور الطلب الكلي أم إلى ضعف المردودية سواء تعلق الأمر بمردودية رأس المال أو مردودية مناصب الشغل، وما مدى تأثير الانفتاح على الاقتصاد العالمي على مستوى هذا الاستثمار. سأركز في هذا البحث على علاقة الاستثمار بمردودية رأس المال نظرا للارتباط الوثيق بين رصيد رأس المال ومردوديته الاقتصادية والمالية، وكنت أتمنى قبل البدء فيه أن أركز على علاقته مع مردودية عنصر العمل نظرا لافتقاد البحوث الاقتصادية الخاصة بحالة الجزائر على مثل هذا الموضوع، لكن تشعب البحث وضخامته حالت دون تحقيق هذه الأمنية.

لقد قسمت هذا العمل إلى ثلاث مباحث. إن المبحث الأول يتناول مفهوم الاستثمار وتطوره الميداني وسوف أحلل فيه بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار منها: معدل الاستثمار، معدل التراكم. أما المبحث الثاني سأتطرق فيه إلى علاقة الطلب بالاستثمار وسأشرح فيه مفهوم المعجل في النظرية الكينزية وهل له تأثير على التراكم في الاقتصاد الجزائري. وسأحاول في المبحث الثالث التطرق إلى موضوع هام وهو علاقة الإنفاق الاستثماري بالمردودية وسأحلل فيه بالتفصيل محددات هذه المردودية تارة باستعمال بعض العلاقات المعروفة في كتب الاقتصاد وتارة باستخدام الاجتهاد الشخصي.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار وتطوره الميداني

1-1: مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار إنفاقا يوجّه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال و يتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلا. ويجب التمييز بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي، فالأول يمثل الإضافات الكلية إلى رصيد رأس المال، والثاني أي الاستثمار الصافي يطرح الإهلاك-الانخفاض في رصيد رأس المال الذي يحدث خلال الفترة الزمنية نتيجة لاستخدام هذا الرصيد أو ببساطة نتيجة لمضي الوقت-من الاستثمار الإجمالي. فالاستثمار الصافي إنما يقيس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال في خلال فترة زمنية معينة[i]. فكل تدفق يغذي مخزون رأس المال يعتبر استثمارا بغض النظر عن طبيعته المادية أو غير المادية.

يقسّم الاستثمار تقليديا إلى ثلاث مكوّنات. فالأول يشمل الإنفاق على الآلات والمعدات والتشييدات الغير سكنية، والثاني على المباني السكنية، أما الثالث فهو عبارة عن الاستثمار في المخزون. ويطلق على الصنفين الأولين بالاستثمار الثابت أو التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت. سأركز في بحثي على هذا الأخير لأن الصنف الثالث يشكل نسبة ضئيلة من الاستثمار الإجمالي. كما يصنّف الأعوان الاقتصاديون الذين يقومون بعملية الاستثمار إلى ثلاثة أصناف: القطاع العائلي، المؤسسات الإنتاجية، القطاع الحكومي"الإدارات العامة". إن الإنفاق الاستثماري للمؤسسات عادة ما يشكل القسط الأكبر من الاستثمار الإجمالي وهذا ما يفرض على أصحاب القرار أن يولوا أهمية خاصة لهذا النوع من التراكم. يوجد تصنيفات أخرى لرأس المال الثابت منها رأس المال الإنتاجي الذي يساهم في عمليات الإنتاج بشكل مباشر ورأس المال الاجتماعي الذي يساهم بشكل غير مباشر. فالأول يحتوي على التجهيزات والآلات، المواد الخام، السلع النصف مصنوعة، المباني والمنشآت، الخ، أما الثاني فيحتوي على الطرق والجسور، الموانئ والمطارات، الخزانات والسدود، المستشفيات والمدارس، الخ.

إن هيكل الاستثمار في الفترة الحالية يختلف جذريا عن هيكله في الماضي وقد أصبح الاستثمار غير المادي (البرامج المعلوماتية، التدريب والتكوين، البحوث والاختراعات العلمية وما إلى ذلك) يشكل نسبة لا يستهان بها من رصيد رأس المال الكلي. وبذلك فإن التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت لا يعكس حقيقة مستوى الاستثمار لأنه يهمل الجانب غير المادي فيه. فحسب دراسة قام بها معهد "Rexeode" في فرنسا، فإن الاستثمار غير المادي يشكل 40% من رأس المال الثابت الإجمالي الكلي في الوقت الحالي بعدما كانت نسبته 30% في 1987[ii].

2-1: تطور مؤشرات الاستثمار

أ- **تطور معدل الاستثمار**: غالبا ما يتزايد حجم الاستثمار بصفة عادية من فترة إلى أخرى ولا يتناقص إلا في حالات استثنائية ولذلك فتطوره المطلق لا يعبر فعلا عن نمو مستواه الحقيقي، أما معدل الاستثمار فهو عبارة عن حصة القيمة المضافة الموجهة للتراكم ويعكس قيمة الجهد المالي التي تبذله المؤسسات الإنتاجية من أجل تطوير طاقاتها الإنتاجية ولذلك فنموه المطرد يعبر بالفعل على أن الاستثمار ينمو بوتيرة أسرع من نمو الإنتاج وتباطؤه يعني أن حصة الاستثمار من الإنتاج المحلي الإجمالي تتناقص باستمرار. نعبر على هذا المعدل رياضيا على الشكل التالي:

$$TI = \frac{ABFF}{PIB} \Rightarrow T\dot{I} = A\dot{B}FF - P\dot{I}B$$

$T\dot{I}$: التغير النسبي في معدل الاستثمار.

$A\dot{B}FF$: معدل نمو التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

PİB : معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي.

فمن خلال العلاقة أعلاه يبدو جليا أن التغير النسبي في معدل الاستثمار يكون موجبا إذا كانت وتيرة نمو معدل التراكم أسرع من معدل نمو الإنتاج. إن الجدول والبيانات الآتية تبين لنا تطور الاستثمار ومعدله ووتيرة هذا المعدل من سنة 95 إلى سنة 2000:

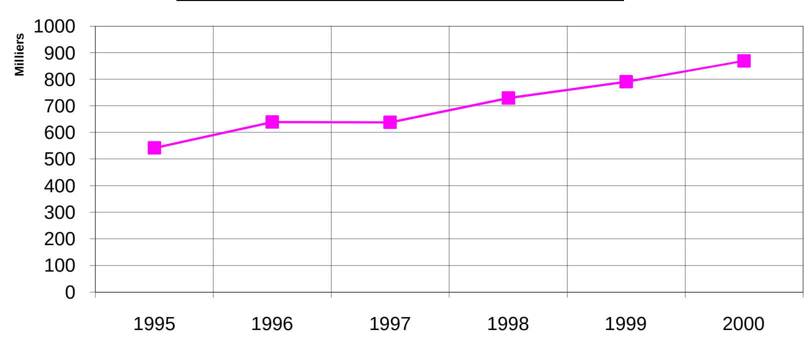
جدول 1: تطور الاستثمار ومعدله ووتيرة هذا المعدل من سنة 95 إلى سنة 2000(بالملايين)

Année	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ABFF	541826	639447.1	638119.7	728754.1	789798.6	869325.6
PIB	1743631.8	2256712.6	2432462.9	2424003.9	2802155.1	3654086.6
TI	0.31	0.28	0.26	0.30	0.28	0.24
Tİ		-9%	-7%	15%	-6%	-16%

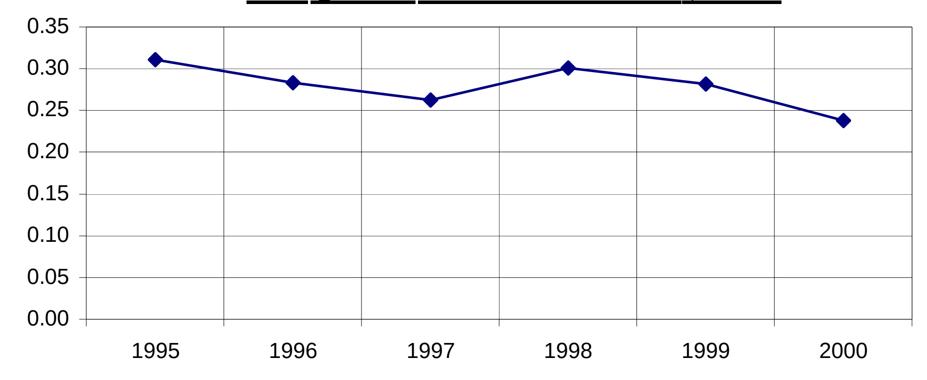
المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية.

- أما معدل الاستثمار ووتيرته، فقد تم حسابها شخصيا.

الشكل رقم 1: تطور حجم الاستثمار الإجمالي من 1995 إلى 2000



الشكل رقم 2: تطور معدل الاستثمار من 1995 إلى 2000



إن تطور الاستثمار المطلق يخفي وراءه انخفاض معدل الاستثمار وخاصة في نهاية عقد التسعينات. إن التغير النسبي السالب لهذا المعدل يدل على تناقص حصة التراكم من القيمة المضافة من فترة إلى أخرى ما عدا سنة 98 إلا أن معدل هذه السنة لم يبلغ مستوى 95 رغم تحسنه.

ب- تطور معدل التراكم: إن معدل التراكم عبارة عن نسبة الاستثمار الإجمالي إلى التراكم الإجمالي أو ما يسمى بمخزون رأس المال والذي يعبر فعلا عن نسبة الاستثمارات الجديدة بالنسبة للاستثمارات القديمة ويعكس بالفعل تطور الاستثمارات. لكن المشكلة التي تواجهنا هي كيفية تقييم مخزون رأس المال، ولتلافي هذا المشكل نلجأ إلى طريقة بسيطة وهي تعيين سنة من السنوات الماضية لكي نبدأ منها حساب التراكم، هذه السنة تسمى سنة الأساس وقد اخترنا لذلك سنة 89 واستخدمنا القانون التالي[iii]:

$$K_t = K_0 + \sum_{i=1}^{t} (ABFF_i - CFF_i)$$

بحيث : K_t : قيمة رأس المال الثابت المتراكم في نهاية الفترة t.

K_0 : قيمة رأس المال الثابت في سنة الأساس (سنة الإنطلاق).

$ABFF_i$: التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت في نهاية السنة i.

CFF_i : إستهلاك رأس المال الثابت في نهاية السنة i (الإهتلاكات).

إن رصيد رأس المال المحسوب بهذه الطريقة لا يعكس بالفعل قيمة رأس المال الموجود لأننا ساوينا بين مخزون رأس المال والتراكم الإجمالي لرأس المال في سنة الأساس، إلا أنه يساعدنا على مقارنة معدل التراكم للسنوات المختلفة. ولكي نأخذ بعين الاعتبار التضخم نحسب قيمة رصيد رأس المال الموجود بتكلفة تجديده بمعنى حساب قيمته بالأسعار الجارية مع الأخذ بعين الاعتبار تضخم الأسعار من فترة إلى أخرى أو حسابه بالأسعار الحقيقية لسنة الأساس. وقد اعتمدنا في ذلك على الرقم القياسي لأسعار الإنتاج الصناعي (IPPI) لأن مخزون رأس المال يتكون من سلع إنتاجية، وقيّمنا المخزون بتكلفة التجديد فحصلنا على الجدول والبيانات الآتية :

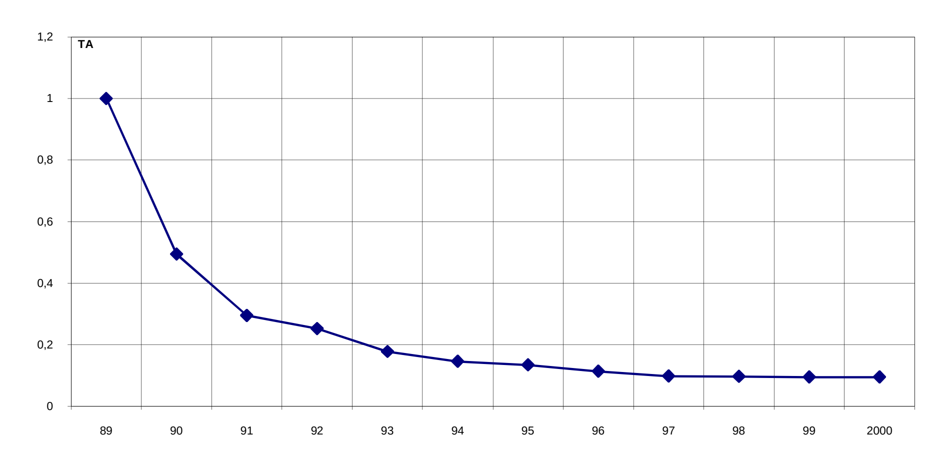
جدول 2: تطور مخزون رأس المال ومعدل التراكم من 1989 إلى 2000(بالملايين)

السنة	ABFF	IPPI	CFF	التراكم الصافي ANFF	stock capital	معدل التراكم TA	التغير النسبي لمعدل التراكم% TA
89	114828.1	100	30196.4	84631.7	84631.7	1	-
90	145300	130.4	37331	107969	218328.737	0.495	-51%
91	207367	221.2	52138.8	155228.2	525583.388	0.295	-40%
92	283802	285.8	54179.8	229622.2	908698.748	0.253	-14%
93	324100	332.4	95395.9	228704.1	1285567.16	0.178	-30%
94	407500	439.7	116046.4	291453.6	1992006.8	0.146	-18%
95	541826	575.2	137670.4	404155.6	3010028.49	0.134	-8%
96	639447.1	669.3	188145.3	451301.8	3953756.72	0.114	-15%
97	638119.7	711.4	179528.3	458591.4	4661045.5	0.098	-14%
98	728754.1	738.2	208854.9	519899.2	5356536.51	0.097	-1%
99	789798.6	761.4	209854.9	579943.7	6104824.36	0.095	-2%
00	869325.6	779.3	210854.9	658470.7	6906815.36	0.095	0%

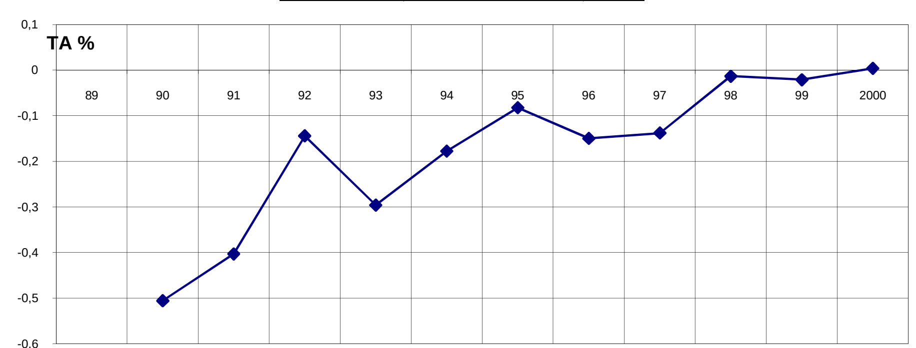
المصدر:- Rétrospective Statistique « 1970-1996 », Edition 1999, ONS.

- قد أخذنا الإحصائيات الحديثة من موقع الديوان الوطني للإحصائيات في موقع الأنترنت

الشكل رقم 3: تطور معدل التراكم من 89 إلى 2000



الشكل رقم 4: تطور وتيرة معدل التراكم من 89 إلى 2000



إن تناقص معدل التراكم يعكس بالفعل تدهور الإنفاق الاستثماري، وأما تذبذب وتيرته يبين التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على مداخيل المحروقات. فكلما تحسنت هذه الأخيرة انعكست بالإيجاب على التراكم وكلما تدهورت تدهور معها الاستثمار. والشيء البارز في الشكل أعلاه هو استقرار معدل التراكم في الآونة الأخيرة، فربما يبشر ذلك باستقرار الاقتصاد الجزائري مستقبلا بدل استمرار ركود عقد التسعينات هذا من جهة وتزايد هذه الوتيرة من جهة أخرى، فلو استمر هذا التزايد فلا نخشى على مستقبل الاستثمارات في الجزائر. أما الآن فنحاول أن نتعرف على العوامل التي ساعدت على ركود الاستثمارات، فهل يرجع ذلك إلى قصور الطلب أم إلى ضعف مردودية عوامل الإنتاج؟ سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: الطلب الكلي والاستثمار

تنص النظرية الاقتصادية أن هناك أربع محددات أساسية للاستثمار وهي: الطلب المتوقع، الربحية، تكاليف عناصر الإنتاج، القيود المالية. لكن العاملين الأخيرين يعتبران من المحددات الفرعية لأن تكاليف عناصر الإنتاج تؤثر مباشرة في الربحية، كما يمكن التخلص من القيود المالية عن طريق اللجوء إلى الاقتراض. وتبعا لذلك سنركز على المحددين الأساسيين: الطلب والربحية.

2-1: الأسس النظرية لعلاقة الاستثمار بالطلب:

إن نمو الطلب الكلي يحفز المنشآت على زيادة الاستثمار. إن زيادة الطلب تضع ضغوطا على الطاقة الإنتاجية الجارية لمنشآت الأعمال والتي تتطلب التوسع في رصيد رأس المال. مما سبق نستنتج أن الإنفاق الاستثماري يتوقف على التغيرات في مستوى الناتج بشرط أن تكون الطاقة الإنتاجية مستغلة بالكامل. فحسب النظرية الكينزية، إذا كان حجم التراكم متناسبا مع مستوى الناتج وأن رصيد رأس المال للمؤسسات الإنتاجية يتواءم بسرعة مع هذا المستوى فإن الزيادة في الاستثمار تكون أقوى من الزيادة في الطلب وهذا ما يعرف بمبدأ المعجل. إن هذه الزيادة في الاستثمار تتوقف على قيمة المعجل والذي يقاس بنسبة رصيد رأس المال إلى مستوى الإنتاج المحقق بهذا الرصيد، ويمكن التعبير عنه رياضيا كالآتي[iv]:

$$w = \frac{K}{Y} \Rightarrow K = w \times Y \Rightarrow \Delta K = w \times \Delta Y \Rightarrow I = w \times \Delta Y$$

إن العلاقة الأخيرة تعني أن التغير في رصيد رأس المال (أي الاستثمار) يتناسب طرديا مع التغير في مستوى الناتج وإذا كان المعجل (W) أكبر من الواحد فإن الإنفاق الاستثماري يكون أقوى من التغير في مستوى الطلب (مستوى الطلب = مستوى الإنتاج)، أما إذا كان أقل من الواحد فإن التغير في التراكم يكون أقل من التغير في مستوى الناتج.

2-2: تحليل العلاقة الميدانية بين الاستثمار والطلب:

إن السؤال المطروح الآن هو: هل حجم الاستثمار في الاقتصاد الجزائري يتأثر بدرجة أو أخرى بمستوى الطلب أي بمستوى الناتج؟ إن زيادة الطلب سوف تؤثر إما في زيادة الكميات أو زيادة الأسعار، فإذا كان الإنتاج مرنا بشكل تام فإن الأسعار لا تتأثر ويكون مستوى الناتج حساس جدا لمستوى الطلب ويترتب على ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري. فلو قرأنا الأرقام الإحصائية الخاصة بهذا الموضوع قراءة تحليلية لتبين لنا أن الاستثمار لم يستجب للتغير في الطلب الكلي في عقد التسعينات وهذا يرجع إلى المستوى المرتفع للتضخم في السنوات الماضية سواء تعلق الأمر بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (IPC) أو أسعار الإنتاج الصناعي (IPPI) مما يدل على أن مواءمة العرض مع الطلب كانت عن طريق الأسعار وليس عن طريق الكميات. إن الأرقام التالية تدعم ما قلناه سابقا:

جدول 3: تطور أسعار الاستهلاك والإنتاج الصناعي من 89 إلى 2001

Année	IPPI	IPC	IPC%	IPPI%
89	100	100	–	–
90	130.4	120.2	20%	30%
91	221.2	150.8	25%	70%
92	285.8	197.5	31%	29%
93	332.4	240.2	22%	16%
94	439.7	316.3	32%	32%
95	575.2	406.2	28%	31%
96	669.3	488.8	20%	16%
97	711.4	518.4	6%	6%
98	738.2	550.7	6%	4%
99	761.4	562.2	2%	3%
00	779.3	558.7	-1%	2%
01	811.9	578.2	3%	4%

المصدر:- Rétrospective Statistique « 1970-1996 », Edition 1999, ONS.

– المجموعة الإحصائية السنوية 2002، دوإ

إن الارتفاع الجنوني للأسعار في هذه الفترة يدل أن هناك عوامل أخرى غير الطلب هي التي أعاقت ارتفاع مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى الإنفاق الاستثماري من أهمها مردودية عناصر الإنتاج التي تؤثر بدورها في ربحية المشروعات الإنتاجية. لا بد أن أشير أن الأسعار قد استقرت مع نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة وهذه إشارة تدل على أن التحسن في أسعار المحروقات وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بدءا يؤتيان أكلاهما، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاستقرار يدعم ما قلناه سابقا وهو أن معدل التراكم قد توقف عن التناقص في السنوات الأخيرة.

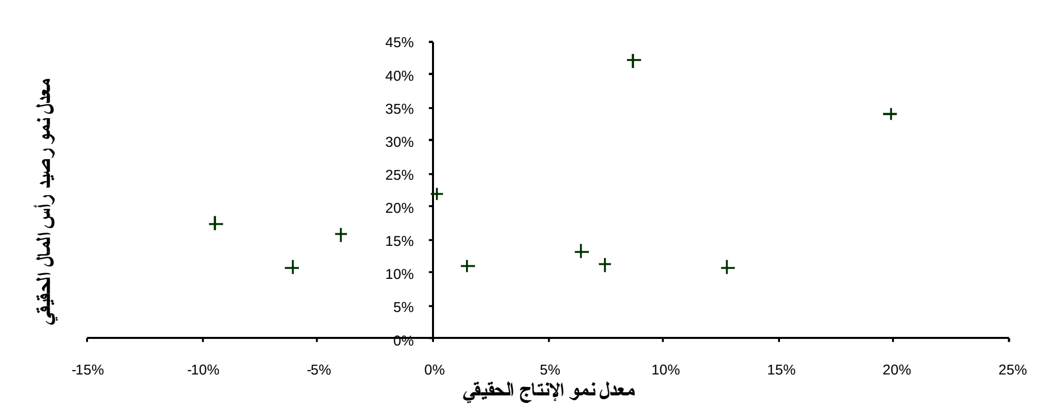
2–3: علاقة مخزون رأس المال بالناتج:

لكي أتأكد من النتائج السابقة، سوف أحلل علاقة مخزون رأس المال بالإنتاج المحلي الإجمالي. إن الشكل أسفله يبين نقاط الانتشار الخاصة بالتغير النسبي لمخزون رأس المال الحقيقي ومعدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي مع فترة إبطاء واحدة من سنة 90 إلى 2000:

$$\dot{K}_t = f\left(P\dot{I}B_{t-1}\right)$$

إن نقاط الانتشار أسفله تبين بشكل واضح أنه لا يوجد أية علاقة بين نمو مخزون رأس المال ونمو الإنتاج وبالتالي فإن الطلب المتوقع مستقبلا والمقدر على أساس الطلب الماضي ليس له أي تأثير على الاستثمار لأنه يوجد عوائق أخرى تمنع الاستثمار من أن يستجيب للطلب وأهمها المردودية وسنتأكد من ذلك في المطلب اللاحق.

الشكل5 : علاقة التغير النسبي لمخزون رأس المال الحقيقي مع معدل النمو مع فترة إبطاء واحدة



المبحث الثالث: مفهوم المردودية وعلاقتها بالاستثمار

3-1: مفهوم المردودية والربحية: إن الحافز على الإنتاج وبالتالي على الاستثمار هو تحقيق الربح. فالإنفاق الاستثماري سواء كان على المستوى الكلي أو على مستوى المؤسسة يتوقف بالدرجة الأولى على الربحية ثم الطلب المتوقع مستقبلا. والربحية تتأثر بدورها بمردودية رأس المال والعمل لأن هذان العنصران يشكلان المدخلات الأساسية في العملية الإنتاجية، فكلما تمكّنت المشروعات من تقليص تكلفتهما وزيادة عائديهما، كلما حفّزها ذلك على استخدام المزيد منهما وبالتالي زيادة الاستثمار فيهما. ويجب التفرقة بين الربح والربحية فالأول يقيس الفرق بين الإيرادات والتكاليف أما الثاني يقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته التي تساوي سعر الفائدة الحقيقي. وتقاس مردودية رأس المال بقسمة تعويض رأس المال على قيمة مخزون رأس المال، أما مردودية العمل فتساوي الكلفة الأجرية للوحدة الواحدة المنتجة.

إن الاستثمار له علاقة مباشرة بالربحية فكلما ارتفع العائد على الاستثمار مقارنة بسعر الفائدة الحقيقي اتجه رأس المال إلى المجال الإنتاجي وكلما انخفض اتجه إلى المجال المالي أو المضاربة. فلكي يقرر رجل الأعمال توجيه رأس ماله للاستثمار لا بد أن يكون الفرق كافيا بين العائد على رأس المال الموجه للاستثمار والعائد الموجه للودائع أو للمضاربة. إن المردودية تنقسم إلى مردودية رأس المال ومردودية مناصب الشغل والأولى تصنف بدورها إلى مردودية اقتصادية و مردودية مالية.

إن العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض تؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمار عن طريق الأسعار المنافسة والتي تؤدي إلى انخفاض مردودية عناصر الإنتاج المحلية مقارنة بمردودية الاقتصاديات المتقدمة. إن الاقتراض لتمويل الاستثمار لا يجدي نفعا في حالة المردودية الضعيفة ويكون ذو بال في حالة المردودية الجيدة التي تكون أكبر من تكلفة الاقتراض نظرا لتأثير ما يسمى" l'effet de levier" الذي يعمل على زيادة تعويض الأموال الخاصة. سوف أركز في هذا المطلب على المردودية الاقتصادية لرأس المال.

3-2: التحليل النظري للمردودية الاقتصادية لرأس المال:

تقاس المردودية الاقتصادية لرأس المال محاسبيا بقسمة الفائض الإجمالي للاستغلال على المخزون الإجمالي لرأس المال:

$$Re = \frac{EBE}{k \times P_e} ......(1)$$

EBE: الفائض الإجمالي للاستغلال ويساوي القيمة المضافة مطروحا منها الأجور والضرائب الصافية من الإعانات.

$k*P_e$: القيمة الإجمالية لمخزون رأس المال وتساوي كمية راس المال مضروبا في الرقم القياسي لأسعار التجهيزات.

يمكن كتابة العلاقة السابقة على الشكل:[v]

$$Re=\frac{EBE}{K\times P_e}=\frac{EBE\times(P\times y)}{(P\times y)\times K\times P_e}=\left(\frac{EBE}{P\times y}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right).......(2)$$

بحيث: P المستوى العام للأسعار، y : كمية الإنتاج الحقيقي

إن العلاقة السابقة تحتوي على ثلاث حدود وهذا يعني أن المردودية الاقتصادية تتأثر بثلاث محددات:

$\left(\frac{EBE}{P\times y}\right)$: عبارة عن حصة الفائض الإجمالي للاستغلال من القيمة المضافة. إن تأثير هذا الحد على المردودية يسمى بأثر التوزيع. فكلما ارتفعت هذه الحصة تبعها ارتفاع المردودية.

$\left(\frac{y}{K}\right)$: عبارة عن الإنتاجية الظاهرة لرأس المال ويطلق عليه أثر إنتاجية رأس المال وتتناسب طرديا مع المردودية.

$\left(\frac{P_e}{P}\right)$: عبارة عن السعر النسبي لرأس المال ويسمى بأثر السعر النسبي ويتناسب عكسيا مع المردودية، وهذا يعنى أن المردودية ستتدهور في حالة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتجات الرأسمالية مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

يمكن كتابة علاقة المردودية (1) بشكل أكثر دقة بحيث ندخل أكبر عدد من المحددات[vi]:

$$Re=\left(\frac{EBE}{P\times y}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right)=\left(\frac{VA-T-S}{P\times y}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right)$$

لأن الفائض الإجمالي للاستغلال يساوي القيمة المضافة مطروحا منها الضرائب والأجور.

ولدينا كذلك: كتلة الأجور تساوي عدد العمال في الأجر المتوسط ($S = W*E$)، ومنه يمكن كتابة القانون السابق على الشكل:

$$Re=\left(\frac{VA-T-S}{P\times y}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right)=\left(1-\frac{T}{P\times y}-\frac{W\times E}{P\times y}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right)$$

لأن: $VA = P*y$

$$\Rightarrow Re=\left(1-\frac{T}{P\times y}-\frac{W\times E}{P\times y}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right)=\left(1-\frac{T}{P\times y}-\frac{\frac{W}{P}}{\frac{y}{E}}\right)\times\left(\frac{y}{K}\right)\times\left(\frac{1}{\frac{P_e}{P}}\right).....(3)$$

إن القانون الأخير (3) مهم للغاية لأنه يظهر تقريبا كل المحددات الهامة التي تؤثر في المردودية وخاصة أنه أدمج إنتاجية عنصر العمل التي كانت مفتقدة في العلاقة (2). يمكن أن نلخص هذه العوامل فيما يلي:

$\frac{T}{P\times y}$: عبارة عن حصة الضرائب في القيمة المضافة، فكلما ارتفعت هذه الحصة أثرت سلبا على المردودية وكلما انخفضت أثرت بالإيجاب لأنها مسبوقة بإشارة السالب.

$\frac{W}{P}\Big/\frac{y}{E}$: هذا الكسر يعبر عن نسبة الأجر الحقيقي إلى الإنتاجية الظاهرة لعنصر العمل، فالبسط عبارة عن الأجر الحقيقي وما دام مسبوقا بإشارة السالب فيعني ذلك أنه يتناسب عكسيا مع المردودية، فكلما تحسن الأجر الحقيقي انخفضت المردودية والعكس

صحيح. أما المقام فهو عبارة عن الإنتاجية الظاهرة لعنصر العمل، وهو يتناسب طرديا مع المردودية، فكلما تحسنت إنتاجية هذا العنصر تبعها تحسن المردودية والعكس صحيح.

من خلال التحليل السابق يتبادر في الذهن أن تحسين المردودية مرهون بتخفيض الأجر الحقيقي، أي أن التحفيز على زيادة الإنفاق الاستثماري يكون على حساب المستوى المعيشي للعمال وهذا تحليل خاطئ بدليل أن زيادة الإنتاجية الظاهرة للعمال تؤثر بالإيجاب على المردودية وبالتالي يمكن رفع القدرة الشرائية للعمال وتحسين المردودية في نفس الوقت التي تكون فيه وتيرة نمو الإنتاجية أكبر من وتيرة نمو القدرة الشرائية (الأجر الحقيقي). إن المحددات الأخرى المؤثرة في المردودية قد تكلمنا عنها سابقا وهي إنتاجية رأس المال وسعره النسبي.

3-3: <u>التحليل الميداني لمحددات المردودية</u>: قد حسبنا المردودية باستعمال العلاقة(1)بعد خصم الاهتلاكات فحصلنا على الجدول أسفله الذي يحتوي على تطور الفائض الصافي للاستغلال والمخزون الصافي لرأس المال (قد تم حسابه بطريقة شخصية):

<u>جدول 4: تطور المردودية الصافية لرأس المال من 89 إلى 2000</u>

السنوات	التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت	الرقم القياسي لأسعار الإنتاج الصناعي	التغير النسبي للرقم القياسي	إهتلاك رأس المال الثابت	التراكم الصافي لرأس المال الثابت	المخزون الصافي لرأس المال(بالأسعار الجارية)	الفائض الصافي للاستغلال	المردودية الصافية لرأس المال
89	114828.1	100		30196.4	84631.7	84631.7	158560.1	1.87
90	145300	130.4	0.30	37331	107969	218328.737	231559.4	1.06
91	207367	221.2	0.70	52138.8	155228.2	525583.388	398163.7	0.76
92	283802	285.8	0.29	54179.8	229622.2	908698.748	493954.9	0.54
93	324100	332.4	0.16	95395.9	228704.1	1285567.16	487417.2	0.38
94	407500	439.7	0.32	116046.4	291453.6	1992006.8	633684.9	0.32
95	541826	575.2	0.31	137670.4	404155.6	3010028.49	769118.7	0.26
96	639447.1	669.3	0.16	188145.3	451301.8	3953756.72	1019073.4	0.26
97	638119.7	711.4	0.06	179528.3	458591.4	4661045.5	1160782.1	0.25
98	728754.1	738.2	0.04	208854.9	519899.2	5356536.51	1080861.8	0.20
99	789798.6	761.4	0.03	209854.9	579943.7	6104824.36	1334430	0.22
2000	869325.6	779.3	0.02	210854.9	658470.7	6906815.36	1874344.9	0.27

<u>المصدر:</u> Annuaire statistique de l'algérie, Résultat 1996, n°18, ONS, 1998, p340

- أما الإحصائيات الحديثة أخذناها من موقع الأنترنت، أما المخزون لصافي لرأس المال والمردودية الصافية قدتم حسابها بطريقة شخصية

نلاحظ أن المردودية كانت متناقصة باستمرار خلال عقد التسعينات وقد غيرت مسارها ابتداء من سنة 99. فهل هذا التناقص راجع إلى زيادة الأجر الحقيقي أم إلى ارتفاع حصة الضرائب من القيمة المضافة أم إلى انخفاض انتاجية المدخلات أم إلى ارتفاع السعر النسبي للتجهيزات؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال استقراء المتغيرات الميدانية.

لقد حسبنا كل محددات المردودية المبينة في العلاقة (3)، حيث تحصّلنا على الأجر الحقيقي بقسمة الأجر الوطني الأدنى المضمون على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، أما بالنسبة للإنتاجية الظاهرية للعمل ولرأس المال فقد تم حساب الإنتاجية

الاسمية أولا ثم الحقيقية ثانيا وذلك بقسمة الإنتاج المحلي الإجمالي على عدد العمال ومستوى رأسمال على الترتيب، لكن بفترة إبطاء واحدة بالنسبة لرأس المال أي: $PMP_K = \frac{PIB_{t+1}}{K_t}$

أما معدل الضريبة والسعر النسبي فقد تحصّلنا عليهما بقسمة مستوى الضرائب الاسمية على قيمة الإنتاج المحلي الاسمي بالنسبة للأول وقسمة الرقم القياسي لأسعار الإنتاج الصناعي على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:

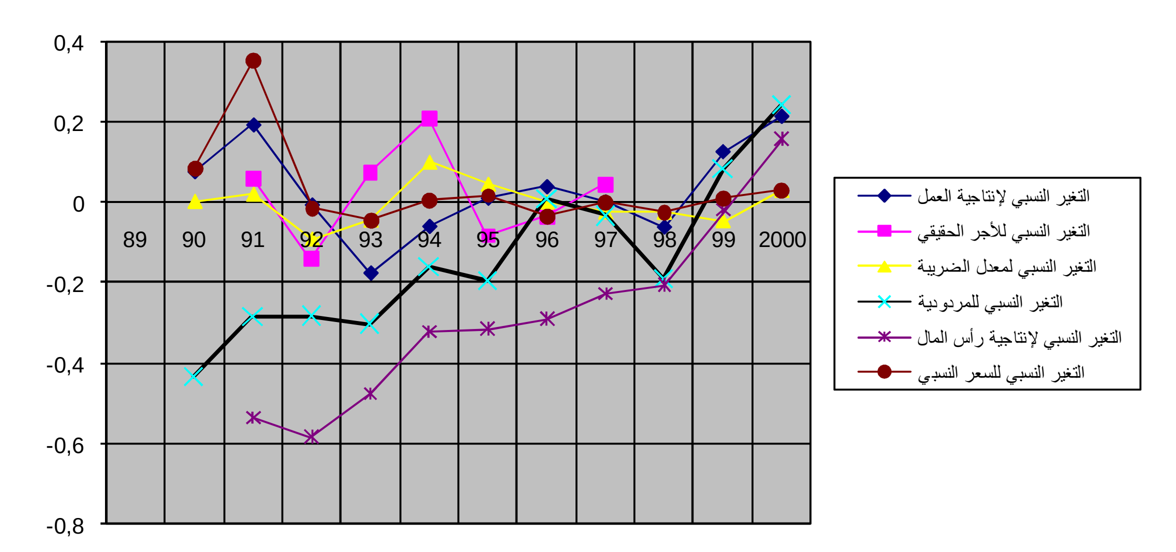
جدول 5: تطور محددات المردودية من سنة 89 إلى 2000

t	$\frac{T}{P\times y}$	$\left(\frac{y}{K}\right)$	$\frac{y}{E}$	$\frac{W}{P}$	$\left(\frac{P_e}{P}\right)$	Re
89	21%		79441.74		1	1.87
90	21%	4.561	85460.11	766.87	1.08	1.06
91	22%	2.119	101924.45	813.74	1.47	0.76
92	20%	0.881	101188.40	699.79	1.45	0.54
93	19%	0.462	83214.40	752.11	1.38	0.38
94	21%	0.313	78143.30	909.71	1.39	0.32
95	21%	0.215	78865.16	834.49	1.42	0.26
96	21%	0.153	81887.23	806.81	1.37	0.26
97	21%	0.118	81905.30	843.41	1.37	0.25
98	20%	0.094	76792.56		1.34	0.20
99	19%	0.092	86463.62		1.35	0.22
2000	20%	0.107	104998.20		1.39	0.27

إذا قرأنا الأرقام التي تحصلنا عليها في الجدول أعلاه قراءة تحليلية نصل إلى النتائج التالية: إن معدل الضريبة بقي ثابتا ولهذا لم يكن له تأثير يذكر على المردودية. أما إنتاجية رأس المال فكانت متناقصة باستمرار باستثناء سنة 2000 مما يوضح أن المردودية تأثرت بالإنتاجية نقصانا و زيادة. إن تذبذب إنتاجية العمل يبين أن علاقة هذه الأخيرة مع المردودية علاقة ضعيفة، وإن كان تأثيرها ظاهرا للعيان في السنوات الأخيرة لعقد التسعينات بحيث أن إنتاجية العمل بدأت ترتفع بشكل مطرد من سنة 99 وكذلك الحال بالنسبة للمردودية. أما السعر النسبي فلم يطرأ عليه تغير واضح وبالتالي فإن تأثيره على المردودية ضعيف جدا، كما تشير قيمه على أن التضخم في أسعار عوامل الإنتاج كان أكبر من التضخم في أسعار الاستهلاك رغم سياسة دعم الاستثمار التي طبقت مؤخرا وذلك راجع إلى أن كل القيم أكبر من الواحد.

يمكن تدعيم ما قلناه سابقا عن طريق البيانات. لا يمكن رسم تطور جميع المحددات في معلم واحد نظرا لاختلاف وحدات القياس ولكي نتفادى هذا المشكل نحسب التغيرات النسبية لجميع المحددات فنحصل على البيان لتالي:

الشكل 6 : علاقة المردودية بمحدداتها



إذا قارنا الأشكال أعلاه مع الخط الغليظ الذي يمثل التغير النسبي للمردودية تبين لنا أنه يوجد علاقة كبيرة جدا بين إنتاجية رأس المال والمردودية وعلاقة أقل بين إنتاجية العمل والمردودية وعلاقة ضعيفة بين المردودية والمحددات الأخرى. إن جدول الارتباط التالي يبين قوة أو ضعف هذه العلاقات:

المحددات	المردودية وإنتاجية رأس المال	المردودية وإنتاجية العمل	المردودية والسعر النسبي	المردودية والأجر الحقيقي	المردودية ومعدل الضريبة
معامل الارتباط	0.92	0.43	0.26-	0.05	0.11

يوجد علاقة قوية بين المردودية الاقتصادية لرأس المال وإنتاجيته وارتباط متوسط بينها وبين إنتاجية العمل. فضعف المردودية الحالية يرجع بالأساس إلى ضعف إنتاجية رأس المال وبدرجة أقل إلى ضعف إنتاجية العمل. فتحسين إنتاجية عناصر الإنتاج يعتبر علاجا ناجعا لضعف الاستثمارات في الجزائر.

خاتمة

إن التحليل النظري لأي موضوع اقتصادي هو الأساس في أي بحث علمي، لكنه لا يكفي لتفسير الظواهر الاقتصادية تفسيرا دقيقا وإنما يعتبر منطلقا لفهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. فلا بد من التحليل الميداني للظواهر الاقتصادية حتى نختبر النظرية في الميدان ولذلك أسقطنا بعض العلاقات الخاصة بالاستثمار على الاقتصاد الجزائري وبيننا أي المتغيرات تؤثر في هذا المحيط.

هذه الدراسة أوضحت لنا ضعف المؤشرات الخاصة بالإنفاق الاستثماري وتدهوره مع الزمن، إلا أن حدة هذا التدهور بدأت تتناقص في الفترات الأخيرة الماضية. وقد بيننا ميدانيا أن هذا الركود لا يرجع بالأساس إلى قصور الطلب الكلي وإنما إلى مردودية عناصر الإنتاج بصفة عامة ومردودية رأس المال بصفة خاصة. وقد أحطنا بجميع المتغيرات المؤثرة في المردودية وبيننا بالأرقام أن ضعف المردودية ترجع بالأساس إلى ضعف إنتاجية رأس المال وبدرجة أقل إلى ضعف إنتاجية العمل، أما المحددات الأخرى النظرية فلا تأثير لها يذكر.

إن ضعف إنتاجية رأس المال لها أسباب عديدة لا يمكن حصرها إلا بالدراسة المستفيضة المبنية على المؤشرات الواقعية، وبذلك يمكن التحكم في تطور المردودية حتى تتوافق مع تطورها في الاقتصاديات العصرية وتبعا لذلك نتحكم أكثر فأكثر في حجم الاستثمار الذي يتماشى مع نمو مستقر ودائم. إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم يفرض عليه من أي وقت مضى أن يحسن مردودية عناصر الإنتاج وتبعا لذلك تخفيض أسعار المنتجات المحلية ومنافسة المنتجات الأجنبية. إن العولمة وانعكاساتها أثرت سلبا على مردودية المؤسسات الإنتاجية بسبب الأسعار المنافسة والتي تفرض عليها أن تبيع بأسعار أقل ويترتب على ذلك انخفاض هامش الربح الذي يؤدي إلى انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال ومنه انخفاض المردودية. فلو كانت هذه الأخيرة عالية جدا وبالتالي تكون الربحية كبيرة، فإن تخفيض الأسعار لا يؤثر إلا تأثيرا ضعيفا في انخفاض هامش الربح وتبعا لذلك فائض الاستغلال. إذن فتحسين المردودية يساعد على تنافسية المؤسسات ودخولها من الباب الواسع للعولمة.

الهوامش :

---

[i] الدكتور سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي " نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة" :الكتاب الثاني، الكويت 1994، ص1152.

[ii] Joseph KERGUERIS, les déterminants de l'investissement, RAPPORT D'INFORMATION, n°:35, SÉNAT, SESSION ORDINAIRE DE 2002-2003.

[iii] الدكتور عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، د م ج، الجزائر، 1981، ص119.

[iv] ارجع في ذلك إلى كتب الاقتصاد الكلي وأخص بالذكر:

- سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويت 1994.
- Jaques Lecaillant, Analyse macroéconomique, Cujas, Paris, 1969.

[v] J. P. Gourlaouen, Economie de l'entreprise à l'économie nationale, Vuibert, 1986, p237.

[vi] إن هذا التعديل لعلاقة المردودية هو اجتهاد شخصي.

انعكاسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية

د/أحمد لعمى – جامعة ور قلة

أ/ عزاوي عمر – جامعة ور قلة

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضا على المستويات القطاعية ، و قد كان قطاع الزراعة في بؤرة تلك التحولات و مجالا أساسيا لما يجري من الإصلاحات والتعديلات ، و ذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني و أهميته الاستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع ، و جميع السكان وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

I– المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي قبل الإصلاحات:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

و قد شهدت الجزائر تطبيق سياسات اقتصادية خاصة في القطاع الزراعي تتمثل في أسلوب التخطيط المركزي الشامل لتحقيق الأهداف العامة لهذا القطاع و ذلك بالسيطرة على غالبية الأراضي الزراعية و احتكارها للإنتاج و التسويق و الأسعار، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع كما يلي : الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980[1] 7.95%وارتفعت سنة 85 إلى 8.85%.

حيث كانت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (80–84)، 5.99% في حين كانت مساهمة القطاع الصناعي لنفس الفترة 38.91%.

أما في ما يتعلق بباقي المؤشرات فكانت كما يلي [2]:

–تشكل القوى العاملة الإجمالية في كل القطاعات الاقتصادية حوالي 18.11%خلال فترة 80 – 84 من إجمالي السكان.

و فيما يتعلق بالعمالة الزراعية، فقد ساهم قطاع الزراعة في تشغيل 939.3 ألف نسمة في النصف الأول من فترة الثمانينات حيث يعتبر القطاع الأول من حيث التشغيل و في حدود 25.8% تلبية الصناعة.

و قد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 80–84 يقدر بـ:2856.9 دولار في حين متوسط إنتاجية العامل الزراعي لنفس الفترة 3110.8 دولار .

– الميزان التجاري:

مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري مساهمة سلبية حيث حقق عجزا بمقدار 2519.3 مليون دولار في الفترة 81–84 بسبب ارتفاع قيمة الواردات الزراعية.

– الاكتفاء الذاتي في الفترة (**81–84**):

يشكل الإنتاج الإجمالي للحبوب 1914.81 ألف طن و هو يمثل 30.6 كنسبة للإكتفاء الذاتي.

أما بالنسبة للخضر و الفواكه فيقدر مبلغ الإنتاج الإجمالي 1920.1 ألف طن و هو ما يمثل 98% كنسبة للاكتفاء الذاتي.

II- برامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي و انعكاساتها على السياسات الزراعية:

تعاني الدول النامية من أزمات حادة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، عجز ميزان المدفوعات، عجز الميزان التجاري، انزلاق العملات الوطنية، التضخم، البطالة، الفجوة الغذائية.

تعود أغلب هذه الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلى إتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة، و لا تتلاءم مع ظروف و احتياجات المجتمع، فكانت السياسة الحتمية تتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني و رفع يد الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي و ضمان أحسن تخصيص للموارد و تنويع الاستثمارات بين فروع الإنتاج و هذا ما يطلق عليه بـ: التكييف الهيكلي للاقتصاد الوطني.

و لاعتبار أن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية و تحقيق هدفين أساسيين يتمثلان في:

- زيادة و رفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة.
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن و تحمل أعباء التنمية.

و تتضمن برامج التكييف الهيكلي ما يلي[3]:

- إعادة ترتيب أولويات الخطة الاقتصادية وفقا لاحتياجات المجتمع و أهداف التنمية.
- التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، و إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي.
- تقليص دور القطاع العام و تطبيق سياسة الخوصصة.
- الانفتاح على السوق العالمية.
- تخفيض و إعادة هيكلة النفقات.
-

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن التكيف الهيكلي لهذا القطاع ليتكيف مع سياسة التحرير الاقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات حتى لا تنعكس سلبا على أداء هذا القطاع، و تتمثل أهم جوانب التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة في الجزائر، العمل على ما يلي[4]:

- تحرير الإنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية.
- خوصصة القطاع العام.
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع المزارعين و الفلاحين، و قد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرفة فلاحية على مستوى الوطن.
- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية اقتصادية و إنشاء جمعيات زراعية.
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الداخلية و الخارجية عدا بعض المنتجات الإستراتيجية .

1) مجالات الإصلاحات الهيكلية الزراعية:

1. **مجال السياسة النقدية:** تهدف إجراءات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود و زيادة سعر الفائدة تدريجيا.
2. **مجال السياسات المالية:** تهدف هذه الإجراءات إلى التحكم في الاتفاق الحكومي و توسيع قاعدة الضرائب، و زيادة كفاءة تطبيق السياسات المالية، و يكون ذلك عن طريق التحول إلى القطاع الخاص و إلغاء الدعم في القطاع الزراعي.
3. **مجال السياسات التجارية:** تم إدخال التغيرات التالية:

— إلغاء القيود على استيراد و تصدير السلع الزراعية (عدا السلع الإستراتيجية) و بالتالي تحرير التجارة الزراعية.

- إعادة النظر في التعريفة الجمركية بما يضمن مراقبة السوق و حماية المنتجات الفلاحية.
- تعديل سعر صرف الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية في التعامل بما يضمن تحجيم السوق الموازي و إعطاء ميزات تفضيلية للسلع الزراعية المصدرة.

2) الإجراءات المساندة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية:

تم اتخاذ العديد من الإجراءات المساندة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية:

- **إصلاحات قانونية و مؤسسية:** تم مراجعة القوانين و التشريعات المنظمة لهذا القطاع و القطاعات المساندة و التي تتعلق بالملكية و الأنشطة الإنتاجية و التجارية و قوانين الأسعار و تم إحداث مؤسسات جديدة تتعامل في توفير السلع الأولية و مستلزمات الإنتاج.
- **إصلاح نظام الحوافز** : و تتضمن إصدار قرارات متعلقة بتحرير الأسعار و إلغاء الدعم و تحرير أسعار الفائدة، تعديل سعر الصرف للدينار الجزائري و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية و إلغاء امتيازات مؤسسات الدولة.

3) آثار برامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي على السياسات الزراعية:

حتى يتم التعرف على آثار هذه البرامج على هذا القطاع لابد من دراسة بعض المؤشرات تتعلق بـ: – التغير في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي .

- معدل النمو في القطاع الزراعي.
- التغير في قيمة الصادرات و الواردات الزراعية.
- تطور القوى العاملة و القوى العاملة الزراعية

هذه المؤشرات نوضحها في الجداول التالية :

جدول رقم (01)

يوضح تطورمؤشرات تنمية القطاع الزراعي: مليون دينار

المؤشرات	1990	1995	1998
الانتاج الاجمالي(P.B)	554388	2002638	27811600
مؤشرات الانتاج الزراعي(86–95)=100	90.6	110.9	126.5
معدل نموالانتاج الزراعي	7.55	15.4	27.46
القيمة المضافة الاجمالية	429306	1566580	2181200
القيمة المضافة الزراعية	62725	196559	309400
نسبة القيمة المضافة الزراعية على ق م الاجمالية	14.61	12.55	14.18
نسبة القيمة المضافة الزراعية على(P.B)	11.31	9.82	11.12

Source :Ministére de L' agriculture dans l' économie natinale p 5.

جدول رقم (2)يوضح العمالة الإجمالية والزراعية :الوحدة : الف نسمة

المؤشر	90	95	98
العدد الاجمالي للسكان	25022	28060	29272
القوة العاملة	4095	5154	5815
العمالة الزراعية	970	1048	1200
نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الاجمالية	23.68	20.33	20.63

Source :Ministére de L' agriculture dans l' économie natinale p 6.

جدول رقم (3)يوضح تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي الوحدة الف دولار

الإنتاج	1990	1995	1999	متوسط (90–99)
الصادرات	11266078	9065500	12433836	11200340
الواردات	9651758	10400269	9168770	9098391

Source :Ministére de L' agriculture, L' agriculture par chiffres,2000 p 15.

- تأثير التكيف الهيكلي على تحرير أسعار السلع الزراعية:

إن تحرير أسعار السلع الزراعية يتم عن طريق نظام السوق الذي يعتمد على قوى العرض و الطلب، و بالتالي تصبح الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات و الموارد في ظل انسحاب الدولة من نظام السوق عن طريق تقديمها للدعم أو سياسات مالية انتقائية و ترشيد القرارات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات.

و بالنسبة للجزائر الحكم على نجاح نظام التسعير تحت ظروف المتغيرات الاقتصادية من الأمور الصعبة و من الصعب القيام بعملية التحرير الكامل للأسعار.

– تأثير التكيف الهيكلي على تسويق السلع الزراعية:

يترتب على تحرير التسويق الزراعي: عدم إلزام المنتجين بيع محاصيلهم لجهة معينة، و إنما وفقا للأسعار الأعلى، و سيكون من نتائج هذا التحرير تقلبات كبيرة في الأسعار، إذ تصبح المنافسة و الكفاءة هي أساس نظام السوق و إلغاء الاحتكار إلى صالح القطاع الخاص، و لكن لابد من توفير الآليات المناسبة للرقابة و المتابعة و التنظيم و توفير الموارد المالية و هي جوانب تسجل فيها الجزائر قصورا كبيرا.

– التكييف الهيكلي و تحرير مصادر الاستثمار و التمويل الزراعي:

تتضمن السياسة الخاصة بالتكييف الهيكلي في القطاع الاستثماري و التمويل الزراعي أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات و المدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، كما يتم تخلي الدولة عن دعم القطاع الزراعي، و تحرير أسعار الفائدة لتعكس المعدلات الحقيقية و الأسعار السائدة في السوق و ستتعدد مصادر التمويل كالبنوك التجارية و الزراعية و التمويل الذاتي و المصادر الحكومية التي يجب عليها حماية الزراعة من التدهور عن طريق تقديم الدعم الذي لا تقدر عليه المصادر الأخرى.

– أثار التكيف الهيكلي و تحرير التجارة الخارجية:

في ظل برامج التكيف الهيكلي تصبح التجارة الخارجية الزراعية جزءا من التجارة الدولية و بالتالي سيتم فتح قطاع التجارة للاستيراد و التصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج و سيؤثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع، و هنا يجب إعادة النظر في الهياكل و الأجهزة و القوانين بما يتماشى مع سياسة التحرير الاقتصادية.

– التكيف الهيكلي و دور المؤسسات الزراعية:

حتى يتم الانسجام مع برامج التكييف الهيكلي يستلزم تطوير مهام و أداء العديد من المؤسسات:

–وزارة الزراعة: يجب القيام بالبحوث و الدراسات و تطوير الأساليب الزراعية و حل العديد من المشاكل فيما يتعلق بالبذور و الإرشاد الزراعي، و مراقبة مدخلات القطاع الزراعي (مستلزمات القطاع الزراعي و الاستخدامات و الواردات، و التلوث)، و مراقبة القوانين و التشريعات الزراعية و تشريعات الري و حماية الإنتاج الزراعي بشكل عام.

–التعاون الزراعي: تعديل أو تغيير قانون التعاون بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة و تحقيق أهداف القطاع الزراعي و بالتالي توجيه و ترشيد استخدام الموارد، و فتح المنافسة مع القطاع الخاص.

–الدور التمويلي: و لذلك يجب تغير دور البنوك لتحويل القطاع الزراعي بأسعار الفائدة السائدة في السوق و دعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية.

- **آثار الانظمام إلى OMC**: ان اثار الانضمام المتوقعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري كانت كما يلي[5]:

– **خصائص اقتصاد الجزائر على المستوى الكلي**: هناك ميزتين أساسيتين تؤثران سلبا على الوضعية المستقبلية للاقتصاد الجزائري:

- إرتفاع حجم المديونية.
- الاعتماد على المحروقات حيث تساهم بأكثر من 50 % من الإيرادات العامة للدولة.

–الآثار المتوقعة في مجال تجارة السلع:(السلع الصناعية، السلع الزراعية، المنتوجات...).

تشكل حصة المحروقات من إجمالي صادرات الجزائر أكثر من 96 % و هي لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى (OMC)، و بقية الصادرات التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من إجمالي الصادرات لا تستفيد فيها الجزائر من خلال إنضمامها إلى المنظمة إلا بأقل من 1.8 % من إجمالي صادرات السلع . و في ظل هذه الظروف فإن التأثيرات السلبية ستزداد.

أما بالنسبة للواردات فإن لها أثرين سينعكسان سلبا في حالة الانضمام و هما :

- الآثار الناجمة عن إرتفاع بعض أسعار الواردات.
- الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الإقتصاد الوطني .

فتجارة السلع الأساسية و الغذائية تمثل حوالي 3 مليار دولار، و عند تحرير هذه التجارة فدعم الدولة سينخفض ليرفع تماما، مما سيرفعه أسعار هذه السلع من الخسائر إلى ما يقارب 400 مليون دولار، و سيكون ارتفاع أسعار السلع الزراعية كما يلي:

جدول رقم (04) يوضح تقديرات الارتفاع في أسعار بعض السلع

السلعة	نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002 (%)	القيمة المطلوبة للاستيراد لكل سلعة (دولار/طن)
الحبوب	%9	15
منها القمح	%17	26
السكر	%47	152
الخضر	%12	42
الفاكهة	%12	47
اللحوم	%18	255
الألباب	%41	845

المصدر: صالح صالحي، المرجع السابق.

و بالتالي فإن فاتورة الغداء سترتفع في الجزائر، و لكن من جهة أخرى قد يرفع تحرير السلع الغذائية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة زيادة الحافز الاستثماري الزراعي و إرتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية، مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية و تأهيل القطاع الزراعي.

من الآثار السلبية الناجمة عن إرتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء، و تدهور الإنتاج الزراعي نتيجة للأوضاع التي يعرفها كالظروف المناخية فإنه سيترتب عليه زيادة حصيلة الواردات الغذائية مما سيكلف الخزينة خسارة بين 500 مليون و 1 مليار.

إذا فلابد من تأهيل الإقتصاد الوطني و لا بد من وجود استراتيجية إقتصاد شاملة خاصة في ميدان الإنتاج الزراعي لتعظيم المكاسب من الانضمام إلى OMC .

5) تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الزراعي في الجزائر :

منذ مطلع سنوات التسعينات تميز الإقتصاد العالمي بالتزايد الكبير لمحاولات التكامل و الاندماج و التكتل في منظمات إقليمية و دولية و جهوية و تسعى كثيرا من الدول إلى إقامة شركات أو إتفاقيات تهدف من خلالها إلى توسيع الأسواق أو الاستفادة من التكنولوجية.

و من بين هذه الاتفاقيات المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995 و الذي يرمي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوربي و الدول المتوسطية، انطلقت مفاوضات ثنائية ما بين اللجنة الأوربية و ممثلين عن دول المغرب العربي و تشمل الأهداف التالية[6]:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوربي و جنوب البحر المتوسط خلال فترة 12-15 سنة.
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة جنوب البحر المتوسط .
- تعزيز العلاقات الإقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسة للحوار السياسي .

بالنسبة للقطاع الزراعي في هذه الاتفاقيات فإن هناك مجموعة من الأسئلة تتعلق بالموضوع و هي :

- ما هي المعطيات المتعلقة بهذا النوع من الاتفاق .
- ما هي السياسات التجارية للاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمواد الزراعية.
- ما هي الأفضليات التجارية الممنوحة من الاتحاد الأوربي لبلدان جنوب البحر المتوسطة.

- بالنسبة لمعطيات هذه الشراكة فإن الصادرات الإجمالية لبلدان البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوربي عام 1994 قدر بـ: 51% حيث تضم 55% من المنتوجات الزراعية بينما قدرت الواردات من الاتحاد الأوربي لنفس الفترة بـ: 51% إجمالا منها 29% فقط كواردات زراعية و هو ما يبين أهمية الاتحاد الأوربي لبلدان البحر المتوسط.
- أما بالنسبة للسياسات التجارية للاتحاد الأوربي تخضع المنتجات الأساسية لبلدان البحر المتوسط (كالحبوب و منتجات الألبان، البيض، اللحوم، السكر) إلى تطبيق نظام السعر المرجعي.
- بالنسبة للأفضليات التجارية الممنوحة كانت تصل إلى تخفيض التعريفات في بعض المنتجات إلى 100% و إزالة بعض القيود الكمية في البعض الآخر.

– التجربة الجزائرية مع مجموعة الأوربية :

كانت منطلقات الجزائر للتفاوض مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة في سنة 1976 باتفاق مبدأ سمي باتفاق التعاون ينص على رخصة و دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق المشتركة، وتم تناول النظام الزراعي حسب نوعية المنتوجات و السلع و منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية للمنتجات الزراعية الجزائر بين 20% إلى100% حسب كل سلعة.

و بعد وصول هذا الاتفاق إلى نهايته سنة 1996 كان لابد من إيجاد اطار جديد للتعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوربي يأخذ بعين الاعتبار التحولات الإقتصادية و السياسة الخارجية في العالم و الهدف من هذا الاتفاق هو[7]:

- إعطاء بعد جديد لعلاقات الاتحاد الأوربي مع الجزائر.
- حوار سياسي دائم.
- إرساء تدريجي على مدى 12 سنة كمرحلة إنتقالية.
- تدعيم التعاون الإقتصادي في كل الميادين.
- تعاون مالي لدعم الإصلاحات الإقتصادية و الاجتماعية.

أما بالنسبة للجزائر ترى أنه لابد من الأخذ بالمسائل الأساسية التالية :

- ضبط التحولات الهيكلية للاقتصاد
- الأمن الغذائي.
- الآثار السلبية على الاقتصاد.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي: فإن المفاوضات تهدف إلى العمل على تحرير شامل للمبادلات التجارية الثنائية عبر مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات مع الإبقاء على التدابير السابقة لاتفاق 1976.

و من جهة أخرى بالنظر إلى خصوصية و هشاشة الفلاحة الجزائرية و بالاتفاق بتوقيع برنامج تعاوني يهدف إلى عصرنة و إعادة هيكلة قطاع الفلاحة و الصيد البحري ووفقا لهذه التوجيهات فإن طريقة المفاوضات الجزائرية تتمحور حول:

- حماية السوق الوطنية بصفة دائمة،خاصة القطاع الفلاحي .
- إن فتح السوق الجزائري للسلع الزراعية مشروطة بالاستثمار المباشر في الجزائر.
- تنمية التعاون التكنولوجي و الاستثمارات المشتركة في القطاع الفلاحي .
- ضمان استفادة المنتجات الجزائرية المصدرة للشروط المطبقة على سلع أوربا الجنوبية و دول المغرب العربي.
- تقوم المفاوضات على قاعدة مصالح الطرفين.

– **الآثار الإيجابية للاتفاق** : من بين الإيجابيات :

سيكون الاتفاق حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج و ترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، ولا يمكن أن يكتب هذا إلا بعصرنة القطاع الزراعي و عقلنة تسيير موارده و الاستفادة من التقدم التكنولوجي و التقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الإقتصادي و التقني المسطر.

– المستفيد الأول من هذه الشراكة هو المستهلك بالدرجة الأولى (كمية، نوعية، أسعار تنافسية) .

– **الآثار السلبية للاتفاق**:ما بين السلبيات

هذه الآثار عامة تخص الدولة بالدرجة الأولى لها علاقة بالجباية، أي سوف تتأثر مداخيل الدولة و تقل خاصة بعد إزالة الحقوق الجمركية أو التخفيف منها و بالتالي سوف تخصص موارد الدولة، و التي سوف تؤثر بدورها على بعض القطاعات الإقتصادية التي تستفيد من دعم و إعانات كالقطاع الزراعي، هناك عدم التكافؤ و التوازن على العديد من المستويات .

- إغراق السوق الجزائري بالمنتوجات الزراعية الأروبية المدعمة.
- المعونات المقدمة تكون دائما مشروطة سياسيا و إقتصاديا.

إذن : لابد من التنسيق في العمل و خاصة مع تونس و المغرب للدخول كقوة موحدة للتفاوض خاصة بعد ازدياد اهتمام USA بهذه المنطقة .

- انتهاج استراتيجية تكاملية، تدعيم الكفاءة الإنتاجية، زيادة درجة التخصص و تعزيز القدرة التنافسية و النوعية، تشجيع و زيادة الاستثمار و نقل التكنولوجيا نحو الداخل.
- تعزيز الاستفادة من المضمون الشامل لاتفاقيات الشراكة.
- تعزيز الإصلاح الاقتصادي و التكاليف الهيكلية .
- دعم و تطوير مرافق البنيات الأساسية و الخدمات المساندة للقطاع الزراعي

6) أثر سياسات وبرامج الخوصصة على القطاع الزراعي:

1. الإطار العام يراعي الخوصصة في القطاع الزراعي :

في إطار الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على مستوى إقتصاد البرنامج الكلي وعلى مستوى القطاعات شهد القطاع الزراعي إصلاحات وتعديلات محورية لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية بالغة, وما أهم العناصر الأساسية لإصلاح هذا القطاع, ما يتعلق بدور الحكومة ونمط الملكية والإدارة. وبالتالي تحويل القطاع العام إلى قطاع الأفراد وفق ما أطلق عليه برامج الخوصصة التي أصبحت حتمية نتيجة الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه المجتمعات وهدف هذه السياسة إلى ما يلي:

- محاولة علاج الأزمة الإقتصادية من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي.
- تعطيل الدعم المالي للمؤسسات وزيادة إدارتها
- رفع كفاءة المؤسسات المخصصة .

فبالنسبة للقطاع الزراعي كان تدخل الدولة في أسواق السلع والخدمات وتحديد الأسعار ودعمها ووضع البنوك على حركة المنتوجات وحركة التسويق. فكل هذه التدخلات أتت إلى وجود تشوهات في هيكل الإنتاج والإنتاج الزراعي.

***وركزت برامج التعديل على جانب العرض على 4 محاور أساسية:**

- تحريك الموارد المحلية.
- تحسين تخصيص الموارد.
- تصحيح هيكل الحوافز الاقتصادية.
- الإصلاحات المؤسسية.

***وركزت برامج التعديل من جانب الطلب على العناصر التالية:**

- العودة للأسعار السوق ويتم ذلك برفع الدعم عن أسعار الفائدة وتخفيض العملة.
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص وتقليل نشاط الدولة.
- إزالة القيود الكمية والموانع الإدارية عن التجارة.

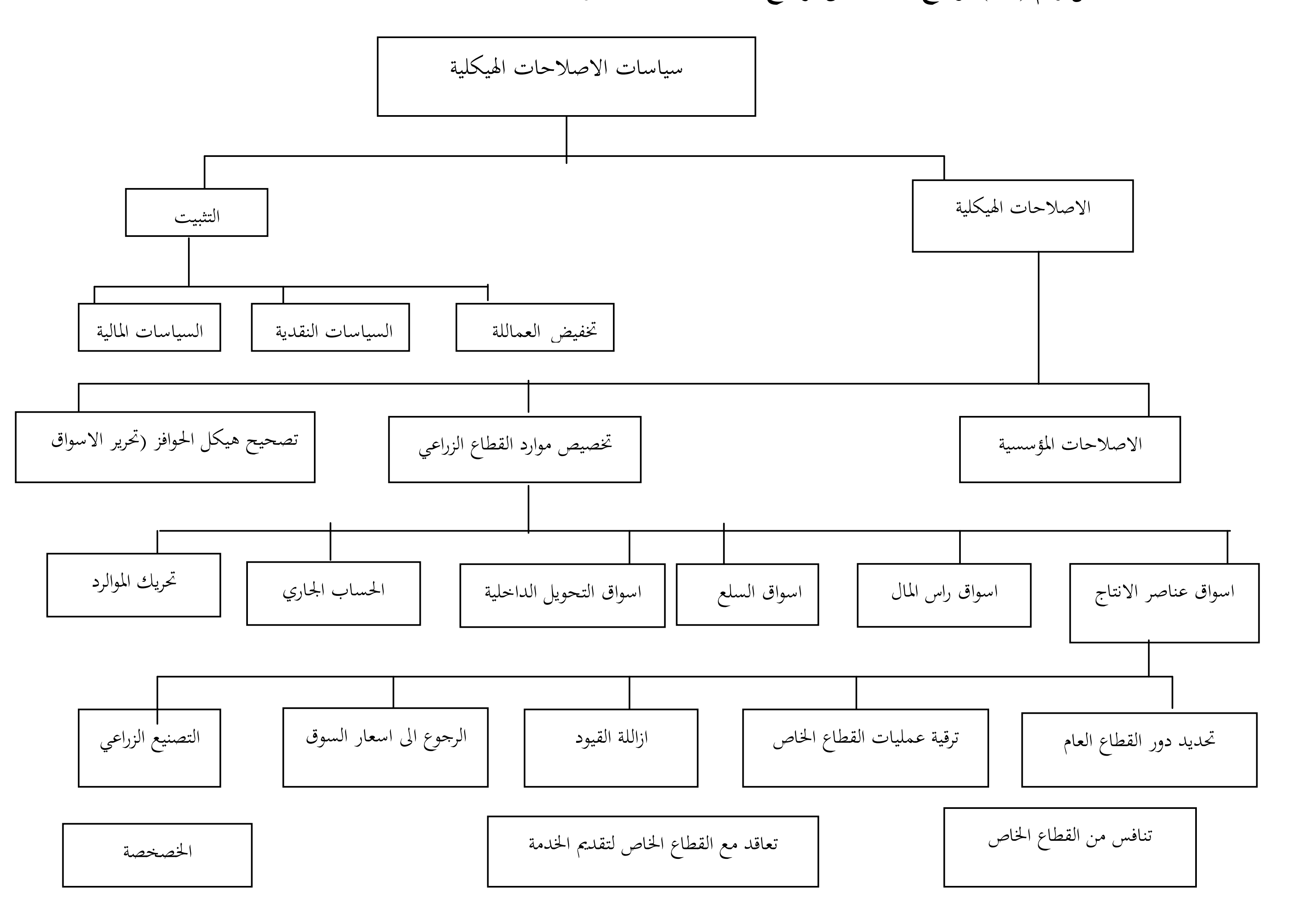
بالنسبة للجزائر حيث يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في إقتصاد الوطني الجزائري حيث يعمل بهذا القطاع حوالي: 35% من القوة العامة الكلية, ويساهم بحوالي: 13% سنويا من النتاج المحلي الإجمالي[8] وقد بدأت الجزائر عام 1988 تدريجيا للإصلاح والتكييف الهيكلي يشمل القطاع الزراعي في إطار سياسية عامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ووضع أسس مناسبة لاندماج الزراعة في إقتصاد السوق ويمكن تحديد ملامح التعديلات والتكييف والإصلاح في القطاع الزراعي الجزائري فيما يلي[9]:

- تنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدماتية ويتضمن ذلك الاستمرار في الإصلاحات العقارية وحل الاستمارات الزراعية التابعة للقطاع العام وكانت تضم حوالي 3400 وعدة إنتاجية. والمزارع النموذجية وخوصصة الأراضي الزراعية العمومية والتي تمثل حوالي 2.8 مليون هكتار و تخلي الدولة عن مسؤولية توفير مستلزمات الإنتاج الإقراض والتمويل والتسويق وتتولاها غرف وتعاونيات فلاحية – ثم حصر كافة المؤسسات العمومية في مجال الإنتاج فبلغت 21 مؤسسة و775 تعاونية تخلت الدولة عنها وقامت بفك الاحتكار وتشجيع المنافسة وبعض إجراءات التصفية

- إصلاحات المؤسسة وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي وإعطاء الدور الأكثر للمنتجين .
- الحد من التدخل الحكومي وزيادة نشاط القطاع الخاص .
- تشجيع الاستمارات الزراعية وتوفير المناخ الملائم.

بناءا على الملاحظات التي ركزت برامج التعديل الهيكلي من جانب العرض و جانب الطلب سنوضح العلاقة بيم برامج التعديل الهيكلي و الخوصصة في الشكل التالي:

شكل رقم (01) يوضح العلاقة بين برنامج التعديلات الهيكلية والخصخصة:



و اخيرا يتضح أن لبرامج التكييف الهيكلي جوانب إيجابية عديدة و في ذات الوقت جوانب سلبية خاصة في الأجل القصير– و يبقى دور الدولة في هذا القطاع فعالا و مؤثرا، و في ظل التغيرات الإقتصادية التي قامت بها الدولة و أدخلت تشريعات و تعديلات قانونية و مؤسسية كقوانين الملكية و مزاولة الأنشطة الإقتصادية و المجالات التحويلية و الإقراض، و تحديد أسعار الفائدة و الصرف و الخوصصة.

الاحالات والمراجع:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " السياسات الزراعية في عقد الثمانيناتذللجمهورية الزاترعية، 1994، الخرطوم، ص6.

[2] المرجع السابق، ص 8،16.

[3] سعد الله غلام، بالتكييف الهيكلي المستقلي للزراعة المصرية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1994،ص 84.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق ذكره، ص85.

[5] صالح صالحي، أثار إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتأهيل الاقتصاد الوطني ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة سطيف ، العدد 01،)، ص45-68.

[6] المنظمة العربية للتنمية الزراعية تجربة الجزائر ، الندوة القومية حول اثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية1999 ابخرطوم ص 36-56

[7] المرجع السابق ص 218.

[8] المنظمة العربية للتنمية الزراعية –الندوة القومية حول اثر السياسات و برامج الخوصصة على الاوضاع الزراعية العربية 1999 الخرطوم ص 81

[9] المرجع السابق ص 82.

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية

دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية –

أ/ عبد اللطيف بلغرسة
–كلية الاقتصاد – جامعة عنابة

المقدمة:

تمارس المؤسسة الاقتصادية نشاطها في ظل محيط تنافسي من حيث الطبيعة ومتغير من حيث التكوين ومتعدد من حيث الأطراف ومتجدد من حيث التأثير ومتداخل من حيث العوامل، لذلك ينجر عن كل ذلك تحديات توصف بالمباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى، يحكم على بعضها بالسلب ومن جانب وبالإيجاب من جانب آخر.

وعليه تأتي الإصلاحات المالية والمصرفية وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية في صلب هذا السياق ذلك أنه ما تنفك آثار هذه الإصلاحات عن التأثير على وظائف المؤسسة التمويلية، الإنتاجية، التسويقية ومرورا بالجبائية وإنتهاءا بالتأهيلية من أجل زيادة كفائتها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية وتعظيم مكاسبها الأربحية رفعا لتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، وذلك على اعتبار أن المؤسسات المالية والمصرفية هي الدافع للمؤسسة كقوة خلفية من خلال عملية التمويل وهي الجالب لها كقوة أمامية من خلال عملية التأهيل.

أولا: الإصلاحات المالية والمصرفية قبل سنة 1990م

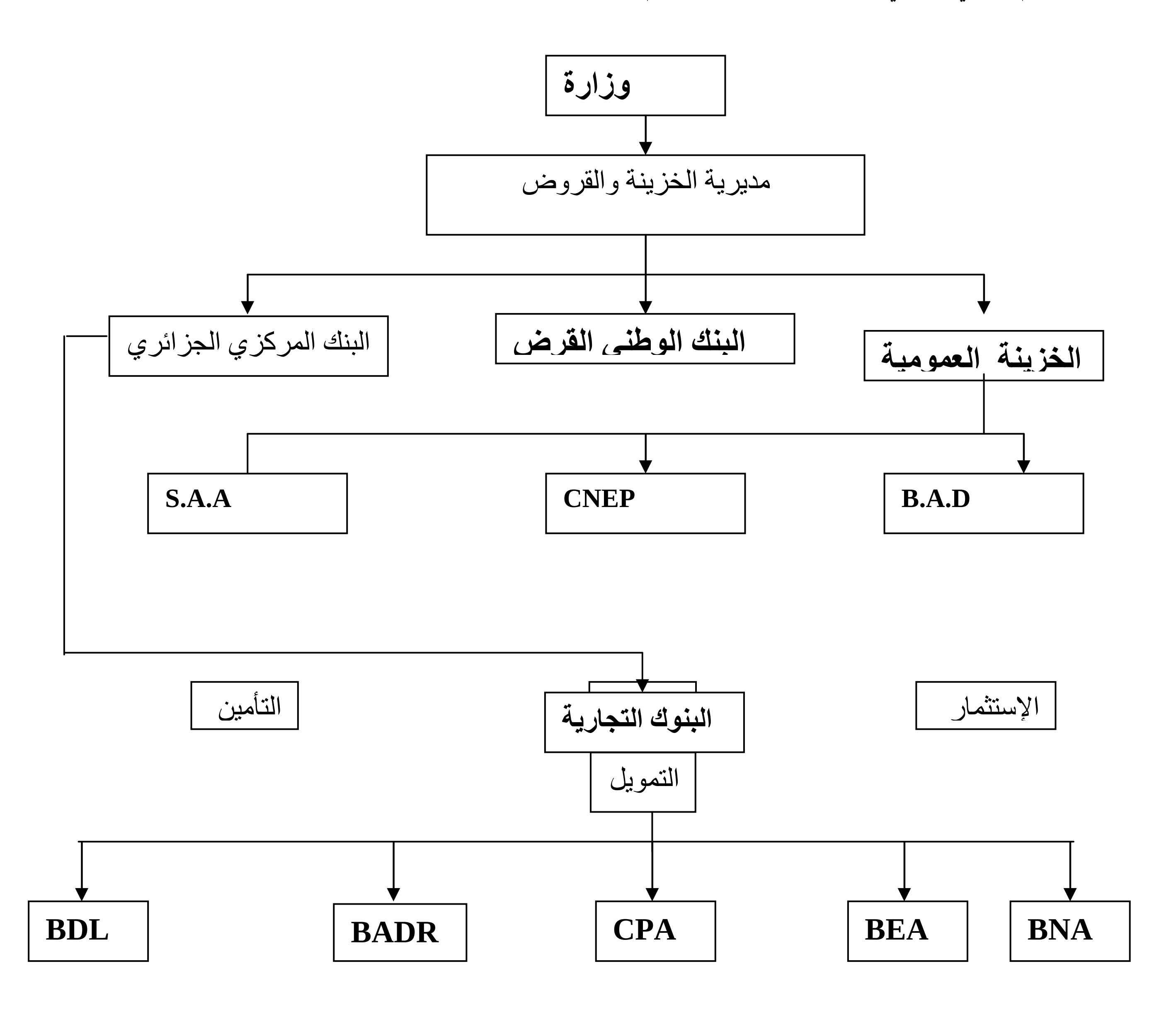
بدأت مسيرة الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر سنة 1962م لكن يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات عام 1971م المالية التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وفي عام 1978م تم التراجع عن مبادئ إصلاحات 1971م حيث: **تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية المتوسطة الأجل وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.1**

ونتيجة للهزة المزدوجة للاقتصاد الجزائري – **سقوط أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار** – ظهرت إصلاحات سنة 1986م وذلك بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986م المتعلق بالنظام البنوك القرض حيث: **تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسكية للنظام البنكي وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية.2**، وتم اعتماد ذلك: **بإدخال مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك التجارية خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية.3**

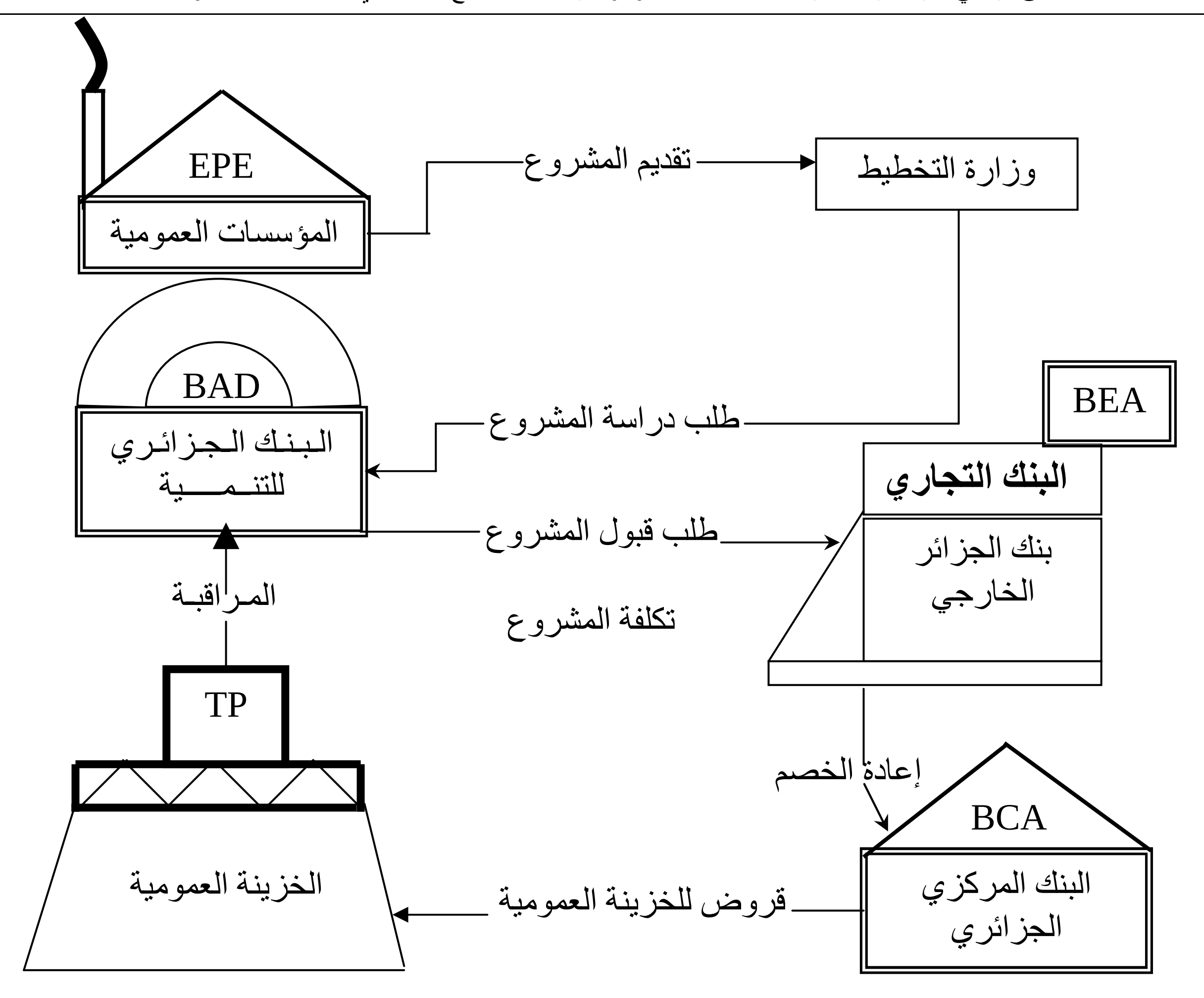
إن الإصلاحات البنكية لسنة 1986م من جهة والهزة المذكورة من جهة آخرى دفعت بالسلطات الجزائرية إلى: **تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية.4** بما فيها البنوك التجارية وهذا مند سنة 1988م فموجب القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988م والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية: **أدخلت مفاهيم جديدة مثل الاستقلالية والربحية والمردودية ومبدأ المتاجرة على أنماط تسييري المؤسسات العمومية.5**

وبما أن البنوك هي مؤسسات مالية عمومية استفادت من هذا القانون وتفاعلت مع هذه الإجراءات وطبقت هذه المفاهيم لذلك: **تشكل المصادقة على القانونين 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية... وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة.6** ، وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها – **نظريا على الأقل** – فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية وكل ذلك بالطبع له آثره المباشر وغير المباشر الإيجابي منه والسلبي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل تلك الظروف قبل إصلاحات سنة 1990م.

النظام البنكي والمالي الجزائري بعد سنة 1986م.7



لكن يمكن إجمال القول أن المنظومة المصرفية والمالية قبل إصلاحات سنة 1990م لن تكن بالشأن المهم حيث كانت مهمة البنوك التجارية إدارية بحتة حيث تجسد دورها في كونها: **مجرد بيوت العبور والمحاسبة لتدفقات النقدية من الخزينة إلى المؤسسات العمومية ومن المؤسسات العمومية إلى الخزينة.8** ، والرسم البياني الثاني يبين أثر ذلك على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فيما يخص وظيفة التمويل الاستغلالي والاستثماري:



ثانيا: الاصلاحات المالية والمصرفية بعد سنة 1990م:

إن الرغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة تجاوز قصور الإصلاحات السالفة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي: **جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة9**، حيث ظهرت المفاصلة جلية مع المرحلة السابقة إن على مستوى القواعد والنظريات أو على مستوى التعامل والميكانزمات فضلا عن تغيير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المالية والمصرفية للقيام بدورها ومزاولة نشاطها في إطار الاقتصاد الحر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ذلك يمكن تلخيص أهم ما جاءت به الإصلاحات المالية المصرفية لسنة 1990م فيما يهم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، فيما يلي: **10**

1- تحوير أو تعديل مهام البنوك.
2- إنشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية.
3- عـدم التخصص البنكي.
4- إنشاء السوق النقدي.
5- استقلالية البنك المركزي.
6- دخول البنوك الأجنبية وظهور البنوك الخاصة.
7- إنشاء السوق المالي– بورصة الجزائر-.

8- ترشيد العلاقة بنك مركزي – خزينة عمومية.

9- تفعيل العلاقة بنوك تجارية – مؤسسات اقتصادية.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن إجراء دراسة تحليلية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية بعد 1990م وذلك بالخوض في آثارها وتجلية السليم منها من السقيم من خلال تحليل علاقة السبب ← نتيجة، وترابط العامل ← الأثر، بكل مكوناته المالية، الإنتاجية، التسويقية، الجبائية والتأهيلية.

ثالثا: آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية.

يمكن تجسيد ذلك من خلال التطرق إلى أنواع الأثار التالية:

1- الأثر التمويلي:

لا يمكن الاستغناء عن التمويل المصرفي للمؤسسة الاقتصادية فهي التي تعتمد عليه في عملية الإنشاء وكذا في عملية التوسيع أو في مرحلة العسرة، لذلك فإن إصلاح المؤسسة المالية والمصرفية له آثره الجلية ***ماليا*** على المؤسسة الاقتصادية وهذا من سنة 1990م وهذا من خلال:

1-1 التطهير المالي: استفادت المؤسسة الاقتصادية في ظل إصلاح المنظومة المالية المصرفية بامتياز التطهير المالي وذلك وفقا للإجراءات والمعايير المحددة في القانونين رقم 27 المؤرخ في 16 مارس 1991م والقانون رقم 91-02 المؤرخ في 28 أوت 1991م المحدد لمعاييرالتطهير المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث جندت البنوك مبلغ 6340 م.د.ج لـ 20مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة، فضلا عن 696.5 م.د.ج لصالح الحسابات الجارية المشتركة المتأتية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية أي بمجموع 7036.5 م.د.ج والمقابل استفادت المؤسسات من تحويل الديون إلى سندات ا لخزينة بقيمة 2816 م.د.ج.

1-2 التطهير المحاسبي: إذ يفرض على المؤسسة أن تكون حساباتها مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات لكي تستفيد من معاملات وتسهيلات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في عملية التمويل.

1-3 مخطط التقويم: وذلك من أجل إعادة تقيم استثماراتها وأصولها في إطار عملية إعادة رأسملة موجوداتها **RECAPITALISATION** وكذا عملية **REDEPLOIEMENT** ويشترط في ذلك مصادقة مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية العمومية.

2-الأثر الانتاجي:

أن سعي المؤسسة الدؤوب من أجل تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية وتقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة يجعل من البنوك في ظل الإصلاحات الأخيرة فرص متاحة في يد المؤسسة حيث أن عملية تمويل المسار الإنتاجي من مرحلة التموين إلى مرحلة البيع مرورا بالمراحل المختلفة يجعل من الوظيفة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أكثر تطورا وعصرنة في ظل المنافسة الشرسة للمنتوجات الأجنبية، ذلك أن إصلاح البنوك وإدخال قواعد الأورتودوكسية البنكية وتطبيق مفهوم خطر البنكي والاعتماد على الفعالية الإنتاجية والبحث عن الجدوى الاقتصادية كل ذلك وإن ظهر كشروط قاسية إلا أنه يمثل عوامل تحفيز وعناصر تشجيع للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لكن تحسن من إنتاجها و تجود من إنتاجيتها وترتفع بمنتوجاتها إلى مستوى المعايير الدولية لكي تنافس مثيلاتها الأجنبية في الداخل وتزاحم منافسيها في الخارج، ولن يكون لها ذلك إلا بعصرنة الجهاز الإنتاجي و تأهيل الطاقم البشري وتأمين المورد المالي، لذلك فإن الإصلاحات المالية المصرفية قد كانت محفزة للمؤسسة الاقتصادية في الجزائرية ولا أدل على ذلك أن استفادت مؤسسات كثيرة جزائرية من شهادة المطابقة الدولية إيزو.

3- الأثر التسويقي:

إن عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في نظام اقتصاد السوق فرض على المؤسسة المالية والمصرفية العصرنة والتجديد من خلال عملية التوسيع وتطبيق إستراتجية كسر التقليد حيث أصبحت لديها تقنيات تمويل مرحلة ما بعد الإنتاج وهو ما تم فعلا من خلال الاهتمام بالمفهوم التسويقي للمنتوج وعدم الاحتباس في مفهوم البيعي حيث مولت البنوك الحملات الإشهارية وكذا المعارض وتقنيات ترقية المنتوج إشهاريا وإعلانيا وهذا في الداخل والخارج، ولقد استفادت المؤسسات الاقتصادية من ذلك أيما استفادت من خلال إمكانية توفر الفرص لتسويق منتوجاتها محليا ودوليا مما أهلها لتكوين رقم أعمال معتبر وتحقيق مستوى أرباح مرتفع ساعدها على نموها التطور وتوسيع رقعة نشاطها، ومن أمثلة التقنيات البنكية في هذا الصدد القرض المستندي والقروض التصديرية وقروض الإسناد والتي يرتفع حجمها من سنة إلى أخرى ليصل في سنة 2001م إلى 34% من مجمل القروض البنكية الموجهة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4- **الأثر الجبائي**:

إن جباية المؤسسة الاقتصادية تدخل ضمن الإستراتجية العامة للسياسة المالية للدولة واعتمادا على فإن الإصلاحات المتعلقة بها قد أثرت على الجابئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم ويقتضي رفع معدلات الضرائب الشيئ الذي يقلل من الدافعية نحو زيادة الإنتاج لدى المؤسسات الاقتصادية مما يحد من نشاطها ويقلل من إستثماراتها ويضيق من طاقاتها البشرية وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز في حالة الكساد.
- رفع القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية تطبيقا لبرنامج واستراتجية النمو عن طريق الرفع من الحواجز الجمركية المفروضة على منتوجات المؤسسات الأجنبية المنافسة وتخفيض حواجز عملية التصدير.
- التنويع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء أكان للحد من الطلب (**بزيادة هذه الضرائب**) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض في حالة الكساد (**عن طريق تخفيض الضرائب**) حيث لا يخفى في هذه الحالة الأثر السلبي والآخر الإيجابي على برنامج نمو وتطوير وتوسيع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

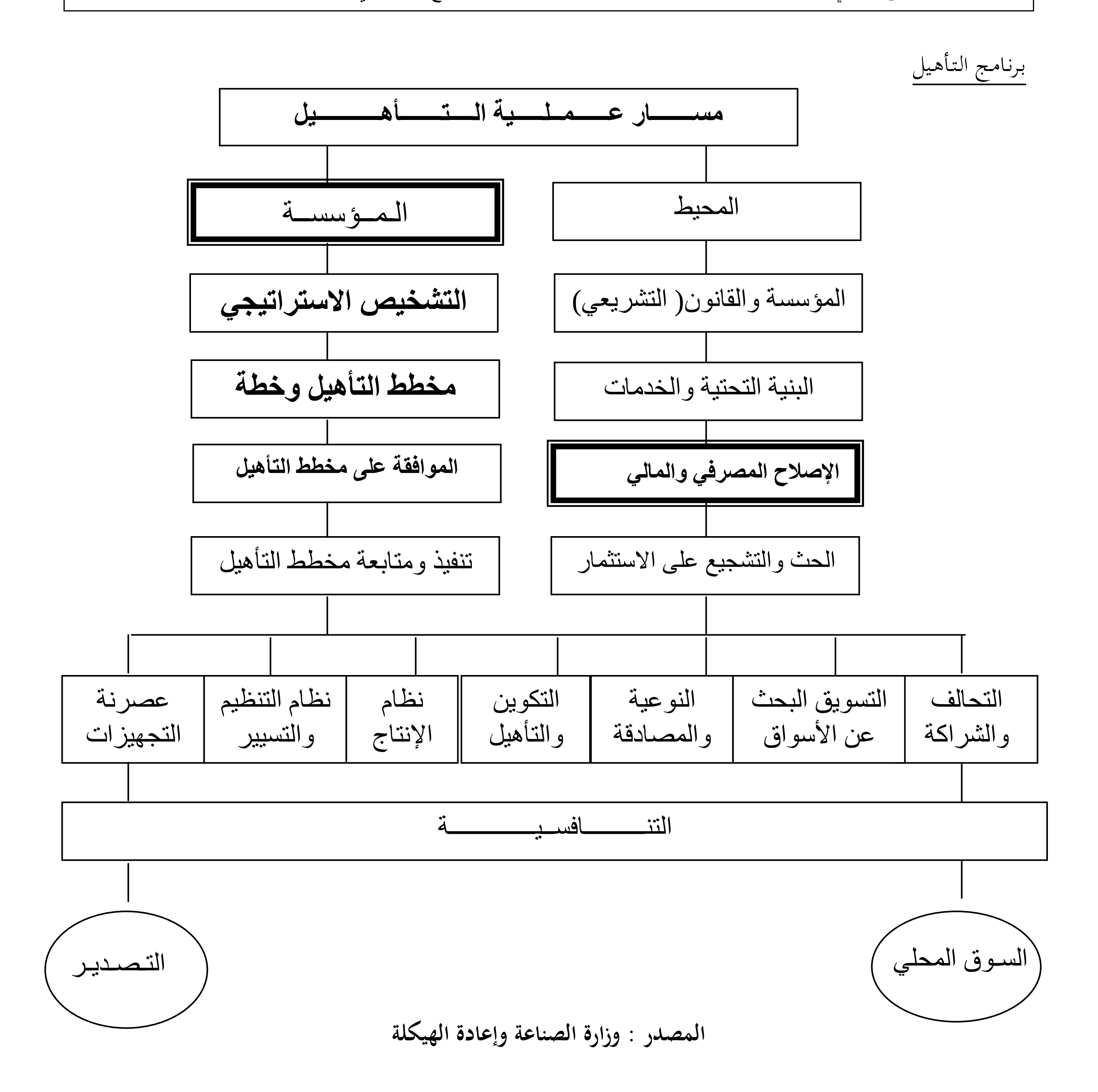
5- الأثر التأهيلي:

أثرت الإصلاحات المالية والمصرفية على برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر قصد تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي حيث يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على جميع المستويات وتباعا لهذا: **فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير للمواد، الأسواق، المالية والتشغيل وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.11**

لذلك فإن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات.

وعموما فمن وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبأ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية،بل على هذه الأخيرة المبادرة بالإنخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام، وبعدها يكون على دولة مساعدة هذه المؤسسة بطريقة غير مباشرة عن طر يق الإصلاحات المالية والمصرفية المشجعة والمناسبة.

برنامج التأهيل



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

الخاتمة:

وبعد، فإن الإصلاحات المالية والمصرفية لها الآثار الجلية على مسار المؤسسة الاقتصادية تمويليا من حيث الموارد، وإنتاجيا من حيث الوظيفة، وتسويقيا من حيث المنافذ، وجبائيا من حيث المحيط، وتأهيليا من حيث العوامل، لذلك فإن المؤسسة الاقتصادية في الجزائرية ورفعا لتحديات المناخ الاقتصادي الجديد عليها أن تتبع إستراتجيات التكييف التالية وذلك كرؤية مستقبلية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد إجراء دراسة تحليلية للآثار المترتبة عليها من جراء الإصلاحات المالية والمصرفية:

1- سياسة أكثر ديناميكية في مجال تنمية الموارد المالية وتنويع مصادرها من تمويل ذاتي ومصرفي وبورصوي.

2- الاستمرار في تبني سياسة إنتاجية متطلعة إلى مستوى المعايير الدولية.

3- تحسين منتوجات والخدمات وتلميع صورة العلامة التجارية.

4- تحسين العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية خاصة منها البورصة بالتقرب منها أكثر وفهمها أعمق.

5- تحسين العلاقات مع الزبائن بالتطلع إلى رغباتهم ومسايرة تطلعاتهم.

المراجع (الهوامش)

1- لطرش الطاهر: ص 182.
2- المرجع السابق: ص 194.
3- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 158.
4- محمود حميدات: ص138.
5- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 160.
6- محمود حميدات: ص 140.
7- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 159.
8- AHMED HENNI: P.66
9- محمود حميدات: ص141.
10 - عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 165.
11- عبد اللطيف بلغرسة: مداخلة ص 187.

المصادر

- **باللغة العربية**

1- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي OPU الجزائر 1996.
2- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك OPU الجزائر 2001.
3- مصطفى رشدى شيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية لبنان 1985.
4- ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات OPU 1985.
5- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ماجستير، تكييف البنوك التجارية الجزائرية مع إقتصاد السوق جامعة عنابة جوان 1998م.
6- عبد اللطيف بلغرسة: مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف 29-30- أكتوبر 2001م.

- **باللغة الأجنبية:**

1- FARID BOU YAKOUB: L'entreprise et le financement bancaire Alger 2002.
2- RONALD ANDERSON : Transition banking, OXFORD 1998.
3- OUVRAGE COLLECTIF: L'entreprise et la banque, OPU 1994.
4- AHMED HENNI: Economie de l'Algerie independante, enag 1991.

تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر – ما بعد الإصلاح الاقتصادي

أ/ آمال عياري – جامعة باجي مختار – عنابة
د/ رجم نصيب– جامعة باجي مختار – عنابة

المقدمة

شهدت حقبة الثمانينات و التسعينات تطورات اقتصادية إيجابية من شأنها دفع عجلة التنمية الإقتصادية و النمو بالجزائر، نشير منها إلى أمرين مهمين في رأينا الأول يتمثل في : الإصلاح الإقتصادي و الهيكلي الذي تقوم بتنفيذه و الثاني في تحسين مناخ الإستثمار مع الإصلاح الإقتصادي بإصدار تشريعات مناسبة لتشجيع الإستثمار و ترسيخ الإستقرار المالي و سعر الصرف و بقية الإجراءات التي تساعد على تخفيف القيود و زيادة الإطمئنان أمام الإستثمارات الأجنبية. فقد تسارعت الجزائر إلى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي بإشراف FMI و BM و جوهر هذه السياسة هو التحرير سواء بالنسبة للتجارة أو الصرف أو الأسعار. و بذلك أعطت الجزائر تعهدات لـ FMI تفوق الإلتزامات المطلوبة منه في نطاق تحرير التجارة مع دخولها للمنظمة العالمية للتجارة و بالتالي فإنها في وضع مريح نسبيا بالنسبة للإلتزامات المفروضة عليها لدخول OMC، و لذلك فإنه يمكن إذا استمرت المشكلات الإقتصادية على ما هي عليه أن تكون آثار اتفاقية " الجات " سلبية نظرا لتدني القدرة التنافسية لإقتصادها خاصة و أن القطاع العام يعاني من كثرة الديون المعدومة و اختلال هياكل التمويل و سوء الإدارة، و بالتالي ضعف قدرة المنتجات على منافسة المنتجات المستوردة من الخارج.

تستهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يجب أن تبتغيه السياسة المالية و الإقتصادية في مرحلة ما بعد الإصلاح الإقتصادي الذي قطعت فيه الجزائر شوطا كبيرا و هاما تعرف بسياسات الإصلاح الهيكلي و الإصلاح الإداري و القانوني، و لذلك تعالج هذه الدراسة ما يلي:

1) ماهية الإصلاح الإقتصادي.
2) أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على الإقتصاديات الكلية.
3) التصحيح الهيكلي و ما بعد الإصلاح الإقتصادي.
4) تقديم توصيات ختامية.

أولا : مسميات الإصلاح الإقتصادي و مفاهيمه

1.1. ماهية الإصلاح الاقتصادي

تعد قضية الإصلاح من بين القضايا التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للنمو و التنمية في الدول العربية عامة و في الجزائر على وجه الخصوص.

ففي إطار جهود الإصلاح الإقتصادي تنتشر مسميات مثل: برامج التثبيت، إعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكيف الاقتصادي، ...الخ.

و مهما اختلفت التسميات، فجميع هذه البرامج لا تعدو أن تكون أحد الأمرين أو الأمرين معا: الأمر الأول هو: "التثبيت Stabilisation" و الآخر "التكييف Ajustement".

فبرامج التثبيت الإقتصادي Programme de stabilisation يصممها و يتابع تنفيذها FMI، و تعتمد النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة لميزات المدفوعات [1] و تستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون و مشكلاتها و التعديلات الضرورية في هيكل الإقتصاد لعلاج المشكلات الإقتصادية القصيرة الأجل مثل مشكلة التضخم و رصيد الإحتياطات النقدية و كذلك هروب رأس المال الوطني للخارج، علاوة على تزايد عجز الحساب الجاري و عجز الموازنة العامة [2]، و عادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة تلك المشكلات ، هذه الأخيرة (سياسات جانب الطلب الكلي) تنطوي على كافة الإجراءات و التدابير التي تتبناها الدولة المعينة، بغرض التأثير على مستوى الطلب الإسمي و معدل نموه و مستوى الإستعاب المحلي [*]. و تحتوي تلك السياسات على كافة الإجراءات و التدابير النقدية التي تندرج في الإطار التقليدي للسياسة الإقتصادية الكلية و نخص بالذكر:

1) تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة و الخدمات الإجتماعية و الدفاع و غيرها.
2) تعديل عرض النقد و الإئتمان المحلي من خلال التحكم في السيولة النقدية و من إجراءاتها رفع معدل الفائدة على الودائع المحلية.
3) تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواءا بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بزيادة معدلات البطالة.

غير أن هذه السياسة الإقتصادية المصممة للمدى القصير، سرعان ما تؤدي إلى الركود و نقص الإستثمارات المحلية و الخارجية، عندئذ تبدأ برامج التكييف الهيكلي Programme d'ajustement structurel برعاية البنك الدولي. هذه البرامج تعتمد على النظرية الإقتصادية في تخفيض و توزيع الموارد. و من أهم الإقتراحات و الإجراءات المقدمة من طرف BM في إطار برامج التكييف نذكر:

---

[1] نادر فرجاني " آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية". مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية – إصدار م.ع.ت. المجلد 1- العدد 1- ديسمبر 19987 – ص 51-52.

[2] د. سميرة إبراهيم أيوب " صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي – دراسة تحليلية تقييمية " – مركز الإسكندرية للكتاب – 2000 – ص.

[*] بمعنى آخر أن هذه الإجراءات أو السياسات التي تكفل تحقيق التوافق بين مستوى الطلب الكلي و هيكل توزيعه، و مختلف الأهداف الإقتصادية العامة المحددة من قبل الدولة في مجال الاستثمار و النمو الاقتصادي.

1. تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض و الطلب.
2. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة أو التخصيصية).
3. تحرير التجارة و زيادة التصدير.

2.1. أهم الاختلالات الداخلية و الخارجية الدافعة للإصلاح الإقتصادي بالدول العربية

إن حتمية الإصلاح تمليها الإختلالات الهيكلية أو الأساسية للإقتصاد [3]. و قد تكون مثل هذه الإختلالات نتيجة لظواهر و صدمات داخلية أو/و خارجية، و التي ازدادت حدتها و بصورة ملموسة في النصف الثاني من عقد السبعينات، عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الإقتصاد الرأسمالي العالمي و من أهم ملامحها نذكر[4] : إنهيار أسواق النقد العالمية، ازدياد حدة علاقات الصراع و النمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى، بالإضافة إلى انتشار عديد من الظواهر الإقتصادية السلبية على المستوى العالمي كظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى و الثانية.

و قد مارست هذه الأخيرة (أي جملة الظواهر الخارجية السالف ذكرها) تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية و ذلك من خلال أربعة آليات يمكن تلخيصها فيما يلي[5] :

1. تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية، و خاصة في ظل تزايد حدة السياسات الإنكماشية ، وإجراءات الحماية الجمركية التي انتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية.
2. ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع متوسط معدل نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول النامية بنسبة 75% في فترة الثمانينات.
3. اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعدتها التنموية للدول النامية، و قد اقترن ذلك بتفاقم أزمة المديونية الخارجية منذ عام 1982 ووصولها إلى مستويات حرجة انعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية في تلك الدول على نحو تعذر فيه استمرار خدمة أعباء ديونها الخارجية من ناحية و تمويل وارداتها الإئتمانية من ناحية أخرى.
4. انتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج فعلى سبيل المثال، قدر حجم هذه الأموال في بعض دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30,53 مليار$ بالمكسيك و 16,51 مليار $ بالأرجنتين و 16,39 مليار $ بفنزويلا و ذلك خلال الفترة 1980 إلى 1984.

هذا بالإضافة إلى مظاهر الإختلالات الهيكلية الداخلية نتيجة انتهاج معظم تلك الدول لسياسات اقتصادية اتسمت بعدم الكفاءة في مجالات التسعير و الرقابة على الصرف و كذلك انحراف قرارات الإستثمار، و انتشار الفساد الإداري إلى جانب انخفاض معامل مرونة الجهاز الإنتاجي، و سوء تخصيص الموارد الإقتصادية الأمر الذي تمخض عنه استمرار العجز المزمن في كل من ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة.

[3] انتقالية و استشفاف " التحولات الهيكلية في الإقتصاد حالة المكسيك و نيجيريا " 1995 – ص 45.

[4] د. يونس أحمد البطريق " في المالية الدولية " – الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع" الإسكندرية 1993 – ص 175-176.

[5] Dhram Ghai « The IMF and the South « - the social impact of crissis and adjustment » UN reasearch institute 1991 – P 33-37.

و إزاء تدهور الأداء الإقتصادي كمحصلة لتأثير الظواهر الإقتصادية (الخارجية منها و الداخلية) ظهرت حتمية " الإصلاح الإقتصادي" و ذلك تحت رعاية مؤسسات دولية (FMI و BM).

3.1. مضمون السياسات المقترحة من طرف FMI و BM في مجال الإصلاح الإقتصادي

تندرج العناصر التي يتكون منها برنامج الإصلاح الإقتصادي المسمى "التثبيت الإقتصادي" على المستوى الكلي تحت أربع مجالات رئيسية:

1. **السياسة المالية**: وذلك لتقليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي و تخفيض الدعم.
2. **السياسة النقدية و الإئتمائية**: و ذلك بتقليل معدل التوسع في الإئتمان و رفع أسعار العائدة المحلية.
3. **سياسة سعر الصرف و التجارة و الديون**: و التي تضم تخفيض قيمة العملة و توحيد سعر الصرف و تعويمه، إلغاء اتفاقيات التجارة و الدفع، و تحرير الإستراد و تقليل الإعتماد على التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل.

4. **الإصلاح الهيكلي**: و يشمل: تعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام و القضاء على التشوهات السعرية و إعطاء إهتمام أكبر للزراعة و تشجيع الإستثمار الأجنبي و الإصلاح الإداري و القانوني و العدالة و الإنصاف.

و مجموع هذه السياسات السالف ذكرها تحاول تقليل الإفراط في العجز في الميزان التجاري أو معدل ارتفاع التضخم و هما عرضيان لظاهرة ارتفاع في الطلب مع عدم قدرة العرض على مواجهتهما لمحدوديته بالذات في فترة زيادة الموارد المؤقتة من الخارج بمعنى آخر هذه السياسات تستهدف استعادة التوازن ما بين العرض و الطلب الكلي و استعادة للتوازن الخارجي.

إلا أن سياسات الصندوق (FMI) لا تقتصر على جانب الطلب وحده كما سبق ذكره فهناك سياسات خاصة بجانب العرض الكلي تستهدف زيادة الناتج المحلي من السلع و الخدمات بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب المحلي الإجمالي و تنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين[6] :

المجموعة (1):و تضم الإجراءات الموجهة لزيادة تيار الناتج المحلي من خلال كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، ويتطلب ذلك التخلص من مظاهر الإنحراف في هيكل الأسعار بالمنتجات المختلفة و أسعار الصرف إلى جانب تعديل الهيكل الضريبي و أيضا تخفيف القيود التجارية.

المجموعة (2): و تتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية بغرض رفع معدل نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل و هي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار و التكوين الرأسمالي الثابت،و كذلك بتعظيم عملية الإستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع و تطوير نطاق برامج التعليم و التدريب و التطور التكنولوجي.

[6]Balassa. B « Structural ajustement policies in devloping contries » world development vol 82 – jan 1983, P 23.

ثانيا : آثار سياسات الإصلاح الإقتصادي

1.2. على المجمعات الإقتصادية الكلية للدول العربية

يعتبر الإستثمار المحدد الرئيسي لمعدل النمو الإقتصادي فبانخفاض أسعار البترول في أوائل الثمانينات اتجهت معدلات الإستثمار إلى انخفاض و تبعتها معدلات النمو الإقتصادي، و لكن بداية التسعينات شهدت ارتفاعا في معدلات الإستثمار و تحسن في معدلات الإدخار القومي في الدول غير المنتجة للبترول نتيجة لنجاح جهود هذه الدول في التغلب جزئيا على اختلالات الميزانية و باقي الكميات الإقتصادية في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي التي تستهدف بالدرجة الأولى زيادة معدلات الإستثمار سواء كان أجنبيا أو من القطاع الخاص.

و فيما يتعلق بمستقبل اتجاهات نمو الكميات الإقتصادية الكلي (الإجمالية) يرى تقرير FMI أن المستقبل يبشر بالأمل على الرغم من العديد من المؤشرات الدولية غير المواتية في العالم (أسعار البترول، تخفيض اليد العاملة الوافدة إلى الدول الأوروبية، انخفاض معدلات المعونة الدولية نتيجة لسياسات الدول المانحة).

و حسب FMI العولمة ستفتح آفاقا جديدة للمنطقة العربية، و الأمر يتوقف على السياسات الداخلية التي ترسمها الدول العربية للحفاظ على معدلات عالية للنمو الإقتصادي، و المحك الأساسي لنجاح السياسات الداخلية هذه هو زيادة مستوى و كفاءة رأس المال في الدول العربية.

و لكن دراسات و بحوث أخرى أثبتت عكس ما قدمه FMI، فالإصلاح الإقتصادي المنتهج وفقا للوصفة المقدمة من طرف FMI لم تثبت نجا عتها و الذي يغطى من خلال النقاط التالية:

1) متوسط نصيب المنطقة العربية من تدفقات المال الأجنبي المباشر خلال 5 سنوات السابقة لا يتعدى 1,5% سنويا خاصة و أن معدلات رأس المال/ الناتج، تعتبر عالية في الدول العربية مما يستدعي ضرورة جذب تدفقات مالية أكبر من تلك التي يمكن أن تحصل عليها دول جنوب شرق آسيا لزيادة الناتج و معدل النمو بنسبة متساوية.
2) انخفاض كفاءة رأس المال بهذه المنطقة نتيجة لتعاظم حجم الإنفاق العام الحكومي بشقيه العسكري و المدني، فالدول العربية تتوفر بها خدمات بنية أساسية و لكن انخفاض نوعية هذه الخدمات و مستواها يرفع أيضا من تكلفة الإستثمار، فضلا عن تدهور الخدمات الأخرى (النقل، التعليم،...) و انخفاض إنتاجية العامل.
3) معدلات الإدخار القومي في الدول العربية غير النفطية يتراوح بين 20 إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن معدلات الإستثمار المطلوبة لاستيعاب خريجي النظام التعليمي حوالي 35% من الناتج القومي الإجمالي حتى يتحقق معدل نمو حوالي 7% سنويا، و بالتالي هذه الدول تسعى لتغطية الفجوة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و إلا تعرض الإستقرار فيها للخطر من جراء التوترات الإجتماعية المرافقة لزيادة البطالة.

2.2. على المجمعات الإقتصادية الكلية بالجزائر

ليس هناك من شك الآن في برنامج التصحيح الإقتصادي والذي بدأ يعطي نتائجه المرجوة ابتداء من منتصف التسعينات و ذلك على الرغم من الإضطرابات الأهلية التي عصفت بالجزائر في المرحلة الأخيرة و من أهمها نذكر:

1. خلال السنوات السابقة لإعادة الجدولة (ما بين 1986 – 1993)، وصلت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (التي تمثل نسبة الصادرات الموجهة لخدمة الدين الخارجي) في المتوسط إلى 70%، لتبدأ في الإنخفاض منذ 1994، بحيث أصبحت تقدر بـ 30% في كل من 1996 و 1997.
2. بدأ الإحتياطي في التزايد منذ 1994 بحيث وصل إلى 8 مليار$ في نهاية 1997، و الذي كان أقل من 2 مليار $ خلال الثمانية سنوات السابقة لبرنامج الإستقرار. و لم يكن ذلك ناتجا عن أي ارتفاع ملموس في أسعار البترول، ذلك أن متوسط سعر البرميل كان خلال فترة 1994 – 1997 يبلغ 18,7$ أي ما يعادل سعره في الفترة السابقة (1986 – 1993)حيث بلغ البرميل حينئذ 18,8$. فهذا التحسن في مستوى الإحتياطي كان بطبيعة الحال مدعما بالتمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة.
3. تناقص عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1986 – 1993 و مستواه الأقصى 12,7% من الناتج الإجمالي سنة 1988 ليتحول إلى فائض في سنتي 1996 و 1997.
4. انخفاض معدل التضخم سنة 1996 ليصل سنة 1998 إلى الهدف الذي كان محددا في نهاية البرنامج و هو 5% و ذلك بالمقارنة مع القدرات السابقة و الذي تجاوز فيها معدل التضخم 20% خلال خمس سنوات متتالية (من 1991 إلى 1995).
5. تسجيل معدل موجب للنمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداءا من 1995، إذ بلغ متوسطه 3,4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، و ذلك بالمقارنة مع فترة الثمانية السنوات السابقة (86 – 1993) حيث كان في المتوسط سلبيا (– 0,5%).

فكل هذه الأرقام تثبت و بشكل واضح أن البرنامج قد حقق الأهداف المنشودة و أن المقاييس الاساسية للإقتصاد الكلي قد صححت:

1. استعادة التوازنات المالية الداخلية
2. و استعادة التوازنات المالية الخارجية

و في هذا الصدد يقدم السيد المحافظ لبنك الجزائر بملاحظة أساسية أمام المجلس الشعبي الوطني و هي[1]: " **إن استقرار الإطار الإقتصادي الكلي ليس غاية في حد ذاته، إنه نتيجة معتبرة. غير أنه لا يمثل سوى قاعدة لهدف أكثر طموحا، هو الانتعاش الإقتصادي، بعبارة أخرى، فهو شرط ضروري و لكنه غير كاف، إنه خطوة نحو هدف النمو و التشغيل**".

بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول في 1997 يبلغ 19,5$ انخفض في 1998 ليبلغ في السداسي الأول 16$ في المتوسط و ازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11,9$ في المتوسط، و هكذا، عكست ميزانية الدولة هذا الانخفاض بحيث بلغت قيمة العجز الكلي 108 مليار دج، أي ما يعادل 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول على المالية العامة قد ازداد حدة خلال السداسي الأول من عام 1999، و لكن نتيجة الإرتفاع الملحوظ في سعر البترول في السداسي الثاني من 1999 ليبلغ 23$ للبرميل، سجلت الوضعية المالية للخزينة العمومية تحسنا في الثلاثي الرابع لهذه السنة بحيث بلغ عجز الخزينة 0,5% أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998 و أقل من المستوى المتوقع في قانون المالية (و هو 2,4%).

بعد تدهور الوضعية المالية في سنة 1998، و الذي تم كبحه بفضل الصرامة المتبعة فيما يتعلق بتسيير النفقات العمومية و بفضل تحسن أسعار البترول، فإن تأكد تحسن الظروف الخاصة بالجباية البترولية منذ بداية 2000، يترجم بفائض هام في وضعية عمليات الخزينة العمومية و هذا بدء من السداسي (1) العام 2000، و في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وضعت ميزانية الدولة بعد ذلك، على أساس سعر 19$ للبرميل و بما أن السعر المتوسط كان أعلى من ذلك (28,3$ للبرميل خلال الأشهر 9 الأولى من سنة 2000)، فإن الزيادة الجبائية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر المرجعي و السعر المتوسط المسجل، تغذي صندوق ضبط الإيرادات* (Le fonds de régulation des recettes budgétaires).

3.2. على القطاع الصناعي الجزائري

في أعقاب أربع سنوات من تطبيق برامج التكيف الهيكلي التي وصفت نتائجها الإقتصادية الكلية بأنها نتائج استثنائية يبدو من المفيد أن نتساءل عن آثارها الإقتصادية و عن قدرة برامج هذا الإصلاح على توفير الظروف لنمو دائم، و في هذا المنظور سندرس آثار الإصلاح على قطاع الصناعة.

فقد أصيبت القطاعات الاقتصادية المختلفة بانكماش و لكن بدرجات متفاوتة، و القطاع أكثر تضرر من غيره هو بدون نزاع القطاع الصناعي و الذي يبرز من خلال عدة مؤشرات منها نذكر:

I-الإنتاج :

هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و 1997. و أكثر المؤسسات الصناعية تضررت بالإنكماش هي الصناعات المعملية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري إذ أن إنتاجها هبط بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين و بالمقابل، نرى أن الصناعات الوحيدة التي شهدت نموا مطردا هي فروع الطاقة و المحروقات، كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج و لو بدرجة أقل من الفروع السابق ذكرها.

نلاحظ في مجموع الصناعات المعملية تطورات تختلف باختلاف الفروع، و إذا ما استثنينا صناعة المواد التي سجل إنتاجها نقطتين خلال الفترة، و جدنا أن الصناعات الأخرى منيت بانحطاط محسوس.

و أكثر الصناعات تضررا بالانحسار هي الصناعات التي تهم شغل الجلود و المنسوجات و ربما كان السبب في ذلك ما تواجهه هذه الصناعات من منافسة منذ بضع سنوات من خلال انفتاح أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و نشاط القطاع غير الرسمي و توسعه و استنادا إلى سنة 1998 هبط مؤشر إنتاج الجلود و الأحذية بما قدره 53 نقطة، و لم يعد هذا المؤشر في سنة 1997 سوى 23,7 أما ما يتعلق بالمنسوجات و صناعة الخشب فإن التراجع فيها حديث النشأة و لكنه بالضخامة نفسها إذا ما اعتبرنا فترة 1994 – 1997.

Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001.Communication du gouverneur de la B.A/ M.A Keramane a l'assembleé populaire national –

* حيث أن الإقتصاد الوطني هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول فإنه من الملائم أولا الاحتراس ضد هذه المخاطرة، و في انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغيير عميق لهيكل جهاز المنتج، فإن إجراءات وقائية قد اتخذت في ميدان الميزانية و المتمثلة بإنشاء " صندوق ضبط إيرادات (FRRB) الذي يكون أداة ذات أهمية كبرى و الذي يجب تعزيز مصداقيتها، بالضبط في الوقت الذي يرتفع فيه البترول و هذا ما يسمح بتراكم الادخار المالي للدولة لدى بنك الجزائر.

و يبدو أن الصناعات الغذائية كانت أكثر صلابة و مقاومة للأزمة و لو أن تراجع الإنتاج فيها كان نسبيا بين 1994 و 1997 إذ انتاجها هبط بثلاث عشر (13) نقطة و شهدت الصناعات الكيماوية تطورا مماثلا نسبيا و لو أن انحطاطها أشد بروزا خلال السنوات الأخيرة.

و كانت الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الكترونية التي تشكل النواة المركزية لأي منظومة صناعية متضررة كذلك بالغ التضرر بالأزمة. فقد انخفض إنتاجها بنسبة 50% فيما بين 1984 و 1997 و كان الإنحطاط فيها أكثر ظهورا فيما بين 1994 و 1997، و هي الفترة المشمولة بالتصحيح الهيكلي بنسبة 30% طول السنوات الثلاث.

و كان من نتائج هذا الإنخفاض في الإنتاج بطالة جزء كبير في أداة الإنتاج و من المفارقة أن نرغب في وضع حد لإقتصاد المديونية الذي هو الهدف الرئيسي لبرنامج التصحيح الهيكلي عن طريق الإيقاف الجزئي لأداة الإنتاج.

كان هبوط معدلات استخدام قدرات الإنتاج عاما، و النزوعات الإنخفاضية تنصب بصورة كاملة على أدوات الإنتاج و قد شمل ذلك بالترتيب صناعات الخشب و النسيج و الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الإلكترونية.

و فضلا عن انخفاض معدل استعمال القدرات [7] يلحق الضرر أساسا بصناعات السلع الوسيطية و التجهيز، فإنه بالغ الأثر كذلك في الفروع التي تكون وحداتها قديمة و التي تشهد تعطلات متكررة، و في الفروع ذات الطاقة التكنولوجية العالية و التي ما تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية.

و هذا الواقع الثابت الذي وصفناه باختصار يجعلنا نتساءل عن أسباب الركود المستمر للصناعة الجزائرية و قد يكون من المهم أن نحلل أو أن نتساءل على الأقل عن قسط أثار سهلة الإستقرار و الآثار التي قد تكون ناجمة من القيود الهيكلية التي يعانيها الإقتصاد الجزائري في الإنحسار و لعل هناك تضافر بين العوامل كلها فيما أصاب الإقتصاد الوطني من علل و أوهان.

و يمكن إرجاع الحجج التي يحتج بها الملاحظون لحالة الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر إلى تفكيك بنية المؤسسات أو هدمها من الناحية المالية و من خسائر في جانب الصرف إلى أحد العوامل المفسرة لهذه الظاهرة و التي إليها عوامل أخرى مثل عدم تحصيل ديونيها، و تقلص الطلب على منتجاتها و المنافسة الأجنبية، و حيازتها لمخزونات هامة من المنتجات غير المسوقة.

[7] غالبا ما يحسب هذا النزوع بالقياس إلى المعطيات الإنسانية عند تاريخ إنجاز مختلف الوحدات، و هذه القدرات التي غالبا ما تكون قدرات نظرية نادرا ما تحرزها الوحدات المماثلة المنجزة في البلد الذي ينشئها، و الملاحظة هو أن وحدات المصانع قد تعرضت في غالب الأحيان منذ انشائها إلى الشيخوخة و عمليات تحويل و تكييف لم تؤخذ في الحسبان في تقدير كفاءاتها الإنتاجية، و نسجل أخيرا أن ما يجري في كثير من الفروع هو الإستمرار في حساب الوحدات التي يتوفر لها مواد أولية لكي تشتغل و تسير عاديا، و اعتبار تلك بمثابة قدرات إنتاجية سلبية أو وحدات قديمة، أي احتساب الوحدات التي لا تجد لمنتجاتها أسواقا ضمن ذلك، و عليه فمن الضروري القيام بتحسين القدرات الإنتاجية للحصول على نظرة أو صورة أوفى عن واقع القدرات الإنتاجية، و تجدر الإشارة أيضا إلى أن المستخدمين و العمال يشكلون قدرة إنتاجية ذات أداء جيد بقدر أو بآخر لنمط تكوينهم و تدريبهم و حوافزهم.

II– هدم البنية المالية للمؤسسات:

كان من آثار التصحيح الهيكلي قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية و بشكل فظ مباغت، و فجأة وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع تواجه فيه محيط الناجم عن القرارات الإقتصادية الكلية، و دون أن تكون مهيئة لذلك (تحرير الأسعار، و معدلات الفوائد و تخفيض قيمة الدينار، و الإنفتاح الإقتصادي).

و إذا ما أرجعنا هدم البنية المالية للمؤسسات إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فإننا نلاحظ في الواقع تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار و تضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية، و قد ارتفع هذا المكشوف على الحساب بالنسبة إلى مجموع القطاعات الصناعية من 90 مليار دينار في 1995 إلى أكثر من 13 مليار دج في نهاية سنة 1996.

فهو يمثل 28% من رقم الأعمال الإجمالي أي 3,4 أشهر من متوسط الإيرادات، و يرى المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي [8] أن القطاع الصناعي كانت له مالية إيجابية تقارب 8 ملايير في سنة 1993، و قد بدأ ظهور التمويل على مكشوف الحساب سنة 1994 بمبلغ 10 ملايير دينار مما يسمح بإبراز الصلة الوثيقة بين قيمة الدينار في أبريل 1994 و انهدام بنية مالية المؤسسات تدريجيا.

و قد إزداد مكشوف المؤسسات العمومية ازديادا كبيرا منذ سنة 1993 فانتقل من 10 ملايير دينار في نهاية ديسمبر 1994 إلى 29 مليار في نهاية ديسمبر 1995، و هذا المكشوف يمثل أكثر من ربع رقم أعمالها، و نلاحظ أن فرع مواد البناء قد شذ عن هذه القاعدة بما حصل عليه من مالية إيجابية[9] و يبدو أن ثلاثة أسباب على الأقل كانت وراء هذا التدهور العام.

ثالثا: ما بعد الإصلاح الإقتصادي

رغم شروع الجزائر و غيرها من الدول العربية في الإصلاح الإقتصادي تبعا للوصفة المقدمة من طرف FMI و BM، إلا أنها عجزت عن إلغاء جميع الصعوبات و المشاكل التي تعترض نموها الإقتصادي و من أهمها نذكر:

1.3. صعوبة الإندماج في الإقتصاد العالمي

أدت الإختلالات التي عانت منها الدول العربية عامة و الجزائر على وجه الخصوص في الثمانينات و التي أدت إلى إقدامها على سياسات الإصلاح الإقتصادي إلى صعوبات اندماجها في الإقتصاد العالمي بسلاسة و يسر، و يمكن تلخيص هذه الصعوبات في بعد السياسات النقدية الحمائية و الإفراط في التدخل الحكومي، و فكرة الأسعار، و أخيرا عدم قابلية العملات المحلية للتحويل و التي أدت إلى عدم إقدام الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار و بالذات في قطاعات التجارة و بالتالي تباطؤ نمو التجارة مع العالم الخارجي.

كما أن العجز المزمن في الميزانيات أدى إلى تباطؤ معدل النمو الإقتصادي نتيجة لإنخفاض الإئتمان الممنوح لقطاع الخاص و بالتالي بتباطئ معدلات الإستثمار و خاصة و أنه من المعروف أنه لإزالة عدم التبعية و تناغم قرارات الإستثمار مع الإدخار و تناسقها مع السياسات الإقتصادية تؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد.

---

[8] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي : تقرير عن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في السداسي الأول 1996، ص10.

[9] يمكن تقديم تفسير لشرح المردودية في فرع مواد البناء و يبدوا فيما يخص الإسمنت أن سعره قد حدد بمستوى يسمح للمؤسسات بإحراز نتائج صافية إيجابية، بل و يبدوا أن المستوردين هم الذين يسعرون أسعارهم وفق سعر الإسمنت المنتج محليا مما ساعدهم على إحراز أرباح زائدة.

و قد شهد النصف الثاني من التسعينات التغلب على معظم هذه الصعوبات و استعادة التوازن المالي و بالتالي انخفضت معدلات التضخم حتى حدث الإنخفاض الحاد في أسعار البترول في النصف الثاني من عام 1998 و إن كانت أوضاع المعاملات الخارجية لمعظم الدول العربية هشة.

و إلى جانب استعادة التوازن على المستوى الكلي هناك سياسات أخرى بحيث اتباعها مثل تحرير التجارة و تحسين وسائل النقد و الطرق و الاتصالات و السياسات الضريبة و تنظيم النظام المالي المحلي، و توفير بنية أساسية صالحة لخدمة، أهداف النمو الإقتصادي و إصدار قوانين للمنافسة و تنظيم الإحتكار و تنظيم الأسواق ككل.

2.3. أهمية تغرير تكنولوجيا المعلومات و القدرة على المنافسة

إن الثورة التكنولوجية ملائمة للبلدان النامية، بصفة عامة، و لكنها ملائمة للبلدان العربية بصفة خاصة، و المنطقة تواجه ضرورة الإسراع في زيادة مستويات تعليم و مهارات قواها العاملة و لكنها في الوقت نفسه تمتلك الموارد (قاعدة رأس المال البشري الكافية) اللازمة لذلك، من خلال الإستفادة من فرص التعليم الجديدة المتنوعة التي خلقها التقدم الذي أحرزته تكنولوجيا المعلومات.

و هذه الثروة التي تستدعي إحداث تغيير هيكلي في نظرتنا إلى التعليم هي نفسها التي تتبع الأدوات الجديدة اللازمة لإنجاز هذا التغيير.

و من الواضح أن هذه ليست مهمة الحكومات وحدها، غير أن للحكومات دورا هام تلعبه في تسهيل هذه التطورات، إذ ينبغي تنفيذ سياسات لحفز مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم و التدريب. كما ينبغي إطلاع الجمهور العام و دوائر الأعمال و التجارة على فرص التعليم الجديدة التي يتزايد توفرها (على سبيل المثال من خلال مشروعات تجريبية). و حيثما اقتضى الأمر ينبغي تطبيق المعايير التعليمية و شبكات اعتماد المؤسسات التعليمية لضمان الحدود الدنيا من جودة التعليم.

3.3. التطوير الإداري لدعم سياسات الإصلاح الإقتصادي

تهدف مجموعة السياسات الإقتصادية سالفة الذكر إلى السيطرة على التضخم و كبح جماحه بما يحقق الإستقرار الإقتصادي من ناحية، و إلى تشجيع الاستثمار و تنمية الإنتاجية وزيادة معدلات التشغيل بما يحقق معدلات نمو اقتصادي متزايدة من ناحية أخرى. و تحوي السياسات الجديدة مضامين مؤسسية تتعليق بضغط حجم الجهاز الحكومي، و إعادة تشكيل أدواره و توفير و تنمية المقومات المؤسسية اللازمة لإدارة التحول إلى اقتصاد السوق.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكن أن نستخلص أمرين:

الأمر الأول: أن الإصلاح الهيكلي يعتبر أصعب بكثير من التصحيح على المستوى الإقتصادي الكلي إذ تحقق تقدم ضئيل في مجال الخوصصة و تحرير التجارة الدولية و على العكس من ذلك، أسفر الإصلاح عن نتائج سريعة لحد كبير فيما يتعلق بالتخفيف من الضغوط التضخمية و استقرار أسعار الصرف و تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة و موازين المدفوعات، و لما كان التصحيح في قطاعات الإقتصاد الحقيقي يتخلف كثيرا عن التصحيح في قطاع الإقتصاد النقدي، فإن هذا يهدد عملية الإصلاح برمتها و هناك حاجة لمواجهة هذه المشكلات على المستويين الفني و السياسي.

الأمر الثاني: بدون تحقيق نوع من الربط الموضوعي بين سياسات الإصلاح الإقتصادي من ناحية و عملية الإصلاح السياسي و قضيته العدالة و الإنصاف من ناحية أخرى، فالأرجح أن سياسات الإصلاح الإقتصادي سوف تؤدي إلى:

- تهميش دور الدولة في الإقتصاد و المجتمع.
- تعميق حدة التناقضات و الإختلالات و زيادة عدد الفقراء في المجتمع.
- انتشار مظاهر الفساد السياسي و الإداري.

و هذا سوف يخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر العنف و التطرف و الجريمة، و تحت ضغط هذه الظواهر سوف تصبح الدول العربية عامة و الجزائر خاصة عرضة للوقوع في توترات اجتماعية ممتدة و خاصة أن الإندماج في الإقتصاد العالمي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

قائمة المراجع:

* نادر فرجاني " آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية". مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية – إصدار م.ع.ت. المجلد 1- العدد 1- ديسمبر 19987 –

* د. سميرة إبراهيم أيوب " صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي – دراسة تحليلية تقييمية " – مركز الإسكندرية للكتاب – 2000 –

* انتقالية و استشفاف " التحولات الهيكلية في الإقتصاد حالة المكسيك و نيجيريا " 1995 .

* د. يونس أحمد البطريق " في المالية الدولية " – الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع" الإسكندرية 1993 –.

*Dhram Ghai « The IMF and the South « - the social impact of crissis and adjustment » UN reasearch institute 1991 – P 33-37.

*Balassa. B « Structural ajustement policies in devloping contries » world development vol 82 – jan 1983, P 23.

* Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001.Communication du gouverneur de la B.A/ M.A Keramane assembleé populaire national –

* المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي : تقرير عن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في السداسي الأول 1996

آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر

أ/ قصـــــــاب سعدية

– جامعة الجزائر –

مقدمة

تمثل الإصلاحات الاقتصادية التي مست الدول النامية في الفترة الإنتقالية كما حدث في الجزائر منذ التسعينات مرحلة تحضيرية للدخول في إقتصاد السوق عن طريق برامج التثبيت والتصحيح الهيكليين بهدف الوصول إلى التوازنـــات الكـــبرى خاصة المالية منها، وهوما أدى بالإقتصاد الجزائري إلى طلب جدولة الديون الخارجية في هذه الفترة.

وتعتبر الإصلاحات المقترحة من الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي إصلاحات تهدف إلى توسيع النظام الدولي الجديد، الذي ينبني أساسا على تحرير التجارة الخارجية في إطار عولمة الإقتصاد عن طريق إرساء قواعد السوق، التي تستلزم تغييرات جذرية (هيكلية) في الإقتصاديات النامية بهدف إرجاع الإستقرار للإقتصاد ثم محاولة إنعاشه في مرحلة لاحقـــة ، وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق الهدفين السابقين لابدّ أن تأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المتغيرات الخارجية ،أصبحت تفرض نفسها على الساحة الدولية وتؤثر مباشرة عليها وأهمها العولمة الإقتصادية.

وفي إطار هذه المتغيرات والمستجدات الحديثة للإقتصاد العالمي أصبحت المؤسسة الجزائرية تتأثر لا محالة بمحيط جديد، يفرز مفارقات عديدة وعلى المؤسسة أن تتعايش معها حتى تحافظ على وجودها في عصر إشتدت فيه المنافسة الدولية .

تعتبر المؤسسة عونا إقتصاديا أساسيا يصل من خلاله الإقتصاد إلى تحقيق هدفه بإستغلال كل طاقته الإنتاجية إستغلالا أمثلا بمرعاة كل الظروف المحيطة به وهو ما نحاول تفصيله في النقاط التالية :

بدءاً بطرح مشكل البطالة التي تعاني منه الجزائر في ظروف الأزمة والإجراءات ألتي إتخذت للتقليل منها مستقبلا عن طريق برامج إصلاحية هيكلية والأخذ في الحسبان كل المتغيرات الخارجية المؤثرة مباشرة في العملية الإصلاحية .

I ــ وضعية سوق العمل خلال التسعينات:

من التشخيص الكمي لمراحل التشغيل في الجزائر نلاحظ أن كبح الإستثمارات الإنتاجية إبتدأ من سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد هذا التاريخ من جراء إنخفاض العائدات البترولية التي تشكل الممول الوحيد لمختلف المشاريع الإستثمارية التي تؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة تمتص اليد العاملة المتزايدة المقبلة إلى سوق العمل .

نظرا لعدم تنويع صادرات الجزائر وإعتمادها الكلي على تصدير المواد الأولية قد تأثرت هذه الأخيرة بالأزمة البترولية التي مست كل الإقتصاديات المصدرة للمحروقات .

فإختل ميزان مدفوعاتها وسجل ميزانها التجاري عجزا ملموسا يصعب تصحيحه بالمواصلة في تطبيق نفس السياسة التي كانت لها ظروفها الخاصة بها.

إرتفعت المديونية الجزائرية خلال هذه المرحلة وإزدادت خدمة الديون بنسب مخيفة لم تتمكن من تسديدها فإشتد الإختناق عليها من جراء القيد المالي .فلجأت إلى المؤسسات المالية الدولية لتخفيف العبء عنها بعدما كانت خدمة الديون تصل إلى أكثر من 75% من إراداتها السنوية عن طريق طلبها لإعادة جدولة ديونها فوّقعت على إتفاقية ستاند باي سنة 1994 مقابل إتباع برنامج تعديلي للإقتصاد الجزائري ، يمكن تفصيله لاحقا.

1 ــ تشخيص التشغيل في ظروف الأزمة :

لايمكن إسناد الإرتفاع المذهل لمعدّلات البطالة في الجزائر إلى إرتفاع معدل نمو السكان فحسب وإنما راجع أيضا إلى البنية الاقتصادية الهشة التي لا تتماشى والمتغيرات الجديدة لإن دينامكية الجهاز الإنتاجي لم تسطيع مواجهة طلبات العمال الجدد التي وصلت إلى اكثر من 260.000 طلب سنة 1998

إنطلاقا من دراسة الكمية لواقع التشغيل في الجزائر تم التمييز بين فترتين أساسيتين، الأولى خاصة بمرحلة السبعينات ،أين كانت هيكلة النظام الإنتاجي الجزائري يعتمد أساسا على الإستراد في التموين،والذي يعتمد هو الآخر على تصدير المحروقات فقط لتسديد فاتورة هذا الإستراد ،وإستمر هذا التسيير عشرية كاملة تميز فيها الإقتصاد الجزائري بهشاشة جهازه الإنتاجي . و بمجرد أن حدث إنخفاض في أسعار النفط سنة 1986 إلى 14 $ للبرميل أثر ذلك على كل الإقتصاديات العالمية فأحدثت إضطرابات عنيفة في الإقتصاد الجزائري فإنحرف مسار التشغيل حتما عماّ كان عليه في فترة التسعنيات كما رأينا سابقا ، إضافة إلى التحولات الكبرى التي لم يسبق لها تاريخ الجزائر حيث أثرت بصورة واضحة على سوق الشغل[1] و هو ما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة في هذه الفترة من 17,2% سنة إلى1987 27,20% سنة 1996 وهو الرقم الذى يعادل.00 2.1000 بطال لنفس السنة .

من إفرازات الأزمة الاقتصادية في ظل التراجع الإقتصادي الذي يؤثر مباشرة على سوق الشغل باعتبار العمل يشكل أحد العناصر الضرورية للعملية الإنتاجية أي أن المؤسسة الجزائرية من في ظل النظام الإنتاجي السائد ، قد تؤثر سلبا على الحالة الإجتماعية للعمال و الذي يظهر جاليا في النقطة الموالية سواء من ناحية عرض العمل أو الطلب عليه . تعتبر المؤسسة الاقتصادية الواحدة الأساسية لإنعاش الجهاز الإنتاجي مهما كان نمط التسيير المتبع ، بهدف إرجاع التوازن و الإستقرار الإقتصادي، و هو الأمر الذي يؤدي إلى إصلاحها بإستمرار لإجاد الأسلوب الكفيل لتسييرها تسييرا عقلانيا يعيد لها الإعتبار كمؤسسة تمثل أحد أقطاب النمو الإقتصادي ويمكن حصر قيود المؤسسة أو الإقتصاد الجزائري في فترة الأزمة في نقطتين اساسيتين، ذات الصلة المباشرة بسوق الشغل .

ــ التراجع الإقتصادي و إنخفاض معدل النمو: يعتبر معدل النمو أحد المؤشرات الأساسية للوضعية الاقتصادية لأي بلد كان .هذا المعدل المرهون بحجم الإستثمارات الإنتاجية الذي يؤثر مباشرة على الإنتاجية الذي يؤثر مباشرة على مستوى التشغيل كما في الجزائر وبالتالي على معدلات البطالة. إنتهجت الجزائر في نهاية عقد الستينات و بداية السبعينات إستراتجية تنموية تعتمد أساسا على السياسيات الإستثمارية الضخمة في القطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية (B T P) لهذه الإستراتجية التي كان من نتائجها خلق أكثر من مليونين منصب عمل خلال فترة لا تتعدى عقدين من الزمن . لم يشكل القيد المالي في هذه المرحلة عائقا على التنمية بسبب الإرادات الجزائرية والمتمثلة أساسا في الجباية البترولية ،هذه السياسة التي

[1] Revue Cread : Ajustement et emploi au Maghreb N° 37 Decembre 1994 : P 09

سمحت في إرتفاع معدلات النمو الاقتصادية بالتوازي مع إرتفاع وتطور معدلات الإستثمار في نفس الفترة . لكن مع إنخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 بدأ حجم الإستثمارات يتقلص تدريجيا وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع (**B T P**) اللذان كانا يمثلان القطاعين الرائدين في التشغيل فإنخفاض معدل نمو الإستثمار إنعكس مباشرة على سوق الشغل في الجزائر كما ستوضحه أرقام معدلات البطالة في ذات الفترة

- إرتفاع مخيف في معدل البطالة
- عدم قدرة المؤسسة على المحافظة على مناصب الشغل الموجودة
- فقدان مناصب الشغل بإستمرار
- تسجيل رصيد سالب في خلق مناصب شغل
- البدأ في غلق بعض المناصب التابعة للقطاعين السابقين
- تسريح عدد كبير من العمال يوميا.

لقد شهد معدل النمو في الجزائر تراجعا مخيفا فوصل إلى 2,4% سنة 1992 وهو ما أدى إلى عدم قدرة الإقتصاد الجزائري على مواجهة طلبات العمل المتزايدة بإستمرار في غياب سياسة تشغيلية تعتمد على الإستراتجية السابقة للحد أو التخفيف من التحولات الإجتماعية التي يعيشها العمال يوميا، والتغير في المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية .

ـــ أرقام عن البطالة في ظل الأزمة : يمكن أيضا الإعتماد على معدلات البطالة لقياس مستوى الإقتصاديات فإرتفاع هذه الأخيرة يمثل مؤشرا هاما على الإختلالات الاقتصادية التي تصيب الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تحمل الطاقات البشرية القادمة لسوق العمل سنويا .

تطورت معدلات البطالة في الجزائرمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا ،فإختلفت تركيبة فئة البطالين بإختلاف الظروف الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية فكان معدل البطالة غداة الإستقلال يقارب 34% ومع إنتهاج السياسات الإستثمارية إنخفض إلى أقل من 17% سنة 1984 ليتغير إتجاهه مرة ثانية في سنوات االتسعينات ليصل إلى أكثر من 28% سنة 1998 إنها أرقاما مخيفة حيث تمثل 2100000 بطال وحتى تستطيع أن تتصدى الجزائر إلى هذا المشكل عليها أن تخلق أكثر من 250.000 منصب عمل سنويا ليبقى معدل البطالة كما هو عليه حاليا وإلا سوف يرشح للإرتفاع إذا بقيت الآلة الإقتصادية تسير على نفس الوتيرة الحالية ،قد تختلف أسباب البطالة بإختلاف الظروف الاقتصادية مما يؤدي أيضا إلى إختلاف تركيبة البطالين ،فنلاحظ في فترة السبعينات أن أغلبية البطالين عديمي التكوين ويقل سنهم عن 25 سنة .أما عقد التسعينات فالبطالة لا تقتصر علىالشباب العديم التأهيل والتكوين فقط وإنما مست حتى الشباب المتخرج من الجامعات وذوي التكوين العالي بالإضافة إلى العمال المسرحين لأسباب إقتصادية .

أما الشباب الذي يطلب العمل لأول مرة فعددهم يزداد من سنة إلى أخرى بإزدياد الفئة النشيطة وهي الشريحة الأكثر تظررا من البطالة لأن المدة المتوسطة لها وصلت إلىحوالى 30 شهرا وهي الوضعية التي يؤدي إلى خلق أنشطة جديدة تحت شكل الإقتصاد غير المنظم أو الأنشطة السوداء بصفة عامة.قد تساهم مثل هذه الأنشطة في إمتصاص البطالة للشباب الذين يمارسون مثل هذه الأعمال ولا يدرجون ضمن فئة البطالين حسب تعريف البطالة

2 ــ آثار الأزمة الاقتصادية على سوق الشغل :

عند التركيز على الجانب الكمي لتطور الشغل في الفترة (1986 ــ 2000) يمكن الإشارة إلى تدني وتيرة النمو في خلق مناصب الشغل جديدة ،مع إرتفاع طلبات العمل لمختلف شرائح الفئة النشيطة فوصلت إلى حوالي 200.000 طلب في المتوسط ،فالإعتماد على سياسة إستثمارية تؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة دون اللجوء إلى سياسة تشغيلية ،وهو المشكل الذي تعاني منه سوق الشغل في الجزائر ،فبمجرد إنخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة بسبب تدني الريع البترولي فأثر سلبا و مباشرة على سياسة الإستثمارات وهو ما ضرب في عمق سوق الشغل في غياب سياسة تشغيلية واضحة الأهداف ، فسجلت سنة 1990 (رصيدا سالبا) في عملية خلق مناصب الشغل ، وهي السنة التي تصادف تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي كان له النصيب في تردي أوضاع التشغيل في الجزائر .

عند تحليل الميزان التجاري في فترة الأزمة يمكن لمس العلاقة الوطيدة التي تجمع الإستثمرات الإنتاجية وعملية محاربة البطالة بأنتهاج سياسة إستثمارية كما سبق الذكر فالأعتمادالكلي على إيرادات المحروقات أدى إلى تعطيل الجهاز الإنتاجي وكبح مسار التشغيل منذ سنة 1990. فتوقفت المشاريع الإستثمارية الجديدة وتوجيه بعضها أو جلها إلى القطاعات غير المنتجة مما تسبب في شلل الآلة الإقتصادية في الجزائر وهو الأمر الذي زاد من حدة الأزمة و تعقيدها . فأعيد النظر في النظام الإقتصادي المتبع و محاولة إصلاحه في إطار برنامج تعديلي هيكلي لتسوية معظم المجموعات الاقتصادية الكبرى . وكذلك سوق العمل بإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على العقلنة و الرشادة الاقتصادية في تسيير مواردها البشرية و ذلك عن طريق إتخاذ تدابير و الإستعانة بسياسات مكملة للسياسة الكلية المعروفة التي تعتمد على معدلات نمو قياسية يصعب تحقيقها في ظروف الأزمة التي تعيشها الجزائر في هذه الفترة .

بإعتبار الجزائر بلد يعتمد على الإيرادات البترولية في تمويل مشاريعه فإنه كان و ما زال يعاني من الإختلالات المالية في الميزانية ، حيث يشكل قطاع المحروقات المصدر الوحيد للتمويل وأحد أقطاب النمو في الجزائر،كما تنص عليه النظرية الاقتصادية والمتمثلة في القطاعات التي تعتمد على اثار السحب الأمامية و الخلفية ،فتقلص الإيرادات البترولية جعل الجزائر تفقد مداخيل معتبرة من العملة الصعبة التي هي في أمس الحاجة إليها لتمويل مشاريعها الإستثمارية ،فإنخفاض الموارد المالية الجزائرية منذ سنة 1986 أثر على كل القطاعات الوطنية،ولاسيما الإستثمار الذي يمثل المصدر الرئيسي لتوازن سوق الشغل في الجزائر ،فتدهور الموارد المالية الجزائرية بسبب إنخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40$ سنة1981 $ إلى17سنة 1986 ليس بالأمر الهين ،ولا يمكن التحكم فيه بسهولة وخاصة في غياب الفعالية ،الراشدة والعقلانية في تسيير الموارد المالية والبشرية،

فالتدهور الذي عرفته أسعار السوق البترولية في هذه الفترة أدى إلى عجز ميزانية الدولة مما أدى إلى تعديل البرنامج العام للإستثمارات فإتخدت عدة قرارات في هذا الشأن .

1 ــ تأجيل بعض المشاريع التي لم يبدأ العمل فيها

2 ــ الإستمرار في المشاريع التي يصعب توقيفها

3 ـــ تحويل إنجاز المشاريع القديمة التي تتكفل بها المؤسسات الأجنبية إلى مؤسسات وطنية[1] . لجأت الجزائر في هذه الفترة إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية عجزها عن طريق الإستدانة لتموين نظامها الإنتاجي ،حيث إرتفعت ديون الجزائر من 16 مليار دولار سنة 1980 إلى 24 مليار دولار سنة 1989 ،فإشتد الإختناق على الإقتصاد الجزائري بسبب عبء المديونية وخدمتها، التي تعتبر من أهم القيود العائقة لمسار التنمية في الجزائر فإرتفعت نسبة الدين خلال نفس الفترة من 32 % إلى 75 % لم تترك هذه العملية المجال للتنمية وإنجاز المشاريع الإستثمارية الجديدة بسبب القيد المالي الذي يحاصر الإقتصاد من كل النواحي فأدى الوضع إلى إنخفاض معدل النمو من 4,6 % سنة 1985 إلى2.9% سنة1988 فهشاشة الجهاز الإنتاجي الجزائري ،لم يستطيع مواجهة إظطرابات السوق البترولية العالمية فبدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تشتد مع بداية سنة 1986 فظهرت معالمها واضحة في سوق العمل فإتجهت دالة الطلب على الشغل نحو الإرتفاع فإنخفضت عملية خلق مناصب الشغل بوتيرة كبيرة كانت نتائجها الإرتفاع المذهل لمعدلات البطالة بعد سنة 1987 كما سبق الذكر .

إن الإتجاهين المتعاكسين لدالتي الطلب والعرض على العمل قد أحدثت إختلالا هيكليا في سوق الشغل في الجزائر إنعكس على الجانب الإجتماعي بالدرجة الأولى فتأثرت كل فئات المجتمع و هو الأمر الذي أحدث إضطرابات على مستوى علميات التأجير التي تدخل ضمن التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي يشهدها العالم عموما والإقتصاد الجزائري على وجه الخصوص لأن الشغل يعد من المصادر الهامة لمداخيل العمال فإضطرابها أو تدنيها سيظهر حتما على مستواهم المعيشي ، مما يؤدي إلى توليد سلوكات وتحولات جديدة في المجتمع الجزائري يصعب التحكم فيها حاليا .

بحكم الوضعية الصعبة التي شهدها عالم الشغل في الفترة الأخيرة وجدت الجزائر نفسها أمام قيود كبرى لا يمكنها تجاررها إلا بتعديل الوضع عن طريق تنفيذ برنامج تعديلى ، يأخذ في الحسبان كل المعطيات والمتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة الاقتصادية ، وخاصة بعدما إشتد الإختناق على العائلات بسبب تدهور مداخيل أو إنعدامها مما أدى إلى تدهور الإستهلاك عند هذه الفئات التي تتسع رقعتها باستمرار فإزداد فقرهم مما تولد عنها سلوكات جديدة طفيلية تعيق مسار التنمية إلا أنها تشكل مصدر رزق لكثير من العائلات التي مستها الإصلاحات كالعمال المسرحين لأسباب إقتصادية . التقاعد المسبق ، فقدان مناصب الشغل ...إلخ من الظواهر الجديدة التي رأينها سابقا.

II برامج التعديل الهيكلي والمؤسسة الجزائرية :

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات و ذلك منذ سنة 1987 وبدأ التطبيق الفعلي للبرنامج التعديلي مع سنوات 1990.

وهي السنة التي عرف فيها البرنامج تغيرات هيكلية سريعة ، حتى وصف هذا الأخير بالبرنامج الصارم حيث تم إنجاز أكثر مما كان متوقعا فيه .

من أهم التعديلات المستمرة في هذا البرنامج والخاصة بسوق العمل في الجزائر العديد من الأجراءات الصارمة المطبقة على العمال و التي تدخل في إطار الأسلوب الجديد للتسيير عموما وتسيير الموارد البشرية خصوصا .

[1] هاشم جمال : السوق البترولية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري : رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية سنة 1989.

من أهم الإجراءات التي شرع في تنفيذها تلك المتعلقة بعمليات التطهير والتي تدخل ضمن الإصلاحات الهيكلية الجزائرية والتي مست بالخصوص المؤسسة العمومية الجزائرية فغيرت جذريا مسار القطاع الصناعي العمومي حيث أصبح هذا الأخير يهتم بالعمليات الإنتاجية من بيع وشراء والتخلي كليا عن الجانب الإجتماعي للعمال بسبب تغيير النمط التسييري للإقتصاد الجزائري الذي دخل مرحلة إقتصاد السوق والتي تستلزم :

ـــ تحفيز الإستثمار الخاص وتشجيع الإستثمارات الأجنبية

ـــ تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق

ـــ رفع إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومعظم الأنشطة الإقتصادية بهدف المنافسة بين الشركاء الإقتصاديين وفتح المجال واسعا للقطاع الخاص .

ـــ إصلاح النظام المالي والبنكي بهدف رفع الدعم عن الخزينة العمومية في التمويل المباشر للمؤسسات الوطنية و السماح بخلق بعض البنوك الخاصة .

1 ـــ الإصلاحات الاقتصادية الكلية :

شهد الإقتصاد الجزائري إصلاحات جذرية هيكلية مست المجمعات الكبرى للإقتصاد حتى يتمكن من مسايرة الإقتصاد العالمي وفقا للتغيرات الجديدة المفروضة على كل إقتصاد العالم و يمكن سرد هذه التعديلات في النقاط التالية .

ــــــ تشجيع القطاع الخاص و تحفيز الإستثمار الأجنبي : في إطار التحولات الاقتصادية الجديدة التي تسعى إليها الخطة التنموية الجزائرية أصبح القطاع العمومي ينفذ العديد من التعليمات المسطرة ضمن البرنامج التعديلي التي تتمثل في :

ـــ محاربة التغيب في المؤسسات العمومية

ـــ كبح التوظيفات الجديدة

ـــ غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية

ـــ تبني مشروع خوصصة بعض المؤسسات

إن إجتماع هذه التعديلات في المؤسسة الجزائرية مهدّ الأرضية لنظام إقتصادي يعتمد توجهات الصندوق النقدي الدولي **F**) **M I** (و البنك الدولي ضمن البرنامج التعديلي المسطر من طرف هذه الهيئة المالية العالمية.

ــــــ تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق :تلعب هذه السياسة دورا فعالا في تسوية سوق العمل و خاصة بعد أن تم المصادقة على قانون 89 ـــ 12 الذي يحدث القطيعة كليا مع نظام الأسعار السابق (1)الذي كان يحدد السعر فيه إداريا مع التجاهل التام لقوانين السوق التي تستلزم .

ـــ الشفافية في تكوين الأسعار

ـــ الإستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج

ـــ الرشادة والعقلنة في إختيار الإستثمارات

ـــ الإهتمام بمردودية المؤسسة

ـــ محاربة مظاهر الغش ، التبذير ، الرشوة

إن إجتماع هذه العناصر في تسيير المؤسسة سيعطي دفعة قوية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الخوصصة التي تفسح المجال واسعا للمنافسة القوية بين المنتيجين فتحدد الأسعار حسب ميكانيزمات السوق وهي الأهداف المرجوة من السياسة الجديدة للأسعار مع التنفيذ الفوري لبرنامج التعديل الهيكلي المستمد من (**F M I**) ومن البنك الدولي في بداية سنة 1990 شهد نظام الأسعار في الجزائر تغيير جذري فإرتفعت هذه الأخيرة من سنة 1991 إلى 1992 بما يعادل 39.4 **%** وهو مايفسر رفع الدعم عن المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك (الدقيق ـــ الزيوت ـــ السكر)بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المنتوجات الصناعية التي إزدادت بنسبة 76**%** سنة1991حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.(**O N S**)[1]

ـــ رفع إحتكار الدولة عن التجارة الخارجية:

من مقومات البرنامج التعديلي هو تفتح الإقتصاديات على الخارج في إطار عولمة الإقتصاد وتحرير التجارة الخارجية وتطلع الإقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية (في ظل تحقيق شروط المنافسة الدولية) وهو ما يجلب الإستثمار الأجنبي للبلاد التي تريد تصحيح إختلالاتها الكلية ضمن إصلاحات إقتصادية هيكلية لرفع القيود على التجارة الخارجية بتعزيز مكانة القطاع الخاص في الجزائر وإعطائه الفرصة في المشاركة في مختلف المجالات الإقتصادية كما سبق الذكر في النقطة الأولى.

ـــ رفع الدعم على المزانية العمومية :كثيرا ما عانت خزينة الدولة في النظام السابق من تحملها للعبء المالي الذي يحدث في المؤسسات الوطنية التي كانت تسجل عجزا سنويا بسبب عدم نجاعة النظام التسييري الذي يستمد قرارته مركزيا .

إستفاد الإقتصاد الجزائري في عشرية السبعينات و إلى منتصف الثمانينات من إيرادات الجباية البترولية فدعمت خزينة الدولة فوارق الأسعار وخاصة أسعار الموارد المستوردة مما أدى إلى إرتفاع الطلب الإجمالي في المجتمع الجزائري و لكن مع إشتداد الأزمة الإقتـــصادية دخلت البلد مرحلة أخرى من التسيير ترفع مسؤولية الخزينة عن مساندة هذا الدعم بسبب تقلص إراداتها في ظروف كانت أكثر من95% من الموارد تعتمد على قطاع المحروقات.

في إطار الإصلاحات التي شورع في تطبيقها مؤخرا في الجزائر ، أعيد النظر في مهام خزينة الدولة وفقا للبرنامج التصحيحي الذي قلص دور الدولة في دعم الأسعار و رفع القيود و العبء عن الخزينة بتقليص الطلب الإجمالي عن طريق التخفيض في الإتفاق الإجمالي في الأجل القصيرحتى يتسنى للإقتصاد الجزائري الإستقرار والتثبيت ثم الإنتعاش.

2 ـــ برنامج التعديل الهيكلي وسوق العمل :

يعرف التثبيت الكلي على أنه تخفيض الإنفاق الكلي إلى مستوى الدخل والإنتاج بعد حدوث صدمات سلبية تؤدي إلى الإختلال بين العرض والطلب ،أما التصحيح فهو محاولة رفع الدخل القومي عن طريق الإستعمال الفعال للموارد المتاحة[2].

[1] L'Economie : La nouvelle politique des prix dans cadre des réformes économiques N° 26 1995 APS

[2] رياض دهال : بلقاسم العباس : البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية ندوة حول "تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية . القاهرة 26 ـــ 27 ماي 1997

شهدت أسواق العمل ضمن برامج التصحيح والتثبيت نصيبها من التعديلات نظرا لمرونة علاقة العمل التي ساعدت على تطبيق هذه الإصلاحات والمتمثلة في تسطير بعض القوانين التشريعية الجديدة بالإضافة إلى إنشاء هيئات للعمل تقوم بتعديل وتسوية سوق العمل في الجزائر وفقا للتوجهات الجديدة تمثلت أهم التصحيحات الجديدة التي مست قانون العمل في الجزائر والتي كان لها الأثر الكبيرعلىمركبات سوق الشغل ، وهو إدخال مرونة كبيرة في علاقات العمل تجسدت في حرية التفاوض التي لقيها أرباب العمل في مناقشة الأجور وكذا شروط العمل ،وقد أدت هذه العلاقة الجديدة إلى تقويةشركاء العمل. وخاصة الهيئآت النقابية الممثلة لحقوق العمال والإعتراف بحق الإضراب في القطاع العمومي .

في إطار البرنامج التعديلي تم إنشاء هيئات جديدة للعمل في الجزائر تتطلع جاهدة إلى إستقرار سوق الشغل وذلك عن طريق:

2 . 1 المحافظة على الشغل و ترقيته : إتخذت إجراءات جديدة للمحافظة على الشغل وذلك عن طريق إنشاء الصندوق الوطني لتأمين البطالة (**C N A C**) سنة 1994 وتندرج وظيفته الأساسية في التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب إقتصادية وذلك عن طريق تأمين بطالتهم أو إحالتهم إلى التقاعد المسبق . وقد تم على مستوى المؤسسات إنشاء أو تأسيس هيئة خاصة ضمن مخطط التقويم الإقتصادي تعمل على التكفل الإجتماعي للعمال المتضررين بالتعديل أو التصحيح الجديد .

يتحصل الصندوق الوطني لتأمين البطالة **C N A C** على موارده من إشتراكات العمال ، فأصبحت هذه الهيئة سارية المفعول منذ أن بدأت التطبيق الفعلي للبرنامج التصحيحي حيث يتكون حاليا من 13 وكالة وهي على مستوى الوطن و إلى جانب هذه الوضعية تم تسطير سياسة خاصة بإعادة توزيع الوقت الرسمي بهدف ترقية الشغل .

يصل إلى سوق العمل سنويا أكثر من 260.000 طالب جديد للشغل لا يجدون مناصب العمل التي توازي وتعمل على إستقرار هذه السوق وفي ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة جدا إرتفع فيها معدل البطالة إلى **28%** سنة 1996 وبمعدل نمو منخفض لايمكن السماح بخلق مناصب عمل تلبي رغبات الشباب الذي يعاني من البطالة . للتخفيف من هذه الوضعية ودائما في إطار الإصلاحات الجديدة التي شهدتها سوق العمل ،سطرت الحكومة منذ سنة 1990 برنامج خاص بترقية الشغل ذو بعد إجتماعي مخفف من الشغل الذي لم يعد يطاق من طرف السكان

يدور المحور الأساسي لترقية الشغل على ثلاثة نقاط أساسية ،تهدف على إدماج الشباب العاطل عن العمل في النسيج الإنتاجي بمحاولة خلق أنشطة إقتصادية بمبادرات شخصية لقت المساعدة من طرف السلطة المحلية التي عملت على إنشاء مندوبي تشغيل الشباب على مستوى الولايات والبلديات لتسهيل العملية بواسطة مايسمى بالصندوق الوطني لترقية الشغل ،الذي يساهم مساهمة فعالة في تمويل هذه الأنشطة.

كما يطمح مثل هذا الإجراء إلى تحفيز الشباب البطال على إنشاء نشاطه الخاص في شكل تعاونيات أو مؤسسات صغيرة أو الإستفادة بمنصب عمل مؤقت لا تتعدى مدة واحدة قابلة للتجديد ، تدخل في إطار تشغيل الشباب لمبادارات من الجماعات المحلية .

2 ــ 2 الشبكة الإجتماعية :(LE Filet Social) لقد تم مؤخرا إنشاء ما يسمى بوكالة التنميـــة الإجتماعيـــة (A D S) Agence Developpement Social تهدف إلى تقليص الفئات المهمشة إجتماعيا عـــن طريـــق إعادة إدماجهم في الحياة العملية في أعمال و أنشطة ذات المصلحة العامة بالنسبة للبطالين من جهة ، كما تعمل هذه الوكالة على مساعدة أرباب الأسر عديمي الدخل بإعطائهم منحة تضامنية بالنسبة للأشخاص غير القاديرين على لعمل[1] (1) .

2 . 3 تسيير سوق العمل : لقد تم التفكير في تسيير هذه السوق بعدما كانت هذه الأخيرة تعاني من إختلال هيكلي ظهرت أثاره على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وبالتالي لا يمكن إرجاع السبب الرئسي للبطالة إلى العامل الديمغرافي و كذا نقص الإستثمارات فقط وإنما لابدّ من تسيير هذه السوق بالإعتناء بمصالح و كالة الشغل المنتشرة في أرجاء الجزائر بإعادة تصحيحها وإعادة تقويم وظائفها بالإهتمام بتدفقات عروض العمل و الطلبات عليها من طرف المؤسسات .

للوصول إلى التسيير الفعال لسوق العمل لابدّ من الإهتمام بتسيير خطر البطالة الذي أصبح يمتد إلى كل فئات العمال بدون تمييز وذلك عن طريق :

ــ إعادة الإعتبار للمصالح العمومية للشغل بإعادة تنظيمها من أجل التسيير الحسن لسوق العمل المحلية
ــ تحديد طلبات العمل وعروضها بكل دقة

III آثار البرنامج التعديلي على العمل :

بعد إتفاقية ستاندباي لسنة1994 أصبح الإقتصاد الجزائري يسير على برنامج تصحيحي تثبيتي ظهرت آثاره على المستوى الإجتماعي والإقتصادي . وهدفه الأساسي هو تصحيح الإختلالات الكلية التي عاشتها الإقتصاديات النامية بصفة عامة كعجز ميزان المدفوعات،إرتفاع معدل التضخم،عجز ميزانية الدولة.

إن تصحيح مثل هذه الإختلالات الكلية يستلزم إتباع ميكانيزمات صعبة وفقا لسياسة إقتصادية يشرف عليه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهو ما نفذته الجزائر في الفترة الإنتقالية بمساعدة مالية وفنية من طرف هذه الهيئة الدولية حتى وصف هذا البرنامج في أحد تقارير البنك العالمي بالبرنامج الصارم .

و من نتائج البرنامج التصحيحي التي كان لها الأثر الفعال على المستويين الإجتماعي والإقتصادي تلك السلوكات و المظاهر الجديدة التي ظهرت على سوق العمل وتم تفصيلها في النقطة الأولى والتي مست خصوصا عنصر العمل وما يترتب عنه من نتائج على العمال بسبب الإجراءات التعديلية المتضمنة لبرنامج تقويم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي أدى إلى تصحيح الكثير من الميكانزمات التسيرية المنتجة من طرف المؤسسة سابقا وأصبح تطبيقها ساري المفعول منذ سنة 1990 .

أدت برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي وما تتضمنه من سياسات إنكماشية إلى الإعتقاد بأنها تزيد من حدة البطالة وتدهور سوق العمل بل وتعتبر جزءا من تكاليف التعديل غير المبررة حيث يقول RAMZI ZAKI (1)[2] "قد

---

[1]

[2] (1) RAMZI Zaki: (1993) The Impact Of Stabilization And Structural Ajustement Programs On Human Developement . Human Developement Seris N° 1 United Nations : Expert Group Metting On human developement in the word arab

أخذت مشكلة البطالة أبعادا خرجة مع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والتثبيت ،حيث لم تؤد السياسات المنبثقة عنها إلى الحد فقط من النمو والعمالة بل إلى تخفيض مستوى التشغيل أيضا "

حتى يتسنى لنا توضيح الأثار الناجمة عن الإصلاح الإقتصادي الذي شهدته الجزائر على المستوى الكلي و المؤسسة على الخصوص إذ لا يمكن فصل الجانب الإجتماعي عن الإقتصادي بسبب العلاقة السببية التي تجمع بينهما . كثيرا ما أثرت هذه التعديلات على الحياة الإجتماعية للعمال من جراء التسربات الفردية والإجماعية التي أدت إلى فقدان العديد من مناصب العمل خاصة من سنة 1988 ــ 1996 كما رأينا سابقا وهو تفاقم معدلات البطالة في وسط المجتمع الجزائري بمختلف فئاته حيث ترجع أهم أسباب هذه البطالة إلى :

1. التسريحات الجماعية و الفردية لأسباب إقتصادية
2. نهاية الأشغال
3. نهاية عقود العمل
4. التقليص من عدد العمال
5. غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية أو خوصصتها: لقد غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية المحلية والعشرات من الوحدات الخاصة النتمية لقطاع **B T P** و قطاع النسيج و الجلود بسبب صعوبات التموين الناتجة عن التخفيض من قيمة العملة الوطنية من جراء تنفيذ البرنامج التعديلي .

و في هذا الإطار صرح الأمين العام للفيديرالية الوطنية لعمال النسيج و الجلود لقد تم إلغاء سنة 1997 ما يعادل 19.255 منصب عمل وفقدان 5070 منصب لأسباب إقتصادية أي أنه تم إنخفاض اليد العاملة في القطاع العمومي ،من 30% إلى 14% لقطاع النسيج و الجلود كما تم غلق 17 وحدة من بين29 وحدة موجودة على التراب الوطني هذا من الناحية الكمية(1) ولكن عند تقييم البرنامج من الناحية الاقتصادية التي تعتمد على العقلنة والرشادة الاقتصادية فإن البرنامج قد حقق أهدافه المنتظرة وقد إستطاع أن يوسع من رقعة القطاع الخاص بتشجيعه من خلال توقيع قانون الإستثمارات الخاصة بتجسيد قوانين الخوصصة في الجزائر فشهدت هذه الإجراءات كلها الإرضية الصحيحة لأرساء قواعد إقتصاد السوق فأصبحت معالمه واضحة وتتوجه نحو تطبيق محاور البرنامج التعديلي حيث إستاطاعت الدولة ترفع تدعيمها كليا على القطاع العام وهو ما أدى إلى تخفيض حجم الطلب الإجمالي بالتقليص من النفقات الحكومية بالإعتماد على بعض الأدوات المالية والنقدية وفقا للسياسة المسطرة من طرف الصندوق النقدي الدولي (**F M I**) و البنك العالمي .

من مقومات برامج التصحيح الهيكلي مرونة أسواق العمل التي تعمل على تعديل مركباته للوصول إلى التوازن المطلوب . لقي دور مرونة سوق العمل ومدى نجاح برامج التصحيح الهيكلي صدا كبيرا لدى الإقتصاديين ، وكان الإهتمام مركزا على مدى تأثير التصحيح الهيكلي على البطالة.[1](2)

تهدف برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي إلى الإنطلاقة الإقتصادية الصحيحة وبالتالي إلى توسيع العمالة إذا نجحت في الوصول إلى الإستعمال الكفؤ للموارد ورفع الإنتاج ، لكن الطبيعة الإنكماشية لهذه البرامج قد يؤدى إلى تدهور سوق العمل في الأمدين القصير والمتوسط ،وتعتبر هذه السياسة الإنكماشية المتبعة في هذا الإطار ذات أهداف طويلة الأجل ستؤدي إلى تصحيح وإنعاش الإقتصاد ، بتعديل الإختلالات الاقتصادية الكلية وهو ما لمس في الجزائر عن طريق إجراء تحرير التجارة

[1] (1) M D C P : Evolution de L'emploi et Situation du marché du Travail en Algerie **(1985_ 1996)** Fevrier 1997

الخارجية التي تشجع الصادرات بإقتحام القطاع الخاص لمختلف الأنشطة الاقتصادية مما يفسح المجال للمنافسة وإعطاء دفعة للإقتصاد الجزائري .

وللتفصيل أكثر في آثار هذا البرنامج يمكن تحديد مختلف تأثيراته على محددات ومركبات سوق العمل و نبدأ بـــ :

1 ـــ تأثير برامج التعديل الهيكلي على دالة الطلب على العمل :

لقد لوحظت مرونة شديدة في مجال العمل تمثلت في الأشكال الجديدة للتشغيل كما رأينا سابقا حيث تم تسجيل سنة 1989 نسبة 3/1 من مناصب العمل الجديدة في شكل عمل مؤقت و في سنة 1993 إرتفعت النسبة إلى 3/2 من مجموع المناصب الجديدة وعليه أصبح هذا النوع من التوظيف يشكل القاعدة المعمول بها في الجزائر خاصة قطاع الخدمات و الفروع التي يسود فيها القطاع الخاص .

ومن ناحية أخرى تأثرت كثيرا المؤسسات من التصحيحات الهيكلية حيث تخلت هذه الأخيرة على الكثير من الوظائف الثانوية ، كالصيانة ، المطاعم ، وفي بعض الأحيان أجبرتها الظروف على الإستغناء على بعض النشاطات الإختصاصية .

كما يعاني أغلبية عمال المؤسسة الجزائرية من مرونة علاقات العمل حيث يستفيد بعض العمال من الضمانات الإجتماعية و الحماية الضرورية لهم مهنيا و نجد في نفس الوقت حرمان البعض الأخر من العمال المؤقتين من نفس الغطاء القانوني .

لقد برزت مظاهر مهمة في علاقات العمل الأجرية المتمثلة في تدني أو إنخفاض الشغل المؤجور بإستمرار من الناحية الكمية فقدرت نسبته سنة 1989 ب 62% من مجموع عقود العمل المبرمة ثم إنخفضت هذه النسبة إلى 55% سنة 1990 أما سنة 1996 وهي السنة التي تم فيها توجيه الكثير من القطاعات الاقتصادية إلى التعامل مع هذا النوع من العقود أي التشغيل غير المأجور كقطاع الخدمات التجارة ، الزراعة التي سجلت حوالي 75% [1](1) كما تطور شكل التشغيل الذاتي نظرا للتشجيعات المقدمة في هذا الإطار و المتمثلة في سياسات تشغيل الشباب و التي تؤدي إلى إنخفاض التشغيل المأجور.

و منذ سنة 1990 وهي السنة التي شرع في تطبيق برنامج تشغيل الشباب أين لاحظنا التطور المستمر لنسبة الحرفين التجار الصغار ، و كذا المهن الحرة و هو ما يترجم إرتفاع نصيب القطاع الخاص المقدر بـــ 88% بالنسبة لقطاع التجارة و 57% لقطاع الخدمات.

2 ـــ تأثير برنامج التعديل الهيكلي علي دالة عرض العمل :

من البديهي جدا أن يتأثر عرض العمل بالإصلاحات الإقتصادية التي مست سوق العمل مباشرة حيث إنعكست سلبيا (في الأجل القصير و المتوسط)على اليد العاملة فأدت هذه الأخيرة إلى :

ـــ تحمل العمال عبء الإصلاحات وتكاليفها بسبب تقليص حجم التشغيل مما يزيد من إرتفاع معدل البطالة بإضافة عمالة جديدة يزيد من الثقل الإجتماعي و خاصة أثناء تطبيق هذه البرنامج إنها ضريبة الفترة الإنتقالية فإنتقل معدل البطالة في

[1] جريدة الخبر . العدد 2079 بتاريخ 28 ـــ 09 ـــ 1997 ص 02

الجزائر من 22% سنة 1992 إلى 25% سنة 1995 ثم 28% سنة 1996 وحوالي 33% سنة1998 وتوجهه نحو الإرتفاع أصبح مضمونا بسبب التسريحات الجماعية و الفردية لأسباب إقتصادية .

ــ إرتفع معدل النشاط نتيجة إرتفاع السكان النشطين الذين بلغوا سن العمل قانونا بسبب إرتفاع

نمو السكان وكذلك بسبب إنخفاض سن اليد العاملة المتضررة من التصحيحات الهيكلية بدخولها في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي الذي أصبح يمتص نسبة غير مهملة من اليد العاملة و هو ما أدى إلى إرتفاع معدل النشاط في الجزائر حيث كان يمثل نسبة 22% سنة 1992 فإرتفع إلى 27 % سنة 1995 مما يؤدي إلى إرتفاع متوسط عرض اليد العاملة الإضافية بأكثر من 260.000 سنويا.

ــ إرتفاع نسبة مساهمة القطاع غير المنظم في النشاط الإقتصادي نتيجة إنخفاض سن العمل إلى أقل من 15 سنة ولو كان ذلك في القطاع غير المنظم (غير رسمي) مما يؤدي إلى توسيع الفئة النشيطة رغم المشاكل التي تعاني منها مصالح اليد العاملة في تحديد هذه الفئة مما يؤدي إلى غياب التنسيق بين طلب العمل وعرض اليد العاملة . كما يرجع السبب الرئيسي في إتساع الفئة النشيطة إلى تدهور المداخيل الحقيقية للعائلات الأمر الذي قاد إلى ظهور سلوكات وخلق أنشطة زادت من رقعة القطاع غير المنظم في الجزائر.

الخلاصة:

وبعد التحليل يمكن إستنتاج أن معدلات البطالة إزدادت تفاقما في مرحلة التسعينات لأسباب إقتصادية بحتة ترجع أساسا إلى برامج التعديل الهيكلي الي شهدها الإقتصاد الجزائري في نفس الفترة والتي مست أساسا القطاع العام ، فتضررت المؤسسات الإقتصادية من هذا الإجراء وإنعكس مباشرة على الطلب على العمل(عرض الشغل)، فأدى إلى تقليص مناصب الشغل المعروضة من طرف المؤسسات ، وهوالأمر الذي أدى إلى إختلال سوق العمل في الجزائر .

(2) ندوة حول تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في بعض الأقطار العربية . القاهرة . 26.28.ماي 1997

---

(1) Medjkoune Med : Les Problemes actuels de L'emploi dans le cadre de L'ajustement structurel cas deL'Algerie : Article non publié Année 1997

المراجع المعتمد عليها:

1ـــــ باللغة العربية :

ـــــ هاشم جمال : السوق البترولية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري : رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية سنة 1989

ـــــ رياض دهال : بلقاسم العباس : البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية ندوة حول "تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية . القاهرة 26 ــ 27 ماي1997

ـــــ جريدة الخبر . العدد 2079 بتاريخ 28 ــ 09 ــ 1997 ص 02

2ـــــ بللغة اللاتينية

_ Revue Cread : Ajustement et emploi au Maghreb N° 37 Decembre 1994

-- L'Economie : La nouvelle politique des prix dans cadre des réformes économiques N° 26 1995 APS

-- M D C P : Evolution de L'emploi et Situation du marché du Travail en Algerie (**1985_ 1996**) Fevrier 1997

-- RAMZI Zaki: (1993) The Impact Of Stabilization And Structural development. Human Developement Seris N° Ajustement Programs On Human 1 United Nations : Expert Group Metting On human developement in the word arab

-- Medjkoune Med : Les Problemes actuels de L'emploi dans le cadre de L'ajustement structurel cas de : L'Algerie Article non publié Année 1997

إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية

أ/ نجار حياة – جامعة جيجل
أ/ مليكة زغيب – جامعة سكيكدة

مقدمة :

إن ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ترتبط بمدى تطور حجم ونوعية الإنتاج الوطني من مختلف السلع والخدمات ، وهذا من خلال خلق الثروات وزيادتها ومساهمتها الإيجابية في الإنتاج الداخلي الخام وخلق مناصب العمل الجديدة التي تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل تحديات المستقبل المتمثلة في عولمة الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي والتحضير للانضمام إلى OMC واتفاق الشراكة الأوروبية.

إلا أن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتنشيط عملية الاندماج في الحركية الاقتصادية الإقليمية والعالمية ، يتطلب من جهة إجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي تعود على المؤسسة الاقتصادية بالنفع وذلك من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ورفع قدراتها الإقليمية والعالمية. ومن جهة أخرى ، يفرض على المؤسسة الوطنية تسطير برامج لتأهيلها من أجل تطوير تنافسيتها وترقية المنتوج الوطني وفق المواصفات التقنية العالمية خاصة وأن إشكالية المؤسسة الاقتصادية الوطنية تكمن في الوقت الراهن في النقاط التالية :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة المستثمر الجزائري على المنافسة الدولية
- عدم الاستفادة من برامج التأهيل التي تسمح بتنافسية المؤسسة الجزائرية
- دور السياسة التسويقية وإقناع المواطن بضرورة استهلاك المنتج الجزائري وتشجيعه
- المنافسة غير الشرعية والغش.[1]

ومن هذا المنطلق ، يمكن القول أن استمرارية المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ترتبط بنجاعتها الحالية من جهة ، وبمدى استعدادها وسرعتها في التفاعل مع محيطها – المحلي والدولي- من جهة أخرى . فكيف يمكن تأهيل هذه المؤسسة حتى تصبح في مستوى مواجهة التحديات الحالية والمرتقبة ، وكسب الرهان لضمان المكانة المتوخاة من السوق ورفع قدراتها التنافسية ومردوديتها وتمكينها من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة؟

تلك هي إشكالية بحثنا ، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال تناول 3 محاور أساسية

- المؤسسة الاقتصادية في مواجهة العولمة
- تأهيل المؤسسة الاقتصادية .
- آفاق مستقبلية

1-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مواجهة للعولمة :

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في الظروف الدولية الراهنة رفع مستوى الأداء الاقتصادي ابتداء من المؤسسة ، وانتهاء بالاقتصاد القومي ككل ، من حيث الكفاءة والفاعلية ، ومايترتب عليها من نتائج متفرعة ، في مقدمتها التنافسية. [2]

فإذا كان يراد بالعولمة رسملة اقتصاديات العالم وشمول النظام الرأسمالي وسيطرته على كافة جوانب المعمورة ، فإن التحدي يراد به الإصلاحات المطلوبة لتلبية شروط الاندماج في العولمة دون تعرض الاقتصاد الوطني إلى ضرر. [3].ولقد بينت التحاليل والدراسات حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في التطور الاقتصادي والاجتماعي العام والمستديم وعلى رأسها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، وذلك لما لها من قدرة هائلة في المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل في الوقت الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة وإنجاز المشاريع ذات الرأس مال المكثف انخفاض مستمر في استعمال اليد العاملة . لذلك بات من الأولويات التي أفرزتها هذه التحولات الاقتصادية والعولمة وما سينجر من منافسة في إطار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع بلدان الوحدة الأوربية وكذا إلى OMC، تحسيس أداء المؤسسة الاقتصادية الوطنية ومرد وديتها وكذا ضمان ديمومتها. وهذا يقتضي اتخاذ إجراءات مساعدة للمؤسسة وهياكلها الارتكازية، مما يجعلها أكثر تنافسية. فالاندماج في حركية الاقتصاد العالمي من شأنه أن يخلق فرصا لتطور الصناعة الجزائرية ويفسح المجال أمام الطاقات المبدعة للمؤسسات والمقاولين الجزائريين، إلا أن هذا الاندماج يصنفه المحللون الاقتصاديون على أنه سلاح ذو حدين حيث أنه يحمل انعكاسات ستكون ملحوظة على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعلى الاقتصاد الوطني على حد سواء. انعكاسات تتراوح بين ما هو انعكاس سلبي يؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للمؤسسة ، وانعكاس ايجابي من منظور الأثر الديناميكي الذي قد يعمل في اتجاه تطوير التنافسية . ولذا يكون من الضروري تدخل الدولة من خلال آلية الضبط والتنظيم من أجل تغليب الجانب الإيجابي على الجانب السلبي. [4] لاسيما وأن النسيج الصناعي الوطني ليس في مستوى التحدي ومواجهة المنافسة الأجنبية فضلا عن الإجراءات المتخذة مؤخرا في إطار مراجعة التعريفة الجمركية التي ستكون سببا في إعاقة سير عمل تلك المؤسسات التي مازالت تنشط وتتطور في محيط عدواني. ويمكن حصر أهم انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في النقاط التالية:

أ- **التفكيك الجمركي** : وهو من أهم الانعكاسات السلبية على المدى القصير للاتفاقيات الدولية المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة. حيث من المرجح انسحاب العديد من المؤسسات الاقتصادية -لا سيما المتوسطة والصغيرة- من السوق بسبب التفكيك الجمركي الذي يعمل في اتجاه خفض أسعار الواردات ، ومن ثمة التأثير على السعر التجاري للسلع والخدمات وماله من أثر على إنتاجية المؤسسة ومنحنى مرد وديتها . وفضلا عن ذلك فإن توسع النمط التجاري لدول أوربا نحو الجزائر(التصفية السنوية والخفض في الأسعار) بموجب إنشاء منطقة التجارة الحرة يشكل خطرا جديدا هو الإغراق (Dumping) بمعدل مرتين كل سنة المقابل للخصم الذي يقع في أوربا كل ستة أشهر [4].

ب- **الانعكاسات الإيجابية** : يتمثل أهمها في الآتي :

- الأثر النفسي للمؤسسة متمثلا في الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج والمعرفة وفنيات التسيير والمعلومات الخاصة بتكاليف الإنتاج مما يسمح لهما بالإندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية.
- تدفق رأس المال الأجنبي المباشر (تشجيع الاستثمار المباشر)

- إن اتفاق الشراكة يوفر ضمانات دخول المنتوج الجزائري إلى السوق الأوربية إذا توفرت فيه شروط النوعية والمنافسة مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية المعنية بالإنتاج للسوق الوطنية على أحد التدابير الفنية اللازمة لمنافسة المنتوج الأوربي مما يدفع بها إلى إعداد دراسات مستقبلية عن المنتجات القابلة للمنافسة في أفاق عشر سنوات.
- الاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي ينتجها الاتحاد الأوربي لشركائه.
- انخفاض الحقوق الجمركية للموارد الوسيطة ونصف المصنعة التي تعتبر مدخلات منتجات وطنية عديدة مما يؤثر إيجابيا على تكاليف إنتاج المؤسسة .
- إمكانية الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة في الإتحاد الأوربي (التجارة الالكترونية) ، والشبكة التكنولوجية المتطورة في مخططات الإنتاج وكذلك الشبكة التكنولوجية المتطورة في التسيير والإدارة. [5]

لكل ما سبق ، وبالنظر إلى مختلف انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يمكن القول أن نجاح اندماج المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في حركية الاقتصاد العالمي يتوقف على مبدأ : " Agir localement et voir globalement " بعبارة أخرى يجب على كل مسير أن يسهر على الاستخدام الأمثل لكل الموارد المتاحة للمؤسسة ، حتى تتمكن هذه الأخيرة من توطيد وترسيخ مكانتها في السوق المحلي ومن ثمة إمكانية تكيفها وفق المتطلبات الجديدة في الإدارة والتسيير . فإذا كانت المنافسة ضرورية لأنها من متطلبات البيئة العالمية المعولمة ، فهي أيضا السبيل إلى اكتساب التقدم التقني والتكنولوجي والوسيلة الفعالة لتدنية التكاليف وإرضاء المستهلك النهائي . وبالتالي فإن المؤسسة الجزائرية بحاجة إلى إدارة اقتصادية مؤهلة لمواجهة المنافسة الأجنبية والتكيف بسرعة مع أنماط التجارة في الدول الأوربية وذلك من خلال مخطط لتأهيل هذه المؤسسة تأهيلا حقيقيا.

2- تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية :

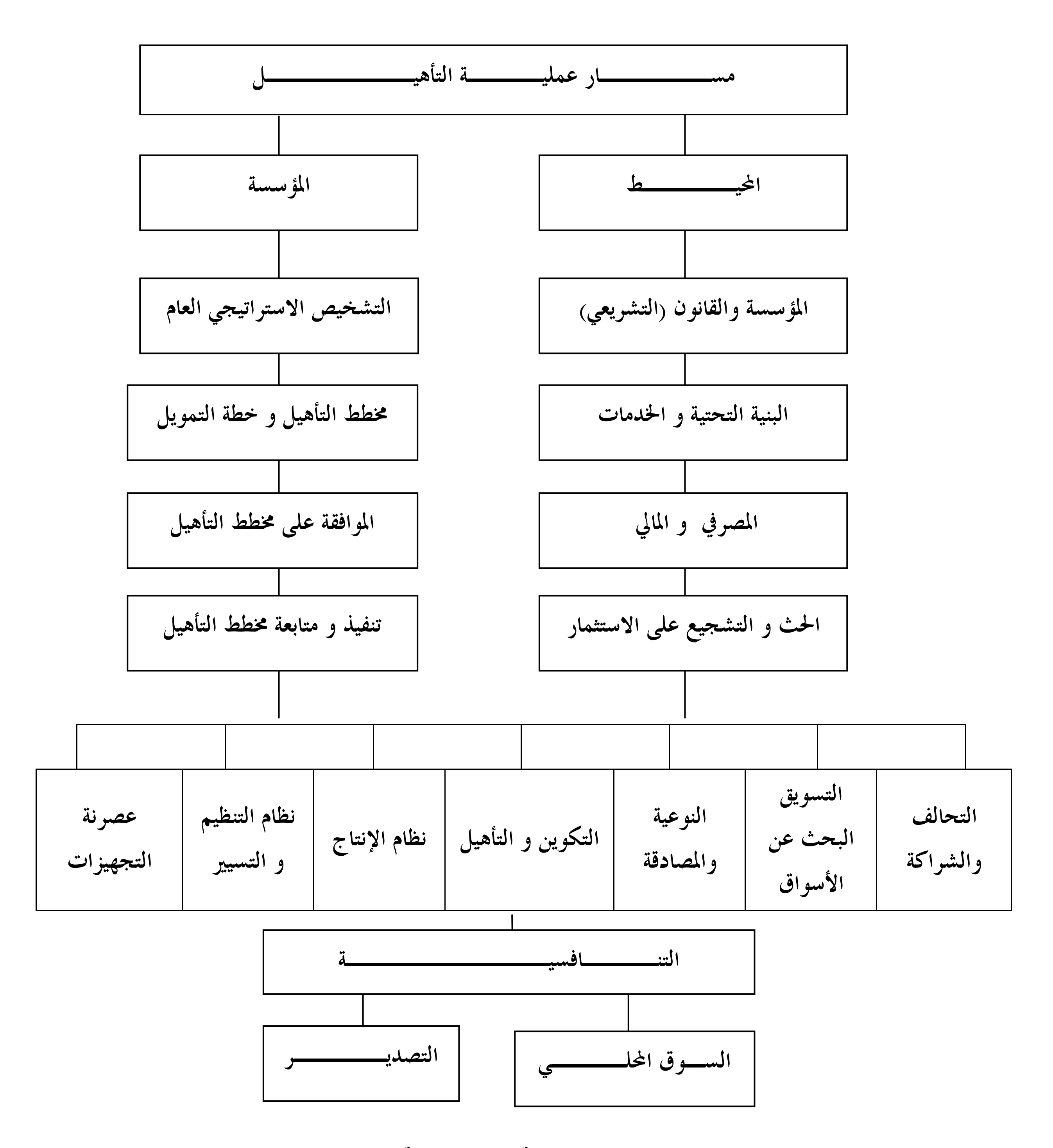
من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو كيف يمكن للمؤسسة مواجهة المنافسة الدولية إن لم تكن هناك عملية تأهيل المنتوج الوطني وأنظمة المعلومات والتسيير والمحيط.

ففي إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية ، أصبح الانشغال الهام يتمثل في ترقية منافسة المؤسسة الاقتصادية الوطنية ، وذلك من خلال تبني برنامج لتأهيلها ومحيطها أين تنشط.

2-1 برنامج التأهيل :

2-1-1 مفهوم برنامج التأهيل : برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي.[6] وبالتالي فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية لا يعتبر هدف إداري في مجال المنتجات ، الأسواق ، المالية والتشغيل فحسب، بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم (1): برنامـــــج التأهيــــــل.



المصـــدر : وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

ومما زاد في تدعيم برنامج التأهيل هو إنشاء صـــندوق لترقيـــة التنافســـية الصـــناعية " le fonds de promotion de la compétitivité industrielle " الذي يعد الركيزة المالية الأساسية للأنشطة الخاصة بعملية التأهيل ، وذلك مـــن خـــلال إسهاماته المالية التي خصّ بها المؤسسات المعنية على شكل إعانات مالية تمثلت في الآتي:

- مساعدات مالية للمؤسسات مخصصة لتغطية جزء من مصاريفها في إطار إعداد :
- التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل.
- الاستثمارات المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.
- الاستثمارات المعنوية (البحث والتطوير ، البرامج والتكوين تطبيق بـــرامج الإعلام الآلي وتحسين التســـيير) الـــتي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.

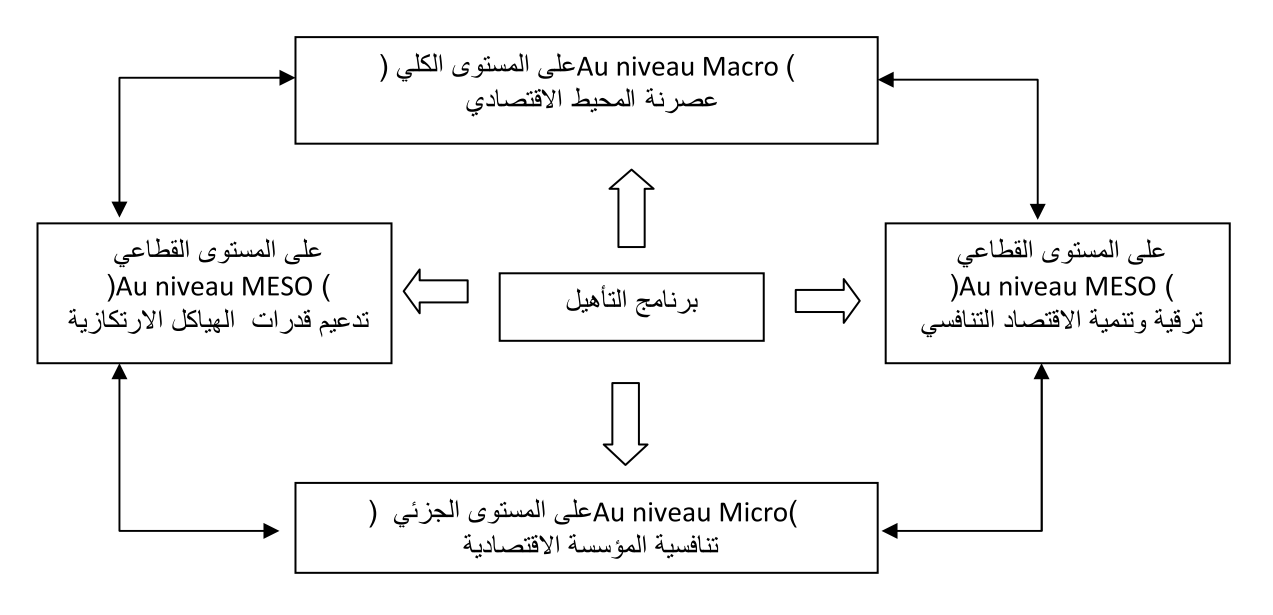
ب- مساعدات مالية للهياكل الارتكازية (structures d'appui)

يتعلق الأمر هنا بمختلف المصاريف التي تندرج في إطار عمليات تحسين محيط المؤسسات الاقتصـــادية مثـــل تلـــك العمليات التي تهدف إلى تحسين النوعية والخاصية الصناعية ، وتحسين التكوين والبحث والتطوير إلى جانب تحسين المعلومة الصناعية والتجارية والسياسات والاستراتيجيات .

2-1-2 أهداف برنامج التأهيل :

يمكن تجسيد أهداف برنامج التأهيل من خلال ثلاث مستويات كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم (2): **أهداف برنامج التأهيل**



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .

على المستوى الكلي : يمكن تلخيص توجهات السياسية العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في ما يتعلق بإعـادة الهيكلـة الصناعية، في النقاط التالية:

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية .
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي.
- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
- إعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقـة الوسـائل المتاحـة لـدى المؤسسات.

ب–على المستوى القطاعي : إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيـذه. [9] وبهذا ، فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتهـا في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا الإطار هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

ج– على المستوى الجزئي : إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات . فمن وجهة نظر المؤسسـة ، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بهـا المؤسسة. وبالتالي، فإن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة أن تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج وما على الدولة إلا مساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاسـتفادة ببرنامج التأهيل.[10]

2-1-3- إجراءات عملية التأهيل: يمكن حصر إجراءات استفادة المؤسـسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

–المرحلة الأولى: تتمثل في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص إستراتيجي شامل –يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية مخطط لتأهيلها، يرفقان مع طلب المساعدة الماليـة إلى صـندوق ترقيـة التنافسية الصناعية، وبهذا يصبح للمؤسسة الحق– في إطار احترام قواعد الأحقية d'éligibilité) (les règles المحددة في وثائق من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة – في الاستفادة من الإعانات المالية.

– المرحلة الثانية: بعد الموافقة والمصادقة على مخطط التأهيل يتم تحديد كيفية منح تلك الإعانات وذلك وفق بديلين:

- البديل الأول: تقسم الإعانة إلى ثلاثة شرائح، حيث أن الشريحة الثالثة لا يتم دفعها إلا عند نهاية عملية تنفيذ مخطط الأعمال والتي لا تتعدى سنتين بدءا من تاريخ الإشعار بالقبول.
- البديل الثاني: يتم تقديم الإعانة المالية دفعة واحدة، حيث لا يجب أن تتعدى فترة التنفيذ سنتين.

3- الأفاق المستقبلية: على مدار هذه العشرية الأخيرة، وتحت ضغوطات الأزمات المالية المتوالية، شهد المحيط الاقتصادي تحولات جذرية عميقة مست أساليب الإنتاج والتوزيع وتنظيم كل الصناعات. وهذا ما تولدت عنه ضرورة تأهيل المحيط الاقتصادي والمالي والقانوني والاجتماعي بالإضافة إلى تأهيل نظام الإنتاج والتسيير.

والملاحظ أن الهياكل الصناعية القائمة مازالت هشة وغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية بالرغم من الجهود المبذولة لإصلاحها وتهيئتها .فكل الإصلاحات والتعديلات المتخذة تعتبر ضرورية لكنها غير كافية ، حيث أن الغطاء المالي المخصص للتطهير المالي يعد غير كافي، إذ لم يتمكن من تصحيح كل السلبيات التي خلفها التسيير الموجه على مدار أكثر من عشريتين من الزمن.

وبالتالي فإن توفير الوسائل المالية و إعداد برامج الإصلاحات المختلفة لم تأت بتغييرات نوعيته حقيقية سواء على مستوى المؤسسة أو المحيط ، كما لم يتولد عنها محيط مادي ومؤسساتي ملائم للاستثمار. لذلك بات من الضروري اجتياز هذه السياسة التي تعتبر مرحلية ولا تتوافق والمعطيات الحالية التي تستوجب تحولات جذرية عميقة مع إعادة تأهيل مختلف الهياكل والمؤسسات الاقتصادية بما يمكنها من التصدي للمنافسة الدولية والإنتاج وفق المعايير التقنية العالمية ، وفضلا عن ذلك ، فإن محددات المنافسة لم تعد تلك المرتبطة بتكلفة العوامل وتوفير المواد الأولية فحسب، بل تعدتها إلى أبعد من ذلك، لتشمل نوعية الهياكل الإرتكازية والمؤسسات، فعالية مصادر التجديد والطاقات التقنية والتنظيمية والإدارية للمؤسسات واكتساب التكنولوجيات الحديثة والتكيف معها، وهذا كله لن يتأت إلا من خلال تبني سياسات الخوصصة والشراكة.

إن مسؤولية هذه التغيرات تعود من جهة إلى السلطات العمومية (الدولة) التي تسهر على تشجيعها، ومن جهة أخرى إلى المؤسسة التي أصبحت ملزمة بإجراء تشخيص استراتيجي وتحليل شامل يرتكز أساسا على النقاط التالية :

- محيطها الاقتصادي العام
- تطورها التاريخي
- المعرفة الحقيقية للمنتجات والتكنولوجيات
- دراسة العناصر الفاعلة الرئيسية (المنافسون المحليون والدوليون، الموردون، الزبائن)
- تحديد عوامل النجاح الرئيسية و عناصر تنافسية كل فرع.

وأخيرا يمكن القول أن تحرير الاقتصاد وبعثه من جديد، وإعادة الهيكلة، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية ، أصبحت- بالنسبة للدول النامية- برامج ذات أولوية ،لأنها تهدف إلى خلق وترقية مؤسسات ونسيج صناعي منافس وذو طاقات وكفاءات فاعلة، وهذا يتوقف بدوره على إعداد برنامج ارتكازي (un programme d'appui) لدعم عملية إعادة الهيكلة والتأهيل والتنافسية والنمو.

الخاتمة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر على غرار باقي دول العالم وما أفرزته من أشكال وصيغ وأساليب في تنظيم المجتمع للتكفل بانشغالاته ، وعلى ضوء المصادقة على اتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي، فإن المؤسسة الاقتصادية مدعوة لتلعب الدور المحرك في وتيرة التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال دعم برامج تأهيلها لتطوير تنافسيتها وترقية المنتوج الوطني إلى مستوى المواصفات التقنية العالمية.

إن ترقية الإنتاج الوطني في ظل التحديات الحالية يتطلب تطوير التشاور مع جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، حول النظرة المستقبلية المنسجمة مع نموذج التنمية الاقتصادية المنتهج، ووضع هيكلة تعتمد على عصرنة المؤسسة الجزائرية وعلى فعالية وتحسين المردودية والمحيط العام للمؤسسة.

لذلك ، وفي ختام بحثنا هذا ، فإننا نستحث إدراج جملة من الاقتراحات التالية ، والتي نراها كفيلة بتسهيل تطبيق برنامج التأهيل من جهة، وإفراز فرص نجاح هذا البرنامج تعظيما لمكاسب الاندماج في حركية الاقتصاد الدولي من جهة أخرى:

- إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني بما يتلاءم وأهداف سياسة التأهيل
- تعميق وتقوية طاقات وقدرات الهياكل الارتكازية .
- تحسين خدمات البنية التحتية (الهياكل القاعدية).
- إصلاح النظام المصرفي والمالي وتحسين دور البنوك سواء في تمويل الاستثمار أو في مجال رفع أداء المؤسسة حسب الشروط الدولية.
- إعداد حملة إعلامية واسعة للتحسيس بمخاطر عدم الاستجابة الفورية لمعايير التنافسية مع اقتراح آليات تطوير الاستثمار وخلق محيط ملائم له.
- زرع الشعور لدى المسؤولين في المؤسسات بأن العبء الأكبر لعملية التأهيل يقع على عاتقهم بالدرجة الأولى والدولة لا تتدخل إلا للتنسيق والرقابة فقط .
- حتمية بعث برنامج للتأهيل الكلي للاقتصاد على صعيد الإدارة، المؤسسة ، الجهاز البنكي والمالي ، والتشريع والقوانين وكذلك المحيط.

الهوامش والمراجع :

الهوامش :

(1) - ترقية الإنتاج الوطني وتحديات المستقبل ، مجلة فضاءات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة ، مارس- أفريل 2002 ، ص :8

(2) -محمد عبد الشفيع عيسى ، التأهيل التكنولوجي – الإبتكاري للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في إطار الاقتصاد الـــدولي – مجلـــة العلـــوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العـــدد الأول 2002 ، ص : 71

(3)– ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح الهيكلي وتحديات العولمة، فعاليات الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جـــامعـــة سطيف- 29-30 أكتوبر-2001

(4)- بشير مصطفى، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي ، الانعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية ، مجلة فضاءات المؤسسات والصـــناعات الصغيرة والمتوسطة مرجع سابق ، ص-4

(5)- نفس المرجع، ص- 4

(6)- D'après le Ministère de l'industrie et de la restructuration, dispositif de - mise à niveau , p=4

(7)- تم إنشاء هذا الحساب الخاص بموجب قانون المالية لسنة 2000 ، وذلك لتقديم الإعانات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمات المتعلقة بالصناعة، وذلك لتشجيع عمليات إعادة تأهيلها قصد ترقية التنافسية الصناعية

(8)-Ministère de l'industrie et de la restructuration, op cit,p10.

(9)- من أهم الأطراف نذكر : جمعيات أرباب العمل ، الهيئات العمومية، معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية، هيئات التكوين المتخصص ، البنوك والمؤسسات المالية . . . إلخ .

Ministère de l'industrie et de la restructuration,op.cit, p-p=6-7 (10)-

المراجع :

الكتب :

1- Henri Duhamel,stratégie et direction de l'entreprise, clet,paris,1986
2- Mokhtar belaïboud ,gestion stratégique de l'entreprise publique Algerienne,OPU,Alger,

الوثائق والمجلات :

-مجلة فضاءات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مارس – أفريل 2002 .

- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد1،2002 .

- فعاليات الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، " 29-30 أكتـــوبر 2001 .

-Ministère de l'industrie et de la restructuation, dispositif de mise à niveau , Alger-

الخوصصة و السوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر

أ/ سويسي الهواري
أ/ دبون عبد القادر
– جامعة ورقلة –

مدخل :

شهدت ومازالت تشهد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات وإصلاحات جذرية، كان الهدف الأساسي منها إخراجها من وضعيتها الصعبة التي كانت تتخبط فيها كل مرة، وذلك من خلال تحسين أدائها الاقتصادي. فبداية هذه الإصلاحات كانت مع أوائل الثمانينات عند خضوع المؤسسة الاقتصادية لإعادة هيكلة عضوية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية، وفي نهاية الثمانينات أخضعت مرة أخرى للتطهير المالي ومن ثم للاستقلالية القانونية والمالية التي من شأنها إعطاء المؤسسة أكثر مرونة واستقلالية في اتخاذ قراراتها .

لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات والمبالغ الطائلة المرصودة لتطهير المؤسسات العمومية، لم تؤد بها إلى تحقيق وبلوغ أهدافها المرجوة، خاصة فيما يتعلق بتحسين أدائها وفعاليتها الاقتصادية والمالية، وهكذا ظلت تراوح مكانها. وليس ببعيد من هذه الإصلاحات السابقة، دخلت الجزائر في برنامج إصلاحات كبرى يرمي إلى تبني آليات اقتصاد السوق، تماشيا مع التزامها بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، والمرتكز أساسا على تقليص دور القطاع العام من خلال خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، هذه الأخيرة التي تعد أهم الإصلاحات، لاختلافها اختلافا جذريا عن سابقاتها، وذلك لما تطرحه من إشكالية عند التحضير لها، ولما لها من أثر على أداء المؤسسة الاقتصادية.

تضمن برنامج التعديل الهيكلي إقرار بعض الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى ترسيخ قواعد اقتصاد السوق، خاصة على مستوى القطاع المالي، ولعل أبرزها إنشاء سوق الأوراق المالية، لما تلعبه من دور فعال في خوصصة المؤسسات من جهة، ولما تقوم به من دور في تعبئة وتجميع المدخرات المحلية منها والأجنبية لتوجيهها إلى تمويل الاقتصاد بصورة فعالة من جهة أخرى.

لذا يحاول هذا البحث الإجابة على السؤال التالي : **إلى أي مدى يمكن تفعيل عملية الخوصصة في الجزائر عن طريق السوق المالي؟ وهل تعرف هذه الأخيرة نموا يمكنها من التمويل الكفء وتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات ؟**

من ذلك تتمحور مداخلتنا حول النقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول الخوصصة،
- السوق المالية من خلال التعريف ودورها في التمويل الكفء و في تفعيل عملية الخوصصة.

I ــ مفاهيم عامة حول الخوصصة :

I ــ 1 ــ التعريف بالخوصصة :

تعد الخوصصة مفهوما جديدا، حيث لم تظهر و لم تتطور بشكلها وبمعناها الحالي، إلا في بداية الثمانينات من خــلال التجربة البريطانية. فمنذ ذلك الحين أصبحت تعرف تطورات في مختلف جوانبها، إلى درجة أن البحوث والنــدوات حولهـا تضاعفت بسرعة فائقة، فعلى سبيل المثال في سنة 1986 بلغت الكتابات حولها في المجلات والدوريات الأنجلوسكسونية مـا يفوق عن الألف موضوع حسب ما أحصته "La Reason Foundation".

ونظرا لاختلاف التعاريف حول الخوصصة، بقيت مفهوما Concept غير موحد سواء من الجانب النظري أومــن الجانب التطبيقي لتعدد أشكال وتقنيات العملية وتطورها باستمرار.

لذلك كانت المفاهيم تصب في عناصر تعتبر جوهر اختلافها، وتتمثل في:

1- انحياز بعضها والارتكاز على معيار الملكية باعتباره الوحيد الذي يحدد معنى الخوصصة، والتي تتمثل حسب هذا المفهــوم الضيق في انتقال ملكية جزء أوكل رأسمال المؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وهو المفهوم الذي نجده في قــاموس " Grand Larousse" سنة 1987 .

2- وهناك من يعتبر الخوصصة بأنها مجموع التدابير Mesures والسياسات politiques التي من شأنها تقوية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

وفي ذلك يعتبر "معتوق بلعطاف" " الخوصصة التغيير في بنية الملكية بمعنى زيادة حصة القطاع الخاص بما يسمح بتسيير رشيد، حيث تظهر أساسا في نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، تحرير المبادرة وإنشاء مؤسسات جديدة تابعة للقطاع الخاص ".

وهناك نموذجا اخر للخوصصة يعبر عن إحدى التقنيات الأساسية والمتمثل في خوصصة التسيير. هذه الأخيرة لم يغفلها المشرع الجزائري من خلال تعريفه لعملية الخوصصة في الأمر رقم 95/22 الصــادر في 1995/08/26، حيــث تنــاول خوصصة الملكية وخوصصة التسيير الذي اعتبرها كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعــيين أومعنويين خاضعين للقانون الخاص .

I ــ 2 ــ دوافع عملية الخوصصة :

لم يكن الانتشار الواسع لعملية الخوصصة، وليد الصدفة*. فلقد كانت وراءها دوافع وتبريرات ســاعدت في تقبلــها وانتشارها، اختلفت باختلاف الدول .فقد ظهرت في الدول المتطورة (الراسخة في الرأسمالية) بظهور اقتصــاديات جانــب العرض، وفي الدول المثقلة بالديون (حالة جل دول العالم الثالث) التي كانت الخيار الوحيد لإعادة جدولة ديونها وحصولها على التمويل الخارجي من خلال تنفيذ برامج التعديل الهيكلي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي. وتتمثل دوافع الخوصصة في الاتي :

*) قام أكثر من مائة بلد في جميع القارات بخوصصة ما يقدر بحدود 75 ألف مؤسسة كانت تملكها الدولة .

1) ــ دافع تحسين الأداء والمنافسة :

لقد بينت التقديرات أن الخوصصة تؤدي إلى تحسين الأداء في الشركات المتعثرة، وأن الشركات الخاصة تتفوق في أدائها على الشركات التي تملكها الحكومة، فعندما تنتقل ملكية المؤسسة العامة إلى الخواص، يصبح مالكوها الجدد أكثر حرصا وتفانيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة والمتمثلة أساسا في تحقيق الأرباح. هذا الأخير هو الدافع القوي الذي يحرك ويجعل المستثمرين يقبلون على المخاطرة وتنفيذ المشاريع في ظل اقتصاد السوق. ففي ظل المنافسة والسعي وراء الحصول على أكبر جزء من السوق يسعى المستثمرون وراء أنجع الطرق في مجالات التسيير في (التسوق، التنظيم، الإنتاج ... الخ).

2) ــ دافع موازناتي :

نظرا لسيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية(الموجهة والمالكة) و نجد ذلك خاصة في الدول ذات الاقتصادية الموجهة، والتي كانت خزينة الدولة تتحمل أعباء المؤسسات الاقتصادية، فقد كانت الخسائر في مؤسسات القطاع العام شبه دائمة نتيجة تحديد الأسعار والتزامها بالخطة السنوية المرسومة لها، مما جعل الخزينة في كل مرة تقدم لها الإعانات، بالإضافة إلى تمويل استثماراتها. ففي الجزائر على سبيل المثال قبل عام 1986، بالرغم من أسعار النفط المواتية، إلا أن المؤسسات تعرضت لعجوزات مالية كبيرة، ترتبت أساسا عن ارتفاع حجم الإقراض الصافي لتمويل استثمارات المؤسسات العمومية. بالإضافة إلى التطهير المالي الذي كان يجرى كل مرة عند إعادة هيكلة وإصلاح تلك المؤسسات .

وبالتالي فاللجوء إلى عملية الخوصصة هو سبيل للحد من العجز وتقليص الإعانات المقدمة للمؤسسات العمومية (إيراد غير مباشر)، كما تمثل إيرادا مباشرا من خلال بيع تلك المؤسسات للخواص، وتعويض الخسائر التي ترتبت عنه في فترات سابقة. إذا فالخوصصة لا تمثل دعما للميزانية من خلال تحصيل إيرادات إضافية فحسب، بل هي أيضا وسيلة للحد من سياسة الإعانات المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية التي تعاني عجوزات.

3) ــ دافع السياسة الخارجية :

يقصد بالسياسة الخارجية، تلك الضغوطات التي تمارسها الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على اقتصاديات الدول النامية بإخضاعها لبرامج التكييف الهيكلي عند تقدمها للحصول على تسهيلات مالية والقيام بإعادة جدولة الديون. حيث تشترط هيئات التمويل- عن طريق البنك العالمي الذي يقوم باعطاء الاستشارات والمساعدات الفنية- القيام ببعض الاجراءات الحاسمة مثل تصفية المؤسسات العمومية غير القادرة على الاستمرار من أجل منح قروض لأغراض التكييف الهيكيلي.

4) ــ دافع تفعيل السوق المالية :

تعتبر السوق المالية جزءا من السوق التمويلية التي تهتم بالتمويل طويل الأجل حيث يتركز تخصص السوق المالية في الأوراق المالية (السندات والأسهم).

يتطلب نجاح السوق المالية عددا كبيرا من الشركات ذات الأسهم لتقوم بتفعيلها وجعلها سوقا كفؤة تقوم بدورها المنوط بشكل جيد، والمتمثل في تمويل الاقتصاد، وما يترتب عنه من تنمية شاملة للدولة. ومع تبني الدولة اقتصاد السوق وما يترتب عنه من خوصصة المؤسسات العمومية، من شأنها أن تفعل وتطور السوق المالية من خلال دخول مؤسسات خاصة فيها

ولتجعلها تستجيب للوضعية الجديدة للاقتصاد والحد من هجرة وهروب المدخرات المحلية ـــ التي لم تجد فرصا للاستثمار داخليا ـــ إلى الخارج، وتعبئتها وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية الداخلية.

I ـــ 3 الطرق المستعملة في عملية الخوصصة :

تعتبر الطرق والتقنيات المستعملة في عملية الخوصصة عديدة ومختلفة. هذا الاختلاف والتعدد جاءا نتيجة شمولية العملية وتعدد تجاربها وتباين أهدافها المرجوة منها في الكثير من الدول،وذلك بسبب خصوصيات كل بلد، ولاختلاف الوضعية الحقيقية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية، فكل طريقة أو مجموعة من الطرق تتلاءم مع ظروف ووضعية وطبيعة مؤسسة دون الأخرى .ومن أهم الطرق المستعملة في الخوصصة نجدها ملخصة في الجدول التالي:

شكل 1 : أهم الطرق المستعملة في الخوصصة:

التقنيات / المميزات	طبيعتها	طريقة التطبيق
العرض العام للبيع (opv)	خوصصة ملكية راس المال	بيع كل او جزء من الأسهم الى الجمهور
البيع التفاوقي للأسهم والأصول (العرض الخاص)	خوصصة ملكية راس المال	بيع الأسهم و الأصول عن طريق المزاد العلني الى فئة خاصة من المستثمرين
البيع لفائدة المسيرين و المستخدمين	خوصصة ملكية راس المال	بيع اسهم للمسيرين و العمال
الاستثمار الخاص الجديد	الزيادة في راس المال المؤسسة (قطاع عام + قطاع خاص	اضافة حصص اخرى (اسهم)و بيعها للقطاع الخاص
المساهمة او التوزيع المجاني لاسهم المؤسسة العمومية	خوصصة الملكية	بيع كبونات الاستثمار (vouchere)بسعر رمزي او مجاني و تحويلها الى اسهم في المؤسسة العمومية
عقد الايجار	خوصصة التسيير	تاجير ادارة المؤسسة مقابل مبلغ ثابت لفترة زمنية
عقد الادارة	خوصصة التسيير	تسير ادارة المؤسسة للقطاع الخاص و يتقاسم الربح مع المؤسسة

المصدر :دبون عبد القادر :اثر الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2001 ص 59

بفضل تقنيات خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية التي من المفروض سوف تكون اكثر فعالية و مستوى الاداء فيها سيرتفع بفضل حسن استخدام الموارد ،و بذلك يزيد معدل النمو ويجب ان يكون القطاع الخاص المحيط الذي يتحقق فيه التخلص من الاحتكار و من ثم اعتبار السعر و الجودة كمعيار اساسي من معايير المنافسة.

IIـــ السوق المالية:

تفرض الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في الجزائر ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الرامية إلى التوجه نحو تطبيق آليات اقتصاد السوق، وجود مناخ اقتصادي ملائم لتطبيقه لاختلافه اختلافا جذريا عن النظام المنتهج سابقا. ضمن هذا الإطار، تبرز ضرورة تبني إصلاحات مؤسسية عميقة على كافة الأصعدة والمستويات لتكفل السير الحسن للتوجه الجديد، كإصلاح المنظومة القانونية والقضائية والنظام المصرفي والنظام المالي برمته، أين تعتبر السوق المالية إحدى أهم ركائزه، لما تلعبه من دور في اقتصاد السوق، باعتبارها إحدى أهم قنوات تمويل الاقتصاد، وباعتبارها القناة المثلى لخوصصة المؤسسات العمومية لما توفره من شفافية لازمة للعملية، وبالتالي إسهامها في دفع مسار الخوصصة.

II ـــ 1 ـــ السوق المالية والسوق التمويلية :

قبل الخوض في التطرق لأهمية ودور سوق الأوراق المالية كمصدر من مصادر التمويل في الاقتصاد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ودورها في عملية الخوصصة، لا بأس أن نتطرق بإيجاز إلى السوق التمويلية باعتبارها السوق التي تضم في أحد جانبيها السوق المالية، التي هي محل دراستنا لتمييز بينهما، بغية إزالة اللبس والخلط الذي قد يشوبهما .

II ـــ 1 ـــ 1 ـــ تعريف ومكونات السوق التمويلية :

" تعتبر السوق التمويلية مكان التقاء أو تنظيم يجمع بين عارضي رؤوس الأموال والطالبين لها، وذلك بغية تعبئة فوائض بعضهم و توجيهها نحو عجز بعضهم الآخر وفق شروط محكمة مسبقا، من بين ما يضبط فيها العوائد المنتظرة من وراء التنازل على النقود". فالهدف الأساسي من هذه السوق هو تجميع و استخدام كافة الأصول الممولة للقوة الشرائية والمتمثلة في الأصول المالية والنقدية، لتحقيق تراكم رؤوس الأموال، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توجيها الكفء لاستثمارها في المشاريع الإنتاجية.

وأما عن مكونات السوق التمويلية فهي تتكون من سوقين اثنين وهما السوق النقدية والسوق المالية واللذان يتم التفرقة بينهما من خلال معيار الزمن، حيث أن:

ـــ السوق النقدية :

تهتم بمشاكل التمويل في المدة القصيرة بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية الصناعية والتجارية (قروض وكمبيالات مخصومة) والزراعية (سلف موسمية) والاستهلاكية (البيع بالتقسيط وسلف بضمان المرتبات). وتعتمد المؤسسات النقدية في تقديمها لهذا الائتمان على ما تحوزه من أصول نقدية سائلة بطبيعتها (نقود قانونية ونقود الودائع).

ـــ السوق المالية :

تتعامل هذه السوق في الأصول المالية (أسهم وسندات وقروض استثمارية وقروض إسكان) والتي تتميز بطول أجلها، وتقوم بها مؤسسات ادخارية واستثمارية خاصة (بنوك متخصصة ـــ شركات تأمين)، تعتمد في تأدية وظائفها على مواردها من الادخارات التي يرغب أصحابها في استهلاكها لمدة طويلة. وتعتبر الأسهم والسندات أهم موضوع للتبادل في السوق المالية.

II ـــ 1 ـــ 2 ـــ تعريف و مكونات السوق المالية :

تعتبر السوق المالية شبكة للتمويل طويل الأجل، هذه الشبكة مبنية على الإصدار، بمعنى بيع القيم المتداولة ـــ أسهم وسندات ـــ والتي تسمح بتعبئة الادخار الفردي. حيث أنها تتميز بما يلي :

- أن موضوعها هو التمويل المتوسط وطويل الأجل الذي ينطبق مع تمويل الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية بالأخص، من خلال الأسهم والسندات، بالإضافة إلى تمويل احتياجات الدولة عن طريق السندات الحكومية؛
- أنها تهدف إلى تسعير الأوراق المالية، وبالتالي فهي تقوم بدور تقييم الأوراق المالية المتداولة؛
- لديها مكان معين (سوق منظمة) تحكمها وتنظمها آليات خاصة من خلال هيئات إدارة ومراقبة السوق، بحيث تكفل السير الحسن للصفقات؛

- يحتوي السوق على متعاملين يتمثلون في الطالبين للأوراق المالية والعارضين لها، بالإضافة إلى الوسطاء (السماسرة) الذين يسهلون ويقومون بالصفقات لحساب الطالبين والعارضين.

تعد وظيفتي التسعير والتمويل من أهم وظائف السوق المالية، واللتين تقومان بتصنيف هذا الأخير إلى مرحلتين أو بالأحرى إلى سوقين. فعندما يكون هدف السوق المالية هو التمويل وتكوين رأس المال فذلك موضوع السوق الأولية أو سوق الإصدار، أما إذا كان الهدف منها هو التسعير، والذي هو أمر ضروري لتداول رأس المال ـــ بحيث تتغير الملكية دون التأثير على عملية الإنتاج ـــ فهو موضوع السوق الثانوية. إذا فالسوق المالية تنقسم إلى سوقين، هما :

أ ـــ السوق الأولية :

حيث يميز هذه السوق بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، أنها تعتبر المرحلة أو المكان الذي تطرح فيه الورقة المالية للمرة الأولى من طرف الجهة الطالبة لرأس المال من المستثمرين الذين لديهم فائض، وذلك عن طريق الاكتتاب في الأسهم التي تمثل سند ملكية لحاملها في الجهة المصدرة لها أوالسندات والتي تمثل قرضا تكون بموجبها الجهة المصدرة لها مدينة لحاملها. وعليه، تتولى هذه السوق إصدار القيم المتداولة بأشكال مختلفة لخدمة أغراض عديدة تبعا لمصدريها:

- إصدار الأسهم بغرض تدعيم الأموال الخاصة للمؤسسات الاقتصادية للتوسع في نشاطاتها من خلال الاستثمارات؛
- إصدار السندات التقليدية الموجهة لتوفير الأموال للدولة بغية مواجهة العجز في موازنتها بالدرجة الأولى من جهة، وللمؤسسات الاقتصادية العامة منها والخاصة بغية توسيع استثماراتها من جهة أخرى؛
- إصدار القيم المهجنة : من سندات قابلة للتحويل، شهادات استثمار، أوراق مساهمة وغيرها.

تتم عملية خلق السوق الأولية بواسطة مؤسسة متخصصة تدعى بنك الاستثمار، من خلال قيامها بإصدار الأوراق المالية لحساب المؤسسات الاقتصادية أو الحكومة وعرضها لجمهور المستثمرين لأول مرة، وقد تتولى العملية في الدول التي تتسم سوق أوراقها المالية بالصغر، بعض البنوك التجارية العاملة فيها.

ب ـــ السوق الثانوية :

تعرف ببورصة القيم المنقولة، وهي المكان الذي تتم فيه عملية تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية بين من يريدون الرجوع إلى السيولة وبين المستثمرين الجدد، وبين المضاربين الذين يريدون تحقيق فوائض من خلال الفرق بين سعر البيع والشراء للورقة المالية، انطلاقا من توقعاتهم لتغير سعر الورقة المالية المبني على عدة متغيرات من بينها أسعار الفائدة بالنسبة للسندات والبيانات المالية للمؤسسات المسعرة بالنسبة للأسهم.

تعد الصفقات وحجم تداول الأوراق المالية وإمكانية تسييلها المفعل والباعث على الحركية والنشاط بالسوق الأولية، فالسوق الثانوية الفعالة هي الضامن الوحيد لإقبال المستثمرين على الإصدارات الجديدة في السوق الأولية. كما تلعب البورصة دورا مهما في عملية تسعير الأوراق المالية وذلك من خلال العرض والطلب عليها، مما يتيح إمكانية تقييم أصول المؤسسات المقيدة (المسعرة).

II ـــ 2 ـــ دور سوق الأوراق المالية في التمويل الكفء :

تعد إشكالية التمويل من بين المعضلات التي تقف عائقا أمام تنمية وتقدم اقتصاديات الدول النامية، التي تعد الجزائر من بينها، باعتبار أن التمويل هو دعامة وأساس قيام وإنجاز استثمارات المؤسسات الاقتصادية، وما ينعكس عليها من تنمية الاقتصاد ورفاهية المجتمع من خلال إيجاد مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. فحسب "محمد توفيق" " التمويل هو إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة، بغير وجود رأس المال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي ".

وفي ظل التوجهات الجديدة للدولة تتزايد أهمية ودور التمويل للمؤسسات الاقتصادية، نتيجة تخلي الدولة عنها، من خلال تبني مسار الخوصصة من جهة، ومن جهة أخرى فتح المجال لظهور وإنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة جديدة. يعد إصلاح النظام البنكي وحده غير كافٍ لجذب وتعبئة المدخرات، إذ يتعين إيجاد صيغ وقنوات جديدة تعمل على تعبئة الادخار المحلي والأجنبي، وتنويع وإعطاء الخيارات للأعوان الاقتصاديين ذوي الفوائض في توظيف أموالهم بغية تحقيق أكبر عوائد.

مما سبق تظهر سوق الأوراق المالية الكفؤة، القناة القادرة على جذب وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لما تفرضه على هذه الأخيرة من شروط صارمة عند تقدمها بطلب التسجيل، وجعلها أكثر انضباطا في التسيير بعد تقييدها من خلال نشر معلوماتها للجمهور من خلال حسابات ختامية سنوية وغيرها للحصول على مستلزماتها من الأموال. فعملية رواج وارتفاع قيمة أسهم وسندات المؤسسة الاقتصادية ومن ثم إمكانية إقبال مستثمري الحوافظ على طلبها للتمويل مرات أخرى، مرهون بحسن نتائجها المالية والاقتصادية المحققة.

إن شروط التسجيل في سوق الأوراق المالية* تفرضها قوانين وتنظيمات كل دولة، ومن شأنها أن تجعل من السوق مصفاة، يتم من خلالها قبول المؤسسات ذات النتائج المالية الإيجابية فقط، وبالتالي التي تتمتع بأداء جيد في التسيير.

وفي هذا الشأن نجد من بين شروط التسجيل في بورصة القيم بالجزائر ما يلي:

- أن يكون رأس مال الشركة لا يقل عن 100.000.000 دج؛
- يجب أن تكون الشركة قد حققت ربحا في السنة الماضية؛
- يجب أن تثبت الشركة وجود نظام رقابة داخلي، هذا النظام يكون محل تقييم مؤشر عليه في تقرير من طرف محافظ الحسابات.

يتضح لنا جليا من خلال هذه الشروط، أن المؤسسات التي تقيد في بورصة القيم هي المؤسسات المعتبرة والتي تحقق نتائج مالية إيجابية وبالتالي التي تتمتع بحسن وانضباط في التسيير.

تستطيع السوق المالية الكفؤة الجمع بين العارضين للأصول والطالبين لها (خاصة المؤسسة الاقتصادية) بشكل يحقق الاستغلال الأمثل للطرفين:

* الحديث في هذا البحث حول الأسواق المنظمة، لأنه توجد أسواق غير منظمة حيث يتم التعامل فيها بدون مكان معين وتتولاها بيوت السمسرة و موضوع تعاملها الأوراق المالية غير المسجلة في الأسواق المنظمة (البورصات).

1) ـــ طالبي الأموال (المؤسسة الاقتصادية):

تعد الشروط الموضوعة من طرف السوق لاختيار المؤسسات الاقتصادية الناجحة فقط، حافزا لتلك التي لاتتوفر على تلك الشروط لتحسين أدائها الاقتصادي، بغية الاستفادة من مصدر هام للتمويل الطويل والمتوسط الأمد سواء عـــن طريـــق قروض (سندات) أو التوسع في رأس المال (أسهم) من جهة، كما تبقى المؤسسات المقيدة في السوق محافظة على حسن أدائها الاقتصادي، وعلى تحقيق النتائج المالية والاقتصادية الإيجابية كضمان لحركية تداول أوراقها المالية المطروحة (القديمة) في السوق الثانوية، لتنعكس على إمكانية حصولها على موارد مالية إضافية تحتاجها من السوق الأولية من جهة أخرى.

وعليه، فمن خلال هذه الآلية يوجه التمويل للمؤسسات الاقتصادية التي توظفه في مشاريع استثمارية ناجحة تعـــود بالفائدة للجميع. كما تعد البورصة جهاز بارومتر يمكن من التنبؤ تبعا لتغير قيمة السهم، على مدى مقدرة المؤسسة علـــى تحسين مواردها وتنمية أرباحها. كما تعتبر وسيلة لمراقبة كفاءة المسيرين والأداء الاقتصادي للمؤسسة بصفة عامة. وانطلاقا مما سبق يحقق التسجيل في السوق المالية للمؤسسة ما يلي:

- إعلانا مجانيا عن المؤسسة، أي التعريف بها، مما ينعكس إيجابا على حجم مبيعاتها وبالتالي توسعها في السوق؛
- إعطاء انطباع إيجابي عن المركز المالي للمؤسسة، مما يسهل عليها الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية بحد أدنى من التكلفة.

2)ـــ عارضي الأموال (المدخرين):

يحقق توظيف الأموال عن طريق شراء الأسهم والسندات من السوق المالية الكفؤة للمدخرين استغلالا أمثل لمواردهم من خلال تسيير محافظهم (سهولة تسييل الورقة المالية)، كما يمكنهم من تحقيق أرباح نتيجة ارتفاع عوائد الأسهم والسندات، الراجع لوجود مؤسسات اقتصادية (شركات ذات الأسهم) ناجحة منتقاة. فزيادة عدد الشركات ذات الأسهم وانتشارها عبر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي واحتلالها لحصة من السوق المحلية والدولية، يعطي انطباعا حسنا عـــن مقـــدرتها علـــى الاستمرار والتوسع، وبالتالي تحقيق أرباح وفيرة ومنه توزيعات مرتفعة لحملة الأسهم، بالإضافة إلى قدرتها على تسديد القروض (السندات) بفوائدها.

إضافة لما سبق، يحقق التسجيل في بورصة القيم للمدخرين (مستثمري المحفظة) ما يلي:

- بما أن الشركات المصدرة للقيم المتداولة تم تأسيسها بصورة قانونية، فإن قيمتها تكون لها الصفة القانونية، بالإضافة إلى أن لجنة المراقبة بالسوق تتولى مهمة حماية حاملها من مخاطر الزيادة في الإصدار بما يفوق ما تم التصريح به رسميا؛
- توفر الحماية اللازمة من خطر الوقوع بين أيدي سماسرة غير مسؤولين؛
- توفر الحماية من مخاطر التقلبات الحادة في الأسعار التي قد تقع للقيم المتداولة غير المقيدة.

وانطلاقا مما سبق ينتج مايلي :

- تزايد الثقة في أن حركة سعر السهم هي حركة غير مفتعلة، أي حركة لاتقوم على خداع أوغش من قبل بعض المتعاملين.
- تشجيع المدخرين (مستثمري المحفظة) في التعامل فيها، لأن الأسهم المسجلة تتيح لهم الحصول على معلومات مستمرة ـــ من خلال بعض وسائل الإعلام ـــ عن الشركة المصدرة لها وحجم التعامل على أسهمها، وأسعار الإقفال والافتتاح.

II ـــ 3 ـــ دور سوق الأوراق المالية في عملية الخوصصة :

تعد خوصصة المؤسسات العمومية بواسطة اللجوء للبورصة من أحسن الوسائل، لضمانها الشفافية اللازمة للعملية من خلال طرح أسهمها للجمهور، مما يجعل الجهة المكلفة بالخوصصة بعيدة عن اتهامها بالقيام بصفقات مشبوهة لصالح أطـــراف معينة، فضلا عن خلق منافسة كبيرة على أسهم المؤسسات، مما ينعكس على سعر تنازلها بالإيجاب، وبذلك يكون المكلفـــون بالخوصصة في منأى من اتهامهم بتبديد موارد الدولة. كما أن هذا الإجراء يتيح لهذه الأخيرة الحصول على نقود جاهزة تسمح لها بتحقيق أهدافها .

مما سبق يلاحظ أن هناك علاقة تبادلية بين السوق المالية وعملية الخوصصة. حيث يسمح هذا الإجراء ـــ خاصـــة في الدول النامية مثل الجزائرـــ بتحقيق هدفين متزامنين إن تمت العملية بالشكل السليم :

- المساهمة في إنجاح برنامج الخوصصة، من خلال خوصصة المؤسسات العمومية بشفافية أكثر، والذي طالما تتهم فيه الهيئة المكلفة بإبرام صفقات يشوبها الغموض عن طريق الخوصصة خارج بورصة القيم؛
- تطوير السوق المالية وجعلها أكثر كفاءة، بإدخال مجموعة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة. فبإنشاء سوق مالية برسملة جد ضئيلة كحالة بورصة القيم بالجزائر (ثلاث شركات) لا يخولها أن تكون سوقا كفؤا تقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها بكفاءة .

إذا فمن هذا المنطلق، يعتبر تحضير المؤسسات الاقتصادية العمومية من الخطوات الهامة لإنجاح هذا الإجراء، ويتم ذلك بإعادة هيكلتها لجعلها شركات ذات أسهم وتطهيرها ماليا لإعطائها مساحة مالية مريحة والسماح لهـــا بتحقيـــق الأربـــاح، بالإضافة إلى إجراء تقييم موضوعي لها يسمح بالوقوف على قيمتها الحقيقية لمعرفة سعر التنازل عن أسهمها (الســـعر الأدنى). فالمؤسسات الاقتصادية الناجحة فقط، هي التي يمكن إدخالها وبيع أسهمها في بورصة القيم لكي يتحقق الهـــدف الجـــوهري للسوق المالية في المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد كقناة هامة للتمويل الكفء.

الخاتمة :

كانت الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبحث كل مرة عن إعطائها دفعا لتحسين أدائها الاقتصادي. إلا أن وضعيتها سرعان ما تسوء لتعود من جديد إلى المشاكل نفسها، والتي هي نتاج عدة أسباب، على رأسها الجانب التسييري المتأثر بطبيعة النظام المنتهج .

ونتيجة لذلك، قامت السلطات الجزائرية في سنوات التسعينات بالدخول في مرحلة جديدة تختلف اختلافا جذريا عن سابقتها، وذلك بتبنيها لنظام اقتصاد السوق، وما يحمله من انعكاسات على الاقتصاد ككل والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالأخص، من خلال ارتكازه على عملية خوصصة المؤسسات العمومية. هذه الأخيرة كانت أيضا امتدادا لسلسلة إصلاحات للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والتي سوف تؤدي إلى تحسين أدائها-إن تم القيام بها بمنهجية سليمة- من خلال الإجتهاد في تبني آليات التسيير الحديثة، كي تمكنها من الحفاظ على نفسها ضمن هذه الوضعية الجديدة .

تبرز سوق الأوراق المالية الكفؤة في هذه المرحلة الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني كركيزة أساسية لإقتصاد السوق لما يلعبه من دور فعال في التمويل الكفء للمؤسسة الاقتصادية بالأخص والاقتصاد عموما من جهة، وكقناة فعالة لخوصصة المؤسسات العمومية من جهة أخرى.

وفي الأخير نخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات تتمثل في مايلي:

- تمكن خوصصة المؤسسات العمومية باللجوء للسوق المالي من تحقيق هدفين ضمن إجراء واحد إن تمت العملية بمنهجية سليمة ؛

- إن خوصصة المؤسسات عن طريق السوق المالي تتيح نوعا من الشفافية للعملية وتجعل الجهة المكلفة بعيدة عن الشبهة، كما يسمح هذا الإجراء من حصول المؤسسة على التمويل على عكس بعض الطرق الأخرى ؛
- تفرض السوق المالية الكفؤة رقابة وانضباط على الشركات المسعرة، تجعل مسيريها يتفانون في تحسين الأداء الاقتصادي، لأن هذا الأخير ينعكس على قيمة أسهمها وما يترتب عليه من نتائج؛
- يبرز تقييم المؤسسات كواحد من العناصر الهامة في إنجاح عملية الخوصصة عن طريق السوق المالية، وذلك من خلال تحديد أسعار أسهمها المراد اكتتابها بالشكل الذي يجعل المؤسسة الاقتصادية الخاصة تحصل على موارد مالية كافية (أسهم مطروحة تناسب حقيقة أصولها) وحصول الدولة على أموالها الحقيقية المقابلة لقيمة أصول المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- لم تصل بورصة القيم بالجزائر حتى لمرحلة البورصات الناشئة(تتميز بمردودية مرتفعة ومخاطرة عالية) باعتبار أن نسبة الرسملة البورصية إلى الناتج الداخلي الخام مازالت جد ضعيفة؛
- ضرورة إرساء ثقافة البورصة خاصة في أوساط الأفراد من خلال إنشاء وسائل إعلام متخصصة وكذا إنشاء وتفعيل صناديق الاستثمار ، مكاتب الاستشارة (المحللين الماليين) وتبني وتفعيل كل ما يصطلح عليه بصناعة السوق.

المراجع باللغة العربية:

1-شيحة مصطفى رشدي، الوجيز في : الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.
2-هندي منير إبراهيم، الأسواق الحاضرة والمستقبلية:أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختيار وأسواق العقود المستقبلية، المؤسسة العربية المصرفية، المنامة.
3-النشاشيبي كريم وآخرون،الجزائر بين الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة 165 ، صندوق النقد الدولي، واشنطن .
4-جون نيلليس ، هل حان الوقت لاعادة التفكير في الخوصصة في الاقتصاديلت التي تمر بمرحلة انتقال، في مجلة التمويل والتنميــة ، المجلــد 36، العدد2، واشنطن، جويلية1999.
5-براق محمد، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، الجزء الأول : بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص42.
6- الأمر رقم 95/22 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 1995/08/26، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48، سنة 1995.

المراجع باللغة الأجنبية

1-Belattaf Matouk, Modalité et difficultés de mis en œuvre de la privatisation des EPE en Algerie, In les cahiers de CREAD, N 39,1997, Alger.
2-BOUNIN.O et MICHALET C.A les rééquilibrage entre secteur public et prive : L'expérience des pays en développement, OCDE, Paris, 1991.
3-CONSO. P, La gestion financière de l'entreprise, Tome 2, Dunod, 7eme édition, Paris, 1989
4-GLIZ Abdelkader, Les techniques de privatisation, In revue algérienne de comptabilité et d'audit, N° 15, 3eme Trimestre 1997, Editée par SNC, Alger
5-La bourse d'Alger, Guide de la bourse et des opérations boursières, MLP éditions, Alger, 1998
6-XAVIER Blandir, les privatisations, un phénomène mondial, In revue banque, N° 544, Janvier 1994.

BILAN DES REFORMES DU SECTEUR INDUSTRIEL EN ALGERIE

P. HAMDAOUI Taous
Université de Annaba

Introduction :

Depuis 1994, l'économie algérienne est soumise à une politique de stabilisation et d'ajustement structurel, et cela en contrepartie du rééchelonnement d'une partie de sa dette. Les performances macro-financiers (baisse de l'inflation, baisse des déficits du budget et de la balance de paiements) ont été réalisées au prix d'une réduction de la demande interne et en raison de facteurs exogènes (Pétrole et pluviométrie). En parallèle, les ajustements sectoriels se sont poursuivis, touchant le secteur industriel et le système bancaire et financier.

Dans ce contexte, tirer un bilan du programme de stabilisation et d'ajustement s'avère de grande importance. Il est utile d'exposer les résultats atteints par l'économie et d'évaluer la capacité des mesures prises dans ce programme à placer le secteur industriel (objet de notre préoccupation) sur un sentier de croissance durable.

En même temps, l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à la zone de libre-échange de l'union européenne exige de nouvelles stratégies d'accompagnement de l'industrie pour permettre son insertion dans la compétition internationale.

A travers une démarche analytique et sans prétendre à l'exhaustivité, nous présenterons dans un premier point les principaux résultats macro-économiques atteints par le P.A.S. le deuxième et le troisième points seront consacrés aux effets de l'ajustement et des réformes sur le secteur de l'industrie et son évolution récente (de 1998 à 2002) caractérisée par le prolongement des tendances lourdes.

1. Principaux résultats macro-économique du P.A.S. :

Au début de 1994, sous l'effet d'une nouvelle baisse du prix de pétrole ; de l'impossibilité de mobiliser des financements extérieurs pour ses importations ; et d'un niveau de service de la dette devenu insupportable, la situation de la balance des paiements a pris un tour dramatique. Face à cette crise de payement et en contrepartie du rééchelonnement d'une partie de sa dette extérieur, les autorités de l'économie algérienne ont été contraintes d'arrêter un programme d'ajustement structurel qui a reçu l'appui du FMI.

Avec le rééchelonnement massif de la dette externe qui a porté sur plus de 16 milliards de dollars en 1994 et 1995, le ratio du service de la dette chutait à 48,6% et à 42,5% en 1994 et 1995 respectivement, tandis que le montant de la dette augmentait d'un niveau de 29,5 milliards de dollars en 94 et atteint 32,5 M$ en 1995 et 33, ;5 M$ en 1996. Les résultats macro-économiques seront ci-après examinés en substance.

Le taux de croissance de l'économie mesuré par l'évolution du PIB est devenu positif depuis 1995, négatif de l'ordre de –2,2% et –0,9% en 1993 et 1994. Ce taux devient positif et atteint 3,9% en 1995 et 4% en 1996 (voir tableau n° 1). Mais la reprise de la croissance et les performances enregistrées (excédent des finances publiques, hausse des réserves de change, libéralisation avancée de la politique de change…) ne sont pas expliqués par l'apport de

l'investissement ni l'augmentation de la production dans le secteur industriel hors hydrocarbures.

Ces performances sont induites par des facteurs exogènes, soit d'une part par la hausse des prix des hydrocarbures lesquels représentent 95% des recettes d'exportation et l'appréciation du dollar américain dans lequel sont libellées les exportations d'hydrocarbures. Et, d'autre part, la pluviométrie propice.

Dans ces conditions, la reprise de la croissance demeure conjoncturelle et de support fragile.

L'absence d'investissements nouveaux amplifiée par le mouvement des licenciements issu de la restructuration du secteur industriel et de service, ont contribué à l'augmentation du nombre de chômeurs qui évaluait autour de 2,3 millions de personnes en 1997 soit l'équivalent de 28 à 29% de la population active.

Tableau n° 1 : indicateurs macro-économiques [1] (1993 – 1996)

Année / Libellé	1993	1994	1995	1996
PIB (milliards DA)	1166	1472	1966,5	2502
PIB (milliards $)	49,9	42	41,2	45,7
Variation annuelle du PIB (en volume)	-2,2%	-0,9%	+3,9%	+4,0%
Var.ann. du PIB hors hydrocarbures (en volume)	-2,5%	-0,4%	+3,7%	+3%
Taux de chômage	27,1%	27,9%	28,1%	28%
Taux d'inflation (indice des prix à la consommation)	20,5%	29%	29,8%	18,7%
Taux de change annuel moyen (DA/$)	23,35%	35,06%	47,65%	54,75%

Source : annexe statistique au programme du gouvernement. Quotidien El Moudjahid du 7/08/97.

Néanmoins, les indicateurs d'équilibres macro-financiers constituent le résultat positive du P.A.S. menée depuis 94. L'inflation qui a accusé des taux élevés depuis 92, date du débute de la libération des prix réglementés et la suppression du système généralisé des subventions, a progressivement diminué depuis 95, passant de 29,8% à moins de 20% en 96 et autour de 7% en 97. Il s'agit, ici, d'une performance incontestable puisque l'économie algérienne n'a pas connu un taux d'inflation à un seul chiffre depuis une dizaines d'années. Cette situation est obtenue au prix de la contraction de la demande et d'une diminution du pouvoir d'achat des salariés (4,5% en 93 ; 10,7 en 94 ; 6,1% en 95 ; 4,8% en 96). En revanche, la balance commerciale a réalisé un solde positif, passant de 0,2 milliards $ en 95 à 4,1 m$ en 96, année au cours de laquelle le prix du baril a connu une hausse de +23% par rapport à 1995. Apparemment, c'est la position dominante acquise par les hydrocarbures depuis le début des années 70, même au plus bas des cours pétroliers (86-88) les exportations d'hydrocarbures représentait 97% à 95% du volume total des exportations [2]. En effet, les produits hors hydrocarbures ne représentent guère plus de 5% du volume total des exportations. Cette situation traduit bien la dépendance de l'économie à l'égard d'une ressource unique dont la valorisation se fixe sur le marché mondial.

Tableau n° 2 : Balance commerciale [3] (en milliards de dollars)

Libellé / Année	1993	1994	1995	1996
Exportation (dont hydrocarbure)	10,4 (9,9)	8,9 (8,6)	10,3 (9,7)	13,2 (12,6)
Importation	8,0	9,2	10,1	9,1
Solde	+2,4	-0,3	+0,2	+4,1

Source : idem. Tableau n°1

Ces excédents d'exportations dégagés ont permis la reconstitution des réserves de change lesquelles passent de 1,5 milliards $ à 4,2 milliards $ entre 93 et 96 et atteint 8 milliards$ fin 97, soit l'équivalant de onze mois d'importations. Le niveau de réserve a octroyé une relative maîtrise du dinar algérien. C'est ainsi, que la dépréciation du dinar vis à vis du dollar passe à moins de 10% en 1997, contre 15% et 36% en 96 et 95 respectivement.

Tableau n° 3 : Evolution des réserves [4] (or exclu) milliard $

Libellé / Année	1993	1994	1995	1996
Réserves en devises (en valeur)	1,5	2,6	2,1	4,2
Réserves (en mois d'importations de biens et services)	1,9	2,9	2,1	4,5

Source : idem. Tableau 1.

En revanche, le succès de la stabilisation macro-économique et le retour aux équilibres macro-financiers n'ont pas empêché la dégradation de la situation sociale et l'échèc de la reprise de la croissance dans le secteur réel. Examinons ci-après les effets de l'ajustement et des réformes sur le secteur industriel.

2. Les réformes du secteur industriel :

Les réformes engagées par la politique économique ont pour objectif la relance de l'économie algérienne et en particulier la reprise de la croissance dans le secteur industriel. Dans ce cadre, favoriser le développement de la petite et moyenne entreprise (PME) a été considérée comme facteur clé susceptible de mobiliser l'épargne vers des emplois produtifs et influencer positivement le marché de travail.

2.1. Le constat :

Depuis 1986, l'activité industrielle a été marquée par une baisse chronique du niveau de sa production, les facteurs ci-après énumérés sont à l'origine de cette situation :

- La sous utilisation des capacités de production (50% en moyenne) induite par la forte dépendance des approvisionnements (intrants) importés et cela dans une situation de resserrement de la contrainte en moyen de paiement extérieur.
- Contraction de la demande nationale de plus la baisse du pouvoir d'achat des consommateurs.
- La concurrence des produits étrangers (produits alimentaires et textiles) induite par la libération du commerce extérieur.
- La situation critique de la trésorerie des entreprises aggravée par des découverts importants et croissants.
- Absence de lien étroit entre l'entreprise et son marché.

- Le bas niveau de la productivité moyenne du secteur et l'importance de la part de la masse salariale dans la valeur ajouté (42% en moyenne en 1995).

2.2. Les retombées du PAS sur le secteur industriel :

Depuis 1989, à l'exception des hydrocarbures, de l'énergie et des matériaux de construction, toutes les autres branches n'ont pas cessé d'accuser un déclin important dans leur production comme le montre le tableau n° 4 ci-dessous. La production industrielle enregistrée en 97 comparé à celle de l'année 89 a baissé de plus du tiers soit de 35%. Ce constat est révélateur d'une profonde crise que traverse les branches des ISMMEE (Industries Sidérurgiques, Mécaniques, Electrique et Electronique), des textiles et du bois-liège.

Tableau n° 4 : Evolution de l'indice de la production industrielle [5] 1989 = 100 :

Libellé / Année	1994	1995	1996
Hydrocarbures	106,1	107,4	111,2
Energie	133,1	132,4	132,3
Mines et carrières	82,4	81,1	70
Sidérurgie, métallurgie, mécanique	68,2	74,5	48,9
Chimie, plastique	94,3	86,2	57,6
Agro-alimentaire, tabacs	96,4	89	81,7
Matériaux de construction	86,2	89,7	87,8
Textiles et confection	82,5	73,1	43,4
Cuirs et chaussures	53,5	42,6	23,8
Bois liège et papiers	67,1	60,1	35,2
Indice général	88,5	87,6	73,9
Industrie hors hydrocarbures	84,4	82,9	65,2
Industrie manufacturière	80,3	78,9	59,9

Source : données statistiques de l'ONS. N° 239 janvier 97.

Depuis 1990, la valeur ajoutée industrielle a enregistré une baisse régulière, soit –0,7% ; -5,6% ; -1,3% ; -4,4% et –1,4% sur une période allant de 1991 jusqu'au 1995. Par ailleurs, la part de l'industrie à la formation du PIB a accusé une modeste augmentation en 90 et 93, passant de 10,4% à 12,1%. Poursuivi d'une tendance à la baisse les deux années suivantes, se situant à 10,5% en 1995. La fermeture et la dissolution d'un non-négligeable d'entreprises a eu, par conséquent, de lourdes retombées sociales. En 94, on recensait 362 entreprises publiques dans l'industrie contre 374 EP en 1993. Les fermetures ont touchées 6 entreprises des matériaux de construction, 4 entreprises du bois et papiers, 2 entreprises de l'agro-alimentaire. En revanche, la forte réduction de l'emploi dans les grandes entreprises est allégé par la croissance de +15%, en 1994, des effectifs employés dans les petites entreprises. Au cours de la même année, on recensait 26200 entreprises privé dont 4,6% comptait plus de 10 salariés.

Le niveau d'investissement des entreprises publiques a atteint des niveaux trop bas. Il passe de 9 milliards de dinar en 94 et atteint 15 milliards DA en 1995. Par-contre, les projets d'investissements privé positivement influencées par le nouveau code des investissements se sont multipliés. Depuis décembre 1993 et allant jusqu'au juin 96 on comptait 1478 projets déclarés prévoyant la création de 106000 emplois au coût de 279,6 milliards de DA dont 170 milliards DA représente l'achat des biens et services à l'étranger. A ces investissements nationaux il convient de signaler les efforts fournis pour attirer les investissements directs étrangers. A ce sujet, diverses mesures incitatives sont décidées (dévaluation, exonération

fiscale,…). Pour les années 94 et 95, il a été enregistré 78 projet d'investissement directs étrangers dont 14 dans le secteur industriel. En effet, la concrétisation de ces projets reste conditionnée par la situation sécuritaire du pays.

2.3. Les contraintes du secteur industriel :

l'appareil industriel, a faible contribution en matière d'exportation, est massivement dépendante de l'extérieur pour son fonctionnement. La proportion des biens intermédiaires importés à la valeur ajoutée est signifiante et de l'ordre de 58% en 1994. C'est à dire qu'un accroissement d'un dollar de la valeur ajoutée signifie l'importation préalable de 0,58 dollars d'intrants pour l'industrie. De plus, l'entreprise publique se trouve confrontée à une contrainte aride de la demande dont la contraction s'est généralisée depuis 90 et a atteint un niveau sans précédent depuis les répercussions du rééchelonnement ;et à une contrainte financière dure, (le découvert des EP s'est accentué, depuis 93, il grimpait de 10 milliards DA fin 94 à 92 milliards DA fin 95). En effet, les entreprises sont appelées à la restructuration en se dotant d'un plan de redressement interne leur permettant de rendre l'outil de production maîtrisable, faciliter la privatisation et créer la concurrence.

2.4. Les réformes et la politique industrielle :

a des fins de promouvoir l'investissement dans le secteur industriel, un certain nombre de réformes ont été entreprises. Le code des investissement de 1993 unifie les régimes des investissements au profit des opérateurs nationaux (publics / privés) et étrangers. Poursuivi, du décret exécutif n° 94-319 du 17/10/1994 portant attribution, organisation et fonctionnement de l'APSI et la mise en place, en 95, un guichet unique pour assurer une fluidité optimale des opérations d'investissement et être l'interlocuteur privilégié des investisseurs (6) auprès des autorités publiques.

Au titre des réformes importantes, il est également prévu la privatisation de certaines entreprises publiques.

En 1988, la loi sur les EPE réorganise la gestion des entreprises devenues autonomes et soumises au principe de la charte commerciale. La gestion des actions incessible (7) ; jusque là ; de l'état a été confié aux fonds de participation.

Cette situation a changé en apparence à partir de 1996, dès lors et en substitution des anciens fonds de participation, onze holdings ont été mis en place et les actions des entreprises sont devenues cessibles. Près de 400 entreprises ont été réparties entre les onze holdings lesquels assument deux missions principales ; la restructuration du secteur public économique et la privatisation. Le processus de la privatisation est retenu comme principale modalité pour se dessaisir des entreprises déficitaires et déstructurées. Mais en l'absence d'un marché financier viable, les modalités de cession s'avère plus difficiles à définir.

Les priorités de la politique de développement portent sur deux axes (8), la restructuration de l'industrie publique et la promotion de la petite et moyenne industrie privée.

D'une part, la restructuration industrielle consiste à réaliser :

- Le renforcement des capacités de gestion et de management ;
- La cessation du soutien du trésor aux entreprises non-viables à titre indicatif le montant global alloué par l'état, dans le cadre de l'assainissement des EPE mais sans répercussion positive et durable sur la croissance, se répartit comme suit (9) :

Années	Montant en milliards DA
1991	16,9
1992	68,0
1993	83,4
1994	122,0
1995	148,0

D'autre part, la promotion de la petite et moyenne industrie réside en la mise en place de mécanisme de soutien à l'investissement, en particulier par la création :

- d'un fonds d'études de faisabilité qui consiste en l'octroi, aux futurs investisseurs, de crédits remboursables destinés à financer les études techniques de pré-investissement.
- d'un fonds d'aide à la création de PME.

2.4.1. Processus de privatisation :

Au niveau macro-économique, la privatisation a pour objectif le renforcement des mécanismes de marché, en particulier, la concurrence permet à l'entreprise de fonctionner entant qu'institution rationnelle et créatrice de richesse.
Du point de vue de la politique économique, la privatisation des entreprises publiques a été prévue. A cette fin l'ordonnance n° 95-22 du 26/08/1995 relative à la privatisation des entreprises publiques a été promulguée. Elle vise à :

- Limiter l'intervention de l'état et élargir la place du secteur privé.
- Contribue à la restructuration industrielle et redressement des EPE par le partenariat à travers la prise de participation des capitaux privés nationaux et étrangers dans les EPE.

Les opérations de privatisation des EPE ont été engagées en avril 1996. 117 entreprises parmi 274 entreprises et activités, ont été privatisées sous différentes formes.
La privatisation a été relancer en 97, la liste des entreprises a privatisé a été publiée. Le secteur des services, des matériaux de construction, de réalisation des grands travaux et de l'agro-alimentaire sont les plus touchés.

3. Secteur industriel face au prolongement des tendances lourdes (98-2002) :

En ce qui concerne les branches lourdes industrielles, la situation de récession et de désinvestissement qui dure depuis quelques années est de plus en plus préoccupante, réduisant toute opportunité de reprise économique ou de redressement durable.

Le taux de croissance globale [10] de l'année 1999 de l'ordre de 2,8% demeure inférieure aux prévisions établies dans le cadre de la loi de finance 1999 qui était de plus de 6% et au taux de croissance réalisé en 1998.

En terme de contenu de la croissance par branche industrielle le tableau n° 5 le montre.

Tableau n° 5 : Croissance par branche :

Branche / Année	Sidé. Métal	M écan. métal.	Elect.	Agro-alim.	Textile /cuirs	Chimie/ pharm.	Bois/ pap.	Mat.de. constr.
1998	5,80%	18,10%	18,30%	13,10%	1,10%	23,20%	-2,30%	5%
1999	18,10%	12,20%	-9,60%	-1,9%	-15,80%	-2%	-11,70%	-2,7%

Source : CNES, rapport de conjoncture économique du 1er semestre 2000.

Il a été enregistré le recul sensible de la production industrielle du secteur public (-1,5%). Ce dernier continu a affronté le découvert bancaire qui est passé de 18 milliards dinars à fin décembre 98 à 23 milliards DA à fin 1999. Ce découvert touche le noyau dur de l'industrie à savoir les ISMMEE, et cela, en dépit des mesures appliquées telles que les fermetures d'unités et les compressions d'effectifs. Cette situation a suscitée de lourdes retombées sociales, le chômage à fin 1999 touchait 3 millions de personnes.(11)

Par-ailleurs, au cours de l'année 2001, l'environnement de l'entreprise s'est caractérisé par les modifications introduites par les ordonnances promulguées. La première a porté sur le nouveau dispositif d'organisation, de gestion et de privatisation des EPE en remplacement des ordonnances de 1995 ; sa mise en œuvre a donné lieu à la dissolution des dix holdings publics et la création de 28 sociétés de gestion de participation SGP. La seconde a concerné la promotion de l'investissement en la mise en place de l'ANDI (Agence Nationale de Développement de l'Investissement) en remplacement de l'APSI.
Comparativement à l'année 2000, la production industrielle a augmenté de 0,9% au cours de l'année 2001. Le secteur privé avec une augmentation de 4,5% se retrouve à l'origine de cette croissance, et cela, contrairement au secteur public qui a connu une baisse de 0,7%. Le tableau n° 6 montre l'évolution par branche de l'année 2001 par rapport à 2000.

Branche / **Année**	**Sidé. Métal**	**M écan métal.**	**Elect. Electro**	**Mat.de constr.**	**Agro-alim.**	**Textiles /cuirs**	**Chimie Pharm.**
2001 par rapport à 2000	+8,6%	+22	+5%	+0,4%	-12,8%	-14,7%	+7,4%
Découvert bancaire 2001 en milliards DA	14	43,3	13,3	/	/	15,4	/
Excédent de trésorerie 2001 en milliards DA	/	/	/	14	28,6	/	/

Source : CNES, rapport de conjoncture économique du 2ème semestre 2001.

Le secteur industriel continu de s'inscrire dans le prolongement des tendances lourdes qui touchent l'économie nationale. Cette situation interpelle les pouvoirs publics sur l'urgence d'une solution durable qui porte sur :

- Une clarification en matière d'organisation, de gestion et de privatisation des EPE.
- Une accélération de la privatisation des EPE qui connaissent des problèmes chroniques de marché.
- L'intensification des programmes de mise à niveau des PME/PMI dans le but d'améliorer leur compétitivité pour constituer un effet de levier aux exportations hors hydrocarbures.

3.1- Programmes de mise à niveau des entreprises.

Le ministère de l'industrie et de la restructuration industrielle a mis en place un certain nombre de programme d'appuis, d'aide et de soutien aux entreprises désireuses d'améliorer leurs performances industrielles et de se positionner sur le marché international(12). Dans ce cadre, le programme de mise à niveau pour le développement de la compétitivité industrielle* vise à préparer l'environnement des entreprises à son insertion dans l'environnement OMC et aux espaces de libre échange. A cet effet, la signature en décembre 2001 de l'accord d'association avec l'union européenne marque l'entrée de l'économie algérienne dans la compétition industrielle mondiale.

* Ces études disponibles réalisées sur la compétitivité des entreprises sont ceux de l'INPED. Au titre de constat, il est noté la stagnation de l'économie algérienne tout au long des dernières années et l'écart négatif important de productivité par rapport aux pays du bassin méditerranéen.

Le mouvement de réduction de droit de douanes a commencé en janvier 2001, et dans un intervalle de 12 années, d'après l'accord d'association avec l'union européenne, les barrières douanières seront définitivement éliminées pour l'ensemble des produits industriels, le défi est énorme pour les entreprises algérienne, car conquérir des marchés à l'extérieur s'avère malaisé compte tenu du niveau de performance des entreprises internationales lesquelles viendront prendre le marché nationale (actuellement l'industrie alimentaire).

Le dispositif de soutien de l'entreprise porte sur la modernisation de l'outil de production et sur des actions qualitatives (certificat ISO, formation managérale, plan marketing, communication….). le compte d'affection spéciale "fonds de promotion de la compétitivité industrielle" a été alimenté dans le cadre de la loi de finance 2002 pour un montant de 2 millions de DA. Les aides se feront par le comité nationale de la compétitivité industrielle en fonction des fonds disponibles.

Conclusion:

Pour conclure, nous proposons quelques remarques:

- La politique de stabilisation menée depuis 1994 a bénéficie de factures exogène favorable (pétrole, pluviométrie). Cette politique a permit de rétablir de façon précaire les équilibres macro-économiques. Par contre, la stabilisation pour être durable nécessite une croissance économique forte qui repose sur la relance continue de l'économie réelle.
- Selon le CNES, la crise que connaît le secteur industriel est due(13) à l'obsolescence des technologies utilisées qui datent des années 70, et au déficit en management des entreprises notamment dans les domaines de la gestion, de l'innovation et du marketing. Cette crise est aussi la résultante de l'absence d'une relance réelle des investissement et de la lenteur dans les opérations de mise à niveau de l'outil de production, ainsi que du marque de vision claire sur les projections futurs du développement du pays et le rôle du secteur industriel dans ce développement (La PME/PMI, en particulier).
- L'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à la zone de libre échange de l'union européenne impose à l'entreprise algérienne d'arrêter une stratégie prospective tournée vers l'étranger. La compétitivité est aujourd’hui mondiale. Dans ce cadre préparer l’entreprise à affronter la concurrence internationale consiste à mettre à nouveau, à la fois, l’entreprise et son environnement, ce dernier restant encore marqué par la lourdeur de la gestion et de l’inertie des structures.
- En ce qui concerne l'investissement étranger, notre pays en terme d'attractivité est classé (14) au rang 91 sur une liste de 140 pays bien loin derrière la Lybie, le Maroc, la Tunisie. De plus les défis lancés par l'OMC dans le cadre de la mondialisation. Cette situation impose la correction des distorsions qui pénalisent notre économie et la rendent moins attractives et, en particulier, la promotion d’activités nouvelles d’exportation utilisant les avantages comparatifs propres lesquels seront transformer en avantages compétitifs.
- En ce qui concerne les échanges extérieurs, le volume des exportations reste caractérisé par le poids prépondérant des exportations d’hydrocarbures. Atteindre un niveau d’exportation hors hydrocarbures de 2 milliards $, affichés par les pouvoirs publics, ne sont pas encore atteints.
- La privatisation des entreprises publiques son être menée judicieusement, nécessite l'existence, au préalable, d'une épargne signifiante, de marché financier de taille et viable, d'un système bancaire efficient et d'une économie stabilisée et aussi d’entreprises économiques rentables. En l'absence des conditions sus évoquées, la cession des actions des entreprises publiques s'avère coûteuse et entachée d'aléa de risque.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1) Rabah ABDOUN: Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (94-98) P. 29. Cread n° 46 (1er Trim 99)
2) L. MEKIDECHE: Exportation des hydrocarbonés et restructuration industrielle en Algérie enjeux , stratégie. L'économie n° 14.
3) RABAH Abdoun: Idem P .30
4) Idem.
5) Ahmed Bouyacoub: Les stratégie industrielle en Algérie en matière d'environnement P. 88. Créad n° 45 (3eme Trim 98).
6) Sont considérés comme investissement toutes les opérations de création nouvelle de société d'extension des capacité de production d'une société existante, de restructuration d'une société existante ou de sa réhabilitation.
7) Abdellatif BENACHEHON: Bilan d'une réponse économique inachevée en méditerranée P. 27. Cread n° 46 du 1er trim 99.
8) Rabah ABDOUN id P .36.
9) Cherif CHAKIB: La restructuration industrielle nécessité d'une approche systémique P.48 Cread n° 41 3eme Trim. 97.
10) CNES, rapport de conjonction économique du 2eme semestre 1999.
11) CNES, idem.
12) M. Akroun; revue économique « Qui fait quoi ». novembre 2002.
13) CNES: projet de rapport de conjonction du 2eme semestre 1999.
14) Quotidien liberté du 16 Mai 2000.

العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر

أ/ سوامس رضوان
جامعة – عنابة –

تمهـــــــيد

تهدف هذه المداخلة إلى تتبع المسار الذي اتبعته الجزائر في محاولاتها لإعادة تأهيل المؤسسات والبنوك العموميـــة مـــن خلال تسليط الضوء على دراسة العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات النقدية والمالية الجارية في الجزائـــر وأهم المراحل التي جرت بها عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي منذ سنة 1988 وإلى غاية الانتهاء من تنفيـــذ برنـــامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري سنة 1998.

وسنقسم مرحلة الإصلاحات إلى ثلاثة مراحل ، يتناول الأول منها الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والذي يمتد من 1986 إلى 1990 ، بينما تعالج الثانية المرحلة الانتقالية والتي تمتد على الفترة من 1990 إلى 1994 أما المرحلة الأخيرة فتهتم بما يمكن تسميته بالجيل الثاني من الإصلاحات ويغطي الفترة من 1994 إلى الآن .

1- الجيل الأول من الإصلاحات (1986 – 1990) ،.

إذا كانت أولى الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من سنة 1982 إلى 1986 ، خصت بالدرجة الأولى القطاع الحقيقي من الاقتصاد ، حيث ساد الاعتقاد آنذاك أن حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم نفوذها هو السبب في عدم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية الاجتماعية . فإنه ابتداء من سنة 1986 ، وعلى إثر تـــدهور أســـعار المحروقـــات في الأسواق الدولية اتسع برنامج الإصلاح ليشمل كما رأينا سابقا الجهاز المالي المصرفي مع تغيير نظام التسيير الإداري للاقتصاد الذي كان ساندا إلى النظام يعطي شيئا من الاستقلالية ، وإذا كانت هذه الإصلاحات تستهدف عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري نشاط البنوك بتعميم وتوسيع فروعها ، كما استهدف تنشيط آلية القرض وإعطاء دور أكبر للمجلس الـــوطني للقرض .

وقد لاحظ الإصلاح خطوة أخرى نحو الأمام سنة 1988، عندما قامت السلطات الجزائرية بوضع تنظيم جديـــد للقطاع العام (قانون استقلالية المؤسسات رقم 01- 88) ، تحولت بموجبه المؤسسات من مؤسســـات اشـــتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة (شركات أسهم ، وشركات تضامن وشـــركات ذات مســـؤولية محدودة) ، تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر في سنة 1975 ، .

وقد منح القانون رقم 01- 88 للمؤسسات الاقتصادية العمومية صلاحيات واسعة في مجال اتخاذ القرار يذكر منها ما يلي :

- حرية اختيار الشكل التنظيمي المناسب وأسعار منتجاتها وقنوات توزيع هذه المنتجات .
- تحديد أنظمة الأجور وتعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية .
- حرية إبرام العقود بدون اللجوء إلى تصريح من الوصاية .
- منع تدخل أي هيئة رسمية أو غير رسمية في تسييرها ما عدا الحالات التي نص عليهـــا القـــانون التجاري الجزائري أو القانون رقم 01- 88 .

- الاعتراف بحق المؤسسات في اختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها .

وفي جوان 1988م أنشئت صناديق المساهمة [1] (CNPE) التي أصبحت الملك الوحيد للمؤسسات وقد كلفت هذه الصناديق بتسيير حافظة المؤسسات الاقتصادية العمومية ، كما كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة من خلال الرقابة الاستراتيجية على حصص الأسهم التي تمتلكها [2].

ولا بد من الإشارة هنا إن عدد المؤسسات العمومية في الجزائر قدر بـــ 2800 مؤسسة في سنة 1988م تتشكل في غالبيتها من مؤسسات صناعية ومؤسسات تجارية وخدماتية ، كما قدر عدد المؤسسات الصناعية إلى غاية نهاية ســـنة 1989 م بـــ 1900 مؤسسة منها 400 مؤسسة ذات طابع وطني و 1500 ذات طابع محلي . وتتواجد هذه المؤسسات على مستوى الولايات والبلديات المنتشرة عبر كامل التراب الوطني ، أما المؤسسات ذات الطابع الوطني فهي تتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية كما يلي :

الجدول رقم (01) توزيع المؤسسات العمومية ذات الطابع الوطني حسب القطاعات سنة 1988م.

القطاعات	البناء والسكن	الري البيئة والغابات	الأشغال العمومية	الصناعات الخفيفة	الصناعات الثقيلة	الطاقة	النقل	التجارة	الفلاحة	السياحة	قطاعات أخرى
عدد المؤسسات	97	37	13	45	42	26	19	27	14	24	56

المصدر: M.Boussamouh,«nomenclature des publiques»RASJ.1989. N°4

وبالموازاة مع صدور قانون استقلالية المؤسسات صدر نفس السنة القانون البنكي المكمل لسنة 1988م الذي حدد مجال نشاط البنوك التجارية ودورها في الاقتصاد . وقد شدد المشرع على ضرورة إدماج البنوك التجارية العمومية في نفس الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسات الاقتصادية العمومية المستقلة . فالبنك – بموجب هذا القانون – أصبح شخصية اعتبارية ذات رأس مال وتتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لمبدأ التوازن المحاسبي والإفلاس ، كما دعم دور البنك المركزي الجزائري في مجال إدارة السياسة النقدية طبقا لقواعد الصرامة النقدية التقليدية.

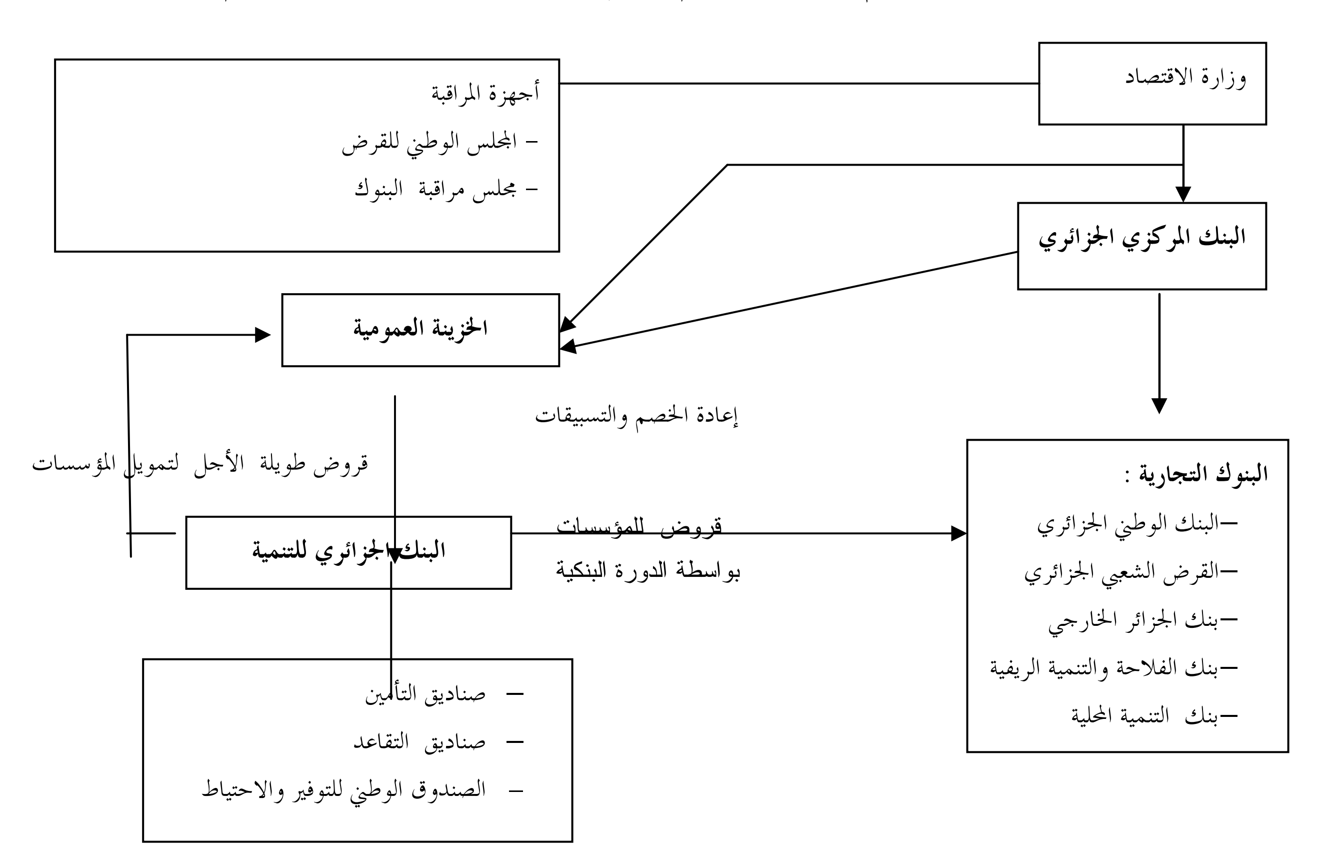
والشكل التالي يلخص لنا مختلف العلاقات التي تربط الهياكل المالية في الجزائر حسب إصلاحات سنة 1988 م.

---

(1) أنشئت صناديق المساهمة بمقتضى القانون رقم 03-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 م المتعلق بصناديق المساهمة ويترأس مجلس مساهمات الدولة رئيس الحكومة وهو مكلف بتحديد التوجهات الكبرى للمؤسسات في مجال النمو والتفرع والمساهمة في رأسمالها .

(2) Leila Abdeladim , « Les Privatisations des entreprise Publique dans les payes du Maghreb », édition internationale 1998,P.34

الشكل رقم (01). هياكل النظام المصرفي الجزائري حسب إصلاحات سنة 1988 م.



المصدر: Cahier des reformes , Banque d'Algérie 1989,P.21

واضح من الشكل أن وزارة المالية كانت تمثل أعلى سلطة تقنية ومالية في البلاد وتسيطر على كل قنوات التمويل من خلال المجلس الوطني للقرض ومجلس مراقبة نشاط البنوك التجارية .

أما على صعيد العلاقة بين البنك والمؤسسة فقد شهدت هذه المرحلة تغيرات طفيفة من خلال اتخاذ بعض التدابير والإجراءات لعل أبرزها إلغاء العمل بمبدأ التوطين الإجباري لحسابات المؤسسات الاقتصادية في بنك وحيد ابتداء من سنة 1987م وتخلي الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية العمومية لتوكل هذه المهمة للبنـوك التجارية العمومية ، كما تم إدخال طرق جديدة في التسيير المالي والنقدي تفصل بين دور الدولـة ودور المتعـاملين الاقتصاديين كمساهمين مباشرين في عملية تراكم رأس المال . ومن الأشياء الجديدة التي تبلورت بعد سـنة 1988م منح الدولة مساحة حرية أكبر للمؤسسات العمومية في مجال إبرام العقود التجارية والبحث عن مصادر تمويل بديلة .

أما فيما يتعلق بنشاط البنوك التجارية فقد حدد البنك المركزي الجزائري (في علاقته مع هذه المؤسسات) سقوفا جديدة لإعادة التمويل لا يجوز أن يتجاوزها البنوك . فعلى سبيل المثال حددت نسبة الأوراق المعاد خصـمها بالنسـبة لمجموع القروض الممنوحة للاقتصاد بـ 7.43 % في سنة 1987 م . كما عرفت هذه المرحلة بداية تطبيق قواعد الحذر على نشاط التمويل البنكي (معامل كوك)

إن برامج الإصلاح التي شرع في تطبيقها منذ صدور القانون البنكي الصادر سنة 1986 م واسـتكمالها بصـدور قانون استقلالية المؤسسات والقانون البنك المكمل لسنة 1988 وما تمخض عنهما من إجراءات تهدف في مجملها توسيع صلاحيات المؤسسات الاقتصادية في مجال التسيير والتنظيم وإعادة الهيكلة بالإضافة إلى إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري لم تكن كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي سطرتها الدولة . ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منـها :

عدم قدرة المسيرين والقائمين على توجيهها لتبلغ الأهداف التي كانت مسطرة واستمرار هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي والمالي في الجزائر وتدهور وسائل الدفع الخارجية نظرا لتراجع أسعار النفط .

إن عجز برنامج الإصلاح على تحقيق الأهداف المرجوة منها دفعت الحكومة إلى التفكير في آليات جديدة لتنظيم وتسيير بكفاءة أكبر البنوك والمؤسسات التابعة للقطاع العام في الجزائر .

2 - المرحلة الانتقالية (1990 - 1994) م

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر التي صادفت صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990.

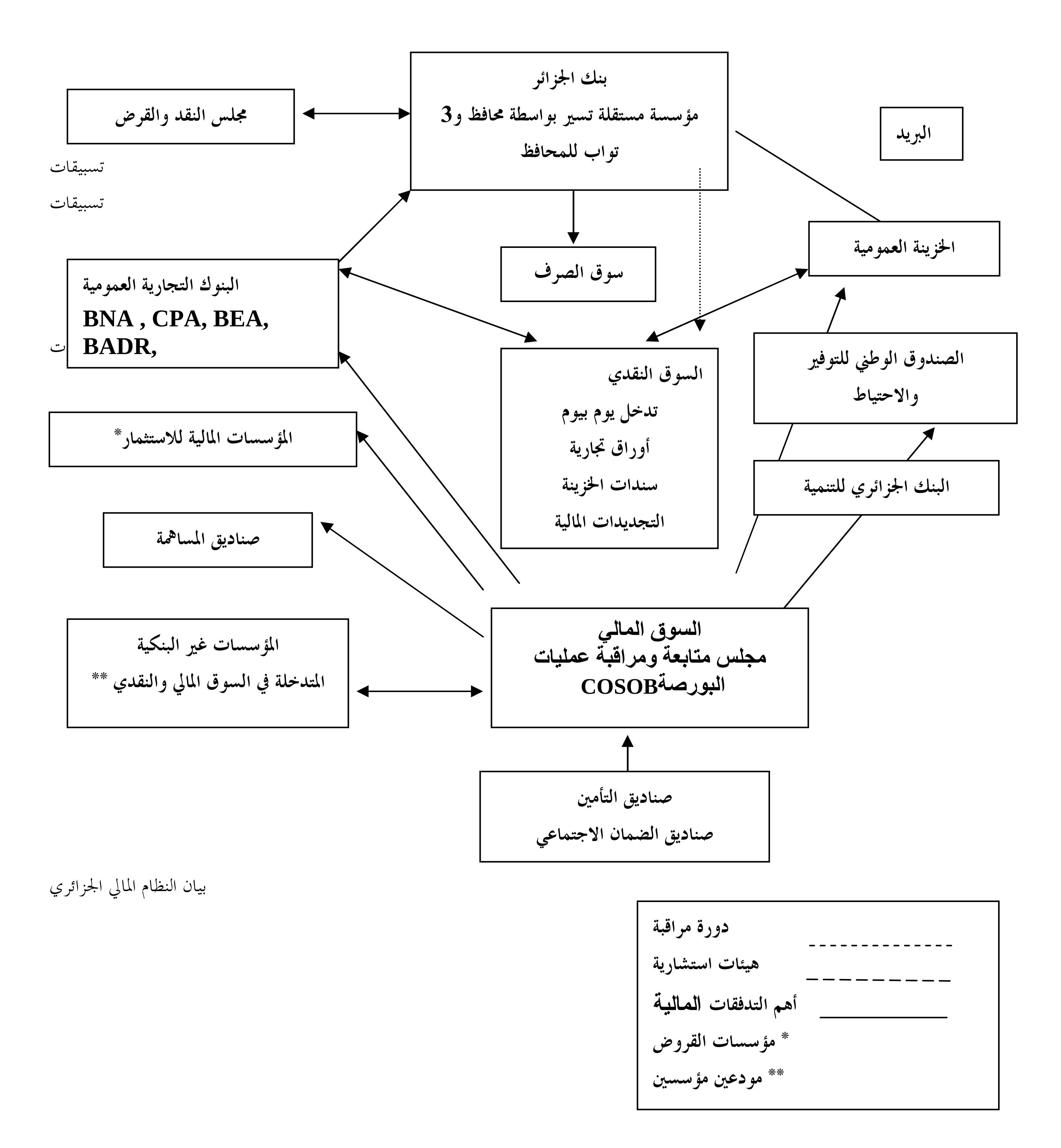
وقد جاء هذا القانون ليضع النظام المالية والمصرفي على مسار جديد أبرز ميزاته إعادة تنشيط دور البنوك كوسيط مالي غير مباشر وإعطاء أهمية أكبر لدور النقد والسياسة النقدية .

وقد أعاد هذا القانون لبنك الجزائر كامل صلاحياته كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بتسيير النقد والاعتمادات المالية في الجزائر. كما وضع هذا القانون قيودا على تدخل الخزينة العمومية كممول نهائي للمؤسسات الاقتصادية وفصل ميزانية الدولة عن دائرة الائتمان واستبعاد إمكانية التمويل التضخمي لعجز الميزانية .

وأدرج قانون النقد والقرض وظائف جديدة تمارسها البنوك إضافة إلى وظائفها التقليدية كتلقي الأموال من الجمهور والقيام بعمليات القرض وتسيير وسائل الدفع حيث سمح للبنوك والمؤسسات المالية بالقيام بتوظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفظها وبيعها وإسداء المشورة والعون في إدارة هذه الممتلكات ، كما فتح الباب أمام البنوك لتقديم الخدمات والاستشارات والإدارة والهندسة وجميع الخدمات التي تساهم في إنشاء وإنماء المؤسسات .

لقد أصبح بإمكان البنوك أيضا القيام بعمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة ، ومن جانب آخر جاء القانون بهيئة جديدة ذات سلطة وحيدة تتمثل في مجلس النقد والقرض الذي أوكلت لها مهمة تنظيم وتسيير السياسة النقدية العامة للبلاد ، ويتمتع هذا المجلس الذي يعمل تحت إشراف بنك الجزائر ، على الأقل نظريات بحرية واسعة في مجال تسيير السياسة النقدية العامة للبلاد . والشكل التالي يصف هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حسب إصلاحات سنة 1990م .

الشكل رقم (02) . هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حسب إصلاحات سنة 1990م .



المصدر: Cahier Des reformes , Banque d'Algérie 1990

يتضح لنا جليا من هذا الشكل أن بنك الجزائر استرجع مكانته كأعلى سلطة نقدية في البلاد واختفاء وزارة الاقتصاد ، كما يتضح أيضا بروز بدائل تمويلية جديدة [3] أمام البنوك والمؤسسات المالية التي صارت بوسعها اللجوء إلى السوق المالية أو السوق النقدية أو الحصول على تمويل مشترك بالتعاون مع المؤسسات المالية للاستثمار .

([3]) حدد المرسوم التنفيذي رقم 91 / 170 السادر في 28 ماي 1991 م أنواع الأدوات المالية أشكالها شروط إصدارها وكيفية تداولها وتحويلها .

وفي نفس الإطار صدر في هذه المرحلة قانون جديد للاستثمار سنة 1993 م بهدف تطوير وترقية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر ، كما عدل في نفس السنة القانون التجاري الجزائري ، وظهرت هيأت عمومية جديدة كلفت بمتابعة ملفات الاستثمار على المستوى المحلي والوطني هي الصندوق المحلي لترقية الاستثمار (CALPI) . والوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار وترقيته (APSI) . وقد أنشأت هاتان الهيئتان لدعم وتسهيل ومتابعة ملفات المستثمرين الوطنيين والأجانب .

ولكن أهم إجراء أتخذ في هذه المرحلة بالنظر إلى واقع الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك هو تكريس إجراءات خاصة بقواعد الحذر[4] وفرض تطبيقها على البنوك العمومية في الجزائر تطبيقا لأحكام القانون 10 / 90 ، حيث صار لزاما على البنوك التجارية التقيد بنسبة الملاءة المالية المحددة بـ 5 % من الأموال الذاتية وتقديم تصريحات عن ذلك مدعمة بوثائق محاسبية عن كل سنة مالية . ويذكر في هذا الشأن أن التعليمة رقم 47 – 94 صنفت أخطار القروض البنكية على النحو التالي :

- كل قرض أو تمويل من النقدية ما عدا القروض الممنوحة للدولة على شكل ودائع لدى بنك الجزائر.
- كل الالتزامات بالإمضاء باستثناء القروض التي تضمنها الدولة أو مؤسسات التأمين أو أي ضمانات أخرى قد تأخذ شكل ودائع أو سندات مالية أو احتياطات يكونها البنك .

وتقوم البنوك في إطار تطبيقها لهذه القواعد بمتابعة المديونية المشكوك فيها ونسب الملاءة المالية المحتملة حسب درجة الخطر البنكي .

من جانب آخر أشارت نفس التعليمة إلى القواعد الخاصة بالتزامات البنوك اتجاه الزبائن إذ اعتبرت أن الزبون الهام هو ذلك الذي يقترض مبلغا يتجاوز نسبة 15 % من رأس المال العامل الصافي ويمكن توضيح هذه الالتزامات من خلال العلاقة التالية :

$$Ris+ris>FRN*15/100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن Ris : ترمز لخطر القرض المباشر المتعلق بالزبائن المهمين للبنك .

وris : ترمز للالتزامات بالإمضاء للعملاء المهمين .

أما إذا انتقلنا إلى تحليل نسب التمويل التي حصل عليها كل من القطاع العام والقطاع الخاص من سنة 1992 م إلى سنة 1994 فنجد أن أغلبية القروض وجهت لتمويل القطاع العام كما يوضح ذلك الجدول التالي :

(4) تناولت التعليمة رقم 94/74 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994 عنصر الخطر ، حيث ألزمت البنوك التجارية باحترام قواعد الحذر كتحديد نسب الأموال الخاصة والتعهدات ونسب السيولة والمخاطرة .

جدول رقم (02) . توزيع القروض البنكية حسب القطاعاتت (خاص وعمومي)

الوحدة : بملايين الدنانير

السنوات / القروض	1992	%	1993	%	1994	%
قروض الاستغلال						
القطاع العام	11.485.400	80,40	79.879.000	95,76	80.630.000	95,77
القطاع الخاص	2.800.389	19,60	3.536.009	4,24	3.562.980	4,23
المجموع (1)	14.285.789	100	83.415.009	100	84.192.980	100
قروض الاستثمار						
القطاع العام	769.000	36,05	2.995.000	71,03	2.473.000	76,76
القطاع الخاص	1.424.219	64,94	1.221.890	28,97	784.700	23,24
المجموع (2)	2.193.219	100	4.216.890	100	3.221.700	100
المجموع (1) + (2)	16.479.008		87.631.899		87414.680	

المصدر : بنك الجزائر سنة 1995 م .

واضح من الجدول أن القطاع العمومي حاز على أكبر حصة من القروض البنكية للاستغلال أو الاستثمار خاصة خلال سنوات 1993 م و 1994 م. فعلى سبيل المثال لم يتحصل القطاع الخاص في سنة 1994 م سوى على نسبة 4,23% من مجموع قروض الاستغلال مقابل 95,77 % للقطاع العمومي .

وبالرغم من الشروع في الإصلاحات النقدية والمالية ابتداء من سنة 1990 م إلا أن مؤشرات الاقتصاد الكلي لم تشهد أي تحسن يذكر خلال هذه المرحلة ، فرصيد الخزينة العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام ظل رصيدا سالبا (– 4,4 %) كما بلغ معدل التضخم 38 % سنة 1994 م . ويفسر ارتفاع معدلات التضخم بالزيادة في الكتلة النقدية M2 التي بلغت في نفس السنة 723,5 مليار دينار وارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما على صعيد العلاقة بين البنك والمؤسسة في هذه المرحلة فقد عرفت بعض التحولات على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي حيث أصبح بنك الجزائر يفرض أكثر صرامة في إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة ،وطبق قواعد الحذر وشدد على الرقابة المصرفية (في علاقاته مع البنوك التجارية) حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير النقود على معدلات التضخم .

فيما يخص تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات العمومية فقد شهدت هذه المرحلة انسحابا شبه كلي للخزينة العمومية من حلقة التمويل التضخمي وظهور إجراءات جديدة تسمح للمؤسسات العمومية بالتدخل على مستوى السوق المالية أو النقدية بإصدار أسهم وسندات . كما فتح قانون النقد والقرض الباب أمام البنوك أيضا للتعامل مع هذا السوق والحصول على السيولة اللازمة التي تحتاج التمويل عبر ممارسة وظيفة الوساطة على مستوى الأسواق المالية والنقدية . وفي هذا الشأن أنشئت مؤسسات مالية وهيئات مكلفة بمتابعة ومراقبة عمليات البورصة وترقية وظيفة الهندسة المالية وتقييم المشاريع الاستثمارية وإعداد البطاقات المالية لكل مشروع استثماري جديد .

بالإضافة إلى ما تقدم ، اتخذت سلسلة أخرى من الإجراءات قصد تسهيل التدفقات المالية مع الخارج وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء مشاريع جديدة (خاصة الصغيرة والمتوسطة منها) .

أما الخزينة العمومية فقد سمح لها هي الأخرى بإصدار سندات عمومية للاكتتاب العام من طرف المؤسسات الاقتصادية والبنوك ، كما حددت الإجراءات الخاصة بشراء الخزينة العمومية المديونية المستحقة على المؤسسات العمومية

والبنوك، وشرع في عملية التطهير المالي لحوافظ المؤسسات العمومية من خلال مراجعة مكشوفات المؤسسات العمومية وتحويلها إلى قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال) .

وإذا عدنا إلى المؤشرات الخاصة بنشاط البنوك التجارية العمومية فنجد أن القروض الممنوحة إلى الاقتصاد شهدت نموا طفيفا من سنة 1993 م إلى 1994 م قدر بــ 85 مليار دينار أما بخصوص مراقبة البنوك فقد تحسنت الودائع لأجل بمقدار 17.2 مليار دينار من سنة 1993 م إلى 1994 م في حين تراجعت نسبة سيولة البنوك خلال نفس الفترة بــ 3,8 % .

والحقيقة أن قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 م يعتبر بمثابة الإطار القانوني والتنظيمي المحدد للمسار الانتقالي للاقتصاد الجزائري ، حيث أعاد هذا القانون النظر في علاقة بنك الجزائر بالخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية على أسس وضوابط جديدة تعتمد على الصرامة النقدية وتسيير الخطر . من جانب آخر سمح للبنوك التجارية بلعب دور أكثر أهمية في مجال تمويل الاستثمارات المنتجة شريطة أن يتضمن طلب التمويل بنودا تسمح بتسديد القروض البنكية .

وفي هذا الإطار حدد بنك الجزائر سقوفا لمجموع القروض التي تمنحها البنوك والتي لا يمكن أن تتجاوز 70 % من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و 60 % بالنسبة للقروض طويلة الأجل[5] . أما فيما يتعلق بأنماط تمويل العملية الاستغلالية فإنه فرض على البنوك إيقاف عملية التمويل عن طريق المكشوفات البنكية .

وإذا رجعنا إلى طبيعة العلاقة بين البنوك والمؤسسات فإنه يمكن القول أن النظام المصرفي المكون في غالبيته من بنوك عمومية لا يزال يعاني من مشاكل السيولة وفي ثقة المتعاملين وذلك نظرا للسياسة التمييزية التي اتبعتها كل البنوك العمومية على حساب القطاع الخاص الذي لم يتحصل سوى على 19,60 % من مجموع قروض الاستغلال سنة 1992 م.

3- الجيل الثاني من الإصلاحات (1994 - 2000) م .

دخلت الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في شهر أفريل 1994 م انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى (stand- by) لمدة سنة وكان يرمي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى ، وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بعد إبرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995 م وحصول الجزائر على تمويل موسع قدرهُ 1.8 دولار يصرف على 3 سنوات ، حيث استند هذا التمويل على برنامج واسع يهدف في خطوطه العريضة إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات التضخم والتقليص من العجز المالي وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية .

ولكن الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج كانت في سنة 1995 م حيث تم إنشاء الشركات القابضة العمومية [6] لتعويض صناديق المساهمة التي تم حلها ، وكانت تهدف هذه العملية إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلة تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات أصبحت تابعة كفرع اقتصادي إلى الشركات القابضة وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري وقابلة للإفلاس حسب قواعد القانون العام .

من جانب آخر ، شرع مع بداية سنة 1997 م في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تمت خوصصة 148 مؤسسة خوصصة كلية و102 مؤسسة خوصصة جزئية بالإضافة إلى حل 333 مؤسسة عمومية محلية (ولائية وبلدية) .

---

[5] هذا المعدل كان يتجاوز 100 %

[6] أنشأت الشركات القابضة العمومية في الجزائر بموجب الأمر رقم 52 – 95 الصادر في 25 سبتمبر 1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة .

والمثير للانتباه هو أن قانون الخوصصة في الجزائر لم يشر في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس مال البنوك أو خوصصتها ، أي أن هذا القانون اقتصر فقط على خوصصة 1260 مؤسسة من بين 2000 مؤسسة عمومية متواجدة في جميع القطاعات الاقتصادية (النسيج والسياحة والفندقة والأشغال العمومية .

ولعل من المفيد التذكير أن بنك الجزائر عين ابتداء من سنة 1992م مكاتب دراسات دولية بتمويل من بنوك يا بانية أوكلت لها مهمة مراجعة حسابات البنوك العمومية في الجزائر وذلك تمهيدا لخوصصتها ، إلا أن مسؤولي ومسيري البنوك لم يأخذوا بالتوصيات التي قدمتها هذه المكاتب .

من جانب آخر تم إنشاء مشروع قانون سنة 1996 م بتمويل من البنك العالمي وتحت إشراف مكاتب دراسات دولية قصد فتح رأس مال بنك التنمية المحلية . ولكن المجلس الوطني الانتقالي لم يوافق على هذا المشروع .

والحدث البارز الذي حدث في هذه الفترة هو الانطلاق الرسمي لبورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999 م ، وتدخلت فيها أولى المؤسسات العمومية وهي شركة سوناطراك بعرض سندات قيمة 5 ملايير دينار تلتها مؤسسة رياض سطيف ومجمع إنتاج الأدوية صيدال بـ 2 مليون سهم ثم شركة تسيير فندق الأوراسي الدولي بـ 1.2 مليون سهم ، جامعة لتلك الإصدارات 2.3 مليار دينار و1.6 مليار دينار و480 مليون دينار على التوالي . وبذلك استطاعت تلك الشركات أن تتزود من الادخار الوطني دون الاستعانة بالوساطة البنكية .

أما فيما يتعلق بالوضع العام للقروض الممنوحة للاقتصاد في الجزائري فقد تعلقت إلى غاية منتصف التسعينات بتدخل البنوك التجارية في مجال منح القروض القصيرة والمتوسطة المدى . كما ارتبطت بتدخل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خاصة في مجال منح القروض طويلة الأجل ، ولذلك لم يساهم هذا النوع من التمويل في تحسين القدرات التمويلية لهذه المؤسسات .

وفي هذا الإطار سنتعرض للتوزيع الكلي للقروض المفصح عنها موزعة حسب طبيعتها كما سنتعرض إلى استخدامات أحد أهم البنوك التجارية العمومية وهو القرض الشعبي الجزائري لسنتي 1995 م و1996 م ووضعية المؤسسات اتجاه الجهاز المصرفي (ما يقارب 20 مؤسسة عمومية) .

في البداية سنبين توزيع القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 م إلى سنة 1996 م وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (03)تطور القروض البنكية المفصح عنها من 1994 إلى 1996 م .

(حدود القرض أكبر من 2 مليون دينار)

الوحدة : بآلاف الدنانير.

البيـــــــــــان	1994/12/31	1995/12/31	1996/12/31	التغيرات %
القروض قصيرة الأجل (1) القروض المتوسطة والطويلة الأجل (2)	208464 25867	270512 35960	459913 62225	120.61 140.55
مجموع القروض (1+2)	234331	306472	522138	122.82
القروض بالإمضاء (3) الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (4)	359677 147602	363328 1812210	419080 232034	16.51 57.20
مجموع القروض البنكية (1+2+3+4)	741601	851026	1173252	58.20

المصدر : Media Banque N°31, Août/Sept1997.P12.

واضح من الجدول السابق أن مجموع القروض المصرح به شهدت ارتفاعا محسوسا من سنة 1994 م إلى شهر ديسمبر 1996 م ، حيث انتقلت هذه القروض من 208.46 مليون سنة 1994 م إلى 459.91 مليون دينار سنة 1996 م بالنسبة للقروض قصيرة الأجل ، كما بلغت مجموع القروض البنكية 1173.25مليون دينار منحت إلى ما يقارب 4260 مؤسسة اقتصادية عمومية في الجزائر.

أما بخصوص البنوك المساهمة في هذه القروض فيأتي بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري في المقدمة . فعلى سبيل المثال تمكن بنك الجزائر الخارجي من تعبئة 1.814 مليار دولار كقروض خارجية سنة 1993 فقط [7].

ونشير في هذا الشأن أن عدد الفروع البنكية التي قدمت معلومات عن أوضاعها خلال نفس الفترة بلغ 539 فرعا كما نسجل تجاوز القرض الشعبي الجزائري للحدود المصرح به (02 مليون دينار) بالنسبة لحجم القروض الممنوحة القطاع العام في سنتي 1995 م ، منحت أغلب هذه القروض للقطاع العام ، مثلما يوضح ذلك الجدول الآتي :

الجدول رقم (04) استخدامات القرض الشعبي الجزائري لسنتي 1995 و 1996 م

المبلغ بآلاف الدنانير

استخدامات	1995		1996		نسبة التغير	
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
قروض الاستغلال (1)	3904	74582	3245	58725	%16.88-	%21.26-
قروض متوسطة و (2) طويلة الأجل (CMCT)	3544	19464	8269	26776	%133-	%37.56
المجموع (1) + (2)	7448	94046	11514	85501	%55	%9 -
المجموع العام	**101494**		**97015**		**% 4.41**	

المصدر: يوسف شاوش ." التسويق البنكي الأنظمة والاستراتيجيات "، رسالة ماجستير ، جامعة سطيف 1998 ، صفحة 146

— دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري —

نلاحظ من خلال هذا الجدول انخفاض التزامات كل أشكال القروض في سنة 1996 م بـ – 9 % بالنسبة للقطاع العام في حين سجل القطاع الخاص زيادة قدرت بنسبة 55 % . ونذكر في هذا الشأن أن آخر التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 35 % من مؤسسات القطاع العمومي لجأت إلى القروض البنكية لتحقيق توازنها المالية في حين لم يلجأ القطاع الخاص سوى إلى أقل من 19 % لذات القروض .

ويرجع النمو المسجل في تمويل القطاع الخارجي وتراجع القطاع العام إلى التطهير المالي الذي خضعت له الكثير من المؤسسات العمومية وإلى التسهيلات التي منحت لتمويل استثمارات القطاع الخاص خاصة في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية ، يضاف إلى ذلك ارتفاع حجم ديون المؤسسات العمومية في الحافظة المالية للقرض الشعبي الجزائري (CPA) .

ونذكر في هذا المجال أن القرض الشعبي الجزائري هو البنك العمومي الوحيد المؤهل لعملية فتح وتحرير رأسمال البنوك بالنظر له وصفية حافظته المالية ، حيث لا تمثل نسبة القروض غير المضمونة الدفع سوى 10 % [8] من رأس مال البنك المقدر بـ 312 مليون دينار .

(7) التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) سنة 1993 ، ص 07 .

(8) ص . حفيظ " مقال حول فتح رأس مال بنك عمومي جزائري ، جريدة الخبر ، العدد 7143 ، الصادرة في 16 أفريل 2001 ، ص 02 "

من جانب آخر نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (09) ارتفاع حجم القروض القصيرة الأجل والقروض بالإمضاء مقارنة بالقروض المتوسطة والطويلة المدى (CMCT) ويرجع ذلك إلى طبيعة الموارد البنكية التي هـــي في الغالب موارد قصيرة الأجل ، وهذا عامل يجعل البنوك تسعى إلى توظيف هذه الموارد في قروض من نفس الطبيعة .

أما بخصوص البنوك التجارية المانحة للقروض القصيرة فهي تشمل أساسا البنك الخارجي الجزائـــري والبنـــك الوطني الجزائري ، حيث بلغت القروض التي منحها هذان البنكان لوحدهما أكثر من 73 % من مجمـــوع القـــروض المقدمة وهي قروض منحت في الغالب للمؤسسات العمومية على شكل مكشوفات بنكية [9] أمـــا بشـــأن القـــروض بالإمضاء فقد تحمل البنك الخارجي الجزائري الجزء الأكبر منها (63 %) متبوعا بالبنك الوطني الجزائري (بـــ 23 %) أي ما يقارب 86 % من مجموع القروض الممنوحة .

وترجع أهمية هذا النوع من التمويل إلى طبيعة المعاملات التي يفضلها الزبائن وميل معظمهم إلى التعامـــل مـــع الخارج (في ميدان توزيع المواد الغذائية) ، بالإضافة إلى الزيادة في قيمة القرض الوثائقي والمشاريع الخاصة بالتنقيب عن النفط من طرف شركة سوناطراك .

وتبين هذه المعطيات – مرة أخرى –أن المؤسسات الاقتصادية العمومية هي المستفيدة الأولى من القروض الممنوحة للاقتصاد بنسبة تتجاوز 90 % ، في حين لم تتحصل مؤسسات القطاع الخاص سوى علـــى نســـبة 7.72 % مـــن القروض [10]. (وذلك بالنظر إلى السقف المفصح عنه والذي لا يتجاوز 02 مليون دينار) مما يبرز التمييـــز الـــذي تعرض له القطاع الخاص في مجال التمويل .

وتكشف آخر التحاليل للوضع الاقتصادي في الجزائر (خاصة في القطاع الصناعي العمومي) خلال عام 2001 م عن استمرار تدهور القطاع العمومي مقابل انتعاش القطاع الصناعي الخاص الذي حقق نموا طفيفا قدر بـــ : 1.5 % مقارنة بالنسبة لسنة 2000 م ، كما تجدر الإشارة أن القطاع الخاص بدأ يحل محل القطاع العام في نشاطات عديدة مثل الزيوت الغذائية والمطاحن والمشروبات الغازية والمياه المعدنية إلى جانب المنتوجات الإلكترونية ومنتوجات التجميل والجلود والحليب ومشتقاته .

وتعود نسبة النمو هذه أساسا إلى نجاعة القطاع الخاص الذي ازداد إنتاجه بنسة قدرت بـــ6 % فيما تحســـنت الوضعية لشركة سوناطراك في سنة 2000م لتحقيقها نتيجة صافية قدرها 224 مليار دينار ورقم أعمـــال قـــدره 1700 مليار دينار[11] . ويرجع تحسن أداءها إلى زيادة إنتاج المحروقات بكل أنواعها مقارنة بسنتي 1999 و 1998 م وكذا ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 2000م ، في مقابل ذلك تراجع أداء القطاع العمومي خارج قطاع المحروقات بـــ 0.6 % خلال السداسي الأول من سنة 2001 م و0.3% خلال 9 أشهر من نفس السنة ليستمر ذات التوجـــه خلال الأشهر الأخيرة من السنة .

وقد قدر حجم المكشوفات البنكية لمؤسسات القطاع العام بـــ 60 مليار دينار مقابل 44 مليار دينار في نهاية جوان 2001 م بتدهور قدر بـــ 10 مليار دينار منذ نهاية ديسمبر 2000 م في مدة 6 أشهر[12] .

---

(9) تجاوز مدى المكشوف البنكي 44.6 مليار دينار إلى غاية نهاية ماي 2001 م مقابل 34 مليار دينار في نهاية سنة 2000م أي أن المكسوف البنكي تضاعف بـــ 10.6 مليار دينار في أقل من 06 أشهر .

(10) Revue media bank n°31 , août / sept1997.

(11) وثيقة شركة سوناطراك (Abstract 2000)

(12) ص . حفيظ " مقال حول استمرار تراجع القطاع الصناعي العمومي " جريدة الخبر ، العدد 3362 الصادر في 03 جانفي 2002 ، ص 02 "

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين البنك والمؤسسة خلال هذه المرحلة فقد تم تعديلها في سنة 1997 م عــن طريق اتخاذ بعض الإجراءات لإصلاح هذه العلاقة والتخفيف من آثار الأعباء المالية على الهيكل المالي للمؤسسات العمومية وتسديد جزء من مستحقات الخزينة لدى البنوك العمومية .

وقد أدى تطبيق هذه الإصلاحات إلى انخفاض القروض الممنوحة إلى الاقتصاد انخفاضا محسوسا سنة 1997 ، كما ارتفعت احتياطات البنوك التجارية وبالمقابل تراجعت نسبة السيولة من سنة 1994 إلى سنة 1997م بـــ 9.3 % .

وقد يطرح الكساد النسبي للإنتاج من جديد الحالة السيئة لسير الصناعة في القطاع العمـــومي لا ســـيما أن إجراءات التقويم التي تمحورت أساسا حول التطهير المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العمومي كان لها أثر إيجابيا ظرفيا ، حيث عادت كل المؤسسات العمومية إلى وضعيتها السيئة رغم كل التعديلات والإجراءات وتجلى ذلك من خلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة وارتفاع المكشوفات البنكية وكساد المنتوجات وارتفاع تكاليف الإنتاج .

الخلاصـــــــــة

إن المتفحص لكل هذه المؤشرات يصل إلى استنتاج هام مفاده أن عمليات الإصلاح في الجزائر حققـــت بعض الإنجازات على أرض الواقع ، وذلك على غرار التغيرات التي تم إدخالها على المنظومة التشريعية والقانونيـــة . ومع إدخال هذه التغيرات حيز التنفيذ تم إنشاء بنوك خاصة برأسمال محلي أو أجنبي ، حيث كان عدد البنوك على سبيل المثال قبل الإصلاحات لا يتجاوز 06 بنوك بينما قفز هذا العدد إلى أكثر من 20 بنكا مرخصا بعد الإصلاحات .

ولا شك أن الصعوبات المالية التي عاني منها الاقتصاد الجزائري في منتصف التسعينات نظرا لارتفاع حجـــم المديونية الخارجية (أكثر حجم من 30 مليار دولار) وتدهور وضعية القطاع العمومي أرغم البلاد علـــى الـــدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية (خاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) توجت بإبرام اتفاق التمويـــل القصير المدى (ستاند باي) لمدة سنة (1994 – 1995) م وبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري (P.A.S) الذي غطى القدرة من 1995 إلى مارس 1998 م .

إذا كان هذا البرنامج قد حقق أهدافه على صعيد الاقتصاد الكلي لا سيما في مجال تقلـــيص معـــدلات التضخم والتخفيض من عجز الميزانية العامة . فقد كان لإجراءات التقويم التي تمحورت حول التطهير المالي وإعادة هيكلة المؤسسات أثرا إيجابيا ظرفيا ، حيث عادت المؤسسات العمومية تقريبا إلى وضعيتها الأولية .

إن النظام الاقتصادي والمالي التي وضعت أسسه السلطات المعنية بعد سنة 1990 م كان يرتكز على التحريـــر المالي والتوازن المحاسبي للمؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي تم اعتمادها كشركات بالأســـهم (SPA) . إلا أن طرق تنظيمها وتسييرها لا تزال تحت وصاية الأنماط التقليدية ، وهو ما ولد جملة من العوائق الإضافية عرقلة تطور العلاقة بين البنوك التجارية العمومية والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

قائمـــــــة المراجــــــع

- الكتـــــب (les ouvrages)

1- Leïla Abdeladim , « les privatisations des entreprises publiques dans les pays du Maghreb » édition internationale 1998.
2- M.boussamouh ,«Nomenclature des entreprises publiques» RASJ1989 ,N°4

- الرسائـــــــــل:

1- يوسف شاوش " التسويق البنكي الأنظمة والاستراتيجيات " رسالة ماجستير- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني -جامعة سطيف، 1998

المجـــــــلات :

1- les cahiers des réformes , Banque D'Algérie 1998.
2- - les cahiers des réformes, Banque D'Algérie 1990.
3-Revue media Banque N° 25, 1994
4- Revue media Banque N° 31, 1997
5- Document Sonatrach (Abstract 2000).
6- Rapports Annuel BEA , 1993.

- مداخـــلات ومقـــالات :

1- د/ جبار محفوظ ." تحول أنماط التمويل وضرورة إصلاح السوق المالية الجزائرية ، الملتقى الوطني النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق ، المركز الجامعي قالمة ، 05 و06 نوفمبر 2001".
2- ص . حفـــيظ ، " مقـــال حـــول فـــتح رأس مـــال أول بنـــك عمـــومي جزائـــري " ، جريـــدة الخـــبر ، العـــدد 7143 ، 16 أفريل 2001.

المراســــــــــيم والقوانــــــــين :

1- القانون رقم 03 – 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة .
2- القـــانون رقـــم 90/10 الصــــادر في 14 أفريـــل 1990 والمتعلـــق بالنقـــد والقـــرض ، الجريـــدة الرسميـــة للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 .
3- المرسوم التنفيذي رقم 170/91 الصادر في 28 ماي 1991 والمتعلق بأنواع الأدوات المالية أشكالها شروط إصـــدارها وكيفيـــة تداولها وتحويلها .
4- التعليمة رقم 74 / 94 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر.
5-الأمر رقم 25 – 95 الصادر في 25 ســبتمبر 1995 والمتعلــق بتســيير رؤوس الأمــوال المنقولــة للدولــة

الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 و 1999.

أ/ شعوبي محمود فوزي – جامعة ورقـــــلة
أ/كماسي محمد الأمين – جامعة ورقـــــلة

ملخص المداخلة :

شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1988 إصلاحات جذرية وعميقة مست كل القطاعات تمثلـــت في : اســـتقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها ضرورة لزيادة كفاءتها ثم اعتماد برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي كاتفـــاق ســـنة 1989 الذي كان بشكل سري ، ثم اتفاق سنة 1994 الذي كان بشكل علني يدور محوره حول اســـتعادة التوازنـــات الاقتصادية الكلية وإنعاش الاقتصاد الوطني (إصلاحات في السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية، خوصصة المؤسسات العمومية ...إلخ) . وقد كان لهذه الإصلاحات الأثر على نتائج القطاعات الاقتصادية لعل أهمها بروز – إلى جانب القطـــاع العام– قطاع خاص ينشط في جل الميادين.

نحاول في هذه البحث معرفة حالة الاقتصاد الوطني (خارج قطاعي المياه والطاقة و الخدمات والأشغال العامة في الآبار) من خلال تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة مـــن 1989 إلى .. 1999. ســـوف نستخدم لهذا الغرض مجموعة من أساليب الإحصاء متعدد الأبعاد.

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى جزأين :

سنركز في البداية على أهم المفاهيم المستخدمة بالإضافة إلى أهم الإصلاحات التي تمت على الإقتصاد الوطني فهي جزء يمهد للدراسة التحليلية التي ستكون في الجزء الثاني.

كلمات المفتاح : حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، الإنتاج الخام، الاستهلاكات الوسيطة، القيمة المضافة، اســـتهلاك الأصول الثابتة، العائد الداخلي، الضرائب المرتبطة بالإنتاج، تعويض الأجراء، الفائض الصافي للاستغلال، التصنيف الآلي، دالة النتيجة.

الجزء الأول :

تمهيد

عاش العالم نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهد فيه نمو الليبرالية والانفتاح. فارتسمت بوادر نشوء عالم جديد تقوده مجموعة الدول الصناعية الغربية، باسطة هيمنتها على الدول النامية المثقلة بالديون من خلال المؤسسات المالية الدولية تحت غطاء الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من البلدان التي فشلت في محاولات التعديل الذاتي لجأت إلى مؤسسات **"بريتون وودز"** للتخفيف من أزمة الديون الخانقة بعد انخفاض الإيرادات اللازمة لتغطيتها. فكان أول اتفاق سنة 1989 ثم 1991. إلا أن هذان الاتفاقان لم يخففا كثيرا من المصاعب المالية التي اكتنفت الاقتصاد. ثم تلى ذلك اتفاق أفريل 1994، طبقت الجزائر بنوده بكل صرامة، فساهم في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لم يأت بثماره المرجوة فيما يخص الإنعاش الاقتصادي، كما كان له أثرا سلبيا على الجانب الاجتماعي.

سنحاول في هذه الفقرة أن نستعرض أهم الإجراءات الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية خلال عقد التسعينيات في ظل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

1- الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1989 .

اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي عقب أزمة 1988 وكان ذلك بشكل رسمي وعلني في الخطابات السياسية آنذاك. وكان هذا التوجه مجسدا في إجراء تعديل دستوري سنة 1989 بالإضافة إلى تبني برنامجين مع صندوق النقد الدولي سنة 89 و 91 ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد منها :

أ-الإصلاحات في الجانب المالي :

تم خفض الإنفاق الحكومي بشكل واضح، إذ انخفضت نفقات الاستثمار في القطاع العمومي (ميزانية التجهيز + صافي قروض الخزينة للمؤسسات) من 28.2 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 19 % سنة 1988 لتبلغ 08 % فقط سنة 1990. كما أن النفقات الجارية قد انخفضت بمقدار 5.2 % بين سنتي 88 و 90 وهذا راجع إلى انخفاض كتلة الأجور والرواتب في القطاع الإداري. وهنا يتجلى تخلي الدولة عن دورها القيادي في تسيير الاقتصاد، منتهجة بذلك سياسة صارمة للضغط على الطلب الكلي.

ب-إصلاح السياسة النقدية (القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض) :

جاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر وجعل من أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي ، وتمثلت في[i] :

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- تكفل البنك المركزي بتسير النقد والقرض؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية؛
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي؛

- توضيح المهام المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين، لا سيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم ثلاثة نواب بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن الحكومة. وهكذا يشكل بنك الجزائر الأغلبية في تكوين المجلس. وعلى هذا، فقد تم اتخاذ إجراءات تدخل في السياق التنظيمي والقانوني من طرف بنك الجزائر؛
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20 %؛
- ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 07 % ــ وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 ــ إلى 10.5 % سنة 1991 ثم 11.5 % سنة 1992؛
- إنشاء سوق مشتركة بين البنوك.

ج-الإصلاحات على مستوى التوازنات الخارجية :

في سياق الإصلاحات الاقتصادية، اتخذت السلطات إجراءات متعلقة بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية والصرف، من خلال الترخيص بالاستيراد بدون دفع وإنشاء نظام احتفاظ المتعاملين بالعملة الصعبة مما يعني اعتراف ضمني بالسوق الموازية. كما تركت قيمة الدينار عرضة للتقلبات (الانزلاق).

وقد أدت هذه الإجراءات إلى[ii] :

- حدوث تحول في الحساب الجاري من عجز نسبته 03 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض بنسبة 06 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991[iii]. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي فإن قدرة الجزائر على الاستدانة كانت في منتهاها كما ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين بشكل مفرط.
- ارتفاع معدلات التضخم إلى 22.8 % سنة 1992 بالمقارنة مع 10.3 % في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة.

بحلول الفترة 92-93 تخلت الحكومة[iv] عن الإجراءات المشددة التي اتخذت سابقا، فقامت باتخاذ عدة إجراءات منها[v]:

- رفع الأجور في القطاع الإداري بأكثر من 20 % ، كما ارتفعت النفقات التحويلية بأكثر من50%؛
- زيادة الإنفاق الرأسمالي بمقدار 3.5 % من إجمالي الناتج الداخلي بغية تنشيط النمو الاقتصادي ؛
- تقليص الواردات بتطبيق مجموعة من القيود على التجارة والدفع؛

- بهدف تحسين الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة تم القيام بإصلاح ضريبي تمثل في إدخال ضرائب جديدة. تمخض عن هذه الإجراءات بإضافة إلى انخفاض إيرادات الميزانية (الناتجة عن صادرات البترول) نتيجة ارتفاع سعر الصرف من جهة وانخفاض أسعار البترول من جهة أخرى، نتائج وخيمة على توازن الميزانية العامة للدولة، إذ ارتفع عجز الميزانية سنة 1993 إلى ما يقارب 8.7 % من إجمالي الناتج الداخلي، مما اضطر صندوق النقد الدولي إلى إلغاء عملية دفع القسط الرابع من القرض الخاص باتفاق **"ستند باي"** الذي بدأ بتاريخ 1991/06/03 إلى غاية 92/03/31 .

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني أصبح اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق إعادة جدولة أمرا لا مفر منه نظرا لتفاقم الأزمة. فكانت الاتفاقات المبرمة في أفريل 94 مع صندوق النقد الدولي بمثابة الانطلاق في إصلاحات الاقتصادية جديدة نتناولها في الفقرة الموالية.

2-الجزائر وبرامج التعديل الاقتصادي

أرغمت الظروف التي كانت سائدة نهاية سنة 1993، وتفاقم أزمة الديون الخارجية مع تزايد الصراع السياسي السلطات الجزائرية آنذاك إلى عقد اتفاق تعديل هيكلي للاقتصاد وإعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، تبعه بعد ذلك عقد اتفاق تستفيد الجزائر من خلاله من تسهيلات الصندوق المحددة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ماي 1995

تعرف إعادة الجدولة بأنها عملية تتمثل في تخفيف عبء خدمة المديونية، وهي تخص أصول الديون، كما يمكن أن تمتد لتشمل الفوائد[vi].

تمت عملية إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في شهر ماي 94 بعد إبرام اتفاق **"ستند باي"** لمدة سنة مع صندوق النقد الدولي، تم بموجبه إعادة جدولة 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 04 سنوات إعفاء من دفع خدمة الديون، أي أنه لا يستأنف دفع خدمة الديون المعاد جدولتها إلا ابتداء من شهر ماي 1998. وفي ماي 1995 استفادت الجزائر من تسهيل الصندوق المحدد بمبلغ يقدر بحوالي 5.5 مليار دولار في صورة دعم استثنائي لمدة 03 سنوات.

تقدمت الجزائر في شهر جويلية سنة 1995 للمرة الثانية أمام نادي باريس ولأول مرة أمام نادي لندن قصد إعادة جدولة ديونها الخاصة، وبلغت مبالغ الديون المعاد جدولتها في إطار الاتفاقين 07 ملايير و 3.2 مليار دولار على التوالي. وعليه، قدرت المبالغ الكلية التي أعيدت جدولتها بـــ 14.6 مليار دولار، ويصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار إذا أضيف له التمويلات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف.

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في[vii]:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للقضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة؛
- مواصلة العمل من أجل استقرار مالي، وذلك من خلال تخفيض معدلات التضخم مع محاولة تحقيق التقارب بينها وبين تلك السائدة في البلدان الصناعية؛
- تقليص عجز ميزان المدفوعات وتحقيق خدمة الدين مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- دعم الفئات الاجتماعية المتضررة من تطبيق البرنامج.

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، نلخصها فيما يلي:

أ ـــ الإجراءات المتخذة في المجال المالي :

اتخذت عدة إجراءات خلال اتفاق "ستند باي" 94 في مجال السياسة الميزانية للدولة، الهدف منها ضبط الإنفاق العام وترشيده، ومحاولة زيادة إيرادات الميزانية خارج قطاع المحروقات لتفادي تذبذب أسعار النفط على سير الاقتصاد. وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال يلي :

- إدخال إصلاحات على النظام الضريبي ومحاولة جعله نظاما بسيطا. وفي هذا الصدد تمت إعادة هيكلة معدلات الضرائب على دخل الأفراد والشركات. كما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية، بالإضافة إلى تبسيط ضريبة القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة وهي 40 % وتحديد سقف جديد لها هو 21 %؛
- اتخاذ سياسة متشددة تجاه الأجور، خاصة القطاع الإداري منه وإلغاء الإعانات الاستهلاكية؛
- خفض عجز الميزانية؛
- ترشيد كيفيات الاستفادة من الشبكات الاجتماعية.

تمخض عن تطبيق هذه الإجراءات إحراز بعض التقدم، حيث زادت إيرادات الميزانية العامة من منتجات المحروقات بحوالي 06 % من إجمالي الناتج الداخلي بفضل تحسن حصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة. وتتجلى صعوبة الضغط الجبائي في الركود الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، فالهدف الرامي إلى إنعاش الاقتصاد لا يتماشى وزيادة الضرائب. لذا كان التركيز في المدى القصير والمتوسط على السياسة الإنفاقية كأداة لكبح التضخم، فقد شهدت الفترة 93-97 هبوط النفقات العامة بحوالي 05 % من إجمالي الناتج الداخلي كنتيجة لتطبيق تدابير البرنامج، كما حققت فوائض في الميزانية خصصت لمدفوعات الفوائد التي ارتفعت بسبب تأثير سعر الصرف على خدمة الديون الخارجية. وقد تم تخفيض الإنفاق الرأسمالي بحوالي 2.4 % من إجمالي الناتج الداخلي بحلول سنة 1997 بالرغم من[viii]:

- ارتفاع تكاليف الاستثمارات جراء خفض قيمة الدينار؛
- ارتفاع النفقات اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المخربة بسبب الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد.

كما تم تخفيض الإقراض نظرا لتقليص عدد مشاريع الاستثمار في المؤسسات العامة التي لا تزال تمول من طرف الميزانية العامة (مشاريع ما قبل سنة 1988)، وانخفض رصيد الدين العام من 99 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 1993 إلى حوالي 85 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997 ، وانخفض رصيد الدين الحكومي المحلي من حوالي 45 % من إجمالي الناتج الداخلي إلى حوالي 22 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997 .

سعت الحكومة من خلال عملية تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية، وقد ساهم هذا المسعى بشكل جلي في خفض الإنفاق الجاري، إذ أن الأجور تشكل القسم الأهم من هذا الإنفاق، فانخفضت هذه الأخيرة بمقدار 3.5 % من إجمالي الناتج الداخلي في الفترة 93-97. كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد الإنفاق العام.

وعموما فإن اتفاق "ستند باي" كان يهدف إلى خفض عجز الميزانية بمقدار 5.6 % من إجمالي الناتج الداخلي بين سنتي 93 و 94 وتخفيض عجز الميزانية العامة بمقدار 5.4 % خلال نفس الفترة[ix].

ب- الإجراءات المتخذة في المجال النقدي :

ترتكز الإجراءات المتخذة في المجال النقدي على التحكم في الكتلة النقدية (عرض النقود) من خلال ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك ونسب إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات.

يهدف الإصلاح النقدي لبرنامج التعديل الهيكلي إلى دعم سعر صرف الدينار الجديد بعد تخفيض قيمته بـــ 40.17 % في أفريل 1994 والحد من الضغوط التضخمية من خلال الإجراءات الممارسة على نسب الفائدة والمعروض من الكتلة النقدية.

ونتيجة لتطبيق الإجراءات في الميدان المالي تم تقليص معدل توسع الكتلة النقدية، وأدى تشدد الأوضاع النقدية إلى هبوط كبير في معدلات التضخم (من 39 % سنة 1994 إلى 21 % سنة 1995 ثم أقل من 6 % سنة 1997).

– ضعف البنوك في مجال الوساطة ومعاناتها من ضيق الأسواق المصرفية المشتركة.

– أثرت طريقة الدفع نقدا لتسديد الواردات بشكل سلبي على السيولة المصرفية، في حين ساهمت الخزينة بفضل الموارد التي وفرتها إعادة الجدولة في تكوينها.

– استخدمت الدولة موارد إعادة الجدولة (الديون الخارجية) في تغطية الديون الداخلية للخزينة العمومية . ففي سنة 1995 خصصت الخزينة العمومية مقدار 149.5 مليار دج[x] لصندوق تطهير المؤسسات العمومية بمبلغ 28.2 مليار دج، وتسديد ديون المنظومة المصرفية المقدرة بـــ 121.3 مليار دج وكانت الجهود حثيثة لإصلاح البنوك التجارية وجعلها تمتثل أكثر لمعايير العمل المصرفي المبني على الربحية.

ج– التوازنات الخارجية :

من أهم الإجراءات الأساسية المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي تعديل سعر الصرف. فحسب النظرة الليبرالية فإن سعر الصرف يشكل مؤشرا لتخصيص الموارد، ذلك أن تخفيضه (تخفيض قيمة العملة) يساهم في الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تتمتع بها منتجات البلد. وإذا ما تم رفع (رفع قيمة العملة) بشكل كبير يكون له أثر سلبي على تخصيص الموارد وعلى ميزان المدفوعات الذي يؤثر بدوره على قدرة البلاد على تسديد الديون.

أما إذا فرضت الدولة رقابة على الصرف فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع انتشار السوق الموازية وهروب رؤوس الأموال، وهو ما حدث في الجزائر إبان فترة الاقتصاد الموجه.

وبالفعل فقد تم تخفيض قيمة الدينار بمقدار 40.17 % ، كما تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات تتعلق بإنشاء سوق مصرفية مشتركة للعملات الصعبة، وتم التخلي عن جلسات تحديد القيمة وهذا لتحقيق نظام أسعار صرف عائمة وإنشاء مكاتب للصرف.

ولقد ترتب عن هذه الإجراءات عدة آثار تمثلت في تطهير المالية العمومية، إذ سمح تخفيض قيمة الدينار، والصرامة في الإنفاق إلى تحسين رصيد الخزينة.

أما الآثار السلبية لتخفيض قيمة الدينار فتمثلت في تلك المتعلقة بخسائر الصرف التي زادت من تفاقم التفكك المالي للمؤسسات.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات أتخذت عدة إجراءات أخرى منها :

- تحرير التجارة الخارجية برفع جميع القيود على الصادرات والواردات؛
- تم إقرار إجراء يتضمن تحرير الأسعار بقصد ضمان المنافسة في الأسواق (أسعار المواد الغذائية، لوازم الإنتاج الغذائي، الإسكان، ...).
- ترقية الاستثمارات بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إقرار تطبيق برنامج متعلق بخوصصة المؤسسات العمومية البالغ عددها 250 مؤسسة عامة كبيرة؛
- تنظيم سوق الرهن العقاري.

3-مفهوم طرق التحليل العاملي :

يعتبر التحليل العاملي من الأساليب الرياضية التي تهتم بتنظيم وتصنيف الظواهر العلمية في مختلف مجالات الحياة (علم النفس، البيولوجيا، علم الاقتصاد، الفلاحة...)، وهو أسلوب إحصائي يستخدم في معالجة البيانات المتعددة التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباطات.

يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات فنحصل على مصفوفة الارتباطات (Matrice des corrélations)، ثم نقوم بتحليل هذه المصفوفة تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور Axes أو العوامل Facteurs تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين المتغيرات، ذلك أن الاكتفاء بدراسة مصفوفة معاملات الارتباط لا يؤدي إلى فهم كامل للمجال المشترك فيما بين هذه المتغيرات، حيث يبين كل معامل من معاملات الارتباط في المصفوفة علاقة بسيطة بين متغيرين فقط من متغيراتها دون أن يبين أهمية أو دور هذه العلاقة بين هذين المتغيرين ومتغير ثالث وبذلك لا نستطيع عند هذا المستوى أن نقدر العلاقة بين ثلاث متغيرات معا، أو بين متغيرات مصفوفة الارتباط[xi].

وتختلف طرق التحليل العاملي المستخدمة بحسب المتغيرات المراد معالجتها فمنها طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية ACP التي تستعمل في حالة المتغيرات الكمية و طريقة التحليل العاملي المصنف AFD التي تستخدم في حالة مجموعة من المتغيرات الكمية الشارحة لمتغيرة كيفية و طريقة التحليل العاملي للمتناظر AFC ، وغيرها من الطرق ؛ وسنقتصر خلال هذا البحث على طريقة واحدة هي طريقة التحليل العاملي المصنف.

التحليل العاملي المصنف Analyse factorielle discriminante

تهدف طريقة التحليل العاملي المصنف إلى[xii] :

- قياس جودة الأنماط التي يمكن أن تكون عليها المتغيرة التابعة.
- تعيين Affectation أي تصنيف المشاهدة (فرد) الجديدة التي تظهر في العينة في المجموعة الجزئية الأقرب إليها.
- تحديد مجموعة المتغيرات الكمية المفسرة التي لها المقدرة أكثر على تحقيق التمايز بين مختلف أنماط المتغيرة التابعة.

والفكرة الأساسية التي يتم على أساسها تصنيف المفردات في هذه المجموعة أو تلك هي أن يكون التشتت داخل أي مجموعة أقل ما يمكن وأن يكون التشتت بين المجموعات أكبر ما يمكن.

الجزء الثاني : الدراسة التحليلية

تمهيد :

يقتصر هذا البحث على الاقتصاد الجزائري ويهدف إلى معرفة مدى وجود فروقات ودرجة دلالتها الإحصائية في المتغيرات المدروسة بين القطاعين العام و الخاص، وكذلك تحديد الاتجاه العام لهذه المتغيرات قصد معرفة مدى انعكاسات الإجراءات المتخذة على الواقع الاقتصادي.

وقد تم إجراء هذا البحث في إطار زمني يمتد من سنة 1989 إلى 1999. وعليه واعتمادا على بيانات سنوية لـــ (17) قطاع ، تم حساب المجاميع التالية :

مجموع الإنتاج الداخلي الخام (SPB)

مجموع الاستهلاكات الوسيطة (SCI)

مجموع القيمة المضافة (SVA)

مجموع استهلاكات الأصول الثابتة (SCFF)

مجموع الدخل الداخلي (SRI)

مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج (SILP)

مجموع تعويض الأجراء (SRS)

مجموع الفائض الصافي للإستغلال (SENE)

ثم حساب النسب المئوية لمشاركة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في هذه المجاميع.

وعليه فإن متغيرات الدراسة هي :

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام (PBE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الاستهلاكات الوسيطة (CIE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في القيمة المضافة (VAE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في استهلاكات الأصول الثابتة (CFFE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الدخل الداخلي (RIE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج (ILE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في تعويض الأجراء (RSE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الفائض الصافي للإستغلال (ENEE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام (PBP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الاستهلاكات الوسيطة (CIP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في القيمة المضافة (VAP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في استهلاكات الأصول الثابتة (CFFP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الدخل الداخلي (RIP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج (ILP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في تعويض الأجراء (RSP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الفائض الصافي للإستغلال (ENEP)

الجدول رقم : 01 يبين النسب المئوية في القطاع العام من المجموع العام

AN	SPBE	SCIE	SVAE	SCFFE	SRSE	SILPE	SRIE	SENEE
1989	57.44	65.50	52.93	80.20	72.57	79.91	50.35	29.81
1990	59.29	65.09	56.12	79.67	72.28	87.63	54.09	38.26
1991	60.21	65.48	57.54	74.11	66.36	88.03	56.27	46.45
1992	59.22	66.47	55.43	64.22	64.54	87.42	54.89	44.80
1993	55.05	61.70	50.99	82.53	61.75	74.46	47.67	35.65
1994	55.93	61.96	52.13	83.22	65.04	71.80	48.96	37.44
1995	56.80	62.90	53.41	79.66	63.55	77.94	51.09	41.18
1996	54.57	57.33	53.09	79.68	60.02	78.14	50.60	41.79
1997	53.79	55.37	52.94	74.27	54.10	75.48	51.18	45.17
1998	47.90	53.21	44.63	74.63	51.58	69.58	41.66	32.90
1999	48.66	52.07	46.58	68.41	49.25	72.58	44.31	37.19

المصدر : محسوب إنطلاقا من بيانات جدول حساب الإنتاج وحساب الإستغلال

ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999

الجدول رقم 02 : يبين النسب المئوية في القطاع الخاص من المجموع العام

AN	SPBP	SCIP	SVAP	SCFFP	SRSP	SILPP	SRIP	SENEP
1989	42.56	34.50	47.07	19.80	27.43	20.09	49.65	70.19
1990	40.71	34.91	43.88	20.33	27.72	12.37	45.91	61.74
1991	39.79	34.52	42.46	25.89	33.64	11.97	43.73	53.55
1992	40.78	33.53	44.57	35.78	35.46	12.58	45.11	55.20
1993	44.95	38.30	49.01	17.47	38.25	25.54	52.33	64.35
1994	44.07	38.04	47.87	16.78	34.96	28.20	51.04	62.56
1995	43.20	37.10	46.59	20.34	36.45	22.06	48.91	58.82
1996	45.43	42.67	46.91	20.32	39.98	21.86	49.40	58.21
1997	46.21	44.63	47.06	25.73	45.90	24.52	48.82	54.83
1998	52.10	46.79	55.37	25.37	48.42	30.42	58.34	67.10
1999	51.34	47.93	53.42	31.59	50.75	27.42	55.69	62.81

المصدر : محسوب إنطلاقا من بيانات جدول حساب الإنتاج و حساب الإستغلال

Source : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999

الجدول رقم 03 يمثل الخصائص الإحصائية للمتغيرات

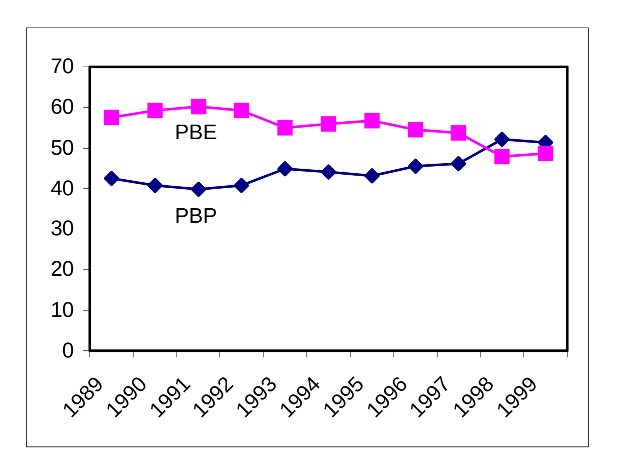
رمز المتغيرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	المدى
PBP	44,65	4,05	9,08	52,10	39,79	12,31
CIP	39,36	5,26	13,35	47,93	33,53	14,40
VAP	47,66	3,84	8,06	55,37	42,46	12,90
CFFP	23,58	5,96	25,29	35,78	16,78	19,00
RSP	39,09	7,69	20,20	50,75	27,43	23,32
ILPP	21,55	6,64	30,81	30,42	11,97	18,45
RIP	49,90	4,37	8,77	58,34	43,73	14,61
ENEP	60,85	5,28	8,68	70,19	53,55	16,65
PBE	55,35	4,05	7,32	60,21	47,90	12,31
CIE	60,64	5,26	8,67	66,47	52,07	14,40
VAE	52,34	3,84	7,34	57,54	44,63	12,90
CFFE	76,42	5,96	7,81	83,22	64,22	19,00
RSE	61,91	7,69	12,43	72,57	49,25	23,32
ILPE	78,45	6,64	8,46	88,03	69,58	18,45
RIE	50,10	4,37	8,73	56,27	41,66	14,61
ENEE	39,15	5,28	13,49	46,45	29,81	16,65

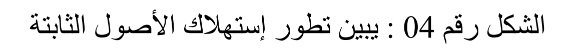
المصدر : محسوب انطلاقا من الجدولين رقم 01 و 02

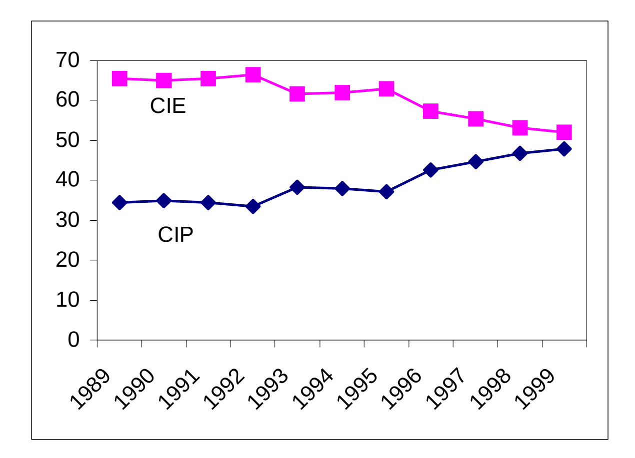
منهجية الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى جزأين ، نتناول في الأول منه مختلف إجراءات التصحيح المتخذة التي عرفها الإقتصاد الوطني، كما نحاول في الثاني منه قياس مدى انعكاسات هذه الإجراءات على واقع الاقتصاد.

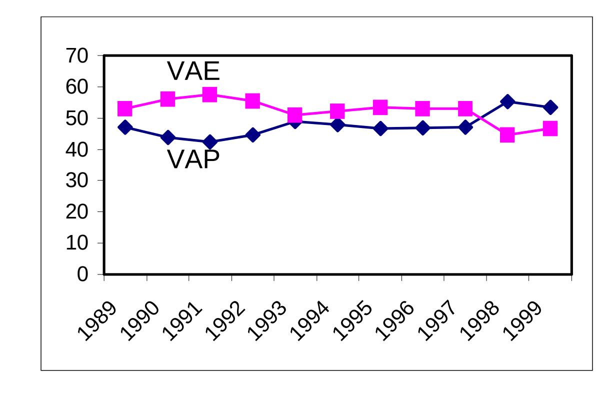
الشكل رقم 03 : يبين تطور القيمة المضافة



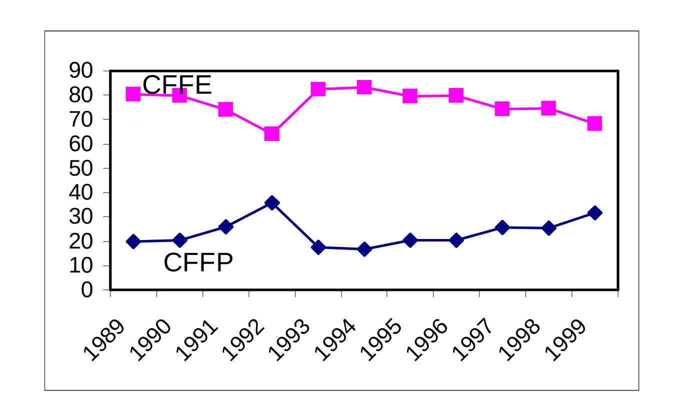

الشكل رقم 04 : يبين تطور إستهلاك الأصول الثابتة



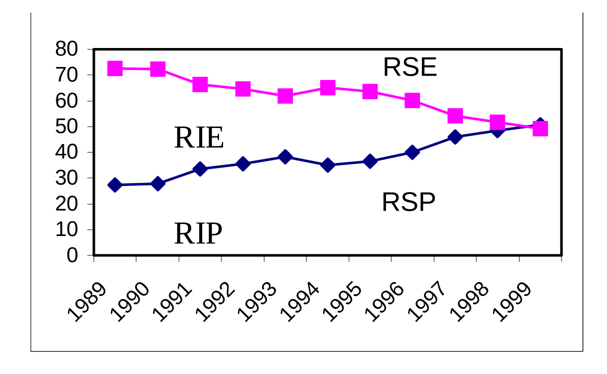
الشكل رقم 05 : يبين تطور تعويضات الأجراء



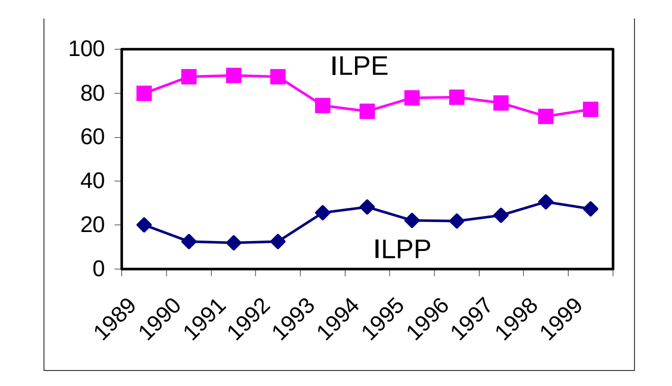
الشكل رقم 06 : يبين تطور الضرائب المتعلقة بالإنتاج

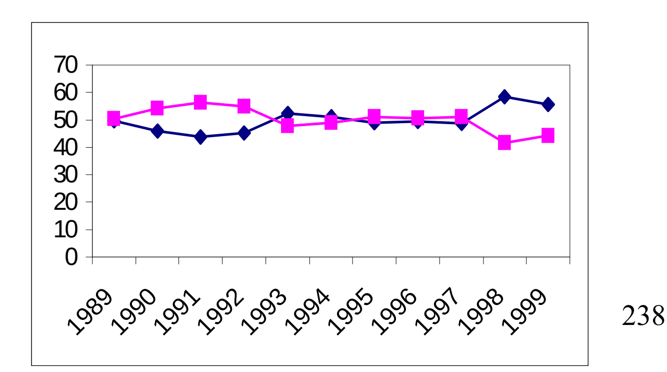


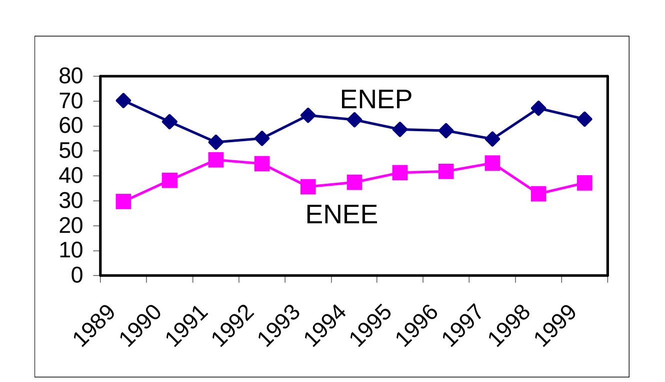
الشكل رقم 07 : يبين تطور الدخل الداخلي



الشكل رقم 08 : يبين تطور الفائض الصافي للإستغلال







1- تحليل الأشكال :

نلاحظ من خلال الشكل الأول أن النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع العام قد أخذت بالتزايد إنطلاقا من سنة 1989 لتصل إلى أقصاها سنة 1991 ثم تناقصت من جديد إلى غاية سنة 1993، لتشهد شبه استقرار بين سنتي 1994 و1997 ثم انخفاض محسوس في سنة 1998 في حين أن النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع الخاص كان لها سلوك معاكس تماما

بالنسبة للشكل الثاني فيمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات، ففي الفترة الأولى والممتدة بين 1989 و 1993 يمكن القول أن هناك شبه استقرار في النسبة المئوية للاستهلاكات الوسيطة في القطاع العام ثم انخفضت ابتداء من سنة 1994 لتبقى ثابتة إلى غاية 1997 ثم انخفاض مستمر بعد هذه السنة.

نلاحظ في الشكل الثالث أن النسبة المئوية للقيمة المضافة كانت من بين أقل السلاسل تذبذبا CV= 7.34 في القطاع العام و 8.06 في القطاع الخاص، أما متوسط النسبة فكان 52.34 %.

أما الشكل الرابع فنلاحظ نوع من التذبذب في السلسلة (قيمة معامل الإختلاف : 25.29 في القطاع الخاص و 7.81) حيث أنه انطلاقا من سنة 1989 شهدت النسبة المئوية لاهتلاك الأصول الثابتة انخفاضا إلى غاية سنة 1992 ثم إرتفاع مفاجئ في سنة 1994 لتصل إلى 83.22 سنة 1994 ثم انخفاض من جديد إلى 68.41 سنة 1999.

نلاحظ في الشكل الخامس أنه خلال الفترة محل الدراسة فإن النسبة المئوية لتعويضات الأجراء في القطاع العام كانت في انخفاض مستمر انطلاقا من 72,57 سنة 1989 إلى 49,25 سنة 1999 وهو مايعكس سياسة تقليص حجم القوة العاملة في القطاع العام خلال الفترة.

أما في الشكل السادس فيمكن ملاحظة أن النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع العام شهدت ارتفاعا بين سنتي 1989 و 1994 بلغ أقصاه سنة 1993 بـــ 87.42 خلال هذه الفترة ثم شبه استقرار في الفترة الموالية والذي يرجع حسب اعتقادنا إلى الإصلاحات التي تمت في السياسة الجبائية التي أتخذت من جهة والرقابة التي يمكن أن تمارسها أجهزة الدولة على هذا القطاع من جهة أخرى. في حين أن هذه النسبة المئوية في القطاع الخاص كان لها سلوك معاكس.

إن شكل تطور نسبة المئوية للدخل الداخلي في القطاع العام يشبه شكل تطور النسبة المئوية للانتاج الخام في القطاع العام، إلا أننا نلاحظ أن هناك تقارب بين نسب القطاع العام والقطاع الخاص.

نلاحظ في الشكل الأخير أن منحنى النسبة المئوية للفائض الصافي للإستغلال في القطاع الخاص فوق منحنى القطاع العام – وهو الشكل الوحيد - مما يدل على أن القطاع الخاص أكثر قدرة على زيادة الإدخار من القطاع العام.

2 – التحليل العاملي

تم تصنيف سنوات الدراسة في مجموعتين : المجموعة الأولى تضم 11 مشاهدة $(n_1 = 11)$ تمثل القطاع الخاص أما الثانية فتضم $(n_2 = 11)$ وتمثل القطاع العام.

تحليل النتائج :

ETUDE PAR GROUPE

GROUPE	EFFECTIF	VARIABLES	MOYENNES	ECARTS-TYPES DES SERIES
1 (1)	11	PBP	44.649	3.865
		CIP	39.356	5.011
		VAP	47.655	3.665
		CFFP	23.582	5.687
		RSP	38.087	7.336
		ILPP	21.548	6.332
		RIP	49.903	4.171
		ENEP	60.851	5.033
2 (2)	11	PBE	55.351	3.865
		CIE	60.644	5.011
		VAE	52.345	3.665
		CFFE	76.418	5.687
		RSE	61.913	7.336
		ILPE	78.452	6.332
		RIE	50.097	4.171
		ENEE	39.149	5.033

نتائج دراسة كل متغيرة بمفردها : سنقوم في هذه الفقرة بقياس مدى الفروقات في متوسطات المتغيرات خلال سنوات الدراسة ومعرفة لصالح أي قطاع.

وعليه فإننا نهدف إلى اختبار جملة من الفرضيات، والتي تتمثل في ما يلي :

هل يوجد فرق بين نسب مشاركات كل من القطاع العام والخاص في الإجمالي خلال سنوات الدراسة ؟

و كإجابة مبدئية فإننا نتوقع وجود فرق بين هذه النسب.

سنستخدم إحصاءة F-Fisher الجزئية في اختبار مدى وجود فروقات بين متوسطات المتغيرات في القطاعين العام و الخاص ويكون الفرق معنوي إذا كانت احصاءة F-Fisher الجزئية المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 0.05. فتكون الفرضية $H_0 : X_A = X_B$ ضد الفرضية البديلة

$H_1 : X_A \neq X_B$ نجد $F_t(0.05,20) = 4.35$

إذا $F_c > F_t$ يتم رفض الفرضية H_0 وقبول H1 أي يوجد اختلاف بين X_A و X_B

أما إذ $F_c < F_t$ فإنه لا يوجد إختلاف بين X_A و X_B.

1-.بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 38.33$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الإنتاج الخام SPB وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

2 -.بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 90.24$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الإستهلاكات الوسيطة SCI لصالح القطاع العام.

3-بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 8.18$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة SVA لصالح القطاع العام

4-.بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 431.65$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي إهتلاك الأصول الثابتة SCFF وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

5-.بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 52.74$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي تعويضات الأجراء SRS وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

6-.بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 403.75$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج SILP وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

7-.بما أن $F_t = 4.35 > F_c = 0.01$ فإنه يتم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 أي أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الدخل الداخلي SRI.

8-.بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 92.96$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الفائض الصافي للإستغلال SENE لصالح القطاع الخاص.

2- دالة النتيجة :

وهي كالتالي :

Z=-3.43*PB+1.97*CI+2.54*VA-0.95*CFF+0.51*RS-0.63*ILP-1.04*RI+0.27*ENE

حيث أن المتغيرات في هذه الدالة تعبر عن نسب مئوية وأنها متغيرات مركزة ومختصرة، تستخدم هذه الدالة في عملية التنبؤ بمدى تجانس أو عدم تجانس أداء القطاعين الخاص والعام.

تمثل معاملات هذه المتغيرات في هذه الدالة المعاملات الحدية، ونجد أن النتيجة Z تتناسب عكسيا مع كل من النسب المئوية للإنتاج الخام و إهتلاك الأصول الثابتة والضرائب المرتبطة بالإنتاج والدخل الداخلي في حين أنها تتناسب طرديا مع باقي المتغيرات.

ومنه يمكن إستخدام هذه الدالة أيضا في عملية التخطيط.

مدى مساهمة متغيرات الدراسة مجتمعة في تميز القطاع الخاص عن القطاع العام :

تعطي المعالجة الإحصائية النتائج التالية :

بالنسبة لمركزي ثقل المجموعتين : نجد

فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى (القطاع الخاص) على المحور العاملي هي : 0.9993

فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية (القطاع العام) على المحور العاملي هي : 0.9993-

ومنه فإن المسافة بمفهوم MAHALANOBIS[xiii] هي : D = 1.9987

أعطت نتائج التحليل الإحصائي جودة تصنيف 100 % يبينها الشكل أدناه

الشكل رقم : 09 المدرج تكراري لأفراد العينة

G02 G01
89E 89P
90E 90P
91E 91P
92E 92P
93E 93P
95E 95P
97E 97P
98E 94E 94P 98P
99E 96E 96P 99P
****
EFFE. 10 2 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 2 10
BOR. -1.07 -0.85 -0.639 -0.426 -0.213 -0.000 0.213 0.426 0.639 0.85 1.07
-0.958 -0.745 -0.532 -0.319 -0.106 0.106 0.319 0.532 0.745 0.958

تحديد الإتجاه العام لمتغيرات الدراسة :

1- **بالنسبة لمتوسط الإنتاج الخام** : نجد المعادلات التالية

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

$$PBP = 1.057 * T + 38.308 \qquad R^2 = 74.80\ \%$$

1.387	0.205	σ
27.618	5.168	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$$PBE = -1.057 * T + 61.692 \qquad R^2 = 74.80\ \%$$

1.387	0.205	σ
44.478	5.168	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع الخاص يزداد بمقدار 1.057 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع العام

2- بالنسبة لمتوسط الاستهلاكات الوسيطة : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

$$CIP = 1.473 * T + 30.516 \qquad R^2 = 86.46\ \%$$

1.318	0.194	σ
23.149	7.580	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$$CIE = -1.473 * T + 69.484 \qquad R^2 = 86.46\ \%$$

1.318	0.194	σ
52.710	7.580	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية لإستهلاكات الوسيطة في القطاع الخاص يزداد بمقدار 1.473 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية لإستهلاكات الوسيطة في القطاع العام

3- بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

$$VAP = 0.852 * T + 42.543 \qquad R^2 = 54.10\ \%$$

1.775	0.261	σ
23.972	3.257	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$$VAE = -0.852 * T + 42.543 \qquad R^2 = 54.10\ \%$$

1.775	0.261	σ
32.376	-3.257	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع الخاص يزداد بمقدار 0.852 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع العام

4- بالنسبة لمتوسط إهتلاك الأصول الثابتة : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

$R^2 = 6.53\ \%$ CFFP = 0.460 * T + 20.824

3.931	0.580	σ
5.298	0.793	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$R^2 = 6.53\ \%$ CFFE = -0.460 * T + 79.176

3.931	0.580	σ
20.143	0.793	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية لإهتلاك الأصول الثابتة في القطاع الخاص يزداد بمقدار 0.460 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية لإهتلاك الأصول الثابتة في القطاع العام

5- بالنسبة لمتوسط الدخل الداخلي : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

$R^2 = 47.81\ \%$ RIP = 0.912 * T + 44.431

2.154	0.318	σ
20.628	2.872	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$R^2 = 47.81\ \%$ RIE = -0.912 * T + 55.569

2.154	0.318	σ
25.872	2.872	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للدخل الداخلي في القطاع الخاص يزداد بمقدار 0.912 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للدخل الداخلي في القطاع العام

6- بالنسبة لمتوسط الضرائب المتعلقة بالإنتاج : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

$R^2 = 53.81\ \%$ RILPP = 1.469 * T + 12.737

4.141	0.454	σ
20.628	3.238	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$R^2 = 53.81\ \%$ RILPE = -1.469 * T + 87.263

3.076	0.454	σ
28.368	3.238	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع الخاص يزداد بمقدار 1.469 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع العام

7- بالنسبة لمتوسط تعويضات الأجراء : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 90.99 %　　　RSP = 2.213 * T + 24.809

1.574	0.232	σ
15.758	9.533	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 90.99 %　　　RSE = -2.213 * T + 75.190

1.574	0.232	σ
47.759	9.533	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية لتعويضات الأجراء في القطاع الخاص يزداد بمقدار 2.213 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية لتعويضات الأجراء في القطاع العام.

8- بالنسبة لمتوسط الفائض الصافي للإستغلال : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 00.40 %　　　ENEP = -0.101 * T + 61.460

3.592	0.530	σ
17.110	0.192	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 00.40 %　　　ENEE = 0.101 * T + 38.540

3.592	0.530	σ
10.729	0.192	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للفائض الصافي للإستغلال في القطاع العام يزداد بمقدار 0.101 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للفائض الصافي للإستغلال في القطاع العام.

نتائج الدراسة :

نخلص من خلال نتائج المعالجة السابقة إلى ما يلي :

1- أن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع العام في أغلب متغيرات الدراسة (PB,CI,VA,CFF,ILP) كما أن هذه النسب المئوية كانت في تناقص في القطاع العام وفي تزايد في القطاع الخاص وهذا يعكس آثار الإصلاحات التي تمت على قطاعات الإقتصاد الوطني حيث أن النشاط في مجمله شهد ركودا إقتصاديا (القطاع العام بصفة خاصة).

2- أن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع الخاص في المتغيرة (ENE) وهي الفائض الصافي للإستغلال، هذا فرق ذو دلالة احصائية مما يبين أن مشاركة القطاع الخاص في الإدخار الوطني أحسن من مشاركة القطاع العام وهو ما يثبت فرضية أن القطاع الخاص أكثر كفاءة (من حيث الإستغلال)من القطاع العام.

3- لا يوجد فرق بين القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة للمتغيرة الدخل داخلي RI.

4- بإستخدام طريقة التحليل العاملي المصنف AFD فإن قطاعات الإقتصاد الوطني تم تصنيفها إلى مجموعتين (قطاع عام و قطاع خاص) هذا التصنيف كان بجودة عالية تقدر ب 100 %.

جدول يبين أهم القطاعات المستخدمة في الدراسة :

01:Agriculture
03:Hydrocarbures
:Mines et Carrièeres50
:I.S.M.M.E60
07:Matérieaux de Construction
08:B.T.P.H
09:Chimie, Caoutchouc, Plastique
10:Industries Agro-Alimentaires
11:Textiles, Confection
12:Cuirs et Chaussures
13:Bois, Lièges et Papiers
14:Industries Diverses
15:Transports et Communications
16:Commerces
17:Hotels,Cafés, Restaurants
18:Services Fournis aux Ménages

قائمة المراجع والهوامش :

[i]الجزائر، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي،** الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

[ii]النشاشبي كريم و آخرون، **الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،** واشنطن 1998 .

[iii]يرجع هذا الفائض إلى سياسات تخفيض الإنفاق، وارتفاع أسعار البترول خلال أزمة الخليج سنة 1990 .

[iv]حكومة بلعيد عبد السلام .

[v]النشاشبي كريم وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

[vi]الجزائر، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي، ص36.

[vii]النشاشبي كريم وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[viii]نفس المرجع السابق

[ix]المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، ص 39 .

[x]أنظر الجدول ج من قانون المالية لسنة 1995.

[xi]صفوت فرج، **التحليل العاملي في العلوم السلوكية،** القاهرة، 1980،، ص 23

[xii]شعوبي م. ف.،النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص 38

[xiii]لمزيد من الإطلاع أنظر نفس المرجع السابق ص ص 46،45 ومعرفة كيفية حساب هذه المسافة والعلاقة بينها وبين كل من معامل التحديد R^2 و إحصاءة F-Fisher.

La mise à niveau des Entreprises Algériennes et l'amélioration de leurs compétitivité

M[r] IRKI Houcine
- centre unversitaire de Médéa
M[r] REZAZI Omar
– université de Bliba

Introduction

Tout au long de cette dernière décennie, l'environnement économique internationale a été marqué par des mutations profondes, rapides et complexes qui ont affecté les modes de production, de distribution et d'organisation de toutes les industries.

La libéralisation et l'ouverture de l'économie se sont matérialisée principalement pour l'Algérie par l'adhésion à l'organisation mondiale du commerce (OMC) et par la signature de l'accord Euro-Méditerranéen, établissant une association entre l'union européenne et les Etats membres d'une part et la république algérienne démocratique et populaire d'autre part.

Ce nouveau contexte qui offre à l'économie algérienne une grande opportunité pour son ancrage notamment dans l'espace économique européen, espace développé, qui représente le plus grand marché du monde avec plus de 350 millions de consommateurs, met par contre l'Algérie face à l'impératif de **la mise à niveau** de son environnement économique, financier, réglementaire et social, de son système de production et de son tissu industriel.

Conditions d'environnement qui créent des avantages décisifs ou des handicaps pour les entreprises, ils n'en pas de même en ce qui concerne l'environnement algérien, parlant de l'environnement économique algérien, les nouvelles données de l'environnement régional et international imposent une refonte totale des structures de cette économie.

Ces structures, construites sous le règne d'une protection exercice et ouvertes partiellement à une petite dose de concurrence, semblent fragiles, peu compétitives et pas du tout prêtes pour subir une concurrence trop forte.

Les types de politiques et de stratégies protectionnistes adoptées jusqu'en 2001 en Algérie, devront être remplacés par d'autres, très différents, obéissant à une nouvelle logique d'intégration avec l'Europe caractérisée par plus de compétitivité.

La globalisation de la concurrence, la diversité des marchés et le processus rapide d'innovation au niveau des produits et des processus technologiques ont modifié des déterminants de compétitivité au niveau international. Celle-ci est non seulement reliée au coût des facteurs de production et à la disponibilité des matières premières, mais de plus en plus à la qualité de l'environnement économique, au capacités organisationnelles et techniques des entreprises d'acquérir et de maîtriser des technologies nouvelles et de répondre rapidement aux besoins et aux changements de la demande.

Pour que l'entreprise algérienne devienne un producteur de classe mondiale, pour q'elle soit ouverte aux rigueurs de la concurrence et compétitivité au niveau international, plusieurs

transformations structurelles doivent être engagées au niveau de l'environnement industriel et au niveau de l'entreprise.

Dans ce nouvel environnement en évolution permanente, des entreprises algériennes de toute taille, quelque soit d'ailleurs leur situation financière (bonne ou mauvaise), n'ont jamais autant eu besoin d'élaborer un diagnostic et un programme **de mise à niveau** et de les mettre en œuvre.

En outre, si le chemin de la réussite dans ce nouveau contexte économique et notamment dans cette zone de libre-échange est généralement très étroit, il reste que les moments de diagnostic et de remise en question fournissent autant d'occasions aux chefs d'entreprises d'opérer les changements nécessaires à tous les niveaux pour mettre à niveau leurs entreprises et améliorer durablement leurs compétitivité.

La Problématique posée :

Quelles sont les implications de l'accord de zone de libre-échange avec l'Europe sur l'économie et l'entreprise algérienne ?

Quelle stratégie faut-il adopter pour s'ancrer dans ce nouveau contexte économique ?

Selon quelles modalités l'administration, les structures publiques de réglementation, de promotion, d'appui et d'assistance et les entreprises peuvent ils se mettre à niveau ?

Qu'offre au entreprises le programme national **de mise à niveau** ?

L'approche méthodologique :

La méthodologie que nous avons adopter consiste à subdiviser notre intervention en deux points.

Dans le premier point on met l'accent sur toutes les notions clés que traite notre exposé ainsi que l'analyse de la réalité des entreprises algériennes et leur environnement.

Le deuxième point présente le programme de mise à niveau et les différents niveaux d'intervention (macro, miso et micro), les objectifs et les procédures.

I / Contexte de la mise à niveau :

1. Nouvelles caractéristiques de l'économie mondiale

- Une accélération du phénomène de concentration et de mobilité des capitaux à une échelle mondiale poussant ainsi à une interdépendance de plus en plus forte entre les économies industrialisées impliquant également les économies des pays en développement ;
- Un déplacement des luttes concurrentielles vers les marchés mondialisés dont les politiques de déréglementation constitue un facteur décisif du mouvement de libéralisation des marchés qui touche tous les pays ;
- Un développement des stratégies d'alliance et de coopération entre les plus grandes firmes en matière de recherche et développement ;
- Une forte concentration des ressources technologiques et financières ;
- Une nouvelle organisation du travail dans l'industrie qui rompt progressivement avec le modèle de l'économie fordiste.

- Une logistique de distribution des produits à l'échelle mondiale exploitant les nouvelles technologies de communication et de transport.

2. l'Algérie face à la mondialisation

Depuis son indépendance, l'Algérie a connu deux grandes périodes qui ont marqués le processus d'édification de l'économie à savoir :

- Une période dite de décision autonome qui va de l'indépendance à 1992, durant laquelle les moyens financiers et les condition politiques internes et externes permettaient une autonomie de décision relativement importante en matière économique et sociale ;
- Une période dite de décision non autonome à partir de 1993, qui coincide avec une chute drastique des moyens financiers, chute qui va imposer le recours aux institutions monétaires internationales et entraîner des turbulences politiques et sociales importantes aussi bien au niveau interne que sur le plan international.

Pour répondre à ce nouveau défi, l'Algérie prévoit dans le cadre de l'ouverture de l'économie :

- La poursuite du désengagement de l'Etat de la gestion pour se consacrer aux seules tâches de régulation ;
- Le repositionnement des entreprises par rapport à leurs activités centrales et à leurs marchés ;
- Le retour aux normes de gestion de performance de qualité et de compétitivité ;
- La maîtrise du système d'information comme outil d'appui à l'amélioration de la compétitivité ;
- La prise en compte de l'environnement propre.

De ce fait, la **mise à niveau** est un processus important voir vital pour les entreprises nationales, par ailleurs, les efforts et les actions à entreprendre par ces entreprises ne suffisent pas à elles seuls pour les mettre à niveau, dés lors que leurs environnement immédiat constitue un facteur lourd et contraignant pour bien mener ce processus.

3. Mise à niveau des entreprises :

Il faut entendre la mise à niveau comme une action d'adaptation permanente et une démarche pédagogique de progrès, pragmatique, renouvelable. Cette démarche comprend non seulement l'objectif de qualité, mais aussi la chasse à la non qualité qui peut se trouver dans les procédures de l'entreprise.

La mise à niveau de l'économie permet un ajustement effectif de l'entreprise (des systèmes d'information, système de gestion, système de production) et de l'environement des affaires ; entendu dans ce sens, la mise à niveau des PME/PMI n'est pas seulement un objectif managérial dans le domaine des produits, des marchés, des finances et de l'emploi, elle concerne aussi l'ensemble des opérateurs institutionnels qui doivent l'accompagner.

Cependant, le but essentiel de la mise à niveau est d'améliorés la **compétitivité de l'entreprise** et ce n'est pas de sauvegarder les entreprises en difficulté.

A priori, la mise à niveau peut être définie comme un processus de mise en œuvre d'un certain nombre d'action à caractère technique, technologique et managerial visant à positionner une entité de gestion économique, dont les activités sont de nature industriel ou de

services, d'une façon générale, pour la rehausser en terme de performance à un niveau équivalent au modèle international de pays développés. La mise à niveau serait une action qui favoriserait la privatisation.

Pourquoi la mise à niveau ?

Parler de la mise à niveau revient à parler de la compétitivité. Ce plus qui est recherché par rapport aux approches classiques de redressement et de restructuration est rendu nécessaire par la mondialisation des échanges. Cette mondialisation des échanges a montré les limites des schémas classiques de restructuration, car la mise à niveau doit concerner l'entreprise mais aussi tout son environnement.

En effet, tout au long de cette dernière décennie, l'environnement économique international a été marqué par des mutations profondes, rapides et complexe qui ont affecté les modes de production, de distribution et d'organisation de toutes les industries. La globalisation de la concurrence, la diversité des marchés et le processus rapide d'innovation ont modifié les déterminants de compétitivités au niveau international.

Dans ce contexte, il faut :

- Analyser l'environnement économique général ;
- Connaître concrètement les produits et les technologies ;
- Etudier les acteurs clés de l'industrie (concurrents domestiques et internationaux, fournisseurs, clients,…) ;
- Evaluer les indicateurs clés de la performance de l'industrie ;
- Identifier les facteurs clés de succès et les éléments décisifs de la compétitivité.

Pour Algérie, l'adhésion à l'OMC et la signature d'un accord d'association avec l'union Européenne va renforcer l'ouverture de l'économie algérienne qui se verra confrontée à la concurrence mondiale.

Dans un premier cas, l'Algérie se pliera aux règles et normes qui régissent le commerce mondiale et dans un deuxième cas, l'accord avec l'union Européenne se concrétisera, au terme d'une période de douze ans, par l'instauration d'une zone de libre échange adossée elle même aux règles de l'OMC.

Pour les entreprises algériennes des efforts important restent à faire au niveau de l'organisation, du management, de la motivation du marketing et de la gestion de qualité. Les aspects d'ordre qualitatif de redressement ont souvent été occultés. L'entreprise doit avoir une véritable stratégie et faire émerger une volonté réelle de changement.

On voit tout l'importance u rôle que doit jouer l'Etat qui a peut-être fait beaucoup à travers l'assainissement financier et la politique d'ajustement structurel, mais qui n'a pas encore réussi à recouvrer son rôle d'agent actif d'impulsion de la vie économique, tout en libérant les énergies et les initiatives. Il faudrait pour cela que les réformes engagés se poursuivent à un rythme soutenu et plus rapide.

L'entreprise doit porter l'élan économique et comprendre que la **compétitivité** se construit sur la désintégration, donc, il y a nécessité de concevoir et d'élaborer un programme de mise à niveau.

II / Objectifs et procédures de la mise à niveau

Comment l'entreprise peut-elle affronter et se confronter à la compétition internationale si ce n'est pas par la mise à niveau des produits, des systèmes d'information, de gestion, de production et de l'environnement des affaires. La répression de la protection tarifaire sont insuffisantes pour protéger la production nationale. Donc, il est nécessaire d'approfondir le programme de restructuration industrielle par le programme de mise à niveau des entreprises et de leur environnement et la réorganisation des secteurs bancaires et financières.

Cependant, la mise à niveau des entreprises n'est pas seulement un objectif mangerial dans les domaines des produits des marchés des finances et de l'emploi, elle concerne aussi l'ensemble des opérateurs institutionnels qui doivent l'accompagner.

1. Le programme de la mise à niveau :

1.1. Au plan Macro : (moderniser l'environnement industriel)

A - La direction générale de la restructuration industrielle du ministère de l'industrie et de la restructuration est chargée de la mise en place et de la coordination des instruments juridiques et financiers du fonds de promotion de la compétitivité industrielle, de la définition des conditions techniques, financières, réglementaires de fonctionnement du programme de mise à niveau. D'établir un programme de communication et de sensibilisation et de promouvoir les programmes de formation pour les spécialistes intervenant dans le programme de mise à niveau.

B - Le comité national de la compétitivité industrielle présidé par le ministre de l'industrie et de la restructuration, ordonnateur du fonds de promotion de la compétitivité industrielle, formule des avis sur les aides accordées aux entreprises et sur le financement des opérations liées à leur environnement.

Le comité est composé du :

- représentant du ministère chargé des finances ;
- représentant du ministère chargé de l'industrie et de restructuration ;
- représentant du ministère chargé de la participation et de la coordination des réformes ;
- représentant du ministère chargé du commerce ;
- représentant du ministère chargé de la coopération internationale.

Il sera fait appel à d'autres espaces : représentants des associations patronales, bancaires, chambre de commerce, etc…

C - Le fond de promotion de la compétitivité industrielle : la contribution de ce fond est accordée aux entreprises sous forme d'aides financières qui couvrent notamment :

- des dépenses engagées par l'entreprise pour le diagnostic stratégique global et le plan de mise à niveau ;
- des dépenses liées à des opérations orientées vers l'amélioration de l'environnement des entreprises et de toutes les actions en liaison avec les programmes de réhabilitation des zones industrielles et des zones d'activités, ainsi que toutes action visant à développer la compétitivité industrielle.

1.2. Au plan Méso : (renforcer les capacités des structures d'appui)

Le programme de fixe pour objectif d'identifier les institutions d'accompagnement de l'entreprise, de vérifier et de confirmer que ces institutions en ont de structuration et d'assurer leur promotion. Il s'agit principalement de :

A - banques et institutions financières, car elles constituent un partenaire financier privilégié de l'entreprise. Cependant, la banque doit rapidement se doter d'une structure de mise à niveau qui sera chargée d'assister les entreprises dans leur démarche de mise à niveau. A cet effet, elle doit préparer sa politique d'accompagnement des entreprise par le renforcement de ses structures d'évaluation de projets et de risques ; ainsi que par la programmation et l'élaboration de plans de formation spécialisés au profit de ses cadres.

B – l'assistance technique à l'ANDI, l'ordonnance 01-03 promulguée le 20 août 2001, abrogeant l'APSI et institue l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement, cette nouvelle agence ne diffère pas de la précédente dans ses objectifs et son fonctionnement ; elle est constituée par les actions suivantes :

- organisation d'une session de formation sur l'analyse des projets portant notamment sur la faisabilité du projet et l'optimisation des choix technologiques et technico-économiques ;
- aide à la contribution d'un porte feuille de projets en partenariat, par l'élaboration du programme pilote comprenant la recherche de partenaires.

C – organismes de gestion des zones industrielles : l'Algérie dispose d'un parc important en matière de zones industrielles (72 zones) induisant une superficie globale de plus de 14.000 hectares, et prés de 450 zones d'activités totalisant une superficie de prés de 7.600 hectares. La grande majorité de cet important parc industriel subit des contraintes, à des degrés divers, se traduisant par dysfonctionnement aux différents niveaux de gestion et de développement.

Au stade actuel, les contraintes et les insuffisances sont clairement ciblées, et les mesures de réhabilitation bien formulées, il reste la prise de décisions adéquates devant permettre la mise en œuvre de l'ensemble des actions envisagées.

D – les bureaux d'études : qui auront à intervenir dans les domaines du diagnistic, la mise au point des stratégies, de l'organisation, des systèmes d'information et de gestion, …, devront se structurer et probablement s'allier à des bureaux étranger pour acquérir le savoir-faire et se prévaloir des références et des expériences nécessaires.

1.3. Au plan Micro : (améliorer la compétitivité et le développement de l'entreprise industrielle)

L'entreprise en transition se caractérise souvent par : des structures non compétitive, un gap par rapport à la concurrence international, beaucoup de besoins et de projets et peu de financement, des critères de décisions complexes. Une telle situation peut susciter des besoins d'opérer de lourdes restructurations et remise en cause à tout les niveaux, car il est nécessaire de se positionner par rapport à son marché ; pou cela l'entreprise doit sélectionner ses positions stratégiques de succès (la satisfaction des clients permet à l'entreprise de se distinguer par rapport à la concurrence) et développer des facteurs clés de succès (capacité et compétence).

2. les procédures :

Les procédures pour bénéficier des primes d'incitation à la réalisation concrète du programme de mise à niveau passent, pour l'entreprise, par deux grandes étapes distinctes :

2.1. Première étape :

Réalisation, par un bureau d'études ou des consultants externes librement choisis par l'entreprise, d'une étude que l'on peut intituler « *diagnostic stratégique global et plan de mise à niveau* » de l'entreprise. Cette étude accompagne la demande d'aide financière au titre du fonds de promotion de la compétitivité industrielle et ouvre droit, dans le respect des règles d'éligibilité et des procédures définies par le comité national de la compétitivité industrielle, au bénéfice des primes.

2.2. Deuxième étape :

Après accord et validation par le comité national de la compétitivité industrielle, la mise en œuvre des actions immatérielles et/ou matérielles définies dans le plan de mise à niveau ouvre doit au bénéfices des aides financières suivant deux alternatives :

- en trois tranches, la troisième intervenant à la fin de la mise en œuvre du plan d'actions qui ne saurait dépasser deux ans après la notification de son acceptation ;
- en une seule tranche dans la limite d'un délai de réalisation de deux ans.

A titre exceptionnel, le comité peut accorder une prorogation d'une année pour la concrétisation des action inscrites.

3. Le diagnostic stratégique global :

La décision de réaliser une mise à niveau est le choix volontaire de l'entreprise; en conséquence le choix du bureau d'étude et les consultants demeurera le libre choix de l'entreprise.

Le diagnostic est un acte professionnel qui engage la responsabilité solidaire de l'entreprise et du bureau d'étude dans le choix des actions et la décision de mise en œuvre de la mise à niveau.

La demande d'aide financière de l'entreprise doit être accompagnée de l'avis de sa banque relative à la capacité de l'entreprise à mobiliser les financements nécessaires à la mise en œuvre du plan de mise à niveau.

4.La mise en œuvre et les incitations :

La mise en œuvre du plan de mise à niveau est du seul ressort de l'entreprise dans le respect de ses procédures internes. Les aides financières auxquelles donne droit le dispositif sont des primes incitatives destinées à promouvoir l'amélioration de la compétitivité industrielle, et non pas d'un programme fournissant un simple soutien financier.

Ces primes doivent accompagner une série d'actions pour soutenir la mise en place des stratégies concrètes d'affaires destinées à réaliser une compétitivité durable dans l'économie globale.

La prime financière pour l'étude de diagnostic global et plan de mise à niveau est de 70% du coût dans la limite de trois millions de DA.

Cependant, le plan de la mise à niveau peut être réalisé par tranches :

- la première tranche doit être au minimum de 30% de l'investissement matériel et/ou 30% de l'investissement immatériel ;

- la deuxième tranche doit être au minimum de 60% de l'investissement matériel et/ou 60% de l'investissement immatériel ;
-l'entreprise peut choisir d'échelonner le financement en trois, deux ou en une seule tranche.

Conclusion :

La promotion de la compétitivité des entreprises constitue la nouvelle stratégie gouvernementale pour l'accompagnement des entreprises algériennes et leur environnement afin de les encourager à développer leur compétitivité à travers la mise à niveau de leurs systèmes de production, de management et d'organisation.

Dans ce cadre, le gouvernement algérien à travers le comité national de la compétitivité industrielle a lancé le programme national de mise à niveau dont l'objectif est de préparer l'insertion des entreprises dans une nouvelle dynamique fondée sur le processus d'accession à l'OMC et les accords préférentielles avec l'union européenne.

Depuis l'installation de ce comité en août 2001, le bilan arrêter est le suivant :

* *Au niveau Micro* : mise à niveau des entreprises 90 dossiers d'entreprises industrielles et d'entreprises de service liées à l'industrie ont été traité par le comité, dont 58 (27 publiques et 31 privées) ont été retenus pour émarger le fonds de la promotion de la compétitivité industrielle au titre de la réalisation de l'étude de diagnostic stratégique global avec la formulation d'un plan d'actions de mise à niveau par un bureau d'étude spécialisé choisie par l'entreprise.

L'ensemble de ces 58 entreprises totalise un effectif permanent de 14 959 et réalise un chiffre global de 48 861 MDA.

A ce jour la majeur partie de 58 entreprises retenues sont au stade de la sélection des bureaux d'expertises qui auront à les accompagner dans ce processus de mise à niveau.

*_Au niveau Meso :_

programme de réhabilitation, modernisation des zones industrielles et zones d'activité.

Deux opérations portant sur la réhabilitation de 27 zones pour un montant global de 1 100 MDA sont retenus pour émarger sur le fond de promotion de la compétitivité industrielle.

Programme de développement d'un système national de normalisation : une opération d'accompagnement à la certification/qualité au profit de 64 entreprises a été retenue, le coût estimatif à imputer pour le fond est de 67 MDA.

Programme de développement du système national de la protection de la propriété industrielle : le comité a retenu l'organisation de deux séminaires internationaux initiés par le ministère de l'industrie dans le cadre de l'information et de la sensibilisation sur les aspects liés aux droits de la propriété intellectuelle.

* *Au niveau Macro :* l'organisation d'un séminaire sur la politique d'accompagnement technique de mise à niveau et de la compétitivité industrielle.

La formation intensive de consultants en diagnostic stratégique pour la mise à niveau des entreprises dans les domaines de management général, marketing, audit financier, fiscalité et calcul des coûts.

Ces réalisations serte sont encourageantes, mais dépendante des ressources d'origine budgétaire qui malheureusement peuvent couvrir des besoins jusqu'à la fin 2003, à raison

d’une centaine d’entreprises par an. Au delà de cette période, il devient nécessaire de disposer d’autres sources de financement pour la poursuite du programme, à l’instar de ce qui a été mise en œuvre par d’autres pays.

Ce que nous pouvons constater par le programme de la mise à niveau que :

-Les entreprises de moins de 20 employés ont été négligée alors qu’ils représentent 80% de l’ensemble des PME algériennes estimés à 180 000 entreprises.

-Le concept de mise à niveau n’est pas encore assimilé par les chefs d’entreprises, leurs inconscience est le fait que ce programme n’a pas eu sa part de médiatisation.

Réussir ou échouer dans le processus de mise à niveau ne peut être déterminé qu’après des années. Cependant, le passage de la stratégie à l’action suppose un véritable management stratégique orienté vers l’implication des hommes et des structures autours de la réalisation des objectifs retenus dans le plan de mise à niveau des entreprises.

Bibliographie :

1. Julien P. A et M Marchesnay : « processus stratégique et PME », édition : Piccola impresa, 1992.
2. Michel Marchesnay : « la stratégie du diagnostic à la décision industrielle », édition : OPU, Alger 1987
3. Norbert Guendj : « le contrôle de gestion pour améliorer la performance de l’entreprise », Edition d’organisation, 1997.
4. Conférence de ministère PME et de l’industrie : « améliorer la compétitivité des PME dans l’économie mondial, stratégie et politique »,
5. Journée d’étude sur la mise à niveau de l’entreprise et de son environnement (organisée par M.I.R – Novembre 2001).
6. Journée d’étude sur l’industrie nationale : la privatisation des entreprises publiques en Algérie états des lieux et perspectives »

انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري

أ/ أحمد محمودي
جامعـــة ورقلــــــة

مقدمـــــــــة :

منذ صدمة النفط لعام 1986، التي ادت الى انخفاض دخل الصادرات و معدلات التبادل، شرعت الجزائر في تنفيـــذ جملة اجراءات لتحقيق الاصلاحات الهيكلية و الاستقرار الكلي، وكانت هذه العملية بطيئة في البداية و لم تحقق المطلوب منها، حيث تراكمت السيولة و ارتفع معدل التضخم. و دعمت الجزائر من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي مع بـــدء تنفيـــذ البرامج الاصلاحية بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و التي تستهدف التوازن المالي الداخلي و الخارجي، للحد من التضخم و تعزيز وضع ميزان المدفوعات، و توفير الشروط المناسبة لتحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصـــادي القابـــل للاستمرار، من اجل التقليص من حجم البطالة و تحسين مستويات المعيشة للافراد. و جاءت دراستنا حسب المحاور التالية :

أولا : الاطار النظري لبرنامج التثبيت و التكييف الاقتصادي .
ثانيا : اهداف و سياسات الاصلاح الاقتصادي .
ثالثا : آثار الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري .

المحور الاول : الاطار النظري لبرنامج التثبيت و التكييف الاقتصادي

تمخض عن انعقاد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 الذي شاركت فيه 44 دولة، انشاء صندوق النقد الدولي، و قـــد كان هذا المؤتمر للتشاور و المناقشة بين المشروع البريطاني (مشروع كيتر) و المشروع الأمريكي (هوايت) ، و تم انعقـــاده تحت إشراف الأمم المتحدة و بعد المشاورات و الناقشات التي سادت هذه الندوة، حيث عملت على البحث عن سبل و ضع القواعد الرئيسية و الظروف الملائمة للنظام النقدي الدولي[1] وحسم الخلاف في الأخير لصالح المشروع الأمريكي، الذي اعتمد على الدولار القابل للتحويل إلى ذهب أساس النظام النقدي الدولي. و منذ نشأته بدا الصندوق بمزاولة مهامه باعتباره مؤسسة نقدية دولية ، و كان يهدف إلى استقرار النظام النقدي و المالي الدولي من خلال الأهداف التالية :

- تكوين احتياطي نقدي دولي بهدف تدعيم الدول الأعضاء بالأرصدة اللازمة لمواجهة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات .
- العمل بنظام دولي لاسعار صرف ثابتة .
- إلغاء القيود على الصرف و تكوين نظام دولي متعدد الأطراف و لقد عمل صندوق النقد الدولي بهذه المبادئ إلى غاية انهيـــار نظام بريتون وودز، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن إنسحابها من إلزامية تحويل الدولار إلى ذهب، ونتيجة لارتفـــاع معدلات تسرب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية. تنامىعدم الثقة في الدولار الأمريكي. كما إنتهجت بلدان أوروبـــا الغربية نظام الصرف العائم لعملاتها اتجاه الدولار الأمريكي . وعزز هذا الأمر إجتماع جامايكا سنة 1976

وفي ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي باتت تهدد الإستقرار المالي والنقدي العالمي، ومع تطور الأحداث الإقتصـــادية والمالية الدولية وبزوغ أزمة المديونية العالمية. حدث طلب قوي نسبيا من قبل أعضاء الصندوق لتمويل مـــوازين المدفوعاتـــــ حيث ظلت إختلالات المدفوعات الخارجية كبيرة نسبيا في الإقتصاد العالمي بصفة عامة، وعلى وجه الخصـــوص في البلـــدان النامية، وفي ذلك الكثير منها ممن تكون سبل حصوله على التمويل في الأسواق الخاصة محدودة، وفي بعض الحـــالات تلـــك البلدان التي تكون مستويات إحتياطاتها الدولية منخفضة،ضف لذلك تردد المصارف التجارية بصفة عامة في توفير تمويل جديد لموازين المدفوعات. و لم يكن للصندوق حتى منتصف السبعينات حاجة كبيرة للتطلع إلى أكثر من الموارد التي تولدها حصص الأعضاء المكتتب بها لكي تلبي طلب الائتمان من جانب أعضائه. ولكن عقب صدمتي أسعار النفط والإرتفاع في التضخم في أوائل الثمانينات، تعين على صندوق النقد الدولي أن يقترض من المصادر الرسمية وقد تعزز هذا الإتجاه بفعل أزمة المديونيـــة، وماتلا ذلك من قيام المصارف التجارية بالإنسحاب بصورة فعالة من مجال الأقراض لأغراض موازين المدفوعات في الثمانينات. ونتيجة لذلك إرتفعت قروض الصندوق القائمة غـــيرالمســـددة بأكثـــر مـــن 10 مليارات وحــــــدة مـــن وحـــدات حقـــوق السحب الخاصة في الفترة (1985.1981).

ثم إنتقل دور الصندوق من التركيز على إستقرار أسعار الصرف وعلاج العجر المؤقت في موازين المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية التي تباشر إصلاحات إقتصادية [2]من حيث مساهمته المعتـــبرة في إعـــادة هيكلـــة إقتصاديات البلدان النامية التي تعرف مديونية معتبرة، وفق برامج يفرضها ويشرف على تنفيذهاو يتـــابع نتائجهـــا. فنتيجـــة للأوضاع الإقتصاية المتدرية للبلدان النامية المدينة يكون أمامها إنتهاج أحد الخيارات التالية [3]

1-أن يتوقف البلد عن سداد اقساط ديونه وسدد مستحقات خدمتها. وهذا الخيار صعب لأنه يمنع البلد من الإقتراض لاحقا. إضافة عن إمكانية إعلان إفلاسه.

2-أن يقلص البلد من وارداته ويستمر في خدمة ديونه. وهذا الخيار كذلك صعب لأنه يضر بالناحية الإقتصادية الداخلية.

3-أن يقوم البلد بإعادة جدولة ديونه و إعادة ترتيبها أو إعادة تمويلها ، وهو الخيار الذي أتبعته معظم البلدان النامية رغـــم مخاطره الكبيرة التي تؤدي تدريجيا إلى زيادة التدخـــل الأجنبي في صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها في هذه البلدان، بما يخدم مصلحة الإقتصاديات المتطورة كما يجب الإشارة إلى أن الجانب الأكاديمي للإصلاحيات الإقتصادية المدعمة من قبل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعتمد على نظرية الكلاســـيكية الجديدة القائمة على أساس التوازن الكلي للإقتصاد من خلال جهاز الثمن وكذا منح الأولية للسياسة النقدية لمكافحـــة التضخم والتحكم في كمية النقود المتناولة.

المحور الثاني: أهداف وسياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي

نظرا للتبعية الشبه كلية للبلدان النامية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية فمن الحتمى أن تتأثر بمتغيراتها الإقتصادية، فمنـــذ النصف الثاني من عقد السبعينات، عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الإقتصاد الرأسمالي العالمي والتي تبلورات ملامحها في إنهيار أسواق النقد العالمية. وإزدياد حدة علاقات الصراع والنمو غيرالمتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى، إضافة إلى بـــروز الظـــواهر الإقتصادية السلبية على المستوى العالمي كظاهرة الركود التضخمي، وتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الـــدول الرأسماليـــة المتقدمة. إضافة إلى ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية، سرعان ما أثرت تلك الصدمات تأثير سلبيا على إقتصاديات البلدان النامية و يمكن إيجازها فيمايلي.(4)

- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي لغير صالح الدول النامية خاصة في ظل تزايد حدة السياسات الإنكماشية، وإجـــراءات الحماية الجمركية التي إنتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة زيادة صادرات الدول النامية.
- إرتفاع اسعار الفائدة العالمية، إذ قدر إرتفاع متوسط معدلات نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول الناميـــة بنسبة 75% في فترة الثمانينات.
- إنخفاض برامج المساعدات التنموية المقدمة للدول النامية وتزامن ذلك بتفاهم أزمة المديونية الخارجية مع بداية عـــام 1982 إنعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية للبلدان النامية. حيث بلغت المديونية لمجموع البلدان النامية 1334 مليـــار دولار سنة 1988 ثم 1667 مليار دولار سنة 1995 ثم قدرت ب:2300 مليار دولار سنة 1997 .
- إنتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى خارج، فعلى سبيل المثال قدر حجم هذه الأموال في بعض دول أمريكـــا اللاتينيـــة بحوالي 30.53 مليار دولار و 16.51 مليار دولار (الأرجنتين) خلال الفترة 1980 إلى 1984. ونتيجة لهذه الوضـــعية المتردية لأغلب اقتصاديات البلدان النامية كان لزاما عليها اللالتجاء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقيام ببرنـــامج التثبيت والتكييف الهيكلي، وهذا بهدف القضاء على حدة الإختلالات وتحقيق الاستقرار الإقتصادي. حيث تتناول سياسات تحقيق الأستقرار افقتصادي إلى حل المشاكل الإقتصادية قصيرة الأجل مثل مشكلة التضخم، ورصيد الإحتياطـــات النقديـــة وكذلك نزيف رأس المال الوطني للخارج، اما سياسات التصحيح أو تعديل الهيكلي فتتناول الإختلالات التي تعترض عمليـــة مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل الإنحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقويمها،القيود الســـعرية والرســـوم الجمركية المرتفعة).(5)

فبرنامج الإصلاح الإقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي يمس كافة مجالات السياسة الإقتصادية الداخلية والخارجية .

بالنسبة لإدارة المديونية والسياسة التجارية:

تتمثل في جميع الإجراءات التي من شأنها تدعيم الصادرات وتقليص الواردات، بحيث تؤمن المزيد من الأرصـــدة الأجنبيـــة لمواجهة المديونية فأهم الإجراءات تكمن في :

- تخفيض قيمته العملة، وجعلها موافقة لقيمتها الحقيقية السائدة في السوق، وذلك من خلال سعر صرف عائم ومن خلال إلغاء الرقابة على الصرف .
- إلغاء الحواجز على حرية التجارة الخارجية
- تحسين شروط الإقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد .

السياسة النقدية والمالية:

- رفع أسعار الفائدة
- تحديد الاسقف الائتمانية الخاصة بالائمتان المحلي
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده
- تقليص عجز الميزانية العامة
- إزالة الدعم السلعي والخدمي

السياسة الإقتصادية:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه (الخوصصة)
- تشجيع الإستثمار الخاص الوطني الأجنبي
- إصلاح الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة وجعله يتماشى مع إقتصاد السوق

-إصلاح المؤسسات الإقتصادية والتجارية العامة ، بإعادة هيكلتها ماليا وجعلها تهدف إلى الخوصصة

-خفض عجزالميزانية العامة، لتقليص معدلات التضخم وعجزالميزان التجاري من ناحية. وتقليص حجم المديونية من ناحية أخرى.

-تقليص العجز في ميزان المدفوعات إضافة إلى تخفيض معدلات التضخم لضمان مستوى معيشي مناسب للغالبية العظمى من السكان

ويعتمد برامج الإصلاح الإقتصادي التي ينتهجها صندوق النقد الدولي في تحقيق الأهداف السابقة ،على عدة أدوات للسياسة الإقتصادية. وذلك ضمن آليات إقتصاد السوق،وتعتمد درجة فعالية السياسات المنتهجة على طبيعة الظروف السائدة في الأسواق الاقتصادية والمالية المحلية ، كما تنطوي البرامج الإصلاحية على عدة جوانب رئيسية أهمها. (6)

-جانب إدارة الطلب: والتي تتضمن إجراءات السياسة النقدية و المالية، بهدف تحقيق التوازن الداخلي فإدارة الطلب يغلب عليها الطابع الإنكماشي .

-جانب الرفع من العرض: وتهدف إلى زيادة العرض وترقيته وتحسين تخصيص الموارد.

-جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: والذي يشمل أدوات السياسة التجارية و المالية والتي ترمي إلى الحصول على أكبر قدر من العملة الأجنبية لتسوية الديون الخارجية.

المحور الثالث: آثار الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري:

باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الإقتصادية منذ منتصف الثمانينات بسبب الوضع الإقتصادي المتردي الذي نتج عن صدمة النفط لعام 1986، وماتولد عنها من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني، فقد بلغت المديونية أكثر من 34 مليار دولار، كما أستمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تستحوذ على أكثر من 80% من حصيلة الصادرات ، كما تطورت خدمة الديون من 0.3مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987 ثم إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 كما أرتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% سنة 1985 إلى 41% سنة 1988.
ولقد تبين من خلال هذه الأزمة التي أدت إلى تخفيض عائد الصادرات لحوالي 50% بأن هذا الوضع هو هيكاليا وليس ظرفيا، نتيجة لعدم تمكن للإقتصاد الوطني من تصحيح هذا الوضع المتردي. عندئذ قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الإقتصاد الكلي خلال الفترة (1989-1991)،عندما شرعت في تنفيذ برنامجين إصلاحيين بدعم من صندوق النقد الدولي .

برنامجي (1989و1991)

وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون دولار(DTS) وكان ذلك في ماي 1989 ولقد أستخدم المبلغ كليا حتى30 ماي 1990. أما البرنامج الثاني فكان في جوان 1991 حيث وافق الصندوق بموجبه على تقديم 300مليون (DTS) على أربع أقساط .(7)

إضافة لهذا الإتفاق أستفادت الجزائر من التسهيلات التي يقدمها الصندوق والذي يعد مكملا للإتفاق الإستعدادي، حيث قدم الصندوق قرضا قدره 315.2 مليون (DTS)في 1989، ويهدف هذا القرض إلى التخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، وبصفة عامة فإن البرنامجان تضمنا تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وتخفيض معتبر في قيمة سعر الصرف، وهذا أدى إلى ضبط الإنفاق الحكومي مع إرتفاع دخل صادرات المحروقات، نتيجة تحسن أسعار النفط وإنخفاض أسعار الصرف إلى ظهور فوائض مالية، كما أن الحكومة طبقت سياسة مالية متشددة كانت الدافع لإنخفاض نمو السيولة النقدية، كما مكنت جزئيا من إستعاب السيولة الفائضة ،كما أدت سياسة الطلب المحكم وما رافقها من تدابير فعالة لتحرير التجارة وتعديلات

سعر الصرف الإسمي، ساعدت على تخفيض القيمة الحقيقية للعملة بنسبة تفوق 60% خلال (1988-1991). حيث أدى هذا التخفيض إلى تقليل الطلب الزائد على النقد الأجنبي، وأنتقل سعر خصم الدينار الجزائري في السوق الموازية من خمسة أضعاف في عام 1988 إلى أقل من ضعفين في عام 1991، فإنخفاض قيمة العملة والتحرير الجزئي للأسعار المحلية أديا إلى إرتفاع معدل التضخم

الجدول رقم (01).تغيرات معدلات التضخم خلال (1984-1933)

السنة	1984	1988	1988	1990	1992	1993
التضخم	8.2	12.4	5.9	16.6	31.8	21

المصدر : المجلس الوطني للتخطيط والبنك العالمي

وأدى تحسن أسعار النفط في تحول ميزان الحساب الجاري من عجز نسبته 3% من إجمالي الناتج في عام 1988 إلى فائض نسبته 6% من هذا الإجمالي في عام 1991

- كما أعتمدت عدة تدابير في 1990 منها شطب كمية ضخمة من الديون الأجنبيةوالمحلية المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، هذه الديون التي تراكمت على مدى سنوات.
- كما تم وضع إعتماد قانوني وتنظيمي جديد للقطاع المالي والنقدي هو قانون النقد والقرض (رقم 90-10)الصادر في أفريل 1990 حيث أحتوى أفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي تتماشى و الإصلاحات الإقتصادية فقد ميز هذا القانون بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي وأصبحت هناك أهمية للقرارات النقدية التي تحددها السلطة النقدية وتضمن هذا الإصلاح النقدي بعض الأهداف أهمها (8).

- إستعادة الدينار لوظيفته التقليدية وتوحيد إستعمالاته بين مختلف المؤسسات العمومية
- عملية منح القروض تقوم على عدم التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات إتجاه القرض

كما أحتوى قانون النقد والقرض لأفريل 1990 على أفكار منظمة ومهمة اهمها:

– تحديد العلاقة التمويلية بين البنك المركزي والخزينة العمومية، ذلك أن البنك المركزي لم يعد ملزم بتمويل عجز الخزينة إلا في حدود 10% من الإيرادات العامة العادية للسنة السابقة على أن تلتزم الخزينة العامة بالتسديد في مدة لا تفوق 240 يوم.

- ضبط العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الإقتصادية، حيث أصبح للبنوك الإستقلالية التامة في منح القروض أو رفضها ، وذلك أنه أصبح من صلاحية البنك قبل منح القروض أن يقوم بدراسة شاملة للمشروع، ثم يتخذ القرار المناسب بين التمويل وعدمه،وكذلك أصبح من حق البنك أن يتوفر على كامل الضمانات التي تمكنه في جميع الأحوال من إسترجاع قروضه، فقانون النقد والقرض أعطى للقرض معناه الحقيقي .
- تحديد دور الخزينة في تمويل الإستثمار، حيث إنتقل تمويله من الخزينة إلى البنوك التجارية،وبقى على الخزينة تمويل الإستثمارات المخططة من الدولة فقط، وبهذا تقلصت إلتزامات الخزينة واستعادت البنوك والمؤسسات المالية مهامها الفعلية كما أصبح توزيع

القروض لا يخضع للقواعد الإدارية، اما فيما يخص السلطة النقدية فقد وحدت في مجلس النقد والقرض بعدما كانت مشتتة بين وزارة المالية والخزينة والبنك المركزي وقد تميزت السلطة النقدية بمايلي:

وحيدة: لضمان إنسجام السياسة النقدية

مستقلة: لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية

موجودة :في الدائرة النقدية لضمان التحكم في تسيير النقد

-توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، حيث أصبح البنك المركزي يجسد مهمة بنك البنوك والأشراف على نشاطاتها ومتابعة عملياتها، لبنك الجزائر مسؤول عن إنشاء سوق للتبادل الخارجي للعملات وهذا يعني مقدار من العملات الأجنبية تكون كإحتياطي لإستقرار الدينار (9)

كما سمح قانون النقد والقرض بظهور مؤسسات وهيئات نقدية جديدة أهمها:

- بنك البركة
- بنك الخليفة
- البنك الإتحادي
- البنك التجاري والصناعي الجزائري

وبصفة عامة فإن برنامجي (1989و1991) كان يرميان إلى (10)

-التقليص من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي, وترقية النمو الإقتصادي من خلال تنويع الصادرات ورفعها.
-ترشيد الإستهلاك و الإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات ،وكذلك أسعار الصرف.
-تحرير التجارة الخارجية والداخلية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار.

برنامجي (1994و1995)

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل تداعيم وضعها الإقتصادي ومواصلة عمليةالإصلاحات من خلال برنامج الإستقرار الاول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في (أفريل 1994-مارس 1995) وبرنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995-مارس 1997) وهذا لتجاوز الصعوبات التالية:

-تدهور حصيلة عائد المحروقات سنة 1993 الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات الذي أثر على الإقتصاد الوطني بصفة عامة

-الإختلالات ا لمالية الداخلية أي عجز الخزينة العمومية.

-تطور عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% سنة 1993 بعد أن كان 76% في سنة 1992، الذي أثر على عائد الصادرات.

وفي عام 1994 تخلت الجزائر عن تدعيم السلع الإستهلاكية العامة التي بلغت تكفلها علىالميزانية العامة 5% من إجمالي الناتج المحلي ، وبالتالي تحررت الأسعار، وأزيلت الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع

والخدمات، كما أضطرت الحكومة إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية والبترولية المدعمة بنسبة تصل في المتوسط إلى 200% تقريبا وذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية.

-كما طبقت الحكومة سياسة نقدية متشددة و أسعار فائدة حقيقية موجبة وهكذا تحول الميزان المالي العام من عجز مالي بلغ 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993 إلى فائض تزيد نسبته على 3% من هذا الإجمالي في عام 1996 و2.4% في عام 1997 .

-ونتج عن الإنضباط المالي إنخفاض نسبة السيولة من 49% في عام 1993 إلى 36% في عام 1996 مؤديا بذلك إلى إزالة الزيادة في السيولة التي تراكمت خلال الفترة (1992-1993) كما إشترط البنك المركزي أن تحتفظ البنوك التجارية بأموال إحتياطية في عام 1994 وأدخل بعد ذلك نظام مزادات إعادة الشراء لإعادة تمويل البنوك بالإضافة إلى إستحداث عملية السوق المفتوحة (11)وتحقق بالتالي إنخفاض معدل التضخم .

جدول رقم (02) تغيرات معدلات التضخم خلال الفترة (1994-2000)

السنة	1994	1995	1996	1997	1999	2000
التضخم	%38.5	%21.7	%18.7	%7	%2.6	%0.34

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجماعي، تقرير حلول الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000 الجزائر ماي 2001 ص21

-كما أرتفعت إيرادات الميزانية خلال (1993-1997)، حيث كانت إيرادات المحروقات من حيث قيمتها بالدينار الجزائري أعلى بما يزيد على ثلاث أضعاف في عام 1997 عنها في عام 1993، ويرجع هذا الإرتفاع إلى إرتفاع سعر النفط الخام العالمي (12).

-كما تطور معدل النمو الإقتصادي ولو بشكل ضئيل، حيث قدر ب:3.9% سنة 1995 ثم 4%سنة 1996 ليصل إلى 4.5%سنة 1997.

-كما بدأ تنفيذ أول برنامج للخوصصة في أفريل 1996 بمساعدة البنك الدولي وأستهدف هنا البرنامج حوالي 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات، غير أن تسارع حل الشركات وخصوصتها كان في نهاية عام 1996 بعد إنشاء خمس شركات قابضة. ومع حلول أفريل 1988 كانت حوالي 800 شركة محلية قد حلت، إضافة إلى ذلك أعتمد برنامج للخوصصة في أواخر 1997 يرتكز علىالمؤسسات العامة الكبرى. ولتفعيل عملية الخوصصة ونظرا لقلة المدخرات الخاصة المحلية ،دّعم قانون الخوصصة لإضفاء المزيد من المرونة على إجراءات نقل الملكية (13)و بالنسبة للأنشطة المعينة بالخوصصة فقد حددت كالتالي:

1-مؤسسات الدراسات و الإنجاز التابعة لقطاعات الأشغال العمومية والبناء والري

2-الفندقة و السياحة

3-التجارة والتوزيع

4-الصناعة النسيجية والصناعات الغذائية

5-الصناعة الميكانكية

6-الصناعة الكهربائية

7-صناعة الخشب ومشتقاته

8-الصناعات الإلكترونية

9-صناعات الورق

10-الصناعات الكيميائية

11- صناعات البلاستيك

12-صناعة الجلود

غير أن تطبيق عملية الخوصصة ليس بالسهولة بمكان خاصة بالنسبة لبلد نامي كالجزائر ، نشأ في ظل إقتصاد مركزي فعملية الخوصصة تتطلب عدة إعتبارات أهمها:

- بيئة إقتصادية تعتمد على آليات السوق.
- مدخرات معتبرة.
- إكتمال بناء النسيج الصناعي وهو أمر يتطلب موارد مالية وبشرية ضخمة من الصعب في الفترة الراهنة أن تكون بحوزة القطاع الخاص الوطني.
- تطوير سوق المال، وجعلها قادرة على تسهيل عملية نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة من خلال تداول الأسهم.
- الأخذ بالجانب الاجتماعي الذي يتضرر من عملية الخوصصة كتوظيف العمال المسرحين في مشروعات جديدة تمول بأموال برنامج البيع أوإ شراكهم في ملكية المشروعات المباعة بشروط ميسرة.

وبصفة عامة فإن إصلاحات برنامجي (1994 و 1995) مستعملة المتغيرات الإقتصادية المطلوبة لتصحيح الإقتصاد الكلي.

1- تحرير التجارة:

وذلك من خلال رفع القيود على حرية تنقل التجارة الداخلية والخارجية كما خّفض معدل التعريفة الجمركية القصوى من 60% إلى 45%، كما اعتمدت قابلية تحويل الدينار الجزائري لأغراض معاملات الحساب الجاري.

2-تحرير الأسعار:

قامت الدولة بتحرير جملة الأسعار المقيدة وذلك بالأخذ بتكاليف الإنتاج و ألغت الدعم تدريجيا، حيث ألغت هوامش الربح المراقبة بالنسبة لكل المنتجات عدا خمسة منتجات أساسية (السكر والحبوب وزيت الطعام والإمدادات المدرسية والدوية).كما حررت أسعار الإنشاءات للإسكان الاجتماعي ورفعت من إيجارات الإسكان العام بنسبة 30%.

3- المالية العامة والسياسية النقدية:

توسيع نطاق وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة عن طريق خفض الإعفاءات، كما رفعت من الرسوم وعملت على ترشيد تسيير النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي. أما فيما يخص السياسة النقدية فقد تم إعتماد أسعار فائدة موجبة، كما تم إدخال الحد الأدنى من الإحتياطي في المصارف بنسبة 3% من الودائع التي تفرض عليها فائدة 11% سنويا. كما أقر العمل بعمليات السوق المفتوحة، كما تم إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط .

الخلاصة:

لقد حققت عملية الإصلاح الإقتصادي التي إنتهجتها الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جانبا معتبرا من الإستقرار والتوازن الإقتصاديين، وتجلى ذلك من خلال المؤشرات الإقتصادية كالإنخفاض المتتالي لمعدلات التضخم عبر المراحل الإصلاح، والارتفاع المتواصل ولو بصفة متواضعة لمعدلات النمو الإقتصادي ، والتطور المالي للجهاز المصرفي. غير أن هذه التحسينات الإقتصادية الكمية ترتب عليها عبء على الناحية الإجتماعية، تجلت بالأخص في البطالة وما نتج عنها من فقر وبؤس وحرمان إجتماعي .

وعليه يجب على البلاد أن تراعي في عملية الإصلاحات تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي تمكن من رفع المداخيل و الإدخرات و الإستثمارات لتحسين الناحية الإجتماعية ، ويجب في هذا الإطار تنويع الصادرات بالإعتماد على مختلف المنتوجات الفلاحية كذلك تدعيم السياحة نظرا لما تزهر له بلدنا من مناطق مختلفة، وتهيئة المناخ المناسب للمستثمرين ، مع منح الأولوية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة .

المراجع والهوامش :

1-الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي, دا رهومة 1996، ص49

2-سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الأسكندرية للكتاب 2000، ص16.

3-دراسات لإقتصادية، دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، الجزائر العدد الأول 1999 ص 120.

4-سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق ص 2

5-سمرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق ص 14

6-صفوت عبد السلام عوض الله ،السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين دار النهضة القاهرة 1993، ص97.

7-الهادي خالدي : مرجع سابق ص 196.

8-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية 2001ص 196.

9-hocine benissad . la reforme economique en algerie . opu 1991 p131

10- الهادي خالدي مرجع سابق ص 199

11-الجزائر ، تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، دراسة خاصة عن الجزائر. صندوق النقد الدولي واشنطن 1998. ص 24.

12-نفس المرجع السابق ص 35.

13-نفس المرجع السابق ، ص27.

نحو تنظيم مصرفي داخلي أكثر فعالية في ظل عملية التنمية الإقتصادية

أ/حود مويسة جمال
-جامعة التكوين المتواصل-

إن الإهتمام بالتشريع و ما يشمله من تنظيم عام للجهاز لمصرفي وزيادة فعالية البنوك المتخصصة، لا يكفي لزيادة فاعلية التنظيمات المصرفية في التنمية، فتجدر الإشارة الى ان هناك حلقة وصل بين هذه الإجراءات و بين زيادة فاعلية التنظيمات المصرفية،فالمبدأ أولا هو تهيئة المناخ اللازم لزيادة الفاعلية بتخفيف الضغط التمويلي FINANCIAL REPRESSION كما ذكر "ماكيون" ليأتي بعد ذلك دور البنوك ذاتها في عرض" التمويل الدافع للتنمية sypply leading finance وفق ما اشار "باتريك" و ذلك بتطوير سياستها المصرفية و أسلوب عملها ليتناسب مع الأوضاع الجديدة التي تحقق لها ربحا أوفر و مركزا تنافسيا أفضل و في ضوء ما سبق و ما قد يكون من قصور في فاعلية البنوك في التنمية و يرجع الى اثر القصور في التنظيم الداخلي ، و لا يتاتى التحقق منه الا إذا أثبت أن التنظيمات المصرفية لا تعاني من ضغوط حكومية و تشريعية و أن التشريعات التي تخضع لها مناسبة و كذا الإطار العام لهذه التنظيمات.

و مع ذلك يكون أداء الجهاز المصرفي دون المستوى المنشود أما أذا ثبت تواجد هذه الضغوط فمن الرجع أن تواجدها أحدث أثره على السياسات الداخلية لوحدات الجهاز المصرفي في إطار معين يتأرجح هبوطا و صعودا وفق حجم الضغوط و نوعيتها، و قد تأسس فرض كاميرون على ذلك حيث أشار ان البنوك يمكن أن يكون لها دور هام في التنمية فيما لو توافرت شروط معينة، بأعتبار أن قدرة الجهاز المصرفي لا تحمها فقط كفائة العاملين به رغم أهميتها و نوه الى هذه الشروط و يلاحظ ان الشروط التي أشار أليها لا تخرج عن الضغوط التي اشار اليها "باتريك" في نظريته و يعني ذلك أن كاميرون قدم الظروف الخارجية على الأوضاع الداخلية للبنوك و قد يستدل أيضا مما أشار اليه الى تواجد علاقة سببية بين الأوضاع الخارجية للبنوك و الأوضاع الداخلية بها

و يأتي من تأثير الظروف العامة سلبا و إيجابا على السياسات الداخلية للبنوك ما ياتي في إطار الفكر الإداري فالسياسات الداخلية عموما تتكون في ظل الهداف العامة لأي مشروع و تتحدد تلك الأهداف بالظروف العامة و المناخ الإقتصادي الى حد كبير و بتغير تلك الظروف العامة يصبح من المنطقي أن تتغير الأهداف و يتواكب مع ذلك إعادة النظر في السياسات الداخلية و ايضا التنظيم الداخلي للتوافق مع الأهداف الجديدة و تشير الدراسات أن هناك مدى لزيادة القروض و السلفيات بالبنوك في الدول العربية بصفة عامة و أيضا تتوافر إمكانية زيادة الودائع بالدول المذكورة و إن كان بدرجة أقل من القروض و السلفيات قد يشير الى ان الطلب الأولى على الخدمات الأساية للبنوك في الدول العربية لم يتم تلبيته بالكامل ذلك فضلا عن الطلب الإنتقائي الذي يمكن ان يتمكيز به بنك عن أخر فما لو تميزت نوعية الخدمات التي يؤديها و يدعم وجهة النظر السابقة ما إنتهت اليه توصيات الندوة العربية الأولى لإدارة المصارف عام 1972 من تسويق الخدمات المصرفية بفعالية

أكثر و تطوير أسلوب عمل البنوك أمر مستهدف في البنوك بالدول العربية و بإستعراض الملامح الرئسية للعمل المصـــرفي في الدول العربية يلاحظ ان الدول العربية من حيث طبيعة العمل المصرفي يمكن تقسيمها الى اربع مجموعات رئسية(1)

1- دول ملكية البنوك: فيها ملكية خاصة و تقوم بينها المنافسة على إجتذاب الودائع و التوظيفات و النظام المصرفي بها عموما متقدم نسبيا

2- دول تعمل فيها فروع البنوك الأجنبية بصفة أساسية لجلب الودائع و إستثمارها في الأسولق العالمية

3- دول ملكية البنوك و جانب هام من النشاط الإقتصادي ملكية عامة و هذه تقل فيها المنافسة نسبيا بين وحدات الجهـــاز المصرفي و مع ذلك لا زال فيها القطاع الخاص يعمل و تمثل ودائعه نسبة يعتد بها حيث تسهم بصفة أساسية في تمويل القطاعين العام و الخاص

4- دول ملكية البنوك فيها ملكية عامة و نظامها المصرفي في مرحلة النمو و تفتقر الى الودائع للتمويل الإستثمارات و لم يصل الوعي المصرفي فيها الى مستوى مناسب .

و في الإطار السابق يمكن ان تتحدد أهداف تطوير التنظيم الداخلي في البنوك العربية لتصيب التي:

- تنمية سوق الخدمة المصرفية في البلدان التي يقل بها الوعي المصرفي
- إستكشاف مجالات الإستثمار المناسبة في البلدان العربية كبديل لإستثمار الودائع في الأسواق الخارجية
- رفع مستوى أداء الخدمات المصرفية و ربط العمل المصرفي بإحتياجات السوق
- لإسهام في تحقيق أهداف خطة الدولة من حيث زيادة المدخرات والإستثمارات
- مقابلة المنافسة التي تلاقيها البنوك في أسواق الخدمة المصرفية في بعض النظم.

ويأتي في ذلك منهاج تسويق الخدمات المصرفية كأسلوب عمل قد يكون الكثر مناسبة لتحقيق الأهداف سابقة الذكر شريطة أن لا ينصرف مدى ذلك الأسلوب الى مجرد إنشاء إدارة بالبنك أو إصدار تعليمات بوجوب تنفيذه بل ينبغي ان يمتد شمولية ليكون فلسفة البنك في العمل هو إقتحام السوق و له أن يقرر الوسائل المناسبة لذلك في ضوء ظروفه الخاصة و ظروف السوق و إن كان ما سبق لا يغني على ان يكون هناك تواجد لوحدة مختصة داخل الهيكل التنظيمي بالبنك تشارك على الأقل في تظمين خطة البنك لما يمكن بلوغه من أهداف و ان تتابع أسلوب تقديم الخدمات المصرفية و تقترح نوعية الخدمات الـــتي يمكن تقديمها في ظل إحتياجات السوق.

و بناء على ما سبق ينبغي أن تأتي خطة البنوك متظمنة ذلك المنهاج في جميع جزيئياتها و يشار في ذلك الى ان البنـــوك العربية تتبع التخطيط كمنهاج عمل وفق ما وضح من الإستقصاء على الدول العربية يكاد أن يكون هناك خطط سنوية لجميع البنوك إلا أن التخطيط أيضا ينبغي ان يكون فلسفة يتبناها اي بنك لتوضيح مساره يتحدد في إطارها أهداف إستراتجية للبنك وتصاغ الأساليب الممكنة لبلوغ الهداف في ضوء الإعتبارات الداخلية و الخارجية و يتم من وقت الى اخر مراجعة صـــلاحية الأساليب

لتحقيق الأهداف و ياتي تلازم الخطط مع تسويق في كون تحديد الأهداف و الأساليب الممكنة لبلوغها لدراسة الإعتبـــارات الداخلية و الخارجية يتظمنه نطاق العمل التسويقي بمعناه الشامل و على هذا الأساس فإن مفهوم التسويق لا ينصرف الى مجرد

إبتكار و أداء الخدمات التي ترضي العميل مع تحقيق ربح للبنك بل يمتد أيضا ليتضمن ما ينبغي أن تقوم به البنوك المتخصصة بشأن إستكشاف مجال الإستثمارات المناسبة فضلا عن ظرورة تناول الدور الإقتصادي للجهاز المصرفي في شان نتفيد الخطة العامة للتنمية ولا نرى أن هناك تعارض بين تناول الدور الإقتصادي للجهاز المصرفي في الدولة و بين ربحية البنوك إذ ما تم النظر الى التسويق بإعتباره فلسفة لتحقيق أهداف إستراتجية لخطط البنوك المتوسطة و طويلة الأجل و بما يمكن ان يأتي معه بإقتراحات تتناسب مع ربحية البنك في الأمد المتوسط أو الطويل رغم ما تبدو عليه من كونها مكلفة في الأمد القصير و يقترح بذلك ان يكون مفهوم التسويق هو إبتكار و أداء الخدمات التي ترضي العملاء و تساهم في تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة مع تعظيم ربح للبنك في الأمد المتوسط و الطويل و ياتي ذلك المفهوم متناسبا مع دور البنوك في كل من الدول الرأسمالية و الإشتراكية على السواء و يتضمن التعريف السابق الخواص التالية:

- إن التسويق يعني تلبية ما يرضي العملاء من خدمات و يتناول في هذه القضية الأساسية في العمل المصرفي و هي تدعيم العلاقة المستمرة بين العملاء و البنك بما يدفع البنوك دائما الى السعي نحو ما يريد العملاء أن يحصلو عليه.
- أن تعد الخطط التسويقية بالبنوك في إطار الخطة العامة للدولة و هو ما يعني أن الإتصال ينبغي أن يكون على درجة عالية من الكفاءة بين جهات التخطيط و البنوك المركزية و البنوك التجارية المختصة، بما من شأنه أن يكون للبنوك دورا إيجابيا في التعامل وفق أولويات الخطة.
- لا العمل التسويقي الجيد من تلقاء نفسه أو بجهد منفرد بل يبرز كعملية إيجابية تتضمن الإبيتكارو الأداء و يشارك فيه جميع العاملين و يتم تنسيقه وفق خطة تسعى لتحقيق أهداف محددة فمهمة التسويق عموما ترتبط دائما بمحاولة تنشيط الطلب الفعال على السلعة أو الخدمة التني يقدمها المشروع و في ذلك يجدر التفرقة بين نوعين من الطلب على الخدمات التي تقدمها جميع وحدات الجهاز المصرفي و الطلب على وحدات معينة تقدمها إحدى وحدات الجهاز المصرفي.

و من الجدير بالذكر أن زيادة الطلب على الخدمات المصرفية عموما زيادة حجم الطلب الأولى في الدول العربية يحتل أولوية خاصة نظرا لإنخفاض درجة الوعي المصرفي و لا شك أن زيادة حجم الطلب الأولى سيترتب علليها زيادة حجم الطلب الإنتقائي، و رغم أن الخطط التسويقية للبنوك في الدول المتقدمة تتولى العناية الأولى لزيادة حجم الطلب الإنتقائي بإعتبار أن زيادة الطلب الولى قد تتطلب جهدا و نفقات لا يستطيع بنك بمفرده أن يتحملها فيما لو اراد ذلك، إلا أن ذلك الأمر لا ينطبق على الدول العربية لإعتبارات عدة أهمها ما يلي:

- يعني إنخفاض الوعي المصرفي زيادة نسبة غير المتعاملين مع البنوك ضمن أفراد المجتمع في الدول العربية، و قد وضح ذلك المر حتى في بعض الدول التي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد ، على خلاف الحال في الدول التي المتقدمة إبتكار و خلق وظيفة او خدمة جديدة تقدمها البنوك بما في ذلك من نفقات ثم إقناع العملاء بهذه الخدمة، قد لا يتطلب المر من البنوك في الدول العربية سوى إقناع غير العملاء بالتعامل مع البنوك في الخدمات الأساسية و التقليدية ليتحقق زيادة ملموسة في درجة الوعي المصرفي.

- يتحمل البنك المنشئ للخدمة الجزء الغالب من أعبائها و قد قامت بالفعل البنوك في الدول المتقدمة بذلك فأبتكرت العديد من اوجه النشاط المصرفي التي أصبحت تمثل في الوقت الحالي أحد الأركان الأساسية لربحيتها و يعطي ذلـــك المر للبنوك في الدول العربية إمكانية أدخال أي من هذه المناهج أو الأساليب على اعمالها بتكلفة أقل من تلك الـــتي تحملها البنك المبتكر لها خاصة و أنها ستقام بينها الأساليب المبتكرة و تختار أفضل منها في ضوء تجربة هذه الوسيلة في بنوك أخرى بالدول المتقدمة .
- وختاما لماسبق

لعله يمكن ان يحققه زيادة الطلب الأولى على الخدمات المصرفية من فائدة للإقتصاد القومي في الدول العربية مـــا يـــبرر إسهام البنوك المركزية و الهيئات الحكومية في هذه المهمة من خلال تطوير التشريع و تدعيم البنوك و يشار في ذلك الى أن زيادة درجة الوعي المصرفي من شانه تصاعد حجم المدخرات الأمر الذي يساعد في إحـــداث التنميـــة الإقتصـــادية و الإجتماعية

1- من نتائج الإستقصاءات التي قامت بها المنظمة العربية للعلوم افدارية بمناسبة الندوة العربية الأولى للمصارف عام1972

(1) Thompson t. berryl. And davidsonp. Banking tomarrow managing markets thourgh planning,van nostrandreighold company, new york,1978, p,297.

دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

تشام فاروق –جامعة وهران السانية–

هدف الدراسة :

تدخل هذه الورقة البحثية من أجل المشاركة في الملتقى الوطني الأول بعنوان " **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**" الذي تنظمه كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ـــ جامعة ورقلة

سنحاول من خلال هذا البحث إبراز أهمية مناخ الاستثمار من أجل الرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية وكذلك جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي الوصول إلى الانتعاش الاقتصادي الذي تسعى الجزائر للوصول إليه وخاصة وأننا على أهبة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي هذا مما يلزم المؤسسات أن تكون قادرة على المنافسة في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

المنهجية :

إن هذه الدراسة قد اعتمدت على المنهجية التحليلية التي من خلالها تمّ التوصل إلى النتائج والاقتراحات .

تبدأ الدراسة بجانب نظري قصير حول الاستثمارات الأجنبية ثم القدرة التنافسية بعدها نحاول إبراز ما المقصود بمناخ الاستثمار وماهي أهميته في الاقتصاد. بعد ذلك ننطلق إلى دراسة الاقتصاد الجزائري ونبين أدائه خلال السنوات الأخيرة ثم نتطرق بالتحليل إلى مناخ الاستثمار في الجزائر وما مدى فعاليته وفي الخير نقوم بدراسة الجانب التشريعي للاستثمار في الجزائر باعتبار أنه أهم عنصر في المناخ الاستثماري. وفي النهاية نحاول تقديم بعض الحلول والتوصيات من أجل تحسين أكثر في المناخ الاستثماري من أجل المستثمرين الأجانب وكذا تحفيز المسيرين المحليين من أجل تحسين ورفع الأداء والمردودية للاقتصاد.

المقدمة :

تشير كل الدراسات وكل النظريات الاقتصادية والشواهد التطبيقية الحديثة بأن العناصر الأساسية لتوفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم هي البيئة السليمة للاقتصاد الكلي وذلك من خلال إصلاحات اقتصادية جوهرية التي يظهر تأثيرها في المناخ الذي أحرزته البلدان التي استندت على سياسات إصلاحية قوية بدلا من تلك التي يسودها نوع من التردد. وفي نفس الهدف يجب تخفيف الضغوط التي شكلتها عوامل ظرفية كتقلبات أسعار الفائدة، أسعار البترول، المديونية، زيادة على ذلك المشاكل الناتجة عن عن عجز في ميزان المدفوعات كما يجب خلق إطار قانوني داعم يوفر حماية داخلية قوية للمستثمرين، من أجل تعظيم أرباحهم وتحقيق أهدافهم. لهذا تسعى كل المؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى استغلال واستثمار مزاياها الخاصة النوعية من تكنولوجيا ورؤوس أموال ومهارات تسيير. على مستوى عالمي، حيث تستهدف بذلك كثيرا من الأسواق الأجنبية التي تتوفر على مزايا: الموقع، النوعية، الموارد الطبيعية، عمالة، وظروف بيئية مهيأة وغيرها من عوامل الجذب والاستقطاب. وبهذه المزايا النوعية يمكن للمؤسسات الاقتصادية الكبرى أن تزيد من مردوديتها وتنمي عائداتها وتطور إيراداتها بما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة والصراع. وبهذا ترفع من قدراتها التنافسية من أجل البقاء في السوق المحلي والعالمي، وهذا ما تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تواجه مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى اختفائها، لهذا تسعى الجزائر إلى الاعتماد على الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية من أجل إنعاش الاقتصاد ولذلك تحاول أن توفر المناخ الاستثماري الملائم والذي يمكن أن يجلب الأجانب ويساعد المؤسسات الجزائرية الموجودة في السوق. وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذه الورقة البحثية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تحتل الاستثمارات المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي وهذا بشأن الشركات المتعددة الجنسيات ،بحيث توصل المؤتمر الذي ضم اقتصاديين وكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة وكندا وأوربا في مارس 1921 على أن الاستثمارات الدولية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ،أما الشركات متعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي عن هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل.

ويجري تحليل العلاقة الموجودة بين الاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات من قبل إقتصاديين من بينهم ج دانينغ، ج كيندلبرغر،و ج.بيرمان.

السؤال الذي يطرح بشدة وإلحاح ماهو المقصود بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال يجب معرفة خصائص هذه الاستثمارات الأجنبية، فمنهما ما هو خاص بتصدير رأس المال أو التكنولوجيا ومنها ما يسمى بالاستثمارات في المحفظة(portfolio investment) والتي تقصد بها ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سندات ،أسهم ،ضمانات القروض التي يحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر، ويمكن أن يقترن هذا النوع من الاستثمارات في بعض الأحيان بتنقل الخبرات والتكنولوجيا أما الاستثمارات المباشرة فهي ذات طبيعة مختلفة من حيث المبدأ فهي لا تعني مجرد تصدير رأس المال الخالص في صورته المالية فحسب وإنما تعني عادة صفقة متكاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات وتوريد التكنولوجيا، والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الإطارات والعمال كما يؤكد

دانينغ فإن الخاصية الفردية في حركة رأسمال الدولي الخاص تتركز في انه غالبا ما يكون مالكا للخبرات والقدرات التي لا يمكن أن تجتاز الحدود المحلية بطريقة أخرى. [1]

أما الاقتصادي " كليندلبرغر " يقول خصوص الاستثمار الأجنبي أنه عبارة عن انتقال رأس المال يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات أو الفروع الخارجية.

كما تتميز الاستثمارات المباشرة بخصائص أنها تضمن تبعية الفرع في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد، والتسويق والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم.[2]

وتشير التحاليل الاقتصادية إلى وجود أنواع وأشكال كثيرة من الاستثمارات المباشرة غير أنه يمكن توحيدها في ثلاثة أنواع أساسية:

ـــ النوع الأول :

يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية الاقتصاد الكاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها ، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الأخيرة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

ـــ النوع الثاني:

هذا النوع من الاستثمارات المباشرة يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف ، وقد تكون للشركة عدة فروع مختلفة في العالم، وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية. كما أن قرارات المقر الرئيسي يتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

ـــ النوع الثالث:

يتجلى ه<ذا النوع من الاستثمارات التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع. وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى ما يمكن من التكاليف الإنتاجية وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

يقول الاقتصادي" دنينغ " بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل توسعا إقليميا لفعاليات النشاط الخاص، وبعد الدراسات توصل إلى نتيجة مفادها أن القسم الأكبر من تنقلات رأس المال الخاص هو من نصيب الاستثمارات الخاصة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات المألوفة في السوق المفتوحة وغير مرتبطة بتنقل قوة العمل. وتكمن السمة الخاصة بالاستثمارات المباشرة حسب دنينغ في أن الشركة المستثمرة " تشتري السلطة" التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفرع الخارجي، كما يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تطور الاقتصاد العالمي بقدر أكبر من الاستثمارات في المحفظة لما تقدمه هذه الاستثمارات من رأس المال وتكنولوجيا عالية وخبرات من أجل المنافسة. [1]

يتبنى كندلبرغر نفس وجهة نظر دنينغ من حيث الأساس فإنه يرى الجمع بين الاستثمارات المباشرة والأسواق مع مراعاة الوضع في الأسواق يقود إلى بلورة نظرة منسجمة لمجمل العمليات، فهكذا تكون النظرة واضحة.

إن الاستثمارات المباشرة ترتبط بالأسواق فإذا توسعت لابد أن تنمو الشركة ، ويتناول كندلبرغر الاستثمارات الخارجية المباشرة على ضوء الموضوعات التي تتضمنها نظرية تطور الشركات. وهو يقول في ا الصدد إن اقتصاديين عديدين يرون في

---

[1] DUNNING J.H. Studies in international investment, London 1970
[2] Economie internationale P. LINDERT. KINELBERGER , Economica 1988
[1] DNING J.H. Studies in international investment, London 1970.

الأرباح الغير المدفوعة رأسمال أرخص رأس المال الذي يتم الحصول عليه من خلال القروض أو بيع أسهم جديدة . ويؤكد كندلبرغر خصوصا على أهمية الميزة " المنافسة الاحتكارية " التي يجب أن تتمتع بها الشركة حتى تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات، وهو يشير في هذا الجانب أن الشركة المستثمرة يجب أن لا تكسب في الخارج أكثر مما تكسبه في الداخل. كما يزيد كندلبرغر في تحليله بالقول أن الشركات متعددة الجنسيات تتطور عندما تكون منافسة. وهو يرى أن الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن أن تشعر في ظل المنافسة الدولية بالولاء لأي بلد من البلدان . وتعمل الشركات متعددة الجنسيات على المساواة بين الربح على رأس المال المستثمر على النطاق العالمي آخذة بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار ولهذا السبب يعتقد كندلبرغر أن الشركات متعددة الجنسيات مستعدة للمضاربة حتى ضد عمال البلد الذي يقع فيه مقرها الرئيسي.[2]

أما فرنون فيربط بين الاستثمارات الخارجية المباشرة وما يدعى بدورة المنتوج بما يمكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤديه في الصناعات التحويلية لتكون وسيلة تضمن وضعا متفوقا لهذه السلع الجديدة من أجل التجارة الدولية . وهو يرى في اتجاه تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة ناتجا لتطور الطلب على المنتجات التي تنتج على أساس التكنولوجيا الأكثر تقدما . ويزيد فرنون ويقول أن الدافع المحرك للشركات هو ارتفاع معدل الربح سواء على رأس المال المصدر (المستثمر في الخارج) أو على أو رأس المال المتلقي.[3]

ويمكن إيجاد تعريف آخر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو أنه الطريقة العملية لتحقيق سياسة استراتيجية للشركات الكبرى المكرسة لضمان التكامل العمودي وتوسيع نطاق الاستغلال على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف رفع درجة الاحتكار حفاظا على معدل الربح وزيادة كميته.

ويمكن لنا إيجاد تعريف آخر والذي يقترحه بعض الاقتصاديين وخاصة المحاسبين المكلفين بإعداد ميزان المدفوعات وهو أن هذا الاستثمار المباشر كل تحرك للأموال إلى مؤسسة أجنبية وأنه كل امتلاك جديد لجزء أو حصة ملكية لمؤسسة أجنبية بشرط أن يكون المقيم داخل البلد له حصة أكبر لهذه المؤسسة.

ومما يجب الإشارة إليه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن كل أنواع الاستثمارات سواء كانت امتلاك حصص جديدة وهذا ما يسمى بالاستثمار المباشر أو مجرد تحرك رؤوس أموال وهذا ما يسمى بالاستثمار الغير مباشر، ويمكن التفريق بين الاستثمار المباشر والغير مباشر في تباين أشغال وسياسات وخصائص كل منها، ولهذا هناك تنوع في الشكل والاختيارات الدولة المضيفة.

تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي:

تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمارات الأجنبية ، أما التعريف الأول فإنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة .وهذا التعريف يعتبر أن الاستثمارات المباشرة هي كل الاستثمارات المخصصة لإقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما وخاصة الاستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

ـــ إنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو شركة تابعة.ـــ مساهمة في إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد.

ونشير إلى أن هذا التعريف لا يتحدث إلا للاستثمار المحقق من قبل غير المقيمين. ويعطي هذا التعريف أيضا القروض المالية ذات المدى الطويل (أكثر من خمس سنوات) المقدمة من طرف الشركة الأم لإحدى فروعها في الخارج طبيعة الاستثمارات المباشرة.

---

[2] أ.أمـيرونوف: الجنسـيات متعـددة الشـركات بتطـور الخاصـة الأطروحـات ص98-99

[3] أ.أمـيرونوف: الجنسـيات متعـددة الشـركات بتطـور الخاصـة الأطروحـات ص.106

أما التعريف الثاني تأخذ به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار والدولة المضيفة.

ولهذا فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء فيها. عند القيام بجمع المعلومات حول الاستثمارات المباشرة ويتخلل التعريف الثاني في أنه كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة أشخاص طبيعيين مرتبطين مع بعضهم، أو كل مجموعة مؤسسات يملكون مؤسسة أو لا يملكون شخصية معنوية يعد مستثمرا أجنبيا مباشرا، إذ كان يملك مؤسسة استثمارية بمعنى فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.

من جهة أخرى نجد أن صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره يعطي هو أيضا تعريفا خاصا للاستثمار المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى غير دولة المستثمر ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة، فإن الوحدات المشاركة وغير المقيمة والتي تخصص استثمارات فهي مسماة استثمارات مباشرة.

ماهية القدرة التنافسية :

رغم شيوع استخدام مصطلح التنافسية في السنوات الأخيرة إلا أنه لم يحدث اتفاق كامل حول تعريف هذا المصطلح ومن تم طرق قياس التنافسية والوسائل المؤدية لها.ولعل أكثر التعريفات قبولا هو ما يدور حول المفهوم الذي طرحه جيفري ساكس والذي يعرف تنافسية الدولة بقدرتها على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليا على أن يؤدي هذا الإنتاج إلى تزايد الدخل الحقيقي لمواطنيها.

ومفهوم التنافسية على هذا النحو يتجاوز المعايير التقليدية في قياس المزايا النسبية من توفير موارد طبيعية بذاتها أو أيدي عاملة رخيصة كما يفرض في الوقت ذاته توفير السلع للتصدير بتكلفة متدنية على حسب رفاهية المنتجين أو المستهلكين في الداخل.

ومن ناحية أخرى فغن عصر الديناميكية المتضمن في المفهوم يجعل من العسير تصور دولة ما تحظى بأعلى القدرات التنافسية في إنتاج كل السلع والخدمات أو أن يستمر رواج منتجاتها ذات القدرة التنافسية العالمية الثابتة في المدى الطويل.

وطبقا لهذا المفهوم فإن عناصر تنافسية للدولة ومؤشراتها تبدأ بالمؤشرات الكلية للاقتصاد القومي مرورا بموقف العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وموصفات عناصر إنتاج من موارد طبيعية و رأس مال وقوة عمل والبنية الأساسية بمفهومها المشكل للقاعدة العلمية التكنولوجية، والكفاءات الإدارية وتنتهي بدور الحكومة وكفاءاتها في القيام وظائفها المتنوعة وجودة السياسات التي تتبعها لتحقيق أهدافها.

ومن هنا الحديث عن الخطط والسياسات اللازمة لدعم القدرات التنافسية لدولة ما أو لصناعة بعينها يعني في حقيقته التعرض لكل السياسات أو الإجراءات التي بشأنها أن توسع من قاعدة الموارد المتاحة للدول أو للصناعة من رأس مال بشري وترفع من درجات استغلالها وتوفير لها المناخ التشريعي والإجرائي والإداري الذي يسمح لها بتحقيق أعلى درجات الإنتاجية للعناصر مجتمعة، ويربطها في الوقت ذاته بكل مستجدات السوق العالمي سواء من ناحية الطلب أو العرض.

أداء الاقتصاد الجزائري:

مضى على عملية الإصلاح المالي والاقتصادي في الجزائر نحو عقد من الزمن، إذ حقق الكثير في هذا المضمار علما أن المطلوب إنجازه هائل بالنظر إلى الإمكانات الهائلة التي تتوفر في الجزائر. وبعد أن كان الاقتصاد موجها في مدى 30 عاما على الأقل، منذ الاستقلال تقيدت الجزائر بمنهج التخطيط المركزي، وسيطرت الدولة على كل الأنشطة الاقتصادية، حتى وصل إلى

بؤرة الاختلال عام 1986 إثر الهبوط الحاد لأسعار البترول الذي خفض قدرة البلاد الشرائية الخارجية[1]، نسبة 50 % فالمشكلات المالية التي ترتبت عن ذلك أظهرت استنفاذ إمكانات النظام القديم ومدى هشاشته اقتصاديا، ذلك الخلل كان دائما مغطى بالعائدات البترولية ومع تفاقم عجز الموازنة وارتفاع الدين الخارجي إلى أكثر من 25 مليار دولار، أي ما يعادل 86 % من مجمل قيمة حصيلة صادراتها وتراجع النشاط الاقتصادي. لذا فإن أزمة 1986 المالية دفعت بالبلاد إلى تبني خيارات جديدة تمخضت عنها إطلاق ورشة إصلاح واسعة منذ 1988 لتحقيق الاستقرار[2] من خلال مجموعة سياسات وإجراءات محكمة. ولعل هدفها الانتقالي من اقتصاد مخطط مركزي مسير إداريا إلى اقتصاد حر مبني على المنافسة، من تجارة مقيدة بالاحتكارات إلى تجارة محررة من العراقيل الإدارية البيروقراطية.

والتعريفات الجمركية نحوها إلى مجال واسع أمام المبادرات الحرة الفردية والجماعية وتسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال والممتلكات والأشخاص بين أقاليم مختلفة الشعوب والدول قصد الاستثمار فيها بكل حرية، ومنذ الثمانينات نرى أن محاولة الاعتماد والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية أصبحت من الاهتمامات المشتركة للسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية في كل الدول المغاربية، في عام 1994 اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي (FMI) على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سيمر حتى مارس 1995 وتم بموجبه تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40% على أن يصبح سعره حرا وخاضعا للعرض والطلب في السوق ابتداءا من سبتمبر 1994 وإزالة جميع القيود على الواردات والأسعار كتخفيض الدعم في الاقتصاد المحلي ورفع أسعار الفائدة والبدء ببرنامج لتخصيص المؤسسات العامة، حيث وقعت الجزائر عن خدمات دينها الخارجي 1994 بعد أن ارتفعت كلفته إلى 9.3 مليا ر دولار في 1993 أي ما يوازي 83% من قيمة الصادرات، ووافقت الجزائر على ذلك على إعادة جدولة 5.6 مليار دولار من الديون كانت مستحقة في فترة 1994-1995. أي على 15 سنة مع فتح سماح لمدة 5 أعوام وذلك مع مجموعة نادي باريس، تم الاتفاق في عام 1995 على إعادة جدولة 4.5 مليار دولار إضافية من الديون كما قدم FMI تسهيلات بقيمة 1.1 مليار دولار لثلاث سنوات 1995-1998 لاستعماله في إعادة الإنعاش. إن النتائج التي تحققت حتى تاريخه أقل مما يتيح الاقتصاد الجزائري بفرصه الهائلة، لذا تقرر في ضوء الإستخلاصات التي تكونت من التجربة الماضية بث روح جديدة في جسم الإصلاحات[3]، وفي هذا الإطار يندرج مخطط دعم النمو الذي يطلب استثمارات ضخمة وقدرات إدارية متخصصة علما أن القدرات المالية للدولة ليست كافية لمواجهة كل خطوات التنفيذ المرجوة في التحديث.

[1] – ضمان الاستثمار، رقم 129 ديسمبر 1998 ص 04.

[2] – الاقتصاد والأعمال عدد خاص أفريل 2002، ص 8، 9.

[3] – اقتصاد وأعمال، مرجع سابق، ص 09.

مؤشرات الأداء الاقتصادي

السنـــــــــوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
خدمات المديونية للناتج المحلي الخام	88.93	48.7	43.78	29.16	32.4	44.2
نسبة التضخم (%)	16.3	39	21.8	15	5.73	4.95
سعر الصرف	24.1	42.9	52.2	56.2	85.4	59.4
الاحتياط:						
-عمولات (بالمليار دولار)	1.51	2.64	2.11	4.23	8.47	6.84
- سعر الاستيراد	2.81	2.85	2.09	4.51	9.33	7.5
نسبة النمو (%)	2.2-	0.9	3.8	3.8	1.1	5.1

المصدر: مؤسسة عربية لضمان الاستثمار ص 129.

السنـــــــــوات	1999	2000	2001
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	52.4	58.00	-
نسبة النمو الناتح المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.3	6.2	3.00
مؤشرات الاسعار الاستهلاكية	3.5	0.3	4.5
سعر الصرف (1 دينار يمثله 1 دولار)	69.4	68.5	69.00
إنتاج النفط (ألف برميل يوميا)	830	802	-
إيرادات النفط والغاز	11.00	14.8	-
فائض ميزان المدفوعات	-	-	6.7
احتياطي العملات الأجنبية	4.4	6.00	12.00
الدين الخارجي (مليار دولار)	28.00	25.00	22.5

المصدر: اقتصاد الأعمال -عدد خاص- 2002 ص 18

وتماشيا مع هذه التوجهات أصدرت الجزائر وعدلت خلال السنوات الأخيرة قوانين عدة أهمها قانون النقد والقرض وقانون التجارة والمرسوم المتضمن إنشاء البورصة والقانون المتعلق بسير رؤوس الموال وقانون المنافسة وكذا الأمرين المتعلقين بتطوير الاستثمار وخوصصة وتنظيم المؤسسات العمومية. وقد حاول قانون المالية لسنة 2002 ترسيخ هذه الإجراءات وهذه المراسيم على أرض الواقع ففي مجال تشجيع الاستثمار نص هذا الأخير على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار وقد خصص له مبلغ 1.3 مليار دينار 5 17 مليون دولار) كغلاف مالي موجه لإنجاز الأشغال والهياكل الضرورية للقيام بالاستثمارات. كما اعتمد قانون المالية لسنة 2002 على إجراءات جبائية جديدة من شألها عصرنة الإدارة الجبائية وتبسيط إجراءاقما، ومراجعة نسب بعض الرسوم وكذلك تخفيض بعض الأتاوات لصالح المؤسسات الاقتصادية. تعتبر كل هذه الإجراءات وسيلة لتحضير المؤسسات الجزائرية تدريجيا للمنافسة الأجنبية.

ماهية مناخ الاستثمار :

إننا عندما نتحدث عن مناخ الاستثمار وكيف يمكن له أن يكون عاملا أساسيا في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية لهذه الأخيرة ومن تم الاقتصاد ككل. يجب علينا معرفة ماهي المقاييس والمعايير الموضوعية المستعملة لمعرفة درجات التحسن والتراجع. ومؤشرات مناخ الاستثمار تشمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصعوبة تكمن في قياس الأوضاع السياسية وهذا القياس يأخذ بعين الاعتبار نظام الحكم والعلاقات الدولية وغيرها لهذا من الصعب تحديد إذا كان هذا المناخ مستقر. أما القياس الاقتصادي فهو أسهل من الأول لأننا نقوم بدراسة البيئة المحفزة للاستثمار ، والمعيار الأول هو النمو إذ يجب أن تكون وتيرته عالية حتى يأتي المستثمر وهذا ما حصل في جنوب شرق آسيا. المعيار الثاني يستند إلى أرقام ومؤشرات الموازنات العامة التي يجب ألا تكون عاجزة أو فيها عجز مقبول بالنسبة إلى الناتج الإجمالي، المعيار الثالث هو التضخم الذي يجب أن يكون منخفضا أو مقبول نسبيا إلى ذلك هناك سعر الصرف وغير ذلك من المعايير المالية والنقدية، وبهذه المعايير يمكن أن نعرف مناخ الاستثمار أنه كل العناصر المحيطة بالمؤسسة والتي تساهم في الرفع من قدراتها ابتداء من التشريعات والقوانين، الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة وكذا علاقاتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفاقيات المبرمة، الأوضاع الاجتماعية، الأوضاع الإدارية كما يمكن أن نقسم المناخ الاستثماري إلى مناخ اقتصادي مرتكز على مؤشرات ثقافية. فهل مناخ الاستثمار في الجزائر ملائم لدعم المؤسسات الجزائرية وجلب مؤسسات واستثمارات أجنبية؟

1-1 مناخ الاستثمار في الجزائر:

في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1998 لضمان استنثمار تحدث بإيجابية عن تطور الأوضاع في الجزائر.

فالمناخ الاستثماري في الجزائر يتواصل تحسنه يوما بعد يوم، ويتأكد هذا الاتجاه من جراء تحسن الظروف الأمنية والسياسية وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999 التي على إثرها أنجز برنامج طموح يعمل على تحقيق تدريجيا بدءا من البند الأساس وهو الخروج من الأزمة التي اغتصبت الجزائر([1]).

وفي الجانب الاقتصادي تناول البرنامج الإصلاحي تطوير الإدارة والخدمات العاملة ومتابعة المد الإصلاحي الذي بدأ منذ مطلع التسعينيات تمهيد الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وتنمية الموارد البشرية باعتبارها في هذا المجال سجلت المنجزات عدة، وإن كان قد ضاع وقت ليس باليسير قبل الوصول إلى برنامج النهوض، أو الانطلاق الاقتصادي لمتابعة تخلي الدولة عن دورها في القطاعات الانتاجية والخدمية لمصلحة القطاع الخاص فيما يعرف بأوسع عملية الخصخصة إذ تم بيع اقتصاد بكامله كان حتى أمسى تابعا للدولة.

كل هاد يعتبر مناخ استثماري الذي تأثر بنقطة محورية عنوانها الأمن والاستقرار([2])، ويتحسن الحوافز والفرص المجدية لا يعني أن الجزائر جديدة عن الاستثمار فهي تتمتع بمزايا جاذبة ما يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات، فذكر أن التطورات كانت مهمة أبرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وإنشاء سوق لقيم الخزينة العامة، واستكمال مشروع الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع FMI .

كما شهدت الجزائر حركة استثمارية ناشطة منذ أن باشرت الدولة برنامج الاصلاح الاقتصادي في أواخر الثمانينات، واعتمد اقتصاد السوق وكثر احتكار الدولة في جميع القطاعات مطلع العقد الماضي، وللدلالة على ذلك نستذكر

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير سنوي، 1998.

[2] - الاقتصاد والأعمال -عدد خاص- 2002.

تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الجزائر، ذكر أن حجم الاستثمارات في تلك السنة بلغ أكثر من 1.43 مليار دولار كان مصدرها دول الاتحاد الأوربي بنسبة 42 % والبلدان العربية بنسبة 25.6 %، منها 1.8 مليار في قطاع المحروقات و243.9 مليون دولار في القطاع الأخرى، أهمها قطاع الصناعات الكيميائية (160.6 مليون دولار) يأتي بعده القطاع الفلاحي والغذائي (43 مليار دولار) والأشغال الكبرى (23 مليون دولار) قطاع الصلب (9.1 مليون دولار)، السكن (7 ملايين دولار)،المنجم (1 مليون دولار) والخدمات (0.2 مليون دولار).

يقابل هذه الحركة الخارجية حركة ناشطة في الداخل، حيث اندفع القطاع الخاص الجزائري للمساهمة في تحريك في تحريك عجلة الاقتصاد وصولا إلى قيادة هذا الاقتصاد في مرحلة لاحقة، ففاق عدد المشاريع الملخصة خلال ستة سنوات من العقد الماضي (23 ألف مشروع) متفاوتة الأحجام والقيم باستثمارات إجمالية بنحو 36 مليار حتى منتصف 1999.

إن المؤشرات السابقة ليست أكثر من تأكيد على جاذبية الجزائر للإستثمار لكنها لا تعكس الإمكانات المتوفرة في البلاد والكم الكبير من الفرص الاستثمارية المتاحة، لهذا يجب الإشارة إلى أن الجزائر تملك الكثير من الإمكانات التي لم يسبق استغلالها، فالسوق الداخلية كبيرة نسبيا وامتدادها الجغرافي مع البلدان الإفريقية والمغاربية يزيد من حجم السوق، واليوم دخلت الجزائر مع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي مما جعلها في تبادل حر مع أوربا والدول العربية التي سبق وأن وقعت مع اتفاقات مع (المغرب- تونس- وأخرى عربية...).

إن وجود الأمن والاستقرار الذي يتسع يوما بعد يوم، وانفتاح الاقتصاد على الخارج كل ذلك ينعكس بتحسن على المناخ الاستثماري.

1-2 المؤهلات الذاتية:

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز تتوسط بلدان المغرب العربي، وهي على مقربة من بلدان أوربا الغربية وتمثل مدخلا إفريقي، وتملك ثروة من الموارد البشرية، فشعبها متفتح على التعلم ولديه الكفاءات العالية.

كما تملك قاعدة صناعية كبرى ، لهذا تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج حتى تصل إلى كفاية السوق المحلي والتصدير، من جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبدأت اتصالاتها بالدخول في اتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوربية، حيث تملك الجزائر موارد طبيعية أهمها: احتياطي من البترول والغاز، ومعادن متنوعة، مع إنتاج فلاحي يضاف إلى ثروتها من المواد الأولية، وهناك مؤهلات أخرى منها: حجم السوق، البنية التحتية التي تتمثل في الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، والمحيط التقني.

1-3 الاستثمار في ميدان المحروقات:

تعتبر شركة سوناطراك موجلة لقطاع النفط والغاز، حيث تبلغ إيرادتها السنوية 13.7 مليار دولار أمريكي، وتعتزم سوناطراك وشركائها الدخول في مشاريع مشتركة مع اكبر الشركات الطاقة العلمية، تشمل هذه الاستثمارات في كلفة التنقيب، الأبحاث، الاستغلال الأمثل للحقول، تطوير منشآت الإستخراج الجديدة، تعظيم التصدير وتنمية القطاع البتروكيميائية حيث تبلغ حوالي 20.8 مليار دولار خلال فترة 1999-2003.

تتكون سوناطراك من 05 شركات قابضة، لها مشاريع مشتركة مع العديد من الشركات المحلية والعالمية منها: BP، أموكو، فيلبس، آركو، يونيون، تكساس، موبيل، توتال، رسبول، أجيب، أناداكو.

كما انشأت سوناطراك خطي أنابيب غاز لتزويد البلدان الأوربية، أولها يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس ويعمل بطاقة 24 مليار متر معكب في السنة والثاني يربط الجزائر بإسبانيا والبرتغال عبر المغرب. أقرت الحكومة في سنة 1991 قانونا يسمح للشركات الأجنبية المشاركة في حقول النفط الموجودة رغبة منها بجلب الإستثمارات الأجنبية حيث حاليا 40 شركة أجنبية تعمل في هذا الحقل، كما وقعت إثنا عشر اتفاقية للإنتاج والتنقيب، وضعت مجتمعة نحو 300 مليون دولار.

وكانت الحصة الكبرى الشركات الأمريكية الثمانية التي تعمل في الجزائر، حيث تم تسجيل شركة آناداكو الأمريكية التي اكتشفت بئرين للنفط في حاسي بركني، حيث الإنتاج الفعلي للأول 60 ألف برميل في اليوم ومن المتوقع ارتفاعها إلى أكثر من300 ألف برميل يوميا، ويرتفع إنتاج النفط بمعدل 104 ملايين برميل في اليوم. والواقع أن هذا القطاع تفتح على الاستثمار الأجنبي منذ أكثر من عقد من الزمن حيث تم التوقيع على نحو 40 عقد للاستكشاف والتطوير مع شركات أجنبية في تلك الفترة وأثمرت العقود على استكشاف احتياطات من النمط توازي كل ما تم استخراجه في الأعوام الأخيرة.

تعمل في قطاع النمط والغاز حاليا نحو 25 شركة أجنبية أهم العقود التي تم توقيعها عقد مع شركة أموكوا وقع عام 2000 لإنتاج الغاز ونقله بأنبوب طوله 600 كلم وتم تسويقه من خلال شركة مشتركة مع سوناطراك يتطلب استثمار يصل إلى 2.5 مليار دولار، ومن المخطط أن يبدأ إنتاج الغاز عام 2003 بمعدل 9 مليارات م^3 سنويا، إن تصدير الغاز إلى أوربا يتم بواسطة أنبوبين الأهم يمر عبر تونس إلى إيطاليا وهو بطاقة 24 مليار م^3. يسعى إلى رفعه إلى 30 م^3 عام 2003، والأخر إلى اسبانيا والبرتغال يمر عبر المغرب.

هناك مشروع لخط آخر مع نفس الشركة مباشرة مع أوربا في هذا الوقت ومشركة سوناطراك بتنفيذ مشروع يتطلب استثمار يقدر بنحو 19.2 مليار دولار يشمل عملية التطوير والإنتاج بعد الاكتشافات الأخيرة كما تهدف شركة سوناطراك إلى زيادة عدد اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والمشاركة في الإنتاج مع الشركات الأجنبية إلى 50 عقد في 2005. بالتالي رفع طاقة إنتاج النفط الخام نحو 800 ألف برميل حاليا ونحو 1.5 مليون برميل عام 2005.

إن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة سيخفف من عبء العمليات المطلوبة على الخزينة ويوفر أموالا لاستثمارها في مجالات أخرى كما تتمحور استراتيجيات قطاع النفط الآن حول القانون الجديد لهذا القطاع لم يزل قيد التنفيذ، يفصل بين الجوانب التنظيمية والتجارية ويحرر نشاطات الإنتاج والتصنيع ونقل المواد الهيدروكربونية ويجعلها متاحة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

1-4 الاستثمار في القطاع المصرفي: يلعب القطاع المصرفي الجزائري في مجال الاستثمار دورا كبيرا، فهو يشكل منذ مطلع التسعينات أكبر مجال للاستثمار المباشر إلى جانب عملية الخصخصة وأثر ذلك واضح من خلال عدد البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية التي دخلت السوق منذ أوائل العقد الماضي ولا يزال هذا المنحنى متواصل وآخر الداخلين هو البنك العربي .يمكن للمستثمر في القطاع المصرفي الاستفادة من جميع الإمتيازات الضريبية وغيرها من الحوافز التي يمنحها القانون الموحد للاستثمار تضمن القوانين في الجزائر حرية تحويل أرباح المشروع بما في ذلك راس المال عند التصفية مع الإشارة إلى أن الجزائر صادقت منذ مطلع 1995 على الإتفاقية الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) واتفاقية معالجة التزاعات بين الدول حول الاستثمار (CIRDI) ووقعت اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول الشقيقة في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.

ولعل النتائج المسجلة في السنوات الأخيرة لهي الدليل الواضح على جاذبية القطاع المصرفي[1]، إذ تم ترخيص ل16 مؤسسة مصرفية ومالية جديدة باشرت 10 منها مزاولة نشاطها بما يبلغ رأس المال المصرح لهذه المؤسسات نحو 150 مليون دولار علما أن هناك عدد من الطلبات محلية وعربية دولية هي قيد الدراسة حاليا لدى بنك الجزائر، كما شهد القطاع المصرفي الجزائري عملية إعادة هيكلة عضوية منذ مطلع الثمانينيات، فبعد أن كان الجهاز المصرفي مكون من ثلاث مصارف ضخمة إضافة إلى صندوق التوفير وبنك التنمية أنشأ مصرفان جديدان وصدر قانون مصرفي تضمن في العناصر الاولى تحرير النظام المصرفي، كما أكد قانون النقد والقرض توجه القطاع إلى اقتصاد السوق، وتابع هذا القانون صدور مجموعة من القوانين تتعلق بالشؤون المالية والاستثمارية:

- تطوير الاستثمار الخارجي.
- بورصة القيم المنقولة.
- قانون شركة التأمين.
- خصخصة الشركات العمومية.
- هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.
- القرض التأجيلي.

وتزداد الحاجة إلى نشوء بنوك خاصة أجنبية أو/ ومختلطة وذلك لمواكبة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى والشبكة المصرفية الدولية التي ستنتج بها استثمار في القطاع المصرفي ستكون قادرة على تلبية حاجات جميع المتعاملين الأجانب مع الجزائر. ومن الطبيعي في الظروف الراهنة أن تكون ربحية المشروع الاستثماري المصرفي عالية ومردودية الاستثمار أعلى مما هي عليه في الخارج، من هنا نؤكد أن سوق الخدمات المصرفية الراقية والكاملة مفتوحة للمستثمرين وأول الداخلين يحصل على اكبر حصة منها وقد أثمرت سياسة فتح القطاع المصرفي أمام رأس المال الأجنبي عن النتائج إيجابية بعد فترة فتور طالت نسبيا بسبب الاوضاع التي كانت سائدة باستفحال المديونية وحالة عدم الثقة وقد تغير سلوك الحذر والترقب بعد أن تم ترخيص لمصرف واحد وثلاثة مؤسسات مالية خلال النصف الأول من التسعينيات والترخيص لتسعة مصارف وثلاثة مؤسسات مالية برأس مال إجمالي يفوق 150 مليون دولار – كما سبق الذكر- منها نحو 90 مليون استثمارات أجنبية بنسبة 65 % عربية 26 %أوربية 9% أمريكية.

2- الإطار التشريعي:

2-1 القانون الاستثماري قي الجزائر (1995):

إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر قد بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 مادته 183[2].

ينص على إمكانية لغير المقيمين الاستثمار في الجزائر في كل الفروع وغير المخصصة للدولة، هذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس المذكور آخذا بعين الاعتبار المعايير التالية:

[1] – اقتصاد وأعمال عدد خاص 1999، ص 09.

[2] – الجريدة الرسمية الجمهورية العدد 16 -23 رمضان 1416، ص541.

- توازن سوق الصرف، تطوير التشغيل، إتقان القوة العاملة المحلية، جلب التكنولوجيا.

فالحصول على الموارد الإضافية من هذه الاستثمارات يتطلب ضمانات منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والمقبولة من قبل الجزائر، هذه السياسة الجديدة تشكل في الأساس تغيير حقيقي بالنظر إلى انغلاق نسبة مطلقة في الجزائر أمام رؤوس أموال في الجزائر. واكثر من هذا فإنه وبعد الاستقلال وخاصة الفترة بعد 1966 ألغت الجزائر نهائيا مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار المحلي (استرجاع، تأمين)، مع ذلك فإن فعالية ترتيبات قانون 90-10 تبقى خاضعة لـــ: - طبيعة القوانين المتخذة من قبل بنك الجزائر وكيفية تنفيذها.

- تكييف النصوص القانونية (بخلاف البنكية التي تخص حق الملكية، الجباية) (الضرائب...إلخ) والتي يهتم لها رأس المال الأجنبي وكذا القطاع الخاص الوطني.
- التسوية السريعة لتراعات مع الشركات الأجنبية التي كانت لها أو مازالت لها نشاطات إنتاجية في الجزائر.
- إعادة ديناميكية النمو الاقتصادي.

كما يحدد المرسوم التشريعي النظام الذي يطلق على الاستمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية والتي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي، كما يجب أن نتكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات APSI.

وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر(Agence de Promotion et suivie des investissement)

أ- تعريفها:

تأسست يوم 17-10- 1993 حسب ما جاء في مرسوم تنفيذي رقم 94 يتضمن صلاحيات 94-319 مؤرخ في: 12 جمادى الأولى عالم 1415 وهي تنظيم وسير الوكالة التي تعد امتداد للديوان OSSIP وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين والمروجين، كما أصبح بعد سنة مرجع أساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلي والأجنبي في الجزائر لا سيما بعد إنشاء الشباك الموحد[1].

ب- أهدافها: تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، حيث يشرف على الوكالة رئيس الإدارة يتولى شؤون عملها مدير عام يرأس جميع مصالحها، يتصرف باسمها، وهي:

1- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
2- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
3- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات.
4- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
5- تساعد المستثمرين على الاستفادة من كل الإجراءات.
6- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.
7- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات.
8- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.

[1] - يأتي تفصيله لاحقا.

10- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.

11- تستغل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

ج- إمكانياتها: لتتمكن من تأدية مهامها على أكمل وجه تعتمد على خبرات وأجهزة أهمها الشباك الواحد[1]، كما تعتمد على أجهزة تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة وإنجاز المشاريع إلى:

- بنك معلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد.
- قنوات للإعلام الوطني والعالمي.
- خبراء اختصاصيين محليين وأجانب.

2-2 قانون الإستثمار الجديد:

تعدلت بعض التشريعات الاقتصادية في الجزائر قبل بضعة أشهر وابرز تلك التعديلات قانون استثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله ويشمل مفهوم الاستثمار في إطار الأمر المذكور اقتناء أصول في مجال استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة هيكلة وتأهيل رأس مال المؤسسات العامة والمساهمة فيه، وكما شمل المفهوم الجديد عمليات الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في إطار منح إمتيازات أو الرخصة، والجديد في هذا التشريع الآتي:

- السماوات بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- إنشاء شباك موحد (لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارAMDI)[2]، تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وهذه الوكالة هامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية، تنوي فتح فروع ومكاتب تمثيل في الخارج.
- تقدم AMDI كل الخدمات الإدارية المعلومات المتعلقة بالاستثمار، المهتمين، المقيمين أو الغير مقيمين وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب.
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم.
- تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي.

يعد هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم على نحو غر منسق وواضح في السابق.

- نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته AMDI يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثنائي.

يسمح التشريع الجديد بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

❖ **الشباك الموحد:**

من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الواحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك وبنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

---

[1] - الإقتصاد والأعمال -عدد خاص- 1999.

[2] - الشباك الموحد في فصل لاحق.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا[1].

يكون ممثلوا الوزارات والهيئات في الشباك الوحيد مؤهلين قانونيا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا السباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصى 60 يوما، وبناءا على تفويض من الإدارات المعنية، الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداءا من تاريخ الإيداع القانوني للتصريح الاستثمار وطلب المزايا[2]، كما أن الوثائق التي تسلمها الوكالة قبل الاحتجاج بها على الإدارات المعنية[3].

تعيين السلطة الوصية على الوكالة، أعوان الشباك الوحيد ومستخلفيهم بقرار بناء على اقتراح الإدارة أو الهيئة التي يمثلونها، كما يجب عليهم احترام النظام الداخلي للوكالة وقواعده في الانضباط العام، حيث يستفيد أعوان الشباك الوحيد من النظام التعويضي المعمول به في الوكالة، عندما يكون هذا النظام أنفع لهما مما هو معمول به في الإدارات والهيئات التي ينتمون إليها[4].

يمكن المدير العام للوكالة من أجل سير الشباك الوحيد، أن يتخذ كل الإجراءات ذات الطابع العملي والتنظيمي، لاسيما الإجراءات التي تيسر للمستثمرين استيفاء إجراءات الحصول على الوثائق المطلوبة قانونا، في هذا المجال وضمن الآجال القانونية[5].

3- عراقيل الاستثمار في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن تطور الاستثمار الخاص يصطدم في استمرار البيروقراطية فضلا على عدم تطور التمويل والسياسة الذهنية غير الاقتصادية، ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية خاصة بما يتعلق بالبيروقراطية والنقل الإداري والتسيير الغير القادر على وضع ميكانيزمات استثمارية، إلى جانب النقاط التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- التصنيف الغير المؤكد والمعقد لقوانين الاستثمار إلى جانب سوء تسيير على مستوى الموانئ.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار[6]
- قلة البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- فقلة الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة اتجاه الأجانب المستثمرين.
- تفشي الرشوة والبيروقراطية في المعاملات البنكية.
- عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية.
- عدم توفر خرائط استثمارية.

[1] - المادة 22 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993.

[2] - المادة 23، المرجع السابق.

[3] - المادة 24، المرجع السابق.

[4] - المادة 25، المرجع السابق.

[5] - المادة26 ، المرجع السابق.

[6] - الاقتصاد والأعمال، 1999 ص 64.

4- الحوافـــز:

- خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لزوم المشروع الاستثماري.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة في الاستثمار.
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية.
- إفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية من امتيازات خاصة وهذه يحددها مجلس المساهمات كما هناك امتيازات خاصة بالنسبة لنقل التكنولوجيا.
- وجوب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية.
- مبدأ التحكم لفرض المنازعات.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % بدلا من 5. %
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال،بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناءا على تقيم من وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشأة.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة والرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات الداخلة في الاستثمار.

ويمكن إضافة عوامل أخرى ساعدت على تحفيز الاستثمار في الجزائر مثل:

- مواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعميق هذا التوجه (هيكلة القطاع الصناعي، متابعة برامج الخصخصة، إصلاح النظام المصرفي...).
- توجهات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإنشاء صندوق ضمان الاستثمارات وغيرها، وهناك عامل إصلاح سياسي الذي تعزز مؤخرا بعد الانتخابات الرئاسية بالإضافة إلى مرونة تشجيع قانون الاستثمار.

الخلاصة :

لقد حققت الجزائر نسبة نمو متوسطة 3.2 % بين 1998 و 2001 وهذه النسبة جيدة في ظل الانكماش العالمي، وهناك انخفاض ملحوظ في عجز الميزانية العامة وتحسن في الميزان التجاري زيادة على تحسن في السياسة النقدية لأن أهم مؤشرات التضخم قد سجلت انخفاضا بين 3.3 % و 5% أما الديون الخارجية فقد انخفضت من 28 إلى 25 مليار دولار وهذا مؤشر جيد. كما أن هناك استقرار سياسي نسبي. كل هذه المؤشرات الإيجابية انعكست على ارتفاع حجم الاستثمارات العربية في الجزائر وانتقلت من 122 مليون دولار سنة 1998 إلى 347 مليون دولار سنة 2000 ولكن يبقى هذا الارتفاع متواضعا لأن حجم الاستثمارات العربية البينية متواضع عموما لأن المنطقة العربية غير جاذبة للاستثمار ولا تستفيد من التدفقات الاستثمارية الدولية إلا بنسبة 1% أو أقل وهي أدنى نسبة في العالم.

كما سبق ذكره فإن هناك مناخ استثماري اقتصادي والذي يعتبر في السنوات الأخيرة جيد وإيجابي ويساعد المؤسسات الاقتصادية على تحسين أدائها، ولكن يبقى المناخ الاستثماري غير الاقتصادي هو العائق أمام قدوم المستثمرين الأجانب وكذلك عقبة أمام المستثمرين المحليين وتتمثل مؤشرات هذا المناخ في العراقيل البيروقراطية ، تعدد مصادر القرار، نقص المعلومات عن السوق، الرشوة، ....إلخ.

وكخلاصة نستنتج أن مناخ الاستثمار بنوعيه هو العامل الأساسي للرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، ولكن لماذا تبقى المؤسسات الجزائرية عاجزة عن تحسين مردوديتها ومهددة بالاندثار في أي وقت؟ ولماذا يبقى الاستثمار الأجنبي يخشى القدوم إلى الجزائر؟

" الرقابة وأهميتها في تطوير تنافسية المؤسسة"

أ/ إبراهيمي عبد الله
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مقدمة:

تشهد مؤسساتنا الاقتصادية من يوم لآخر تطورات مستمرة وسريعة، فقد تتوسع وتتعدد أنشطتها ويكبر حجمها، أو تغير أو تنوع من أنشطتها، لكنها تواجه دائما بالمقابل العديد من القيود الداخلية والخارجية، والعديد من الفرص و الأخطار (التهديدات) – في محيط تنافسي حاد– من شأنها التأثير بدرجة معينة عن المتابعة الجيدة لأداء المهام و الأنشطة على أكمل وجه وأن تحول دون وصولها إلى تحقيق أهدافها بأكثر فعالية وبكفاءة.

أمام هذه الوضعية التي تهدد بقاء واستمرار المؤسسة وتحول دون بلوغها لأهدافها،وأمام أيضا انفتاح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وتراجع دور الدولة في مجال تطبيق السياسات الحمائية ودخول الجزائر لمفاوضات قصد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها لبعض اتفاقيات شراكة، يتعين على المؤسسة اليوم تفعيل وظائف التسيير المختلفة من: تنظيم، تخطيط،رقابة وتوجيه(من قيادة، تحفيز واتصال) ، وتصميم أنظمة للمعلومات (للتسيير،للتسويق،للمحاسبة،...) بالإضافة إلى أنظمة أخرى منها خاصة نظام اليقظة le systeme de veille ونظام الرقابة الداخلية الذي سيكون موضوع مداخلتنا.

إن أساس نشأة و استمرار و نجاح أي مؤسسة اقتصادية هو مدى تحقيقها للأهداف العامة المخطط لها، و ذلك باستغلال مواردها المادية و البشرية و المالية استغلالا امثلا موجها نحو بلوغ تلك الأهداف، لكن قد تحدث تغيرات مختلفة تؤثر على محيط العمل سواء داخليا أو خارجيا يؤدي إلى الاختلاف بين الأداء المستهدف و الأداء الفعلي، و بالتالي تضطر المؤسسة إلى أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار و تجنب أي انحراف عن الخطط الموضوعة أو تداركه في الوقت المناسب. و أهم التدابير التي من الضروري العمل بها هي متابعة أداء المؤسسة ووظائفها في ظل التقلبات والمفاجآت التي يعرفها المحيط هذا من جهة، ومن جهة أخرى متابعة أداء الأفراد و التأكد من مدى التزامهم بتعليمات المؤسسة و تنفيذهم للمهام الموكلة لهم وبالمستوى المطلوب من الكفاءة و الدقة.

إن اعتماد المؤسسة الاقتصادية على نظام فعال للمراقبة الداخلية سوف يلبي لها حاجة العمل المتواصل على تحسين الأداء و تطويره و التحكم في طرق التسيير بأكثر كفاءة وفعالية لتجنب الأخطار الناجمة عن أخطاء متعمدة أو غير متعمدة، والاستفادة من كل الفرص التي يعرضها المحيط اليوم وغدا.

إن أي مؤسسة تسعى بكل إمكانياتها للوصول إلى معدلات نموٍ سريعة مع الحرص على البقاء والاستمرار، ولذلك يتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الأخطار التي من المحتمل أن تعترضها واستغلال الفرص. فتكرار الفشل و زيادة التهديدات يدفع بكل مؤسسة إلى حتمية توفير و اعتماد وسائل وآليات التحكم في الأخطار في ظل هذا المحيط الذي يزداد يوما بعد يوم حدة في المنافسة .

في هذه المداخلة سوف نتعرض بداية إلى ماهية الرقابة وما يرتبط بها، ثم إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام الرقابة الداخلية وأهميته في الحفاظ وتطوير تنافسية المؤسسة وعلاقته بالجودة داخل المؤسسة.

أولا: مفهوم الرقابة

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المرتبطة بالرقابة رغم اتحادها في المعنى كما اختلفت وجهات نظر الكتاب في مجال تحديد تعريف موحد ودقيق يختص بالرقابة، فمنهم من يعرفها بأهدافها وآخر بإجراءاتها وآخر يربطها بنوع من أنواع الرقابة وآخر بأهمية الرقابة ذاتها .وبالرغم من ذلك فقد اعتبرت الرقابة في نظر الجميع وظيفة من وظائف التسيير بالإضافة إلي التخطيط، التنظيم والتوجيه.

ومن ابرز التعريفات المقدمة للرقابة تعريف فايول الذي يعتبر أن الرقابة هي" التحقق مما إذا كان كل شئ يسير وفقا للخطط الموضوعة والتعليمات المحددة والمبادئ المقررة، وهي تهدف إلى كشف نقاط الضعف والأخطاء وتحديدها من اجل تصحيحها ومنع تكرارها، وتشمل عملية الرقابة هذه كل شئ: الأشخاص والتصرفات والأشياء"[1] .

كما عرف كل من Gullet و Hicks الرقابة على أنها " العملية التي تسعى الإدارة من خلالها إلى التحقق من أن ما حدث هو الذي كان يفترض أن يحدث وإذا لم يحدث ذلك فلابد من إجراء التعديلات اللازمة"[2].

من جانبهما عرف كل من Terry و Fulmer أن " الرقابة تتمثل في القيام بثلاث خطوات هي[3]:

- وضع المعايير و المقاييس؛
- قياس الأداء و مقارنته بالمعايير؛
- تصحيح الفرق بين النتائج الفعلية و الخطط الموضوعة ".

كما عرفت الرقابة على أساس أنها " نشاط إنساني يختص بمواكبة عمليات تنفيذ الخطط والسياسات ويركز على توقع حدوث الأخطاء و محاولة تجنبها مقدما عن طريق قياس النتائج المحققة أولا بأول ومقارنتها من ثم بالمعايير الموضوعة مقدما لتحديد الاختلافات و التمييز فيما بينها إضافة إلى معرفة أسبابها بطريقة تأخذ في الاعتبار طبيعة وحجم المنشاة التي تتم مراقبتها و العمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات بأسلوب يدفع العاملين على تحسين الأداء وتطويره و تحقيق التعاون فيما بينهم من اجل تحقيق الأهداف المرجوة " [4].

عرفت الرقابة أيضا بأنها "مجموعة النظم و الإجراءات و الوسائل التي يمكن تبنيها بغرض حماية الأصول و دقة البيانات الحسابية و الإحصائية و التقارير" [5].

[1] – **عبد الرحمان الصباح** : مبادئ الرقابة الإدارية المعايير – التقييم – التصحيح ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، 1997 ، ص.17.

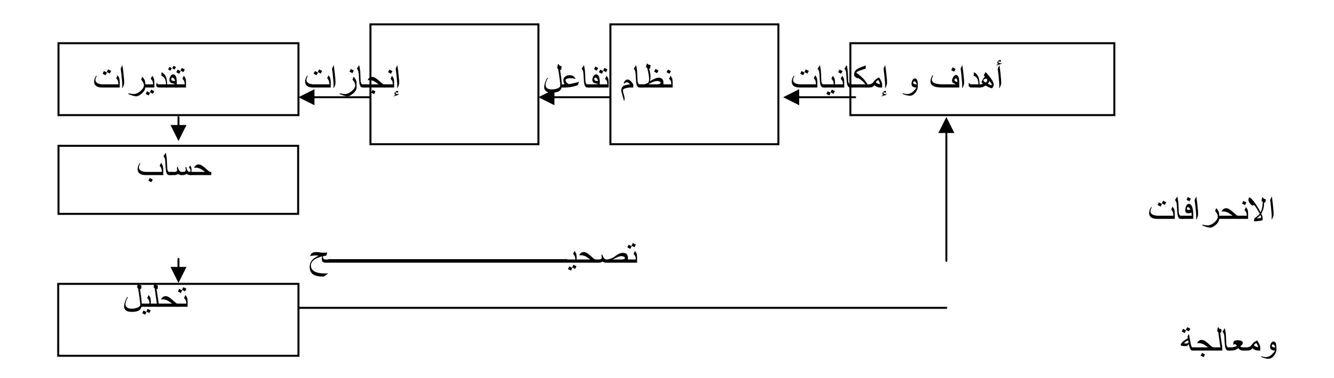
[2] المرجع السابق،ص.17.

[3] المرجع السابق،ص.19.

[4] المرجع السابق،ص.19.

[5] محمد عبده زيدان،النشرة الإلكترونية للشركة السعودية للكهرباء، العدد الرابع ، السنة الأولى، ماي، 2001.

والشكل التالي يلخص لنا عملية الرقابة بالاستناد إلى ما يعرف بالتغذية العكسية retroaction ou feed-back :



واستنادا إلى هذا الشكل قدمت عدة تعاريف للرقابة من بينها:

« الرقابة وظيفة إدارية تنطوي على قياس و تصحيح أعمال المرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط المرسومة قد حققت و نفذت»[6].

« الرقابة هي مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط و اتخاذ الإجراءات التصحيحية إن لزم الأمر»[7].

من جانبها عرفت الجمعية الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC[8] المراقبة الداخلية على أنها« مجموعة من الجوانب المراقبة (مقاييس) محاسبية أو غيرها، تضعها الإدارة و تعمل على تطبيقها و يتم ذلك تحت مسئوليتها لغرض حماية أملاك المؤسسة و لضمان صحة التسجيلات المحاسبية و الحسابات السنوية الحاصلة»[9].

أما مجمع خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين OECCA[10] فقد عرف المراقبة الداخلية بأنها« مجموعة تأمينات (ضمانات) تساعد أولا على حفظ أملاك المؤسسة من (السرقة، التلف...إلخ) و ثانيا لتحقيق معلومات صحيحة و حسابات دقيقة»[11] .

و يعرفها أيضا على أنها« عبارة عن الخطة المنظمة لاستخدام الوسائل العلمية و العملية لحماية أصول المنشأة و التأكد من صحة البيانات المحاسبية»[12].

بينما يعرف الخبير المحاسبي الأستاذ حميني علال المراقبة الداخلية بأنها« انضباط عام في التسيير بهدف الاحترام و الالتزام بالإجراءات، القوانين و القواعد و أي عملية تؤدي إلى تحقيق مبادئ الثقة داخل المؤسسة»[13].

و على العموم يمكن تعريف الرقابة بأنها إحدى وظائف التسيير التي تعنى بمتابعة وتقييم كل عمليات وأنشطة المؤسسة و مقارنتها مع ما خطط له و من ثم تحديد الانحرافات بطريقة وصفية أو كمية بغية اتخاذ ما يلزم من قرارات لتجنب وقوع انحرافات أو معالجتها في حالة وقوعها.

---

[6] كامل المغربي، حيدر فرحات، أساسيات في الإدارة،دار الفكر ،عمان،1995،ص.194.

[7] – أحمد ماهر و جلال المجرسي، الإدارة المبادئ و المهارات، الدار الجامعية 2001–2002، ص.624.

" [8]CNCC "Compagnie Nationale des Commissaires aux Comptes

[9] MONIQUE LACROIX, comptabilite approfondie et revision, Paris, vuibert, 1994, P.28.

[10] OECCA "L'Ordre des Experts Comptable et Comptables Agrées

[11]Ibid, P.28.

[12]Ibid, P.28.

[13]Haminie – A- le contrôle interne et l'elaboration du bilan. Alger,OPU,1993,P.05.

و من التعاريف السابقة نجد أن الرقابة تتمحور حول فكرة عامة و هي أنها عبارة عن خطة عمل تضعها المؤسسة و تصيغها على شكل لوائح و تعليمات و تلزم مستخدميها باحترامها و تطبيقها، وذلك لضمان حماية أملاكها و دقة المعلومات المحاسبية لقوائمها المالية.

وحديثا أصبحت المؤسسة تعتمد على الأساليب العلمية لتحقيق هذه الرقابة كالميزانيات التقديرية، التحاليل الإحصائية، المراجعة الداخلية،... من أجل أن يكون نظام مراقبتها الداخلية فعال يحقق الأهداف المرجوة لقيامه، كما يمكن رقابة أي نشاط من ناحية العوامل الآتية [14]:الكم والكيف والزمن والتكلفة.

إن الرقابة ضرورة حيوية و لكنها غير كافية لذلك يستعان بكل من التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير لاستكمال العملية الرقابية و تطوير أداء المؤسسة و توجيهه نحو خدمة أهداف المؤسسة وفي بعض الأحيان يبدو اللجوء إلى أطراف خارجية أمرا ضروريا و ربما حتى أمرا يمليه القانون.كما أن الرقابة لا تقف فقط عند مجرد فحص العمليات (VERIFICATION) بل تتعداها لتؤمن فعالية قرارات الإدارة العليا للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس يتعين على الإدارة العليا ضرورة الاهتمام بالآتي[15]:
1 – السلوك الملائم داخل التنظيم المحفز باستخدام الحوافز التنظيمية؛
2 – مساهمة الهيكل التنظيمي لتحقيقه الأهداف؛
3 – القيم والمعتقدات الحالية و التي تنظمها الثقافة، التنظيم والترتيب على أن تتوافق مع الأهداف السابق تحديدها و المرغوبة من قبل التنظيم ؛
4 – الحاجة لمساندة المعلومات لتحقيق الأهداف.

ثانيا: لماذا الرقابة ؟

قد يتضح أن التخطيط غير كامل و التنظيم ينقصه المرونة ،والتحفز غير سليم و الاتصال مسدود والتوجيه يفتقد للفعالية ومثل هذه الأسباب تجعل وظيفة الرقابة ضرورة من الضروريات[16] .

ولأن تنفيذ الأعمال لا يتم في الغالب بشكل تام و متقن و لأن تنفيذ الخطط يتم في العادة من طرف أفراد و من المعروف أن هؤلاء متفاوتون في قدراتهم و دافعيتهم و أمانيهم و أدائهم الأمر الذي يفرض رقابة مستمرة و حاجة ملحة لممارسة أنشطة الرقابة الإدارية باستمرار حتى نتأكد من أن سير العمل يتم وفق ما خطط له .
و من جهة أخرى تظهر الخطط نفسها تقادما و تتطلب مراجعة و فحصا انطلاقا من التغيرات التي يشهدها محيط المؤسسة الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى أن إمكانيات المؤسسة محدودة ماديا و بشريا وهنا تظهر فائدة الرقابة من اجل إيجاد مواءمة بين الأهداف و الإمكانيات وهذا ما يتجسد في إطار التغذية العكسية.
كما أن عملية تفويض السلطة و توزيع المهام و المسؤوليات تفرض بدورها أسلوبا رقابيا يسمح للرئيس بمتابعة أداء مرءوسيه انطلاقا من حدود السلطة الموكلة لهم و المهام المسندة لهم و من ثم تحديد مسؤولية الانحراف تحديدا دقيقا و ضمان سلامة أداء العاملين .

---

[14] المرجع السابق، ص.405.

[15] المرجع السابق، ص. 74.

[16] **عادل مبروك محمد**: إدارة الإستراتيجية، التطبيقية – الرقابة – الإستراتيجيات الوظيفية ، دار النهضة العربية ، 1996، ص.403.

كثيرا ما يحدث الاحتكاك و النزاعات بين أوساط العاملين و سوء التفاهم و تتداخل الصلاحيات والمسؤوليات، تأتي هنا الحاجة إلى الرقابة المستمرة و المحكمة لتفادي مثل هذه الحالات لضمان سلامة أداء العاملين مما سيكون له الأثر على سلامة أداء المؤسسة ككل .

كثيرا ما يحدث أيضا انسداد في طرق و قنوات الاتصال وتعطل في سير الوثائق و المستندات مما يحول دون وصول المعلومات أو المعطيات في وقتها و الوثيقة المطلوبة في حينها و هذا ما يؤثر على سير الخطة المرسومة تسمح الرقابة هنا بتحديد مكامن الانسداد في حينه و من ثمة السهر على توفير الاتصال فيما بين المستويات المختلفة للهيكل التنظيمي و تسهيل إجراءات سير و انتقال الوثائق وهذا ما سيكون له الأثر الإيجابي على تسريع وتبسيط نقل وتحرك المعلومة والوثيقة وبالتالي تسهيل وتنشيط عملية اتخاذ القرارات .

وبغياب الرقابة سوف لن يكون لباقي الوظائف الإدارية أي معنى لان الرقابة تمارس وظيفتها في نطاق إدارة أعمال كل وظائف المؤسسة : الشراء، الإنتاج، التخزين، التسويق،...كما تغطي كل مكونات الإدارة من الأفراد، الأموال، المواد، القوانين، السياسات، التعليمات، أساليب السلوك والتفكير.كما أن المعلومة التي تجمعها الأجهزة الرقابية هي التي تربط أجزاء العملية الإدارية مع بعضها البعض.

و تأتي أهمية الرقابة من دورها المزدوج[17]:
1-المساهمة و التعاون في تحقيق نتائج المؤسسة انطلاقا من كشف نقاط القوة و تدعيمها و كشف نقاط الضعف و تفاديها لمواجهة المنافسين .
بالمقابل أيضا يتعين على المؤسسة لتطوير و تنمية نقاط قوتها " ATOUS " ، أي ميزتها التنافسية Advantage competitif الحفاظ عليها و تحسينها لتضمن تفوق أدائها على منافسيها و هنا يجب على الرقابة الداخلية عن طريق طرق البحث و الاستقصاء أن تبرز هذه المزايا التنافسية للمؤسسة حتى تضمن بقاء المؤسسة و نموها.

في هذا الإطار ينبغي أن تضمن الرقابة الداخلية من أن كل القرارات المتخذة تصب في اتجاه واحد ومعنى ذلك ضمان التنسيق والتعاون بين مختلف مكونات التنظيم من اجل خدمة الأهداف العامة و النهائية للمؤسسة.
2-دور المسير: معنى ذلك أن توليفة عوامل الإنتاج المستعملة من قبل المؤسسة من أجل الحصول على أصل أو خدمة يجب أن تكون الأكثر تكيفا مع وضعيتها في السوق.ففي إطار منافسة قوية في الأسعار بين مختلف المتنافسين الموجودين فإن الرقابة الداخلية هنا يجب أن تعمل على التحكم في تكاليف الإنتاج وتقليصها من أجل ضمان مكانة المؤسسة في السوق ومواجهة المنافسة. وفي إطار منافسة تقع على جوانب أخرى مثلا:خدمة ما بعد البيع، جودة المنتوج،...فإن الرقابة الداخلية توجه نحو خدمة هذه الجوانب بغية المساهمة في تنمية وتطوير القدرات التنافسية للمؤسسة.

و تزداد أهمية الرقابة أيضا بالنظر إلى النقاط التالية :
- كثرة التقلبات و المفاجآت و الفرص و المخاطر التي يعرضها محيط المؤسسة اليوم المرتبطة بالسوق؛
- كبر حجم المؤسسة من يوم إلى آخر؛
- تنوع وتعدد أنشطة المؤسسة من فترة لأخرى ؛

[17] **Martine Reuzeau,** Economie d’Euteprise, paris, ESKA,1993,P.111-112.

- التوزع الجغرافي للمؤسسة؛
- تعدد و اختلاف المستويات التنظيمية تبعا للهيكل التنظيمي المعتمد؛
- زيادة حدة المنافسة و تقلص الدور الحمائي للدولة .

أمام هذه الوضعية يتعين على المؤسسة إذا ما أرادت البقاء و النمو مواجهة هذه التحديات التي يفرضها المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة على حد سواء وهذا ما يشكل بدوره عبئا كبيرا على نظام الرقابة في حد ذاته مما يتطلب وضع معايير محددة على شكل خطة تستجيب لواقع المؤسسة ضمن محيطها لمقارنة النتائج بها و قياس الأداء للتأكد من مطابقته للخطط المرسومة و تصحيحه إذا ثبت وجود انحراف.

و على هذا الأساس تعد الرقابة ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير العمل (الخطط المرسومة) والتأكد من أن الإنجاز يسير حسب ما قرر له و هي بهذا تعتبر وظيفة ذات علاقة مع باقي عناصر العملية الإدارية و بشكل خاص التخطيط و اتخاذ القرارات[18].

مما تقدم يمكن القول أن أهمية الرقابة في ضمان تنافسية المؤسسة تستلهم أساسا من مفهوم الرقابة ذاتها باعتبارها[19] :

- أداة للتأكد من أن أهداف المؤسسة المسطرة تم إنجازها حسب ما خطط له ؛
- أداة لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات و البيانات التي تخص الواقع الفعلي للمؤسسة ؛
- أداة لتحقيق امثلية وفعالية لكل عمليات المؤسسة؛
- أداة للتحقق من ملائمة وصدق المعلومات المالية وصحة ودقة القوائم المالية المنشورة؛
- أداة للتأكد من مدى الملاءمة والمطابقة مع القوانين واللوائح الجاري العمل بها.

ولكن بالمقابل يجب أن نشير إلى إن هنالك أسبابا تؤدي إلى أخطاء أو قصور في الرقابة الداخلية يمكن حصرها في المفهوم الخاطئ للسياسات و الإجراءات و التي تنجم عادة من التفسيرات الشخصية الخاطئة بسبب توجيهات غامضة والأخطاء البشرية، و هي بالطبع تؤثر على الإيرادات و المصروفات وتحدث عادة بسبب عدم دقة المنفذين لأعمالهم وعدم مراجعة المشرفين لأعمال مرءوسيهم بدقة وعدم دقة البرامج الآلية في تدقيق المعلومات وعدم الاهتمام بتنفيذ الإجراءات أو تقليصها بمرور الزمن والثقة الزائدة عن الحد من قبل المشرفين في مرؤ وسيهم.

ويحدث ضعف الرقابة الداخلية أيضا بسبب عدم الإدراك المترتب على عدم وصول المعلومة للموظف المختص أو عدم اطلاعه عليها أو عدم معرفة المنفذين بوجود السياسات والإجراءات والثقة الزائدة عن الحد في إنجاز المعاملات والتسرع في إنجاز بعض الأعمال دون الحصول على المعلومات الكافية وعدم إدراك الموظف لنطاق اختصاصه والآثار المترتبة على ذلك .

كما تضعف الرقابة الداخلية عندما يتم تقديم العلاقات الشخصية على المصلحة العامة وعندما تسود المجاملات والرأفة الزائدة.

---

[18] – **فؤاد الشيخ سالم وآخرون** : المفاهيم الإدارية الحديثة ، مركز الكتب الأردني ،عمان،1995،ص.240.

[19] ولعل ما يزيد من أهمية موضوع الرقابة ما توصل إليه التقرير السنوي في منظمة الأمم المتحدة لعام 2001 في مجال تعزيز الإدارة، إذ تم إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية سنة 1994 انطلاقا من مجموعة من الوحدات الصغيرة المستقلة التي تقدم تقاريرها إلى الإدارة .وقد تطور هذا المكتب إلى مكتب متكامل مستقل يقدم مجموعة شاملة من خدمات الرقابة الداخلية ، وهذا المكتب معترف به داخل المنظمة وخارجها باعتباره مصدرا موضوعيا للمعلومات التي يطمان إليها وأداة للتغيير داخل المنظمة .ويمتد عمل هذا المكتب من مراجعة الحسابات إلى تقديم المشورة والتقييم والرصد والتفتيش والتحقيق، وخلال عام 2000 انتهت أنشطة الرقابة إلى ما يزيد عن 2000 توصية تتصل بتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين الأداء في مجال الإدارة وحددت مجالات تمكن فيها تحقيق وفورات في التكلفة واسترداد مبالغ تبلغ نحو 58 مليون دولار.

ثالثا:وظيفة الرقابة والتغذية العكسية

إن الرقابة وظيفة من وظائف التسيير تهتم بمتابعة العمل و قياس الأداء و الإنجاز الفعلي له ومقارنته مع ما هو مخطط باستخدام معايير تدعى بالمعايير الرقابية معنى ذلك الإجابة على سؤال هل أن تنفيذ العمل يتم وفق ما هو مخطط و مرسوم له و حسب ما أريد له أم لا؟[20].

و على هذا الأساس يجب أن تحمل ذهنية المراقب تصورا دائما عن فكرة التغذية العكسية ليتحقق جوهر الرقابة وتتحقق أهداف المؤسسة المسطرة من خلال :

- تعديل مستمر للخطط و البرامج و إعادة نظر في الأهداف و الإمكانيات والتشريعات و اللوائح المنظمة للعمل و كذا للمعايير الرقابية؛
- تحديد من يستحق المكافأة و من يستحق العقاب في حالة انحرافات في غير صالح المؤسسة؛
- تحديد مدى كفاءة وفعالية المؤسسة بشكل عام في تحقيق أهدافها و مدى نجاح سياستها.

وتلعب وظيفة الرقابة انطلاقا من التغذية العكسية دورا مهما في اتخاذ القرارات بشكل يسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية قبل و أثناء و بعد اكتشاف الانحراف. و في إطار ما يعرف اليوم بالرقابة الإيجابية الوقائية يمكن توقع الخطأ أو الانحراف و تفادي حدوثه قبل وقوعه و هذا ما سيسمح بدوره في النهاية بتحسين أداء المؤسسة و تجنب خسائر من شأنها التأثير على الذمة المالية للمؤسسة[21].

إن النظر إلى المؤسسة كنظام يقودنا إلى إبراز وإدراك أهمية وفائدة التغذية العكسية أو المرتدة في تفعيل الرقابة وتحقيق الربط بين كل عناصر النظام[22]:

1-المتغيرات: في هذا المستوى عادة ما نميز بين عدة أصناف،

متغيرات داخلة(INTRANTS) و هي معطيات يفرضها المحيط الخارجي على النظام؛

متغيرات خارجة(EXTRANTS) و هي نتائج تحصل عليها من تشغيل النظام؛

متغيرات أساسية(ESSENTIELLES) و هي متغيرات خارجة مأخوذة كمعايير لتقدير الأهداف المسطرة؛

متغيرات فاعلة (ACTIONS) و هي ترتبط بالمتغيرات الداخلة على أساسها يمكن أن تتدخل.

2-نسق التحويل Processus de Transformation و يقصد به مجموع القواعد و الإجراءات التشغيلية التي تولد لنا المتغيرات الخارجة و المتغيرات الأساسية و هذا انطلاقا من المتغيرات الداخلة و المتغيرات الفاعلة.

3- الموجه UN PILOTE

يقوم هذا الموجه :

-بتحديد الأهداف يعني هذا تحديد القيم المقبولة بالنسبة للمتغيرات الأساسية ثم يحدد التوجهات التي من الواجب اعتمادها من اجل بلوغ هذه القيم ؛

-تحديد المتغيرات الفاعلة الممكن القيام بها ؛

-يراقب تطور النظام بمقارنة القيم المنجزة من المتغيرات الأساسية بالنسبة للقيم المتوقعة و هذا بتشغيل المتغيرات الفاعلة.

إذا كانت الإدارة العامة في أي تنظيم تضطلع بمهمة أساسية و هي إعداد وتحضير استراتيجية وتحديد الأهداف والإشراف على تنفيذها فان لكل مستوى من الهيكل التنظيمي و لكل

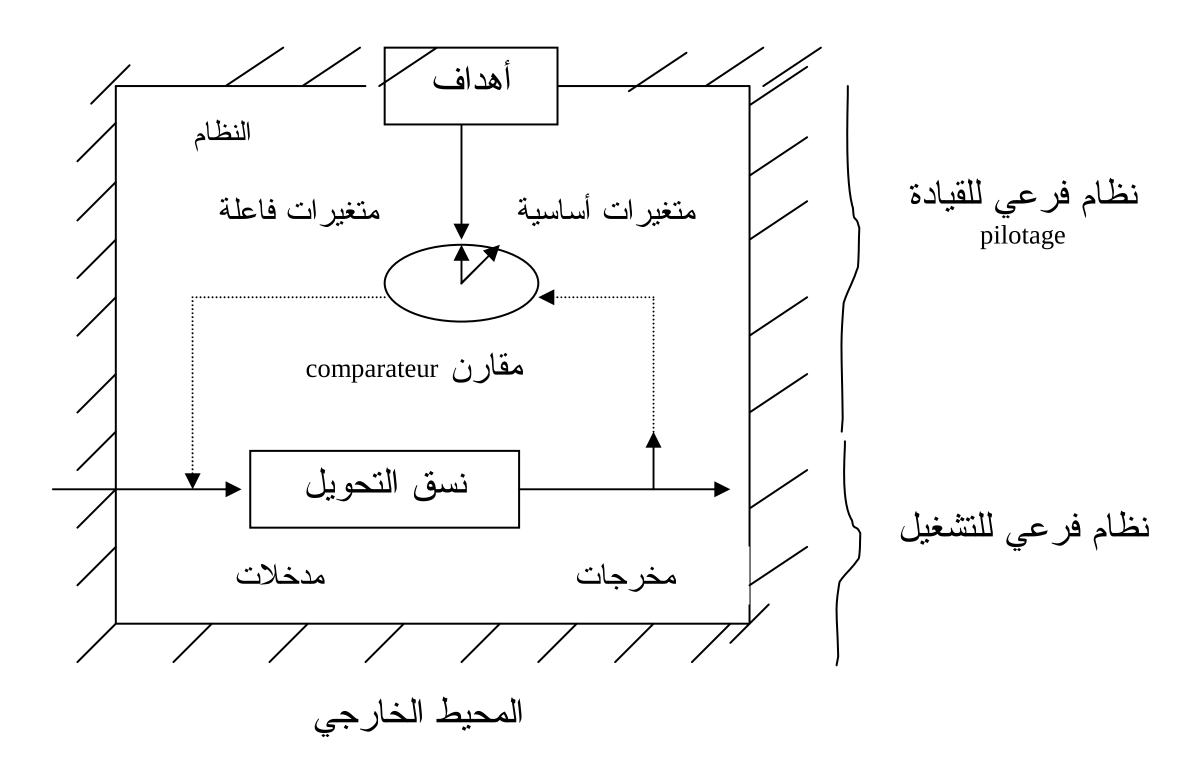
---

[20] – **عمر وصفي عقيلي** : الإدارة أصول وأسس ومفاهيم ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان،1997،ص.433.

[21] المرجع السابق،ص.240.بتصرف

[22] **Michel Gervais :** Contrôle de Gestion par le système budgétaire, Paris, vuibert,1994,,p.9-10.

وظيفة نظام للرقابة يعمل على تامين انسجام العمليات المترتبة من اجل إنجاز و تجسيد الأهداف المسطرة مسبقا ويحدث كل هذا في إطار تشغيل حلقة التغذية العكسية انطلاقا من مجمل المتغيرات ومن مجمل المعلومات الوافدة للنظام سواء من الداخل أو الخارج.
يمكن عرض ما سبق في هذا الشكل :



Source : **Michel Gervais :** Contrôle de Gestion par le système budgétaire. Paris vuibert 1994,P10.

رابعا :دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية

إن غاية نظام الرقابة الداخلية هو تحسين أداء المؤسسة بوجه عام وهذا يعني بدوره ممارسة الرقابة من وجهة نظر إيجابية ثم القيام بالمساءلة وذلك بتحديد المسؤولين عن الأخطاء الناتجة عن قراراتهم وهذا ما يسمى في المحاسبة بمحاسبة المسؤولية.

إن نظام الرقابة الداخلية بهذا المنظور سيجعل المؤسسة في حالة تأهب و استعداد لمواجهة المنافسة في الداخل و الخارج و في أي وقت و هذا في إطار إمكانياتها المتاحة كما سيسمح لها بإعداد خطط و رسم استراتيجية انطلاقا من المعلومات و البيانات التي يوفرها هذا النظام و التي تخص كما سبق ذكره كل مجالات عمل و أنشطة و وظائف المؤسسة من اجل التموقع الجيد في السوق و كسب حصة معتبرة ومكانة لائقة بين المتنافسين .

في الواقع ليس هنالك نظاما موحدا للرقابة الداخلية فهو يختلف باختلاف حجم المؤسسة و الظروف التي تحيط بها ولكن له مقومات أساسية تتمثل في الآتي :

- وجود سياسات و إجراءات مكتوبة و معتمدة من الإدارة تسهل على التنفيذيين القيام بأعمالهم دون الاعتماد على التفسيرات الشخصية ؛

- وضع خطة تنظيمية تراعى تحديد المسؤوليات والصلاحيات لتحول دون التعارض بين الاختصاصات؛
- وجود نظام محاسبي متكامل و تصميم دورات مستندية تحقق الرقابة الفعالة ؛
- استخدام كافة الوسائل الآلية لضمان صحة و دقة البيانات المحاسبية ؛
- وصف دقيق للوظائف المختلفة و حسن اختيار الموظفين مع وجود برامج تدريب للعاملين ؛
- وجود مستويات سليمة للأداء في جميع الإدارات ؛
- نظام دقيق لمراقبة الأداء أو آلية تمكن الإدارة العليا من الاطلاع على مجريات الأمور و مواطن الضعف.

وتزداد أهمية تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من اجل الاستجابة والتكيف مع التغيرات السريعة و المتلاحقة للمحيط بكل أبعاده إذا علمنا أن نطاق هذا النظام يمتد ليشمل كافة **مجالات** عمل و أنشطة و وظائف المؤسسة مهما كان **نوع** الرقابة المطبق .

فيما يخص المجالات التي يمكن أن تشملها الرقابة يمكن أن نسجل مايلي:

1- في مجال الإنتاج : التأكد من استغلال الطاقة الإنتاجية؛
التأكد من تنفيذ خطة الإنتاج؛
التأكد من عدم تبذير وهدر الموارد ومستلزمات برنامج الإنتاج؛
التأكد من نوعية المنتوج وعدم وجود عيوب.

2- في مجال الشراء : التأكد من وصول متطلبات ومستلزمات المؤسسة في المواعيد اللازمة وبالمواصفات المحددة (اسعا ر ، كمية ، نوعية ...) ؛

3- في مجال التخزين : مراقبة حركة المخزونات (مدخلات و مخرجات) بواسطة سجلات؛
حماية المخزونات من الأخطار كالتلف، تدهور القيمة،...

4- في مجال السلوك و التصرفات: ضمان حسن سلوك الأفراد أثناء تأديتهم لأعمالهم؛
التزام تطبيق القواعد و اللوائح؛
التأكد من ارتفاع الروح المعنوية ورضاء العاملين .

5- في مجال الأموال:" الرقابة المالية" تسيير التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية input output
كفاءة استخدام الأموال وموافقتها لاحتياجات المؤسسة في الوقت اللازم والتكلفة المعقولة ؛
حساب نسب ومؤشرات للتأكد من سلامة ونجاعة المؤسسة؛
إعداد وتحضير مخطط الاستثمار والتمويل.

6- في مجال التسويق : التأكد من مستوى الطلب على منتجات المؤسسة ومقارنته مع الخطة (الموازنة)؛
تنفيذ الحملات الإعلامية؛
متابعة رضا المستهلك؛
متابعة قنوات وشبكات التوزيع.

أما فيما يخص أنواع الرقابة يمكن أن نسجل مايلي:

أ-الرقابة من حيث توقيت حدوثها: وتشمل الرقابة الوقائية (الرقابة التنبؤية) أي اكتشاف وتوقع الانحراف قبل حدوثه لتفاديه بالإضافة إلى الرقابة المتزامنة والرقابة اللاحقة (الرقابة البعدية) أي بعد الانتهاء من تنفيذ العمل ليتم حساب وتحليل وعلاج الانحراف لعدم تكراره ثانية.

ب–الرقابة من حيث الشمولية: هناك الرقابة الشاملة التي تهدف إلى تقييم الأداء الكلي للمؤسسة، الرقابة على مستوى الوحدة الإدارية بقياس كفاءة وفعالية جزء من التنظيم الهيكلي للمؤسسة، ثم الرقابة على مستوى الفرد بتقييم أداء وكفاءة الأفراد وسلوكهم.

ج–الرقابة من حيث المصدر: رقابة داخلية تتم داخل المؤسسة وتمارس من قبل الرؤساء على مختلف مستوياتهم الإدارية وقد تمارس من قبل وحدة إدارية متخصصة بالعملية الرقابية كمصلحة الرقابة أو رقابة خارجية تتم من طرف أجهزة خارجية متخصصة منها الإجبارية ومنها الاختيارية.

د–الرقابة من حيث نوعية الانحراف: رقابة إيجابية أي تحديد الانحرافات الإيجابية للاستفادة منها ومعرفة أسبابها وتعزيزها مستقبلا ورقابة سلبية أي تحديد وكشف الانحرافات السلبية ومعرفة أسباب حدوثها لتفاديها مستقبلا.

هـ –الرقابة من حيث تنظيمها: هناك الرقابة المفاجئة أي رقابة دون سابق إنذار والرقابة الدورية التي تنفذ كل فترة زمنية أسبوع، شهر،...وأخيرا الرقابة المستمرة أي بصفة دائمة.

وإن كانت هناك أنواع كثيرة وخاصة بالرقابة مثل رقابة الإنتاج ، رقابة المخزون ، رقابة الإستراتيجية ورقابة الجودة ... وكلها تعتمد على الخطوات الثلاثة وهي قياس الأداء ومقارنة الأداء الفعلي بالمخطط ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية،وإن كان من المفروض إعداد وتفصيل تلك الخطوات الثلاثة لمواجهة النوع الخاص من الرقابة المنفذة[23] .

إن وظيفة الرقابة اليوم وفي ظل هذه التحولات تعد وظيفة أساسية ومحورية من شأنها المساهمة في تطوير وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسة ومادام الأمر كذلك يتعين على المؤسسات، والمؤسسة الجزائرية معنية بهذا،تصميم وإنجاز نظام للرقابة الداخلية ثم التأكد من أن نظام الرقابة الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة لديها :

1- يتلاءم مع حجم المؤسسة و طبيعة نشاطاتها؛
2- يغطي كافة نشاطات المؤسسة و عملياتها و على وجه الخصوص :
   أ) كافة الخدمات و المنتجات الجديدة ؛
   ب) العمليات مع الفروع الخارجية و الشركات التابعة و الحليفة و المؤسسات المراسلة وكافة البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل معها.
3- يشتمل على معايير مناسبة لمنع وقوع الأخطاء؛
4- يشتمل على آليات مناسبة تمكن من تحليل و ضبط و إدارة المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسة؛
5- يكون مدعما بأنظمة معلومات و اتصالات تكفل تدقيق المعلومات بدقة ؛
6- يتلاءم مع الإطار المؤسسي للمؤسسة بهدف ضمان التوافق مع أحكام القوانين و الأنظمة التي تحكم عمليات المؤسسة ؛
7- يكون موثقا و مفصلا بشكل كاف ؛
8- يحدد بوضوح الإجراءات التصحيحية عند الحاجة .

كما يجب أن يتلاءم الهيكل التنظيمي مع طبيعة عمل المؤسسة و نشاطاتها و المخاطر المترتبة عليها كما يجب أن يكفل الضوابط التنظيمية الآتية :

- [23] **عادل مبروك محمد**: إدارة الإستراتيجية، التطبيقية – الرقابة – الإستراتيجيات الوظيفية ، دار النهضة العربية،1996، ص.55.

1- تنفيذ الاستراتيجية الموافق عليها من مجلس الإدارة من خلال تعريف الأهداف المحددة لكل وحدة إدارية والأنشطة والمهام المناطة بها؛
2- وصف مفصل للمهام و المسؤوليات لكل نشاط و لكل وحدة إدارية ؛
3- تحديد الصلاحيات وتوضيح خطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية ووجود آلية تضمن الإلغاء الفوري لصلاحيات أي موظف في حالة الاستقالة أو تغيير المهام الوظيفية ؛
4- تحقيق الرقابة الثنائية على الأقل بشكل مباشر أو غير مباشر لكل نشاط أو عملية ؛
5- فصل وتحديد الواجبات لتجنب تعارض المهام ولتقليل مخاطر الأخطاء والاختلاس و من ضمن ذلك ضمان استقلالية جهاز التدقيق الداخلي عن الجهات التنفيذية للعمليات المختلفة؛
6- وجود وصف وظيفي مفصل للمؤهلات المطلوبة لكل وظيفة ؛
7- وجود دليل عمل و إجراءات مفصلة لتنفيذ العمليات و الرقابة عليها ؛
8- وجود آلية رقابة مناسبة تشمل كل أنظمة المؤسسة لضمان أن كل عملية من عمليات المؤسسة:

أ) صحيحة و قانونية ؛
ب) تم تنفيذها بموجب دليل عمل الوحدة المعنية ؛
ج) تم تنفيذها من قبل الشخص المخول ؛
د) محفوظة في السجلات المناسبة و مخزنة حسب القانون التجاري و القانون الداخلي للمؤسسة.

9- إجراءات لتحديد احتياجات المؤسسة المستقبلية من العمليات و أولويات تنفيذها ؛
10- وجود رقابة منتظمة تؤكد تطبيق الهيكل التنظيمي على ارض الواقع وإجراء التعديلات المناسبة عليه حيثما يكون ذلك ضروريا ؛
11- وجود مراكز عمل مهمتها مراقبة أداء العمل وتقديم التقارير المالية المطلوبة للإدارة؛
12- وجود دائرة قانونية تتمتع بالاستقلالية التامة .

بالإضافة إلى هذا يجب أن يتوفر لدى كل مؤسسة نظام لرقابة المخاطر يتلاءم و حجم المؤسسة وطبيعة عملياتها . ولضمان فعالية مثل هذا النظام فإن أنظمة الرقابة الداخلية يجب أن تكون مبنية على الآتي:

01-وجود سياسة مخاطر موثقة تغطي كافة اوجه عمليات المؤسسة و تضع مقاييسا وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر الكمية ويجب أن يتم التأكد من أن كافة الموظفين وكل حسب مستواه الإداري على اطلاع و دراية تامة بها ؛

02- وجود جهاز إداري متخصص و مستقل يناط به وظيفة إدارة و رقابة جميع المخاطر المترتبة على كافة عمليات المؤسسة؛

03- تقييم منتظم لسياسات التسعير لكافة المنتجات و الخدمات المقدمة للتأكد من أن تلك السياسات قد أخذت بالاعتبار جميع عناصر الكلفة والأسعار المنافسة بالإضافة إلى تحليل الكلفة/ العائد؛

04-مراقبة الالتزام بإجراءات وسياسات رقابة المخاطر وكذلك حدود المخاطر بكافة أنواعها؛

05- إجراءات تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار عن أي تجاوزات ذات اثر مادي والخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات ومتابعة تنفيذها؛

06- تقييم منتظم لإجراءات وسياسات وحدود المخاطر وذلك في ضوء خطورة المشاكل التي قد تظهر واستراتيجيته المؤسسة وتطورات السوق ؛

07- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر مثل : - التقييم الذاتي للمخاطر، وضع مؤشرات للمخاطر، إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر؛ توفر البنية التحتية التكنولوجية الملائمة لإدارة المخاطر لدى المؤسسة واستخدام الوسائل الكمية للرقابة على المخاطر.

من جانب آخر يمكن أن يترتب على تجميع ومعالجة وتحويل وتخزين المعلومات بالشكل الآلي المخاطر التالية :

- خطأ معلوماتي أو خطأ في تشغيل البرمجيات ؛
- ضياع أو تغيير البيانات أو البرمجيات ؛
- عدم كفاية البرمجيات أو الموظفين المعنيين بذلك ؛
- الدخول غير المخول إلى بيانات سرية ؛
- التلاعب بقصد الاختلاس في أنظمة المعلومات ؛
- القرارات الخاطئة نتيجة لمعلومات غير صحيحة أو مظللة.

وعليه فإن أنظمة الرقابة يجب أن تكفل فاعلية وسلامة أنظمة المعلومات لدى المؤسسة على أساس المبادئ التالية :

1- تصميم أنظمة المعلومات بطريقة تحقق الرقابة والإدارة الفاعلة للمخاطر المتعلقة بأنظمة المعلومات ؛
2- وضع إجراءات معتمدة من مجلس إدارة المؤسسة تكفل تنفيذ وتقييم ومراجعة إستراتيجيات أنظمة المعلومات وكذلك الإجراءات المناسبة لضمان توفر الموارد الضرورية لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية في دعم أنظمة المعلومات بشكل فعال وفي الوقت المناسب؛
3- وضع سياسة تنفيذية لإستراتيجية أنظمة المعلومات وتبنى المعايير والإجراءات والضوابط المتعلقة بكافة عمليات أنظمة المعلومات ؛
4- ضمان التعاون ما بين موظفي أنظمة المعلومات ومستخدمي المعلومات خلال مراحل التطوير والتطبيق لأنظمة المعلومات ؛
5- تضمين الهيكل التنظيمي للمؤسسة لوحدة متخصصة في أنظمة المعلومات مستقلة عن المستخدمين لهذه الأنظمة وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن تطوير وتشغيل أنظمة المعلومات وتقديم الدعم التكنولوجي لكل عمليات البنك ؛
6- فصل المهام داخل وحدة أنظمة المعلومات و تحديدا فصل التخطيط لأنظمة المعلومات عن عمليات التطبيق لتلك الأنظمة ؛
7- توفر الكفاءات لدى وحدة التدقيق الداخلي بشكل يمكن هذه الوحدة من القيام بمهام التدقيق على أنظمة المعلومات ؛
8- وجود أنظمة محددة تحكم عمليات تنظيم و إنتاج و توفير خدمات المعلومات للمستخدمين تتضمن وجود خطط للطوارئ ؛
9- التعاون مع وحدة التدقيق الداخلي من اجل إيجاد إجراءات الرقابة المناسبة داخل أنظمة المعلومات تمكن من الضبط و التدقيق في المستقبل ؛
10- مراجعة منتظمة لكمية ونوعية وفاعلية وأمان خدمات أنظمة المعلومات المقدمة ؛
11- تبني استراتيجية موحدة و موافق عليها لتوثيق جميع الأمور المتعلقة بأنظمة المعلومات في جميع مراحلها ؛
12- توفر سياسات و إجراءات تكفل حصر الدخول على المعلومات بالأشخاص المخولين بذلك وحماية البيانات والبرمجيات وعلى أن تتم مراقبة ومراجعة هذه الإجراءات و السياسات بشكل منتظم ؛

13- التقيد بالقوانين و التعليمات المتعلقة بخصوص الملكية الفكرية فيما يتعلق بأنظمة المعلومات و البرمجيات للمؤسسة؛

14- توفر خطة طوارئ محددة لضمان استمرارية عمل أنظمة المعلومات و على البنك أن يضمن أن عملياته الرئيسية يمكن إعادتها إلى الوضع الطبيعي من خلال :

أ) وجود برمجيات في أماكن أخرى غير مركز معالجة المعلومات ؛

ب) تحديث و وجود ملفات احتياط ؛

ت) وجود نظام خاص لاخذ النسخ الاحتياطية من أنظمة و برامج الحاسوب و على اكثر من نسخة و حفظها في أماكن أمينة و وضع الإجراءات اللازمة للتأكد من إمكانية استرجاع المعلومات المحفوظة اللازمة ؛

ث) وجود نسخة إضافية محدثة باستمرار لخطة الطوارئ يتم الاحتفاظ بها خارج مراكز العمل.

خامسا : نظام الرقابة الداخلية والجودة

يفيد نظام الرقابة الداخلية في التأكد من الالتزام الميداني بالشروط والمواصفات المرتبطة بنظام الجودة الشاملة والواردة في كتيبات أساسية أهمها:

- كتيب سياسة الجودة (دليل الجودة) ؛
- كتيب سياسة طرق إجراءات الإنتاج ؛
- كتيب شرح العمليات ؛
- كتيب منظومة التسجيل.

كما أن المراجع المعيارية ARS[24] هي النقاط التي تقارن بها الأوضاع في مؤسسة ما و التأكد من مطابقتها مع عدمها للحكم على سلوكيات إدارتها التي من خلالها تؤمن الجودة .

إن هذه العناصر المقارنة هي عناصر مهمة جدا للمؤسسة حتى ترقي و ترفع من تنافسيتها و تحقق أفضليات في ظل ما يعرف بالصراع من اجل البقاء ، هذه العناصر هي [25]:

- مسؤولية الإدارة ؛
- نظام الجودة ؛
- مراقبة التصميم ؛
- مراقبة الوثائق ؛
- مراقبة المشتريات ؛
- مراقبة المنتجات التي يوردها الزبون ؛
- التعرف على المنتج و قابلية تتبعه في مراحل الإنتاج ؛
- التحكم بالإنتاج و مراقبته ؛
- التفتيش و الفحص ؛
- مراقبة التفتيش و القياس و التجارب و معدات الفحص ؛
- حالة و مستوى التفتيش و الفحص ؛
- مراقبة المنتوج غير المطابق ؛
- الإجراء التصحيحي و المانع لتكرار حدوث الخطأ ؛
- المناولة و التخزين و التعبئة و التغليف و حماية المنتوج و التسليم للزبون ؛

---

[24] AUDITING REFERENCE STANDARDS.

[25] لمزيد من التفصيل والإيضاح أنظر:

– **حيدر محمد أمين الطرابيشي**: المرشد إلى الطريق الأيزو ISO 9000 وتطبيقاته ، دار السلام ، القاهرة،1999،ص.11-22.

- المراقبة و التحكم في سجلات الجودة ؛
- المراجعة الداخلية للجودة ومراجعة الإدارة ؛
- التدريب ؛
- أداء الخدمة (خدمات ما بعد البيع) ؛
- التقنيات الإحصائية؛

وحتى تتجه المؤسسة نحو تحقيق الجودة الشاملة تحاول الاستعانة بأطراف خارجية وطرق للمراجعة تمكنها من دعم ومساندة نظام الرقابة الداخلية، وفي هذا الإطار يقوم مثلا المعهد الأمريكي للإدارة AIM[26] بتقييم الإدارة في المؤسسات عن طريق ما يسمى بالمراجعة المقارنة ويستخدم المعهد لتحقيق هذا الغرض عشرة مجالات أو مجموعات أساسية و هي: الوظيفة الاقتصادية, كفاءة الإنتاج , نشاط المبيعات, نمو الأرباح, عدالة التوزيعات لحملة الأسهم, هيكل الشركة, تحليل مجلس الإدارة ,البحوث و التنمية , السياسات المالية , تقييم المديرين التنفيذيين.

و يعطي المعهد لهذه المجموعات قيمة كلية تبلغ 10000 نقطة موزعة على المجموعات حسب أهميتها النسبية. ويقوم خبراء المعهد بأنفسهم بإجراء التقييم و هم يستخدمون عدة مئات من الأسئلة لتحقيق هذا الغرض فمثلا عند التعامل مع عامل الوظيفة الاقتصادية يحاول القائم بالتقييم الإجابة على أسئلة مثل الآتي[27]:

1-هل ارتفع المركز التنافسي للشركة في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة بمركزها التنافسي وقت نشأتها؟

2-ماهي التغيرات الهامة التي حدثت في الإدارة منذ ظهور الشركة إلى حيز الوجود و لماذا حدث هذا؟

3-ماهي الإسهامات التي قدمتها عمليات الشركة للاقتصاد القومي بغض النظر عن حجم الشركة؟

و في المحصلة تسمح عملية المراجعة في تحديد المجالات التي يمكن عن طريقها إجراء التحسينات في الإدارة و التركيز عليها للإبقاء على القدرات التنافسية للمؤسسة في هذا المجال .

و هناك أيضا مراجعة من نوع آخر هي ما يسمى بالمراجعة بواسطة الجماهير أو الفئات الأربعة تهدف إلى الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال الاهتمام بجودة المنتوج من كل الجوانب، وتقوم فكرة هذا النوع من المراجعة على أن معظم المديرين يمكن الحكم عليهم عن طريق أربع فئات تتعامل مع المؤسسة وهي فئة العملاء أو الزبائن، فئة العمال أو المستخدمون، فئة المجتمع المحلي، فئة الموردين، وعندما يتم معرفة أراء هذه الفئات وانطباعاتها عن المؤسسة فإن النتيجة تقدم دليلا ومؤشرا للحكم على فاعلية الإدارة بصفة عامة وعلى مجال الرقابة بصفة خاصة[28].

---

[26] AIM :AMERICAN INSTITUTE OF MANAGEMNT.

- [27] **جميل أحمد توفيق** :إدارة الأعمال مدخل وظيفي ، الدار الجامعية 2000، ص.440.

[28] لمزيد من التفصيل حول العوامل المقترحة للحكم على بواسطة الفئات الأربعة يمكن الرجوع إلى:

جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص.441.

الخاتمة:

إن تكرار الفشل وزيادة الأخطار خلال السنوات الأخيرة أدى إلى ضرورة إيجاد وسائل للتحكم في الأخطار بأكثر فعالية، وهذا ما يفرض بدوره ثقافة رقابة حقيقية لدى كافة مكونات التنظيم من أفراد ووظائف، تسمح من جانبها بتقوية حركية المؤسسة في وقت نبحث فيه عن تعزيز التنافسية الشاملة للمؤسسة.

ولأنه لامجال لارتكاب الخطأ ولا مجال لتكرار الفشل يتعين على المؤسسة من أجل ضمان استمراريتها والحفاظ على ممتلكاتها وتنميتها البحث عن كل الوسائل والآليات والطرق التي تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار المعطيات التالية:

- المنافسة القوية والحادة ؛
- انخفاض التكاليف والأسعار[29]؛
- ارتفاع الجودة واعتماد مقاييس عالمية لترويج وتداول السلع والخدمات؛
- تحرير التجارة ورفع القيود الجمركية وتراجع السياسات الحمائية؛
- تسارع الإبداع التكنولوجي و تطور ووسائل الإعلام والاتصال.

في هذا الإطار تسعى المؤسسة لأن تكون في أهبة ويقظة لمواجهة إفرازات المحيط بكل أبعاده والتكيف مع التغيرات بطريقة تمكنها من الحفاظ على تميزها ومركزها في السوق.

وأمام هذه الوضعية تشكل وظيفة الرقابة مدخلا من المداخل التي يمكن أن تعتمد عليه المؤسسة في مواجهة المنافسة باعتبار أن الرقابة تسمح بالتأكد من حسن أداء المؤسسة ومن أن كل ما خطط له تم إنجازه فعلا، كما أن نطاق الرقابة واسع يشمل كل وظائف المؤسسة ويهتم بأداء الأفراد أيضا، بالإضافة إلى هذا تتعدد أنواع الرقابة الممارسة من قبل المسيرين بما يستجيب لاحتياجاتهم ويوافق التسيير المعاصر للمؤسسات.

لكن بالمقابل تتحدد مساهمة الرقابة في ضمان تنافسية المؤسسة بالنظر إلى التفاعل الإيجابي لباقي وظائف التسيير الأخرى مع بعضها البعض وإلى مدى كفاءة وقدرة المسيرين في التوجيه، طبعا في ظل الإمكانيات المتاحة، واهتمامهم ووعيهم بضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

---

[29] مثلا انخفضت تكلفة النقل البحري بين عام 1920 و 1990 بنسبة 70% كما انخفضت تكلفة النقل الجوي بنسبة 84 %،كما كان سعر الكمبيوتر وملحقاته عام 1960 يبلغ 1869004 دولار بينما بلف السعر في سنة 2000 نحو 1000 دولار.

قائمة المراجع:

- **أحمد ماهر و جلال المجرسي**: الإدارة المبادئ و المهارات، الدار الجامعية 2001-2002.
- **جميل أحمد توفيق** :إدارة الأعمال مدخل وظيفي ، الدار الجامعية 2000.
- **حيدر محمد أمين الطرابيشي** : المرشد إلى الطريق الأيزو ISO 9000 وتطبيقاته ، دار السلام ، القاهرة، 1999 .
- **كامل المغربي**: حيدر فرحات، أساسيات في الإدارة،دار الفكر ،عمان،1995.
- **فؤاد الشيخ سالم وآخرون** : المفاهيم الإدارية الحديثة ، مركز الكتب الأردني ،عمان – 1995 .
- **عادل مبروك محمد**: إدارة الإستراتيجية، التطبيقية – الرقابة – الإستراتيجيات الوظيفية ، دار النهضة العربية، 1996.
- **عبد السلام أبو قحف** : التجربة اليابانية في الإدارة والتنظيم ، الدار الجامعية ،1992 الطبعة الثانية .
- **عمر وصفي عقيلي** : الإدارة أصول وأسس ومفاهيم ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان – 1997 .
- **عبد الرحمان الصباح** : مبادئ الرقابة الإدارية المعايير – التقييم – التصحيح ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان – 1997.

Jean – Claude papillon : Econome de L ‘entreprise, management – 2000
J.P Helfer , M .Kalika – J.orosoni : Management stratège et organisatin. Vuibert ,paris 1996.
HAMINI – A- le contrôle interne et l'elaboration du bilan. Alger, OPU, 1993.
Martine Reuzeau, Economie d, Eutepise ,paris ESKA 1993.
Michel Gervais : Contrôle de Gestion par le système budgétaire. Paris vuibert 1994
MONIQUE LACROIX, comptabilite approfondie et revision, Paris, vuibert, 1994.

مواقع من الإنترنت:

www.socpa.org
www.ust.edu
www.un.org
www.credor.co.ma
www.cbj.gov.jo

دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة

د.زبيري رابح
-جامعة الجزائر-

تمهيد :

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ شروعها في تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتي ستتعمق أكثر فأكثر بفعل تيار العولمة ومقتضيات الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جعلت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعمل في مناخ مغاير لما كان سائداً في عهد الحماية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، سمته الأساسية إزدياد شدة المنافسة بحيث أصبح بقاؤها فيه مرهونا بمدى تنمية قدرتها التنافسية.

وفي هذه المراضلة نحاول إبراز العلاقة بين أنظمة المعلومات والقدرة التنافسية للمؤسسة ثم تشخيص واقع أنظمة المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومن ثم معرفة دورها في تنمية قررتها التنافسية حاضراً ومستقبلاً.

وقد اعتمدنا في هذا التشخيص على نتائج الأبحاث الميدانية المنجزة في إطار إعداد رسائل الماجستير التي شاركنا فيها توجيهاً وإشرافاً ومناقشة خلال السنوات الخمس الأخيرة[1]، والتي شملت أكثر من عشرين مؤسسة (إنتاجية وخدمية) تم اختيارها بحيث تكون ممثلة للمؤسسات الجزائرية في عمومها.

I - تطور مفهوم القدرة التنافسية

منذ ظهور المقاربة النظامية (سنة 1945) التي اعتبرت المؤسسة نظاماً مفتوحاً على المحيط يؤثر فيه ويتأثر به، تحولت القدرة التنافسية للمؤسسة من المفهوم القائم على الميزة النسبية التي تعني قدرتها على التحكم في التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات، إلى المفهوم القائم على الميزة التنافسية التي تنشأ من مجموع وظائفها المرتبطة بتصميم وتصنيع وتوزيع وتطوير منتجاتها، بشرط أدائها بعض هذه الوظائف أو كلها بشكل أفضل من منافسيها. [2]

ومن ثم فإن القدرة التنافسية تمثل خاصية أو مجموعة خصائص تتوفر عليها المؤسسة والتي تسمح لها بالحصول على حصة من السوق تمكنها مستقبلاً من النمو.

وهذه القدرة التنافسية تتميز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور مرتبط بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث بنيتها ونظام معلوماتها وفعالية وظائفها، وكذا بمدى إلمامها وتكيفها مع محيطها الخارجي عن طريق الإستغلال الأفضل للمعلومات التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة.

I - 1 مصادر الميزة التنافسية

تكتسب المؤسسة ميزة تنافسية عن طريق :

- تخفيض التكاليف بأداء وظائفها بكفاءة أفضل من منافسيها.
- التميز في المنتوج أو الخدمة المقدمة من حيث: الإبداع، الجودة، الخدمات المرفقة....

هتان الطريقتان تسمحان للمؤسسة باكتساب ميزة تنافسية والمحافظة عليها خاصة إذا اقترنت بـــ:

- خلق حواجز أمام المنافسين، كالتحكم في قنوات التوزيع لعملاء أوفياء........
- استغلال التطور التقني والإبداع السريع لمنع المنافسين من تقليد التكنولوجيا المستعملة.
- التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإنتاج، التوزيع.....
- تحليل طبيعة وامتداد البيئة التنافسية للمؤسسة والتموقع المناسب فيها.

I - 2 عوامل القدرة التنافسية :

تتكون القدرة التنافسية للمؤسسة من عوامل كثيرة متفاوتة الأهمية، أهمها القرارات الإبداعية والإنتاجية والتسويقية.

I. القدرات الإبداعية :

طالما أنه ليس بإمكان المؤسسة تقديم منتوج يرضي جميع الرغبات وفي كل الأوقات، فإنها مضطرة إلى إحداث تغييرات في خصائص ومواصفات منتوجها حتى يتمكن من مسايرة تغير أذواق ورغبات المستهلكين والحصول عل حصة أكبر من السوق، وهذه العملية تعتمد أساساً على :

- دراسة السوق لمعرفة الطلب الحالي أو المحتمل والإستماع إلى آراء المستهلكين حول منتوج المؤسسة، ولا يأتي ذلك إلا بوجود نظام معلومات فعال.
- الخبرة التكنولوجية للمؤسسة، باعتبار الإبداع نقطة تقاطع بين ما هو ممكن تكنولوجياً وما هو مقبول اجتماعياً واقتصادياً.

ولا يقتصر دور الإبداع على تقديم منتوجات جديدة بل يشمل: تحسين جودة المنتوجات، زيادة الإنتاجية، تخفيف معاناة العمال، استبدال وسائل الإنتاج بأخرى أسرع وأكفأ....

II. القدرات الإنتاجية :

تظهر القدرة الإنتاجية من خلال عنصرين أساسيين هما : الجودة والإنتاجية

➢ **الجودة :**

وهي في نظر المستهلك تتمثل في قدرة المنتوج على تلبية حاجاته ورغباته وتعرفها الجمعية الأمريكية للمراقبة والجودة بأنها « مجموعة خصائص منتوج أو خدمة التي تؤثر على قدرته في اشباع الحاجات المعبر عنها والضمنية » (3)

وبالتالي فجودة المنتوج ترتبط بخصائصه الناتجة من مكوناته، وكذلك بالخدمات المرافقة له، ويرتكز تسيير الجودة في المؤسسة على ثلاث وسائل :

- جمع المعلومات وتحليلها لمعرفة حاجات ورغبات الزبائن.
- الإبداع لتجسيد المواصفات التي يطلبها الزبائن في المنتوج.
- إرضاء الزبائن عن طريق إنتاج السلعة بالمواصفات التي يرغب فيها وتسليمها في الوقت والمكان وبالسعر المناسب.

وقد شكل الاهتمام بالجودة أساس تنامي القدرة التنافسية للمؤسسات اليابانية، من خلال " حلقات الجودة " التي حققت نجاحها بفضل نظام المعلومات الذي يوفر لها المعلومات عن المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، ويسمح بتحليل جودة المنتوج من منظور كل من المستهلك والمنتج والمنافس في آن واحد.

➢ **الإنتاجية :**

تعتبر الإنتاجية معياراً لقياس مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها ويعبر عنها بالنسبة بين المخرجات والمدخلات، ومن ثم فإن رفع الإنتاجية يعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، كما أنها تستخدم في المقارنة الداخلية لمعرفة اتجاه تطور إنتاجية المؤسسة خلال سلسلة زمنية معينة، وفي المقارنة الخارجية مع المؤسسات المشابهة لمعرفة ما إذا كانت في المستوى المطلوب، أم يجب عليها تحسين إنتاجيتها لتنمية قدرتها التنافسية.

ولا يمكن القيام بهذه المقارنات ما لم تتوفر المؤسسة على نظام معلومات يسمح بتوفر المعلومات الكافية والجيدة عن محيطها الداخلي والخارجي.

V. القدرات التسويقية

تشكل وظيفة التسويق في المؤسسة أحد أهم روافد قدرتها التنافسية بما توفره لها من معلومات عن حاجات ورغبات المستهلك وتغيرات المحيط الخارجي وذلك من خلال : بحوث التسويق، دراسة السوق، تحليل سلوك المستهلك

❖ **بحوث التسويق** : تُعنى بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاكل التسويقية للسلع أو الخدمات ويمكن أن تتعلق هذه المشاكل بأي عنصر المزيج التسويقي (المنتوج السعر التوزيع، الترويج).

❖ **دراسة السوق** : تعنى بجمع وتحليل البيانات الخاصة بكل من :

- المشترين الحاليين والمتوقعين للسلعة أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة.
- المنافسين منتوجاتهم، أسعارهم، سياستهم .....
- القوانين والتشريعات عامة والتي تؤثر على نشاط المؤسسة بصفة خاصة.
- البيئة الإقتصادية، الدخل الوطني ونمط توزيعه، العدالة، التضخم ....
- البيئة الإجتماعية، العادات، الطبقات، التقاليد....

❖ **تحليل سلوك المستهلك** : يعني جمع وتحليل البيانات الخاصة بالزبائن التي تسمح بفهم دوافع الشراء لديهم ومراحل اتخاذ القرار وعاداتهم الإستهلاكية ... للعمل على اشباعها بأحسن الطرق بإعتبار أن القدرة على إرضاء الزبائن تعد مصدراً لميزة تنافسية دائمة.

إن وظيفة التسويق في خلال هذه النشاطات تسمح بتوليد تدفق للمعلومات الدقيقة والمفيدة التي تساعد المؤسسة على وضع المزيج التسويقي الكفيل بإرضاء المستهلكين ومواجهة المنافسة.

د. قدرات الترصد :

إن المحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسة يتطلب منها المتابعة المستمرة أو الدائمة لما يجري في محيطها وهذا من أجل معرفة وفهم طبيعة التطورات والتغيرات الحادثة فيه، والتي تشكل إما فرصاً للنمو ينبغي استغلالها أو تهديدات يتعين تجنبها أو الحد من آثارها السلبية عليها، وذلك بإستعمال جميع الوسائل والأساليب الممكنة لجميع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وإرسالها إلى المعنيين بها لاتخاذ القرارات التصحيحية أو الإستراتيجية. ويجب أن تكون عملية الترصد مساراً شاملا وجماعيا يقوم به جميع من في المؤسسة ويغطي جميع عناصر المحيط الخارجي : المنافيس، الزبائن، الموردين، التكنولوجيا...وهو يختلف عن دراسة السوق بإعتباره عملاً دائماً ومستمراً.

B. أهمية ودور نظم المعلومات في المؤسسة

تشكل المعلومات مورداً إستراتيجيا للمؤسسة الحديثة الذي ينبغي توفيره بالمواصفات المطلوبة (من حيث: الدقة، الثقة، التركيز، التوقيت...) والعمل على حسن استغلاله ومن هنا تظهر أهمية نظام المعلومات في المؤسسة، فهو الذي يضطلع بمهمة توفير هذه المعلومات لكافة المستويات الإدارية فيها. ولابد لذلك من تحديد مدلول المعلومة ونظام لمعلومات.

II.– 1 المعلومة :

هي بيانات تمت معالجتها بحيث يكون لها قيمة ومعنى بالنسبة لمتخذ القرار وحتى تكون المعلومة جيدة وذات فائدة لا بد أن تتوفر على جملة من الخصائص أهمها :

- **الدقة** : بحيث تكون نسبة الخطأ صغيرة عند التعامل مع كمية كبيرة من البيانات وتقاس بالنسبة بين المعلومات الصحيحة ومجموع المعلومات المتوفرة.
- **الحداثة** : فأغلب المعلومات التي تكون اليوم مفيدة تصبح غداً لا معنى لها.
- **التركيز (الإختصار)** : فمحاولة تزويد الإدارات بمعلومات شاملة قد تؤدي إلى جمع بيانات هامشية وبذلك تضيع الوقت في البحث عما هو أهم.

II – 2 نظام المعلومات

هو مجموعة منظمة من الموارد: عتاد، برمجيات، أفراد، بيانات، إجراءات تسمح بحيازة ومعالجة وتخزين وإرسال المعلومات (في شكل بيانات، نصوص، صور...إلخ) في المنظمات [4]، ولكي يقوم نظام المعلومات بتوفير المعلومات بالخصائص المذكورة أعلاه وإرسالها إلى المستويات الإدارية المعنية بها بالفعالية المطلوبة يجب أن يتوفر على الخصائص التالية:

- **التكامل** : بحيث يمثل النظام وحدة متماسكة في مكوناته ومع وحدات المؤسسة الأخرى التي يخدمها.
- **المرونة والديناميكية**: بحيث يمكن إدخال التعديلات اللازمة عليه لمواجهة المستجدات.
- التوازن بين الأهداف المختلفة المطلوب تحقيقها، كالتوازن بين دقة المعلومة وتكلفتها.

إن إقامة نظام معلومات بهذه الخصائص يستوجب إتباع الخطوات التالية :

- تحديد مراكز إتخاذ القرارات في المؤسسة التي يجب على النظام تزويدها بالمعلومات.
- تحديد أنواع المعلومات التي يحتاجها كل مستوى.
- تحديد مصادر الحصول على المعلومات المطلوبة.
- تحديد وسائل تجميع المعلومات من المصادر المختلفة.
- تحديد أساليب عرض المعلومات ودورية إرسالها إلى مراكز اتخاذ القرارات.
- تحديد أساليب تقييم المعلومات المجمعة وأسس تعديلها.

II - 3 دور المعلوماتية في تطوير نظم المعلومات

إن التغيرات السريعة والمتزايدة في مختلف الميادين جعل المؤسسة الإقتصادية أمام كم هائل من المعلومات التي يتعين عليها معالجتها وإستغلالها بحيث أصبحت ميزتها التنافسية تعتمد على مدى قدرتها على إستغلال هذا الكم الهائل من المعلومات.

وقد ساعد التطور الحاصل في التكنولوجيا المعلوماتية في تذليل كثير من الصعاب بفضل المزايا التي وفرتها والمتمثلة على وجه الخصوص في :

- تقليص الوقت اللازم لإنجاز العمليات المتعلقة بمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات .
- السرعة في إرسال المعلومات إلى المستويات الإدارية المختلفة.
- تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات.
- زيادة السعة التخزينية للمعلومات.
- المرُونة في الاستعمال.

كما سمح التطور المستمر في المعلوماتية بظهور تقنيات وأساليب جديدة أكثر فعالية في معالجة المعلومات ومكنت من تطوير عدة أنظمة للمعلومات :

II – 4 تطور أنظمة المعلومات

يعتبر النظام المحاسبي الذي ظهر في القرن الخامس عشر أول نظام رسمي للمعلومات في المؤسسة، ومنذ ذلك الوقت تطورت نظم المعلومات تبعاً للتكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة والمستويات التنظيمية والإدارية لمتخذي القرارات، بحيث أصبح هناك مؤسسات خاصة مهمتها الأساسية متتابعة تصميم أنظمة المعلومات وتطويرها معتمدة على الثورة الجارية في مجال المعلوماتية.

وتتمثل أهم أنظمة المعلومات التي عرفتها المؤسسة في :

I. نظام المعلومات الإدارية :

يعرفه james senn بأنه نظام متكامل لتوفير المعلومات اللازمة لدعم وظائف وعمليات المؤسسة ويساعد في اتخاذ القرارات من خلال معلومات تصف الماضي والحاضر وتتنبأ بالمستقبل. ومن مميزات هذا النظام أنه يساعد على:

- التركيز على المعلومات الموجهة إلى مديري الإدارات الوسطى والدنيا في المؤسسة.
- التدفق المستمر والمبرمج للمعلومات
- تقديم تقارير تجيب على تساؤلات الإدارات الوسطى والدنيا.

وقد نجح هذا النظام في خدمة المستويات الوسطى والدنيا للتسيير بصفة خاصة نظراً لأن القرارات المتخذة فيها تتميز بالتكرار مما سهل برمجتها بصفة آلية.ويمكن أن تتوفر المؤسسة على نظم معلومات إدارية فرعية، مثل نظام المعلومات المحاسبية، نظام معلومات التسويق...إلخ.

II. نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار

يتكون من ثلاثة عناصر هي :

- قاعدة بيانات، تحتوى على جميع المعلومات المتوفرة عن نشاط المؤسسة ومحيطها الخارجي.
- قاعدة نماذج تشمل مجموعة من الطرق الرياضية والإحصائية، والتي بالتفاعل مع قاعدة البيانات تمكن النظام من أداء عمليات تحليل البيانات وفقا للنماذج الكمية المطلوبة.
- سيناريوهات، منجزة بفضل النمذجة والمحاكاة Modélisation et simulation لحل مشاكل غالبا ما تكون القرارات المتخذة بشأنها غير مبرمجة.

ومن هنا فهو نظام معلومات يساعد على إتخاذ القرارات عن طريق الحوار بين الإنسان والآلة (الحاسوب) يقوم على الدمج بين الأحكام البشرية والمعالجة الآلية للمعلومات.

ج. النظام الخبير Systéme expert

يندرج النظام الخبير ضمن مجال الذكاء الإصطناعي، ويسمح بتحسين نوعية الحلول والقرارات المتخذة، ويتم تصميمه بالإعتماد على خبراء بارزين في ميادين اختصاص مختلفة بطريقة تسمح له بمحاكاة سلوك الإنسان وتعويضه، إنطلاقاً من بنك معلومات ضخم وبسرعة لا مجاللمقارنتها مع سرعة الإنسان.

يتكون النظام الخبير من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

- قاعدة معارف تتضمن مجموعة الخبرات في ميدان ما.
- قاعدة أحداث تتضمن مجموع البيانات المتعلقة بالمشكل المطروح.
- محرك إستدلال، وهو مجموعة من البرامج تسمح بـ :
  - البحث في قاعدة المعارف لإيجاد الإقتراحات المناسبة.
  - طرح الأسئلة التكميلية الضرورية لحل المشكل.
  - تشخيص المشكل وإقتراح الحلول.

د. نظام المعلومات الإستراتيجي

يسمح للمؤسسة بمراقبة المحيط بالدرجة الأولى لإكتشاف التغيرات التي قد حدث في الوقت المناسب، وبالتالي يعمل علـــى تغذية وتفعيل عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، ويجعلها في وضعية تسمح لها بمواجهة المنافسة وإكتساب ميزة تنافسية دائمة وقادرة على الدفاع عنها، بإعتبار أن المؤسسة المنافسة هي التي تستطيع الحصول على المعلومات المناسبة وتحسين إســـتغلالها قبل منافسيها. وتغطي المراقبة التي يتعين القيام بها كل عناصر المحيط: المنافسة، السوق، الموارد الإنتاجية، التكنولوجيا، التحـــولات الإجتماعية....إلخ.

هـــ. الشبكات :

هي مجموعة أجهزة اتصال مرتبط فيما بينها عن طريق دعائم توصل، تمكن من تسيير نظم معلومات أكثر تعقيداً وتسمح بوصول فوري وسريع للمعلومات ونتائج معالجتها. وقد ساعدت على تحقيق فوائد عديدة أهمها :

- تخفيض الوقت من خلال الاتصال المباشر والسهولة في الحصول على المعلومات.
- مرونة أكبر في الأداء والتخفيف من القيود الناتجة عن تباعد وحدات المؤسسة.
- التكامل والتنسيق بين مختلف وظائف ووحدات المؤسسة.
- تقاسم الملفات حيث يستفيد عدة مسؤولين من الموارد المشتركة لإنشاء، إضافة، إلغاء والإطلاع على الملفات.
- تقاسم البرامج والوثائق وتدعيم العمل الجماعي والمساهمة في حل المشاكل المشتركة.

وهناك عدة أنواع من الشبكات أهمها:

❖ **الشبكية المحلية (الداخلية)** : وتتميز بكون العناصر المكونة لها توجد داخل هيئة واحدة.

❖ **الشبكة ما بين المنظمات** : ترتبط منظمتين أو أكثر وتحقق اتصالاً متبادلاً بينها من أجل تحقيق أهداف عملية أو استراتيجية مشتركة. مثل شبكة SABRE بين شركات الطيران الأمريكية، وشبكة EDI في قطاع النسيج الفرنسي التي سمحـــت بتحقيق سرعة أكبر في الإنجاز وتنسيق أفضل بين فرع النسيج وفرع إنتاج الملابس، مما أدى إلى تخفيض في التكاليف الإدارية والكلية بنسبة 20% ، 5% على الترتيب [5].

- **الشبكة العالمية (انترنيت)** : يظهر تأثيرها بالنسبة للمؤسسات المشتركة فيما في عدة مجالات. مثل الموردين حيـــث تـــوفر معلومات مفيدة عن العروض التي يقدمونها عن الأسعار، النوعية، الآجال....إلخ. مما يعطي للمؤسسة قوة تفاوض أكبر نتيجة سهولة لجوئها إلى موردين آخرين.

وقد ازدادت أهمية شبكة الانترنيت كمصدر هام للمعلومات بفضل تغطيتها العالمية وتعدد وتزايد مستعمليها

III . تشخيص القدرة التنافسية ونظام المعلومات في المؤسسة الجزائرية

كشفت البحوث الميدانية التي اعتمدنا على نتائجها بنسبة كبيرة عن وجود اختلافات متفاوتة الأهمية بـــين المؤسســـات الاقتصادية الجزائرية سواء بالنسبة لتقييم عوامل القدرة التنافسية أو بالنسبة لأهمية وفعالية نظام المعلومات. ولذا فقد قمنا بتمحيص هذه النتائج وإجراء سلسلة من المقارنات انتهت بالترجيحات في حالات التباين البسيط وبأخذ المتوسط الحسابي في حالات التباين الشديد.

C. 1 تقييم عوامل القدرة التنافسية

رقم التباين الكبير أحياناً في الأهمية المعطاة لعوامل القدرة التنافسية بين المؤسسات، إلا أنه يمكن التأكيد على ما يلي :

- تشكل الجودة أهم العوامل التي ترتكز عليها المؤسسة الاقتصادية لتقييم وتنمية قدرتها التنافسية في السوق
- يحتل رضا الزبائن وحصة المؤسسة من السوق المرتبة الثانية من حيث الإهتمام وبدرجة كبيرة من الاتفاق.
- هناك ربط واضح بين الإبداع والترصد لدى معظم المسيرين إلا أن وظيفة الترصد تكون غائبة في المؤسسة.
- تشكيل الإنتاجية أقل العوامل أهمية وبدرجة اتفاق عالية، ويتداخل مفهومها في بعض الحالات مع زيادة الإنتاج.
- يعتبر الاهتمام بوظيفة التسويق حديث العهد في المؤسسة الجزائرية كعامل من عوامل القدرة التنافسية ويُفسر ذلك بحداثة التحول إلى إقتصاد السوق. ولكن مفهوم التسويق عند أغلب المؤسسات مازال مرادفا لمفهوم البيع.

III.2 تشخيص نظام المعلومات :

I. بالنسبة للمعلومات : يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- إن أغلب (80%) من المؤسسات المكونة للعينة، تعتبر المعلومات مورداً استراتيجياً من حيث أهميتها وهي من حيث مدلولها مجموعة بيانات فقط، وهذا يكشف عن تصور قاصر لمدلول المعلومة (بإعتبارها بيانات تمت معالجها بحيث أصبح لها دلالة وقيمة لمستعملها).
- إن معظم (86%) المسيرين يرون أن المعلومات التي يتحصلون عليها لا تتوفر على جميع الخصائص المطلوبة في المعلومة الجيدة، وهم يركزون على خاصية الثقة في المعلومة في المقام الأول وعلى التوقيت في المقام الثاني.
- في حوالي 55% من الحالات تمر المعلومات بعدة مستويات قبل وصول إلى مستعملها النهائي بسبب ضعف فعالية قنوات الإتصال، مما يؤدي إلى تأخر وصول المعلومة وأحيانا تحريفها.
- هناك حوالي 40% من المعلومات يتم احتكارها وحجزها من التداول بناء على اعتقاد أن حيازة المعلومات والانفراد بها يعزز من سلطة المسير. وهذه الظاهرة (احتكار المعلومات) هي في المؤسسات قطاع الخدمات أكثر منها في مؤسسات قطاع الإنتاج.

II. بالنسبة للنظام :

❖ تقييم أثر مكونات نظام المعلومات على فعاليته :

شمل التقييم ستة عناصر هي: العنصر البشري، الوسائل المعلوماتية الإجراءات خصائص المعلومة، قنوات الإتصال، التفتح على المحيط. وكانت النتائج مما يلي:

- أغلب المؤسسات (90 %) تتفق على اعتبار نظام المعلومات مجموعة الحواسب والأفراد والمعلومات الداخلية والخارجية، وهذا يعكس تصوراً صحيحاً إلى حد كبير لمفهوم نظام المعلومات.
- يمثل العنصر البشري بمؤهلاته العلمية والعملية العامل الأساسي في فعالية نظام المعلومات وفي التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة وبدرجة عالية من الإتفاق

- تحظى جودة المعلومات ودرجة التفتح على المحيط بنفس الأهمية وتأتي في المرتبة الثاني بعد العنصر البشري، ولكن بدرجة اتفاق كبيرة بالنسبة لجودة المعلومات وضعيفة بالنسبة لدرجة التفتح على المحيط.

- تحتل الوسائل المعلوماتية (الحاسوب) المرتبة الثالثة من حيث أهميتها ضمن مكونات نظام المعلومات ويعتبر معدل حيازتها مرتفع. خاصة في المؤسسات قطاع الخدمات.

- تمثل فعالية قنوات الإتصال والإجراءات أهمية ضعيفة نسبيا ومتقاربة كثيراً، رغم أنها هي التي تكفل السرعة في توصيل المعلومات إلى الجهات التي تحتاجها وبالتالي استغلالها في الوقت المناسب، ولا يزال شكل صعوبة الإتصال مطروحاً في كل المؤسسات على اختلاف أحجامها والقطاع الذي تنتمي إليه ومستوى تطور التقنية التي تستخدمها.

❖ **تقييم وجود واستغلال أنظمة المعلومات :**

إذا كان توفر المؤسسة الإقتصادية على أنظمة للمعلومات أمر ضروري لتفتحها على محيطها فإن مساهمة هذه الأنظمة في تنمية قدرتها التنافسية، مرهون بمدى فعاليتها وحسن استغلالها. وقد بينت نتائج الأبحاث ما يلي :

- لا توجد أي مؤسسة إقتصادية تحوز منظومة متكاملة الأنظمة المعلومات.
- يعتبر نظام المعلومات الإدارية هو أكثر أنظمة المعلومات وجوداً في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.
- يحتل نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار نسبة ضعيفة، رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على ظهوره وانتشاره الواسع.
- غياب شبه كلي للنظام الخبير حيث أن وجوده لا يزيد عن 02 في كل 20 حالة وحتى في حالات وجوده لا يعني استغلاله في اتخاذ القرارات.
- بالنسبة للشبكات فإن وجودها في المؤسسات قطاع الإنتاج شبيه تماما بوجود النظام الخبير رغم أن الوعي بأهميتها مرتفع (الكل يجمع على أهميتها)، بينما يسجل وجودها بنسبة معتبرة (حوالي 75%) في مؤسسات قطاع الخدمات.
- كل المؤسسات تطمح (وبعضها وضع مشاريعاً) لإقامة أنظمة متكاملة للمعلومات بما فيها الاشتراك في الشبكة العالمية لمعلومات، انترنيت، ولكن الملاحظ هو أن حيازة الوسائل التكنولوجية في الغالب يتم بدافع المحاكاة ومحاولة مسايرة العصر، ولا يعني بالضرورة حسن استغلالها و الاستفادة من المزايا التي توفرها.ومن ذلك أن أول ما يلاحظ المرء عند دخوله مكتب أي مسير في أي مؤسسة هو " تزيينه " بجهاز حاسوب وملحقاته – الذي عوض المكتبة التي كان يضعها خلف مكتبه – وقد لا يجيد استعماله.

الهوامش :

1) نذكر منها على الخصوص :
2) زغيد ورجمال : أهمية نظام الإتصال في المؤسسة الإقتصادية ودوره في تدفق المعلومات واتخاذ القرارات، حالة (SNVI). رسالة ماجستير – معهد العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر 1998.
3) كاريش صليحة : دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة – حالة المؤسسة الجزائرية – رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر 2000
4) لالوش غنية : أثر نظام المعلومات على القابلية التنافسية للمؤسسة – حالة مجمع صيدال – رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر 2003.
5) Porter Michel; L' avantage concurentiel, Entre édition 1986. P49.
6) Percerou Roger; entreprise, gestion et compétitivité, édition economica 1984 P115.
7) Reix Robert; Systéme d'information et théorie d'organisation. édition Vuibert 1995 p:67.
8) كاريش صليحة المرجع السابق ص 93.

محاسبة البنوك الإسلامية
(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)

أ.نوال بن عمارة
جامعة ورقلـــــــــــــــة

مقدمـــــــــــــة :

ظهرت في مطلع الستينيات أول تجربة للبنوك الإسلامية بمصر سنة 1963 تحت إشراف الدكتور أحمد النجار إلا أنها عرفت انتشارا كبيرا منذ منتصف السبعينيات ، ليتحقق حلم الكثير من المتعاملين الذين طالما شعروا بحرج بالتعامل بالفائـــدة الربوية ،و بدأت البنوك الإسلامية تعمل في إطار خاص بها يلبي رغبة هؤلاء المتعاملين و استطاعت التجربة أن تحقيق نجاحات من خلال قدرتها الكبيرة على تعبئة الموارد المالية ، وعملت هذه البنوك على استبدال سعر الفائدة الدائن و المدين بنظام المكافأة لصاحب المال باستعمال صيغ تمويلية تقوم على أساس مبدأ المشاركة ، و بالنظر إلى اختلاف النظامين من حيث مكافأة رأس المال و الجهد (العمل) ، فهذا الوضع حتما يؤدي إلى ضرورة بحث الجوانب المحاسبية لهذا النظام البديل .

لتناول هذه الإشكالية لابد من الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي الصيغ التمويلية الجديدة التي تقوم على آلية المشاركة كبديل لآلية الفوائد المطبقة في البنوك الإسلامية؟
- ما هي المصادر الفكرية لإعداد منهج محاسبي للبنوك الإسلامية ؟
- ما هي أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية في الجوانب المحاسبية ؟

للتطرق إلى محاسبة البنوك الإسلامية ، يجدر بنا إعطاء بعض التعاريف و المفاهيم حتى يتسنى للقارئ إدراك محتوى هذه الورقة من خلال المحاور التالية :

أولا : البنوك الإسلامية و صيغها التمويلية .

ثانيا : المحاسبة في البنوك الإسلامية .

ثالثا : دراسة حالة بنك البركة الجزائري .

أولا : البنوك الإسلامية و صيغها التمويلية .

1-ماهية البنوك الإسلامية

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نورد فيما يلي تعريفين منها على سبيل المثال :

عرفها جمال الغريب على أنها " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية ، مع التزامها باجتناب الفائدة الربوية بوصفها تعاملا محرما شرعا " [1]

وتعرف كذلك على أنها " مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها فعالا يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية " [2]

من هذين التعريفين نجد أن البنوك الإسلامية تستبعد في معاملاتها أسلوب الفائدة الدائن و المدين ، و استبداله بنظام المكافأة لصاحب المال ، و هذا ما يعرف في الفقه الإسلامي بمبدأ " الغنم بالغرم" ، أي أن الدائن لا يستحق المكافأة إلا بقدر ما تحصل عليه الشريك " المدين " من ربح خلال العملية التمويلية .

2-أهداف البنوك الإسلامية :

2-1- الهدف التنموي :

البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية ،و إيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها ،من خلال النواحي التالية :

- إلغاء الفائدة و تخفيض تكاليف المشاريع و هذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين و بالتالي خلق فرص جديدة و منه تتسع قاعدة العاملين و القضاء على البطالة ، فيزداد الدخل الوطني .
- تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار ، و ذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الأفراد و المؤسسات المختلفة .[3]
- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن ، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد و الإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية . [4]

2-2 الهدف الاستثماري :

تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال ،و توظيفها في المجالات الاقتصادية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية ، و تحقيق التقدم الاقتصادي ،و العمل على توفير الخدمات و الاستشارات الاقتصادية و المالية للحفاظ على الأموال و تنميتها .

2-3 الهدف الاجتماعي :

البنوك الإسلامية تعمل على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي و بين تحقيق الربحية الاجتماعية ، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع ، و تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال :

---

[1] - نصر الدين فضل المولى محمد : المصارف الإسلامية ، دار العلم للطباعة و النشر ، ط1، (1405 – 1985) ، ص: 24 .

[2] - محسن أحمد الخضيري : البنوك الإسلامية، إتراك للنشر و التوزيع، ط 2 ، (1416 – 1995) ، ص: 17 .

[3] - عوف محمود الكفراوي : البنوك الإسلامية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، (1418 – 1998) ، ص :144 .

[4] - محسن أحمد الخضيري : مرجع سابق ، ص : 30

- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها و التأكد من سلامتها و قدرتها على سداد التمويل [1]
- أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة ، و في الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع .

3- خصائص البنوك الإسلامية :

3-1- عدم التعامل بالفائدة :

عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا و عطاءا أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي ، لأن الإسلام حرم الربا بل أن الله تعالى لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن إلا على آكل الربا في قوله تعالى: **{ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله و إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون }** (سورة البقرة ، الآية 278 –279)

فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر .

3-2 الاستثمار في المشاريع الحلال :

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع و ذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال و طالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة

و هذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي ، الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام لطبيعة المشاريع التي ستوظف فيما إن كانت نافعة أم ضارة للإنسان .

3-3 ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

تربط البنوك الإسلامية بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، و يعتبر هذه الأخيرة أساس لانحصل على تنمية اقتصادية إلا بمراعاته ، و هو بذلك يغطي الجانبين ، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية ، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة ، دون النظر لأي اعتبار يخص التنمية الاجتماعية .

4- صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية :

لتمويل المشاريع تستخدم البنوك الإسلامية صيغ تمويلية عديدة ، منها القائمة على الملكية كالمضاربة و المشاركة و المزارعة و المساقاة حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف ، فيأخذ صفة المالك ، وأخرى قائمة على المديونية كالمرابحة و السلم و الإيجار و الاستصناع ، والتي تشكل دينا للمتعامل ، حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل .

4-1 – صيغ التمويل القائمة على الملكية :

4-1 –1- التمويل بالمشاركة :

يعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية " وهي تقديم المصرف و العميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما متملكا حصة في رأس المال بصفته ثابتة أو متناقصة و مستحقا لنصيبه من الأرباح ، و تقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال " [2]

---

[1] - المرجع السابق : ص : 36 .

[2] – هيئة المحاسبة و المراجعة : معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، (1421-2000) ، ص :234

وباستخدام هذه الصيغة يتم المساهمة بالمال و العمل بين الطرفين و بواسطتها يتم تجميع فوائض مالية للأفراد لاستثمارها في مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة ، و تأخذ المشاركة ثلاث أشكال :

- المشاركة الثابتة
- المشاركة على أساس صفقة معينة .
- المشاركة المنتهية بالتمليك .

4-1-2 – التمويل بالمضاربة :

و تعرف المضاربة على أنها شركة في الربح بمال من جانب و هو جانب صاحب المال و لو متعددا ، و عمل من جانب آخر و هو جانب المضاربة .[1]

فأسلوب المضاربة يتم باشتراك بين طرفين ، حيث يقوم أحدهما بدفع المال ،و العمل يكون على الآخر ، أي العمل على التوليف بين مدخلين إنتاجيين رأس المال و العمل لإقامة مشاريع اقتصادية .

4-1-3– التمويل بالمزارعة :

عرفها المالكية على أنها " الشركة في الزرع " [2]

و تقوم هذه الصيغة أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه ، و بمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها ، وهذه الصيغة لم تطبق سوى من بعض البنوك السودانية ، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها القطاع الفلاحي حيث يمثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من 75% من السكان .[3]

4-1-4– التمويل بالمساقاة :

تعرف المساقاة على أنها " عقد على مؤونة نمو النبات بقدر ، لا من غير غلته ، لا بلفظ بيع أو إيجار ، أو جعل"[4]

و صورتها أن تعقد شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عن من ينميها ، و الآخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق .

4-2 –صيغ التمويل القائمة على المديونية :

4-2-1– التمويل بالمرابحة :

ويعرف بيع المرابحة بأنه " البيع بالثمن المشترى به أو تكلفتها على المشترى مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة " .[5]

وصيغة المرابحة شائعة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية وحسب إحصائيات منشورة للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1996 حول 166 بنك و مؤسسة مالية إسلامية ، وجد أن معدل تطبيق المرابحة يقدر بـــ 40.30% من مجموع التمويلات المقدمة ، بينما لا يتعدى استعمال المضاربة نسبة 8 % .[1]

---

[1] - شوقي إسماعيل شحاته : البنوك الإسلامية ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط1 ، 1977 ،ص :29

[2] – وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي و أدلته ، ج5 ، دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر دمشق ،ط2 ،(1405-1985) ،ص:613

[3] – عثمان بابكر أحمد : تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم المعهد ، الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط1، (1418-1998) ، ص:27

[4] – منذر قحف : مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط2 (1419 –1998) ، ص: 16

[5] – محمد كمال عطية : نظم محاسبية في الإسلام ، منشأة المعارف بالإسكندرية ،ط2،(1409-1989) ، ص: 352

و ذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها المرابحة في التنمية ، وكذلك هي من الصيغ قصيرة الأجل ذات الربح المضمون بخلاف صيغ أخرى .

4 –2 –2 – التمويل بالتأجير التمويلي:

ومعناه " أن يستأجر شخصا شيئا معينا ، لا يستطيع الحصول عليها ، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة ، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء " [2]

و التأجير يكتسي أهمية بالغة خاصة بما يوفره من سيولـــــة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجــار ، و يعتــبر وســيلة مضمونة للتدفقات النقدية للبنوك الإسلامية ، كما أنه يساهم في التنمية الإقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لاقتناء معدات حديثة ليس لها القدرة على شرائها .

4 –2 – 3 –التمويل بالسلم :

ويطلق عليه البيع الفوري الحاضر الثمن الأجل البضاعة أوفيه يقوم البائع بالحصول من المشترى على الـــثمن البضـــاعة ، ثم تسليمها آجلا ، و من هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلا ، في حين تتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل لاحقا .[3]

وصيغة السلم تستعمل في تمويل القطاع الفلاحي من خلال مساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج ، كمـــا يمكـــن استخدام السلم في التمويل التجارة الخارجية من أجل رفع حصيلة الصادرات لتغطية عجز ميزات المدفوعات .

4–2–4– التمويل بالإستصناع :

الاستصناع عقد بيع في المستصنع (المشتري) و الصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني بصناعة ســـلعة موصـــوفة (المصـــنوعة) ،والحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و تكلفة العمل من الصانع ، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه و كيفية سداده.[4]

و تكمن أهمية هذه الصيغة في تمويل البنك للمشاريع الصناعية ، فيعمل على تشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة عند بعض عملائه الصناعيين .

ثانيا : المحاسبة في البنوك الإسلامية .

1–ماهية المحاسبة و النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية .

1–1– مفهوم المحاسبة في البنوك الإسلامية :

و تعرف على أنها " تطبيق لمفهوم و أسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصـــرف الإســـلامي ، بهدف تقديم معلومات و إرشادات و توجيهات تساعد في إبداء الرأي ." [5]

و اتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد البنوك الإسلامية حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق و تدقيق و تسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المنشأة "

- [1] Directory of Islamic Banks and Financial institutions 1996 : International Association of Islamic Banks P :18

[2] – محمد بوجلال : البنوك الإسلامية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 ، ص: 45

[3] – محسن أحمد الخضيري : مرجع سابق ، ص: 143

[4] – هيئة المحاسبة و المراجعة : مرجع سابق ، ص: 385

[5] – حسين حسين شحاتة : محاسبة المصارف الإسلامية ، 1992 ،ص: 29

1-2- مفهوم النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية :

يعرف النظام على أنه "شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمنشأة "[1]

أما النظام المحاسبي يعرف على أنه " إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة (وهي الدورات المستندية و الدفاتر و السجلات و دليل الحسابات و القوائم و التقارير المالية) ، و التي تعمل سويا طبقا لأسس محاسبة المصرف الإسلامي ، و باستخدام مجموعة من الأساليب و الطرق ، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة " [2]

و النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستنبطا من قواعد الفكر المحاسبي ، و عند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة البنك ، و كذلك سهولته في عرض و تفسير المعلومات للمتعاملين ، و أن يمتاز بالاقتصاد في تشغيله

2- أهداف محاسبة البنوك الإسلامية :

تضع البنوك الإسلامية مجموعة من الأهداف و تسعى جاهدة إلى تحقيقها

2-1- المحافظة على الأموال و تنميتها :

البنك مسؤول على سلامة أمول المساهمين و المودعين ، من هنا عليه الالتزام و الاختيار طرق التسجيل المحاسبي التي تمنع كل أنواع السرقة و الإسراف

2-2 قياس و توزيع نتيجة النشاط الإجمالي للبنك :

من خلال المسك المحاسبي للعمليات المصرفية يتم تحديد النتيجة الإجمالية للنشاط سواء كان ربحا أو خسارة .

2-3-بيان الحقوق و الالتزامات :

البنوك الإسلامية تهدف بذلك لمعرفة المديونية و الدائنية في أي لحظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له و ما عليه

2-4 – تبيان المركز المالي و تزويد المتعاملين بالمعلومات :

تساهم محاسبة البنك بمعرفة المركز المالي خلال فترات قصيرة ، و ذلك لتقييم أداء إدارة البنك في تشغيل أموال متعامليه ، وكذلك تزود الأعوان الاقتصاديين بالمعلومات و البيانات من خلال التسجيلات المحاسبية ، و كذا مساعدة هيئات الرقابة الخارجية (البنك المركزي ، الهيئات الرقابية الأخرى) بالمعلومات اللازمة .

3- المبادئ المحاسبية للبنوك الإسلامية :

يتميز الفكر المحاسبي بمجموعة منن الأسس الثابتة و المستقرة ، التي توجه عمل المحاسب سواء في مجال التسجيل أو تحليل العمليات المحاسبية ، مما أدى إلى جدل حول مدى ملائمة هذه المبادئ المحاسبية بالنسبة للعمل المصرفي الإسلامي ، و أمام البنوك الإسلامية خيارين ، أولهما البدء من المبادئ المحاسبية التقليدية و الأخذ بمجمل ما جاءت به المنظمات المحاسبية المحلية و الدولية ، و على البنوك الإسلامية أن تأخذ بالأسس التي لا تخالف الشريعة الإسلامية، و تناسب جميع أنشطتها فإنه لا مانع شرعا من الاستفادة بها .

[1] – محمد شوقي بشادي : المحاسبة و نظم المعلومات ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1987 ، ص: 36

[2] – حسين حسين شحاتة : محاسبة المصارف الإسلامية ،مرجع سابق ، ص : 52

أما الخيار الثاني و هو ضرورة البدء من الفكر الإسلامي و استنباط القواعد المحاسبية من مصادر الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع المبادئ المحاسبية السائدة ، أي نقطت البداية من الفكر الإسلامي .
و نوجز أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

3-1 – مبدأ استقلال الذمة المالية :

و يقصد به أن يكون للمشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابه الطبيعيين ، و البنك الإسلامي له ذمة مالية مستقلة و لأصحاب البنك حقوق على هذه الأصول ، و من ثم يصبح للبنك صلاحية الشخص الطبيعي لاكتساب الحقوق و الالتزام بالواجبات .[1]

3-2- مبدأ الاستمرارية :

و يعتبر هذا المبدأ نتيجة منطقية للمبدأ السابق الذي يفصل بين شخصية الشركاء الطبيعيين وبين شخصية المشروع على افتراض أن البنوك الإسلامية سوف تستمر و أن التصفية حالة استثنائية ، و على هذا الأساس يتم إعداد الحسابات الختامية .

3-3- مبدأ السنوية :

البنك يقوم بتقسيم العمليات المحاسبية على فترات دورية تسمى بالفترة المحاسبية أو المالية ، أي ضرورة توزيع نفقات و إيرادات البنك خلال فترات محاسبية .

3-4- التسجيل المقترن بالمستندات :

ويقصد به ضرورة تسجيل الأحداث المالية و الاقتصادية في السجلات و الدفاتر أولا بأول مؤرخة باليوم و الشهر و السنة [2] حيث يتم التسجيل باستخدام المستندات و التحلي بالموضوعية في العمليات المحاسبية

3-5- مقابلة النفقات بالإيرادات :

يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بهذا المبدأ عند قياس نتائج الأعمال ، كما أخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين و معرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط [3]فالبنوك الإسلامية استخدمت هذا المبدأ بشكل مختلف من خلال استخدام صيغ الاستثمار الإسلامية

3-6- تقويم على أساس القيمة الجارية :

يهدف هذا المبدأ إلى بيان نتائج الأعمال و المركز المالي الصافي للمشروع ، وذلك للمحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به و قدرته على الربح و التوسع
و هذا المبدأ يعطي صورة حقيقية للبنك في فترة معينة ، بإعداد الحسابات الختامية و تحديد المركز المالي ، إلا أن البنوك الإسلامية لا تطبق هذا المبدأ و بقيت محافظة على التقويم على أساس التكلفة التاريخية نظرا لسهولة حسابه و تطبيقه .

---

[1] – لجنة من الأساتذة و الخبراء و الاقتصاديين و الشرعيين و المصرفيين : تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة ، ط1 ، (1417-1996) ، ص: 68

[2] – حسين حسين شحاتة : أصول الفكر المحاسبي الإسلامي ، مكتبة التقوى بمدينة نصر مجمع الفردوس ، ط2 ، (1414-1993)،ص73

[3] – حسين حسين شحاتة : محاسبة المصارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ص : 49

3-7- مبدأ التوحيد و الثبات :

يقصد بالتوحيد ، توحيد المفاهيم و القواعد المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج صحيحة ، وتسهيل إجراء المقارنات أما الثبات يقصد به إشباع نفس القواعد و المفاهيم من فترة إلى أخرى لتحقيق نفس الأغراض المشار إليها [1]

إلا أن البنوك الإسلامية لا تلتزم بعد بتطبيق هذا المبدأ رغم المجهودات التي تبذل من أجل توحيد المفاهيم و المصطلحات الضرورية و النماذج المحاسبية

3-8- مبدأ الحيطة و الحذر :

و يقصد به أخذ الخسائر المحتملة و الأعباء المتوقعة في الحسبان عند إعداد الميزانية الختامية ، و الاعتراف بالإيراد ضد مخاطر الخسائر بشكل عام .

3-9- مبدأ الإفصاح و التبيان :

لا يعترف الإسلام بالتدليس أو الإخفاء أو الغش ، و بذلك فهو يقر الإفصاح الكامل عن كل ما يحويه المشروع من أصول و التزامات و نتائج إعمال .[2]

فعلى المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره و ظروفه و بالطريقة التي تحمي مصالح متعامليه .

4- المعالجة المحاسبية لصيغ التمويل الإسلامية :

تقوم البنوك الإسلامية بتحديد حسابات يتم من خلالها تتبع عمليات التمويل ، انطلاقا من التسجيل في اليومية و دفتر الأستاذ ثم الترحيل إلى ميزان المراجعة ، و إعداد الحسابات الختامية و تتم عمليات التسجيل المحاسبي بجعل معالجة محاسبية خاصة لكل خطوة في تنفيذ عملية التمويل .

و معروف لدينا أن المحاسبة تختلف باختلاف طبيعة المعاملات ، فالبنوك التقليدية و الإسلامية تتفق في طبيعة النشاط وهو الوساطة المالية ، أي تتوقع أنها سوف تستعمل نفس النظام المحاسبي المصرفي للبنوك التقليدية

و تختلف مع هذه الأخيرة في طبيعة الصيغ المستخدمة في تعبئة الموارد المالية و تمويل المشاريع ، و هذا ما أدى إلى اختلاف المعالجات المحاسبية من بنك إسلامي إلى آخر و ذلك تبعا للنظام المحاسبي المطبق ، و هذا ما يصعب من مهمة الدارسين و المتعاملين ،عند المقارنة بين القوائم المالية لهذه البنوك ، لهذا نجد أن هيئة المحاسبة و المراجعة * بتوجيه من البنك الإسلامي للتنمية و تسعى جاهدة لإعطاء المعالجات المحاسبية لصيغ التمويل الإسلامية حتى تتوحد على مستوى كل البنوك ، و إعداد النماذج الموحدة للقوائم المالية ولا بد أن تتوافق مع سياسات و نماذج البنك المركزي .

ثالثا : دراسة حالة بنك البركة الجزائري

1- التعريف ببنك البركة الجزائري :

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ، ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى لتعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية ، و امتثالا لأحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990

---

[1] – لجنة من الأساتذة و الخبراء الاقتصاديين و الشرعيين و المصرفيين : تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية ، مرجع سابق ص :88

[2] – ثناء علي قباني : بعض خصائص الفكر المحاسبي المعاصر ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية و المحاسبية الإسلامية ، ص : 98

* – تم إنشاء هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سابقا هيئة المحاسبة المالية للمصارف المؤسسات المالية الإسلامية ، بموجب إتفاقية التأسيس من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26فيفري 1990 في الجزائر ، وقد تم تسجيل الهيئة بتاريخ 27 مارس 1991 في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح .

المتعلق بالنقد و القرض تم إنشاء البنك في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر لعاصمة ، و خلال عشرة سنوات من الإنشاء حظي البنك بثمانية فروع على مستوى التراب الوطني برأس مال يقدر بـــ 500 مليون دينار جزائري ، يشترك فيه بالنصف كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية
(بنك حكومي جزائري) ، و شركة دلة البركة القابضة (جدة – السعودية) ، ويسعى البنك إلى رفع رأس ماله إلى مليار دينار جزائري بنفس المساهمين . **حجم التمويلات المقدمة من طرف البنك خلال 09 ســـنوات الوحـــدة : مليـــون دج**
المصدر: التقارير السنوية للبنك (1992 –2000)

الصيغة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
مرابحة قصـــيرة الأجل	203	409	795	1163	1092	1345	1044	6406	5494	17951
سلم	-	04	67	50	713	2624	5528	432	527	9945
إيجار	06	39	90	319	472	520	924	982	20	3372
مرابحة متوسطة الأجل	-	-	-	-	37	31	09	-	1726	1803
الاستصناع	-	-	-	-	-	-	-	03	54	57
المجموع	209	452	952	1532	2314	4520	7505	7820	7767	33128
نسبة التمويلات قصيرة الأجـــل إلى إجمـــــالي التمويلات	%97	%91	%90.5	%79.18	%78	%87.8	%87.56	%87.44	%77.52	
نسبة التمويلات المتوســـــطة و طويلة الأجـــل إلى إجمـــــالي التمويلات	%3	%9	%9.45	20.82	22%	12.19	%12.43	%12.55	%23.17	

2– الصيغ التمويلية المطبقة ببنك البركة الجزائري :

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مشاريع الاستغلال و مشاريع الاستثمار باستعمال مجموعة من الصيغ التمويلية ولدراســـة تطور هذه الصيغ نقوم بإعداد الجدول التالي :
لقد استخدم بنك البركة الجزائري صيغة المرابحة قصيرة الأجل و السلم لتمويل مشاريع الاستغلال ، حيث يقوم من خلالهمـــا بشراء المواد الأولية و السلع بهامش ربح يقدر بـــ 10.32 % سنويا و من الجدول نجد أن التمويل بالمرابحة قصيرة الأجل في تزايد يقدر بـــ 79.40% ، وتم توجيه 96% من التمويلات إلى قطاع التجارة ، كما أن المتتبع لتطور التمويل بالسلم يجد أنه متزايد بنسبة 36% ، و لقد استفاد من الصيغة كلا من قطاعي التجارة و الصناعة بنســـبة 74% و 25.61% علـــى التوالي و الملاحظ أنه هناك ارتباط سالب بين الصيغتين حيث ارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر .
إضافة إلى هذا يقوم البنك باستعمال صيغ لتمويل الاستثمارات على شكل ايجار و مرابحة متوسطة الأجل و استصناع لإستراد الآلات و التجهيزات و المقاولات بهامش ربح يقدر بـــ 08.50 % سنويا .

انطلاقا من الجدول نجد صيغة الإيجار في تزايد بنسبة 57% ، وبلغت استفادة قطاع الصناعة 50% من مجموع التمويلات المقدمة في سنة 2000 كما يستخدم البنك المرابحة متوسطة الأجل إلى جانب الإيجار الذي تخلي عنه سنة 2000 ، لتعرف الصيغة ارتفاعا كبيرا بسبب تحويل كل الاعتمادات إلى مرابحة متوسطة الأجل .

إضافة لهذا يستخدم البنك الاستصناع لتمويل البناءات ، ولقد استفاد قطاع الخدمات بنسبة 56% من مجموع التمويلات سنة 2000 ، و من خلال الجدول نجد أن نسبة حجم التمويلات قصيرة الأجل بالنسبة لمجموع التمويلات في تناقص ، حيث بلغت 97% سنة 1992 ، أصبحت 77.52 % سنة 2000 ، ونفسر هذا الانخفاض بزيادة في حجم التمويلات المقدمة في الأجل المتوسط و الطويل ، حيث ارتفعت النسبة من 3% سنة 1992 إلى 23.17 % سنة 2000 ، أي أن البنك يحاول التوفيق تدريجيا بين حجم التمويلات المقدمة قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل، و نجد أن بنك البركة الجزائري ، و كغيره من البنوك الإسلامية توجه إلى التركيز على المرابحة قصيرة الأجل لكونها صيغة قريبة لأسلوب العمل المصرفي التقليدي ، و لكون أن أهم موارده هي موارد قصيرة الأجل ، مما يؤدي إلى توظيفها في مشاريع قصيرة الأجل .

3- تقييم الجوانب المحاسبية ببنك البركة الجزائري :

بعد التطرق إلى مجمل صيغ التمويل المستخدمة من طرف البنك لا بد من التطرق إلى كيفيات التسجيل المحاسبي وكذا معرفة المستندات المحاسبية المستخدمة .

بنك البركة الجزائري استعمل نفس المعالجة المحاسبية لصيغ التمويل المستخدمة في تمويل مشاريع الاستغلال و المستخدمة في تمويل الاستثمارات ، فنجد أن كلا العمليتين تتم بتسجيل محاسبي للتمويل ، و تسجيل محاسبي للتسديد ، حيث أن الصيغ المستعملة لتمويل الاستثمارات تتميز بآجال تسديد أكبر من المستخدمة في تمويل المشاريع الاستغلال ، ولقد جعل البنك للحسابات المتعلقة بصيغ تمويل مشاريع الاستغلال و الاستثمار حساب " 209 " ، و يمثل هذا الحساب في البنوك التقليدية حساب قروض أخرى ، ونجد أن بنك البركة الجزائري استغل هذه التسمية ليرمز لأنوع التمويلات المقدمة ، و نفس الشيء يقال بالنسبة للحسابات الدائنة و هو يتضمن الحسابات الجارية و الادخارية و حسابات الاستثمار و سندات الصندوق ، وأخذت هذه الحسابات نفس أرقام الحسابات بالنسبة للبنوك التقليدية أو لبنك البركة وهذا يرجع إلى إلزام بنك الجزائر البنوك بالمخطط المحاسبي المصرفي بموجب قانون 08/92 [1] ، والذي حدد من خلاله أرقام الحسابات الواجب الالتزام بها من طرف البنوك التجارية .

و التسجيل المحاسبي يتم باتباع مراحل الدورة المحاسبية الثلاث فيتم التسجيل في اليومية ، و تعتبر هذه الوثيقة المحاسبية إجبارية بالنسبة للوكالات ، ثم ترحل هذه العمليات إلى اليومية المركزية بمديرية المحاسبة و الخزينة ليتم فتح دفتر الأستاذ لكل حساب ، ثم متابعة حركة الحسابات من خلال إعداد ميزان المراجعة الذي يعتبر وسيلة ضرورية للتأكد من صحة الحسابات و تقييدها و معرفة الأرصدة الدائنة و المدينة .

أما القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف البنك فتعتبر نماذج مقدمة من طرف بنك الجزائر ، و هذه النماذج لا تراعي أسس العمل المصرفي الإسلامي ، مما أدى بالمسؤولين إلى تكييفها لأن بنك الجزائر يجبره على تقديم نفس النماذج .

[1] – مرسوم رقم 08/92 الصادر بتاريخ 1992/11/17 .

رابعا : النتائج العامة للدراسة و التوصيات و الاقتراحات :

1- النتائج العامة للدراسة :

و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر صيغ التمويل على أساس المديونية صيغ ذات عائد محدد ، أما التي على أساس الملكية ذات عائد متغير .
- البنوك الإسلامية تحدد هامش الربح التنافسي بالمقارنة مع البنوك التقليدية انطلاقا من أسعار الفائدة ومعدل إعادة الخصم .
- المعالجة المحاسبية لصيغ التمويل تختلف باختلاف النظام المحاسبي المطبق من بلد لآخر .
- يقوم بنك البركة بتكييف المعالجات المحاسبية المستخدمة وفقا لصيغه.
- لا نلمح فرقا بين التنظيم المحاسبي المستخدم ببنك البركة و التنظيم المطبق في البنوك التقليدية في الشكل رغم الاختلاف في المضمون .
- القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف البنك تعتبر نماذج مقدمة من طرف بنك الجزائر.
- عدم وجود معايير محاسبية تحكم الصيغ المستخدمة في تمويل المشاريع.

2- التوصيات و لاقتراحات :

و في ضوء هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- يجب على البنك المركزي أن يغير سياسته تجاه البنوك الإسلامية و العمل على وضع سياسة تتماشى مع الطبيعة المميزة لها.
- ضرورة العمل بما جاءت به هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
- العمل على توحيد معالجات المحاسبية لصيغ التمويل بين البنوك الإسلامية .
- العمل على تطبيق أسس محاسبة التكاليف حتى يتمكن البنك من قياس التكاليف الفعلية للأنشطة و تقسيم أدائها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. القرآن الكريم
2. ثناء علي قباني : بعض خصائص الفكر المحاسبي المعاصر ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية و المحاسبة الإسلامية .
3. حسين حسين شحاته: محاسبة المصارف الإسلامية ،1992 .
4. حسين حسين شحاته : أصول الفكر المحاسبي الإسلامي ، مكتبة التقوى لمدينة نصر مجمع الفردوس ،ط2 (1414-1993)
5. شوقي إسماعيل شحاته : البنوك الإسلامية ، القاهرة الحديثة للطباعة ،ط1 ،1977 .
6. عثمان بابكر أحمد : تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط1،(1418-1998).
7. عوف محمود الكفراوي : البنوك الإسلامية ،مركز الإسكندرية للكتاب ،(1418-1998).
8. محسن أحمد الخضري : البنوك الإسلامية ، إيتراك للنشر و التوزيع ،ط2،(1416-1995).
9. محمد بوجلال : البنوك الإسلامية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1990.
10. محمد كمال عطية : نظم محاسبية في الإسلام ، منشأة المعارف بالإسكندرية ،ط2،(1409-1989).
11. منذر قحف : مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ،ط2،(1419-1998).
12. نصر الدين فضل المولى محمد : المصارف الإسلامية ، دار العلم للطباعة و النشر ،ط1 (1405-1985)
13. وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي و أدلته ،ج5 ،دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر بدمشق ط2،(1405-1985)
14. لجنة من الأساتذة و الخبراء و الاقتصاديين و الشرعيين و المصرفيين: تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة ،ط1،(1417-1996).

التقارير و المستندات :

15- التقارير السنوية للبنك (1992-2000).

16- عقود ووثائق لبنك البركة الجزائري .

القوانين و المراسيم :

17- قانون النقد و القرض 90-10.

18- مرسوم رقم 92-08.

المراجع باللغة الأجنبية :

19-Directory of Islamic Banks and financial institution 1996: international association of Islamic Banks.

المؤسسة الاقتصادية وتحديات المحيط التكنولوجي:
تشخيص واستراتيجيات

د. رحيم حسين
– جامعة الأغواط

1– مقدمة: المؤسسة الجزائرية وثقافة المحيط:

لعل من أبرز الآثار المتولدة عن النهج الاشتراكي المتبع في الجزائر، كما في غيرها، ثقافة الانغلاق على الذات. فالمؤسسة الجزائرية كانت بمثابة شبه نظام مغلق لا يعبأ بما يحدث في المحيط. وهذا الحكم لا ينطبق على المؤسسة العمومية فحسب، فحتى المؤسسة الخاصة كانت تعيش في بحبوحة قبل الانفتاح الاقتصادي. وكانت نتيجة ذلك تولد عدم الحساسية تجاه هذا المحيط. فسياسة التصنيع كانت معتمدة على تكنولوجيا جاهزة مستوردة، والمؤسسات العمومية كانت بمثابة "محميات اقتصادية"، والسوق الوطنية كانت منطقة محرمة على المنافس الأجنبي.

ولذلك فإن التحول من اقتصاد مخطط، أي محصن، إلى اقتصاد الأسواق يقتضي قبل كل شيء ردم ثقافة العزلة واستبدالها بثقافة المحيط. وهذا يعني ضرورة العناية بتغيير، أو لنقل بتطهير، الذهنيات قبل التطهير المالي للمؤسسات. ومن المؤسف أن العديد من المؤسسات لم تستفق من سباتها إلا بعد إشهار إفلاسها، ومن ثم حلها أو خصخصتها.

إن التحولات الاقتصادية الحالية تفرض على المؤسسات التي ترغب في البقاء إرساء نظام يقظة فعال، وهو ما يقتضي بدوره تكوين نظام معلوماتي متكامل، قادر على جمع المعلومات اللازمة وتحليلها، ثم توظيفها في الوقت المناسب وبالكيفية التي تدعم المركز التنافسي للمؤسسة. وهذا ما يطلق عليه بعض المختصين "الذكاء الاقتصادي" للمؤسسة.

وعلى الرغم من أن نظام اليقظة متعدد الأبعاد (يقظة تنافسية، يقظة تجارية، يقظة اجتماعية)، إلا أن اليقظة التكنولوجية (la veille technologique)، كجزء من اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة، أضحت البعد الأكثر حسما في تحديد مسار تطور المؤسسة ونموها. والتنافس الحاصل اليوم ما بين المؤسسات، كما هو بين الأمم، هو تنافس تكنولوجي ومعرفي. ولذلك برز الاهتمام بتنمية أنشطة البحث والتطوير على مستوى المؤسسات، ودعم منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والأنظمة الوطنية للتجديد (SNI) على مستوى الدول، وهو ما يستوجب ضمنا تنمية الكفاءات وإعادة الاعتبار للباحث وتوطيد العلاقة ما بين القطاع البحثي والقطاع الصناعي.

2– تطور المحيط التكنولوجي للمؤسسة:

لقد كان الابتكار التكنولوجي يتم من خلال الجهود الفردية التي يقوم بها المخترعون في بيوتهم أو في مخابرهم الخاصة. كما أن وظيفة البحث والتطوير لم تكن تحظى بالاهتمام على مستوى المؤسسات، وبالتالي لم تكن هناك موازنة خاصة بها. فالتكنولوجيا كانت تعد مجرد متغير خارجي يرتبط بتفسير الدورات الاقتصادية التي تتسم بالأمد الطويل.

ويرجع بروز الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير على مستوى إدارة المؤسسات إلى منتصف السبعينيات، إثر الأزمة الاقتصادية التي أصابت قطاع الصناعة من جهة والتطور الحاصل في مجال المعلوماتية والإلكترونيك والبيوتكنولوجيا والطاقة

وأبحاث الفضاء من جهة ثانية. ولقد تولد على إثر هذا التحول تيار فكري جديد مع بداية الثمانينيات: التطورية (l'évolutionnisme)، يهدف إلى إبراز أهمية العلاقة بين التغيرات التكنولوجية وبين التنمية والنمو الاقتصادي[1].

وبالفعل فإن التطور العلمي والتقني أصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات. ويتجلى ذلك من خلال ما يلاحظ من تحول في تفكير الإنسان وفي سلوكه. كما إن هذا التطور رفع كل الحواجز الجغرافية وأصبح الاتصال يتم في وقت حقيقي.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا في مجال المنافسة، ويتوقع أن تزيد حدتها أكثر فأكثر، في ظل ظاهرة العولمة، التي جعلت من التاريخ أكثر تسارعا ومن الجغرافيا أكثر تحولا. فلقد تقلصت دورة حياة المنتجات والمؤسسات إلى بضع سنوات أو حتى إلى بضعة أشهر، وهو ما يستدعي التجديد المستمر من أجل ضمان الاستمرار. كما توسع نطاق تدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والمعلومات بصورة لم يعرف لها نظير من قبل.

وهكذا، فقد أضحى المحيط التكنولوجي للمؤسسة يتصف بالتسارع والتعقيد، وهو ما يستوجب على المؤسسات أن تكون يقظة تجاه هذا المحيط، وهو ما يعني المتابعة المستمرة، ليس فقط للتكنولوجيات الموجودة حاليا في مجال نشاطها، بل والمتوقع إدخالها لاحقا من قبل منافسين موجودين أو منافسين محتملين، وذلك من خلال متابعة أنشطة البحث القائمة. ولذلك نجد المدافعين عن الذكاء الاقتصادي يمزجون بين مراقبة المحيط والتجسس الصناعي. ولاشك أن هذه المهمة أصبحت أكثر صعوبة بعدما أخذت المنافسة بعدا عالميا، وأصبح المنافس نفسه غير معروف.

ومن هذا المنطلق لم يعد بالإمكان الاكتفاء باعتماد استراتيجية دفاعية، بل يتوجب في كل مرة المبادرة بالهجوم. واستراتيجية الهجوم تعني الابتكار أو التجديد. كما إن الاستراتيجية الهجومية لا تهدف دوما دعم المركز التنافسي وزيادة الحصة في السوق، بل قد تهدف إلى مجرد الحفاظ على المركز الحالي.

وفي كل الأحوال (دفاع، استقرار، هجوم) يتعين على المؤسسة تكثيف الجهود التجديدية، وذلك وفق مخطط تنمية تكنولوجية (un plan de développement technologique) قائم على دراسة وافية للمحيط.

ولئن كانت مسؤولية ضمان نمو المؤسسة واستمرارها في السوق تقع بالدرجة الأولى على هذه المؤسسة نفسها، فإنه لا يمكن تصور أي انتعاش لنشاط البحث والتطوير في ظل محيط تكنولوجي وطني غير ملائم. ولذلك كان على الدول أن ترسم سياسات وطنية، بل وحتى إقليمية، قصد ترقية هذا المحيط كما سنوضحه لاحقا. ويتأكد ذلك أكثر بالنسبة للدول النامية، ومنها الجزائر، بسبب هشاشة قاعدتها التكنولوجية.

3- العلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع البحث العلمي:

يعتبر الانفصام (dichotomie) بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري من أهم معوقات التنمية التي يجب التصدي لها وإيجاد الإجراءات العملية لتداركها. فكل الدول الصناعية إنما تقدمت بالمزاوجة بين هذين القطاعين، من خلال استراتيجية تعاون وتكامل.

إن تثمين القدرات الوطنية لا يتوقف عند تخصيص الموارد الضخمة وتوفير التجهيزات في مخابر البحث الجامعية وغير الجامعية، بل لابد من منحها الفرص لإبراز مجهوداتها ونتائج أبحاثها في الميدان. وقبل ذلك يجب إعطاء الاعتبار اللائق للباحث ومنحه التحفيزات ومختلف التسهيلات بحيث يشعر بأن وظيفته البحثية هي أرقى الوظائف وأهمها في المجتمع.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن ما يعرف بهجرة الأدمغة ما هو سوى نتيجة للواقع الذي تعيشه هذه الكفاءات العلمية. وقد قدرت إحدى الدراسات أن هجرة الأدمغة تكلف العرب سنويا نحو 1.57 مليار دولار[2]. وتعتبر الإغراءات المادية

الممنوحة لهؤلاء وظروف العمل الملائمة أهم المحفزات التي تستقطبهم.

لقد أصبحت المصانع في البلدان الصناعية تعتمد أكثر فأكثر على الأنظمة الرقمية، وحل فيها اقتصاد المعرفة (knowledge economy) ، كمصدر للثروة، محل اقتصاد العضلات ورأس المال. وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تشكل 80 % من اقتصاديات العالم، بينما الـ 20 % المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية، والعكس صحيح بالنسبة إلى الدول النامية. ففي مجال إنتاج الحاسب الآلي مثلا نجد أن 70 % من التكلفة ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار، بينما لا نجد سوى 12 % هي نفقة الأيدي العاملة[3].

وهكذا فقد أضحى لزاما على اقتصادياتنا مواكبة هذا التحول. ولن يتم ذلك إلا بمضاعفة الاستثمار في الموارد البشرية، أي في مجال التعليم والتكوين والتدريب، وكذا الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

فعلى الرغم من الكم الهائل الذي يتخرج سنويا من الجامعات، إلا أن مستوى التكوين التجريبي في حاجة إلى إصلاح جوهري، إذ أن التكوين الأكاديمي ما يزال هو المسيطر في جامعاتنا، ولا تكاد تتاح فرصة للطالب للاحتكاك بالقطاع الحقيقي.

وعلى مستوى البحث العلمي فإن المؤشرات تدل أن نسبته لا تتجاوز 0.6 % من الناتج الوطني في معظم الدول العربية، في حين تصل هذه النسبة في الدول الغربية إلى3.5 % . أما بالمبالغ فإن موازنة البحث والتطوير لشركة ميكروسوفت لوحدها، والمقدرة بـ 5 مليارات دولار، يفوق بأضعاف مضاعفة الإنفاق العربي السنوي على البحث العلمي[4]. ومن الملاحظ أن ما تنفقه الدول الصناعية على البحث والتطوير يفوق بكثير ما تنفقه على التعليم العالي، والعكس تماما بالنسبة للدول العربية.

وبتحليل مقارن أيضا نأخذ مؤشرين على مستوى هياكل البحث العلمي وهما: مراكز البحث وشبكة الإنترنت. ففيما يبلغ عدد مراكز البحوث على المستوى العربي 600 مركز، معظمها في الجامعات، وذات حجم متواضع، يبلغ عدد المراكز البحثية المتقدمة في فرنسا وحدها 1500 مركز. وفي حين لا يتجاوز عدد الباحثين العرب جميعا 19000 باحث، فإن عدد الباحثين الفرنسيين وحدهم يصل 31000 باحث، ويصل عدد الباحثين الأمريكيين 000 400 باحث[5].

أما بالنسبة لشبكة الإنترنت فنجد أن الدول المتقدمة، التي يقطنها حوالي 15 % من سكان العالم، تستحوذ على حوالي 88 % من مستخدمي الإنترنت، بينما تبلغ نسبة المشتركين في الإنترنت في دول جنوب آسيا، التي يقطنها نحو 20 % من سكان العالم، حوالي 1 %. أما في إفريقيا، التي يقطنها 12 % من سكان العالم، فإن عدد المشتركين يبلغ مليون مشترك، وتمتلك 14 مليون خط هاتفي (أي أقل من عدد الخطوط في مدينة طوكيو وحدها أو في حي مانهتن في مدينة نيويورك) تتركز 80 % منها في 6 دول فقط في القارة الإفريقية[6]. وفي البلدان العربية يقدر عدد مشتركي الإنترنت بنحو 000 550 مشترك، كما يقدر عدد مستخدمي الإنترنت بنحو 1.9 مليون شخص، وهو ما يمثل نسبة 0.6 % من عدد مستخدمي الإنترنت في العالم (والذي يبلغ 304 مليون شخص) ونسبة 0.7 % من إجمالي عدد السكان في البلدان العربية (البالغ 273 مليون نسمة) وفق بيانات عام 1999 [7].

4- مكانة البحث والتطوير في ظل اقتصاد المعرفة:

يقصد بالبحث والتطوير النشاط الذي يهدف إلى إضافة معرفة أو تقنية جديدة في مجال الإنتاج والعمليات أو الإدارة. ويميز عادة بين نوعين من البحث: بحث أساسي وبحث تطبيقي. أما التطوير فهو استخدام لنتائج البحث، الأساسي منه والتطبيقي، من أجل إدخال تحسينات سواء في المنتجات أو في العمليات الإنتاجية والإدارية.

في حين يقصد بالتجديد (innovation[*]) استخدام مخرجات نشاط الابتكار بغرض التحسين الجزئي أو الجذري الذي يرمي إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسة، وبالتالي التعديل المستمر في الميزة التنافسية بما يحقق الاستمرار والنمو للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ككل. أي أن التجديد هو عملية تحويل للأفكار الجديدة المبتكرة إلى واقع بحيث تصبح قابلة للتسويق التجاري. فالتجديد إذا هو محور وظيفة البحث والتطوير. أما النظام الوطني للتجديد فيعبر عن منظومة المعارف والتكنولوجيا ومختلف المؤسسات والآليات والإجراءات المنظمة لنشاط التجديد في مجتمع ما، وهي منظومة لا تنفصل عن منظومة التعليم والبحث العلمي.

وفي ظل الاقتصاد المعاصر، المبني على المعرفة والتنافسية، أصبحت وظيفة البحث والتطوير بمثابة قطب الرحى في مخطط التنمية، وعلى المستويين الكلي والجزئي. ذلك أن المنافسة أصبحت معرفية بالدرجة الأولى. فالتحكم في التكاليف وفي جودة المنتجات يتوقف على درجة التحكم في المعرفة العلمية والمهارات (le savoir et le savoir-faire)، وهذه الأخيرة ما هي سوى نتاج الكفاءات التي يتوفر عليها المجتمع، ومدى قدرته على توليد التكنولوجيا أو تطويع التكنولوجيا المحولة.

فالقيمة المضافة في القطاعات الصناعية تحصل من خلال تطوير المنتج، وهو مفتاح الاقتصاد المعرفي. ولذلك نجد أن التوجه هو للتحول من الاعتماد على خطوط الإنتاج فقط إلى الاعتماد على تطوير المنتج ثم إنتاجه، وهو ما يعني أيضا التحول من المناطق الصناعية إلى حدائق العلم والتكنولوجيا التي تعلم تطوير المنتجات الجديدة وإنتاج المعرفة[8].

5- السياسات الوطنية والإقليمية لدعم البحث الصناعي والتجديد:

5-1- السياسات الوطنية:

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتخصص من أجل ذلك موازنات معتبرة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي. بل وإن الصراعات الساخنة بين الدول الكبرى اليوم هي في الأساس صراعات تكنولوجية. كما أن أعقد المشكلات في مجال عقود الاستثمار الأجنبي هو مشكل نقل التكنولوجيا.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب تلك المراكز الوطنية، أو الجهوية، للتجديد تكون مرتبطة بالقطاع الصناعي بصورة مباشرة. وأن أغلب هذه المراكز أنشئ أصلا من طرف باحثين جامعيين، أو أنه محتضن من قبل مخابر بحث جامعية. وعلى سبيل المثال نشير إلى المركز الكندي للتجديد (CIC) الذي اعتمد في عام 1981 كهيئة مستقلة، ولكن انطلاقته الأولى كانت في عام 1976 في إطار برنامج بحث جامعي (university of waterloo). ومنذ إنشائه قدم هذا المركز مساعدة لـ 70 000 مخترع ومؤسسة كندية أنتجت حوالي 13000 منتج جديد[9].

وتسعى استراتيجية التجديد الكندية، التي أصبحت نموذجا في هذا المجال، إلى تحقيق هدفين: 1- بلوغ مستوى الامتياز، من خلال الاستثمار في الأفراد والمعارف والإمكانيات؛ 2- جعل المعارف مفتاح المستقبل من خلال تأهيل الكفاءات، وذلك اعتبارا من أن الأفراد يمثلون المورد الأهم في المجتمع.

وفي فرنسا تم إنشاء شبكات التطوير التكنولوجي (RDT) منذ 1990 بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا ومرافقتها وتزويدها بالمعلومات اللازمة من أجل توطيد علاقاتها مع المحيط. وتضم هذه الشبكة كل الأطراف العمومية وشبه العمومية المعنية بنقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية: المندوبين الجهويين للبحث والتكنولوجيا (DRRT) والمديريات الجهوية للصناعة والبحث والمحيط (DRIRE) والمندوبيات الجهوية للوكالة الوطنية للتجديد (ANVAR)

---

[*] أصل كلمة innovation لاتيني، ويعني عمل شيء جديد.

والوكالات الجهوية للإعلام العلمي والتقني والمراكز الجهوية للتجديد ونقل التكنولوجيا (CRITT) ومختلف الهياكل المساعدة في مجال التكنولوجيا والجامعات والثانويات التقنية ومختلف هياكل البحث.

أما في الجزائر فأبرز ما يمكن ذكره هو المخطط الخماسي 1998-2002 الذي يعد تطبيقا للقانون 98-11 المؤرخ في 1998/8/22، والذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويهدف هذا القانون إلى إرساء هياكل للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ورد الاعتبار لوظيفة البحث وتوثيق العلاقة بين مراكز البحث والمحيط الصناعي. ومن أجل ضمان متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط تم تعيين وزير منتدب مكلف بالبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أوت 2000.

وتطبيقا لهذا القانون تم إصدار عدد من المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي 99-243 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد تنظيم و إدارة المكاتب الفرعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي؛
- المرسوم التنفيذي 99-256 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء، تنظيم وإدارة مخابرالبحث؛
- المرسوم التنفيذي 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء، تنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛
- المرسوم التنفيذي 99-258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء، تنظيم وتسيير وحدات البحث؛
- المرسوم التنفيذي 99-258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات ممارسة المراقبة المالية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي، الثقافي والمهني و المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي و مختلف وحدات البحث.

كما تم إنشاء صندوق وطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يخصص له سنويا مبلغ 5 مليار دينار خاصة بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث لمختلف القطاعات. ونص القانون 98-11 على أن تحدد سنويا موازنة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن قوانين المالية.

غير أنه، وعلى الرغم مما تم تحقيقه بفضل هذا المخطط، خاصة من حيث تكوين قاعدة بحث على مستوى مخابر ومراكز البحث العمومي، يجدر بنا أن نتساءل عن المستوى الذي تم تحقيقه ميدانيا من الأهداف المسطرة. وعلى كل، ونحن هنا لسنا بصدد التقويم، ينبغي أن تستمر هذه الجهود من طرف السلطات العمومية، ولتكن المرحلة المقبلة هي مرحلة التزاوج بين النشاط البحثي والنشاط الصناعي، مع إشراك المؤسسات في مجال البحث والتطوير. ذلك أن البحث العمومي وحده لن يستطيع أن يحقق التسارع المطلوب. كما أنه إذا لم تستفد المؤسسات من مخرجات الجامعات ومراكز البحث المختلفة تصبح الموارد المخصصة لهذا الغرض غير ذات جدوى.

5-2- السياسات الإقليمية:

فيما يتعلق بالبحث والتطوير على المستوى الإقليمي أو الجهوي نشير إلى حالتين: حالة الاتحاد الأوروبي وحالة العالم العربي. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يلاحظ أن هناك سعي لتحقيق الاندماج في كافة السياسات، بما فيها سياسة البحث والتطوير. ونذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، إنشاء المركز الأوروبي للمبادرة والتجديد الصناعي (cecii: le centre européen de créativité et d'innovation industrielle) الذي يهدف إلى تشجيع ومساعدة المبادرات الخلاقة، ودعم كل ما يساعد على اكتساب تكنولوجيات جديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي. ورغم ما حققه

الاتحاد الأوروبي من تقدم في مجال توحيد السياسات، فإن الأوروبيين ينتقدون السياسة الأوروبية في مجال البحث العلمي، حيث يعتبرون أن الاستثمار في هذا المجال ما يزال ضعيفا بالمقارنة مع بلدان صناعية أخرى. فبدلالة النسب استثمر الاتحاد الأوروبي 1.8 % من الناتج المحلي الخام في سنة 1999 مقابل 2.7 % للولايات المتحدة و3.1 لليابان. ومن أجل تقليص هذه الفجوة هناك سعي حثيث نحو دعم العلاقة الثلاثية "جامعة-صناعة-مستثمر"، أو الرباعية "جامعة-صناعة-حاضنة-مستثمر"، بدلا من الثنائية التقليدية "جامعة-صناعة"، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن إنشاء مؤسسات قائمة على البحث العلمي والتكنولوجيا العالية أضحى الوسيلة الأكثر فعالية وجاذبية لثمين البحث، سواء العمومي منه أو الخاص، وخاصة في مجال التكنولوجيات الجديدة. وهذا يعني أن الاتجاه التقليدي القائم على البحث العمومي (la recherche publique) قد انحصر لصالح إقامة مؤسسات صغيرة قادرة على الدخول في نشاط بحثي يوازي ما تقوم به الجامعات، مع استثمار ثمرة هذه الأبحاث في الميدان[10].

والجدير ملاحظته في هذا الصدد هو أن القطاع الخاص يلعب دورا أساسيا في بناء القدرات التكنولوجية في البلدان الصناعية، بعكس البلدان العربية التي ما تزال تعول على الإنفاق العمومي في تمويل مشاريع البحث والتطوير. ففي الولايات المتحدة نجد أن 80 % من الإنفاق يتم من قبل مؤسسات القطاع الخاص، وفي اليابان نجد أن الصناعة تنفق على البحث والتطوير 73 % من مجمل الإنفاق، وفي الاتحاد الأوروبي تنفق الصناعات الخاصة ما نسبته 53 % من مجمل الإنفاق على البحث والتطوير[11].

أما بالنسبة للعالم العربي، ومع ضعف مراكز البحث الصناعي الموجودة فيه، فلا يوجد تنسيق بين هذه المراكز ولا تبادل للخبرات المتاحة فيما بينها. وعلى الرغم من تشكيل لجنة للتنسيق ما بين هذه المراكز، وإنشاء الصندوق العربي لدعم البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة، وكذا المركز العربي للبحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة، إلا أن كل هذه الهياكل ما تزال تنتظر تفعيلها من أجل أداء الأدوار المنوطة بها.

فإذا كان الاتحاد الأوروبي، على قوة أعضائه وهياكله، يسعى من أجل تعزيز قدرة التنافسية عالميا، فمن باب أولى أن تتعاون الدول العربية في سبيل ذلك*. وفي هذا الإطار يمكن أن يأخذ التعاون العربي عدة صور[12]:

1- التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرار؛
2- التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية؛
3- التعاون في مجال تنسيق السياسات والتشريعات من منظور إقليمي عربي؛
4- التعاون في مجال تحسين البنية الأساسية الإقليمية؛
5- التعاون في مجال خفض التكلفة ورفع الإنتاجية؛
6- التعاون العربي في مجال فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية.

* حتى نبين حجم المفارقة نعطي رقما واحدا: بلغ الدخل الإجمالي للدول العربية مجتمعة 531.2 بليون دولار في سنة 2000 وهو أقل من دخل دولة أوروبية واحدة مثل إسبانيا: 595.5 بليون دولار (عن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2000).

6- النظام الوطني للابتكار:

يرجع الفضل في إبراز أول مدخل متكامل للنظام الوطني للتجديد إلى Lundvall (1985). والذي تم تحسينه وتكييفه في التسعينيات من القرن الماضي بما يناسب واقع البلدان النامية[13]. وقد أصبح تطوير هذا النظام الشغل الشاغل لدى السلطات العمومية، خاصة في الدول الصناعية. ولعل تفسير ذلك يتمثل في أمرين: تزايد الإدراك لأهمية التحليل النظامي (analyse systémique) وتزايد الكثافة المعرفية في الأنشطة الاقتصادية.

يعرف النظام الوطني للابتكار على انه مجموعة العناصر الوطنية المتفاعلة فيما بينها من أجل إنتاج معرفة مفيدة اقتصاديا أو اجتماعيا. مع التأكيد هنا على صفة الوطنية وإنتاج المعرفة. فمن المعروف أن كل نظام يشمل مدخلات ومخرجات وعمليات (تفاعلات أو تحويلات)، بالإضافة إلى التغذية العكسية التي تعمل على تصحيح وتحيين النظام بصورة مستمرة. وتتمثل مدخلات النظام الوطني للابتكار (أو للتجديد) في مجموعة الكفاءات والوسائل والمؤسسات البحثية والتعليمية والتكوينية والتشريعات والمعلومات، في حين تقاس مخرجاته بمختلف المنتجات العلمية التي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة أو للأمة، كالاختراعات (براءات اختراع) والاكتشافات والنظريات وإطلاق منتجات جديدة أو تجديد منتجات حالية وتقديم حلول لمشكلات فنية قائمة والمساهمة في تفسير ومعالجة ظواهر إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

غير أن الحلقة الأساسية في أي نظام هي التفاعل. فقد تكون المدخلات اللازمة متاحة دون أن يتم الوصول إلى النتائج المرغوبة. ولذلك فإن وضع النصوص القانونية وتشييد مخابر ومراكز بحث وتوفير الموارد المالية والتجهيزات قد لا يحقق تقدما ولا نموا، ولو توفرت الكفاءات البحثية. فالمطلوب إذا هو وضع سياسة وطنية هادفة، معتمدة على الأولويات القطاعية، يتم من خلالها رسم العلاقات ما بين مختلف المدخلات بكل وضوح، فضلا عن تثمين مختلف هذه المدخلات (الاستعمال الرشيد)، وتحفيز الكفاءات (باعتبارها رأس النظام)، وتفعيل العلاقة بين هياكل البحث والمؤسسات. وبعد ذلك لابد من المتابعة وتقييم النظام بصفة دورية قصد تحسينه، وذلك بتعديل، أو إضافة، أو حذف كل عنصر يلاحظ أنه يسبب خللا للسير الحسن للنظام.

وفي صدد الحديث عن النظام الوطني للابتكار تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام لا يعنى بالبحث العمومي فحسب، بل وإن المؤسسة الاقتصادية تقع في قلبه. فنظام الابتكار الذي لا يخدم المؤسسة يفقد جدواه. ذلك أن المؤسسة هي نواة النمو الاقتصادي، وهي محرك عملية التنمية. كما إن النظام الوطني للابتكار يعد بمثابة صندوق مفاتيح للمؤسسات المجددة.

7- اليقظة التكنولوجية في المؤسسة:

إن تواجد المؤسسة في وضع اليقظة (en mode veille) باستمرار تجاه مختلف التغييرات التي قد تحدث في محيطها (التنافسي، التجاري، الاجتماعي، القانوني) هو الضمان الأساسي لاستمرارها، وهو ما يقتضي تصميم نظام يقظة داخل المؤسسة. وفي المجال التكنولوجي، يتعين على المؤسسة معرفة ومتابعة التكنولوجيات الموجودة في مجال النشاط الذي تعمل فيه، وكذا توقعاته المستقبلية. وقد تزايدت أهمية هذا النوع من اليقظة في الوقت الراهن بسبب التسارع الذي يعرف النشاط الابتكاري، سواء في وسائل الإنتاج أو في طرق الصنع.

ويتوقف نجاح نظام اليقظة التكنولوجية في المؤسسة على درجة كفاءة نظام المعلومات فيها، أو بالأحرى على فعالية نظام الذكاء الاقتصادي (l'intelligence économique) الذي تتوفر عليه. وبذلك فإن اليقظة التكنولوجية تتجسد من خلال مختلف التدابير التي تتخذها المؤسسة، وكذا الكفاءات والإمكانيات التي تسخرها لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن اليقظة التكنولوجية لا تعني فقط وجود المؤسسة في وضع دفاعي (استراتيجية دفاعية)، بل قد تسمح للمؤسسة أن تبادر بالهجوم وتستبق المنافسين في مجال الابتكار. فمتابعة التطورات في مجال التكنولوجيا عبر العالم هو الذي يخلق روح الإبداع أو الابتكار في المؤسسة.

8- وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة:

لقد وضعت العولمة الاقتصادية المؤسسات الاقتصادية أمام تحد منافسي صعب، لا يمكن مواجهته إلا بعمل تجديدي مستمر. والملاحظ أن حدة هذه المنافسة تزداد يوما بعد يوم. وهو ما يعني ضرورة استعداد هذه المؤسسات للتنافس في هذا المسرح الجديد قبل زوالها. ولن يتم لها ذلك إلا من خلال الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وامتلاك الكفاءات البشرية القادرة على هذه المواجهة.

ومن ناحية أخرى، أفرزت الثورة الصناعية الثالثة نموذجا جديدا في مجال الأعمال، قلب مبادئ الإدارة العلمية رأسا على عقب، كما فرضت أيضا قواعد جديدة في المنافسة. فدخول الصناعات في مرحلة الأتمتة (automatisation) أدى إلى بروز تنظيمات تقوم على أساس عدم التخصص، أو على الأقل الاهتمام بالعمل الجماعي أكثر من الاهتمام بفكرة التخصص، والمقصود هنا هو ما يسمى بنظام التوريد اللحظي (le juste-à-temps) الذي تم تطويره في شركة تويوتا اليابانية، بعدما ظل التخصص، ولفترة طويلة، من المبادئ الأساسية في الإدارة العلمية. وقد حاولت مؤسسات صغيرة ومتوسطة في أوروبا تشكيل تجمعات صناعية من أجل تطبيق هذا النموذج الجديد، كما حدث في مجال صناعة النسيج والأثاث في أجزاء من إيطاليا وجنوب ألمانيا. وقد استطاعت فعلا هذه التجمعات أن تشكل قوة ضغط تنافسية في هذه الصناعات[14].

ومن هنا فإن التجديد أضحى خيارا استراتيجيا لا مناص عنه. وهو السبيل إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ككل. والتجديد، في اعتقادنا، ينبغي أن يكون شاملا، أي أن يشمل مختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات: التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد التنظيمي. بمعنى أن يكون هناك تحديث ديناميكي للمؤسسة يساير التحول المتسارع في محيطها.

وتنبثق أهمية التجديد التكنولوجي من اعتبار أن التنافس على امتلاك تكنولوجيا أكثر تطورا أسبق من التنافس على إنتاج منتجات ذات جودة عالية وتسليمها في آجال قياسية، ذلك أن التنافس الأول هو السبيل إلى تحقيق التنافس الثاني. بل إنه لم يعد هناك مجال للحديث عن قدرة تنافسية بتكنولوجيا بالية.

ويتجسد التنافس على التكنولوجيا من خلال الموارد المخصصة للتجديد التكنولوجي، سواء بالاقتناء أو بالبحث والتطوير. ولذلك فإن تمويل التجديد يشكل أهم العقبات أمام تنافسية المؤسسات. ونظرا لأهمية هذه النقطة وارتباطها الوثيق بموضوعنا سنحاول تفصيلها فيما يلي.

9- استراتيجية التجديد التكنولوجي في المؤسسة:

تهدف استراتيجية التجديد التكنولوجي إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط، والتي من شأنها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية. ولا يكون الهدف من التجديد دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت تواجه تهديدات جادة.

وتحتل استراتيجية التجديد مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك أنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها. فبدون اعتماد استراتيجية تجديد فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال. كما أن استراتيجية التجديد التكنولوجي تعد أهم استراتيجيات التجديد.

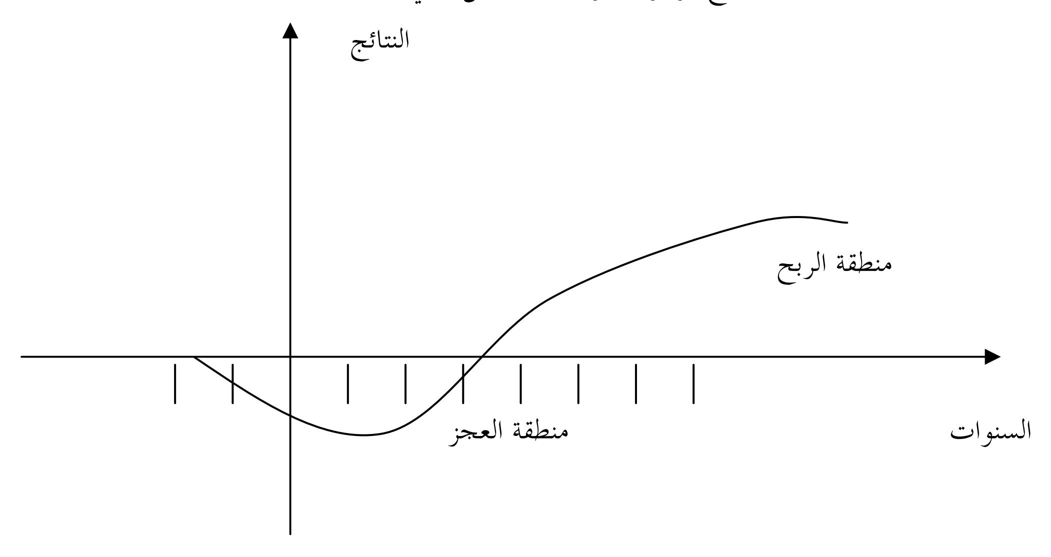
غير أن ذلك لا يعني أن التجديد هو الخيار الاستراتيجي الأسهل. فكثير من المؤسسات لا تمتلك الكفاءات البشرية ولا الموارد المالية التي تفتح لها آفاقا للتجديد. ومثل هذه المؤسسات قد تضطر إلى إلغاء بعض أنشطتها والتخصص في نشاط واحد، أو اعتماد استراتيجية التكامل الرأسي أو الأفقي، بل قد يصل بها الحال إلى اعتماد استراتيجية تصفية جزئية أو كلية.

ويتوقف قرار التجديد التكنولوجي على نتيجة المقارنة بين التكاليف التي يقتضيها والمنافع المتوقعة منه. وحيث أن مثل هذه القرارات قد يستغرق تجسيدها عدة أشهر، أو حتى سنوات، وتكون مجهولة العواقب أحيانا، خاصة في بعض الصناعات المجددة التي لا تعرف الاستقرار، فإن على المؤسسة اعتماد استراتيجية مرنة، وفق برنامج زمني مضبوط، بحيث أنه يمكن التعديل في الأهداف، أو حتى التوقف عن متابعة تنفيذ البرنامج في مرحلة ما، إذا ما لوحظ أن الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية فقد جدواه. وهذا يعني أن على المؤسسة أن تكون مستعدة لتقبل الخسارة في حالة فشل برنامج التجديد، ولكن عليها أن تدرك ذلك في المراحل الأولى من الإنجاز.

إن المخاطر التي تحف نشاط التجديد، والناتجة عن ظروف عدم التأكد الكبير بسبب التطور المتسارع للمعارف، يفرض على المؤسسات اعتماد نظام معلوماتي فعال. ويعد هذا النظام بمثابة المصباح الذي يجنب المؤسسة العثرات ويدلها على الطريق السليم الذي يوصلها إلى الهدف. فالمؤسسة التي تحوز أكبر قدر من المعلومات وأصحها، وفي الوقت المناسب، هي التي ستحقق النجاح.

وتتطلب عملية التجديد التكنولوجي توفر ثلاثة شروط: وجود الكفاءات القادرة على التجديد؛ وجود سوق مضمون للمنتج الجديد؛ توفر الموارد المالية الضرورية لمباشرة العملية.

وتتسم الموارد المالية المتطلبة للتجديد بأنها كبيرة وذات أمد طويل. كما إن مرحلة التمويل تعد أهم مراحل نشاط التجديد. فحتى في المرحلة السابقة لها، وهي مرحلة الأفكار المجددة، يظل حجم الموارد المالية المتاح، أو المتوقع، هو المتغير الحاسم في صياغة الأفكار. ذلك أن غياب رأس المال يترك الأفكار مجرد خيال. كما أن فترة استرداد الأموال قد تمتد إلى عدة سنوات، ولا يمكن ضبطها في أغلب الحالات، وهو ما يقتضي أن تكون المؤسسة قادرة على تحمل تكاليف فترة العجز الممتدة من نقطة بداية التجديد إلى نقطة بداية الأرباح. وهو ما يوضحه الشكل التالي:



شكل 1 : يبين منحنى تكاليف وإيرادات نشاط التجديد

وحيث إن النشاط التجديدي محفوف بالمخاطر، كما أسلفنا الذكر، فإن الممول له ينبغي أن يتصف بروح المخاطرة، أو أن يكون شريكا حقيقيا فيه. ولذلك يصبح لزاما البحث عن مصادر وآليات أخرى للتمويل خارج قطاع البنوك. كما إن على الدولة أن يكون لها سياسة فعالة في هذا المجال، وأن تتدخل كضامن أو كممول في حالة شح المصادر الأخرى من غير القروض المصرفية.

ونعتقد أن ما ينبغي التركيز عليه بدرجة أكبر، في مجال السعي نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي، هو الاستفادة من

الخبرة والتقنية. ولا فائدة من منح المستثمر الأجنبي مزايا وتحفيزات دون الاستفادة منه فيما يخدم التنمية على المدى الطويل. ونركز هنا على وجه الخصوص على مسألة نقل التكنولوجيا، والاستفادة منه في إرساء قواعد نظام وطني للتجديد (système national d'innovation).

وفي مجال تمويل التجديد يتعين على السلطات العمومية تشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر. إذ أن هذه الأخيرة تعد بديلا هاما لأسلوب التمويل المصرفي الذي مايزال يسيطر على سوق التمويل في الجزائر. ومن المعروف إن هذه الشركات تقوم على أسلوب المشاركة في الأرباح والخسائر، أي المشاركة في السراء و الضراء (joint-venture)، حيث إن المشارك يقدم تمويلا من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله. وهذا النوع من التمويل يناسب مشاريع التجديد. وبذلك توزع المخاطر ما بين المؤسسة المجددة والممول المخاطر (le capital-risqueur). كما إن دراسة جدوى مشروع التجديد تكون أكثر دقة حينما يشترك فيها طرفان مختلفان، يتوخى كل منهما تحقيق الربح.

وهكذا، فإن رأس المال المخاطر يمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال رؤوس الأموال التي يرغب الادخار العام أو ادخار المؤسسات (بنوك، شركات تأمين، مؤسسات، وحتى السلطات العمومية) في استثمارها بمخاطر مرتفعة على العموم، مع توقع تحقيق عائد مرتفع (يصل في بعض البلدان، مثل أمريكا، إلى 30% أو 40%). غير أن هذا الأسلوب من التمويل يختلف اختلافا كليا عن أسلوب القرض المصرفي، إذ أن رأس المال المخاطر يتم استرداده في نهاية برنامج الاستثمار بعد إدراج عائد يحسب على أساس الربح المحقق، ومن دون تقديم أي ضمان عند إبرام عقد المشاركة، ويتحمل المستثمر (المخاطِر)، كليا أو جزئيا، الخسارة في حالة فشل المشروع الممول[15].

ويرى آخرون أن الخاصية الأساسية التي يتميز بها رأس المال المخاطر هي المشاركة بين طرفين، أحدهما يقدم التكنولوجيا والآخر يقدم مدخلات الإنتاج الأخرى، ويشتركان بالتناسب في المخاطر والعوائد. وبسبب كون المخاطر سمة رئيسية لهذا النوع من التمويل، فإن المحيط السياسي والثقافي هو الذي يفرض كل من شكل التدويل ونظام المحاسبة اللذان ينبغي اتباعهما[16].

ومن ناحية أخرى فإن دور شركات رأس المال المخاطر لا يقتصر على تمويل الإنشاء فحسب (financement de la création) بل يمتد أيضا إلى تمويل التجديد (financement de l'innovation)، وكذا تمويل التوسع والنمو، وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.

ومن المؤسف أن أكثر المؤسسات تفتقد إلى النظرة الاستراتيجية في التسيير. فنادرا ما تجد في الجزائر مؤسسة صغيرة أو متوسطة تتوفر على مخطط للتنمية (Plan de développement) بمعناه العلمي. كما أنها لا تخصص النسبة الكافية من أرباحها – أثناء عملية الاستغلال – لهذا المجال.

ويعد مخطط التنمية برنامجا متوسط المدى (3 إلى 5 سنوات)، تشترطه كل شركة رأس مال مخاطر. وخطة البحث والتطوير (Plan de recherche-développement) تمثل جزءا هاما من هذا المخطط. غير أنه، وفي ظل غياب شركات رأس مال مخاطر فاعلة وعازمة على تمويل مخطط التنمية لدى المؤسسات، تبقى هذه الأخيرة تسير في اتجاه معاكس لمسارها الطبيعي والذي يتمثل في تطوير قدرتها التنافسية وبصورة مستمرة.

10- استراتيجية حاضنات الأعمال التقنية في دعم نشاط التجديد التكنولوجي:

حاضنات الأعمال هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة. ويمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاته (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين). ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة. غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى.

وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال من أن نمو المؤسسة، خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها، يحتاج إلى حضانة، كالإنسان في مرحلة الطفولة. ذلك أنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية. ولذلك فإن كثيرا من المؤسسات يصيبه الفشل مبكرا، أي في مرحلة الطفولة (سنة أو سنتين) بسبب انعدام تلك الحضانة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار.

فعلى سبيل المثال، ضمن حوالي 200 000 مؤسسة تنشأ سنويا في فرنسا نجد ثلثها (1/3) يزول بعد ثلاث سنوات، ونصفها (1/2) بعد خمس سنوات. ومن هنا برزت أهمية التفكير في شبكات دعم "réseaux d'appui" ، يستند إليها المقاول المبتدئ في السنوات الأولى لنشاطه[17].

ونود لفت الانتباه هنا إلى أن القانون 01-18 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استعمل مفهوم المشاتل، بدلا من المحاضن، على الرغم من الاختلاف الاصطلاحي بينهما (المادة12). فالحاضنة "incubateur" تعبر عن هياكل الاستقبال والدعم والمرافقة للمشروعات الناشئة، في حين تعبر المشتلة "pépinière" عن هياكل إيواء لمؤسسات حديثة النشأة. فبعدما تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة تستطيع حينئذ الاختيار بين الانتماء إلى مشتلة أو الاستقلال بنفسها.

ويميز بعض الخبراء بين ثلاثة أنواع، أو أجيال، من الحاضنات[18]:

- حاضنات التقنية الأساسية أو حاضنات الجيل الأول. وهي المصممة لمساندة الشركات التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كرأس مالها الأكبر. ومن أمثلة ذلك الحواسيب والمكونات الإلكترونية والعدسات الخاصة، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صنعها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة. وتكون هذه الحاضنات بالقرب من الجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية. والغاية من ذلك حث الأساتذة وتشجيع الأبحاث التي يقومون بها.
- حاضنات الجيل الثاني فهي التي قاعدتها تقليدية. وهي تضم الشركات المعتبرة تقليدية كالشركات الزراعية-الصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية، الخ. وهي مرتبطة مع الدوائر والهيئات مثل البلديات والحكومة المحلية والجمعيات التجارية والصناعية والغرف التجارية. كما أنها تتسلم التأييد والدعم من مراكز الأبحاث والمدارس الفنية.
- أما حاضنات الجيل الثالث فهي عبارة عن "مراكز تجديد". وهي مساحات مستهدفة للشركات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات الفنية والاستشارية وأنواع أخرى من الخدمات الخاصة.

وتتميز حاضنات المؤسسات المجددة (incubateur d'entreprises innovantes) باهتمامها بمشروعات التجديد. ففضلا عن الإيواء وتدابير المرافقة، توفر الحاضنة لهذه المشروعات جزءا هاما من التمويل. وعادة ما تتموقع هذه الحاضنات بجانب الجامعات أو مراكز البحث أو حتى داخلها، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها.

ونكتفي هنا بالدعوة إلى ضرورة الاستفادة من النماذج الناجحة في هذا المجال، وهي كثيرة، حيث إن ذلك يساعد على تثمين الكفاءات والموارد العلمية المتاحة في مختلف المخابر والمراكز البحثية الموجودة لدينا. كما أن مثل هذه المشروعات تنمي قطاع البحث والتطوير وتعزز العلاقة بين قطاع البحث وقطاع الصناعة.

11- خاتمة:

نخلص من هذا البحث إلى أن نشاط التجديد أضحى عماد القدرة التنافسية في المؤسسة المعاصرة. ومع ذلك فإن معظم مؤسساتنا لا تعير له الاهتمام اللائق به، رغم التهديدات المحيطة بها من كل جانب. وأهم مؤشر لهذا الاهتمام هو النسبة من الأرباح التي تخصصها المؤسسات لها النشاط.

كما إن على الدولة أن تلعب الدور القيادي في هذا المجال، وذلك من خلال رسم سياسة للبحث والتطوير تشرك المؤسسات وتوطد علاقتها بمراكز البحث والجامعات. كما يكون للباحث فيها دور الريادة، شرط تثمين جهوده وتزويده بكافة متطلبات نشاط البحث.

وأخيرا، علينا جميعا، دولة ومؤسسات، الاستفادة من تجارب الآخرين من خلال برامج تعاون وعقود شراكة، وذلك بصورة مستمرة، حتى نتمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية التي تمر علينا مر السحاب، وحتى نتحول من مجرد مستهلكين للتكنولوجيا إلى منتجين لها.

ونختم بحثنا بالتوصيات الآتية:

1- على المؤسسات الإنتاجية أن تدرج وظيفة البحث والتطوير كوظيفة محورية في هيكلها، باعتبارها أساس بناء قدرتها التنافسية، وأن تخصص لها نسبة لا تقل عن 2 % من أرباحها؛

2- إنشاء مركز وصندوق وطنيين لدعم التجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو توسيع نطاق صندوق ضمان القروض ومراكز الدعم المنصوص عليهما في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويفضل أن تمنح الأولوية للمؤسسات المجددة؛

3- تفعيل دور مخابر البحث الجامعية ومراكز البحث الأخرى ووضع الآليات المناسبة حتى تصبح بمثابة حاضنات أعمال تكنولوجية؛

4- توطيد الصلة بين المحيط العلمي والمحيط الصناعي، وحث المؤسسات، أو حتى إلزامها، على الاستفادة من الكفاءات الوطنية قبل اللجوء إلى الخارج. وإدراج تربصات إجبارية على مستوى المؤسسات للطلبة، ومنح عطل تفرغ للباحثين لإجراء أبحاثهم في المؤسسات؛

5- تشجيع ودعم كل مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي التي من شأنها أن تفيد جهاز الإنتاج الوطني بالتكنولوجيات الجديدة، وكذا إقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال تحويل التكنولوجيا، والاستفادة من البرامج الإقليمية والدولية المخصصة لهذا الغرض.

[1] A. Djeflat, "Technologie et systèmes nationaux d'innovation comme outils de compétitivité", papier présenté au séminaire international sur la compétitivité des entreprises et les mutations de l'environnement 29-30/10/2002, université de Biskra.

[2] عن جريدة البيان (الإماراتية) ، 10 نيسان 2002

[3] عن: "التقرير الاستراتيجي العربي: تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتامل العربي" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، موقع ويب للأهرام.

[4] عن مقال: عبد الجليل زيد مرهون، "البحث العلمي في البلاد العربية .. دعوة إلى مواكبة العصر"، بتاريخ 2002/8/2 في موقع الرياض الاقتصادي

[5] المرجع السابق

[6] عن دراسة منشورة في صفحات الإنترنت في موقع schoolarabia بعنوان "الدول العربية تتسابق للحاق بركب المعلوماتية"

[7] المرجع السابق

[8] محمد مراياتي (وهو مستشار إقليمي للعلم والتكنولوجيا-الاسكوا)، "الاستشراف التكنولوجي والبحث الصناعي وأثرهما في النمو الاقتصادي العربي:قضايا وحلول"، ورقة مقدمة لورشة العمل القومية حول "دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية" التي نظمت في دمشق بالتعاون ما بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الرباط) ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية (دمشق) خلال الفترة 5-2001/11/7

[9] لمزيد من الاطلاع على هذا المركز راجع موقعه: www.innovationcentre.ca

[10] P. Busquin, "recherche et innovation en europe", conférence organisée par EARTO: Technology commercialisation strategies for recherche and technology, Madrid, 6/4/2001

[11] عن حوار مع: ابراهيم بدران (نائب رئيس جامعة فيلادلفيا-الأردن) أجري في 2001/1/4 حول "حالة الأمة: تكنولوجيا 2000"، منشور في موقع إسلام أون لاين.

[12] إبراهيم العيسوي، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، ورقة مقدمة لندوة "القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية العربية في ظل الاتفاقيات التجارية العربية الدولية" المنعقد في بيروت عام 1998، مجلة المستقبل العربي، أفريل 2000، ص ص100-103

[13] Djeflat, op. Cit.

[14] عن حوار مع: تشارلز أومان (رئيس شعبة الأبحاث في مركز التطوير التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، تحت عنوان: "نموذج الأعمال في النظام الاقتصادي الجديد"، منشور في موقع www.cipe.org

[15] J. Lachmann, financer l'innovation des PME, éd. Economica, Paris, 1996, p38

[16] D. Elnathan, J. L. Arnold, "Accounting Aspects of Globalising American Firms", in : Small Firms in Global competition, op. cit., p54

[17] M. Duménil, C. Lhotte, La création d'entreprise, éd. Liaisons, 1999, Paris, p222

[18] باولو عطا الله، "البرنامج التصنيعي: حاضنات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، ورقة مقدمة للمؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في بيروت خلال الفترة 18-20 أكتوبر 1997،ص605 (من الكتاب الجامع لأشغال المؤتمر).

من أجل عقلنة وتأهيل أنظمة التسيير للمؤسسة الجزائرية

أ/بوقلقول الهادي

جامعة عنابة

مقدمة:

المؤسسة عبارة عن كيان متفتح على البيئة المحيطة به. و في ظل التحولات التي يشهدها الإقتصاد العالمي عموما و الجزائري على وجه الخصوص ، ونظراً لإضطراب هذه البيئة وعدم استقرارها، و تميز مستقبلها بالغموض وعدم اليقين، فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه اليوم عقبات وتحديات عديدة مرتبطة بظاهرة العولمة، واشتداد المنافسة، وتسارع وتيرة الابتكارات والاختراعات على الساحة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة وفاء الجزائر بتعهداتها مع الشركاء الأجانب (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الآوروبي، والمفاوضات الجارية بشأن الأنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC)، وما سينجم عن ذلك من رفع للقيود والرسوم الجمركية وتحرير للتجارة والذي يفرض على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل هذا السياق، وسواء أكانت عمومية أو خاصة، إحداث قطيعة مع الأفكار والممارسات السلبية، وعدم الإكتفاء بأن تكون ناجحة في تدبير شؤونها الجارية (إدارة الراهن)، بل يتعين عليها أيضا تعلم مهارة جديدة؛ هي توقع واستشراف التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة والاستجابة السريعة لهذه التغيرات، وضرورة التكيف معها، ومحاولة استباقها باستمرار والتأثير في هذه البيئه المحيطة كلما توفرت الوسائل لذلك.

ولن يكون لها ذلك إلا من خلال تغيير أنماط التسيير، والقيم والسلوكات السلبية المعتاد عليها والتي تعمل على تعطيل التغيير والمحافظة على الحالة " الستاتيكية" السالبة.

فعملية التحول تتطلب إدخال تغييرات جوهرية على أنظمة تسييرها، والبحث على أساليب جديدة لتطوير الهيكل المهاري للأفراد في كيفية إحداث تصحيح داخلي وتأهيل هذه الأنظمة عن طريق بدل مجهودات في ميادين الاتصال والتوعية والإقناع وتعبئة ذكاء المؤسسة.

- فما المقصود بأنظمة التسيير ؟
- و ما هو واقع هذه الأنظمة في المؤسسة الجزائرية؟
- و ما هي الاقتراحات الواجب دعمها من أجل عقلنة وتأهيل هذه الأنظمة؟

ذلكم ما نحاول بيانه والإجابة عليه في هذه الورقة، والذي يعتبر في نظرنا أول خطوة لتحقيق النجاعة، والطريق الصحيح للتأسيس لثقافة تسييرية هادفة، متأصلة مرتبطة بالسياق الجزائري وفي نفس الوقت ترمي إلى تحقيق الأهداف المتعارف عليها عالميا، والمتمثلة في الفاعلية والنجاعة والاستمرارية التي تحدد إدارة الأعمال في المؤسسات الحديثة.

وباعتقادنا أن ذلك يساهم في إثراء النقاش الدائر حول موضوع انفتاح وتأهيل المؤسسة الجزائرية للإستجابة للتطورات والتغيرات التي تحصل في عالم اليوم.

مفهوم النظام: *La notion de système*

إن المقاربة النظامية *l'approche systémique* تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات الموجودة والمحتملة بين عناصر الظاهرة محل الدراسة، وهو الشيء الذي يسمح بإدراك معظم قواعد تسيير وتنظيم مختلف الأنظمة.

تعريف النظام Le système:

لقد تم تقديم عدة تعاريف للنظام نذكر منها :

- "هو مجموعة من العناصر المتفاعلة" (*Von Bertalanffy*) (1973).
- كما عرف النظام بأنه "مجموعة من العناصرالمترابطة التي تعمل معا لتحقيق هدف مشترك معين " (*De Rosnay*، 1975).

خصائص النظام:

يتميز كل نظام بالخصائص التالية (*Jacques Mélèse*):

- القدرة على التكيف والتأقلم: أي مسايرة النظام للتغيرات و التحولات التي تطرأ في بيئته .
- القدرة على التعلم: القدرة على الإستفادة من التجارب السابقة و إيجاد أفضل الطرق لحل المشكلات التي تطرأ.
- القدرة على المراقبة: مدى قدرة نظام القيادة على تثبيت النظام من أجل بلوغ الأهداف المرجوة .
- المصداقية: و التي تقاس بدرجة الأداء و قيمة المخرجات الصادرة عن النظام .

فالنظام إذن هو مجموعة من العناصر (الأجزاء) التي لها علاقات متبادلة فيما بينها بحيث أن كل عنصر يجب أن يحقق درجة من الاستقلال، وفي الوقت ذاته درجة من الاعتماد على العناصر الأخرى ومن ثمة يظهر الميل لأن يحافظ كل جزء فيه على حدوده من جهة، ومن جهة أخرى الميل لدمج كل الأجزاء في النسق العام للنظام.

و هنا يجب التفريق بين نوعين من الأنظمة: الأنظمة المفتوحة التي تؤثر و تتأثر بعناصر البيئة المحيطة، و الأنظمة المغلقة التي لا تؤثر و لا تتأثر بتغيرات البيئة المحيطة .

نظام التسيير le système de gestion :

إن التسيير الناجح أصبح في الوقت الحاضر ضرورة ملحة بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي أدت إلى بروز العديد من الظواهر: كبر حجم المنظمات، الانفصال بين الإدارة (التسيير) والملكية، تزايد حدة المنافسة في الأسواق العالمية، الندرة الملحوظة للموارد البشرية، والمادية...إلخ.

فالفرق بين المنظمات الناجحة والفاشلة لا يكمن في كيفية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ أعمالها فحسب، بل – وبقدر أكبر– في كيفية المزج الملائم بين الموارد المتاحة الذي يتحقق من خلال تحديد أهداف المؤسسة أولاً بكفاءة وفعالية، ثم بدل الجهد الجماعي نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال نظام التسيير ومكوناته.

تعريف نظام التسيير:

يمكن تعريف نظام التسيير من خلال المكونات الأساسية (النظم الفرعية *Sous-systèmes*) التي تكونه والتي لا يوجد إتفاق حول عددها وحول معيار تصنيفها.

فهنالك من يصنفها إلى: التنبؤ ، القيادة، التنسيق، الرقابة (*H. Fayol*، 1916)، وهناك من يحصرها في: فلسفة المؤسسة، التخطيط، الرقابة، التنظيم والتوجيه، تطوير الإدارة(*Hill*، 1968).

أما (*Tabatoni et Jarniou*) (1985) فيعرفان نظام التسيير الشامل للمؤسسة بأنه "إنسجام ديناميكي لأربعة نظم فرعية هي: القيادة *Le Pilotage*، الغائية *La Finalisation*، التشيط *L'activation ou l'animation*، التنظيم *L'organisation*" .

وحسب الحالات فإن هذه الأنظمة الفرعية ترتكز على بعضها البعض مما يؤدي إلى إحداث آثار تعاضدية أو تذاؤبية *(Synergiques)* أو اختلالية *(Dysfonctionnels)* .

فأنظمة التسيير بهذا التصنيف تمكن من التحليل حسب ثلاثة مستويات:

أ- مستوى التخطيط أو الاستراتيجية: وهو مجال بعيد وواسع.

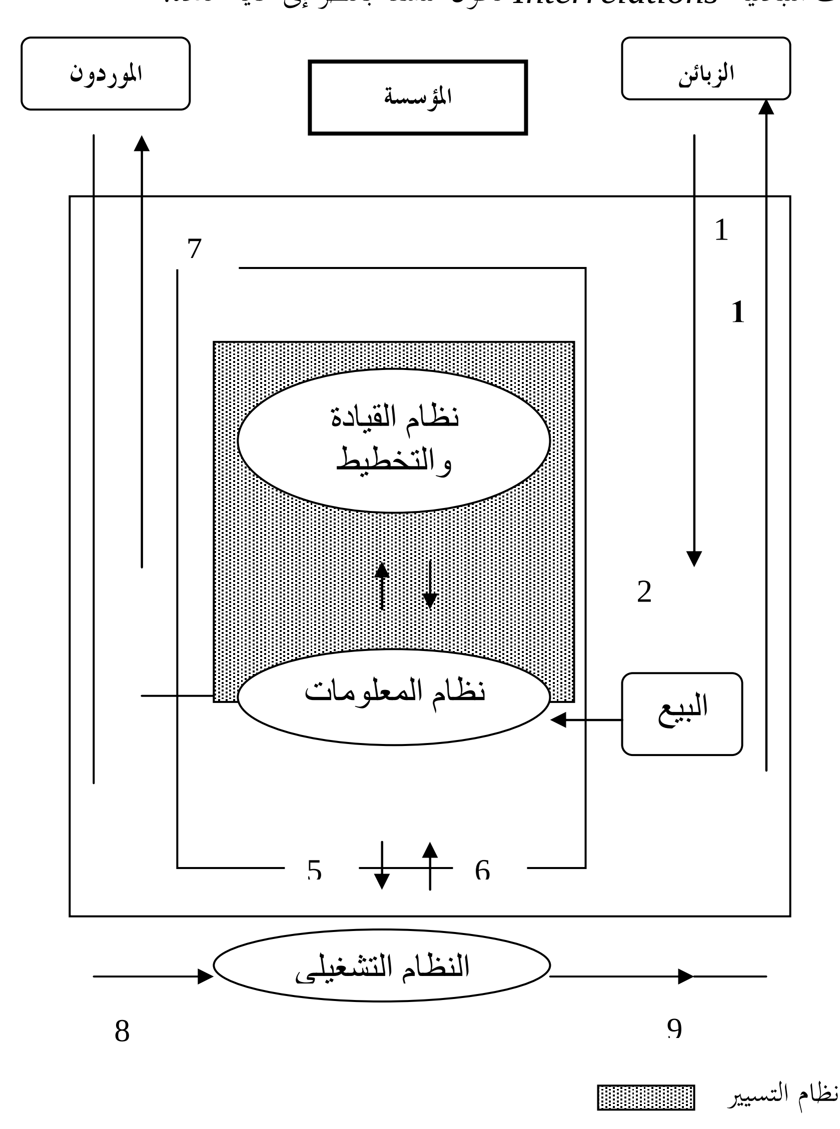
ب- مستوى القيادة *Pilotage* والتكتيك: مجال متوسط زمنيا وفضائياً.

جـ- مستوى ضبط العمليات الأساسية *Régulation*: مجال قصير المدى وضيق.

أما التصنيف الحديث فيرى أن نظام التسيير يتشكل من أربعة نظم فرعية أساسية هي: نظام القيادة والتخطيط *Le Système de Pilotage et de Planification* ، نظام التنظيم *Le système d'organisation*، نظام التنشيط *le Système d'animation*، نظام المعلومات *le système d'information*.

وسنعتمد في هذه الورقة على التصنيف الحديث لأنه يأخذ بعين الاعتبارالمعلومات، التي أصبحت في المؤسسات الحديثة في مرتبة "السلطة التقليدية"(*P.Drucker*، 1996) بالمفهوم التنظيمي الكلاسيكي لـ *Max Weber*.

وبذلك فإن نظام التسيير يتحدد بمجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض، ومع البيئة المحيطة في نفس الوقت وهذه العلاقات التبادلية *Interrelations* تكون منسقة بالنظر إلى غاية محددة.



شكل يبين نظام التسيير للمؤسسة

Source : Encyclopédie de gestion et de management. ed. Dalloz Paris 1999 p 730.

فنظام المعلومات يكون في علاقة مع الوظائف التنظيمية للمؤسسة كالتصميم والبيع وكذلك مع الجهات الاقتصادية والخارجية كالموردين والزبائن...إلخ.

ومقارنة بالبنية البيولوجية، فإن نظام القيادة والتخطيط يشكل (الدماغ)، ونظام المعلومات يشكل (الجهاز العصبي)، والنظام التشغيلي يمثل (أطراف الجسد).

وبهذه النظرة فإن نظام التسيير لا يمكن فصله عن النظام التشغيلي.

فنجاعة المؤسسة لا يمكن فهمها دون الأخذ بعين الإعتبار لكلا النظامين، فلا يعقل تقييم نجاعة السائق دون الأخذ بعين الإعتبار لحالة سيارته.

1- نظام القيادة والتخطيط *Le Système de Pilotage et de Planification* :

القيادة معناها النظر بعيدا، ومعرفة الوجهة والطريق، والمعرفة الجيدة للقيود والتهديدات وكذلك للفرص المتاحة. فمهام القائد تنحصر في التوجيه، وتسهيل عمل الأفراد ومساعدتهم، وضمان الاتصالات معهم، وخلق التنسيق والانسجام من أجل توحيد الجهود نحو تحقيق هدف مشترك.

فنظام القيادة والتخطيط هو النظام الذي يقوم بالتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لمواجهته، واختيار البدائل واتخاذ القرارات وإصدار التعليمات والأوامر.

وهو النظام الذي يقوم بتحديد مهمة (رسالة) المؤسسة، ووضع الاستراتيجيات، وتحديد السياسات، ورسم أهدافها العامة.

ومن المسلم به أن الهدف الأول والأخير لأية مؤسسة (بالمفهوم الليبيرالي) هو تحقيق الربح، ولكن ذلك يبقى هدفاً ضمنيا يكتسي أهمية الصحة بالنسبة لجسم الإنسان فهي ضرورية لضمان بقائه ولكنها ليست الغاية من وجوده.

كما أن نظام القيادة والتخطيط يقدم الإجابة على الأسئلة الأساسية: ماذا؟ *(Quoi ?)*، متى؟ *(Quand ?)* ، كم؟ *(Combien ?)*، هل يمكن؟ *(Peut- on le faire ?)*، وهذا بالنسبة للآفاق القريبة والمتوسطة والطويلة الأجل.

فنظام القيادة والتخطيط هو الضابط *(Régulateur)* الذي يقيس الانحرافات عن النتائج المراد تحقيقها ويقوم بإرسال أوامر التصحيح المطلوبة.

ويرتبط هذا النظام ارتباطاً وثيقا بفعالية الرقابة التي تعتبر الأهداف والخطط والبرامج معاييرها الأساسية التي تمكن من مقارنة المحقق بالمتوقع.

فالرقابة اليوم تقوم على عدة متغيرات ومظاهر منها: التكاليف، المردودية، جودة المنتوج، فترات التصميم والتسليم، تنوع تشكيلة المنتوجات...إلخ. فلم تعد الرقابة محصورة في الجانب المالي والمحاسبي فقط، بل أصبحت تدمج طرق الرقابة على الجودة، وتحليل القيمة، والرقابة على تصميم المنتوجات.

فالرقابة هي التي تخطر نظام القيادة بمجرد وقوع انحراف عن الحالات العادية أو المتوقعة، حينها يتدخل نظام القيادة من أجل الضبط وإدخال التصحيحات اللازمة.

والمشكلة التي تطرح عادة بالنسبة لهذا النظام تتعلق بالزمن الذي يستغرقه نظام القيادة للإستجابة لإنذار جهاز الرقابة.

2- نظام التنظيم *le système d'organisation*:

إن التنظيم في أية مؤسسة يعتمد على وجهين: الوجه الوظيفي، والوجه الهيكلي (البنيوي). فالوجه الوظيفي يعني بتزويد المؤسسة بالموارد المادية والبشرية وكل الوسائل التي تمكن من العمل مع بعضها البعض بكفاءة.

أما الوجه الهيكلي (البنيوي) فيتمثل في الهيكلة التنظيمية التي تعتبر إطار عمل يضم الوظائف المختلفة بعضها مع بعض، والعلاقات التي تنظم مختلف الوحدات التنظيمية (علاقات الإتصال أو علاقات السلطة).

فنظام التنظيم يعتبر المحور أو المجال الذي يمكن من توحيد جهود الأفراد، مع إسهام كل واحد بأقصى ما لديه لتحقيق الهدف المحدد، وبعبارة أخرى فإن جزءاً هاماً من مهمة التنظيم هو العمل على تجانس الجماعة المكونة للمؤسسة، وصهر المصالح المتنوعة واستخدام كل القدرات نحو اتجاه معين محدد. (جميل أحمد توفيق 1984).

فالهيكلة التنظيمية تقدم الإطار الذي يمكن للأفراد العمل داخله بكفاءة وفعالية، من خلال تجزئة النشاطات وجعلها أكثر تخصصاً، من جهة ، و تجميعها والتنسيق فيما بينها من جهة أخرى لضمان الإنسجام، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

فهي تعكس التصميم التنظيمي القائم ولا يمكن إعتبارها كمعطية "تقنية محايدة"، بل هي تمثل العقلانية التي تسير التنظيم ككل من خلال تحديد فضاء ومستوى الجهود التنظيمية *(Tabatoni et Jarniou)* (1975).

لهذا فالمؤسسات تحاول دائما إنشاء هياكل تنظيمية (وظيفية، أو تقسيمية، أو مصفوفية) قريبة من المثالية ولكن دون أن تبلغها، ودون أن تحافظ عليها لفترة طويلة.

فالهياكل التنظيمية التي تقام تعكس تطور المؤسسة، وبالتالي فهي تخضع لتغيرات عديدة قد تكون مهمة وسريعة في بعض الأحيان، تتحكم فيها عوامل داخلية خاصة بالمنظمة ذاتها (درجة التنميط *la standardisation*، التشكيل *la formalisation*، مستوى إتخاذ القرارات، التخطيط والرقابة)، أو عوامل ظرفية *Contingentielles* متعلقة بالسياق الذي توجد فيه المؤسسة (هوية المؤسسة ، التكنولوجيا، البيئة المحيطة، الإستراتيجية) (*Michel Kalika* 1985).

فإنشاء الهياكل التنظيمية لابد أن يراعي قيامها بالأدوار الأساسية المعرفة من قبل المنظرين في هذا المجال والمتعلقة بما يلي :

أ- تحديد المهام

ب- توجيه النشاطات

جـ - توزيع السلطات

د- رصد وتحديد مستويات الرقابة

هـ- تأسيس العلاقات

و- تنظيم المعلومات

3- نظام التنشيط: *Le système d'animation*

هو ذلك النظام المبني أساسا على تجسيد المهام، والمشاركة في إنجازها، وحل المشاكل التقنية و الإقتصادية والتنظيمية والعلاقاتية.

فحتى لو كانت كل الأنظمة الفرعية للتسيير على أحسن ما يكون، فإن الحاجة تبقى ملحة إلى توجيه الأفراد وخلق اتصالات جيدة بهم، وتحفيزهم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

فكل تجمع بشري حتى يدوم ويستمر يتطلب إمتثال أعضائه إلى مجموعة من القواعد تمكن من فرض النظام بينهم، والمحافظة على هذا النظام لا تتم إلا عن طريق حل المشاكل حسب الأولويات، وهو ما يستوجب إقامة تدرج تسلسلي مبني على القيادة *(Leadership)*، والطاعة والإنضباط .

فالقيادة *(Leadership)* الحديثة تترك طابعها المبني على الصرامة والإنضباط لتتحول إلى تنشيط للأفراد *(C. Bussenault et M. Prétet)* (1996).

فالتنشيط يقوم على فهم وإدراك ما يحرك الأشخاص (الدوافع) من أجل تقسيم الأدوار، وإقامة العلاقات بين الأفراد في نظام تحفيزي يؤدي إلى تحقيق رضاهم، ومن ثمة مساهمتهم في تنفيذ أهداف المؤسسة التي ينتمون إليها.

فنظام التنشيط يحول الفرد من عامل "آلي" إلى منشط *"Acteur"* يؤدي دور معين، وينشط حسب الأدوارالتي تسند له داخل المنظمة من أجل إنجاز الأهداف العامة بالدرجة الأولى، وإنجاح إستراتيجيته الخاصة، لأنه و على العموم فإن طموحات الأفراد تفوق الأدوار المسندة إليهم داخل المنظمة.

وما دام الأمر يتعلق في هذا النظام بالعنصر البشري فإن **ثقافة المؤسسة** أو **الثقافة التنظيمية** تلعب دوراً مهماً في تجنيد وتعبئة مختلف الأفراد حول مشروع المؤسسة.

فالقيم، والقناعات، والمعتقدات، والقرواعد العامة.. هي المكونات الأساسية لثقافة المؤسسة والتي تكون المرجعية *Le réferentiel* التي تعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي لقيادة أي تغيير في المؤسسة *(Serge Raynal)* (2002).

فكل حدث، أو كل مشروع للتغيير لا يندرج ضمن الإستمرارية الثقافية للمنظمة يؤدي مباشرة إلى إحداث شعور بالتخوف، والقلق، والمقاومـــة، والتحدي .. وهي ردود أفـــعال يطلق عليها *(« N. I. H » Not invented here)* *(Yves Frederic Livian)* (1978)، **فلا بد إذن من توقع هذا الشعور وإستباقه بما يوفر الظروف التي تسهل قبول التغيير.**

4- نظام المعلومات *le système d'information*.

لقد تزايد عدد العاملين في مجال خلق، وبث، واستخدام المعلومات تزايداً ملحوظا في الوقت الراهن، حيث أن عدد العاملين في هذا المجال اليوم في الدول المتقدمة يفوق عدد العاملين في قطاع الزراعة (البورصة، مكاتب الخبرة المحاسبية، مكاتب الإستشارة، البنوك، المخططون، المبرمجون، الصحافيون، الأساتذة، الباحثون...إلخ.)

و يفرق كل من *(M. Chokron et R. Reix)* (1985) بين أربع استخدامات للمعلومات:

- المعلومات تعتبر أدوات مساعدة وتنسيق لسيرورات التسيير.
- المعلومات تعتبر أدوات للإتصال في المنظمة.
- المعلومات تعتبر وسيلة لتعريف الأفراد وتعليمهم.
- المعلومات تعتبر وسيلة ربط مع البيئة المحيطة.

ويمكن تعريف نظام المعلومات بأنه :" مجموعة منظمة من الموارد المادية، والبرامج، والموارد البشرية، والمعطيات والبيانات، والإجراءات، التي تمكن من الحصول على المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وإيصالها في شكل (بـــــيانات، نصـــوص، صور، أصوات...إلخ.) داخل المنظـــــــمات" *(R. Reix)* (1995).

فنظام المعلومات هو" مجموعة من الوسائل التس تستعملها المؤسسة لجمع ومعالجة وتوزيع المعلومات" *(Lucien Véran)* (1991).

ونظام الإعلام مرتبط بنظام التشغيل أو الإستغلال ***Le système opérant*** الذي يقوم بمهمة تنفيذ النشاطات من جهة، ومن جهة أخرى فهو مرتبط بنظام القيادة ***Le système de pilotage*** *الذي يقوم* بتحديد الأهداف وانتقاء الإختيارات.

ويمكن التمييز بين نظامين فرعيين للمعلومات:

- نظام إعلام فرعي تشغيلي ***(S.I.O)*** موجه للتسيير الجاري للإجراءات المتكررة والتي يمكن برمجتها(الأجور، الفوترة...إلخ.).
- نظام إعلام فرعي إستراتيجي ***(S.I.S)*** موجه لإتخاذ القرارات الإستراتيجية.

ومن بين وظائف نظام المعلومات للمؤسسة:

1- القيام بجمع ومعالجة وتحليل:

أ-المعلومات الداخلية: المعلومات الصادرة عن مختلف مصالح المؤسسة (الوثائق، المستندات، التقارير التي تشكل سجلات المؤسسة).

ب- المعلومات الخارجية : وهي المعلومات الصادرة من البيئة المحيطة والمتعلقة بالزبائن، الموردون، البنوك، الإدارات...إلخ.

2- القيام بوظيفة اليقظة (الرقابة على البيئة المحيطة) ***La fonction de veille***:

هدف هذه الوظيفة إقتناص كل معلومة داخلية أو خارجية، تقنية أو مالية أو تجارية، من شأنها تغيير اختيارات المؤسسة الإستراتيجية. فالملاحظات والتحاليل المقامة إنطلاقا من الإطلاع على قواعد المعطيات، البراءات ***(Les Brevets)*** ، التقارير الإقتصادية والمالية، تؤدي إلى توقع التفتح على الأسواق وتوجهات المنافسين وتطلعات الزبائن المحتملين.

تشخيص واقع أنظمة التسيير في المؤسسة الجزائرية :

إن التطبيق شبه الرتيب لإجراءات التسيير التي ضبطت طوال العشرية 70-80 ،والتي تم تعزيزها بالقانون العام للعامل ***(S.G.T)*** ، قد أبرز جوانب ضعف كانت ولا زالت المؤسسات الإقتصادية العمومية تجر آثارها السلبية إلى اليوم.

1– بالنسبة لنظام القيادة والتخطيط:

إن نظام التسيير للمؤسسة الإقتصادية العمومية الجزائرية لم يكن يتحكم في الوضع لأن خطة المؤسسة لم تكن تتعلق أساسا بالنشاطات الإقتصادية فقط ، بل تعكس أيضا استراتيجية اجتماعية لم يكن للمؤسسة ولا لنظام تسييرها أي حرية أو استقلالية في التقرير بشأنها.

"ففي الواقع كان كل شيء يتحدد إداريا سواء ما تعلق بالأسعار أو بالكميات المنتجة ، لهذا فإن دور المؤسسة العمومية لم يتعدى أبدا نطاق الوحدة الإنتاجية. فغايتها الأولى لم تكن تحقيق الأرباح، ولكن إعادة إنتاج وفاق اجتماعي داخلها، و الغاية (الرسالة) المرجوة منها كانت أهم من تسييرها.

فإذا كان من المتعارف عليه أن وجود التسيير والإدارة مرتبط بندرة الموارد، فيمكننا الجزم أنه لم يكن هنالك نظام تسيير إطلاقا في المؤسسة العمومية الجزائرية" ***(Mos Zawy)*** (1995).

ففي مجال التخطيط فإن المخططات غالبا ماكانت مفروضة على المؤسسة، إما إداريـــا من الوصاية (في مراحل الإقتصاد الموجه)، أو مقيدة بأجهزة الإنتاج المتقادمة،أومفروضة من طرف السوق (الطلبيات)، وقد ساهم في ذلك اضطراب مخططات التموين نتيجة الضائقة المالية التي تعيشها أغلب المؤسسات.

إضافة إلى هذا فعدم وجود هيئات تتكفل بوضع المخططات الإستراتيجية، وغياب سياسات عامة للمؤسسات، وعدم وجود استراتيجيات على المدى البعيد، إضافة إلى النقص الفادح في المعلومات الداخلية والخارجية، حال دون الاستغلال التام

لإمكانيات المؤسسات. فأغلبها تسير بــ "تخطيط انتقالي" قصير المدى عقيم، لا يمكنه تحقيق الانعاش الواجب بلوغه، وهذا ما يصعب من القيام برقابة فعالة، لغياب الإستمرارية أولا عن طريق التغذية الراجعة ***Feed back*** نتيجة الخلل السائد في نظام الإتصال، خاصة فيما يتعلق بتدفق المعلومات من القاعدة إلى القمة (ردود الأفعال، والإقتراحات).

2– بالنسبة لنظام التنظيم:

بالرغم من الإعتراف بأن أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات العمومية هي مشاكل تنظيمية، فإن أغلب المؤسسات تتميزبمايلي :

- تنظيم لا يتماشى وتطورات المؤسسات داخليا وخارجيا.
- قصور في الصرامة والمنهجية التنظيمية.
- إجراءات تسيير غير منسجمة.
- عدم وجود الإطار التنظيمي الملائم لتعبئة جميع طاقات المؤسسة المادية منها والبشرية.
- في أغلب الأحيان هناك فرق كبير بين المنظام ***l'organigramme*** النظري الرسمي والمنظام الفعلي (غير الرسمي).
- عدم توصيف ***description*** مناصب العمل، وغياب دليل للمهام في جل المؤسسات .
- عدم التوافق بين عدد المستويات الإدارية ونطاق الإشراف ***l'éventail de subordination*** والإخلال ببعض المبادئ التنظيمية التقليدية كمبدأ وحدة القيادة .
- عدم التوافق قي الكثير من الأحيان بين المهام والوسائل المخصصة لتأديتها.

3– بالنسبة لنظام التنشيط:

بالنسبة لنظام التنشيط الذي يقوم على دمج الطاقات الفردية من خلال التأثير على المهارات والحوافز ***Alain) Charles Martinet)***، فإن أغلب القرارات تتميز بالمركزية الشديدة، والقيادة ***leadership*** غير قائمة على أساس التكيف مع المواقف التنظيمية، وإنما على أساس "المسافة الهيكلية" التي تفصل كل قائد عن مركز اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تقليص مجال التفويض الذي لا يتعدى في واقع الأمر "التفويض بالإمضاء" وفي حالات جد محدودة وغير كافية للقيام بالمبادرات الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة. بالإضافة إلى أن التفويض قد يكون شفهي من النوع "الإدارة تعتمد عليك في دراسة الملف..." وهذا ما حول الكثير من الإطارات إلى خدم ينفذون مايملى عليهم من الأعلى ليس إلا" (عبد الحفيظ مقدم 1992).

ويعود هذا بالأساس إلى **غياب ثقافة تنظيمية** تعمل على جعل السلوك التنظيمي سلوكا ديناميكيا، فهنالك نوع من الجمود وغياب الديناميكية الإجتماعية في العلاقات التي تربط الإدارة بالعمال المنفذين في ورشات الإنتاج، فالرؤساء لا يأخذون بعين الإعتبار وبالشكل الكافي حاجات أتباعهم للإتصال الإجتماعي.

فالتفاعل لايتم على أساس تصور ديناميكي لهذه العلاقات وإنما على أساس تصور هيكلي تحكمه ميكانيزمات هيكلية جامدة (مصطفى عشوي، سعيد لوصيف 1992)، ولا شك أن هذه الصفات هي نتاج عوامل ذات علاقة بالبيئة الثقافية للمجتمع الجزائري، عملت على تعزيز التخوف من التغيير والتشبث بالقواعد والإجراءات الموروثة عن الفترات السابقة، وتسبيق العواطف والمحاباة وغيرها... وهذا ما يؤثر على سلوك الأفراد من خلال بعض المظاهر كانخفاض الرغبة في الإنجاز وقلة المثابرة (زيادة معدل الغيابات– غياب جسدي أو غياب معنوي)، عدم اتقان العمل، عدم الولاء للمؤسسة "فأول من يعطي صورة سيئة للمؤسسة سواء من حيث كشف العيوب التنظيمية أو نوعية منتجات المؤسسة هم عمال وإطارات المؤسسة" (بوقلقول الهادي 1996).

4- بالنسبة لنظام المعلومات:

إن نظام المعلومات في المؤسسة الجزائرية يبقى مجرد طموح بعيد عن الواقع، فبرغم الوعي في جميع المستويات بضرورة إيجاد نظام معلومات فعال، فإن هنالك الكثير من الأسباب تؤكد فشل أنظمة المعلومات للمؤسسة الجزائرية ومنها:

- إن نظام المعلومات في أغلب المؤسسات الجزائرية غير فعال وغير مهيكل ومعطل بكثير من الحواجز عموديا وأفقيا، مما يعطل تدفق المعلومات بين أجزاء المنظمة ويؤدي إلى نوع من التشويش، وهذا ما يحول دون بلوغ العقلانية المطلوبة عند اتخاذ القرارات (غياب المحاسبة التحليلية، غياب الصرامة عند وضع الميزانيات التقديرية...)
- نقص الإطلاع على فوائد أنظمة المعلومات في تسيير المشاريع، واعتبار جمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها تكاليف غير ضرورية.
- هنالك إرادة واضحة لعرقلة نظم المعلومات لأسباب مختلفة, للتستر على ضعف الكفاءة نظرا لضعف المستوى العلمي ، أو نتيجة للتغيير المتواصل للمسيرين داخل المؤسسات، أو للتحكم في المرؤوسين عن طريق استئثار المسيرين لوحدهم بالمعلومات، وهذا امتداد للذهنية القبلية التي تتميز بالتسلط والتستر عن الأفعال والتصرفات التي تخدم المصالح الفردية، وقد ساهم في تعزيز هذا الواقع حالة الإحتكار التي استفادت منها المؤسسة العمومية عند انشائها، وعدم محاسبتها من طرف الوصاية المالكة لها (وإلا بما نفسر ظاهرة الإختلاسات التي لا يتم اكتشافها إلا بعد سنوات من حدوثها).

الإقتراحات:

ما يمكن الإشارة إليه هنا أن التجارب الرائدة في مجال تأهيل المؤسسات la mise à niveau، سواء في الجزائر أو في الخارج تبين أن أهم المجهودات توجه نحو الإستثمار في المجالات غير المادية كنظم التسيير، ونظم المعلومات، والتسويق، والجودة، والتكوين...إلخ. *(Boualem Abassi)* (2001).

ويجب الإعتراف أن لكل مؤسسة مميزاتها وسياقها، كما أن عالمية الأفكار *Universalisme* لا يعني تطابقها مع خصوصية الحقائق، وبالتالي ليس هناك "طريقة وحيدة جيدة" « *One Best Way* » لحل مشاكل المؤسسات، وإنما ذلك يتوقف على خاصية المؤسسة ذاتها وعلى البيئة التي تنشط داخلها.

لذلك فهذه الإقتراحات ماهي في الواقع إلا خطوات نرى أنها تساعد على حل مشاكل أنظمة التسيير وتقرب المؤسسات الجزائرية من المبادئ العالمية للتسيير، ولكل مؤسسة تقدير حاجات الموقف.

1- في مجال القيادة والتخطيط:

- ضرورة فهم البيئة المحيطة عن طريق جمع وتحليل المعلومات التي تخص نشاط المؤسسة وبيئتها، والنصوص القانونية المتعلقة بقطاعها وتتبع تطور نشاط المؤسسة ومنافسيها، والتموقع الجيد من أجل خلق النجاعة الإقتصادية والمالية وخلق الثروة.
- ضرورة الإهتمام بالتخطيط الإستراتيجي إنطلاقا من التنبؤ بالتغيرات، والإستشراف ووضع السيناريوهات والإستراتيجيات لمواجهتها.
- يجب على المؤسسات تبني استراتيجيات واضحة تبين"ماذا يمكن عمله؟، ماذا تريد عمله؟، ماذا يجب عمله؟. فالمؤسسة في بيئتها الإقتصادية كالذي يخوض حربا، فمن يملك مواقع جيدة هو الذي ينتصر بشرط أن يسود صفوفه تنظيم جيد"

- ضرورة معرفة وبدقة ميادين النشاط الإستراتيجي (D.A.S) لكل مؤسسة من خلال (السوق/المنتوج/التكنولوجيا).
- الفحص الدقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة لكل الوظائف داخل المؤسسة: الوظيفة المالية، التسويق، الموارد البشرية، الإنتاج، التموين.. من أجل اعتماد الإختيارات الإستراتيجية الملائمة.
- الفحص الدقيق لوضعية المؤسسة تجاه مختلف الأعوان "السلطات العمومية، الزبائن، الموردين، النقابة...إلخ.
- ضرورة إعادة التركيز *le recentrage* على النشاطات الأساسية التي تجيدها المؤسسة والتخلي أو التنازل على النشاطات الثانوية عن طريق ***(...sous traitance, concession)***
- تسهيل إجراءات الرقابة بفعالية وتثمين الرقابة الذاتية عن طريق إشراك جماعات العمل في وضع الخطط وتحسيسهم بالمسؤولية عند التنفيذ.

2- في مجال التنظيم:

- ضرورة إيجاد الإطار التنظيمي الملائم لتعبئة جميع طاقات المؤسسة المادية والبشرية لتحقيق الفعالية ..
- ضرورة اعتماد تنظيمات مرنة قابلة للتكيف مع تطورات البيئة المحيطة ، فالإتجاه الغالب اليوم في المؤسسات الناجحة هو تمحور التنظيم حول المهارات والكفاءات التي تمثل أهم رأسمال بالنسبة للمؤسسة.
- العمل على إقامة تنظيمات مؤهلة *Qualifiantes* تسمح بتنمية مهارات الأفراد ومضاعفاتها وتحويلها إلى أداء إضافي من خلال "جعل كل وظيفة مرتبطة بشخصية ومهارة وقدرة الفرد الشاغل لها، ومتطابقة مع مهاراته ورغباته وتطلعاته ومن ثمة تحقيق أعلى درجة من الآداء وفقا للمعادلة:

تعظيم الأداء = تفعيل الرغبة x الإرتقاء بالقدرة

(محسن الخضيري 1999)

- ضرورة التوصيف الدقيق لمناصب العمل في الهياكل التنظيمية مع تحديد معايير الأداء والفعالية، إضافة إلى تشكيل وتوصيف مختلف العمليات والإجراءات وضرورة ملائمتها وانسجامها مع الأهداف المسطرة.
- ضرورة تشكيل ***(formalisation)*** إجراءات الجودة للمنتجات التي يمكن بواسطتها قياس رضا الزبائن والأداء في المؤسسة.
- ضرورة تغيير القواعد المتعلقة بعلاقات العمل، أو طبيعة السلطة داخل المؤسسة، والتحول من الذهنية الهرمية إلى الذهنية الدائرية، ونبد واحدية القدرة وأسطورة التسيير الفردي. ***(Omar Aktouf)*** (1991).

3- في مجال التنشيط:

- ضرورة إيجاد ثقافة خاصة بكل مؤسسة، عن طريق بلورة ثقافة تنظيمية سليمة تتمحور حول أهداف المؤسسة، و الإستثمار في التكوين المستمر والإتصال الجيد، وتعزيز القيم الإيجابية واشراك جميع المستويات عند اتخاذ القرارات "فالمشاركة تعتبر من أهم الوسائل التي تمكن من انتشار المعلومات على نطاق واسع وعلى تكريس القيم الإيجابية للمنظمة ***(William Ouchi)*** (1995).
- ضرورة كسب تأييد الأفراد وتجنيدهم حول مشاريع المؤسسة المتمثلة مثلا : في العمل لبلوغ "إشهاد" *certification ISO* ، أو تنمية تشكيلة المنتوجات، أو تحسين آداء الموارد البشرية لتحسين المناخ الإجتماعي داخل المؤسسة...إلخ.

- العمل على اعتماد تسيير تشاركي عن طريق تنمية إلتزام وولاء الأفراد من خلال تنمية الشعور بالإنتماء للجماعة التي تشكل المؤسسة ونشاطاتها وأهدافها، و تنمية ثقافة المؤسسة، الجودة الكاملة، التنمـــية التنظيمية، تنمية حلقات التطـــور أو البحث عن ما يسمى "يابانية التسيير" *La japonisation de la gestion* أي ربط الفرد بمؤسسته معنويا وحسيا.

4- في مجال الإعلام:

- ضرورة إيجاد نظام معلومات فعال، وتطوير الأنظمة التي تسمح بجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها وتقديمها للمقررين.
- العمل على الإستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الإعلام والإتصال (الشبكات، قواعد البيانات...).
- ضرورة هيكلة أنظمة المعلومات واعتماد المحاسبة التحليلية لمعرفة مراكز التكاليف.
- العمل على استقرار المسيرين وتكوينهم المستمر.

خـــلاصـــة:

ما يمكن قوله في ختام هذه الورقة، **أن تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية يتطلب تأهيل الذهنيات أولا وقبل كل شيء،** ومفتاح النجاح يتمثل في ضرورة اعتماد ثقافة تسييرية متفتحة على السياق والواقع الجزائري، تعتبر الحاجة إلى الإستثمار فيها أشد من الإستثمار في الجانب المادي.

فبالرغم من أن المهمة ليست بالبساطة التي قد تتبادر إلى أذهاننا نتيجة لكثرة التوازنات الواجب خلقها في المؤسسة الجزائرية، وبالتالي كثرة الأخطاء المحتمل ارتكابها، فإن أنظمة التسيير الفعالة تتطلب الكثير من الموارد والتضحيات، حتى يمكن بلوغ الفعالية المنشودة، **وبالتالي خلق مؤسسة بمفهوم *institution*** حسب *Selznik* تقوم على تشبع أعضائها بنفس القيم مما يضفي على تصرفها ككيان موحد، طابع الذكاء والحكمة، وهو ما يمكنها من التكيف مع التغيرات البيئية والإستجابة لكل طارئ.

قائمة المراجع *Bibliographie*

1- Aktouf Omar : Mobilisation des personnes, management et culture de l'entreprise. Cergy –Pontoise Paris 1991.
2- Agefos PME Rhône Alpes en collaboration avec Brigitte Frachon. Manager le changement, changer le management . Ed. Chronique sociale Lyon 2001
3- Encyclopédie de management et de gestion. ed . Dalloz 1999.
4- Clossaire sur les concepts clefs du management stratégique, DPCG . ERIAD Setif 1989.
5- Drucker Peter : Structures et changements. ed. Village Mondial. Paris 1996.
6- Ouvrage Collectif : Mondialisation et Modernisation des entreprises cread/casbah. editions. Alger 2001.
7- Kalika Michel : l'efficacité des entreprises est-elle liée à leurs structures ?
in Revue.Française de Gestion N° 50 Janvier-Février 1985.
8- Livian Yves Frederic : comment mener une réorganisation. Dunod Edition Paris 1978.
9- Alain Charles Martinet : le management stratégique : organisation et Politique M^e Graw Hill. ed. Paris 1984.
10- Mintzberg Henry : organiser l'entreprise prêt-à-porter ou sur mesure in.Harvard l'expansion
11- Ouchi William :La théorie « Z » faire face au défi Japonais. interéditions. Paris 1982.
12- Raynal Serge :Le management par projet. ed.organisations . Paris 2000.
13- Reix Robert : système d'information et management des organisations .3ed .ed.Vuibert .Paris 2000.
14- Zawy Mos : « y a-t-il des entreprises en Algérie » in.le quotidien la Tribune du 08/08/1995 .
1- بوقلقول الهادي : العوامل المؤثرة على تنظيم المؤسسة – دراسة ميدانية– رسالة ماجيستير.جامعة فرحات عباس .سطيف 1996.
2- د. محسن الخضيري : الإدارة في دول النمور الآسيوية . إيتراك للنشر و التوزيع .القاهرة 1999 .
3- الملتقى الدولي للثقافة و التسيير ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 1992 .

دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية

أ.صديقي مسعود
– جامعة ورقلة–

المقدمة:

عرفت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عدة مشاكل أعاقت نموها الطبيعي والاستمرار في نشاطها، الشيء الذي سبب في خلق مشاكل مالية وتسييرية لم تسمح لهذه المؤسسة من تحقيق الربح ومن ثمة خلق الثروة، فارجع المختصين هذه المشاكل إلى ضعف الأنظمة المعلوماتية في التوليد المتوالي بالبيانات المعالجة بغية السماح للإدارة باتخاذ القرارات الفاعلة في الوقت والمكان المناسبين، أن هذا الضعف قد يكون مرتبط بطبيعة النظام الموجود داخل المؤسسة وقد يكون مرتبط بضعف الأنظمة المقومة والمساعدة على تحسن أداء هذا النظام، لهذا جاءت هذه الورقة لتجيب إشكال أساسي ومهم هو على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن لنظام الرقابة الداخلية من تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة على هذا الإشكال تم اتباع الخطوات التالية :

- تحديد طبيعة نظام الرقابة الداخلية.
- عرض الإطار العام للنظام المحاسبي.
- الإجراءات الداعمة لتفعيل الأداء المحاسبي.

I– الطبيعة الأولية للرقابة الداخلية

إن تعدد أصناف المؤسسات و كبر حجمها و اتساع رقع نشاطها و تنوع عملياتها أدى إلى تقسيم وظائف نشاطها في شكل مديريات تغطي كل منها وظائف معينة، إذ بانسجامها و تظافرها تستطيع المؤسسات رسم خطط تجسد سياستها، و متابعة تنفيذ هذه السياسات بما يحقق أهدافها، بيد أن تنفيذ ما أتى بيانه يكون باعتماد نظام للرقابة الداخلية تكمن طبيعته الأولية في الآتي:

– ماهية نظام الرقابة الداخلية؛
– مقومات نظام الرقابة الداخلية.

I.1 ماهية نظام الرقابة الداخلية

I.1.1 تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها و بتعدد المعرفيين له، لذلك سنورد بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:

عرف "الصبان و الفيومي"، « نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية و المقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية:

– حماية الأصول؛
– اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية؛

– تشجيع العمل بكفاءة؛

– تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية»[1]

حسب المعهد الكندي للمحاسبيين المعتمدين، فنظام الرقابة الداخلية هو (الخطة التنظيمية و كل الطرق و المقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة و صدق البيانات المحاسبية و تشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة)[2]

و على حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن (نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش و الأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، و كذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية)[3].

من خلال التعاريف التي لم تذكر و التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذا الأخير يعتمد على الوسائل الآتية بغية تحقيق أهدافه:

– الخطة التنظيمية؛

– الطرق والإجراءات؛

– المقاييس المختلفة.

I.2.1. وسائل نظام الرقابة الداخلية

1. الخطة التنظيمية

تعتبر الخطة التنظيمية أحد الوسائل الأساسية التي نستطيع من خلالها ترجمة السلوك التسييرية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كان يحوى قرارات إستراتيجية، فنية أو تكتيكية، لذلك يمكن أن ننظر الى هذه الوسيلة بعمق من خلال إبراز فيها الإمكانات المادية و البشرية الممكنة من تحقيق ما تصبوا إليه المؤسسة. إلا انه ينبغي تبنى هذه الخطة على ضوء الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة و المسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة.

يمكن أن نحدد أهم العناصر التي يجب أن تكون في الخطة التنظيمية:

– تحديد الأهداف الدائمة و الظرفية (طويلة، متوسطة، قصيرة الاجل)للمؤسسة؛

– تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية و المهنية بين مختلف الأنشطة؛

– تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط و قسم؛

– تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص.

إلا أن مساهمة هذه الوسيلة في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يكون عبر النقاط التالية:

– البحث عن فعالية و كفاءة العمليات التشغيلية؛

– وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء و الأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء في وقت إحصائي أو مالي؛

– حماية الأصول من خلال تقسيم العمل المهني داخل المؤسسة.

1– **الصحن** .ع. **ف** و **نور**. أ: الرقابة و مراجعة الحسابات؛ مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر؛ الإسكندرية بدون سنة النشر؛ صفحة 263.

2- **BIRIEN. R** & **SENECAL. J:** Contrôle interne et vérification édition preportaine INC; Canada 1984; page 36.

3 - Ibidem; page 38.

2. الطرق والإجراءات

ان تحقيق الأهداف العامة لنظام الرقابة الداخلية لن يكون بمعزل عن تحقيق الأهداف الفرعية وعلى رأسها ضمان دقة وصدق المعلومات المحاسبية، من خلال السهر على احترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما و الالتزام بخطوات المعالجة المحاسبية و احترام إجراءات هذا النظام. فباعتبار أن الوظيفة المحاسبية وظيفة ارتكازية من خلال تأثرها بنتائج الاعمال في الوظائف الاخرى، بات من الضروري الحث على الالتزام الصارم بالطرق المستعملة في الوظائف المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق وإلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة و تمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة.

3. المقاييس المختلفة

تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات المقدمة؛
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية؛
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

و في الأخير نشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية تشتمل على صنفين من الرقابة

1. الرقابة الإدارية: تشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة و ضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الإحصائي و دراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة و إلى غير ذلك من أشكال الرقابة.

2. الرقابة المحاسبية:و هي موضوع دراستنا، إذ تعبر عن الخطة التنظيمية و كافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و الحسابات و درجة الاعتماد عليها و الوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، و من جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

I.**3.1. أهداف نظام الرقابة الداخلية**: يهدف نظام لرقابة الداخلية إلى تحقيق الآتي :

1. التحكم في المؤسسة: إن التحكم في المؤسسة يكون من خلال التحكم في إنتاجية عناصر الإنتاج داخلها و في نفقاتها و تكاليفها و عوائدها و في مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ولن يكون ذلك الا من خلال إرساء جملة من الأنظمة الفرعية المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة و المساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2. حماية الأصول: من خلال التعاريف السابقة ندرك بأن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية و حماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق)، من خلال اعتماد طرق محاسبية واضحة وسليمة، وكذا سن جملة من الإجراءات الداعمة لأمن وحسن استعمال هذه الاصول.

3. ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة و درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، بيد أن تجهيز هذه البيانات يتم عبر نظـــام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية[4]:

- تسجيل العمليات من المصدر و في أقرب وقت ممكن؛
- إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي و التأكد من البيانات المتعلقة بها؛
- تبويب البيانات على حسب صنفها و خصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة؛
- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها و القواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية؛
- توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.

إلا أنه اصبح من الواجب إسقاط البعد الاستراتيجي لنظام الرقابة الداخلية على المعالجة الآلية للبيانـــات المرتبطـــة بالأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وذلك لإضفاء المصداقية على مخرجات المعالجة.

4. تشجيع العمل بكفاءة:إن إرساء نظام للرقابة الداخلية في المؤسســـة يمكـــن من ضمان الاستعمال الأمثـــل و الكـــفء لموارد المؤسسة، و من تحقيق فعالية في نشاطها من خلال السعي على التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

5. تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:إن التنفيذ الجيد للسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة يقتضي امتثال و تطبيق أوامر الجهة المديرة. من أجل التطبيق الأمثل للأمر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه؛
- يجب أن يكون واضحا (مفهوما)؛
- يجب توافر وسائل التنفيذ؛
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.

أن العمل على تشجيع مختلف مستويات العمال على الالتزام بالسياسات في المؤسسة، من شـــأنه أن يكفـــل تحقيـــق الأهداف المرسومة بأكبر نجاعة و فعالية.

I.2. مقومات نظام الرقابة الداخلية

تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة و فعالية هذا النظام و العكس صحيح، لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية:

I.2.1. الهيكل التنظيمي

يعتبر الهيكل التنظيمي المرآة العاكسة لشكل و طبيعة الوظائف في المؤسسة، فمن ثمة يترجم كيفية بسط الرقابة الداخلية داخلها، لذلك يجب أن نراعي في تصميمه العناصر الآتية:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديريات؛
- تحديد المسؤوليات و تقسيم العمل؛
- البساطة و المرونة؛

4- **LIONEL. C** & **GERARD. V** Op cit; page 41-42.

– مراعاة الاستقلالية بين المديريات (التي تقوم بالعمل ليست هي التي تحتفظ بالأصول، و ليست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).

I.2.2. نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا و تستجيب إلى وضعية و طبيعة نشاط المؤسسة، و ضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، و يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات المحاسبية و دليل للحسابات يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن و بأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، يجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة و الكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات ، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي:

– الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات ، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها؛

– تبويب البيانات و وضع دليل مبوب للحسابات؛

– تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة.

بغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية لذلك سوف نتطرق إلى العناصر المكملة لذلك:

– وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط، كما توضح المسؤوليات (تكون مرقمة تسلسليا)؛

– وجود دليل للإجراءات و السياسات المحاسبية (يوضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات)؛

– إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات و متابعة تنفيذها؛

– وجود نظام تكاليف فعال (لقياس الأداء الفعلي).

I.3.2. إجراءات تفصيلية

إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة داخل المؤسسة يدعو إدارة هذه الأخيرة إلى طرح إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستوى المديريات المختلفة، بحيث لا يقوم شخص واحد بالترخيص بالعمل و الاحتفاظ بالأصل و مسك السجلات، و في هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع و كيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام و خلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية و ذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب و الغش و الخطأ و يمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه.

I.4.2. اختيار الموظفين الأكفاء

مما لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح و تحقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين المدربين و الحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة. يراعى في اختيار الموظفين العناصر التالية:

– شهادات في ميدان العمل؛

– خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته؛

– الالتزام بالسياسات المرسومة؛

– احترام نظام التدريب.

I.5.2. رقابة الأداء

تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية و بما يكفل الالتزام بسياستها، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة و وضع إجراءات كفيلة بتصحيحه و تتمثل في الآتي:

1. **الطريقة المباشرة**: و تكون بالتدخل المباشر من المسؤول على العمل الذي ينفذه أعوانه؛
2. **الطريقة غير المباشرة**: و تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).

I.6.2. استخدام كافة الوسائل الآلية

إن استعمال الآلة الحاسبة و تأليه العمل المحاسبي بإدخال الإعلام الآلي، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث أن هذه التأليه توفر الآتي:

- دقة و سرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

II. الإطار العام للنظام المحاسبي

II.1.المبادئ المحاسبية:يمكن أن نتطرق إلى المبادئ المحاسبية التي تضفي على الممارسة المحاسبية صبغة القبول العام من خلال الآتي:

II.1.1. المبادئ المتعلقة بحقل الملاحظة:

- مبدأ الاستمرار؛
- مبدأ الدورة المحاسبية؛
- مبدأ استقلالية الدورات؛
- مبدأ الوحدة المحاسبية؛
- مبدأ الصدق (الصورة الصادقة).

II.2.1. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس

- مبدأ ثبات وحدة النقد؛
- مبدأ وحدة القياس؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ الحيطة و الحذر؛

- مبدأ عدم التعويض.

3.1.II مبادئ محاسبية أخرى

- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية؛
- مبدأ صراحة البراهين؛
- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ الإفصاح؛
- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات؛
- مبدأ حصافة المحاسب؛
- مبدأ القيد المزدوج.

2.II. طرق التسجيل المحاسبي

إن اختلاف العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة نشاطها من شأنه أن يطرح أشكال عدة من التسجيلات المتتالية التي يتم على أساسها بناء قوائم مالية ختامية تترجم وضعية المؤسسة، إذ أن أي خطأ في عملية التسجيل قد يعطي معلومات لا تعكس الوضعية الحقيقية و لا تعبر عن الأحداث المحاسبية، لذلك سنحاول التطرق إلى الأشكال المتتالية للتسجيل المحاسبي من خلال العناصر التالية:

- التسجيل تبعا للزمن "اليومية "؛
- التسجيل التحليلي "دفتر الأستاذ "؛
- التسجيل التركيبي " ميزان المراجعة".

1.2.II التسجيل تبعا للزمن "اليومية "

يعتبر التسجيل المحاسبي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال اليوم إجباريا في دفتر اليومية العامة أو دفاتر اليوميات المساعدة. لأن هذه العمليات تؤثر على وضعية المؤسسة ماليا وعلى قوائمها الختامية من الميزانية وجدول حسابات النتائج و على كل المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، و نشير في الأخير إلى ضرورة التسجيل وفقا للخطوات الآتية:

- تحديد المجموعة المحاسبية؛
- تحديد الحسابات التي تعبر عن العملية؛
- تحديد الحسابات المدينة والدائنة المعنية بالعملية؛
- تسجيل العملية.

إن طبيعة هذا التسجيل تسمح لنا بإجراء عملية الرقابة من خلال المجاميع في الجهة المدينة من اليومية يجب أن تساوى المجاميع في الجهة الدائنة من نفس اليومية، كما تسمح لنا بحفظ و إمكانية فحص هذه البيانات التي تم على أساسها التسجيل و الاستعانة بها في أوقات أخرى، إلا أن هذا الشكل يطرح لنا مشكل صعوبة التحليل كون المعلومات المستقاة من التسجيل مكدسة وغير مرتبة وفقا شكلها و طبيعتها وغير مركزة، لذلك سوف نتطرق في النقطة الثانية إلى التسجيل التحليلي.

2.2.II. التسجيل التحليلي "دفتر الأستاذ"

يعبر دفتر الأستاذ عن مجموعة من الوثائق المتعلقة بالتسجيلات المختلفة سواء بالنسبة لحسابات الوضعية أو لحسابات التسيير، إذ يستقي مدخلاته من اليومية العامة أو اليوميات المساعدة، ثم يقوم بعملية تركيزها وفقا لمكانيزمات عمله المتمثلة في تسجيل كل تحاليل حركات الحسابات كل على حدى، مع الأخذ بعين الاعتبار أرصدة بداية الدورة بالنسبة لحسابات

الوضعية (الميزانية) وعدم أخذها بالنسبة لحسابات التسيير (جدول حسابات النتائج). يلعب دفتر الأستاذ دورا مهما في توضيح حركة الحساب ابتداء من أول تسجيل خلال الدورة المحاسبية إلى غاية آخر تسجيل في الدورة، إن هذا الدور يدخل ضمن أهم مراحل تجهيز البيانات المحاسبية من تبويبها و فرزها ثم إجراء العمليات الحسابية عليها و توجيه كل بيان في حسابه المعني، مع إعطاء رصيد كل حساب في نهاية الدورة المحاسبية وقبل إجراء عملية الجرد.

نشير في الأخير إلى أن هذه الطريقة في التسجيل أصبحت آلية (INFORMATISEE) بحكم تألية الممارسة المحاسبية و إدخال الإعلام الآلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

II.3.2. التسجيل التركيبي "ميزان المراجعة "

ميزان المراجعة هو عبارة عن جدول يسجل فيه كل الحسابات الواردة في دفتر الأستاذ، وهذا بأخذ مجاميعها المدينة والدائنة وتوضيح الرصيد مدين أو دائن، مع احترام التسلسل الرقمي للحسابات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الوطني، كما يوضح هذا الميزان المجاميع الكلية للأعمدة المكونة له[5]. يمكن أن يتم إعداده شهريا أو ثلاثيا أو كل ستة أشهر أو سنويا.

إن التسجيل في ميزان المراجعة تسجيل تركيبي يسمح بإجراء عمليات المراقبة الضرورية على الحسابات المتواجدة في طيه، لكون أن هذا الميزان يوفر لنا التالي:

- معرفة وضعية المؤسسة، كون أن ميزان المراجعة يحتوي على أرصدة حسابات الميزانية؛
- معرفة نتيجة الاستغلال من خلال إجراء عملية الفرق بين أرصدة حسابات الأصول و الخصوم من جهة و أرصدة حسابات النواتج و الأعباء من جهة أخرى.

بغية إعطاء ميزان المراجعة الصيغة النهائية لا بد من إجراء العمليات المتعلقة بأعمال نهاية الدورة المحاسبية و المتمثلة في الآتي:

- تسجيل كافة الاهلاكات و المؤونات وقيود الإطفاء المتعلقة بالمصاريف الإعدادية؛
- تسجيل قيود التسوية؛
- إجراء المقاربات بين المبالغ والأرصدة المحاسبية من جهة و بين ما يمليه الواقع (الجرد، وثائق مختلفة معدة في مديريات أخرى) من جهة أخرى.

إن الشكل النهائي لميزان المراجعة يتيح لنا ثلاثة معادلات نستطيع على ضوئها اكتشاف بعض الأخطاء قد تحدث عند التسجيل أو عند تجهيز البيانات المحاسبية:

أ). **مساواة على مستوى كتلة الحسابات:** المجاميع المدينة = المجاميع الدائنة.

ب). **مساواة على مستوى الأرصدة:** مجاميع الأرصدة المدينة = مجاميع الأرصدة الدائنة.

جـ). **مساواة على مستوى ميزان المراجعة واليوميات المختلفة:** مجاميع ميزان المراجعة = مجاميع اليوميات.

III. الإجراءات الداعمة لتفعيل الأداء المحاسبي

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي و تحقيق الأهداف المتوخاة منه و جعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية و تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، لذلك وجب على هذا النظام سن إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له. إن الإجراءات المرتبطة بالعمل المحاسبي تشكل القناة الأساسية لتفعيله بغية أداء الأدوار المنوطة به، فقد يرتبط البعض منها بجميع الوظائف داخل المؤسسة والبعض الأخر منها يخص العمل المحاسبي وذلك لبعده الاستراتيجي من خلال تأثيره على جميع القرارات التي

5- انظر الشكل كما هو موضح في المخطط المحاسبي الوطني.

تعتبر فيها المعلومة المحاسبية مدخلا وعنصرا أساسيا في قيامها، وأخرى ترتبط بتامين الاستمرار لنشاط المؤسسة في ظل متغيرات المحيط الداخلي والخارجي لها، لذا سنتطرق في هذا البند إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية مركيزنا على اجراءات العمل المحاسبي باعتبارها دعائم لتفعيله من خلال العناصر الآتية:

III.1. إجراءات تنظيمية و إدارية: تتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

- تحديد الاختصاصات
- تقسيم العمل: يكون تقسيم العمل من خلال الآتي:
  أ. الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله
  بـ. الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله
  جـ. الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل و سلطة تقرير الحصول عليه
  د. تقسيم العمل المحاسبي
- توزيع المسؤوليات
- إعطاء تعليمات صريحة
- إجراء حركة التنقلات بين العاملين

III.2. إجراءات تخص العمل المحاسبي

سنتطرق في هذا البند إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي للرفع من ادائه في النقاط الآتية:

III.1.2. التسجيل الفوري للعمليات

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات و ضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل، تمكن من السرعة في ترتيب و حفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي، الذي يكون بدون:

- شطب؛
- تسجيل فوق تسجيل آخر؛
- لا يلغى تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح.

III.2.2. التأكد من صحة المستندات

تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات:

- البساطة، التي تساعد على استخدام المستند و استكمال بياناته؛
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط؛
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها و توضيح خطوات سيرها؛
- يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات، مما يساعد على إجراء عملية الرقابة و على العودة إليها عند الحاجة.

إن المبادئ السالفة الذكر، تمكن المحاسب من سهولة التأكد من المستند و من البيانات التي يحتويها، و في هذا الإطار لا بد أن يجمع المستند الشروط التالية:

- يجب أن يعد على مطبوعة مخصصة لهذا الشأن؛

– أن يتم إعداده بدون شطب، واضح و يحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط أو التأويل؛
– أن يكون ممضى عليه من طرف المسؤولين المؤهلين، و أن يدخل في إطار اختصاصاتهم؛
– أن يحتوي على التاريخ.

III.3.2. إجراء المطابقات الدورية

تعبر المطابقات الدورية من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساسا على المستندات الداخلية و الخارجية و التي هي موضوع المراجعة المستندية، أي أن هذه المستندات يمكن أن تكون غير صحيحة مما يؤثر سلبا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و بالتالي على القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

و نظرا لما سبق جاءت إجراءات نظام الرقابة الداخلية لكي تكشف ذلك عن طريق إجراء مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة و من جهة أخرى بين المستندات و الحقيقة المتمثلة أساسا في الواقع كالجرد المادي مثلا.

تأسيا بما سبق، نرى ضرورة إجراء كافة المقاربات الدورية التي يكون موضوعها مختلف عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج كإجراء مقاربة بين ما تم تسجيله في اليومية المساعدة المتعلقة بالبنك من مقبوضات و مدفوعات و ما تم على مستوى البنك لاستخراج مختلف الانحرافات المتمثلة أساسا في بيانات سجلت على مستوى البنك و لم تسجل على مستوى المؤسسة أو العكس، ثم إعطاء إمكانية البحث عن الانحرافات و تسويتها قبل إعداد القوائم المالية الختامية، و ذلك لإعطاء معلومات ذات مصداقية و معبرة عن وضعية الحساب البنكي للمؤسسة، ترتبط فعالية هذه المقاربة بالشروط الآتية[6]:

– يجب إجراء المقاربة على الأقل مرة في الشهر؛
– الشخص الذي يقوم بالمقاربة يجب أن يستلم الأوراق الواردة من البنك مباشرة و أن لا يدخل ضمن وظيفته تسيير الصكوك؛
– الشخص الذي يقوم بالمقاربة يجب أن لا يقوم بالتسجيل المحاسبي في اليومية المساعدة المتعلقة بالبنك؛
– إتباع طريقة واضحة لإجراء عملية المقاربة.

يمكن كذلك إجراء مقاربات دورية أخرى، يتمثل جلها في الآتي:

– مقاربة حسابات الموردين في المؤسسة بأرصدتهم الحقيقية على مستواهم، و ذلك عن طريق إجراء عملية الاستبيان للتأكد من قيمة الدين الحقيقية و طبيعة الدائنين؛
– مقاربة حسابات الزبائن في المؤسسة بأرصدتهم الحقيقية على مستواهم، و ذلك عن طريق إجراء عملية الاستبيان للتأكد من قيمة الحق و طبيعة المدينين؛
– مقاربة حسابات المخزونات بما هو موجود فعلا على مستوى المخازن، و ذلك عن طريق عملية الجرد المادي للمخزونات؛
– مقاربة حسابات الاستثمار بما هو موجود فعلا على مستوى المؤسسة، و ذلك باستعمال عملية الجرد المادي للاستثمارات؛
– مقاربة حسابات الحقوق المختلفة بما هو موجود فعلا؛
– مقاربة حسابات الديون المختلفة بما هو حقيقي؛
– مقاربة حسابات المبيعات بما تم بيعه فعلا، وذلك بالاعتماد على الزبائن؛
– مقاربة حسابات الأعباء بما تم تحمله فعلا، كإجراء مقاربة تخص حسابات مركبات الأجور بما تم على مستوى مصلحة الأجور في مديرية الإدارة العامة.

6. طواهر.م.ت و صديقي.م: المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر 2003؛ ص117.

إن إجراء هذه المقاربات الدورية و مقاربات أخرى، يمكن إجراؤها في ظل ظروف أخرى و أنشطة أخرى، تمكن من تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية كما تمكن من تقريب ما تم التوصل إليه من خلال المعالجة المحاسبية إلى ما هو حقيقـي على مستوى المؤسسة، أي ما يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

III.4.2. عدم إشراك موظف في مراقبة عمله

يكتسي العنصر البشري داخل أي نظام أهمية كبرى في تحقيق أهداف هذا الأخير و في المحافظة على السير الحسن له، كون أن التقيد الجيد للطرق و الإجراءات تتوقف على هذا العنصر، لذلك أصبح من الضروري تحديد الاختصاصـات و توزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع موقع كل موظف داخل النظام و بما يستجيب إلى تـدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية المفروضة على النموذج المحاسبي للمؤسسة.

لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية نظرا لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها، و التي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية، فعند حدوث خطأ من المحاسب عن جهل للطرق و القواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يسـتطيع كشـف خطئه و كذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادرا عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي علـى هـذه الأشكال و يتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية.

III.3. إجراءات عامة

- التأمين على ممتلكات المؤسسة
- التأمين ضد خيانة الأمانة
- اعتماد رقابة مزدوجة
- إدخال الإعلام الآلي

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة حاولنا أن نبين إلى أي حد يمكن لنظام الرقابة من تفعيل الأداء المحاسبي و ذلـك مـن خـلال استعراض الجوانب النظرية و التطبيقية لهذا النظام، محاولنا مزجها مع خطوات المعالجة المحاسبية لتمكن في النهاية مـن توليـد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة. من خلال هذه الدراسة تم استخلاص النتـائج التالية:

1-تتوقف نجاعة نظام الرقابة الداخلية على مدي الالتزام باجر ائته وعلى كفاءة المورد البشرى في المؤسسة؛

2-أن التصميم السليم والمرونة لمقومات نظام الرقابة الداخلية من شأنهما دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام؛

3-يعمل النظام المحاسبي على توليد معلومات تفصيلية تفي بالاحتياج الداخلي من قيل الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت و المكان المناسبين كما يسعي إلى توليد معلومات قيميه وعامة تفي بالاحتياج الخارجي لاتخاذ القرارات من قبل هذه الأطراف، بيد أن فعالية هده القرارات تتوقف على قوة وصلابة الأنظمة الرقابية المتبناة في المؤسسة و على سـلامة المعالجة في مختلف الأنظمة المعلوماتية داخلها.

المراجع بالعربية:

1-طواهر.م.ت و صديقي.م: المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر .2003.

2- **الصحن** .ع. **ف** و **نور**. أ: الرقابة و مراجعة الحسابات؛ مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر؛ الإسكندرية بدون سنة النشـــر؛ صـــفحة .263

المراجع بالفرنسية:

3- BIRIEN. R & SENECAL. J: Contrôle interne et vérification édition preportaine INC; Canada 1984.

4- LIONEL. C & GERARD. V: Audit et control interne, aspects financiers, opération et stratégiques; 4eme edition; Dalloze; paris 1992.

المؤسسة الجزائرية رؤية نحو الشمولية

أ.سواكري مباركة
–جامعة الجزائر

تمهيد:

لقد مرت المؤسسة الجزائرية بعدة مراحل جعلتها تقفز من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق فاقتصاد محيط، الذي يتميز بحركية، وتعقيد، أما التعقيد فيصف كثرة وتداخل المتغيرات، في حين الحركية تصف كبر معدل تلك المؤثرات،حيث أن الاستجابة السلبية للمؤسسة لهذا المحيط والذي أصبح محيطا عالميا يجعلها تعلن عن عدم بقائها فيه وتطورها هذا ما يسمح بطرح الإشكالية التالية:

ما هو منطق عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية؟، هل وكيف يمكن تصور مؤسسة جزائرية شاملة GLOBALE من خلال عملية اتخاذ القرار بها؟.

المؤسسة الجزائرية من التعاون إلى الاستقلالية:

إن الوضعية التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال، أملت عليها تجنيد كل طاقاتها المتوفرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على مظاهر التخلف معتمدة على المدخل الاشتراكي كأسلوب، فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية مثل أغلب الدول المستقلة حديثا متبنية ملكيتها لكل الثروات الوطنية، حيث كانت مسؤوليتها كاملة في بناء الاقتصاد فأقامت قطاعها العمومي الذي أصبح المحور المركزي للسياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما أصبحت المؤسسة الخلية الأساسية باعتبارها منتجة للسلع والخدمات ومحققة للتنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي.

تنشئ الدولة هذه المؤسسة وتشرف عليها بواسطة هيئة وصية، تلزمها بتنفيذ جميع توجيهاتها من خلال الخطة الموضوعة لها وفي إطار الخطة الشاملة للدولة، وتراقب جميع أعمالها التسييرية .

ولقد تم تعيين ضرورة التخطيط للاقتصاد الوطني منذ السنوات الأولى للاستقلال، لكن أول خطوة تم وضعها كانت في سنة 1970، بعد الخطة الثلاثية 67-69 التي اعتبرت "خطة أولية"[1] فقط، وأصبح التخطيط الوسيلة الأساسية للاقتصاد الوطني أين تقوم هيئة التخطيط بدور هام في الاقتصاد يتمثل في ترجمة توجيهات الحكومة في شكل تخصيص للموارد، حيث تشكل المؤسسة العمومية العون الأساسي لتنفيذ أهداف الخطة الوطنية انطلاقا من الخطة السنوية المتفق عليها، وتخضع للوصاية والمراقبة.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري بشكل عام في هذه الفترة؛ مرور المؤسسة العمومية الجزائرية وخاصة الصناعية منها بعدة محطات عرفت فيها العديد من التجارب والإصلاحات، ميزها فترة رخاء مرتبطة بتطور قطاع المحروقات الذي دعم الاقتصاد، إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في أوائل الثمانينات؛ وتجلت خاصة في الانخفاض المستمر في أسعار البترول الذي نجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، على المستويين الداخلي والخارجي، فاختلال الجهاز الصناعي، حيث عاش الاقتصاد أزمة متعددة الجوانب تجسدت أساسا في أزمة مالية عميقة أثرت على انخفاض مختلف أوجه النشاط الأخرى كالإنتاج، التسويق...الخ.عاشت بعض المؤسسات العمومية الجزائرية في هذه الفترة المرحلة

الأولى وبعضها الآخر المرحلة الثانية من مراحل دورة علاقات الدولة بالمؤسسات العمومية، التي حددها **Taib Hafsi** في ثلاث مراحل هي[2]:

- التعاون:.La coopération
- التصادم:La confrontation
- الاستقلالية:L'autonomie

في مرحلة التعاون يكون للدولة دور تحديد أهداف المؤسسة والوسائل الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، فتبقى المؤسسة كمنفذ لقرارات الإدارة المركزية، وعندما تصل المؤسسة إلى مرحلة نضج معينة تتحول علاقاها مع المركز في صراع وتصادم، ويرجع القرار لصالح أحد الطرفين على حساب الطرف الثاني وذلك حسب علاقات القوة فيما بينها، إلا أن تلك الأزمة دفعت بالحكومة القيام بعدة محاولات لإعادة التوازن وهيكلة المؤسسات وانتقلت – انطلاقا من 1988 – بعد تحول جذري وتدريجي من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق الذي يكيف الهياكل الاقتصادية الداخلية والمؤسسة العمومية حسب المعايير الدولية؛ هذه المعايير المفروضة، بسبب الانتشار الواسع للمؤسسات العمومية في مختلف الدول وخاصة منها المتخلفة وذلك خلال القرن السابق ، حيث أصبحت فيه هذه المؤسسات عنصرا أساسيا لسياستها التنموية من جهة، ومن جهة أخرى أكدت تجارب تلك الدول أن أغلب المؤسسات العمومية عانت من أعباء ثقيلة للنتائج المالية السلبية. فأعلنت تقارير التنمية العالمية خاصة تقارير Bird، FMI ، أن المؤسسات العمومية هي محل اهتمام الكثير من الدول للأسباب التالية:

1. تحمل ميزانية الدولة لعبء كبير نتيجة تدعيمها لتلك المؤسسات.
2. اعتبار المؤسسات العمومية ، من أكبر المقترضين في الأسواق المالية الأجنبية.
3. الارتفاع المعتبر للديون، والانخفاض المستمر في مردوديتها.

إن عملية تحسين تنظيم هذه المؤسسات لها أهمية ثانوية، والمشكل الأساسي يظهر في العلاقات بين المؤسسات والدولة، لأن هذه الأخيرة تملك أكبر المعايير لاتخاذ القرارات وبناء عليه تقترح الهيئتان السابقتان FMI وBird على الدولة التي تضمن هذا النوع من المؤسسات حلولا جذرية تتمثل أساسا فيما يلي :

- خوصصة المؤسسات العمومية.
- استعمال طرق تسيير مؤسسات القطاع الخاص في المؤسسات التي لا يمكن خوصصتها.

أدى ذلك التفكير في إيجاد حلول جذرية هيكلية ضرورية، لا تعتمد على التصحيح المالي للمؤسسات، بل ستسمح تلك الحلول بتخلي الدولة عن تمويلها، و بهذا بدأ الإصلاح الاقتصادي مرتكزا على محورين أساسيين :

- استقلالية المؤسسات كشكل لتسيير المؤسسة العمومية بقانون رقم 88-01 لـ 88/01/12 تبعتة عدة إصلاحات في عدة ميادين و قطاعات، تشجع وتدعم التسيير الحالي للمؤسسات لم ترسوا استقلالية المؤسسات على قواعد ثابتة، فقد كانت متأرجحة بين التطبيق الشامل أو الجزئي لها؛ فظهرت الخوصصة كحلقة من ضمن الإصلاحات التي تسعى من خلالها الدولة رفع كفاءة و فعالية المؤسسات، فتطورت تلك المراحل السابقة من التعاون والتصادم إلى استقلالية المؤسسة في علاقاتها مع الدولة فيما يخص اتخاذ القرارات، حيث تراجعت فيها الدولة عن تدخلها في تسيير المؤسسة، وهي المرحلة التي كان يجب أن تعيشها أغلب المؤسسات العمومية الجزائرية في الوقت الراهن، وتكون الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العمومية في هذه المرحلة مماثلة لخطة مؤسسات القطاع الخاص.

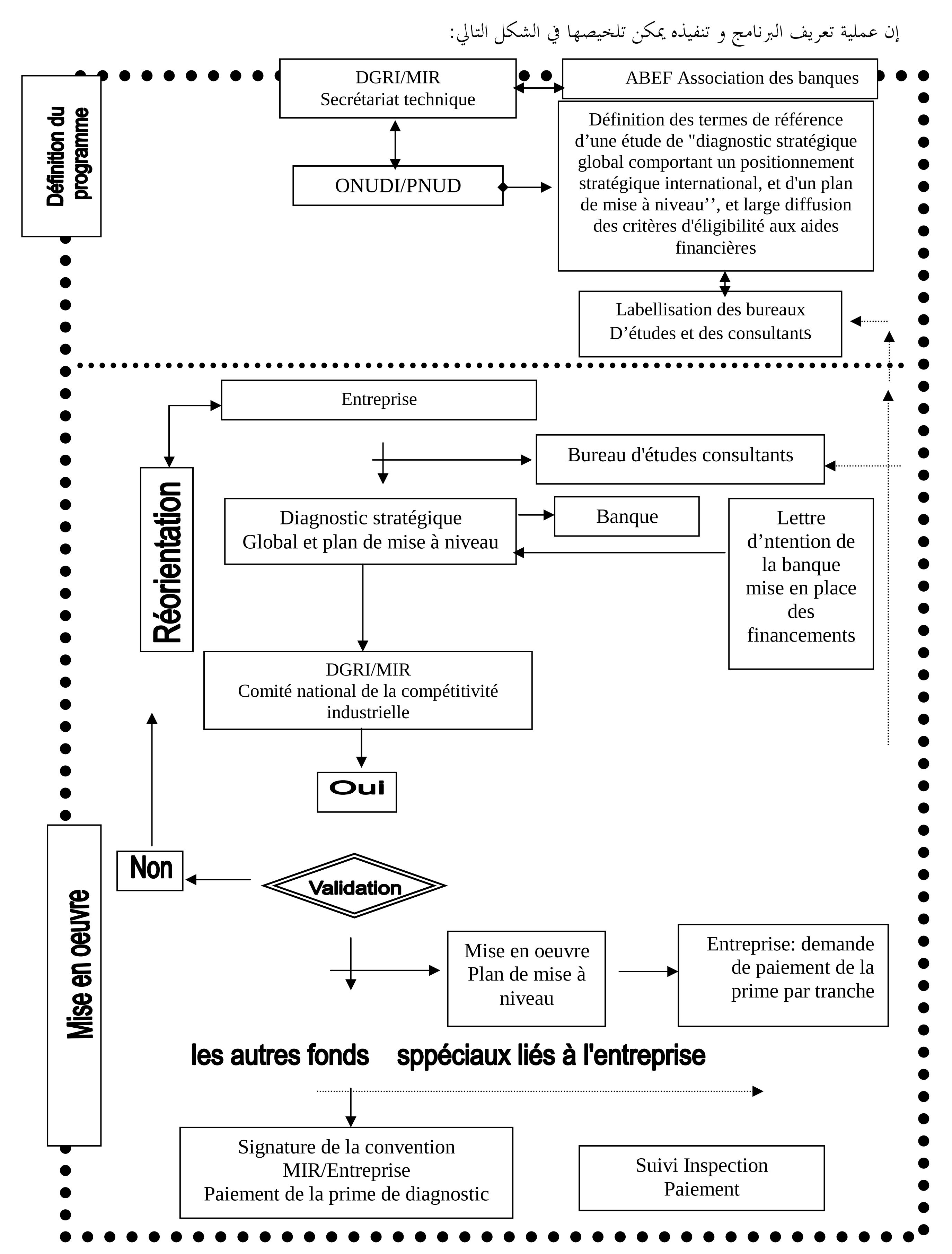
التخطيط الاستراتيجي أم إعادة التأهيل:

شهدنا ارتباطا هاما بين تراجع التخطيط الوطني و ظهور تخطيط المؤسسة في الاقتصاد الجزائري؛ غير أن تلك الوسيلة لم تلعب بعد دورها الكامل في المؤسسات الجزائرية، لعدم اقتناعها بقواعده و إيمانها بالمنطق العلمي للتسيير أو عدم استعدادها لإنفاق كثير من الوقت و الجهد و المال حاضرا للحصول على النتائج على المدى الطويل،أو جهلها تماما لفلسفة التفكير الإستراتيجي؛ لذلك مازال طريق معتبر يجب اجتيازه، فلا يخص الأمر فقط التطوير بشكل مستمر لتقنيات التخطيط الاستراتيجي التي عرفت رواجا كبيرا في هذه السنوات الأخيرة،ولكن يجب توفير الكفاءات المناسبة لتسيير جميع المؤسسات وتكريس جانب أساسي من وقتها وجهدها للتخطيط؛ الذي يعتبرمن المستلزمات الأساسية لنجاحها .

كانت البداية في المؤسسات العمومية الجزائرية بمخطط متوسط المدى PMTE [3] للفترة 90-94 حيث تنطلق المؤسسة من منظور الموازنة السنوية للاستطلاع عن مستقبلها في عدة سنوات، وخاصة أنها مازالت تحاول التنسيق بين أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في حدود موارد و إمكانيات داخلية ضعيفة و ضغوطات خارجية حادة.
إلا أن ذلك لم يسمح للمؤسسات من مواجهة مؤسسات القطاع الخاص التي تلعب دورا تنافسيا كبيرا.

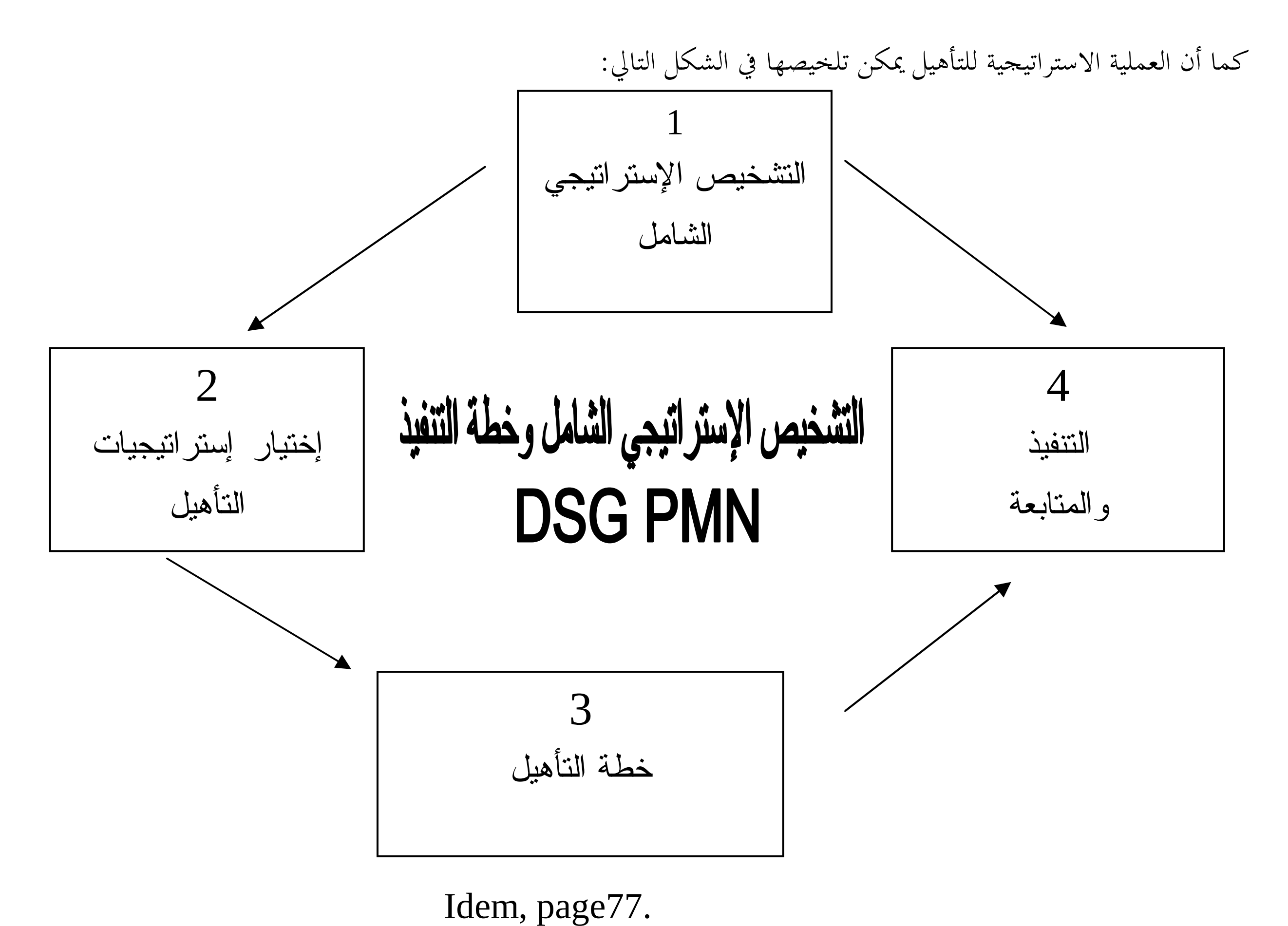
لقد عرفت الإصلاحات الاقتصادية وتيرة سريعة في توفير آليات اقتصاد سوق، فالمرحلة الانتقالية تشهد طلب انضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وإلى المنظمة العالمية للتجارة مما سيؤثر على المؤسسات، فالمنافسة أصبحت تخص مؤسسات القطاع العمومي و الخاص أمام منتجات المؤسسات الأجنبية في السوق الداخلي، و ليس من السهل لها الحصول على أسواق أجنبية.
لمواجهة هذه التنافسية الدولية تم تكملة برامج إعادة الهيكلة الصناعية ببرامج تأهيل تلك المؤسسات و إعادة تنظيم القطاعات البنكية و المالية. والتأهيل "مصطلح جديد طور من طرف L'ONUDI في هذه السنوات الأخيرة"[4]. كانت البداية في الجزائرمنذ 1996 بمشاركة برامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI،"بهدف إعادة هيكلة وتأهيل حوالي30مؤسسة"[5].

إن عملية تعريف البرنامج و تنفيذه يمكن تلخيصها في الشكل التالي:



Onudi, Guide methodologique:Restructuration,mise a niveau et competitivete industrielle, Vienne, 2002, page:76

كما أن العملية الاستراتيجية للتأهيل يمكن تلخيصها في الشكل التالي:



Idem, page77.

يهدف برنامج التأهيل إلى[6]:

- تحديث المحيط الصناعي، القانوني والمادي لأن نجاح التنافس الدولي يتأتى من المحيط المحلي، ولهذا ستكون الأموال الموجهة لتغطية المساعدات المالية المباشرة لهياكل الدعم الصناعي والمؤسسات جزء من البرنامج.
- تدعيم قدرات هياكل الدعم الصناعي كالمؤسسات الوطنية للجودة.
- ترقية التطور الصناعي التنافسي في الأسواق الوطنية والدولية، عن طريق القيام بمقارنة بين الصناعات والدول انطلاقا من مؤشرات الأداء والتنافسية وbenchmarking .
- تحسين تنافسية وتطور المؤسسات الصناعية بالاعتماد على عملية تأهيل وتحديث وسائل الإنتاج، تدعيم القدرات التسييرية، تطوير الجودة والحصول على المعايير الدولية للجودة(إيزو 9000وإيزو 14000).

إن عملية تحليل هذا البرنامج يسمح لنا بتقديم الملاحظات التالية:

1. تخص عملية التأهيل المؤسسات ومحيطها.
2. إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الخطط الإستراتيجية للمؤسسة المعنية بالتأهيل ومجموعة المؤسسات المتعامل معها.
3. إن تحليل قدرات المؤسسة وظروفها الخارجية عن طريق الخطة الإستراتيجية تتعادل مع تلك المتحصل عليها من خلال برنامج التأهيل.

4. يركز البرنامج على متغيرات المحيط الخارجية للمؤسسة وخاصة المحيط الصناعي، وعلى تأهيـــل تلك المتغيرات، أكثر منه على المتغيرات الداخلية من قدرات وإمكانيات وعمليـــة إتخـــاذ القـــرار ومعلومات واتصالات.
5. يهدف البرنامج إلى تطوير قطاع صناعي تنافسي يملك قدرات وإمكانيات، لكنها تتلخص حاليا هذه القدرات أغلبها في نقاط ضعف.
6. تعتبر إحدى دعائم عملية تحسين تنافسية المؤسسات إلى تطوير الجودة والحصول على المعـــايير الدولية للجودة (إيزو9000)، غير أن هذه الأخيرة لا تعتبر شرطا لأداء تلك المؤسسات.

يبقى برنامج التأهيل مرحلة من سلسلة الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها ومازالت تشهدها المؤسسات ولا يمـــد بأي صلة بالمراحل السابقة، كان ومازال للرجل السياسي دورا كبيرا في تلك الإصلاحات في حين يغيـــب رجـــل المؤسسة وهو متخذ القرار في تحديد مصير مؤسسته، إلاّ أن ذلك سيعطي مصداقية الخطة الإســـتراتيجية لمشـــاركة مكاتب الدراسات والمستشارين في إعدادها.

3- نحو مؤسسة عالمية:

إن المعطيات التالية ستسمح بإعطاء صورة عن وضعية المؤسسات الجزائرية وإمكانية التكلم عن مؤسسة جزائريـــة شاملة، لأن التحدي الأساسي للعولمة حسب برنامج التأهيل في بداية القرن 21، يقوم على الكيفية التي يتم بها الحصول على ميزة مناسبة لتأثيرات التحرير، وكيفية تدعيم الميزات التنافسية من أجل الرفع من الإنتاج حسب المعايير الدولية، تسهيل إختراق السوق الدولي، رفع الصادرات والحصول على تاثير معبر على نمو وتنافسية مستمرة للصناعة.

إن نسبة المنتجات المصدرة خارج المحروقات تمثل 2,91 [7] من الحجم الإجمالي للصادرات، هذا ما يؤكد عدم تواجد المنتجات الجزائرية بالأسواق الأجنبية و عدم اختراق لها، في حين قيمة المنتجات الصناعية الأجنبية التي يســـتوعبها الســـوق الجزائرية تقترب من قيمة رقم الأعمال الإجمالي المحقق في سنة 2000 [8] من طرف المؤسسات الصناعية للقطـــاع العمـــومي (خـــــــارج المحروقات والطاقة) المتمثلة في $420550*10^6$ دج

حجم الصادرات و الواردات للمنتجات الصناعية سنة 2000 الوحدة 10^6 دج

أنواع السلع	الواردات	الصادرات
منتجات خام	13795,0	3162,0
منتجات نصف مصنعة	126567,0	35907,0
تجهيزات صناعية	224598,0	3538
	364960,0	42607,0

المصدر ONS

تترجم الأرقام السابقة انخفاض مستويات الإنتاج التي مست عدة قطاعات، و التي تتجلى من خلال تطور الأرقـــام القياسية للإنتاج الصناعي للقطاع العمومي و الملخصة في الجدول التالي:

الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي للقطاع العمومي سنة 1989

	الأرقام القياسية		التغيرات	
	1999	2000	99/98	2000/99
الأرقام القياسية الإجمالية	83,8	84,9	0,0	1,3
خارج المحروقات	75,1	76,7	0,7-	0,5-

المصدر ONS

إن الارتفاع الضئيل 1,3 % في مستويات الإنتاج مرتبطة بقطاع المحروقات (+6%) و الكيمياء (5,5%) و موارد البناء (5,0%)، إلا أنه سجل نفس القطاع العمومي خلال سنة 2001 انخفاضا في الإنتاج يقدر من حيث الحجم بنسبة 0,7%، إلا أن الزيادة في إنتاج القطاع الخاص الذي سجل نموا قدره 4,5% يجعل من الانخفاض السابق ارتفاعا للإنتاج لنفس النسبة قدره 0,9% مقارنة بسنة 2000.

تترجم الأرقام السابقة وضعية الاختلال الحقيقية التي تعيشها الوظيفة الإنتاجية بالمؤسسات مرتبطة باختلال هيكلي يمس الوظائف الأخرى بالمؤسسة بأكملها، جعلت من القطاع الصناعي العمومي يواجه صعوبات و مشاكل متعددة، فالعديد من المؤسسات العمومية وجدت نفسها أمام مكشوف مصرفي يتجدد أو يتزايد سنويا؛ إذ ارتفع في سنة 2001 [9] بمبلغ 15 مليار دج، فجعل تلك المؤسسات تعاني من ثقل الوضعية المالية لها و الابتعاد عن مركز التوازن على الرغم من التسريح المستمر للعمال، فلقد تم إلغاء بين سنة 1995 و 2000 [10]ما يقدر بـــ 100000 وظيفة، بالإضافة إلى مشاكل تغطية الـــديون، اهتلاك التجهيزات، ثقل أعباء الاستغلال و تكاليف فائض التخزين للمنتجات؛ إذن فإننا نتكلم عن قدرات منعدمة كليا.

توجهت مؤسسات القرن الحالي نحو الشمولية La Globalisation فأصبحت تعمل في ظل منافسة شرسة وطنية ودولية، وباعتبار أن علاقتها بالمحيط تتحدد من خلال عملية تأثير وتأثر، هذه الأخيرة تجعل من المؤسسة مستجيبا سلبيا لمتغيرات المحيط متبنية في ذلك استراتيجية دفاعية كرد فعل، لكن المنافسة الشرسة ألغت هذا النوع من الإستراتيجيات و جعلتها مرحلية فقطن و فتحت المجال إلى الاستراتيجيات الهجومية كاختيار لتحدد تصورها و إلا كان مصيرها التـــهميش فـــالزوال، حيث "انتهى الزمن الذي كان فيه المنظمات تتبنى إستراتيجية دفاعية أو حتى نمو مع التأني"[11].

كانت هذه الاستراتيجيات وسيلة لتحقيق رسالة وأهداف المؤسسة، بينما أصبحت الرؤية من أولويات المؤسســـات القرن الحالي لأن الطموحات هي بمثابة القوة التحفيزية لجميع أفراد المؤسسة.

وإذا كانت الربحية محور اهتمام عملية تحديد الأهداف، أصبح الآن رضا الزبون جوهر العملية الداخلية التي تسمح بخلق قيمة من خلال الاستثمار في الزبون؛ فيدركها و يحقق ولاءه للمؤسسة؛ يتم ذلك من خلال المواءمة التآزرية synergique [12] بين القدرات الذاتية للمؤسسة و بيئتها الخارجية، حيث يجب أن تسمح قدرات المؤسسة باغتنام فرص المحيط من أجل خلـــق القيمة.

لم يكتف التوجه العالمي هذا الحد الأدنى من القدرة التنافسية الذاتية الخاصة بالمؤسسة، لأنها تعني الانغلاق الـــداخلي لها، بل يتطلب الإعتماد على التقييم المقارن بأفضل أداء للمنافسة

Le benchmarking

لا يتحقق الأداء للمؤسسة العالمية بالتصميم الاستراتيجي فقط بـــل يحـــدد [13] le déploiement de la stratégie الرهانات الكبيرة له، حيث يعبر عن الحلقة بين الاستراتيجية والعمليات opérations

وهذا ما يدعىب"Le pilotage "[14].

يهدف برنامج التأهيل المؤسسات الجزائرية إلى تحسين القدرة التنافسية لها، فعلى الأقل نتكلم عن خلق وتوفير هـذه القدرة، و قبل أن نتكلم عن ذلك يجب أن نبحث عن منتج يخضع لمعايير دولية للجودة يجب طرحه في السوق فتطويره ثم تمييزه تنافسيا.

إن البقاء ثم التطور في السوق يتطلب تحقيق أدنى مستوى من الأداء، يرتبط هذا الأخير بالاعتماد على التفكير العلمي الاستراتيجي، فالتخطيط الاستراتيجي ومنه الإدارة الاستراتيجية أساس ومضمون هذا المنهج العلمي.

إن تحديد رسالة ورؤية المؤسسة وغايتها وأهدافها من خلال تحليل استراتيجي يعد من الأولويات والضروريات والمسائل الحتمية للبقاء؛ مرتكزة فيه المؤسسات على نوع واحد من القيم المضافة من منظور الزبائن متمثلا في استراتيجية التمييز لقطاع معين من السوق، ويتكلم برنامج التأهيل على نفس الإستراتيجية (إستراتيجية Recentrage)[18].

الخاتمة:

لقد مرت المؤسسة الجزائرية بعدة مراحل جعلتها تنتقل من اقتصاد موجه نحو اقتصاد سوق، إن تحليل تلك المراحل يجعلنا نتكلم حول عدم منطقية سيرورتها.

ستواجه المؤسسة في الأمد القريب وخاصة بانظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة اقتصاد محيط، فهي مجبرة للبقاء ثم التطور في هذا الاقتصاد اتخاذ قرارات عقلانية علمية تعتمد على التفكير الإستراتيجي كمنهج.

إن الوضعية السيئة التي تعرفها أغلب المؤسسات الجزائرية حاليا تجعلها تغتنم فرصة وجودها في مرحلة انتقالية، التفكير في الحلول الجذرية الهيكلية حيث يقترح الرجل السياسي، خوصصة تلك المؤسسات وبعده يجب:

- النظر إلى المؤسسة نظرة شمولية فيتداخل عندها البعد السياسي مع البعد الاقتصادي والاجتماعي.
- بناء ثقافة استهلاكية للزبون الخارجي بالمؤسسة.
- بناء ثقافة تسييرية للزبون الداخلي بالمؤسسة.

المراجع:

1. Ahmed Bouyacoub, La gestion d'entreprise industrielle publique,OPU,Alger,1988,P 76.
2. Taieb Hafsi, Entreprise publique et politique industrielle,MC Graw-Hill, Paris, 1984, P 43.
3. Corep,Anep, conférence nationale des entreprises, 1989, P 66.
4. ONUDI, Guide Méthodologique: Restructuration, Mise à niveau et compétitivite industrielle, Vienne,2002, P 07.
5. نفس المرجع، ص10.
6. نفس المرجع، ص07.
7. وثائق CNES،جوان 2002.
8. نفس المرجع.
9. نفس المرجع.
10. نفس المرجع.
11. سيد الهواري،الإدارة والأسس العلمية للقرن 21، مكتبة عين شمس، 2002، ص16.
12. Des experts, L'art de la stratégie, Financial times timited et édition village mondial /Pearson Education France, Paris, 2000, P 142.
13. Philippe Lorino, Methodes et Pratiques de la performance le guide du pilotage, Editions d'organisation, 1998, P179.
14. Idem, P 179.

تسميات مختصرة:

- FMI :صندوق النقد الدولي.
- Bird :البنك الدولي للإنشاء والتنمية.
- DGRI:المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية.
- MIR :وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
- CNES:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

– دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –

أ / حاج عيسى آمال
أ / هواري معراج
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مـــــــقدمة :

يساهم التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز قدرة المشاريع الصناعية على الابتكار عبر إدخال تحسينات أساسية على سير الأعمال و الاستراتيجيات الإدارية، كما من خلال الاستفادة من المعارف المتاحة و إدارتها لصالح المشاريع.

و الابتكار هو عامل أساسي من عوامل الإنتاج، شأنه في ذلك شأن رأسمال و اليد العاملة، لا بل أنه أهم منهما لأنه المحرك و المحفز الرئيسي للنمو النوعي المؤثر. و الواقع أن قدرة المؤسسات على الابتكار تحدث تأثيرا مباشرا على قدرتها التنافسية و أدائها حيث تتميز المؤسسات الناجحة باستخدام التكنولوجيا و إنتاج المنتجات فريدة، و بقدرة داخلية على وضع خطط التطوير، و حيازة آلية فعالة لتلبية احتياجات الطلب.

فالفرضية الحالية ترى بأن الاقتصاد الجديد – الاقتصاد المبني على المعرفة-، يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي و إلى زيادة مستدامة في الإنتاجية، تعتمدان على الصفات خاصة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق لتكنولوجيا المعلومات كأداة جديدة في الاقتصاد، كما سنتناول تأثيراتها على الإنتاجية في مختلف المستويات. و ما هي أثار تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

I- تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي : Knowledge-Based economy

يتجه الاقتصاد أكثر فأكثر نحو اقتصاد مبني على المعرفة، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات وضمنها البرمجيات من أهم دعائم هذا الاقتصاد. ويرافق ذلك أيضا تغيرات اجتماعية تجعل البعض يسمى المجتمعات القادمة مجتمعات المعلومات Information society.

1.I اقتصاد المعرفة:

لقد أخذ اقتصاد المعرفة Knowledge economy أو الاقتصاد الكمبيوتري Soft-Economics، أو كما يعرف الاقتصاد العقلي Mind craft يحل بسرعة كبيرة محل اقتصاد العمل والأرض والآلة كمصدر للثروة.

يمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة على أنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة . وعلى هذا الأساس يختلف هذا الاقتصاد عن باقي الاقتصاديات في بعض الأوجه أهمها[1]:

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة.
- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

- يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق الأسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.
- من الصعوبة بمكان في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والضرائب، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان في العالم، فإن ذلك يعني أن هناك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني.

وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري، فإن مجرد وجود معلومات مشتتة لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن المعلومات لا تكون ذات قيمة ما لم يتم تحليلها و وضعها في إطار مفهوم، ومن هذا المنطلق فإن تطبيقات المعرفة أصبحت عاملا حاسما في تحديد الوضع التنافسي والميزة النسبية لكل بلد وصناعة ومؤسسة.

I.2 مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات:

إذ ما تتبعنا التحولات في عالم اليوم، فإننا نجد العديد من المؤشرات التي تدل على توجه العالم التدريجي نحو المعرفة، وتؤكد على تعاظم دور المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن نعدد أهم هذه المؤشرات في النقاط التالية[ii]:

- اعتماد الاقتصاد على اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة، حيث أن أهم ما يميز الوضع الاقتصادي الجديد هو ارتفاع الطلب على اليد العاملة ذات الكفاءات العالية والمتخصصة في ميدان المعرفة، وانخفاض الأنشطة التي تعتمد على اليد العاملة الأقل كفاية؛
- انتقال تنظيم الاقتصاد من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات، حيث أن هناك انتقال متصاعد للنشاط الاقتصادي من التركيز على السلع إلى صناعة الخدمات بأشكالها، فمثلا نلاحظ في دول شمال أمريكا أن ما يزيد عن 70 % من اليد العاملة تشتغل في ميدان الخدمات ، وتزداد هذه النسب سنويا بما يناهز 2,3 % بينما تعرف انخفاضا يصل 0,2 % سنويا في قطاع السلع[iii] ولعله من أهم العوامل المفسرة لهذا التحول هو ارتفاع الطلب على الخدمات من طرف الوحدات الإنتاجية والمستهلك على حد السواء . ويتجلى طلب واستعمال الوحدات الإنتاجية من خلال اعتمادها على البرامج الإعلامية على طول سلسلة الإنتاج.
- تزايد دور المعرفة في فعالية الإنتاج والخدمات ، حيث زادت سنة الصناعات المبنية على التكنولوجيا؛
- اعتبار المعرفة من الأصول الأساسية الهامة للشركات ودولا Intangiblle Assets؛
- زيادة نسبة مستخدمي الحاسوب في عملهم في سنة 1996 على سبيل المثال وصلت هذه النسبة إلى 60 % أي 60 % من العاملين يستعملون المعلوماتية كأداة في العمل وتختلف هذه النسبة من قطاع للآخر.
- ظهور قطاع تكنولوجيا و الاتصالات، كقطاع إنتاجي وخدمي مهم، إذ كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليديا إلى ثلاثة قطاعات : الزراعة، الصناعة والخدمات، و علماء الاقتصاد والمعلومات يضيفون منذ الستينات من القرن الماضي قطاعا رابعا وهو قطاع المعلومات.

و للدلالة أكثر على توجه العالم نحو مجتمع معرفي، أصبحت الشبكات الحاسوبية في الكثير من النشاطات الإنسانية، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحياتية. فشهد زيادة كبيرة في الارتباط مع هذه الشبكات من قبل الأفراد و المؤسسات و المنظمات و يبين الجدول الموالي أعدد مستعملي الانترنيت في العالم عام 2001،

جدول رقم 01 : مستعملي الانترنيت أوت 2001

المنطقة	مليون مستعمل الانترنيت	مليون سكان 1998
إفريقيا	4.15	672
آسيا / المحيط الهادي	143.99	3122
أوروبا	154.63	475
الشرق الأوسط	4.65	286
كندا – و.م.أ	180.68	300
أمريكا اللاتينية	25.33	502
المجموع	513.41	5597

المصدر: تقرير البنك العالمي عام 2002.

II. واقع تكنولوجيا المعلومات عالميا ومحليا:

شهدت العقود الثلاثة الماضية انخفاضا هائل في أسعار الحواسيب و مكوناتها، في أسعار تجهيزات الاتصال و شبكاتها. لقد انخفضت أسعار الحواسيب[iv] بمعدل 12 % سنويا خلال الأعوام 1984-1994، ثم زاد معدل الانخفاض هذا إلى 26 % سنويا خلال الأعوام 1995-1999 و لا يزال هذا الانخفاض مستمرا حتى الآن، أما أسعار تجهيزات الاتصالات فقد كان معدل انخفاضها بمعدل 2% سنويا منذ عام 1994. لقد شجع هذا لانخفاض المؤسسات في العالم للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ة الاتصالات كأداة لتحسين الآداء . ففي و. م.أ مثلا لقد زاد الاستثمار الحقيقي في تجهيزات تكنولوجيا المعلومات و برمجياتها من 243 بليون دولار عام 1995 إلى 510 بليون دولار عام 1999 ، و كانت حصة البرمجيات في هذا الاستثمار في ازدياد من 82 بليون دولار إلى 149 بليون دولار.

لقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات البعيدة المدى، أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي في سنة 1994 أكثر من 5 % بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل من 3 % ، وهكذا فإن ملامح التحول بارزة من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات ومن إنتاج السلع إلى إنتاج المعلومات.

لقد عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات تطورا كبيرا وأصبح يضم ثلاث أقسام رئيسية[v]:

- صناعة المحتوى المعلوماتي Information content: تتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات التي تنتج الملكية الفكرية عن طريق المحررين والمؤلفين وغيرهم.
- صناعة بث المعلومات Information Delivery: وتتم بواسطة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات.
- صناعة معالجة المعلومات Information processing: وتقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات.

ولهذا أصبح إنتاج المعلومات وجمعها وتجهيزها نشاطا اقتصاديا كبيرا للعديد من دول العالم مثل أوربا ، و م ، أ وشرق آسيا ، فمثلا ثان معدل نموها سمي باقتصاد الإنترنت من 1998 إلى 1999 في و م 68 %[vi] حسب دراسة أجرتها جامعة تكساس ، وكان معدل نمو اليد العاملة في هذا القطاع لنفس السنة 46 % وهذه معدلات لم يسجلها أي قطاع سابقا .

مما يؤكد افتراضات بعض الاقتصاديون فيما يخص "نظرية النمو الجديدة" حيث بالفعل أصبحت صناعة المعلومات مورد أساسي للاقتصاد العالمي .

ففي الولايات المتحدة قدر أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل الوطني وكذلك الشأن في الدول الأوربية حيث أن حوالي 40 % من دخلها يأتي من أنشطة المعلومات .

الجدول رقم 02 : العمالة في حقل المعلومات(1996)

القطاع	النسبة المئوية في عدد من دول العالم			
	الولايات المتحدة	اليابان	سنغافورة	المجر
الصناعة	17.15	24	07.24	02.28
الزراعة	08.2	2.7	3	4.12
الخدمات	7.33	5.32	9.29	4.25
المعلومات	8.47	8.35	9.40	3.4

المصدر : حسانة محي الدين، مؤتمر المعلومات ، النادي العربي للمعلومات، دمشق، 2002.

II.1 السوق العربية والمعرفة:

إن اقتصاد المعرفة يقوم على عدة مكونات يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع من النشاطات و هي:

- البنية التحتية: و تشمل صناعة الحاسبات و محركات البحث و كابلات الألياف الضوئية وغيرها. و يقدر حجم عائداتها للمؤسسات الموجودة في و.م.أ بحوالي 26 بليون دولار في نهاية الربع الأول لعام 1998، و ارتفع إلى حوالي 40 بليون في نهاية الربع الأول لعام 1999.
- التطبيقات : و تشمل تطبيقات محركات البحث على الانترنيت، و التدريب و التعليم على الانترنيت و الاستثمارات وقواعد المعلومات على الانترنيت، وقدرت زيادة حجم عائدات هذا المستوى من 13 بليون دولار إلى 22 بليون دولار بمعدل نمو 6% و ذلك عامي 1998-1999.
- النشاطات الوسيطية : و تشمل مؤسسات الدعاية على الانترنيت، كالمكاتب العقارية، ووكالات السياحة ..الخ، و قد زادت عائداتها من 10 بليون دولار إلى 16 بليون دولار بمعدل 52%.
- التجارة الالكترونية.

إن زيادة مجمل عائدات اقتصاد الانترنيت كانت من 301 بليون دولار إلى 507 بليون دولار لفترة 1998-1999، أي بمعدل نمو وسيطي قدره 68%.

جدول رقم 03 : مخرجات البحث ، حسب البلد أو الإقليم العربي 1970–1975 و 1990–1995

(الناتج العربي في مجال العلم و التكنولوجيا)

البلد	1970–1975	1990–1995
الأردن	61	1472
الإمارات	1	579
البحرين	–	453
الجزائر	338	1431
السعودية	126	8306
السودان	426	690
الصومال	1	79
العراق	380	931
الكويت	148	1936
المغرب	96	2418
اليمن	4	155
تونس	145	1832
جزء القمر	–	–
جيبوتي	–	–
سوريا	38	471
عمان	1	466
فلسطين	–	51
قطر	–	377
لبنان	743	500
ليبيا	96	348
مصر	3261	12072
موريتانيا	–	27

المصدر : أنطوان زحلان : **العرب وتحديات العلم والتقانة ، تقدم من دون تغيير**، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت، مارس 1999.

كما يوضح الجدول الموالي تطور و ازدياد استعمال الحواسيب والإنترنت عربيا حيث نلاحظ هذا التطـــور خاصـــة في الإمارات، البحرين، قطر، الكويت ثم لبنان.

جدول 04 : مقياس التنمية البشرية ومؤشرات الفجوة الرقمية، في الدول العربية

البلد	مؤشر التنمية البشرة 1998	عدد الهواتف الثابتة (لكل 1000 نسمة) 1999	عدد الحواسيب الشخصية (لكل 1000 نسمة) 1999	عدد مواقع الإنترنت (لكل 1000 نسمة) 2000	إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت (بالألف)
الأردن	0,71	87	14	1	14
الإمارات	0,80	332	102	92	167
البحرين	0,82	249	140	17	62
الجزائر	0,69	52	6	0	0
السعودية	0,74	129	57	2	14
السودان	0,47	9	3	0	0
الصومال	-	-	-	-	-
العراق	0,58	30	0	0	0
الكويت	0,83	240	121	23	53
المغرب	0,58	53	11	0	2
اليمن	0,45	17	2	0	1
تونس	0,71	90	15	0	12
جزء القمر	-	-	-	-	-
جيبوتي	0,45	14	10	0	0
سوريا	0,65	99	14	0	1
عمان	0,72	90	26	3	20
فلسطين	-	-	-	-	-
قطر	0,81	263	136	1	76
لبنان	0,73	201	46	12	70
ليبيا	0,75	101	0	0	1
مصر	0,63	75	12	1	7
موريتانيا	0,45	6	27	0	0

المصدر : تقرير التنمية العالمي لعام 2002.

إلا أن توليد ونقل واستثمار المعلومات يتطلب معرفة الإنجليزية التي يتوفر فيها القدر الأكبر من المعرفة حاليا، لهذا فإن توسيع انتشار المعرفة واستثمارها عربيا يتطلب تغريبها حيث أصبح هذا من ضرورات التنمية.

وبالفعل بدأت عدة مخابر هذا العمل في العالم العربي ومثال ذلك أعمال مخبر NCC بالعراف و kISR بالكويت ومركز IBM في القاهرة والكويت RSS في الأردن وكذلك نفذت أعمال هامة في هذا المجال خاصة في معهد الدراسات والأبحاث في التعريب المغرب ISRA و JNI في الجزائر و CNI ، في تونس[vii]. غير أن الحديث عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي عربيا يقودنا إلى جملة من الملاحظات :

- إن الإنترنت رقم انتشارها الواسع في الأوساط العربية – لا تزال بعيدة الاستخدام المباشر في مجال التنمية حيث أن العلاقة بين التنمية وتوليد المعرفة واستخدامها أصبحت واضحة.
- إن اقتفاء المعرفة واستيعابها ثم توظيفها لا يطبق شيئا جديدا إذ أن لدينا شك في هذه الحلقة المعرفية في العالم العربي، فكثيرا من الأحيان يتوقف الجهد عند حدود اقتناء المعرفة دون توظيفها في حل مشكلات المجتمع وتنمية الأفراد وسيضل الوضع قائما مهما تعددت لدينا نضم الحاسوب وانتشرت مواقعنا على انترنيت .
- إن التبادل بين الدول العربية في مجال المعلومات يكاد يكون غائبا بسبب ضعف البني التحتية، وغياب منظومة معرفية للمجتمع .
- إن التحول الكبير في الفكر الاقتصادي يقتضي إعادة النظر في الكيفية التي نعيش ونعمل بها من خلال تبني أساليب جديدة وصياغة مبادئ وأنظمة عمل تواكب التغيرات الجذرية التي يعرفها العالم اليوم .

ولذلك يتعين على الدول العربية تبني مخططاتها التنموية على أساس توليد واستخدام المعرفة، وأن ترسم سياستها الاستراتيجية على نحو يحسن من وضعها التنافسي أو على الأقل يخفف من الآثار السلبية.

إن أمام السوق العربية فرصة لفتح الطريق السريعة للمعلومات فيما بينها، و هي طرق سهلة الفتح و قليلة التكلفة. تبين دراسة أجرتها مجلة انترنيت العالم العربي أن حجم التجارة الإلكترونية العربية خلال عام 1998-1999 كان 95 مليون دولار بعد أن كان حالي 10 مليون دولار في العام السباق أي بمعدل نمو هائل.

2.II إشراك المؤسسات في بناء مجتمع المعرفة والمعلوماتية:

توجد المعلومات في صلب الإدارة الحديثة للمنظمات، خاصة تلك التي دخلت في العولمة، أصبحت مطالبة أكثر من ذي قبل بالاستثمار في الرأسمال المعرفة للحفاظ عليه وتنميته، وكذلك بالإدارة المحكمة لرصيدها المعلوماتي، و يعد هذا الاستثمار في الإدارة الحديثة للمعلومات شرطا أساسيا للمنافسة الدائمة بين المؤسسات، إلا أن المعلومات لا يمكن استخدامها والتحكم فيها بسهولة على غرار ما يحدث بالنسبة للممتلكات المادية ، وهذا ما يفسر كثرة الإخفاق في إدارة المعلومات رغم الاستخدام الواسع بالإنترنت والتكنولوجيا الرقمية وتعدد الوسائط[viii].

وهكذا أصبح الاستثمار في المعلومات أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية، كما يزيد من توفير فرص العمل، حيث أن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحول إلى سلعة ويعتمد ذلك على مراحل: توليد المعرفة، نقلها ونشرها، استثمارها.

وفي هذا يعتمد اقتصاد المعرفة اعتمادا كبيرا على فعالية المؤسسات في جمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد السلع وخدمات جديدة توزع عبر شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة.

إن العلاقة بين التنمية وبين المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة، وبالتالي أصبح الاستثمار في المعلومات والانترنيت بشكل مصدر جديدا للإحداث الوفرات في التكلفة ورفع الكفاءة الإنتاجية – حيث وفرت الانترنيت المعلومات وبأقل التكاليف – كما أن التجارة الإلكترونية تزايد استعمالها على صعيد المنافسة العالمية.

لا يمكن الآن الاستغناء على المعرفة في المؤسسة التي تريد أن تنجح في الاقتصاد العالمي الجديد فالنجاح في المستقبل سيتوقف على الإدارة الإستراتيجية للمعرفة، وعليه فإن تطوير وإدارة مصادر المعرفة ستشكلان المحك الأساسي في احتفاظ المؤسسة بعافيتها الاقتصادية وقوتها في السوق .

3.II مستلزمات التحول و التطوير:

إن تنمية اقتصاد مبني على المعرفة بات يفرض مجموعة من التغيرات في طبيعة وتنظيم المجتمع بصفة عامة وفي إطار المحيط الاقتصادي –خاصة– المتميز أساسا بمنافسة قوية ، الشيء الذي دفع الكثير من المؤسسات إلى إعادة ترتيباتها التنظيمية والإستراتيجية لتصبح أكثر تلائما مع : العولمة ، التكنولوجيا والقيم الاقتصادية الجديدة.

ويتطلب مسار التحول والتطور جملة من العوامل يمكن أن نوردها فيما يلي:

- ضرورة استخدام المعلومات بين عامة الناس وبشكل واسع – في إطار مجتمع المعلومات – فهم يستخدمون المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين وكذلك كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم ، إضافة إلى إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع .
- ضرورة استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث يجب على المؤسسات والشركات استغلال المعلومات وزيادة كفاءتها ، ومما يؤكد هذا الاتجاه المتزايد نحو شركات المعلومات لتحسين الاقتصاد الكلي للدولة .
- وكضمان لفعالية ما سبق ذكره لابد من توفير عامل أساسي وضروري وهو عامل التكوين والتعليم المستمر ، فما يميز الاقتصاد المبني على المعرفة هو ضرورة الاكتساب الدائم للمعلومات وتنمية المؤهلات الضرورية لاستثمارها ، حيث أصبحت التربية والتكوين المستمر الشرطان الأساسيان للنجاح داخل أي مجتمع بغض النظر عن الضرورة الاقتصادية .

III. تأثير التكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة جديدة في الاقتصاد :

إن الاقتصاد العالمي يشهد ثورة معلوماتية في كل القطاعات، خاصة القطاع الصناعي. تدل عليها مؤشرات تصف هذه التحولات، فقد أدى هذا إلى نمو وزيادة مستدامة في الإنتاجية بسبب فرضية التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة .

يمكن النظر إلى المعرفة على أنها :

- المعلومات know what
- الخبرات know how
- معرفة الأسباب know why
- معرفة الاختصاص في مختلف المجالات know who

بالإضافة إلى هذا ينظر إلى تصنيع العمليات الأساسية التي تجري في المجالات المعرفة، في أربعة عمليات هي توليد المعرفة ، توثيقها وتخزينها ، نشر المعرفة وأخيرا وهي أهم استعمال واستخدام واستثمار المعرفة.

تكنولوجيا المعلومات تعد من إفرازات اقتصاد المعرفي ، فهي تعتمد على الصفات التالية:

1) تقدم هذه التكنولوجيا طرقا جديدة في إدارة واستعمال المعلومات في كل القطاعات الاقتصادية، فمقارنتها مع تكنولوجيا أخرى نجدها تتميز بإمكانية تطبيقها على كل الاقتصاد وعملياته؛
2) تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحقق مكاسب اقتصادية، نظرا لأنها تحسن من قدرات كل القطاعات في حيازة ومعالجة ونشر واستخدام المعلومات؛
3) إن الإبداع والتطور في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد من إنتاجية الفرد واستفادته من المعرفة والعلم والتكنولوجيا .

فتكنولوجيا المعلومات تأثر في الاقتصاد تأثيرا إيجابيا كأداة هامة لتحسين الأداة، نتيجة لازدياد المعارف على كل المستويات ، وهذا ما يمكن لاقتصاد الجزائري الالتفات له والتخطيط لحسن استعمال هذه الأداة .

III.1 تأثير تكنولوجيا المعلومات على الإنتاجية في مختلف المستويات :

III.1.1 تأثيرها على إنتاجية المؤسسة :

أكدت العديد من الدراسات والتقارير مؤخرا أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر تأثيرا أساسيا في نمو المؤسسات، خاصة عندما يرافق إدخال تكنولوجيا المعلومات لمؤسسة لإدخال تغيرات تنظيمية وإدارية مرافقة.

فقد بنيت عدة دراسات أن معدل الإنتاجية كان أعلى ما يمكن لدى المؤسسات التي استثمرت في التكنولوجيا المعلومات، وفي توزيع الإدارة والتنظيم. إلا أن هذه الدراسة بنيت أن الاستثمار في المعلوماتية دون أن يرافقه إعادة توزيع وتحسين في الإدارة والتنظيم لم يؤدي إلى زيادة محسوبية في الإنتاج. إن استفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات تحقق عندما يرافقها استثمار في: إستراتيجيات جديدة ، و هيكليات جديدة، وأعمال جديدة.

III.1. 2 تأثير تكنولوجيا المعلومات على الإنتاجية القطاعية:

إذا كان الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وما يوافقها من تغيرات تنظيمية وإدارية ، يحسن إنتاجية المؤسسات في قطاع ما ،فإن الاستثمار في هذه التكنولوجيا على مستوى القطاع يظهر نمو أعلى في الإنتاجية لهذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى. وتدل الدراسات في و.م.أعلى أن قطاعات إنتاج السلع كثيفة الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات، أظهرت إنتاجية أعلى من قطاعات الأخرى، كما أن إنتاجية قطاع صناعات تكنولوجيا المعلومات أيضا أظهرت إنتاجية أعلى .

III.1. 3 تأثير تكنولوجيا المعلومات على توليد فرص العمل:

ازدادت عالميا فرص العمل التي ولدتها مهن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أوائل التسعينيات، ففي و.م.أ كان هناك في عام 1992 4.3 مليون عامل في مهن تكنولوجيا المعلومات، ثم نما هذا الرقم إلى5.3 مليون عام 1998. وكانت هذه الزيادات في فرص العمل بمعدل 6.5% سنويا وهو معدل أعلى من المعدلات أي قطاع آخر، وإذا أخذنا عدد العاملين في كلا القطاعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات المستعملة لتكنولوجيا المعلومات، فإن العدد يصل إلى 7.4 مليون عامل 1998 أي ما نسبة 6.1 %، من مجمل القوى العاملة الأمريكية. وإذا أخذنا فقط ازدياد عدد العاملين بمهن برمجيات فنرى أنها ارتفعت من 850ألف عامل عام 1998 إلى 1.6 مليون عام 1998 .

III.1 .4 تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوى العاملة:

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير أخر هو إدخال متطلبات جديدة حول القوى العاملة ، من هذه التغيرات زيادة أجور العاملين في مهن هذا القطاع زيادة كبيرة نسبيا إن معدل الأجور السنوي في الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات كان 58000 دولار لعام 1998 في و.م.أ أي 85% أعلى من معدل الأجور السنوي البالغ 31400 دولار في القطاعات الأخرى، ومنذ عام 1992 ارتفعت الأجور للعاملين في الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات بمعدل 5.8 % سنويا بالمقابل لم يرتفع الأجور العاملين في الصناعات الخاصة الأخرى بأكثر من 3.6%.

من جهة أخرى هناك زيادة في مستوى المعلومات والخبرة المطلوبة من القوى العاملة، فالتطور السريع، والإبداعات الجديدة في هذا القطاع يتطلب عاملين على مستوى عالي من الخبرة. كما أن إدخال تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الأخرى عن طريق استعمال تجهيزات وبرمجيات أكثر تعقيدا وتطورا من التجهيزات المستعملة سابقا ، يجعل هذه القطاعات بحاجة لعمالة اعلى خبرة وتعليما من قبل، كما يحتاج لتدريب مستقر لهذه القوى العاملة يتناسب مع تطور التجهيزات والبرمجيات .

من جهة أخرى ازداد في جميع القطاعات نوع من المهن يرتبط بالتعامل مع المعلومات ، من حيث توليهـا ودمجهـا ومعالجتها واستعمالها ، كذلك المهن الخاصة باتخاذ القرار وبالاعتماد على المعلومات. إن كل القطاعات الإنتاجية، و الخدمية تحتوي على وظائف مبنية على التعامل مع المعلومات أو المعرفة، لذلك فإن تأثير تكنولوجيا المعلومات طـال عمليـا كـل القطاعات وأدى إلى تنقلات في المهن إضافة، كما ذكر سابقا لزيادة في الإنتاجية، وبذلك يكون هناك نوعان من العالمين من التكنولوجيا المعلومات ، الأول العاملين في قطاع نفسه ، والثاني للعاملين في قطاعات أخرى التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة .

III.1. 5 تأثير التكنولوجيا المعلومات على تطوير المنتج:

لقد اكتشفت المؤسسات أن هذه التكنولوجيا يمكن استخدامها لتطور منتجات وسلع وخدمات جديدة ، كما يمكن استخدامها لتطوير خطوط إنتاجها أو عمليات الإنتاج. وبالفعل فقد طورت الكثير من المؤسسات منتجات جديدة تتضـمن داخلها عناصر وتجهيزات معلوماتية أو برمجيات حاسوبية. إن تطوير المنتج سواء كان سلعة أو عملية إنتاج قد تأثر تأثيرا كبيرا بدخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها .

من جهة أخرى وعندما أخذت المؤسسات تستفيد من التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دعاها إلى إعادة النظـر بعمليات البحث وتطوير الإنتاج والتسويق وخدمات ما بعد البيع .

ولقد ساعد نشوء الانترنيت، في نشر معلومات البحث والتطوير العلمي وتكنولوجي ، فـالكثير مـن المؤسسـات تستعمل الانترنيت لزيادة فعاليتها من أجل زيادة إنتاجها كما تستعملها الجامعات ومركز البحوث استعمالا واسعا في مشاريع البحث والتطوير .

إن الكثير من المعلومات العلمية والتكنولوجية العامة لتطوير المنتج ومتوفرة على الانترنيت بأشكال عدة من غير ماهية عملية التطوير المنتج تغيرا كبيرا .

III.1. 6 تأثير التكنولوجيا المعلومات الاتصالات على الإنتاج :

أدت استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطوط الإنتاج، والتغيرات السريعة في هذه التكنولوجيا، إلى توجه نحو استخدام وحدة إنتاج أصغر من السابق وأكثر مرونة ، كما رافق هذا التوجه توجهات أخرى نحو التزود بعناصـر إنتاج من خارج المؤسسة، وكذلك التوجه إلى تصغير كل وحدات الإنتاج الكبرى.

لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات في تحقيق آليات جديدة في الإنتاج، الأتمتة الكلية لآلية الإنتاج وتنسيق كل مرحلة من مراحلها في الوقت المناسب (jit)، ومثل الدقة في صناعة مركبات السلعة المنتجة، وعدم تصنيع أي عناصر أو مركبـات خاطئة في عملية إنتاج سلعة من السلع.

وقد أثرت الانترنيت والمؤسسات الحاسوبية في الكثير من العمليات المتعلقة بالإنتاج استعملت في :

- تنسيق وتصميم المنتج؛
- تخفيض تكلفة إدارة المشاريع؛
- إدارة المخزون؛
- تقديم التدريب للعمال والموظفين؛
- زيادة أتمتة ومرونة خطوط الإنتاج؛
- تسهيل وإصدار وثائق الإنتاج؛

III.1 .7 تأثير التكنولوجيا المعلومات في التسويق :

يمكن اليوم للمستهلكين في الكثير من دول العالم الدخول إلى الانترنيت والإطلاع على مواصفات وعروض أي من السلع التي يرغبون في شرائها ،فالانترنيت أصبحت مكانا للتسوق، يمكن للمستهلك المفاضلة بين العديد من العارضين، ثم إجراء عملية الشراء على الانترنيت، ثم في الكثير من الأحيان الدفع عبر هذه الشبكة ، وعندما تكون سلعة رقمية ، يمكن استلامها أيضا عبر هذه الانترنيت.

أثرت التجارة الإلكترونية تأثيرا كبيرا على سعر السوق لمعظم البضائع ، فالمشتري يمكن أن يتفحص سعر السلعة ومواصفاتها من كل بقاع العالم وبسرعة وتكلفة قليلة بالمقارنة مع الوسائل السابقة (السفر ،الزيارات، المعارض) وأكثر من ذلك فقد ظهرت بعض البرمجيات على الانترنيت لتسهيل هذه العملية، فتسهل هذه البوابات عمليات التسويق وعمليات الشراء.

وتقوم هذه البرمجيات بالإبحار عبر الانترنيت في العديد من المواقع وبسرعة فائقة باحثة عن أفضل سعر وأفضل مواصفات لصالح المشتري، و تدعى هذه البرمجيات بالمشتري الرقمي Bots . ومن جهة نظرا البائع فإن الانترنيت أصبحت وسيلة هامة للتسويق عالميا، فالمصنعين ومقدمي الخدمات يعرضون الآن على الانترنيت معلومات ومواصفات وأسعار وخدمات لسلعهم ، مع إمكانية الصيانة والإطلاع بالاستعانة بالانترنيت ، وكذلك التدريب عن بعد مع كل اللوازم التسويقية وكلها عبر الانترنيت

IV. واقع المعلومات الصناعية في الجزائر:

IV.1 لمحة تاريخية عن نظام المعلومات الصناعية في الجزائر:

غداة استقلال الجزائر مباشرة عام 1962م , كان نظام المعلومات الصناعية في مجمله يسير وفق النمط الاقتصادي المعتمد آنذاك أي النظام الاقتصادي المسير مركزيا .

ذلك النظام فرض نفسه على المعلومات الصناعية حيث كانت بعض الأجهزة المختصة في الدولة تتولى مهمة حصر المعلومات , وتوزيعها مستعينة في ذلك بالوزارات باعتبار أن القطاع الصناعي في مجمله كان تابعا للدولة , فكانت المعلومات تتبادل في اتجاه واحد أو في الاتجاه المعاكس.

وبحلول التسعينات دخلت الجزائر عهد الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية بمختلف أبعادها, معتمدة على ضبط الاقتصاد وتنمية المبادرة وذلك بمنح المؤسسات الاقتصادية أكثر استقلالية لتمكينها من التأقلم و التفاعل الإيجابي مع مختلف العوامل المتدخلة في الاقتصاد , في نهايته في1991 قامت وزارة الصناعة و المناجم آنذاك بإعادة النظر في نظام الإعلام الإحصائي (جزء من نظام المعلومات الصناعية), لكي ينسجم مع المعطيات الاقتصادية الجديدة .

IV.2 واقع نظام المعلومات الصناعية في الجزائر :

يعتبر نظام المعلومات الصناعية الحالي جزء لا يتجزأ من النظام الوطني للمعلومات والتقديرات و يندمج في إطار نظام:

- موحد و مندمج في تركيبته .
- منظم و موجه في سيرورته.
- مبرمج ومرحلي في تنفيذه.

يشمل هذا النظام ما لا يقل عن 500 مؤسسة صناعية عمومية , وما يقارب1000 مؤسسة صناعية تابعة للقطاع الخاص من الفئة التي تشغل اكثر من 20 عاملا .

هذا النظام يهدف إلى وضع جملة من الأساليب و الإجراءات التي تضمن دقة المعلومات المتحصل عليها و كـــذلك انتظامها من حيث الإرسال واحترام الآجال.

تعتمد الوزارة في جلب المعلومات على استمارات بسيطة وميسرة , ومن بين الوسائل المعتمدة عليهـــا في هـــذه العملية ما يلي:

- النشرات الإحصائية؛
- مذكرات تلخيصية تحليلية قطاعية؛
- قرارات دورية , دراسات وبحوث اقتصادية \ صناعية؛

IV.3 نظام الشبكات في الجزائر:

منذ مطلع التسعينات بادرت وزارة الصناعة إلى وضع شبكة محلية (خاصة بالوزارة فقط) لم تلبث أن أثبتت محدوديتها من حيث الفعالية ، وقد زاد هذا الوضع تعقيدا كثافة النسيج الصناعي في الجزائر لا سيما القطاع الخاص منه الـــذي عـــرف تطورا هاما كما ونوعا.

لقد أثبت الواقع الاقتصادي للجزائر بأن نظام المعلومات الصناعية كما هو الحال عليه الآن أصبح لا يخدم المصلحة الاقتصادية ولا يتماشى مع المحيط الاقتصادي للبلاد ونظرا لغموضه ، عدم نجاعته وخاصة بطئه الشديد الذي لا يمكـــن المتعاملين الاقتصاديين من مواكبة التطورات التي تجري على مستوى الدول ناهيك عن الغياب الشبه التـــام للشـــبكات .بمفهومها العصري.

هذه الوضعية وجدت مبررا لها في الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم وذلك بإبرامها لاتفاقية شـــراكة مـــع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فأصبح من الضروري أن ينسجم الاقتصاد الجزائري مـــع محيطه بأبعاده المختلفة الدولي ، القاري ، العربي ،الإقليمي ، الجهوي ...الخ

من هذا المنطلق أخذت السلطات الجزائرية في أعلى مستوى على عاتقها مهمة تحديث هذا الجهـــاز الحيـــوي والخطير ورصدت لهذا المشروع الإمكانيات الضرورية والكافية وأولته العناية اللازمة .

ولضمان أكبر فعالية لهذه العملية استعانت الجزائر بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لما لها من خبرة في هذا المجال فقامت فرقة من الخبراء التابعين لهذه المنظمة بزيارة إلى الجزائر لمناقشة المشروع من جميع جوانبه مـــع المؤسســـات الجزائرية المعنية بالموضوع ، وقد عرف المشروع انطلاقته الفعلية في شهر أبريل 2002 وانتهت المرحلة الأولى والأهم منه مع الإشارة بأن المشروع الذي اصطلح على تسميته : الشبكة الجزائرية للمعلومات والمعارف الصـــناعية RAICI في مشروع ضخم يتبنى عملية تطوير ، تحديث وعصرنة شبكة المعلومات الصناعية في الجزائر وحدد لهذا المشروع هدفان:

أ) **الهدف العام**: يهدف مشروع الشبكة الجزائرية للمعلومات والمعارف الصناعية RAICI أساسا إلى الـــتحكم والتسيير الأمثل للمعلومات الصناعية في إطار منظم وشفاف.

ب) **الهدف المباشر**: يهدف المشروع بشكل مباشر إلى دعم القدرات المؤسسساتية في إطار إعادة هيكلـــة شـــبكة المعلومات الاقتصادية و الصناعية.

كمرحلة أولى تم حصر كافة الإمكانيات المتاحة حاليا لدى القطاع الصناعي مع إجراء فحص تقني دقيق للأجهزة المتوفرة لديه بدءا بالإدارة المركزية المسيرة للصناعة وهي وزارة الصناعة وذلك لمعرفة قدرات الاستيعاب وكذلك القدرات الإحصائية مع سبر لإمكانية وضع شبكة وطنية للمعلومات الصناعية خاصة بوزارة الصناعة بما في ذلك المعلومات المتعلقة

بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .كما تم ضبط مخطط لتوظيف الشبكة الوطنية للمعلومات الصناعية الاقتصادية والإحصائية وحصر مهام أربعة أو خمسة نقاط رئيسية للشبكة الوطنية .

نتائج المرحلة الأولى :

لقد خلص الفحص الأول لإمكانيات الجزائر من حيث التجهيزات ونوعية المعلومات إلى النتائج التالية:

– تتمتع الجزائر بإمكانيات معتبرة ومقبولة (كما ونوعا) ، غير أنها غير مستغلة بالشكل السليم والناجح وتحتاج إلى نوع من إعادة الهيكلة .

– كما أن نظام المعلومات الصناعية يبدو مشتتا وغير فعال حيث أن المتعاملين الاقتصاديين يجهلون في كثير من الحيان هذه المصادر وهنا تكمن حتمية وضرورة التسيير الأمثل للمعلومات الصناعية .

أهم المتعاملين المتدخلين في الشبكة الوطنية للمعلومات الصناعية :

لقد قام المشروع بحصر أهم المتدخلين الذين يمكنهم لعب دور فعال في ميدان المعلومات الصناعية استغلالا وإثراء وهم كالآتي:

– وزارة الصناعة
– وزارة الصناعة الصغيرة والمتقوسطة والصناعات التقليدية
– وزارة الطاقة والمناجم
– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
– وزارة المساهمة وترقية الإستثمار
– مركز البحوث في المعلومات التعليمية والتقنية
– غرفة التجارة والصناعة
– المديرية العامة للجمارك
– الديوان الوطني للإحصاء
– الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية

أما فيما يخص الوسائل ، فقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن الجزائر تتمتع بطاقات هائلة من التجهيزات في مجال المعلوماتية غير أنها تفتقد إلى عامل الاستعمال الرشيد كما لوحظ غياب تام لبعض التجهيزات الحديثة LINIX / **UNIX** ونظام OLAP التي تعتبر ضرورية في هذه الميادين.

الـــــــــــــــخاتمة:

لم يسبق أن شهد العالم تسارعا في التطور التكنولوجي كالذي يحدث حاليا . وقد أدى التسارع في الابتكارات التكنولوجية وفي اختراقها لجميع أوجه الحياة العصرية إلى زيادة كبيرة في أهمية مدخلات السلع والخدمات المتركزة على المعرفة التكنولوجية ، فجعل من هذه المدخلات عوامل محورية في تحديد القـــدرات التنافســـية للـــدول والشـــركات ، فالتكنولوجية الحديثة ، وبالأخص منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تمضي قدما في اختصار المسافات والأوقات ، مما أدى و لا يزال إلى إحداث تغيير جذري في طبيعة البيئة الاقتصادية، وأكثر من ذلك فتكنولوجيا المعلومات تحسن قدرة الصناعة على الابتكار ، وتزيد من كفاءة عملياتها التشغيلية واستراتيجياتها الإدارية والتسويقية ، وبإمكـــان المؤسســـات اعتماد أنظمة لتكنولوجيا المعلومات تعتمد عليها في التصميم وفي دورات التصنيع ، وللتسويق والتوزيع وجرد البضـــائع واستطلاع أوضاع السوق ، ولإقامة شبكات اتصال مع المؤسسات التي تتعامل معها ، وإقامة مواقع لها علـــى شـــبكة الانترنيت للتعامل التجاري .

وفي الأخير نذكر مجموعة من الآليات لتفعيل تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الجزائري وهي:

أ. آليات تكوين القوى العاملة في المعلوماتية:

- وضع برامج وطنية للتدريب المستمر؛
- الاستمرار في تعديل المناهج في التعليم العام، والتقني، و العالي؛
- ربط التعليم بالصناعة: التشبيك ، الحواضن، المخابر الافتراضية مع الصناعة .

ب. آليات مؤسسية:

- دعم البحث والتطوير في المؤسسات والجامعات والمعاهد وطنيا ؛
- دعم إقامة الحاضنات في المعلوماتية ؛
- دعم إقامة مخابر البحث والتطوير التعاونية في المعلوماتية ؛
- إقامة المؤسسات الداعمة مثل مخابر ومؤسسات التنبؤ والاستطلاع المعلوماتي ، ومؤسسات التقييم ، وإدارة التكنولوجيا.

ج. آليات مالية:

- زيادة الاستثمار المباشر في المعلوماتية بدعم البحث العلمي ونقل التكنولوجيا ؛
- دعم الاستثمار غير المباشر في المعلوماتية مثل التسهيلات المالية والضريبية والجمركية .

الهوامش و المراجـــــــع :

---

[i]: Carl shapro,hab varian : " **Information rules (Astrategic guide to the network economy**, New york, MIT press 2000, p22.

[ii] : Kamel Youcef Toumi : " **Industrial infomation technology**" , First Arab conference on Industrial Iformation and Networks , Dubai , decembre 2002

[iii] : حسانة محي الدين: " **اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات** "، مؤتمر المعلومات، النادي العربي للمعلومات، دمشق ، سوريا 2002.

[iv] : محمد مراياتي : " ت**طور مهن صناعة المعلوماتية و مرودها الاقتصادي**": ندوة الدراسات الإنمائية، المؤتمر الوطني السابع عشر للإنماء ، بيروت 2000.

[v] : Carl shapro et Hab varian, O.P.Cit , P45.

[vi] : محمد مرياتي " **الصناعة العربية المعلوماتية والإقتصادية المبني على المعرفة** " ، مجلة التنمية الصناعية العربية، المغرب، 1998، ص 47.

[vii]: نفسه ، ص 58.

[viii] : Lisa lai : " Beyond technology, What does dt take to build and manage a collaborative value chaine? (E.Marketect N08 2002)p12.

أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية
–حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية

– بوشنافة أحند
– المركز الجامعي بشار

تبرز أهمية عملية اتخاذ القرار بدءا بالفرد الذي يعمل من خلال سعيه المستمر من أجل البقاء وممارسة النشاط الإنساني في شتى المجالات،على اتخاذ القرار بصورة مستمرة ليرقي بنمط حياته و أساليبها مستخدما في ذلك عقله المبدع و تجاربه و معلوماته وقدرته على الانتقاء و الاختيار.

أما إذا انتقلنا إلى مجال الحياة العملية أين تختلف طرق تسيير شؤون العمل، و تزداد المشاكل و تتعقد كلما تنوع النشاط و اتسع مجاله، فإن المدير الذي ينظم و ينسق و يتعامل مع البيئة الخارجية، فإنه يتخذ في كل مرحلة من مراحل عمله قرارا معينا يتوقف عليه نجاح المدير و المؤسسة معا. و مع نمو حجم المؤسسات الاقتصادية و تعقد مشاكلها و تزايد صعوبة معالجة جميع العوامل التي تؤثر على القرار، أصبحت الحاجة ماسة إلى تطوير أساليب اتخاذ القرارات الإدارية حتى تتلاءم مع نوعية المشاكل و تكون قادرة على إيجاد الحلول الملائمة لها و الوصول إلى أفضل القرارات.حيث إن الاهتمام يزداد حاليا بالجانب العلمي للإدارة و استخدام الأساليب الكمية لتحليل الظواهر الإدارية و قياسها و التي تجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر دقة و فعالية على الرغم من أن العديد من المتغيرات الإدارية يصعب السيطرة عليها و إخضاعها للطرق العلمية و تحليلها و التعامل معها على أساس رقمي لأنها ترتبط بالعنصر البشري والعوامل المؤثرة فيه و نظرية القرارات الإدارية مع حداثة العهد بها تمثل أسلوبا متميزا متطورا في تحليل البيانات تحليلا كميا يتفق مع سير الإدارة في الاتجاه العلمي الذي يهدف إلى تحليل عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالاستعانة بالحاسوب و استخدام الأساليب الكمية المختلفة المتمثلة في بحوث العمليات و الطرق الإحصائية و المحاسبية التي تهدف للوصول إلى قرارات أكثر دقة و منطقية.

كما ظهرت أهمية استخدام الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات ضمن الإدارة الحديثة نتيجة لكون الأسلوب التقليدي الذي كانت تعتمد عليه العوامل الذاتية و الحسابات التقريبية و حكم العادة أصبح لا يجد ملائمة لاستمراره و استمرار نجاحه في عالم المعرفة المتفجرة و المنافسة العالمية و التكنولوجية السريعة الإمداد، أين تكون للإداري الخيارات الكثيرة ذات العواقب غير المعروفة، والأحداث الاجتماعية المتغيرة أو الغير يقينية و التي تشمل عدة جوانب بعضها فني و الآخر تنظيمي و مالي و قانوني...إلخ

لهذا السبب أصبح من الضروري محاولة البحث عن كيفية استخدام الطرق و الفنيات المساعدة على اتخاذ القرارات في الإدارة .حيث أن البحث في هذا المجال لا يزال لم يعرف بروزه بشكل كافي ليؤكد أو يعارض مسألة استخدام هذه الأساليب التي قد يؤدي تطبيقها العلمي إلى سلبيات و تناقضات يمكن أن تنتج نماذج تصميمه غير قادرة أن تعطي إجابات دقيقة. من هنا تتشكل الفرصة للبحث في مسألة تطور التطبيقات الإدارية التي تتعلق بالأساليب المساعدة في اتخاذ القرار في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية التي لها خصائص متميزة لا تتحدد فقط بنوع إدارتها و تنظيمها و قيادتها، بل أيضا بطبيعة تخلف محيطها الاقتصادي الاجتماعي السياسي و التكنولوجي مع كل ما يحمله هذا من مؤثرات و ضغوط التي تنعكس آثارها على

صعوبة إدخال الأساليب العلمية الحديثة. أن الجانب الكمي في الإدارة يلتجئ لصياغات و أشكال علمية و رياضية و طرق منهجية لربط الفرضيات مع بعضها البعض لتشكل تقنيات كمية في التسيير. إلا أن درجة فعالية هذه التقنيات ترتبط بمسألة الأقلمة و القدرة على التمثيل الحقيقي للواقع المعقد، و قدرات المسير و شروط المحيط، و طبيعة الاستعمال. إن هذا الجانب الكمي هو شبه مهمل ضمن فن تطبيقات الإدارة ضمن أكثرية مؤسساتنا الأقل أداء ا،لأن الإدارة حسب طبيعتها تعتمد أكثر على وضع الحكم بناءا على ما يحمله من قرارات التي يظهر فيها التوازن أكثر من تطوير حسابات أقل أو أكثر تقدما.

بناءا على ما سبق ، يمكن التساؤل عن إمكانية و كيفية استخدام أساليب التحليل الكمي المساعدة في اتخاذ القرار،وأبعاد تطبيقاتها في إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية؟ و كيفية تصورها في ضوء تطور الإدارة و فعالية قراراتها ؟

و ذلك قصد توضيح البناء الفكري لنظريات اتخاذ القرار لإبراز أهمية إدخال الأساليب الكمية في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية و محاولة إعطاء تصور للواقع و إيجاد الحلول للوضعيات القرارية السيئة بما يضمن الحصول على تنمية مقبولة بدلالة الاحتياجات و بأقل التكاليف ضمن إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية و ذلك من خلال تحليل العوامل المؤثرة على فعاليتها التي جعلتها عملية صعبة تعطي نتائج غير مرضية.و من خلال كذلك تصور منهجي لاستخدام تقنيات حديثة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة لصنع قرارات فعالة ضمن إدارة عصرية لمؤسسة ذات سلوك أمثل تواجه تحديات السوق .حيث أن فكرة هذا الموضوع تنبني على اعتبار أن الأساليب الكمية الحديثة لها إيجابيات و مر دودية كبيرة في الإدارة مما يجعلها مهمة و ضرورية لبد منها لمساعدة عملية اتخاذ القرار مثلما يفرضها التطور الإداري الذي يستعمل الإعلام الآلي بغض النظر عن الصعوبات التي تواجه استخدامها. حيث أن هذه الصعوبات ليست عائقا لإصلاح إدارة تعاني من القرارات الفاشلة بسبب تسيير لا يستند إلى أساليب قياس الفعالية و أدوات الحساب الاقتصادي.و أن التركيز على هذا الجانب يعتبر محورا أساسيا لتحسين أداء المؤسسة و فعالية قراراتها في ضوء فرضية وجود تغير في السلوك الإداري الذي تفرضه تشريعات قانونية و تنظيمية للإصلاح الاقتصادي و ما سيتبعه.و إن عدم استخدام أساليب في عملية اتخاذ القرار تكون لها سلبيات كثيرة تؤثر على نجاحها. كما يفترض أن القرار كوظيفة تتخذ لتطوير واقع وفق فعالية معينة تكون ملازمة لعملية اتخاذ القرار و يترتب عنها مستقبل تقل فيه درجة الغموض.وأن الأعمال الإدارية تخضع لقواعد تطبق وفق طبيعة أهداف تكون قابلة للتقييم في الزمان بما يؤدي إلى نتائج فعالة لتوظيف الموارد المتاحة.و تتمحور هذه الدراسة حول النقاط الأربعة التالية:

- مفهوم الإدارة و أهمية القرار فيها.
- عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- أساليب التحليل الكمي لعملية اتخاذ القرارات الإدارية و متطلبات استخدامها.
- واقع إدارة المؤسسات الجزائرية من حيث اتخاذ القرار و الوسائل المساعدة في ذلك.

و فيما يلي سوف يتم تلخيص مضامين النقاط المذكورة أعلاه المكونة لخطة الدراسة:

1) مفهوم الإدارة و أهمية القرار فيها:

إن المؤسسات تحتاج إلى فكر إداري يحسن استثمار الأموال و تخطيط الإنتاج وضغط التكاليف و أعمال الرقابة و رفع مستوى الإنتاجية.

إن الإدارة كعمل جماعي لها أهداف تتطلب التحديد و التحقيق و تتألف من نشاطات و وظائف محددة يقوم بها الإداري وهي تهدف إلى استمرار المؤسسة عن طريق تشغيل عناصر الإنتاج.و للإدارة قواعد و مبادئ محددة و معروفة ،كما يمكن تطويرها بالممارسة العملية. إذ يتعذر تحقيق الإنتاجية بمجرد توفر عناصر الإنتاج من أموال ومواد و آلات و أفراد إذا لم

يتضمن المشروع إدارة تحسن القرارات السديدة، حيث أن القوانين و المبادئ الاقتصادية تقتضي و جود إدارة جيدة إذ بدون هذه الإدارة تصبح معرفة الوسائل عديمة الجدوى و تتعرض عناصر الإنتاج للهدر والضياع.

إن القرار الإداري يتطلب و جود مشكلة إدارية تحتاج حلا معينا،و إن تكون هناك حلول متعددة لمواجهتها تطـــرح للنقاش و يتم دراستها و تقييمها حتى يتم اختيار الحل الأكثر ملائمة.

إن عملية التصنيف لأنواع القرارات لا تخضع لمعايير و اعتبارات ثابتة،بل تكون حسب طبيعة اتخاذ القرارات و تعدد واختلاف جوانبها و المعيار المختار. حيث أن أهم معايير تصنيف القرارات الإدارية هي:

1. **تصنيف القرارات من حيث شكلها، إجراءات و أساليب اتخاذها و منها:**
   - القرارات المكتوبة و الشفوية.
   - القرارات الصريحة و القرارات الضمنية.
   - القرارات الأساسية و الروتينية.
   - القرارات المبرمجة و غير المبرمجة.
   - قرارات اتوقراطية و ديموقراطية.
   - القرارات الكيفية و القرارات الكمية.
   - قرارات ردود الأفعال تجاه المنبهات أو الدوافع التي تشعر بها الإدارة.
2. **قرارات وفقا لأهميتها ضمن مستويات تنظيم المؤسسة و منها:**
   - القرارات الإستراتيجية.
   - القرارات التكتيكية(قرارات كيفية استغلال الموارد اللازمة للعمل).
   - القرارات التنفيذية.
3. **قرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة منها:**
   - قرارات إدارية(قرارات، تحديد الأهداف،رسم السياسة،إجراء التنفيذ، التنظيم...).
   - قرارات متعلقة بشؤون العاملين.
   - قرارات تتعلق بالإنتاج.
   - قرارات بالتسويق.
   - قرارات بالتمويل.
4. **قرارات وفقا لظروف اتخاذها(أو بيئة اتخاذها):**
   - قرارات التأكد.
   - قرارات عدم التأكد.
   - قرارات ظروف المخاطرة (الاحتمالية).
5. **هناك تصنيفات أخرى لأنواع القرارات و منها:**

أ.تصنيف قرارات بمناسبة اتخاذها التي تتضمن:

- القرارات الوسطية(أي القرارات التي ينبغي تنفيذها وفقا للتعليمات الصادرة من الجهة العليا).
- القرارات الاستئنافية(قرارات حسم الخلافات و النزاعات).
- القرارات الإبتكارية(و هي قرارات ذاتية للمدير لتغيير حركة النشاط).

ب.قرارات بحسب مجالها و تضم:

قرارات سياسية، اقتصادية،اجتماعية،كما أن هناك بالمؤسسة مشاكل عامة،مشاكل وسط،و مشاكل حدود النقاط.

ت.قرارات من حيث الزمن و هناك:

- قرارات طارئة و غير طارئة.
- قرارات حاضرة و مستقبلية.

إذ تتجلى أهمية القرارات في الإدارة من خلال كون اتخاذ القرار هو جوهر عملية الإدارة و يتغلغل فيها لدرجة يمكن معها القول أن الإدارة هي اتخاذ القرار.حين يقوم المدير بهذه العملية الإدارية لتحقيق أهداف المؤسسة،إنما يحاول الوصول إلى تلك الأهداف باتخاذ مجموعة متسلسلة من القرارات كل منها يدفع موقف المدير خطوة للوصول إلى الهدف النهائي لذلك تعد عملية اتخاذ القرارات جوهر عمل المدير و أساسه و أهم عنصر فيه لأنها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات و الفعاليات اليومية في حياة المؤسسات و لأن التوقف عن اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل و النشاط و تراجع المؤسسة.

إن القرارات المتخذة تؤثر على مستقبل المؤسسة و مدى نجاحها أو فشلها و على العاملين و نشاطهم فيها.لهذا فإن القرارات الإدارية هي المحور الأساسي و الفعال و الحلقة الرئيسية في العملية الإدارية التي لا تتكامل بدونها، فوظائف الإدارة لن يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذا تم اتخاذ قرارات بنشأتها و بشأن جميع النشاطات الأخرى في المؤسسة و الأفراد و العاملين و المتعاملين معها وحتى مع البيئة الخارجية التي تحيط بها.

كما تتجلى أهمية القرارات في الإدارة من خلال دور القرارات و ارتباطها بجوانب العملية الإدارية المختلفة التالية:

1-فالتخطيط يقوم على اتخاذ سلسلة من القرارات الإدارية التي تتعلق بوضع افتراضات حول الأحداث المستقبلية و ردود أفعال والتي كلما كانت قريبة من الواقع كلما كان التخطيط سليما.

2-التنظيم يقوم على اتخاذ سلسلة من القرارات الإدارية التي تتعلق بالهيكل التنظيمي،الإجراءات التنظيمية،طبيعة العلاقة بين العاملين،تقسيم العمل مسؤولية العاملين.و تحديد القواعد التي تحكم سير العمل،و نقل عملية اتخاذ القرارات إلى جميع أجزاء التنظيم،سواء عموديا أو أفقيا،و العمل على تحقيق تنمية و تدريب العاملين،كما أن تقييم التنظيم الإداري يتوقف على نوعية القرارات المتخذة و الكفاءة التي تنفذ بها.

3-التوجيه يعتمد على سلسلة من القرارات الإدارية التي تتعلق بكيفية إصدار الأوامر والتعليمات الواضحة والتامة بشأن ما يجب عمله و الإرشاد بأسلوب أداء العمل حسب الظروف القائمة،و كيفية الإشراف أثناء التنفيذ و ذلك باستخدام كل وسائل التحفيز و التصحيح.

4-الرقابة التي تعتمد على سلسلة من القرارات الإدارية التي تتعلق بتحديد مجالات الرقابة،معاييرها والمعلومات المطلوبة لها و الزمن اللازم لذلك و الجهات التي تشرف عليها.و يمكن القول إذ أن حقيقة المشكلة الإدارية تتمثل باختصار في اتخاذ القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام غير المحدود تحت تأثير عوامل و ضغوط خارجية لا تملك الإدارة قدرة السيطرة عليها إلا في حدود التخفيف من آثارها،كما أن تلك القرارات تتخذ في ظروف تتصف بنقص المعلومات وعدم التأكد و صعوبة الرؤية المستقبلية مما يتطلب ضرورة وجود نظام مناسب فعال يساعد المدير على تقدير الاحتمالات بصورة صحيحة و اتخاذ القرارات السليمة.

2) عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

إن عملية اتخاذ القرارات الإدارية هي العملية التي تحدد طريقة الاستخدام الأفضل في ظل مجموعة الظروف المعينة، وهي تمثل من بين مجموعة من الاختيارات،ما يشعر المدير أنه أفضل هدف لبلوغه أو أحسن عمل للقيام به في الحالات المعينة كما يراها.شهدت عملية اتخاذ القرارات الإدارية تطورا في تاريخ الفكر الإداري حيث أن الفكر الإداري القديم الذي اعتمد على ذاكرة وتجربة مراقبين وممارسين للإدارة و التي كانت لها مساهمة هامة لا يمكن إنكارها في إلقاء الضوء على عملية اتخاذ القرار .بما قدمته من أساليب كانت تتسم بالرشد و العقلانية إذا ما قيست بظروف العصور التي شهدتها و ما يشهد على ذلك ثرات الإدارات التي سادت في هذه المرحلة منها الإدارة المصرية،الصينية،اليونانية،والرومانية و الإدارة العربية الإسلامية التي ابتعدت و قدمت مفاهيم وأساليب لتنمية و ترشيد سلوك ممارسة عملية اتخاذ القرار و إبراز أهمية مؤثرات الظروف الاجتماعية و التاريخية و الاقتصادية، و دور الاتصالات الإدارية، المشاركة في اتخاذ القرار،المسؤولية الإدارية، المتابعة و التقييم للقرارات، مبدأ استقرار القيادات ومبدأ التثبت.

أما عملية اتخاذ القرارات في الفكر الإداري الحديث فهي تحدد من خلال النظريات المختلفة للتنظيم التي نتجت من الدراسات و البحوث العلمية التي تمت للوصول إلى أفضل الأساليب التي تحقق أهداف التنظيم. حيث ظهرت النظريات الكلاسيكية التي من أهم أفكارها استخدام المعادلات الرياضية و العمليات الحسابية لوضع حسابات و تقديرات دقيقة للأسباب و النتائج لتحليل مختلف البدائل لترشيد قراراتها،و ركزت على المنهج العلمي ومبادئ و توجيهات ترشيد المقرر في عملية اتخاذ القرار التي تعتبرها مشكلة تقنية بحته.و اقتصرت على دور الإدارة وسلطاتها وعملية تفويض السلطة و اللامركزية في اتخاذ القرار و مبادئه التي تشترط استخدام الأساليب العلمية،حيث ظهرت منها كل من نظرية الإدارة العلمية التي من أبرز روادها تايلور،ونظرية التقسيم الإداري الذي من أبرز روادها كل من هنري فايول،فرنك جلبرت و لينــدول أرويــك.وإلى جانب ذلك ظهرت النظريات السلوكية التي ساعدت في التعرف على العوامل و المتغيرات المختلفة التي تتفاعل و تؤثر على اتخاذ القرارات و منها العنصر البشري الذي يعتبر العنصر الأساسي و الهام في العملية الإدارية و السلوك التنظيمي و تعتبر التنظيم الإداري نظاما مفتوحا يرتبط بالبيئة المحيطة به كما ركزت على القيادة والاتصالات و بذلك جعلت الدراسات الإدارية تخرج عن نطاق التنظيم الآلي المحدود كما صورته النظريات الكلاسيكية إلى طرق النواحي الحركية في الإدارة مستعينة في ذلك بدراسات العلوم النفسية و الاجتماعية و الحضارية حيث يعتبر من روادها كل من ماري فوليت،تشستر برنا رد، هر برت سيمون ،ورو برت تنانتباوم، جيمس تمبسون،لفين وجور .

لعملية اتخاذ القرارات الإدارية مراحل تختلف من حيث العدد و الترتيب وفقا لخلفيات الباحثين والدارسين و المهتمين بهذا المجال للتوفيق والموائمة بين الجوانب النظرية و الممارسات العلمية.إلا أنها تنصب على فكرة أساسية واحدة تنطبق مع المنهج العلمي وهي:تعريف المشكلة تحديد أهدافها،جمع المعلومات و البيانات المتعلقة بالمشكلة،ثم اختيار البديل الأنسب الذي يعالج المشكلة و يحقق الهدف المنشود و أخيرا متابعة و تنفيذ القرار و تقدير النتائج.

- إن عملية اتخاذ القرار تتم ضمن مواقف و بيئات.فمن حيث المواقف نجد أنها تختلف حسب درجة التأكد من النتائج المتوقعة للقرار و مدى شمولية البيانات و دقة المعلومات المتوفرة فيها. حيث نجد حالة التأكد التي تتوفر فيها المعلومات التامة و الكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار،وبكل بديل من البدائل المتاحة.حالة الاختلاف التي يصعب فيها تحديد معيار القرار ودرجة الاختلاف في المصالح مع منافسين أذكياء في السوق.حالة عدم التأكد التي لا تتوفر فيها إلا معلومات جزئية عن الظروف أو البيئات لا تمكن من تحديد احتمالات حدوث النتائج المحتملة.حالة المخاطرة التي يعلم فيها احتمالات حدوث النتائج و لا يعلم فيها أي من هذه النتائج سوف تحدث. أما بالنسبة لأنواع البيئات التي تواجه متخذ القرار.فهناك الأنظمة المفتوحة التي تستقبل المعلومات من البيئة بشكل مستمر لتعديل أهدافها في ضوء التغير

لتحسين قراراقما.و النظام البيئي التركيبي الذي يتميز حسب وضعية القوى الخارجية ومدى تأثيرها على إمكانية التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

إن المشاركة في عملية اتخاذ القرار،تعمل على تهيئة الجو المناسب و الموقف الملائم للوصول إلى قرار أكثر ثباتا بما يضمن عدم إلغائه أو تعديله و تلا في ما قد يترتب من آثار سلبية و تساعد على تقبل المرؤوسين للقرار وعدم معارضتهم له بعد إصداره، و تخفف من العقبات التي تعترض التنفيذ.و يمكن تمييز درجة المشاركة في ظل نمطين أساسيين لسلوك المديرين وهما:

- النمط الأتوقراطي الذي تكون فيه السمة الجوهرية للمدرين تتمثل في اتخاذهم من سلطاتهم الرسمية أداة تحكم وضغط على مرءوسيهم لإجبارهم على إنجاز العمل. إلا أن النمط الأتوقراطي يتدرج في شدته بين أنماط متعددة يمثل إحداهما السلوك الأتوقراطي المتسلط أو المتحكم أي المتطرف في استبداديته و لا يوجد فيه أي مظهر للمشاركة.أما الثاني فهو السلوك الأتوقراطي المتعامل أو اللبق الأكثر اقترابا من السلوك الديموقراطي من حيث منح الحرية للمشاركة في صنع القرار من خلال لباقته في الإقناع وتوليد الإحساس.أما الثالث فهو السلوك الأتوقراطي الصالح أو الخير الذي يكاد يكون وسطا في شدته بين النمطين السابقين و تكون فيه المشاركة بشكل محدد في اتخاذ القرار.
- النمط الديموقراطي الذي يميز السلوك الإداري للمدير الذي يعتمد على العلاقات الإنسانية السليمة والتعاون مع المرؤوسين في حل المشاكل،و تختلف درجة المشاركة باختلاف نمط السلوك الديموقراطي للدير والنهج الذي يسير عليه. إلا أن هذا النمط يتميز بأقصى قدر في حرية التصرف للمرؤوسين ودرجة مشاركة واسعة في اتخاذ القرار.

و توجد عدة أساليب و صور لاتخاذ القرار عن طريق الحكم الجماعي أهمها: اللجان،مجالس الإدارة،مؤتمرات أو لقاءات حل المشاكل، و ما يسمى بأسلوب الدلفاي و هو الحكم الجماعي الذي يشترك فيه عدد من الخبراء و المختصين باستخدام وسائل رسمية للاتصالات مثل قوائم الاستفتاء لآراء المشاركين من الخبراء .

و توجد جملة من العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية تتمثل في المعوقات والصعوبات والضغوط المختلفة التي تحيط بعملية اتخاذ القرار و تؤثر فيها سلبا بدرجات.حيث أن هذه العوامل منها ما هو داخلي يؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية ضمن المؤسسة صاحبة القرار و المعنية به مثل العوامل الإنسانية التي تتمثل في شخص المدير متخذ القرار أو المساعدون و المستشارون الذين يستعين بهم المدير، و المرؤوسون و غيرهم ممن يمسهم القرار. ومن العوامل الداخلية أيضا الجوانب التنظيمية للمؤسسة التي تتوقف على التنظيم الإداري،عدد المستويات الإدارية للتنظيم و حجم و حدات العمل و توزيعها الجغرافي وطرق الاتصال التي تؤثر على سير المعلومات و دقتها، إضافة إلى مؤثرات التنظيم الرسمي و غير الرسمي.و كل من تفويض السلطة ودرجة المركزية و اتساع نطاق الإشراف أو عدد العمال. هذا إضافة إلى بعض الضغوط الداخلية الأخرى مثل عنصر الزمن،و مدى وفرة الإمكانيات المادية و المالية والبشرية لمواجهة عمليتها الجارية،و قصور نظام المعلومات أي مدى توفر الظروف و الشروط و كل اللوازم الضرورية لسير نشاط المؤسسة.

كما توجد هناك بعض العوامل الخارجية التي تمثل صعوبات و ضغوط تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الإدارية التي قد تكون سياسية،اجتماعية،اقتصادية،قانونية و تكنولوجية.إن هذه العوامل قد تؤدي إلى قرارات غير فعالة،أو إلى التهرب و الإحجام عن اتخاذها.

و لكي تتم عملية اتخاذ القرارات الإدارية بصورة صحيحة و سليمة لابد من توفير جملة من الشروط والمقومات الموضوعية،منها ما هو متعلق بذات الشخص متخذ القرارات الإدارية مثل الموضوعية الكفاءة و الخبرة والقدرة على الإقناع،و منها ما يتعلق بأساليب و طرق اتخاذ القرار التي يجب أن تكون متلائمة مع ظروف و شروط اتخاذ القرار.و خير مثال على القرارات الفعالة النموذج الياباني الذي يقوم على إشراك المعنيين بالقرار الإداري في دراسة المشكلة الإدارية و فتح فرص

اختلاف الآراء حول جوانب وعناصر المشكلة الإدارية المختلفة،ثم القيام برصد وجهات النظر المختلفة للمشكلة الإدارية لاختيار منها البديل الأفضل حيث أن ذلك يكون مسبوقا بعدة مناقشات ومشاورات غير رسمية بين الأفراد.أي أن اتخاذ القرار في المؤسسة اليابانية يكون بالإجماع بينما رجل الإدارة العليا يعتبر مساعد على اتخاذ القرار بتهيئة المناخ المناسب للعاملين و تحفزهم على وضع الاقتراحات التي يقوم هو بصياغتها في صورة قرارات ملزمة.

أما النموذج الأمريكي يعتني و يرتكز على عملية البحث عن الحل الصائب لصناعة قرار إداري فعال ولا يسمح بمشاركة المعنيين والمخاطبين بالقرار في دراسة المشكلة.

3)أساليب و فنيات اتخاذ القرارات الإدارية و المتطلبات الأساسية لاستخدامها:

تستخدم الأساليب في عملية اتخاذ القرار لتكون عونا للإداري في الوصول إلى القرار المناسب و لتقديم معايير معينة تكون الأساس في تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ و نجاحه.

تتعدد أساليب و فنيات اتخاذ القرارات و تتنوع في صعوبة استخدامها أو سهولتها بالنسبة للجهد والكلفة و الوقت والدقة في تقديم النتائج.و من أهم الأساليب التي تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية تبدأ بأسلوب الحدس و الحكم الشخصي أو التخمين الذي يعتبر أبسط الأساليب و هو يقوم على نظرة متخذ القرار الخاصة و تأثره بمجريات المشكلة و أحداثها،و خبرته السابقة و خلفياته الثقافية والمعلومات المتوفرة لديه. إلا أن هناك عوامل التي تتفاعل مع مؤهلاته لا تزال غير معروفة بشكل عام مما يجعل هذا الأسلوب أمر صعب تحديده لأنه يفتقد للأساس العلمي الصحيح.إلا أن هذا الأسلوب يعتمد في حالة اختلاف طبيعة المشاكل والمواقف،و خاصة المشاكل الإنسانية التي ترتبط بالدوافع النفسية و العواطف البشرية ثم تتدرج تلك الوسائل في الصعوبة و التعقيد حين استخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرار التي سوف تقلل بكثير من التقديرات الخاطئة و احتمالات الوقوع في الخطأ و من أهم ما تتضمنه هذه الأساليب:

- أسلوب مراجعة القوائم الذي يقوم على عدد كبير من العوامل التي تؤثر على نتائج القرار، والتي تكون في مجملها إيجابية حتى يتم اختيار بديل ما من بين بديلين فقط أمام متخذ القرار، واحد إيجابي و الآخر سلبي وذلك بعد فحص هذه القائمة.
- الأسلوب الوصفي الذي يبنى على وصف الحقائق والعلاقات الموجودة بين عوامل و متغيرات حالة معينة أو مشكلة قائمة و ذلك لدراسة صفاقما على حدى قصد تحديد مزايا و عيوب العناصر المكونة لها،ثم تحديد أوزانا لكل منها ثم يقارن النتائج لاختيار عامل من العوامل دون غيره و على ذلك يتم اختيار قراره النهائي.و يتم هذا الأسلوب إما بطريقة التصنيف أو الأولويات لبدائل الحل أو بطريقة تحليل تشكل حالة لدراسة خصائص المشكلة.
- الأسلوب المعياري الذي يتضمن بعض التقنيات الكمية المستخدمة في اتخاذ القرار.و أن هذا الأسلوب ينبني على تحديد الخطوات الواجب اتباعها لوصول الإداري إلى القرار الذي يحقق الأهداف و يستخدم هذا الأسلوب في حالات المخاطرة و عدم التأكد.كما يمكن من دراسة العلاقات التي تربط بين المتغيرات و العوامل المختلفة التي تؤثر في اتخاذ القرار.و على تحديد النتائج التي يعطيها كل قرار بشكل كمي.و من بين الطرق المعيارية هناك: طريقة تحليل نقطة التعادل، طريقة مصفوفة العائد،طريقة شجرة القرارات و طريقة نماذج التخزين.
- أسلوب التحليل الحدي الذي يقوم بالمفاضلة بين البدائل المطروحة ومن أهم المعايير التي يستخدمها هما معياران: التكلفة الحدية والعائد الحدي لتحديد العائد الأقصى من خلال تحديد ما إذا كان اتخاذ القرار معين سوف يؤدي إلى تحسين وضع المؤسسة عن ما كانت عليه سابقا أم لا.كما يسعى هذا التحليل إلى معرفة مقدار الزيادة أو النقص التي تحدث

عن إضافة عنصر واحد من عناصر الإنتاج التي تسيطر عليه الإدارة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة. كما يساعد في تقدير أحداث المستقبل.

- أسلوب نماذج الاحتمالات لاتخاذ القرار و هي تستخدم عندما تتبع اختيارات البديل الأفضل اختيارات لاحقة. إن تطبيق نظرية الاحتمالات في مجال عملية اتخاذ القرارات يتم عن طريق تسجيل عدد مرات حدوث حدث معين للاستفادة من هذا التسجيل في التوصل إلى توقعات سليمة للمستقبل كما يمكن الاحتفاظ بالبيانات التاريخية لنشاطات و مشاكل معينة لتكون معيارا تستند إليه في حساب الإحتمالات.
- أساليب بحوث العمليات عبارة عن نماذج رياضية و نماذج البحث و الاستقصاء و نماذج المحاكاة التي تحاكي سلوك النظام خلال فترة من الزمن لتحليل البيانات و المعلومات للوصول إلى القرار المناسب. إن هذا الأسلوب يمكن أن يستخدم في الصناعة و التجارة في مجال الإنتاج، التسويق ،إدارة المشتريات، و المخازن الرقابة الإدارية .وأن بحوث العمليات تتضمن أهم الأساليب التالية:
  - البرمجة الخطية لتوزيع الموارد المادية و البشرية بين أفضل الاستخدامات المتنافسة لتحقيق الهدف.
  - وأسلوب شبكة الأعمال لتخطيط و مراقبة تنفيذ مشاريع و أعمال لتقليل التكاليف و الزمن المطلوبة لإنجاز عمليات المشروع.
  - و تحليل نماذج الصفوف (خطوط الانتظار) لمعالجة مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال، مشاكل الصيانة و الإصلاح لتعطل الآلات و لتنظيم العمل و تحديد عدد العاملين المناسب و مراكز تلبية الخدمة. كما تساهم في تحديد مجموع تكلفة الانتظار و تكلفة زيادة تسهيلات الخدمة المطلوبة لخدمة العملاء.
  - و نظرية المباريات التي تستخدم في الحالات و المواقف التي تتميز بوجود الصراع بين الوحدات المتنافسة المستقلة سواء كانت أفراد أو مؤسسات حيث يعمل المتنافسون على تحديد أفضل الإستراتيجيات التي تمكن تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر، ثم اختيار هذه الإستراتيجية عل المنافسين الآخرين وردود الفعل التي يمكن أن تحدث و التصرفات التي يتوقع القيام بها.
  - البرمجة الديناميكية و هي أسلوب لإيجاد الحل الأمثل لأنواع معينة من مسائل القرار المتتابع عن طريق البدء بحل المشكلة من نهايتها والاتجاه نحو بدايتها بحيث يتم حل كل مشكلة فرعية.
  - كما توجد ضمن بحوث العمليات أسلوب برمجة الأهداف الذي يساعد على إدخال أكثر من هدف في اعتبار عند وضع صياغة نموذج البرمجة. و هناك أسلوب التماثل الذي يستخدم لإيجاد الحل للمشاكل التي يصعب و ضعها في قالب رياضي سهل الحل و ذلك لسبب تعدد و كثرة المتغيرات و القيود فيها،أي محاولة إيجاد صورة طبق الأصل لنظام موضع الدراسة أي التنبؤ بالطريقة التي يعمل بها النظام.
- أسلوب تحليل المنافع و الكلفة لتقويم و مفاضلة المشاريع الاقتصادية من حيث المر دودية
- أسلوب المدخلات و المخرجات على مستوى المشروع و الذي يستخدم في تخطيط الإنتاج للمشروعات الكبيرة التي تحتوي على عدة أقسام أو فروع إنتاجية، أي تحديد الخطة الإنتاجية لتغطية حاجات الاستخدام الداخلي للمشروع من كل منتج وتحقيق التنسيق بين الأقسام المختلفة و القضاء على نقاط الاختناق في الإنتاج و تؤمن حاجات السوق أو الطلب النهائي في الوقت نفسه.

إن استخدام الأساليب الكمية بما قدمته من وسائل تمكن متخذ القرار من تقدير احتمالات المستقبل وتقدير الظروف المتغيرة و غير المؤكدة وإيجاد البدائل المناسبة لحل المشكلة محل القرار و أن هذه الأساليب الكمية لم تكن فعالة إلا من خلال تكاملها مع أساليب الحكم الشخصي بالنسبة للجوانب و الاعتبارات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية.

إن الإداري يحتاج عند دراسة المشاكل الإدارية و تحليلها إلى توفر بعض المتطلبات الأساسية لاستخدام أساليب اتخاذ القرار التي تسهل صياغة المشاكل الإدارية في نماذج معينة و تحليلها ثم التوصل إلى الحلول المطلوبة بشأنها و منها الإلمام بشكل عام بمستوى الدراسة الرياضية و تطبيقاتها بدون أن يكون متخصصا،أما في الحالات العملية المعقدة التي تتطلب التعمق في التطبيقات الرياضية، فيتم الاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال ليعملوا ضمن فريق بحث متكامل.إضافة إلى الجانب المتعلق بنظم المعلومات الذي يجب أن يكون موضوع الاهتمام الكبير من قبل الإدارة نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في توفير البيانات و المعلومات بالدقة المطلوبة و الأوقات الملائمة والكميات اللازمة لاتخاذ القرار الإداري الناجح.

4) واقع إدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية الاقتصادية من حيث اتخاذ القرار و الوسائل المساعدة في ذلك:

إن المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية كلاسيكية خضعت لعدة تجارب تسييرية كانت لها آثار كبيرة انعكست على واقعها الحالي فبدأ بالتسيير الذاتي الذي لم يحض فيه التنظيم بالاهتمام المطلوب حيث كان الأسلوب التلقائي هو السائد في تنظيم و تسيير المؤسسة. إن الهياكل التنظيمية كانت تصمم على أساس تخيلات، وحتى الهيئات الأجنبية التي كثيرا ما كانت توكل إليها مهمة تصميمها كانت على جهل بالظروف الاجتماعية والثقافية للبلاد. لقد تميزت الأساليب التنظيمية بعدم الانسجام و التناقض بين الممارسة العملية و ما تنادي به النصوص القانونية، و اتسام الهياكل التنظيمية بالطول الهرمي الذي كثيرا ما ارتبط بالمركزية مما حال دون إشراك المرؤوسين في عملية اتخاذ القرار مما تسبب في مشاكل عجلت انقضاء التجربة. ثم شهدت المؤسسات الاقتصادية العمومية الاقتصادية تجربة التسيير الاشتراكي التي عرفت بهياكل تنظيمية غير فعالة. حيث كانت لا تستجيب لأدنى الشروط، و إن تم تعديلها وتحديثها بقيت غير ملائمة و غير موافقة مع بيئتها و إيديولوجيتها حيث كانت خليط بين هياكل بدائية و كلاسيكية و نيو كلاسيكية. فالقرارات كانت تؤخذ بناءا على اعتبارات سياسية و عقائدية دون حساب للعوامل الاقتصادية. فضخامة حجم المؤسسات و ثقل مركزيتها و نموها الغير متوازن و تعدد الوظائف و غياب التخصص و التنسيق أفضت إلى تغيب الكفاءة و الفعالية و هذا ما أملى إعادة الهيكلة العضوية و المالية، إلا أن إحداث التغيرات في الهياكل التنظيمية للمؤسسات العمومية لم يحقق استقلاليتها و مرونتها بما يناسب ظروف عملها حيث أن هذه المرحلة تعكس انقلاب حدث في الاتجاهات الاقتصادية.

إن انفجار الأزمة الاقتصادية و تبلور السلبيات فرض إدخال إصلاحات اقتصادية عميقة بدأ بتحسين نظام التخطيط وكفاءة المؤسسات العمومية الاقتصادية و الحد من صلاحيات المركز و توسيع صلاحيات المؤسسة،أي إصلاح يؤكد التخلي عن مفهوم الخدمة العمومية ويتطلب من المؤسسات العمومية تغطية أعباء الاستغلال بواسطة إيراداتها،و إحلال العقلنة الاقتصادية محل العقلنة السياسية و الاجتماعية، و استقلالية في إطار التخطيط. إن إمداد المؤسسة العمومية بحق اتخاذ القرار مع مسؤولية النتائج يتضمن التأكيد على أن تكون الهياكل التنظيمية نتاج ذاتي يتحكم في تصميمه المتغيرات البيئية التي تنشط فيها المؤسسة كنظام مفتوح لتحسين أدائها، مع منحها الصلاحيات للعمل على تحقيق الأهداف المنوطة بها و مساعدتها على النتائج وفقا لمعايير موضوعية،فنتج عن ذلك تغيرات في العلاقة بين الجهاز المصرفي و المؤسسات العمومية الاقتصادية و أصبحت تخضع لمعايير القابلية للتسديد و دراسة مخاطر القرض، و حرية اختيار المتعامل. كما اعتبرت عملية التطهير المالي ضرورة للقضاء على العجز المالي ومديونية المؤسسات اتجاه البنوك التجارية ليصبح هيكلها المالي متوازنا إضافة إلى إعادة الهيكلة الصناعية. حيث ظهرت عدة مشاكل و معوقات تواجه عملية اتخاذ القرار في إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية التي أثرت على فعاليتها منها المركزية الشديدة و الاعتمادية على الدولة، التي جعلتها تعاني من وطأة قوانين و لوائح و نظم عمل قديمة و متقادمة لمرض النمطية، و الافتقار إلى القيادات الإدارية التي تتوافر فيها صفات الكفاءة و الخبرة و المران علاوة على عدم اهتمام مسيرها بكفاءة الآداء،نظرا لغياب الحوافز على ذلك،و عطالة الطاقة نتيجة لعدم توفر مستلزمات الإنتاج، و تعطل

الآلات لتقادمها، التبعية التكنولوجية، اختلال التوازن المالي الذي خلفه تحمل الدور الاجتماعي و العسر المالي و صعوبات الاقتراض و المنافسة الشديدة و البيئة المعادية لأعمال المؤسسة العامة. إضافة إلى سوء التنظيم وغياب الاتصالات الإدارية و نظم المعلومات والبيروقراطية و تعدد الإجراءات و اعتماد الإدارة على الأساليب التقليدية في حل مشاكلها و عدم توفر الاستقرار الوظيفي، التكرار و الازدواجية في اختصاصات و صلاحيات الأجهزة الإدارية.

و بهذا فإن واقع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من حيث اتخاذ القرارات الإدارية و استخدام الوسائل المساعدة على ذلك بأنه جد معقد وصعب نتيجة الجانب الإداري المتخلف و التنظيم الصلب الغير ملائم وعدم توفر الشروط والظروف الضرورية لذلك.زد على ذلك المؤثرات السياسية و الاجتماعية الغير مشجعة و من ذلك يتبين بأن وضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لازال بعيدا عن استخدام أساليب اتخاذ القرار مقارنة مع ما عرفه الفكر الإداري من أساليب وطرق ظهرت منذ زمن بعيد نتيجة للغياب الشبه الكامل لهذه التقنيات الحديثة في الإدارة.

أما الوضع فيما يخص الإعلام الآلي لا يزال لم يتطور بشكل كافي لخدمة التسيير رغم أن تاريخ المعلوماتية في الجزائر يعود إلى سنة 1969 بتأسيس المحافظة الوطنية للإعلام الآلي. و إن الأنظمة المعلوماتية القليلة كلاسيكية ثقيلة و نتائجها غير مرضية كما أن هناك ميادين تسيير كثيرة لا تزال إلى حد الآن يدوية و ما يوجد من الأنظمة المعلوماتية يقتصر فقط على أنظمة الأجور و المحاسبة العامة رغم أن أغلبية المؤسسات تملك تجهيزات الإعلام الآلي و الإطارات، فإنها تعالج معلوماتها غالبا لدى الغير من مصالح مختصة بالإعلام الآلي. كما أن متخذي القرارات في المستويين الإستراتيجي و التكتيكي لا يستعملون الحاسوب في عملهم اليومي إلا نادرا. وما قد يوجد من أنظمة إعلامية هي في غالب الأحيان غير ملائمة مع التطبيق العملي للمؤسسة، أما الأنظمة الإعلامية الإستراتيجية مفقودة تماما مثلها مثل الأنظمة الخبيرة.

و في الختام إن الأساليب و التقنيات العلمية الحديثة لا تستطيع أبدا أن تعوض قدرة، مهارة، تجربة وحكم متخذ القرار، و لا أعمال تشكل سياسة المؤسسة لتحقيق الأهداف التي تكون مرسومة مسبقا، و لكنها مكملة و مساعدة في استطلاع جوانب الموقف و إصدار الحكم السليم عليه، أي تستعمل لخدمة متخذ القرار وتسهيل أموره.إن استخدام الأساليب و الفنيات في الإدارة لا يطرح أية صعوبات نظرية غير ممكنة التجاوز، كما لا تتطلب معرفة رياضية معمقة. و لكن استعمالها التطبيقي، يتطلب أن تكون مبدئيا سهلة الإدراك من طرف الأفراد والمؤسسات. كما أن الاستعمال الحقيقي للتحليل الكمي، يفرض بعض الشروط لإنجاحها وذلك في كل مرحلة من مراحل العملية.

إن إدخال الأساليب و التقنيات لا يمكن أن يتم إلا بصورة تدريجية، لأن هذا يتطلب تكوين مسؤولين المؤسسة، إلا أن فائدة هذا التكوين يجب أن تلقى اعترافا وقبولا في أعلى قيمة التنظيم. إضافة إلى ذلك، أن هذا التكوين يتطلب كذلك تواجد عدد كبير من المكونين و الخبراء في مجال نظرية القرار، إلا أن هذا الشيء قد لا يتوفر. كما أن استخدام أساليب التحليل الكمي يتطلب توفر و سائل من إطارات و أجهزة الكمبيوتر، و الوقت اللازم.فإذا كانت تكلفة مثل هذا التحليل ليست مهملة، فإنها قد تؤثر على إمكانية استخدام هذه الأساليب و في مقابل ذلك أن عنصر الوقت هو الآخر يشكل في بعض الأحيان تقييدا لاستعمال التحليل الكمي فمثلا إذا كان قرار يرتبط بالتسويق و يتطلب الأخذ بمواعيد محددة جدا فإن هذا لا يسمح بإجراء تحليل معمق و ضمن هذه الحالة، فإن اتخاذ القرار يكون بالضرورة حسب طرق أكثر تقليدية.

و مهما يكون عندما تكون وضعية المؤسسة تجاه التحليل الكمي منطقية ، فإن الفوائد التي تجنيها من ذلك تكون كبيرة لأن أساليب التحليل الكمي تساعد على تنظيم مفهوم القرار على الخصوص فيما يتعلق بقدرتها على قياس الأخطار المأخوذة عند مستوى النتائج الممكنة. إلا أن أساليب التحليل الكمي مثلها مثل الأساليب الأخرى لها حدود في التطبيق، و التي تتمثل في الأخطار التي قد تلحق بالمؤسسة التي تسيء استعمالها، فتبقى تعتقد بأنه يكفي الحصول على أرقام، و إجراء حسابات، و الحصول على نتائج التي على ضوئها يتم اتخاذ قرارات بشكل اعتيادي.إلا أن هناك إمكانية إدخال أساليب التحليل الكمي في

إدارة مؤسستنا و ذلك عن طريق الاستعانة بخبراء و متخصصين وعلى الخصوص أمام الانتشار الواسع لاستخدام الإعلام الآلي في الإدارة، مع تغير القوانين المتعلقة بالمؤسسات و التي غيرت مفهوم الإدارة من أسلوب الأوامر إلى استخدام أساليب الفعالية التي ترتكز على قوانين السوق.

و عليه لكي تتمكن الإدارة من التغلب على المشكلات واتخاذ القرار الأكثر سدادا، يجب وضع عدد من الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ إعادة النظر و الاعتناء بالتنظيم الإداري للمؤسسة.
- ✓ حسن استعمال الوسائل الإعلامية المتحصل عليها.
- ✓ وضع نظام دقيق لتدفق البيانات المعلومات عن الإمكانيات و الموارد المتاحة و الظروف الداخلية والخارجية التي تعمل في ظلها الإدارة.
- ✓ ضرورة استعمال التقنيات المساعدة على اتخاذ القرارات و مراقبة التسيير.
- ✓ حسن استغلال الطاقات البشرية.
- ✓ تعميم الاهتمام بكل المشاكل الإدارية من إنتاج تخزين و توزيع...إلخ.
- ✓ التعاون و الاستفادة من تجارب الغير و ذلك عن طريق الانفتاح على المحيط الخارجي.
- ✓ متابعة التغيرات في كل الميادين و الاستفادة منها.

المراجع

- الطيب محمد رفيق: مدخل للتسيير (أساسيات، وظائف وتقنيات)،الجزء الأول والثاني، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر1995.
- الموسوي نعيم رمزي: الأساليب الكمية في الإدارة.مؤسسة زهران للنشر والتوزيع. عمان1993.
- الهواري سيد: المدير الفعال، مكتبة عين شمس. القاهرة 1975
- الهواري سيد: اتخاذ القرارات(تحليل المنهج العلمي مع اهتمام بالتفكير الابتكاري)، الطبعة الأولى، دار الجيل للطباعة القاهرة1997
- أوكيل م. سعيد وآخرون:استقلالية المؤسسات الجامعية الاقتصادية(تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي. معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.مارس1994.
- أيوب نادية :نظرية القرارات الإدارية ، الطبعة الثالثة ،منشورات جامعية دمشق بسوريا 1992 / 1993
- بعلي محمد الصغير:تنظيم القطاع العام في الجزائر.ديوان المطبوعات الجماعية. الجزائر1992
- بانكاج جيماوات ترجمة سعاد الطمبولي:الالتزام واستراتيجية اتخاذ القرار.القاهرة1994
- حمدي فؤاد علي:الاتجاهات الحديثة في الإدارة (البرمجة الخطية وبيروت)دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت 1982.
- حنوش زكي: وظائف الإدارة، منشورات جامعة حلب 1983/1982.
- رجب عادل:بحوث العمليات.منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد والتجارة 1982/1981
- ريتشارد بسكال: فن الإدارة اليابانية. دار الحمراء 1990
- زعيم نعيم: أساليب التحليل الكمي في الإدارة جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية1995.
- صالح هلال هادي:بحوث العمليات وتطبيقاتها.بغداد1987.
- طرطار أحمد:الترشيد الاقتصادي .ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر1993
- عط غنيم حسين: مقدمة في بحوث العمليات.القاهرة 1984.
- عوابدي عمار: عملية اتخاذ القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر1992.
- غنيم أحمد،دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان»،ط. المستقبل (الطبعة الـ 2)، بور سعيد (مصر)، 1996.
- قاسم أحمد رفيق: المدخل إلى بحوث العمليات،منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد1992.
- كنعان نواف: اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان1995.
- محمد كبية :نظرية القرارات الإدارية ، مديرية المطبوعات الجامعية .حلب 1991
- مخلوف إبراهيم أحمد: نظرية القرارات التجارية، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود ــ الرياض(بدون تاريخ)
- مشرقي حسن علي: نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.عمان1997
- نور الله كمال:القرار الإداري (دراسة تحليلية ذات أهداف تطبيقية) منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية1975.
- هني أحمد،اقتصاد الجزائر المستقلة»،ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- ياغي محمد عبد الفتاح:اتخاذ القرارات التنظيمية ،مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الثانية ،عمان1993.
- Claude Rameau: La prise de decistion acte de Management.Collction Insead. Management. Les Editions d'organisation.Paris (Sans date)
- D.Merunka :La prise de décision en management Vuibert gestion.Paris 1987
- Gaston Cuendet :Dynamique de la gestion(cybernitique,décision et trajectoire)Presses polytecheniques Romandes.Lausanne1982.
- HAFSI Taleb,«Gérer l'entreprise publique», Ed. OPU, Alger, 1990.
- Jean– Louis Boursin :La décision rationnelle Economica Paris 1996 .

تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بانتهاج الأساليب الحديثة في تخفيض التكاليف.

أ /عبد الغني
–جامعة ورقلة–

مقدمة عامة:

يشهد استعمال الأساليب الكمية في تسيير الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات توسعا نتيجة لعدة عوامل ، من أهمها زيادة الإنتاج العالمي الناجم عن الابتكارات الصناعية والتكنولوجية الحديثة التي يشهدها العالم ولا سيما بعد ظهور العقول الإلكترونية وتطور الحاسبات الشخصية.

ويبدو أن الحاجة إلى استعمال الطرق والمناهج الكمية في المؤسسات سوف تستمر على نفس الوتيرة والنمط، أو ربما تزداد مستقبلا نتيجة عوامل معاصرة من بينها تزايد الاهتمام بالمواصفات والدقة والمعيارية المتعارف عليها بشأن السلع والخدمات، مما يعطي دفعا جديدا نحو المزيد من الدقة والموضوعية في التعامل مع نشاطات المؤسسة الإنتاجية والتسويقية والمالية والخدمية وغيرها.

أضف إلى ذلك كون أن المؤسسات لا تسعى إلى ممارسة النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات فحسب بقدر ما تهدف إلى تعزيز وتثبيت مركزها التنافسي السوقي.

لذا، يسعى مسيرو المؤسسة إلى اتباع الأساليب العلمية في اتخاذ كونها تؤدي إلىالدقة. ومن بين ركائز تبني المناهج العلمية و اعتماد الأساليب الكمية وغيرها كأدوات للمساعدة في اتخاذ قرارات مناسبة لمقتضيات العصر في ميدان التنافس والمنافسة.فضلا عن عدم قدرة المؤسسات الوطنية الصمود أمام الأطراف المنافسة رغم الدخول في الإقتصاد السوق، ناهيك عن فقدان المنتجات للخاصية التنافسية.

هذا، ولقد عرفت النظرية الاقتصادية ذاتها تطورات جد مهمة إذ بات الاقتصاديون يعتقدون بأن قوة المؤسسة وقدرتها على المنافسة تتجلى في إمكانية تخفيض الأسعار والتكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجي والخدمي .

وفي حقيقة الأمر، أن المنافسة الفعلية هي ذات طبيعة إبداعية .وهذا ما يفسر أن وفرة عناصر الإنتاج ليست مهمة بقدر ما هي مهمة درجة استغلالها وتسييرها ، أي التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية[1] .إن هذا التحول الجذري الهام يعتمد على القدرة الإبداعية المستمرة في إطار التكنولوجيات الحديثة المتاحة، بغية تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

وتماشيا مع التطورات سالفة الذكر، أضحت المنافسة تجبر المؤسسات على إحكام سيطرتها على أسواقها أو حصصها السوقية عن طريق تحسين نوعية الإنتاج والخدمات المقدمة . وتوفيرها في المكان والزمان المحددين وبأسعار مدروسة. كما تملي شدة المنافسة على المنتجين ضرورة تحسين المنتجات، كما،نوعا، توزيعا وتسويقا فضلا عن ضرورة ابتكار المزيد من المنتجات والأساليب لضمان الميزة التنافسية. و تتطلب هذه النشاطات على الدوام أعلى درجات التخطيط والتنبؤ بالأسواق وسلوك المستهلكين واتجاهاتهم وأذواقهم وغير ذلك. لهذا تجعل المنافسة كل شركة تهتم بالخطط التسويقية للمنافس.

[1] أوكيل السعيد ،الإبداع التكنولوجي،

إن التغيرات التي تشهدها المؤسسات الجزائرية تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق تحتم إعادة النظر في مركزها التنافسي. فالتغيرات التي عرفتها المؤسسة كان الهدف منها إعطاء فضاء جديد يتيح للمؤسسات عملية الاستقلال وصنع القرارات الذاتية وإثبات المركز التنافسي وتحقيق النمو الإقتصادي. لكن حدث العكس.

وهذا ما جرنا فعلا إلى **طرح التساؤل التالي كمدخل عام للإشكالية**

ما هي الشروط أو الوسيلة الكفيلة بإنجاح قدرة المؤسسات الإقتصادية على المنافسة ؟ وللسيطرة على هذا البحث وضعنا الفرضيات التالية:

1-تحت فرضية الرشاد، تسعى كل مؤسسة الى تعظيم أرباحها من خلال تعظيم الإيرادات وتدنيه التكاليف.

2- لا تسعى المؤسسة إلى ممارسة النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات فحسب بقدر ما تهدف إلى تعزيز وتثبيت مركزها التنافسي السوقي.

3-إن الأسلوب الإنتاجي والخدمي الحالي أصبح لا يتماشى مع التحولات الحديثة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على واقع المؤسسات الوطنية.

وزيادة على ذلك، فإن الهدف الذي ترمي دول العالم الثالث إلى تحقيقه هو فك القيود التي تحول بينها وبين الإنماء الاقتصادي وذلك عن طريق تسطير برامج للتنمية وصولا إلى الهدف المنشود. وبإلقاء نظرة على الاقتصاديات العالمية ؛ نجد أن الدول المتقدمة أدركت دور الاهتمام بالتكاليف،ومع زيادة التشتت الجغرافي فضلا عن ظهور منشآت تجارية كبيرة في أواخر القرن التاسع عشر أسفر هذا التطور عن ظهور محاسبة التسيير(التكاليف) لتكون هي الأخرى طريقة قائمة بحد ذاتها في معالجة التكاليف ، حيث أدركت الدول المتقدمة الاهتمام بالتكاليف فأنشئت في إنجلترا جمعية التكاليف الصناعية سنة 1880م، ولاحظت الحكومة الأميركية أنه من غير الحكمة التخلف عن الركب، فقررت إنشاء الجمعية الأميركية للتكاليف 1916م وتمت خطوات أخرى مماثلة كالجمعية العربية للتكاليف بمصر سنة 1946م. ويزداد الاهتمام بمحاسبة التكاليف يوما بيوم، بعدما ظهرت أهميتها لجل مسيري المؤسسات موازاة مع محدودبة الموارد.إن نمو حجم المشاريع وتشابك العلاقات التجارية أسفر عن تنافس حاد بين المنشئات وتعداد مستعملي القوائم المالية (بل تباين أغراضها بين رغبات المتنافيس) وهو الأمر الذي دفع بالمسيرين إلى الأخذ بالإجراء العملي دون سواه . وقد أفض هذا التوجه إلى زيادة حدة المنافسة ودفع بالمؤسسات إلى التفنن و ممايزة المعلومات الخاضعة للإفصاح عن تلك الأخرى التي تستوجب السرية .

وفي هذا الصدد عالجنا التكاليف من منظور التحليل الشبكي كونه أسلوب كفيل بالتحكم العقلاني في التكاليف وتحديد مسبباتها والحد منها قدر الإمكان وفقا لما تمليه الطريقة بضغط زمن الإنتاج والتكلفة بعد تحديد ميل الدوال الخطية وتحديد النقاط القصوى والدنيا للدوال .لأن تكلفة الإنتاج لم يعد ينظر إليها كأحد مكونات السعر فحسب ، بل الأمر تعدى ذلك لتكون أحد المؤشرات الهامة في قياس الكفاءة الذي تسعى معظم المؤسسات العالمية إلى تحقيقه من خلال اكتساب ميزة تنافسية بأسلوب نزيه وحميمي خلافا لما هو معهود في السابق . وفي هذا السياق جاء دور الجمعية الفرنسية لتحليل القيمة ASAV لتدعيم المبدأ المشار إليه مما مكن من إرساء العلاقات التجارية النزيهة بين المتنافسين واستفادة كل طرف من مزايا الأطراف الأخرى لذلك ، بادرت معظم الشركات إلى الارتكاز على هذا المفهوم الذي شغل حيزا هاما في مجال الأعمال والاستراتيجية وباعتباره أيضا عنصر تفوق وتحقيق ربحية مستديمة ولقد أحرزت الجزائر قفزة ميدانية في هذا السياق خلال عقد التسعينات والمتمثلة في تحديد الأطر العامة لإرساء قواعد المنافسة من خلال سن قدر كبير من القوانين والتشريعات العامة المنظمة للأسواق وأهملت النظرة الجزئية وهو ماثل على التوجه الشكلي دون التوجه العملي رغم الحاجة الماسة إليه ، و لم ترقى المؤسسة الوطنية إلى المستوى الذي كانت ترقبه التشريعات المسجلة ، لذلك كانت دراستنا لتكملة هذه الفجوة المسجلة .

ولقد انصبت دراستنا على المركز التكاليفي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز لاعتبارها قطب قل من يستغني عن خدماتها ، لاسيما بعد تشجيع الأبحاث المتعلقة بالطاقة موازاة مع ظهور أساليب التحرر الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق ، أضف إلى ذلك الرهانات الاقتصادية التي نعيشها في مجال الطاقة الكهربائية والبحث عن سبل استغلالها بوجه عقلاني ، وحسب اعتقادنا يمكن اعتبار هذه التحولات هواجس تنذر بميلاد مؤسسات خاصة في المستقبل القريب إلى جانب القطاع العام في ميدان توزيع الطاقة كما هو الحال في مصر .

ولما كانت المعلومات المتاحة لدينا سنوية ، ارتأينا أن نستعمل أسلوب التحليل العاملي الرامي إلى تنظيم الحقائق والمفاهيم بالشكل الذي يضمن كشف العلاقات الضمنية ودراسة الظواهر المعقدة معتمدين على :

أولا : تقييم طرق تخصيص التكاليف غير المباشرة على أساس النشاط :[2]

تعد مشكلة تخصيص التكاليف غير المباشرة، في ظل النظريات السائدة، على المنتجات من أهم مشاكل التكاليف و التي كانت و مازالت محل العديد من الأبحاث نظرا للتزايد المستمر في نسبة التكاليف غير المباشرة إلى التكاليف المباشرة للمنتجات، و لتغيير بيئة عمل الأنشطة نحو الآلية، ولزيادة تعرف المسيرين و الباحثين على الآثار المباشرة لطرق تخصيص التكاليف، و دنو محاسبي التكاليف أكثر من الأنشطة الإنتاجية.

و يمثل تحديد التكلفة الصحيحة للمنتوج أولى الخطوات التي تقود من ورائها خطوات مماثلة تؤثر في الإستراتيجيات التسييرية في مداها القصير و الطويل، إذ يحتاج المسيرون إلى معرفة تكاليف منتجاتهم بصفة دقيقة و مركزة لاتخاذ قرارات مثل إضافة منتجات جديدة، أو التوقف عن إنتاج بعضها، فضلا عن تسعيرها، و جعل المؤسسة في وضع مميز أمام منافسيها، وخلاف ذلك يجر المؤسسة إلى نقطة أقل من الهيكل الأمثل للتسعير .

و تعالج التكاليف غير المباشرة وفقا للطرق السابقة على أنها إضافة إلى التكاليف المباشرة. ونظرا لما تفرضه التقنيات الجديدة في النمط الإنتاجي التي أفرزتها التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وتزايد أهمية الخدمات المدعمة للإنتاج، أمست التكلفة المباشرة ممثلة بنسبة كبيرة من إجمالي تكلفة المنتجات، ليس فقط لانخفاض أهمية العمل المباشر و إنما أيضا لكون طبيعة العمل قد تغيرت، بحيث لم تعد مجموعة من الخدمات المباشرة للمنتوج، وبالتالي يرتفع حاليا قسط (حصة) التكلفة غير المباشرة من إجمالي تكاليف التصنيع .

في هذا السياق طور كلا من " COOPER " و " KAPLAN " مدخلا جديدا لحساب تكلفة المنتجات أطلقا عليه التكلفة على أساس النشاط " Activity Based Costing " " ABC " ، ويركز هذا الأسلوب على الحاجة إلى تفهم أعمق لمسلك التكاليف[3] و بالتالي تحديد

–طرق تخصيص التكاليف غير المباشرة في الممارسة العملية.

لقد أوضح Peavey أن إحدى لشركات التي اعتمدت طريقة التكلفة على أساس النشاط قد وجدت التكاليف المباشرة المحملة لمنتجاتها في ظل هذا الأسلوب انخفضت بمقدار الخمس 20%.

وفي دراسة مقارنة قام بها "كيم" و "سونج" عن المحاسبة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا واليابان وجدا اختلافا كبيرا في الطريقة الأكثر استخداما في كل منها.ففي كوريا وجدا أن 43%من الشركات محل الدراسة تستخدم طريقة المعدل الوحيد على مستوى المصنع ، بينما في اليابان 68% من الشركات محل الدراسة تستخدم معدل لكل مجموعة

---

[2] محمد الفيومي محمد، أصول محاسبة التكاليف،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ،1999 ،ص555.

[3] مثال ذلك : تحليل قيمة المنتوج A.V، باستعمال حلقة القيمة.

من مراكز الإنتاج، وفي الولايات المتحدة 38% من الشركات محل الدراسة تستخدم مدل تحميل لكل مركز من مراكز الإنتاج. كما توصلا إلى أن المعدلات المحسوبة على أساس العمالة هي الأكثر انتشارا في كل من الصناعات التي تعتمد على العمالة وعلى الآلية.

وفي دراسة مقارنة لأنظمة التكاليف في كل من اليابان واسكتلندا سنة 1988 تبين "يوشيكاوا" عدم استخدام الشركات في كل منها لأي طريقة غير تقليدية في تخصيص التكاليف غير المباشرة وأكد تركيز الشركات على استخدام طرق التحميل المعتمدة على العمالة حيث وجد أن68% من الشركات الاسكتلندية محل الدراسة تستخدم معدلات تعتمد على العمل المباشر .بينما 57% من الشركات اليابانية تعتمد هذا الأساس وبالرغم من اتصاف الصناعة اليابانية بتزايد الآلية وتراجع العمل اليدوي.

و في دراسة مقارنة لنظام التكاليف قام بها الباحث الياباني Yoshikawa عام 1988 بين الشركات اليابانية و الإسكتلندية ، تبين له أن 68% من الشركات الاسكتلندية ترتكز في تحديد العلاقات السببية للتكلفة على عنصر العمالة ، و أن 58% من الشركات اليابانية ترتكز على نفس المعيار رغم اتصاف الصناعة اليابانية بتزايد درجة الآلية ــ و تراجع العنصر البشري ــ و السبب من وراء ذلك هو التأثير بالبيانات المحاسبية في اليابان ، بالرغم أن استخدام هذا الأساس يحمل عمليات الإنتاج بتكاليف غير مباشرة أكبر كلما كان المعيار المختار هو عنصر العمالة . إلا أن هذا الأسلوب يحمل في ثناياه هدف خفي يتجلى في زرع لدى مسئولي الشركات و المؤسسات هواجس تدفع بتفكيرهم نحو زيادة الآلية و ترغيبهم من العنصر البشري بغية تخفيض التكلفة و هو الاختيار الذي تصبوا إليه السياسات الاقتصادية (في اليابان) .

إذن اختيار مسببات التكلفة و تحليل الجوانب السلوكية للتكلفة المستهدفة أمر جوهري وضروري.

مسببات التكلفة غير المباشرة .

فالتكاليف غير المباشرة لا تستعملها المؤسسة لكونها حدث فحسب، لكن وراءها مسببات أخرى. فاتخاذ أي قرار للحد من الأنشطة المستهلكة للموارد سيؤدي إلى تخفيض دائم في التكاليف، فالمنتجات حسب المنظور الجديد لا تستهلك موارد و إنما تستهلك أنشطة، وهي بدورها تستهلك الموارد. و عليه، فالتركيز ينصب على الأنشطة.

فهذه الطريقة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالتخصيص بين المنتوج و المواد المستهلكة في إنتاجه، على عكس الطرق السالفة التي توزع التكاليف المباشرة على المنتوج على أساس ساعات العمل المباشر الذي قد لا يرتبط بما استهلكه المنتوج من تكلفة غير مباشرة. [4]

لقد لقي هذا النظام تأييدا كبيرا من طرف الأكاديميين و الباحثين (OSTRANGA KAPLAN , COOPER) حيث يرون أنه نظام متطور في طرق تخصيص التكاليف غير المباشرة و الذي يتوقع أن يتمخض عنه العديد من التطورات في ميدان تحديد مسببات التكلفة و الأنشطة التي تقوم عليها المؤسسة الحديثة، مما يساعد في تحديد التكلفة الصادرة من كل نشاط.

قبل تناولنا لهذه الطريقة سنتعرض لأهم الانتقادات الأكاديمية الموجهة للطرق السابقة :

- انحدرت طرق معالجة التكاليف من الأنظمة المحاسبية المالية وورثت عنها توجهها في تقويم المخزون و تكاليف البضاعة المباعة أكثر من توجهها إلى تقديم معلومات مالية لها دلالة عن تكلفة الإنتاج. والآن، لم تعد المؤسسات مستعدة لاحتواء أنظمة تكاليف موجهة أساسا لتقييم المخزون لأغراض إعداد التقارير المالية و تملي التركيز على

[4] أنظر الملحق الثاني.

الأرقام الواردة بالقوائم بدلا من الاهتمام بالبيانات التي تعكس الأحداث و العمليات التي أدت إلى النتائج المالية للأنشطة الصناعية [5]؛

- عدم الدقة في البيانات المستخرجة وفقا للطرق التقليدية، نظرا لإنعدام العلاقة السببية بين تكلفة المنتوج و استخدامات المورد، أي عدم وجود العلاقة بين السبب و الأثر، الأمر الذي يمكن من وجود أنشطة غير منتجة مع استحالة اكتشافها ؛ [6]
- ترتكز الطرق السابقة على مقياس الأداء في مستوى الأقسام للوصول إلى الحد الأقصى قي كل قسم، ما قد يؤدي إلى ظهور أهداف متباينة بين الأقسام، وبالتالي الوصول إلى أداء مستوى أقل من المثالي في المؤسسة ؛
- رغم الانخفاض المستمر في نسبة الأجور المباشرة إلى أجمالي التكاليف في معظم الشركات الصناعية، إلا أنها بقيت تستعمل كأساس لتحميل التكاليف غير المباشرة على الإنتاج، مما يؤدي إلى تحريف في تحديد التكلفة — لانعدام العلاقة السببية — و إلى سوء إجراءات تخفيض التكلفة غير المباشرة ؛ [7]
- إن اعتماد العمل المباشر كمؤشر لتحميل التكاليف غير المباشرة يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات ذات الاستهلاك القليل من ساعات العمل على حساب المنتجات الكبيرة التي تتطلب عددا أكبر من الساعات المباشرة من العمل، حيث تفترض الطرق التقليدية ثبات متوسط التكلفة في كلا الحالتين، وهو ما يعكس ارتفاع تكاليف استهلاك المادة بغرض رفع وحدات الإنتاج (وجود علاقة إفتراضية) وهو افتراض خاطئ لوجود العديد من التكاليف غير المباشرة التي لا ترتبط بحجم الإنتاج، بينما تكتسي مسببات أخرى مثل: عدد مرات تجهيز الآلة[8] ، وبالتالي يعتبر هذا المؤشر مضللا نسبيا،[9] ؛
- لم تعد حدود إدارة الإنتاج مناسبة لتحديد أعباء المنتجات، بل يجب أن تتسع إلى باقي الأقسام المساهمة في ميلاد المنتوج إلى غاية وصوله إلى المستهلك ؛
- حسب " SCHIFF " تتحدد تكلفة الإنتاج على أساس العمليات المسببة في الإنتاج بدلا من استعمال مدخل التكلفة المباشرة الذي يتجاهل التكلفة الثابتة المرتبطة بالمنتوج، ومدخل التكلفة الكلية الذي تخصص فيه التكلفة غير المباشرة بطرقة تحكمية فقط ؛
- أدى تزايد التكاليف الثابتة و انخفاض التكاليف المتغيرة في بعض الصناعات الآلية جعل من التكاليف المتغيرة مقياسا غير مناسب لتكلفة المنتوج [10].

الشكل رقم 1: يوضح ضغط التكاليف المتغيرة

	% 90	%10
سابقا	تكاليف متغيرة	تكاليف أخرى
حاليا	تكاليف متغيرة	تكاليف أخرى

المصدر : استنباطي

[5] KAPLAN Roberts S.One cost System Isn't Enough,Harvard Business Review,jan-fev,1988 , P 60 .
[6] SOURWINE ,Darrel A.Does Year System need Repair ? Management Accounting,feb,1989, p 34 .
[7] SCHIFF B & autre,High-Tech Cost Accounting for the f-116,Management Accounting,sept.1988, p 45 .
[8] COOLTHURST,Nigle ,Organizing, And Accounting for the New factory ManagementAccounting, May 1989 , P 40 .
[9] JEAN Management Accounting in AMT Environemnts :Product costing,Management ccounting,April,1989, p25.
[10] تشير الأبحاث بأنها لا تتعدى أحيانا 10% . أنظر محمد فيومي محمد، مرجع سابق، ص 562 .

ثانيا : نظام التكلفة على أساس النشاط " Activity Based Costing " (ABC) :

الركائز الأساسية للنموذج ABC :

يرتكز هذا النموذج على أساس الأنشطة المؤداة لإنتاج المنتوج، ويترصد التكاليف غير المباشرة على أساس ما استهلكته من أنشطة و ليس الموارد[11] .ولمعرفة هذا الأسلوب نتناوله من مستويين:

المستوى الأول :

يعتمد تحديد مسببات التكلفة على المعاملات دون المقاييس المرتبطة بوحدات الإنتاج، ويتم تحديد هذه الأخيرة كمؤشر لقياس الأنشطة المؤداة في طريق الإجابة عن الأسئلة التالية[12] :

من أين تأتي التكاليف ؟

الإجابة هي[13] : 1: تجميع الأعمال في أنشطة ، 2: تحديد تكلفة النشاط، 3: تحديد مراكز التكلفة .

المستوى الثاني :

نستخدم الطرق السابقة المرتبطة بوحدات الإنتاج لتوزيع مسببات التكلفة المختارة للمستوى الثاني. و يجب عند تصميم النموذج وضع ثلاث قواعد أساسية :

1. التركيز على الموارد المكلفة ؛
2. الاهتمام بالموارد ذات الاستهلاك المتباين بين الوحدات المنتجة ؛
3. الاهتمام بالموارد ذات الطلب المستقل عن المقاييس .

تمثل القاعدة الأولى الأساس الجوهري لتباين تكلفة المنتجات بالمقارنة مع الطرق الأخرى. أما القاعدتان الثانية والثالثة، فتحددان الموارد التي تساهم بأكبر قدر في تحريف التكاليف بين طريقة ABC و بقية الطرق الأخرى .

تثبيت محاسبة الأنشطة ABC [14]:

إن إعادة النظر في أنظمة حساب التكاليف قد تبنتها معظم المؤسسات الإنتاجية العالمية، وتجلت في المؤسسات الفرنسية منذ عقدين من الزمن وبالضبط في مطلع الثمانينات، وفقا للبحث عن النمذجة التطبيقية لطريقة مراكز التكلفة، في حين عجزت الأنظمة التقليدية عن احتوائها للطرق الإنتاجية الجديدة مثل " Just-à-Temps " (JAT) أو النوعية التامة، مما دفع مسئولي الإنتاج و التكاليف إلى البحث عن نظام حسابي للتكاليف وفقا للمقتضيات العصرية.

و قد أشرف على هذا البحث مجموعة من الأوروبيين، حيث ثمنت المؤسسات العالمية مساعيهم في مطلع 1990 في إيجاد أسلوب ناجح للتحكم في التكلفة وقيمة النشاط.

تثمين تكلفة الأنشطة

الغاية من نظام الحساب على أساس قاعدة الأنشطة : " Le système à base d’activité " يتجلى في ترجمة الخدمات و تحليلها إلى أنشطة متجانسة لتتم عملية تقييم الموارد على هذه الأخيرة [15]..

---

[11] محمد الفيومي محمد،مرجع سبق ذكره،ص562

[12]BOISSELIER Patrick. : Controle de gestion, Paris :Vuibert,1999,P191.

[13]LEBAS M.. : méthodes ABC in outil clés du management , ed.GO-LPM,1996,P40.

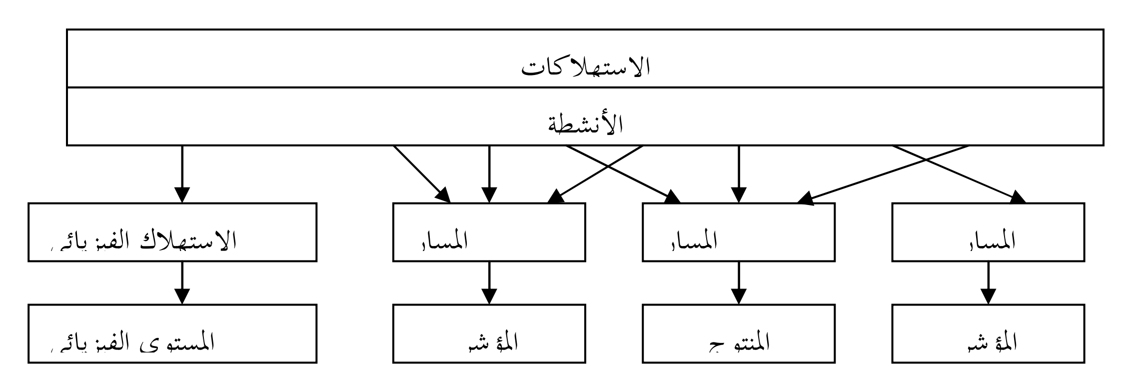
[14]MEVELLEc Pierre. : Opcit ; p 395 .

[15]MEVELLEC Pierre,Opcit, P 397 .

و يوضح الشكل أدناه نظام الحساب على أساس قاعدة المسار " A base processus " ومسار خلق القيمة الوظيفية[16] .

الشكل رقم 2 : يبن البنية العامة لقاعد مسار النشاط

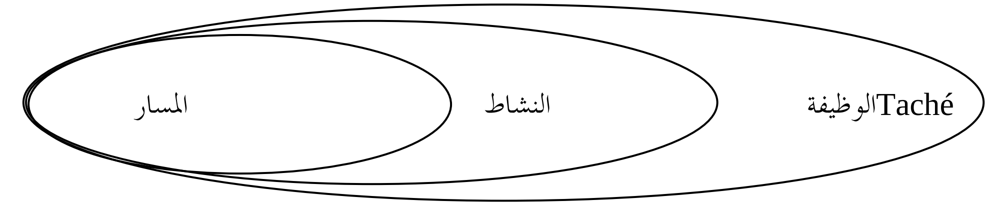
Hiérarchie des malles d'analyse



المصدر : SAADA Toufik & autre. : Comptabilité Analytique et contrôle de gestion,Vuibert,1998,P114

ولتجميع الأنشطة المتجانسة و تمثيلها في أحسن تمثيل و بصورة أوضح كما لو مثلت في الهيكل التنظيمي كالمتعلقة بالموظفين، بتسيير النوعية، أو الجودة ... الخ .يجب انتهاج النظام الوظيفي " Fonctionnel " أثناء عملية التحليل والتقسيم.و تدعى هذه العملية نمذجة الأنشطة أو طريقة مراكز التحليل المعدلة . والشكل 2.2 يوضح ترتيب العمليات واحتوائها في بعضها البعض.

الشكل رقم 3 :يوضح ترتيب العمليات.



المصدر: MEVELLEC Pierre, Comptabilité par activités encyclopédie de management p 398

نستشف من الشكل أن عملية تنظيم العمل تتم وفقا للهيكلة الوظيفية ،لتشكل لنا (مجموعة الوظائف)،نشاطا ما ؛وهو أحد الخطوات الإنتاجية ،و هذا الأخير(مجموعة من الأنشطة) بدوره يشكل لنا مسار إنتاجي؛وبالتالي نتمكن من رصد حلقة القيمة للمنتوج بطريقة بسيطة.

مراحل تصميم نموذج ABC[17] :يتم تقييم نموذجABC وفق المراحل التالية

1. معاينة مختلف الأعمال المنجزة ثم تجميعها في نشاط واحد، و نسند له مسبب تكلفته، وبالتالي كلما زاد عدد مسببات التكلفة كلما حصلنا على تكلفة دقيقة .
2. تحديد مستوى تجميع تكاليف الأعمال لكل نشاط.

[16]Ibidm, P 398..
[17]MEVELLEC P. : Coûts à base d'activités : un succes construit sur un malentendu,;in revue française de gestion ,Janvier-février 1994,P56-60.

3. تحديد تكلفة مراكز التكلفة التي يتم فيها أكثر من نشاط يهدف تشديد الرقابة .
4. تحديد مسالك التكلفة ومسبباتها .
5. إختيار مسبب التكلفة الأكثر تأثيرا بالمفاضلة،أي، بالإجابة عن الأسئلة التالية :
   - كم عدد مسببات التكلفة التي يجب استخدامها ؟
   - ما هو مسبب التكلفة الواجب استخدامه ؟
   - ما هي الآثار السلوكية للمسبب المختار ؟

و تعتمد الإجابة عليها بدرجة عالية من الدقة، وعلى مدى تعقيدات مزيج المنتوجات، مع ضرورة الأخذ في الحسبان تكلفة و منفعة استخدام كل مسبب .

نطاق تطبيق النموذج [18]:

جاء في مؤتمر قضايا التكاليف حاليا وفي المستقبل الذي تناولته الدورية " MANAGEMENT ACCOUNTING " [19] أن هذا الأسلوب لم يعد فكرة فحسب، و إنما يجب النظر إليه على أنه أداة ضرورية تستخدم بتزايد في الشركات الكبرى و الصغرى، إما لتدعيم أنظمة التكاليف الموجودة حاليا أو لتحل محلها بالكامل .

و لقد طبق هذا الأسلوب في العديد من الشركات الأمريكية مثل " هيولت باكارد " و " جين كورت " ، و أوضح مسؤولوا الشركتين* بأنه أسلوب فعال و ممتاز في قيادة التكلفة باعتماده على الأنشطة.

تقييم النموذج.

- يمكن هذا النموذج من تبويب معظم التكاليف غير المباشرة إن لم نقل كلها بالمنشأة في تكاليف متغيرة في المدى القصير و الطويل، بينما يعتبرها النظام التقليدي تكاليف متغيرة في المدى القصير، أما التكاليف المتغيرة في المدى الطويل يعتبرها نموذج ABC ثابتة ؛
- دراسة الآثار السلوكية باستخدام مسببات التكلفة يؤثر على سلوك الأفراد إذا ما أحسوا أن تقييمهم سيتم وفقا للأنشطة، فقد تكون الآثار السلوكية مفيدة كما قد تكون ضارة ؛
- يساهم في تبيان نواحي القوة و الضعف في المؤسسة ؛
- يمكن من إكتشاف أثر التصميمات النمطية للمنتوجات على التكلفة ؛
- تخفيض عدد المعاملات.

وختما يمكننا أن نقول، أن أساس نجاح هذه الطريقة و بالأخص المستوى الأول منها، يرتكز على خوارزميات تحليل الأنشطة من أجل التقليل من زمن إنجازها و ترتيبها و تنظيمها، وسنفصلها في الفصول اللاحقة.

ثالثا : ضبط و رقابة الأنشطة وفقا للتحليل الشبكي PERT-COST:

سخرت طريقة التحليل الشبكي للأعمال لدراسة الأنشطة الاقتصادية الصناعية بشتى أنواعها . فالأعمال المعقدة التي تضم مجموعة من الأنشطة التي تتصف بالمرحلية في التنفيذ و الترتيب ، بحيث أنه لا يمكن البدء في أنظمة ما إلا قبل الإنتهاء من نشاط آخر [20]، أو بشكل متواز على خطوط إنتاج مختلفة الأمر الذي يتطلب التنسيق بينها من حيث البدء و الإنتهاء في

[18] LANDREIN R.& MEVELLEC P. : Construire son système de couts par l'analyse des activités et des processus,CD-ROM ed. Par RCCG,Nantes 1997;P90.
[19] Ibdm 70

* أنظر الملحق الثاني.
[20] ابراهيم نائب وانعام باقية،مرجع سبق ذكره، ص223.

التوقيت ، لأن وجود أي خلل في تنفيذ مرحلة ما قد ينجم عنه مجموعة من الإختناقات و إيقاف العمل وضياع وقت الانتظار من أجل ذلك نشأت فكرة البحث عن أسلوب يعبر عن سير النشاط من خلال تدفقه الزمني وتوازيه مع المسارات المختلفة و تناسقه في جميع أجزائه و أقسامه بما يكفل استمرارية العملية الإنتاجية .

لذا نسعى إلى تحديد أقل زمن ممكن للأنشطة[21] ، أو أقل تكلفة ممكنة لتحقيق عمليات الإنتاج الممكنة من خلال ما يعرف بالشبكة البيانية .

تقليص الأنشطة :

يتطلب في هذه المرحلة معرفة الأساس العملي لبناء الأنشطة .

1) تصور الإطار العام للأنشطة قبل الشروع فيها .

2) تصميم خرائط التوقيت الزمني للمراحل الإنتاجية .

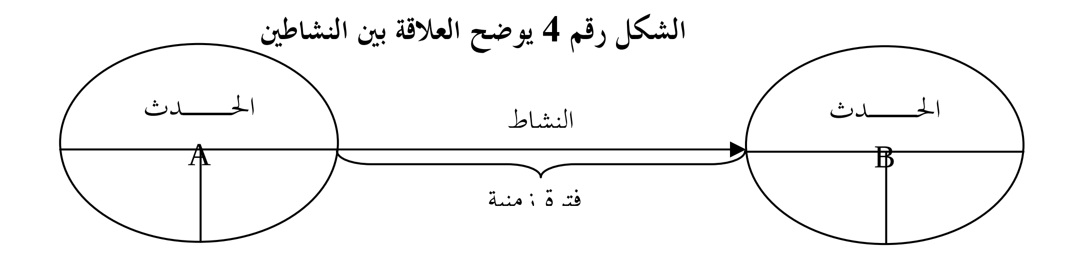
3) تجزئة العمل الإنتاجي إلى مجموعة من الأنشطة تدعى بالأحداث .

4) التمثيل البياني للأحداث بحلقات مرتبطة بأسهم إنسيابية ذات إتجاه تدفقي ، حيث تدعى هذه الأخيرة بالنشاطات

هذه الخطوات تشكل برمتها الشبكة البيانية التي سنعالجها من منظورالمســـار الحـــرج CPM (Critical Path Méthode) و تقييمها وفقا لتقنية مراجعة ومراقبة المشاريع PERT "Program Evaluation Review Technique".

لتحديد مصدر التكلفة بشكل دقيق ومعرفة درجة نموها ،نلجأ إلى تحديد زمن وتكلفة كل نشاط ســـابق ولاحـــق للنشاط الحالي ،ومعاينة درجة أهميته في السلسلة الإنتاجية . وهذا ما يوضحه الشكل 3.3 أدناه.

الشكل رقم 4 يوضح العلاقة بين النشاطين



المصدر : نفس المرجع ،ص342 .

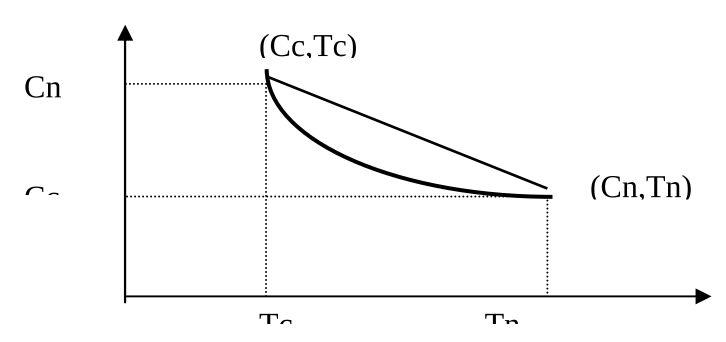
المفاضلة بين عنصر التكلفة و عنصر الزمن :

تعد أحسن فترة مختصرة لتنفيذ المشروع فترة المسار الحرج* لشبكة الأنشطة ، وقد تظهر في الحاجة الملحة في كثير من الأحيان إلى تقليص فترة إنجاز المشروع لأهداف استراتيجية (كتقليص دورة حياة المنتوج) لهدف تسريع وتيرة الإنتاج ، عندها نلجأ إلى أساليب المقايضة بين التكلفة و الزمن ، حيث يتم تقليص مراحل المشروع بإضافة رأسمال جديد و/أو عمالة جديدة لتسريع العملية . حيث نلاحظ أن الأزمنة المقدرة للتنفيذ و بمستوى أداء معين يواكبها دائما تكاليف بمستوى يتناسب مع هذه السرعة في الأداء و يمكن تمثيل العلاقة بين تكاليف الأداء الزمنية للنشاطات و التكلفة الاقتصادية بعلاقة ارتباطية بـــين الأداء الزمني العادي والأدا الزمني السريع ،وما يعادله من تكلفة ، وتكون كمتغير اقتصادي من خلال تغير الأداء الزمني فنحصل على تكلفة التسريع للأداء الزمني الممثل بالمنحنى البياني التالي :

[21]) وهو أمر ضروري لتقليص زمن دورة حياة المنتوج .

* كل تأخير في زمن الإنجاز بعد هذه الفترة يترتب عنها زيادة في تكلفة الإنجاز.

الشكل رقم : 5 يوضح المقايضة بين التكلفة والزمن.



المصدر : نائب ابراهيم و باقية انعام، مرجع سبق ذكره، ص219

Tn : الفترة الزمنية للنشاط العادي.Cn : تكلفة الأداء العادي .Tc : الفترة الزمنية السرعة للنشاط .

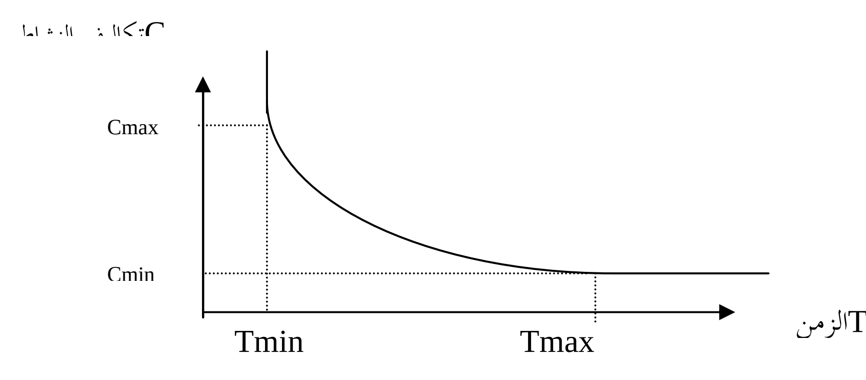
Cc : تكلفة الفترة الزمنية السرعة للنشاط .

ملاحظة : يمكن أن تكون العلاقة علاقة خطية أو غير خطية كما سنرى قريبا .

و يمكن وضع دراسة متشابهة لعمليات المقايضة على المستوى الإنتاجي لدراسة إمكانية تقليص جميع الأنشطة ولكن في حدود ضيقة جدا ، نظرا لكون بعضها يفتقد خاصية التقليص مثل عمليات التجفيف و التبريد .

و على هذا الأساس فإن دراسة العلاقة الإرتباطية بالأسلوب السابق ينتج عنها منحنى بياني ذو نهاية عظمى و نهايـــة دنيا دون تأثير على نوعية الأداء الفني.

الشكل رقم :6 يبين تقدير تكاليف العمل عبر مختلف زمن الإنشطة



المصدر: نائب ابراهيم و باقية انعام، مرجع سبق ذكره، ص217.

يشبه المنحنى منحنى "PHILIPS" من حيث الشكل .و تمثل كل نقطة من المنحنى توفيقة بين (T,C) مع وجود فترة زمنية عظمى ، و فترة زمنية دنيا لا يمكن تجاوزهما بحيث تمثل عددا غير منتهي من الخطط متاحة لصانع القرار ليفاضـــل بينها في الاختيار . و تكون عندئذ الدالة المكافئة للمنحنى من الشكل :

[22] $Y_I = X_I^a.b$ حيث $a < 0$

ويحسب المعدل العام لفترات النشاط بالعلاقة الترجيحية التالية[23] : $E=\sum t_{ij}=\frac{o+4m+p}{6}$

22) FENNETEAU H. et BIALIS.C. : analyze statistique des données Applications et cas pour marketing ;Paris :ellipses 1993 p20.

23 KAUFMAN A. : Méthodes et modèles de la recherche opérationnelle,T1, Paris : Dunod, ,1972,P105.

حيث P, M, O, تمثل الزمن المتفائل ، الأكثر احتمالا ، المتشائم على الترتيب.

و t_{ij} كأساس لإنجاز النشاط في المرحلة I نحو المرحلة الموالية J.

درجة التباين بين الأنشطة $V_m=\left(\frac{P-O}{6}\right)^2$

خطوات دراسة زمن الأنشطة[24]:

يتم تحديد الوقت المبكر لبدء النشاط ، و إنتهائه ونرمز له على التوالي بـــ EST , EFT ، أما الوقت المتأخر لبدء النشاط ، و انتهائه و نرمز له على التوالي بـــ LST , LFT ، والوقت المبكر ، و المتأخر للحادثة ونرمز له بـــ ET, LT على التوالي أيضا .

إن الهدف المرجو من التحليل الشبكي هو الحصول على الوقت المبكر ET و المتأخر LT عند كل مرحلة إنتاجية من أجل تحديد الفائض من الوقت Slack للإستفادة منه في عمليات توفير الوقت أو تخفيضه و يحسب بالعلاقة التالية :

$$Sj = LT(j) - ET(j)$$
$$ETj = ET(I) + T(ij)$$
$$LTi = LT(j) - T(ij)$$

و تكون تدنية التكاليف وفقا للعلاقة التالية :

$$LT(I) = Min(j) \{LT(j) - tij\}$$
$$ET(j) = Max(I) \{ET(I) - tij\}$$

و فيما يلي الجدول1 يفصل أوقات الأنشطة :

الفجوة	الوقت المتأخرLT	الوقت المبكر ET	الأعمال
Ti' – Ti ⋮ ⋮	Ti' Ti'+1 ⋮	Ti Ti+1 ⋮	A B ⋮ X

المصدر: استنباطي

من خلال الجدول يتبين المسار الحرج عندما Ti'−Ti = 0 يعني أي تأخير في الأنشطة التي يسلكها المسار الحرج من شأنه أن تنجر عنه تكلفة إضافية في المنتوج وبالتالي طول مدة إنتاجه ، وهذا الأسلوب يكشف لنا فعلا الأنشطة المســـببة للتكلفة والأنشطة الإضافية والمسلك العام للمنتوج داخل المصنع.

رابعا : دراسة حالة تكاليف توزيع الكهرباء بمطقة الجنوب الشرقي:نتائج الدراسة محتسبة أنطـــلاق مـــن البرمجيى SPSS8.00 و STATITCF

انصبت دراستنا على المركز التكاليفي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز لاعتبارها قطب قل من يستغني عن خدماتها ، لاسيما بعد تشجيع الأبحاث المتعلقة بالطاقة موازاة مع ظهور أساليب التحرر الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات كما هـــو الحال في مصر

ولما كانت المعلومات المتاحة لدينا سنوية ، ارتأينا أن نستعمل أسلوب التحليل العاملي الرامي إلى تنظيم الحقـــائق والمفـــاهيم بالشكل الذي يضمن كشف العلاقات الضمنية ودراسة الظواهر المعقدة معتمدين على :

---

[24])إبراهيم نائب وانعام باقية،مرجع سبق ذكره ،ص230 .

أ – التحليل العاملي المصنف .

ب– التحليل إلى مركبات أساسية قصد تبويبها في مجموعات متجانسة بأقل عدد من المتغيرات فضلا عن الكشف على العوامل المشتركة التي تحكم المتغيرات . ثم ينتهي التحليل إلى تلخيص المتغيرات في عدد أقل فهو بهذا يصبوا إلى الإيجاز العلمي الدقيق .

و جدير بالذكر أن ننوه إلى التحليل العاملي الذي جاء كبديل للقصور الذي عجز عنه الإنحدار الخطي والتحليل الأحادي للمتغيرات فهو أسلوب وصفي مكننا من معالجة المعطيات الكمية في فضاء ذو بعد بعدد المتغيرات حيث تشكل هذه الأخيرة محاور عاملية ، يدعى كمل محور بمركبة أساسية (وما هي في الواقع إلا مجموعة من التوفيقات الخطية للمتغيرات الأساسية ، وبعدها يتم إسقاط هذا الفضاء في المستوي ونمثله في أحسن صورة وأقل تشوه ممكن) وعليه يعتبر هذا التحليل خصب ومرن مكننا منت الوصف ، التنبؤ ، الإيحاء بفروض جديدة بالإضافة إلى التحكم في تأثير تلك المتغيرات وتفسير العوامل ، وهو الهدف المهم في التحليل العاملي (لأنه لا جدوى من من النتائج الرياضية الجافة من غير تفسير) ولقد حاولنا أن نعطي شيئ من العناية لهذا الأمر في بحثنا والذي استطعنا من خلاله أن نخلص إلى عدة نتائج تطبيقية وأخرى نظرية بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات .

بناءا على ما تقدم سنعتمد على معيارين في تحليل نتائجنا :

1–التشتت الداخلي الناتج عن تشتت أفراد المجموعة الجزئية الواحدة حول مركز ثقلها ؛ أي تكون المسافة بين المتغيرات أصغريه لضمان وحدة التجانس.

2–التشتت الخارجي الناتج عن تشتت مراكز المجموعات الجزئية حول مبدأ الإحداثيات ؛ أي تكون المسافة بين مراكز ثقل المجموعات الجزئية أعظميه لضمان مبدأ استقلال المجموعات.

يعكسن هذان العاملان جودة التصنيف للمجموعات.

وسوف نعتمد في تحليل معطياتنا على متغيرات مركزة حول مراكز ثقلها ومختصرة بالنسبة انحرافها المعياري، وسوف نتعرف على كيفية توزيع هذه المتغيرات، ومدى حصرها في مجموعات متجانسة، مع إيجاد تفسيرات للنتائج المحققة.

CHID : التكاليف المباشرة، CHST : الأعباء الهيكلية؛MCS : الإستهلاكات والمادة الأولية؛CHD:الأعباء المباشرة؛ PROD: سعر التكلفة؛SEVS : خدمات؛FRPR : مصاريف المستخدمين؛TAXE : الضرائب والرسوم؛ CGHR: أعباء خارج الاستغلال

تقطير مصفوفة المعطيات ويتم ذلك عن طريق.

1- حساب القيم الذاتية ،2–حساب نسب العطالة* : وهو مقدار التشتت ،3–مجال القيمة الذاتية الأولى: $\lambda 1 \in [1, k]$

- إذا كان $\lambda 1 = 1$ فالعلاقة بين المتغيرات ليست خطية
- إذا كان $\lambda 1 = k$ فهو دلالة على وجود علاقة جيدة بين المتغيرات ،وكلما اقتربت من k فإنها تؤول إلى العلاقة الخطية
- أما ابتداء من $\lambda 2$ إلى غاية λ_k فيتم مقارنتها بالواحد الصحيح .
- إذا كان $\lambda_i = 1$ فإن الشعاع الرافق لها يشكل مركبة أساسية ،وإلا فالمحور المرافق ينتشر حوله عدد قليل من المتغيرات، علما أن المحاور الأساسية في الرتبةk تفسر الاتجاه العام لإنحرافات المهملة من طرف المحاور السابقة ذات الرتبة k-i.كما تتوقف أهمية المحور الأساسي بمعاينة حجم المشاهدات(الأفراد) المرتبطة به.تحدد لنا كل قيمة ذاتية

* كلما كان التشتت ضعيفا، كلما دل على ضعف قيم مصفوفة التباين؛ وهو أمر مرغوب فيه.

محورا واتجاها جديدا ، وتقيس درجة تباين المحاور الأساسية ، وتمثل أيضا القيمة الذاتية نسبة العطالة الساقطة على المحور الأساسي.ففي مثالنا نلاحظ بأن المحور الأساسي الأول يمثل ما مقداره 30 . 84 من سحابة النقاط حيث تقابله أعلى قيمة ذاتية وهي في ترتيب تنازلي وهكذا.ويمكن تمثيل معطياتنا في المستوى بجمع القيمة الذاتية للمحورين ،الأول والثاني ،فنجد 8 . 92% من المشاهدات يمكن تفسيرها في المستوى وهكذا لبقية المحاور.لذا نستنتج بأن المحاور الأربعة التي تم اعتمادها تفسر المتغيرات بنسبة 99% ،وهي نسبة جيدة وعالية جدا. مما يدل على إمكانية التمثيل الجيد للمتغيرات في المستوى.

5-دراسة السنوات

الجدول رقم : 2يوضح تشتت سنوات حول المحاور العاملية.

المتغيرات	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
1981	-2.8788	0.8506	-0.9630	0.0952	-0.0655	0.0004	-0.6780	0.0472
1982	-2.7621	0.8663	-0.9372	0.0997	-0.0631	0.0005	-0.5198	0.0307
1983	-2.6406	0.8775	-0.9111	0.1045	-0.0529	0.0004	-0.3651	0.0168
1984	-2.5818	0.8920	-0.8541	0.0976	-0.0521	0.0004	-0.2474	0.0082
1985	-2.3773	0.8782	-0.8698	0.1176	-0.0582	0.0005	-0.0307	0.0001
1986	-2.1779	0.9518	-0.4290	0.0369	-0.0857	0.0015	-0.0945	0.0018
1987	-2.0415	0.9591	-0.3242	0.0242	-0.0826	0.0016	0.0387	0.0003
1988	-1.6819	0.6903	1.1082	0.2997	-0.0468	0.0005	-0.0302	0.0002
1989	-1.4696	0.5431	1.3297	0.4446	0.0962	0.0023	0.0323	0.0003
1990	-1.5220	0.3307	2.1549	0.6630	0.0398	0.0002	-0.1893	0.0051
1991	-1.3492	0.2431	2.3744	0.7528	-0.0387	0.0002	-0.0919	0.0051
1992	-0.0308	0.0008	-0.6189	0.3103	0.2282	0.0422	0.7779	0.4903
1993	0.9781	0.3881	-0.2655	0.0286	0.5983	0.1452	1.0184	0.4207
1994	1.5186	0.5608	-0.2643	0.0170	0.6572	0.1020	1.0879	0.2878
1995	2.1211	0.5882	-0.2319	0.0070	-1.4893	0.2900	0.9033	0.1067
1996	5.6540	0.8858	0.2243	0.0014	1.9216	0.1023	-0.5540	0.0085
1997	5.7530	0.9554	0.2096	0.0013	-0.5410	0.0084	-0.5408	0.0084
1998	7.4885	0.9719	-0.2836	0.0014	-0.9653	0.0162	-0.5169	0.0046

المصدر نتائج البرنامج SPSS8.00

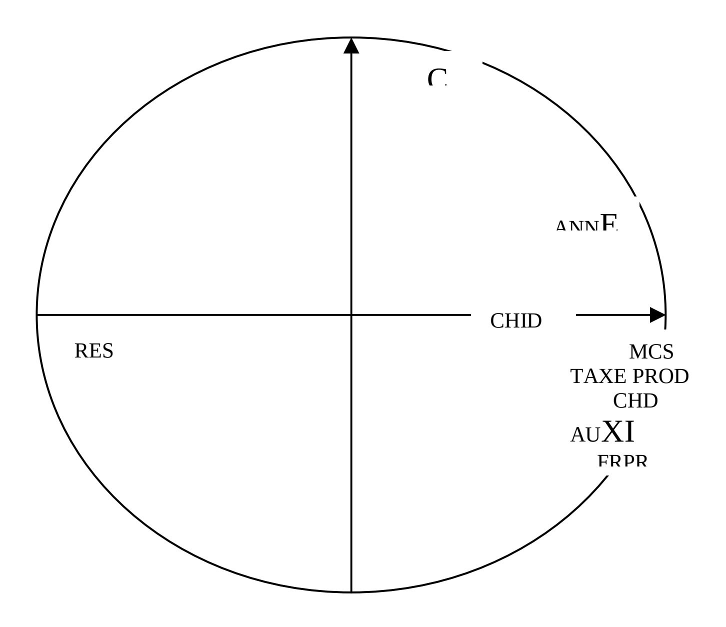
يضم المحور الأول : السنوات من 1981إلى 1989، 1994 إلى 1998 :أي 14 فرد.

يضم المحور الثاني : السنتين 1990و 1990 : فردين.

يضم المحو الرابع : السنتين 1993، 1992 :فردين.

نلاحظ بأن المحور الثالث لا يساهم في تفسير أي سنة من السنوات، وعلى هذا الأساس يكون تمثيل أفراد السنوات في المستوى المولد بمحورين متعامدين على النحو التالي :

الشكل رقم7 يوضح انتشار المتغيرات في المستوي



المصدر: نتائج البرنامج STATITCFV5.00

بإلقاء نظرة على المتغيرات المنتشرة على الدائرة ،يمكن الخروج بالنتائج التالية:

إن معظم المتغيرات منتشرة حول محيط الدائرة ومرتبطة به بشكل قوي بمحور الفواصل .هذا الأخير وتنازعه قوتان متضادتان متعاكستان في الاتجاه وهما : كتلة متغيرات التكلفة من الجهة اليمنى ومتغيرة النتيجة في الجهة اليسرى ،دلالة على أي زيادة في عناصر التكلفة تؤثر سلبيا بالضرورة على النتيجة المحققة كما هو مبين في الشكل وجود المتغيرة RESUL في الربع السالب من الدائرة.

ويلاحظ تركز ثمانية متغيرات في الربع الثالث بدرجات جد متقاربة، بل متداخلة ،وهي بذلك تعكس درجة الارتباط فيما بينها كما شاهدنا ذلك في مصفوفة الارتباطات ،حيث تعدت عموما معدل نسبة 90%، وبلغ أعلى مستويات الارتباط على النحو التالي:R(MCS,PROD)=0.996,R(PROD,CHD)=0.995. بينما تطرفت المتغيرتان CGHR ومتغيرة الزمن في الربع الثاني أي أن (CGHR) مرتبطة بالمحور الأساسي الأول بنسبة 0.13 ،وبالفعل فهي لا تنتمي إلى هذا المحور إذن فهو لا يفسرها ويمكن تأكيد هذا الاستنتاج من جدول الأشعة الذاتية ودرجة الارتباطات ،ناهيك عن ضعف ارتباطها بالمتغيرات المتراكمة في الربع الثالث وتمثلت في R(PROD,CGHR)=0.34 ليكون بذلك أدنى مستوى مسجل.

بناءا على النتائج المحققة وبالنظر إلى جدول القيم الذاتية ونسب العطالة عندλ_2=92.5% ،نلاحظ بأن المستوى المولد بمحورين متعامدين يفسر نسبة جيدة من المتغيرات ،لذا نكتفي في تحليل نتائجنا على مدى ارتباط متغيرات التكلفة بالمحورين الأساسين الأول والثاني، معتمدين على معيار الارتباط دائما.

وعليه تكون النتائج كالتالي:

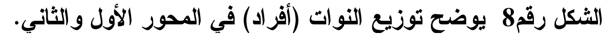
يفسر المحور الأساسي الأول المتغيرات التالية:

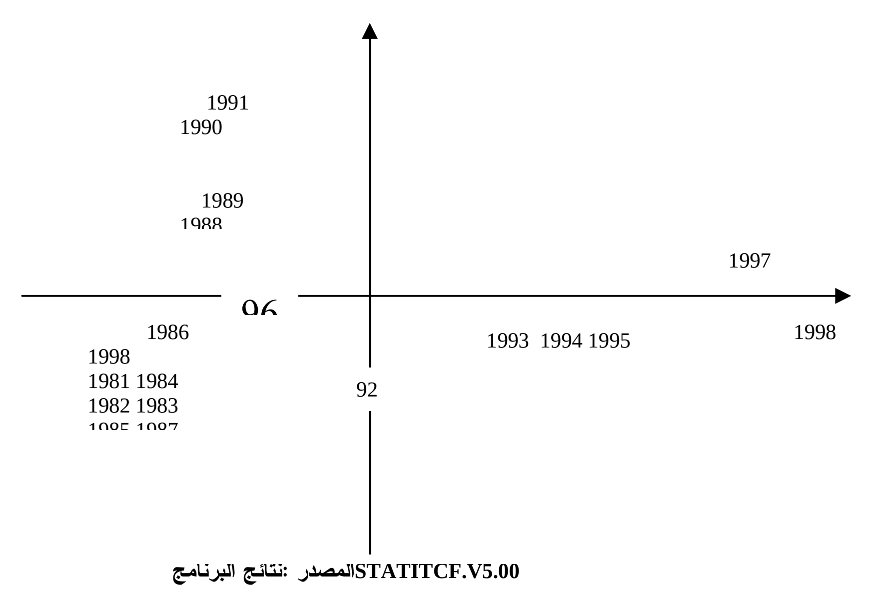
- عنصر الزمن ؛ R=0.97 – الخدمات؛ R=0.90 –مصاريف العاملين؛ R=0.92–الضرائب؛ R=0.92–مصاريف الثانوية؛ R=0.90–التكاليف المباشرة؛ R=0.98–التكاليف غير مباشرة؛ R=0.95–سعر التكلف؛ R=0.96–النتيجة.؛ R=0.68

في حين يفسر المحور الأساسي الثاني :

- الأعباء خارج الاستغلال ؛ R=0.85

والشكل الموالي يوضح كيفية توزيع السنوات.





المصدر :نتائج البرنامج STATITCF.V5.00

سنحاول من خلال الشكل أعلاه تجميع السنوات المتقاربة مع بعضها البعض

المجموعة الأولى :وتضم السنوات {1996،1998،1987،1986،1985،1984،1983،1982،1981}

يرجع أساس التقارب بين سنوات المجموعة إلى عدة عوامل منها:

درجة إستقرار مرونة المواد الأولية على سعر التكلفة حيث كانت إيجابية ،إلا أنها عرفت أدنى مستوى لها في سنة 1986 ، قدر بـــ– 44 . 0وأعلى مستوى لها في سنة 1992 وصل إلى 93 . 1.وشهدت هذه السنوات تطورا نسبيا لإستهلاكات المادة الأولية بشكل متزايد عبر السنوات عدا سنة 1986 التي شهدت تغيرا نسبيا سالبا ،وهي نفس السنة التي شهدت مرونة سلبية على سعر التكلفة.كانت مرونة مصاريف العاملين خلال هذه السنوات إيجابية باستثناء سنة 1986 التي كانت مرونتها سلبية وظهر أثرها بوضوح على نتائج المؤسسة.نستنتج بأن سنة 1985 أثرت سلبيا بمتغيراتها داخل المجموعة وهو ما يعكس تجانس واستقرار مصدر المشكلة.كما ينطبق أيضا نفس التفسير على مصاريف الأقسام الثانوية حيث نلاحظ بان مرونتها على سعر التكلفة كانت موجبة ما عدى سنة 1986 ويرجع هذا إلى تراجع التطور النسبي لهذه المتغير في سنة 1986ونشير بأن مصاريف الخدمات خلال هذه السنوات أثرت سلبيا على النتيجة والقيمة المضافة وهذا من خلال معايرتنا لمرونة عنصر الخدمات على النتيجة المحققة.

المجموعة الثانية: وتضم السنوات التالية :{1991، 1990، 1989، 1988}.

أسفر التطور الإيجابي لمرونة المواد الاستهلاكية خلال هذه السنوات عن فرض التقارب بين أفراد المجموعة بحيث عرفت أدنى مستوى لها في سنة 1989وأعلى مستوى لها في سنة 1991.ويرجع مصدر الخلل إلى تذبذب معدل التطور النسبي للمادة الأولية خلال هذه السنوات.

تميز معدل التطور النسبي للضرائب بتزايد موجب .وكذلك الشأن بالنسبة لمرونة الأعباء خارج الاستغلال التي كان تطورها النسبي متذبذبا.

المجموعة الثالثة : وتضم {1998، 1997، 1995، 1994، 1993، 1992}

اتسمت مرحلة التسعينات بمرحلة التحولات الكبرى والدخول نحو اقتصاد السوق والتصحيحات الهيكلية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة خلال العقد الأخير ، وما تجمع(=تشتت) أفراد العينة بهذا الشكل خلال هذه السنوات إلا مؤشرا ودليلا يبين درجة تجانس السياسات المنتهجة تجاه المؤسسات الوطنية ؛ وبالتالي انعكس على المستوى الداخلي للمؤسسة.

الخلاصة العامة

تضمن البحث الأساليب وكيفيات معالجة التكاليف ،وخلصنا الى التمييز بين الأسلوب الرقابي وأسلوب التخفيض، الأمر الذي يعكس اهتمام الباحثين في تحسين طرق الحساب وتوحيد طريقة تقييم التكاليف لننتهي إلى محسان ومساوئ كل طريقة ،لنصل إلى طريقة "الأنشطة المعتمدة على التكاليفABC"وهو التوجه الجديد الذي تبناه جل محاسبي التكاليف ،والقاضي بمعرفة الأنشطة المسببة للتكلفة و من ثم إجراء عملية تخفيض التكاليف الصناعية. و لعل تحميل المنتوجات بالتكاليف غير المباشرة على أساس الأنشطة سيؤدي إلى تحديد الأعباء الدقيقة للمنتوج.

و من خصائص نظام ABC تحديد مولدات التكلفة المتغيرة في الفترة الطويلة التي عرفت في الطرق التقليدية بالثابتة .كما تعمل المعلومات المنبثقة من النظام ABC على إعادة النظر في تصميم المنتوج باستعمال المركبات الأكثر نمطية، وتحديد مواقع الإنتاجية بحيث تقترب مجمعات أبر من بعضها البعض للتكلفة من خطوط إنتاجية لتحميلها مباشرة و العدول عن التحميل. و يضع النظام ABC في متناول المديرين معلومات أكثر دقة حول الأنشطة المنتجة و غير المنتجة مما يمكن من لفت انتباه المسؤولين إلى المنتجات و العمليات الأكثر ربحية للمؤسسة، لاتخاذ قرارات بشأن التصميم، التسويق و التسعير، و يستدعي هذا الأمر دراسة تغيير نموذج المبادئ المحاسبية في ميدان تخصيص التكاليف بما يكفل تضمين أنشطة أكثر في عملية تخصيص التكاليف على تكلفة المنتوج .

و يتوقف نجاح هذا النظام وتحقيق العدالة في تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات بفضل إعادة هيكلة مراكز التكاليف على أساس البنية الوظيفية للنشاط ، و على قدرة تحديد العلاقات السببية و نوعها بين النشاط و حجم التكاليف ، علاوة عن تحويل هذه العلاقات من علاقات ترابطية غير مباشرة إلى علاقات ترابطية مباشرة للرفع من دقة القياس و الرقابة .

لقد كان لعامل التنافس الحاد بين المنشآت أثر بالغ الأهمية على الممارسات المحاسبية من حيث التطبيق العملي والدراسات النظرية في آن واحد، إذ أن نمو حجم المشاريع وحاجتها إلى التمويلات الاستثمارية أسفر عن تعدد مستعملي القوائم المالية وتباين أغراضها ومصالحها ،بل تتعارض أحيانا إزاء رغبات المتنافسين ،مما دفع بالمحاسبين إلى الأخذ بالإجراء العملي دون سواه.

في السابق كان يعتمد على البيانات السابقة كوسيلة للحكم على الأعمال الآنية،ولكن سرعان ما تبين أن الأسلوب التقليدي لا يعطي دلالة كاملة عن تقييم الأداء في المشروع. في حين يعتمد الأسلوب الرقابي حسب التوجه الحديث على معايير علمية وعملية، بدل الاهتمام بالتصرفات الفارطة، وأصبحت الرقابة تعني معايرة ما حدث فعلا بما يجب أن يحدث أو

مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس المعدة سلفا، ابتغاء تحقيق الأهداف المنشودة وتحليل الانحرافات. ويعتبر القياس اللبنة الأساسية في الرقابة الحديثة ، مما يستوجب إخضاع بنود التكاليف للقياس العلمي والسلوك المخطط تمهيدا لعملية المراقبة وتدقيق التكاليف، لأن دقة القياس ترفع من فعالية الرقابة.

خلاصة عامة ونتائج

لقد تضمن هذا الفصل بجملة من التقنيات والأدوات التي يتعين على كل مسير درايتها وإدراك أبعادها ،وتكيفيها حسب مقتضيات الاستعمال بشكل يضمن أداء دورها الأساسي،واستنتجنا من خلال عملية الضغط وجود بعض المراحل الإنتاجية تتمتع بمواصفات نوعية لا يمكن تقليصها مثل عملية التجفيف إلا في حدود ضيقة ،إذ يستوجب الأمر معرفة المنفعة الحدية من عمليات التقليص والفوائد الاقتصادية والزمنية المكتسبة من ذلك.وتعتبر بحوث العمليات إحدى التقنيات الحديثة الكفيلة بالتحكم العقلاني في التكاليف وتحديد مسبباتها والحد منها قدر الإمكان، كما أن صياغة التكاليف بالنماذج الرياضية بشكل خطي يمكن من معرفة النقاط القصوى والدنيا للتكاليف وبالتالي اتخاذ التدابير المناسبة لكل حالة .ويعد الإسهام الرياضي والتقدم التكنولوجي الذي شهته العقول الإلكترونية عاملا إيجابيا في تطوير النماذج الاقتصادية وإنجاز العمليات الكبيرة المعقدة، أضف إلى ذلك أن تكلفة الإنتاج لم يعد ينظر إليها كأحد مكونات السعر فحسب، بل الأمر تعدى ذلك لتكون أحد مؤشرات الهامة لقياس الكفاءة ومدى استغلال الموارد المتاحة وهي أمست أيضا(التكاليف) إحدى عوامل التسعير،حيث تناولنا طرق تسعير الكهرباء حتى تتناسب مع طبيعة دراسة الحالة ؛ونكون بذلك حددنا القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للمنتوج (التكلفة،السعر)، وخلصنا الى تحديد الهوامش الربحية بإجراء الفرق بين التكلفة وسعر البيع،وهو غاية المؤسسات ومبتغى المقاولين وهدف المسيرين.

1) يعد أسلوب تخفيض التكلفة أداة ناجعة لترشيد قوى التنافس وتشكيل الحواجز بفضل انخفاض الأسعار ، وهذا لا يعني بالضرورة رداءة نوعية المنتجات .
2) شهدت محاسبة التسيير حلقات متوالية في التطور بفضل الاستفادة من الأخطاء السابقة ، ويعتبر هذا الانفراج عاملا في ظهور محاسبة ABC كأداة رقابية .

آفاق البحث :

1) أن الأسلوب الذي اعتمدناه في تحليل العلاقات الترابطية بين المتغيرات تمت على أساس خطي ، الأمر الذي يدعو للقيام بدراسات أخرى مماثلة على أساس غير خطي لإثبات النتائج أو نفيها ..
2) أن المتغيرات التي عالجناها في الدراسة التطبيقية مقيمة على أساس الوحدات النقدية وهذا لا يمنع من القيام بدراسات مماثلة على أساس وحدات القياس الأصلية . كما اقتصر بحثنا في معالجة التكاليف الظاهرية دون تطرق للتكاليف الخفية و لم تحظ العوامل المساعدة في اكتساب الميزة التنافسية بشيئ من التفصيل ورغم ذلك نعتبر هذا الأسلوب ضروري في تعزيز المنتجات الجزائرية في أسواق التنافس المحلية وربما الخارجية ، وهذا ما يجرنا نحو البحث عن سبل تمكن من تحقيق تلك المزايا و عصرنة المؤسسات الجزائرية وفقا للحداثة المعاشة .

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

. ابراهيم نائب، انعام باقية،بحوث العمليات ،دار وائل للنشر،الأردن ،1999

2. خليل نبيل مرسي ، الميزة التنافسية في مجال الأعمالمركز الإسكندرية،19998

. دادن عبد الغني،الاتجاه الحديث للمنفسة وفقا لأسلوب تخفيض التكاليف،جامعة الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2001

. سعيد عبد العزيز عثمان،اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة،القاهرة: الدار الجامعية ،1997،ص117.

. فركوس محمد، الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير،د.م.ج،1995،

. مروان عطون أسعار صرف العملات،عين مليلة،1992،

2-المراجع باللغة الأجنبية

1. Bellut Serge,la copétévité pa la maitrisr de couts,Paris , Afnor 1990
2. COUHQRDE C & MAZIERTJ. :les fondements macroéconomiques de la compétitivité in revu *Economie internationale* ,N°79,3ème trimestre 1999.
3. COUHQRDE C & MAZIERTJ. :les fondements macroéconomiques de la compétitivité in revu *Economie internationale* ,N°79,3éme trimestre 1999.
4. de lavergne Philippe ,L'Avantage concurrentiel ,tra,Dunod,1991
5. DE LAVERGNE philippe, L'Avantage concurrentiel , Paris: AFNOR, 1991
6. DESMENT Pierre et ZOLLIGER Monique. :le prix de l'analyse conceptuelle aux méthode de fixation ,paris 1999; .
7. DESMET Pierre, LOLLINGEr Monique ; ,Le Prix de l'analyse conceptuel aux méthodes de fixation Des ; Paris : Economica 1997 ;
8. Frédic T.:Initiation à la macro économie, Paris: PUF,2000
9. Gremer,Fourgeaud,leiteM.&Pestieau :les dangers de la concurrence fiscal sont encore accrus si la mobilité du facteur travail augmente, in revu , Problèmes économiques,N°2.661,19,avril,2000.
10. Helfer J-P et Orsonim J. Technique de marketing 2ed vuibert 1995
11. Helfer J-P. & Orsoni. J. :,Management strategique ,vuibert 1990

صيانة نظام المعلومات في المؤسسة الإقتصادية
من أجل عقلنة وتأهيل أنظمة التسيير للمؤسسة الجزائرية
صادية للدراجات والدراجات النارية بقـــالمــــــة

أ /لوراري ليلى– جامعة قالمة–

مـــقـــدمـــة

تملك المؤسسات الجزائرية موارد هامة غير أن هذه الأخيرة تتعرض إلى الإهتلاك الإقتصادي بسرعة نتيجة عدم فعاليـــة وظيفة الصيانة. بالمقارنة مع الصحة البشرية، تعتبر الصيانة "طب الموارد والإمكانيات والطاقات التي تملكها المؤسسة" فهي تبدأ قبل تعرض هذه الموارد إلى التوقف إذ أن "الوقاية خير من العلاج". فعملية تصميم هذه الموارد تحدد مسبقا قابليتها للصيانة من أجل رفع مصداقيتها وقابليتها للإستمرار.

كما أن الثورة التي يشهدها العالم حاليا والقائمة على تغير المورد التنافسي من المورد الصناعي إلى المورد المعلوماتي يفرض على المؤسسة خلق نظام يعمل على جمع وتخزين المعلومات التي تحتاجها. لكن هذا النظام يتعرض كأي مورد إلى التدهور والإهتلاك السريع، وعليه يفقد نظام المعلومات مصداقيته:

أولا: عملية المعالجة تقدم مخرجات غير مرغوب فيها، لأنها غير قادرة على التأثير على نظام القرارات وكذلك تنفيذ العمليـــات.

ثانيا: عملية الاتصال في نظام المعلومات غير قادرة على الربط بين عناصره

ثالثا: المعطيـــات المتواجدة في نظام المعلـــومـــات لا تتماشى مع تغيـــرات المحيـــط الذي تعيش فيه المؤسسة.

وحتى لا يفقد النظام مصداقيته، يستوجب وقايته عبر عمليات معينة تعمل على تجنب ظهور هذه المعلومات الغير مرغوب فيها. كذلك حمايته من العناصر التي تؤدي إلى الإخلال بنظام الاتصال. حيث أن الهدف في المؤسسة هو ليس تصميم نظام في حد ذاته بل المحافظة عليه حتى لا تجد المؤسسة نفسها في كل مرة أمام ضرورة تصميم نظام آخر. فإجراء مقارنة بين تكلفة تصميم النظام وتكلفة صيانة أثناء التشغيل، يجبرها على صيانته إلى حين يصبح هذا النظام غير قادر على متابعة التطور. إذا تشـــغيل النظام يتوقف من جهة على نوعية تصميم النظام ومن جهة أخرى على الصيانة المتقنة له.

I.1- ماهية ومبررات صيانة نظام المعلومات:

إذا انتقلنا بمفهوم نظام المعلومات إلى مستوى التجريد فإنه وسيلة نظامية يتجلى قصوره في إنتاج معلومات فقدت خصائصها الأساسية والمتمثلة أساسا في :

- عدم إنتاجها في الوقت المناسب.
- عدم ملاءمتها مع احتياجات المؤسسة.

من البديهي أن كل الإمكانيات المادية والمعنوية مهما كان نوعها أو حجمها تتعرض مع مرور الزمن ولأي سبب من الأسباب قد يؤدي إلى توقف هذه الإمكانيات، وهذا ينعكس سلبا على المؤسسة. لهذا تصبح مهمة الحفاظ على هذه الإمكانيات أمرا ضروريا حتى يمكن استخدامها بأقصى فعالية ممكنة. على هذا الأساس وجب النظر إلى غاية الصيانة على أنها ليست فقط مجرد تكاليف تتحملها المؤسسة دون عوائد ولكن يجب أن تفهم المؤسسة أنها تهدف إلى المحافظة على هذه الوسائل.

I.1.1- مفهوم صيانة نظام المعلومات : إن فهم صيانة نظام المعلومات كصيانة آلة والتي تعني تصليح ما هو فاسد فيها أثناء ظهور العطل فهو فهم بسيط و ضيق. كما أن فهم صيانة نظام المعلومات على أنها المدخلات التي تعمل على تزويد النظام من أجل تشغيله فهو جزئي لأن هذا التعريف ينطبق على النظم الآلية فقط. إن التعاريف السابقة تبقى قائمة لكن دراسات كثيرة بينت أن صيانة نظام المعلومات بمفهومه المجرد عملية معقدة و مستمرة.

فصيانة نظام المعلومات هي "العملية التي تسمح للنظام من التطور والتأقلم مع تغيرات المحيط ومع الأهداف الجديدة للمؤسسة إلى حين يصبح هذا النظام غير قادر على التأقلم عندها يجب أن يترك المكان لنظام آخر".

إن صيانة نظام المعلومات تنطلق من تغير الاحتياجات في المعلومة لذا فإن عملية تطويره تصبح ضرورية بناءا على تحليل للاحتياجات التي استدعت هذا التغير. فإذا كان التغير جزئي (أي في أحد عناصر النظام) يتم إدخاله في الهيكل التنظيمي لنظام المعلومات العامل في المؤسسة، أما إذا كان التغير كلي فهو يتطلب إعادة النظر في هيكلة النظام في حد ذاته. بعدها يتم اختبار هذا التغير للحكم على مدى استجابته للاحتياجات إلى استدعت التغير. إن العملية لا تتوقف هنا بل تتطلب متابعة فعالية هذا التغير و ذلك عن طريق المراقبة لنظام المعلومات ووقايته من جميع الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها.

I.1.2- مبررات صيانة نظام المعلومات : ترجع أهمية الصيانة إلى الأسباب التي تقوم عليها وكذلك إلى الدور التي تلعبه في المحافظة على موارد المؤسسة. إن التطرق إلى المبررات التي تجبر المؤسسة على دفع تكاليف لصيانة نظام المعلومات تنطلق من رغبتها في زيادة فعالية هذا النظام وكذلك التطورات السريعة التي تعرفها المكونات المادية له.

1- ارتفاع تكلفة تصميم نظام المعلومات :إن اتخاذ قرار صيانة نظام المعلومات عوض تصميم نظام معلومات جديد مبني على المفاضلة بين تكلفة التصميم و تكلفة الصيانة لنظام المعلومات. حيث أن تكلفة التصميم تميل إلى الارتفاع مقارنة بتكلفة الصيانة. لكن ما يجب الإشارة إليه هو أنه على النظام الحالي أن يترك مكانه لنظام معلومات جديد عندما تصبح تكلفة الصيانة أكبر من تكلفة التصميم.

2- تمديد حياة نظام المعلومات : إن نظام المعلومات في المؤسسة ضروري مهما كان آلي أو يدوي. فحاجة المؤسسة إلى هيكل قادر على : جمع، معالجة، وتقديم معلومات إلى المستعملين في المؤسسة وفق إحتياجاتهم مهم جدا. لذا وجب تصميمه وفق هذه الاحتياجات التي تتميز بالتغير المستمر. وحتى لا يتعرض هذا النظام في كل مرة إلى الموت وتجد المؤسسة نفسها مضطرة إلى وضع نظام جديد، فيجب العمل على تطويره كلما استدعى الأمر ذلك.

3- زيادة كفاءة وفعالية نظام المعلومات : تمارس وظيفة الصيانة من أجل المحافظة على فعالية النظام عند مستوى معين أو تحسينها. تتوقف فعالية أي نظام على تحقيق التفاعل بين مختلف أجزائه والبيئة الخارجية للمؤسسة، وعليه يصبح المشكل في إطاره الكلي قائم على تحقيق الفعالية والكفاءة معا.

تمثل كفاءة نظام المعلومات نسبة المخرجات إلى المدخلات أي تعظيم العمليات، إما بأكثر مخرجات في إطار ميزانية النظام الجزئي أو أقل مدخلات لإنتاج المخرجات المعلوماتية. أما فعالية نظام المعلومات فتمثل العوامل الحساسة المتعلقة بالأداء مثل الدقة في توقيت أداء العمليات ودقة النتائج وجودة المعلومات. فإذا تبث بعد تقييم نظام المعلومات انخفاض أي أو كل من الفعالية والكفاءة فيستدعي إدخال بعض التعديلات على النظام.

تعرف المؤسسة تدفقات عديدة أثناء ممارسة أنشطتها الوظيفية. هذه التدفقات يمكن أن تكون داخلية أي ما بين الأنشطة أو خارجية. كما أن كل تدفق مادي أو مالي يعبر عنه بتدفق معلوماتي، وعليه فإن نظام المعلومات يعمل على الربط والاتصال بين مختلف الأنشطة في المؤسسة. إن فعالية نظام المعلومات في المؤسسة كبيرة. لذا فالإهتمام به والعمل على تحسينه وتطويره أساسي حتى يضمن إنتاج المعلومات في وقتها وبالنوعية المطلوبة.

4- التعقد المتزايد في سيرورة نظم المعلومات : تعرف عملية الإختراع تطورا سريعا هذه السنوات. في الماضي كانت الوسائل تمثل إمتداد للقدرات الطبيعية للإنسان، في حين أن الوسائل الحالية تعمل على تغير القدرات الطبيعية، فهي تكمل وتنمي قدرة الإدراك. كما ساهمت في زيادة دقة وسرعة العمل وتوسيع القدرة الإنتاجية.

إن زيادة التعقد وإرتفاع تكلفة هذه الوسائل أدى إلى زيادة شدة الإستعمال لهذه الأخيرة من أجل تحقيق أحسن النتائج. وعليه ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود صيانة فعالة.

فتقليديا كان يعتمد إنتاج المعلومة على الملاحظة في حين أن الوسائل الحالية التي تستعملها المؤسسة لإنتاج المعلومات كبيرة بحيث تساهم في رفع دقة وسرعة إنتاج المعلومة. لذا كان يجب متابعة هذه الوسائل عن طريق صيانتها. لهذا استعملت طرق جديدة كالمصداقية في البحث المنطقي عن توقف النظام عن إنتاج المعلومة. كما ظهرت تقنيات جديدة لتوقع هذا التوقف.

5- سرعة التطور التكنولوجي والتقادم: أمام السرعة الحالية للتطور التكنولوجي، فإن قرارات المؤسسة التقنية يجب أن تكون إنتقائية. فالمؤسسة تعاني من المشاكل المرتبطة بصيانة الأجهزة المستعملة، وكذلك نوعية الوسائل الواجب شراؤها. كما أن صيانة هذه الأجهزة تطرح مشاكل تخزين القطع اللازمة عند الإستبدال. هذه القطع يمكن أن تصبح غير صالحة نتيجة تطور أو تغير النموذج، أو تعرف هي في حد ذاتها تغيرات تجعلها غير مناسبة. كما يمكن أن تعرض بعض الوسائل التي تملكها المؤسسة بسبب توقف إنتاجها إنقطاع في السوق. وعليه فإن التطور يؤدي إلى التقادم الحتمي، حيث أن الأساليب تصبح قديمة نتيجة التغير التكنولوجي. لهذا فإن الإحتفاظ بوسائل مدة حياتها أهتلكت تمثل تكاليف بدون مقابل. وعليه فلا بد للصيانة أن تكون قادرة على مسايرة تطورات هذه الأخيرة وتلبية إحتياجاتها والمتمثلة خاصة في :

- الحاجة إلى معلومات عن هذه التطورات؛
- الحاجة إلى إستعمال الأجهزة الجديدة؛
- الحاجة إلى فهم متطلبات صيانة الإختراعات الجديدة؛
- الحاجة إلى تغير الأساليب القديمة؛

إن نظام الصيانة لا يستطيع أن يعمل بفعالية إلا إذا كان قادرا على إمتصاص التغيرات في المجال التقني. وعليه فإن أساليب صيانة نظام المعومات هي الأخرى تتقادم بحكم التغيرات التكنولوجية إن لم نقل تفقد أهميتها أمام التطورات السريعة التي تحدث

يوميا في مجالات إبتكار الوسائل التي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين المعلومات. وحتى لا تغرق المؤسسة في البحر التكنولـوجي فيجب الإهتمام بصيانة موارد النظام التي تقوم بإنتاج المعلومة.

6- خفض تكلفة إنتاج المعلومة : إن الطبيعة التنافسية التي يشهدها العالم اليوم جعلت المسؤولين يقومون بدراسة التكلفة دراسة عميقة، حيث أنه إذا أردنا امتلاك جزء كبير من الأسواق فلابد أن تكون المنتوجات تنافسية وهذا لا يمكن أن يكون إلا بواسطة :

1- البحث الدائم على المعلومات : هذا يتوقف على قدرة نظام المعلومات في إنتاج المعلومات في الوقت المناسب والنوعية المطلوبة، وبتكلفة منخفضة وهذا لا يتحقق إلى بالصيانة المستمرة لهذا النظام.

2- اليقظة التكنولوجية والإستراتيجية.

I.2- أهداف و فوائد صيانة نظام المعلومات :

إن طبيعة الوسائل و طبيعة المؤسسة هي التي تملي أهداف صيانة نظام المعلومات التي غالبا ما تكون متنوعة.

I.2.1- أهداف صيانة نظام المعلومات : تعمل صيانة نظام المعلومات من أجل تحقيق الأهداف التالية

- تخفيض تكاليف إنتاج وحفظ المعلومات.
- إرضاء المسيرين من خلال توفير المعلومات التي يرغبون فيها والتي من شأنها أن تؤدي إلى رفـع مسـتوى الكفاءة في المؤسسة.

يجب وضع سياسات حتى تستطيع الصيانة بلوغ أهدافها و ذلك بطرح الأسئلة التالية:

- **الأهداف** : ماذا يجب أن يفعله نظام المعلومات؟
- **الفوائد** : ماذا ستكون امتيازات الصيانة الجيدة؟
- **السياسات** : بأي الطرق وفي أي الحدود تستطيع صيانة نظام المعلومات بلوغ أهدافها؟

يمكن أن نميز بين نوعين من الأهداف التي تقوم عليها الصيانة في نظام المعلومات:

أ. **الأهداف الميدانية** : تعمل هذه الأهداف على :

- الحفاظ على الوسائل المادية في نظام المعلومات.
- ضمان نتائج ذات نوعية عالية فيما يخص المعلومات.
- ضمان تشغيل أكبر وفعال للنظام في كل الأوقات.
- إذا الحصول على مردودية قصوى خلال التشغيل المستمر لنظام المعلومات والمتمثلة خاصة في إنتاج المعلومات في الوقت، بالنوعية وبالتكلفة المطلوبة تمثل أهداف ميدانية.

ب.الأهداف المالية : تعمل صيانة نظام المعلومات على تخفيض تكاليف تشغيل النظام في حد ذاته. هذه الأهداف قابلة للتغير نتيجة التغير التي يمكن أن يحدث في المؤسسة.

ج.الأهداف التنظيمة : يعتبر نظام المعلومات مجموعة من الوسائل المادية والبشرية التي تعمل نحو تحقيق هـدف. كمـا أن إستحالة تحقيق الهدف من الوهلة الأولى بفرض تجزئته إلى أنظمة جزئية. وفي إطار التفاعل الموجود بين هذه الأنظمـة تعمـل المعلومات على الربط بينها من خلال تدفق المعلومات ودورانها عبر المسارات. وعليه فإن الأهداف التنظيمة من صيانة نظـام المعلومات تتمثل في :

أولا/ **خلـــق التنسيـــق في الهيكـــل التنظيمـــي** : يعـــرف MINTZBERG الهيكلة "كمجموعة من الوسائل لتقسيم العمل بين المهام المحددة ومن ثم تحقيق الترابط بين هذه المهام".

إن المعلومات تسمح بتنفيذ المهام فكلما كانت المهام معقدة كلما تطلب الأمر معالجة أكبر للمعلومات للوصول إلى الفعالية. فالمحيط الذي تعيش فيه المؤسسة، الوسائل التي تملكها، طبيعة نشاطها، حجمها، أهدافها هي التي تحكم الهيكـــل التنظيمـــي للمؤسسة كبناء فراغي للأنشطة والمهام في المؤسسة.إن العلاقة بين هذه الأنشطة تبين الحاجة للمعلومـــات وبالتـــالي طريقـــة تنظيمها حتى تسمح بتنفيذ المهام.

إن اختيار طبيعة النظام يتوقف على الخصائص الأساسية لكل مؤسسة وعليه فإن نظام المعلومات يعمل داخل المؤسسة ومن ثم وجب تصميمه ليتناسب وشكل المؤسسة الذي يعمل ضمنها. إن أي تغيير في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفي نوع المهـــارات المطلوبة في بعض الوظائف تتطلب تغيير في نظام المعلومات.

ثانيا/ الاتصال والربط : يرى LIN أن الاتصال يمكن رؤيته أثناء حدوثه من خلال خمسة مراحل أساسية وهي : المواجهة، التبادل، التأثير وأخيرا التكييف والتحكم. كما يؤكد أن فعالية هذا النظام الإتصالي يقوم أساسا على مرحلة المواجهة. نجـــاح هذه الأخيرة تتوقف بالدرجة الأولى على نظام المعلومات الذي يعمل على فك الرموز التي تتضمنها المعلومة. فالرموز ينبغي أن تكون مألوفة ومتوقعة من المستقبل إلى حد ما، كما يعمل على خلق قيم جديدة للمعلومات تجعل التلقي يدرك قيمة المواجهة. لهذا فإن نظام المعلومات يلعب دورا كبيرا في الربط بين المرسل والمستقبل وبالمقارنة فإنه يلعب نفس الدور في الربط بين أنشطة المؤسسة باعتبارها أنظمة جزئية.

I.2.2– فوائد صيانة المعلومات : يمكن حصر فوائد صيانة نظام المعلومات في:

أولا/ فوائد مالية : تتمثل في النتائج التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة الاستخدام الأمثل لمواردها وهذا بإطالة مدة حياة نظام المعلومات الحالي. مثلا فالتكاليف التي يمكن أن تتحملها المؤسسة في هذه الحالة هي تكاليف انقطـــاع في إمـــداد المؤسســـة بالمعلومات المناسبة و ما ينجر عنه من اتخاذ قرارات في ظروف غير أكيدة وفي غياب المعلومات الصحيحة.

ثانيا/ فوائد تقنية : تتمثل الامتيازات التقنية في ترجمة المعطيات التقنية الخاصة بكل مكونات النظام واختيار أحسن العناصـــر بغية استعمالها في تشغيل النظام. حيث يتم اختيار أحسن نظام للاتصال وللمعالجة وكذلك المعلومات.

ثالثا/ تحسين علاقات المستخدمين النهائيين للنظام : إذا كانت الصيانة التي تقام على نظام المعلومات جيدة فإننا نستطيع تأمين مواعيد إنتاج المعلومات في المؤسسة والتي تعود بالفائدة على هؤلاء المستخدمين النهائيين.

I.3– عملية صيانة نظام المعلومات :

تقوم عملية صيانة نظام المعلومات على تحسينه وتطوره وحمايته من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها موارد النظـــام حيـــث تفقدها كفاءها وفعاليتها.

I.3.1– تحديد الحاجة للمعلومات : تملك المؤسسة حجم كبير من المعلومات نتيجة التدفقات المالية والمادية التي تحدث فيها وكون هذه الأخيرة نظام مفتوح على بيئة تتميز بمتغيرات كبيرة، فإنه يتولد للمؤسسة حجم كبير من المعلومات. يبقى عليهـــا تحديد المعلومة التي تحتاجها فعلا، والتي تشمل " معلومة الحالة " لأنها ضرورية لأصحاب القرار حيث تسمح لهـــم بتحديـــد العمليات التصحيحية والتطويرية الواجب القيام بها مقارنة بجدول القيم ومستوى الخطر الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة. لـــذا يجب خلق معادلة توافق بين الاحتياجات لخصائص المعلومة.

إن الخصائص العامة والمؤقتة للمعلومة هي التي تحكم احتياجات المؤسسة فطبيعة المعلومة وشدة دقتها، وعمرها هي التي تفرض على المؤسسة الإهتمام بكفاءة وفعالية النظام الذي يقوم بإنتاجها وتوزيعها في المؤسسة.

I.3.2- تحسين نظام المعلومات : إن تحديد المعلومة التي تحتاجها المؤسسة وتحقيقها بالشكل الموافق للاحتياج أمر غير سهل خاصة في معلومة الحالة ومعلومة العمل التي تتطلب إعادة النظر فيها عند ظهورها والتي تتحسن بالتدريج خلال استعمالها.

- معلومة الحالة : الوضعية متوسطة أو كاملة أو متشتتة
- معلومة العمل : معلومة إنذار حيث تقدم معلومات مفصلة عن الحالات التي تتطلب معالجة. تحدث عندها مجابهة بين هذه المعلومة وبين الحالة الحقيقية وبعدها تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف.

عند تصميم نظام فإن المواجهة بين المعلومة والحالة الحقيقية تؤدي إلى ظهور عدد من الانحرافات المنهجية والنظامية التي تتوقف أساسا على عجز وقصور نظام المعلومات الذي يشتغل. إن هذه النقائص تفرض مراجعة النظام ويمكن وضعها في مستويين:

- تفسير الانحرافات بعدم ملاءمة القيم المشكلة كمعاير وتوابث في تشكيل نموذج.
- إن الانحرافات النظامية يمكن أن تكون بسبب التصميم السيء للنموذج في حد ذاته. أي أن تمثل الواقع غير كامل وغير صادق.

إن الغاية من النظام المعدل هو تقليل هذه الانحرافات لهذا يجب تجنب فكرة المثالية، والتساؤل في كل مرة عن الفائدة التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة التعديل. الشئ الملاحظ أن مصداقية النظام غير مستمرة، لذا فإن فعاليته تتوقف بعد فترة زمنية.

I.3.3- تطوير نظام المعلومات : إن تطور المؤسسة بسبب تطور بيئتها، وكذلك التطور السريع في خصائص تكنولوجية المعلومة التي تتميز بالتكلفة المنخفضة والإستعمال السهل، وكذلك التدفق الكبير للمعلومات وتعدد حواملها، يفرض على المؤسسة القيام بعملية التطوير.

يعتبر التطوير مشكل مرتبط ارتباطا وثيقا بالتصميم، حيث أن أعمال التصميم تقوم على وضع نظام المعلومات مع الأخد بعين الاعتبار الفرضية القائمة على أن نظام المدروس يمكن أن يعاد النظر فيه بصفة كلية أو جزئية. يمكن أن تمس عملية التطوير أحد عناصر النظام فقط وهي الحالة الأكثر شيوعا لأن المؤسسة تقوم بالاستثمار في نظام المعلومات على الأقل كل خمس سنوات وكذلك خلال دورة حياته.

I.4- صيانة موارد نظام المعلومات :

كان إهمال دور الصيانة في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة أثر كبير حال دون الإنطلاقة المنتظرة لجهاز الإنتاج، والذي تأثر بعدم إدماج دور الصيانة ضمن الأولويات الأخرى. الشيئ الذي إنعكس على مردودية الإستثمار، وظهرت بالتالي عمليات التعطل والتوقف مما ساعد في إنخفاض معدل التشغيل والإستخدام وبالتالي إرتفاع معدل الإتلاف لهذه الأجهزة.

I.4.1- صيانة العناصر المادية في نظام المعلومات :إن أهم العوامل التي تتسبب في تعطل الأجهزة هي عوامل راجعة أساسا إلى الأجهزة ومدى درجة تعقدها وتركيبها. وعوامل ترجع كذلك إلى التقنيات التي تتبعها المؤسسة أثناء استخدامها لهذه الأجهزة. بصفة عامة ترجع أسباب توقف الأجهزة إلى :

أ.**العوامل الناجمة عن الجهاز** : قد تحدث عملية التعطل وتتوقف الأجهزة نتيجة لأسباب تعود إلى الآلة نفسها والطرق الرديئة التي تتبعها المؤسسة في إصلاحها. إذا كثيرا ما يكون لنوع الجهاز المستخدم تأثير على التعطلات ومدى تكرارها من حين لأخر.

ب.**العوامل الناجمة عن المستخدم** : قد تعود أسباب إرتفاع أو إنخفاض التعطلات إلى المستخدم، سواء أكان المستخدم الذي يقوم بتشغيل النظام أو القائم بالصيانة. فمستوى القدرات الفنية المتوفرة من ناحية تشغيل الجهاز وصيانته له تأثير كبير في الحفاظ على قدرة هذا الجهاز على العمل والاستمرار. فالتكوين الجيد لأفراد التشغيل والصيانة يضمن توفير الإمكانيات والقدرات التي تساعد على الإستعمال العقلاني لمختلف موارد النظام والمحافظة عليها، وضمان استغلالها لمدة أطول.

ج.**العوامل الناجمة عن إدارة المؤسسة** : في كثير من الحالات قد تكون الإدارة سبب في زيادة أو إنخفاض التعطلات ومستوى الحاجة إلى الإصلاحات. إن التفكير الإداري الذي ينظر إلى مصاريف الصيانة على أنها مصاريف غير مجدية، ويجب تقليلها قدر الإمكان يؤثر على عملية الصيانة.

1– اختيار موضع الجهاز : إن مدة حياة الجهاز يمكن أن تنخفض إذا كان الجهاز موضوع في مكان غير ملائم، فيجب تجنب وضع الجهاز في مكان قريب من الحرارة وأشعة الشمس لأن هذه الأخيرة تعمل على التسخين المفرط للعناصر الداخلية للجهاز. كذلك لا يجب أن يوضع الجهاز بالقرب من الحائط حتى يتسنى للهواء المندفع من المهواة من الدوران بسهولة. إذن فمدة حياة الجهاز تتوقف في بعض الأحيان على الاختيار الأمثل لموقعه.

2– الصيانة الداخلية للجهاز : تتلخص أنشطة الصيانة الداخلية للجهاز في نشاطين أساسيين :

النشاط الأول : يعبر عنه بالمقولة الآتية : " سوف نقوم بكل ما يلزم لتفادي حدوث التوقف " ويمثل الصيانة الوقائية (المستمرة).

النشاط الثاني : يعبر عنه بالمقولة الآتية : " لا تعمل أي شيء ما لم تشاهد دخان الحريق ظاهرا " ويتعلق بالصيانة الإصلاحية(الفجائية).

أ.**الصيانة الوقائية (المستمرة)** : يقصد بها منع حدوث الحاجة إلى الإصلاحات أو تخفيض حدوثها. أو بمعنى آخر فهي تلك العمليات التي تختص بتأخير حدوث التعطل لمختلف الأجهزة وتخفيض تكرار حدوثها.

وتعتمد الصيانة المستمرة أساسا على التنظيف الداخلي للجهاز. فمع مرور الزمن فإن كمية كبيرة من الغبار تتراكم داخل الجهاز. إن مهواة جهاز التغذية تمتص الهواء الخارجي و تفرزه عن طريق فتحات التهوية، دوران الهواء يسمح بتخفيض درجة الحرارة المنتجة من مختلف مكونات الجهاز، لكن كثيرا ما يكون هذا الهواء محملا بالغبار. كما أن جزءا من هذا الغبار يتوضع و يتراكم فوق الأجزاء الداخلية ومع مرور الزمن تسد فتحات التهوية مما يؤدي إلى انخفاض تدفق الهواء البارد، و هذا ما يجعل انخفاض درجة الحرارة داخل الجهاز صعبة. كما أن تراكم الغبار على العناصر الداخلية يؤدي إلى تكوين طبقة عازلة تجعل عملية تبريد هذه العناصر صعبة و مع مرور الزمن تصبح درجة الحرارة لهذه العناصر تميل إلى الارتفاع مما يؤدي إلى إنخفاض مدة حياتها، لذا يجب التنظيف الدوري للجهاز.

ب.**الصيانة الإصلاحية (الفجائية)** : يقصد بها تلك العمليات الخاصة بالكشف وإستدلال والإصلاحات التي تتم على الجهاز نتيجة توقفه عن العمل. فالهدف من هذه الصيانة هو التصليح عند حدوث التوقف. على عكس الصيانة الوقائية التي تتم طبقا لجدول زمني محدد حتى لو لم يكن هنالك توقف في الجهاز.

وعليه فهي قائمة أساسا على عملية التصليح نتيجة التعطل المفاجئ للجهاز، في هذه الحالة يستعمل دليل الجهاز للكشف عن العطل الطارئ، حيث يقدم هذا الدليل دراسات عامة و تفصيلية عن عوارض كل نوع من أنواع التعطل ومسبباتها وطريقة

علاجها في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة. والمشكل المطروح في هذا الصدد يتعلق باختيار سياسة الإصلاح التي تحقق لنا أحسن النتائج وبأقل التكاليف.

3– صيانة المكونات الخارجية للجهاز : لا تقوم صيانة الموارد المادية لنظام المعلومات على صيانة الجهاز المركزي فقط بل تتعداه إلى بعض مكوناته الأساسية سواء كانت هذه الصيانة مستمرة أو فجائية.

أ.صيانة لوحة المفاتيح : تتعرض هذه اللوحة للوسخ و الغبار هذه الأخيرة تؤدي بالضرورة إلى خلل وظيفي في اللوح. ولتجنب هذا الخلل يمكن القيام بما يلي : إذا كانت مدة الضمان قد انتهت فيمكن فتح اللوح وتنظيف الأزرار.

ب.صيانة الفأرة : تعتبر الفأرة عامل مساعد في الكتابة والذي يستعمل بكثرة، ونظرا لتصميمها فهي تتعرض بسهولة للأوساخ والغبار، ومنه تصبح ميكانيزمات الاندفاع تتآكل بمرور الزمن ويتم عندها الإتلاف التدريجي لزر التماس، وعليه فإن الترجمة الإلكترونية لحركات الفأرة تنقص لذا وجب تنظيفها حتى لا يفقد قابض الأسطوانة للضغط قوته مما يؤدي إلى الانتقال الصعب للمصوب على الشاشة.

ج.صيانة الطابعة : تحتاج هي الأخرى إلى التنظيف المستمر لحساسيتها الكبيرة للغبار، حيث يتم إمتزاج الغبار مع المزيت مما يؤدي إلى ارتفاع احتكاك القطع الثابتة و هذا يؤثر سلبا على المحرك.

4– صيانة حوامل المعلومات : إن الملاحظ على المعلومات والحماية التي حظيت بها بعد انفجار المعلومات بصفة خاصة هو تعدد مجالات استخدامها وتطور كيفيات تصنيعها والاحتفاظ بها وتوزيعها، وخلق حركية واتجاهات اجتماعية عامة وشاملة تساير التحول السريع لتكنولوجية المعلومات. لقد تعددت طرق حفظ المعلومات واسترجاعها مع تطور التكنولوجية وتقدم وسائلها.

لكل مؤسسة هدف معين تسعى إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تمارسها و تنتج عن هذه الممارسة اليومية كمية هائلة من البيانات و المعلومات يتم تبادلها عبر وثائق معينة. لهذا تعتبر الوثيقة الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تخزين وتوزيع المعلومة.

أ.تعريف الوثيقة : هي كل مدون يعطينا صورة أو جزء من صورة المجتمع البشري وكل ما يحيط به كونيا في زمان معين ومكان معين، أما الوثائق الإدارية فيقصد بها مجموعة الوثائق المتبادلة في المؤسسة أي بين مختلف المصالح والأقسام التابعة لنفس المؤسسة. إن وجود هذه الوسيلة في المؤسسة هو حفظ أثر مكتوب للوقائع والقضايا المعالجة.

ب.الأرشيف : هو مجموعة الوثائق الناتجة عن نشاطات المؤسسة خلال عمليات تبادل المعلومات والبيانات في مختلف الشؤون الإدارية –المالية – التقنية وإلى انتهى العمل اليومي منها. لكن يجب حفظها بطرق خاصة لغرض صيانتها وتسهيل الرجوع إليها عند الضرورة.

ج.مهام الأرشيف : يمكن تحديد مهام الأرشيف في :

- جمع الوثائق و حفظها (المكتوبة، المسموعة والمرئية).
- استهلاك الوثائق وفهرستها وجعلها سهلة المنال لمن يطلبها وإعدادها لتكون في خدمة الجميع في المؤسسة.
- إمداد الأجهزة الإدارية بالمعلومات التي تحتاج إليها.

تبدأ عملية صيانة الأرشيف بفرز الوثائق بناءا على أعمارها وأهميتها ليتم تدمير جزء منها لعدم أهميتها، أما الجزء المتبقي فيجب توفير له ظروف معينة من أجل صيانته.

د.صيانة الأرشيف : لحماية و حفظ الأرشيف فيجب توفر بعض الشروط الضرورية وهي :

- قاعة الأرشيف يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط وهي:

* القدرة على التخزين الكافية حتى لا يتعرض الأرشيف للتكديس.

* الشروط الأمنية العامة
* شروط الحفظ الملائمة من حيث الرطوبة والحرارة.
* الحماية من أشعة الشمس.
* الحماية من الحرائق.
* الحماية من السرقة.
* الحماية من الغبار، وذلك بالتنظيف المستمر لقاعة الأرشيف.

– المحافظة على المعلومات السرية
– وضع القواعد التي تضمن سلامة تداول المعلومات السرية.

تشمل المؤسسة بالإظافة إلى الحوامل الكلاسيكية المبنية أساسا على الوثائق على حوامل إلكترونية تعمل على تخزين المعلومات هذه الحوامل يتم صيانتها عن طريق عملية " فورمتاج " والتي تعمل على تنظيفها قبل كل استعمال وكذلك توفير شروط أمنية ووقائية لحفظها من التلف.

I.2.4– صيانة البرامج :إن صيانة نظام المعالجة مهم جدا خاصة إذا كنا نعرف ما يجري في هذا النظام. تقوم صيانة نظام المعالجة خاصة على صيانة البرامج (في خاصية نظام المعلومات الآلي). إن دورة حياة البرنامج معقدة من البداية إلى النهاية. فهي تبدأ بوجود حاجة، فبعد عملية التحليل يتم التصميم والبرمجة. يوضع بعدها هذا البرنامج للاختبار وحتى نرفع من مدة حياة هذا البرنامج فيجب صيانته.

إن صيانة البرامج لا تعني الصيانة التي يقوم بها الميكانيكي على الآلة وإنما تعني تصحيح الأخطاء، إجراء تعديلات، خلق التأقلم بين البرنامج والمحيط الذي يعمل فيه، والعمل على تحسينه.

1– أنواع صيانة البرامج : بالاعتماد على مفهوم صيانة البرامج الذي قدمناه فإن أنواع الصيانة تشمل على ما يلي:

أ– الصيانة التطويرية : تعني تحسين وتطوير البرامج للاستجابة لتغيرات محددة من طرف المؤسسة.

ب– **الصيانة التكييفية** : البرنامج لا يعمل بمعزل عن محيط النظام العام، لذا فالصيانة التكييفية تعني تغيير البرنامج لجعله يتأقلم مع تغيرات المحيط.

ج– **الصيانة التصحيحية** : قائمة على تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تظهر في تصميم البرنامج نتيجة الاختبار.

2– التنقيح : .بمجرد ما ننتهي من كتابة البرنامج و ترجمته يخيل إلينا أن العمل قد انتهى، لكن الأمر ليس بهذه البساطة لأن البرنامج قد يحتوي على أخطاء من الصعب التنبه إليها من أول تنفيذ للبرنامج، تدعى هذه الأخطاء بالعثرات Erros والتي تمنع البرنامج من تأدية مهمته على أكمل وجه. إذن ما هو السبيل المتبع للكشف عن الأخطاء من أجل وقاية البرامج من الأخطاء وجدت عدة أدوات منها التنقيح.

فبعد الإنتهاء من تصميم البرنامج تبدأ عملية تطويره كعملية مستمرة تبدأ من كتابة التعليمات إلى التنقيح. فالطرق الجديدة في تنقيح البرامج هي توقيف تنفيذه عند نقاط مختلفة ومراقبة تنفيذ البرنامج حتى تلك النقطة والتأكد في كل مرة من خلوه من الأخطاء و قيامه بمهمته على أكمل وجه. فإذا وجدنا خطأ ما فيجب تصحيحه وإعادة ترجمة البرنامج وإعادة الفحص من جديد.

I.3.4- صيانة الموارد المعلوماتية : تعتبر البيانات مورد أساسي لتشغيل النظام. فبناءا عليها تقوم عمليات المعالجة بإنتاج المعلومات التي تتمتع بقيمة في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسة. لذا فإن عملية حمايتها ووقايتها ضرورية. ترجع أسباب صيانة المعلومات إلى : الغش لمعلوماتي، القرصنة المعلوماتية، التجسس المعلوماتي وأخيرا الفيروسات.

1- الغش المعلوماتي : أصبح يمثل خطرا نتيجة الأفعال الإجرامية و لامسؤولة لبعض المحترفين والمستخدمين للنظم المعلوماتية والذين يستغلون المعالجة المعلوماتية بدون حق. إذن فالمشكل مطروحا من وجهة نظر الاستعمال اللاأخلاقي لتكنولوجية المعلومة، حيث أصبح الغش المعلوماتي يهدد أمن هذه النظم.

فالقانون الأمريكي لسنة 1986 يعرف الغش المعلوماتي على أنه "الدخول للحواسب المستعملة من طرف الحكومة الفدرالية :

- قصد الغش؛
- إلحاق خسارة معلوماتية تقدر بأكثر من 1000 دولار؛
- الوصول إلى بعض الملفات؛
- التجارة الغير الشرعية لكلمات العبور.

للحد من هذه المخالفات تسلط عقوبات صارمة تمتد من 1 إلى 5 سنوات بالنسبة للمخالفة الأولى و10 سنوات سجن للمخالفة الثانية و20 سنة لثلاثة مخالفات أو أكثر، كما تفرض غرامات يمكن أن تصل إلى 250000 دولار أو مرتين قيمة المعلومة المسروقة.

أما الجمعية الأمريكية للتسيير المعلوماتي فتعطي تعريفا أكثر دقة حيث يمثل الغش المعلوماتي بالنسبة لقوانين الجمعية هو كل :

- استعمال، دخول، تغيير، تدمير وإلغاء الغير مؤذون والغير المسموح به للوسائل، البرامج والموارد المعلوماتية.
- النشر الغير مسموح به للمعلومات.
- النسخ الغير مسموح به للبرامج.
- التحيل والمآمرة في استعمال الموارد المعلوماتية من أجل الحصول الغير شرعي على المعلومات .

2- القرصنة المعلوماتية : تقوم على قرصنة البرامج والنسخ الغير المسموح به لهذه البرامج. تمثل قرصنة البرامج الشكل المتقدم للسرقة المعلوماتية. فهي فعل غير شرعي لأن البرامج تقوم على خاصية الملكية المعنوية والتي تحمي حقوق التأليف نميز بين نوعين للأفراد الذين يقومون بالقرصنة المعلوماتية.

أ- هاركر: هو لص يعمل على الدخول الخفي أو السري للجهاز من أجل الحصول على المعلومات أوتدميرها.

ب- **كراكر** : هو شخص يعمل على فك رموز البرامج.

لذا يجب على المؤسسة الوقاية من هؤلاء الأشخاص وذلك بمراقبة بروتوكول نقل الملفات حيث يسمح هذا لأخير بالاتصال بأي حاسوب مرتبط بشبكة الانترنيت ونقل ملفاته دون الاضطرار إلى استخدام كلمة عبور خاصة.

3- سرقة أو تغيير المعطيات (الفيروسات) :هي القيام بتغييرات غير شرعية للمعطيات وأكبر عامل يهدد نظام المعلومات بهذا الشكل هو الفيروس.

فعلى المستوى التقني يعرف هذا الأخير على أنه برنامج رمزي والذي لا يستطيع العمل دون إدراجه في برنامج أخر.

تعمل هذه الفيروسات على :

- تدمير شبكة المعلومات باستعمال أقراص مغناطيسية مأخوذة من اجهزة مصابة بالفيروسات.
- إتلاف الأقراص الصلبة.

- إلغاء ملفات وإزالة المعطيات.

لتجنب هذه الفيروسات يمكن الاعتماد على عدم قبول ملفات خارجية وكذلك إستعمال المضادات المتطورة.

4- التجسس المعلوماتي : تمثل الاستعمال الاستحواذي للأجهزة وكذلك الاستعمال الغير المسموح به للأنظمة المعلوماتية، حيث نميز حالتين:

- التجسس من اجل إتلاف البرامج والمعطيات ويتم ذلك بالدخول الإلكتروني من اجل تحطيمها.
- الدخول بقوة للأنظمة المعلوماتية وقراءة دون سرقة أو تدمير لهذه الملفات.

أولا/ عملية صيانة البيانات : تعتمد صيانة البيانات على مراجعتها باستمرار وذلك عن طريق التحقق من المخرجات في ضوء المدخلات المستخدمة للتأكد من صحة عملية المعالجة. وكذلك عن طريق التحقق من المدخلات والمعالجة في الوقت ذاته. ويبقى ذلك إما باستخدام عينة من البيانات لاختبار المعالجة، أو باستخدام برامج معدة خصيصا بواسطة المستخدم لهذا الغرض، أو باستخدام برامج المراجعة الذاتية للجهاز.

ثانيا/ تقنيات صيانة البيانات: تعتمد صيانة البيانات على تقنيات تعمل على ضمان دقة وشرعية مخرجات نظام المعلومات وكذلك مواجهة الأخطار التي تتعرض لها البيانات. تشمل هذه التقنيات على:

- المراقبة : تعني المصادقة على المعطيات أو رفضها. وهي تعتمد أساسا على كلمة العبور ورموز أمنية وكذلك أقنعة الحجز كما يمكن للبرامج أن تشمل على مجموعة من التعليمات التي تساعد على إكتشاف المعطيات الغير صحيحة والغير شرعية وكذلك برمجة الجهاز للقيام بعملية الفحص لتدمير المعلومات المتشابهة.

- التحديث : تعني تحويل المعطيات من قاعدة المعلومات إلى معطيات ذات قيمة جديدة، ويتم ذلك بواسطة عمليتين وهما: الحساب كعملية تقوم بتكوين المعلومات. والبحث كعملية التي تعمل على إنتقاء المعطيات التي تتجاوب مع احتياجات المؤسسة.

- الوقاية : هي وضع إجراءات أمنية من أجل المحافظة عليها من كل ما يمكن أن تتعرض إليه من أخطار. وتتمثل هذه الأخيرة في :

- عملية الدخول على المعلومات السرية.
- إدخال معطيات خاصة.
- إتلاف و ضياع المعلومات.
- وجود فيروسات.

وتتم الوقاية من هذه الأخطار باستعمال ما يلي :

- وضع كلمة العبور للمعلومات السرية المخزنة في قاعدة المعطيات حتى لا يتسنى العبور إليها من طرف الجميع؛
- تصفية قاعدة المعطيات وحفظ المعلومات في ملفات الأرشيف على أسطوانات.

- الأمن من الضياع أو الإتلاف. فهنالك حوادث تقع بطرق غير متعمدة منها: عطل الأجهزة بسبب عطل كهربائي. وعليه وجب إستخراج عدة نسخ لقاعدة المعطيات والاحتفاظ بها في أماكن أمنية وكذلك تزويد الحاسوب بالأنديلير من أجل الحفاظ على المعلومات عند انقطاع التيار الكهربائي.

- الأمن ضد الفيروسات وذلك بتزويد الجهاز بمضاد الفيروسات وترجمتها لمسح القرص الصلب للجهاز من كل الفيروسات عند كل استعمال.

I.4.4- صيانة الموارد البشرية في نظام المعلومات : يعيش العالم اليوم ما يسمى "بثورة المعلومة" أو تكنولوجية المعلومة التي سمحت بتطوير قدرة : جمع، تخزين المعلومة وإيصالها إلى أبعد نقطة في العالم في وقت قصير بواسطة أدوات إلكترونية متطورة جدا. إن صيانة نظام المعلومات لا يعتمد فقط على مراقبته وتطويره بل يتعدى إلى العنصر البشري كعنصر أساسي في نظام المعلومات.

1- الأفراد المستعملين لنظام المعلومات : نظام المعلومات يمثل مجموعة من الأفراد والإجراءات والموارد المادية التي تقوم بجمع المعلومة، تحويلها وتوزيعها داخل المؤسسة. نميز بين مجموعتين من الأفراد المستعملة لنظام المعلومات :

أ. **المستعملين لنظام المعلومات** : يمثلون الأفراد الذين يستغلون مخرجات نظام المعلومات وهم :

- **المستعملين النهائيين** : كل فرد يستعمل نظام المعلومات أو المعلومات الصادرة عنه.
- **المستعملين المسيرين**: هو المسير أو القائد أو الإطار الذي يستعين بالنظام من أجل اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات.

ب. **المستعملين في نظام المعلومات** : هم الأشخاص اللذين يقومون بتسييره من أجل أن يؤدي وظائفه ويحقق أهداف المؤسسة:

1- **المختصين في الإعلام الآلي** : هم الأفراد اللذين يقومون بتطوير واستغلال نظم المعلومات.

2- **المحللين الوظفيين** : مهمتهم تصور نظام المعلومات.

3- **المبرمجين** : مهمتهم إعداد التصور.

4- **منفذو العمليات** : مهمتهم استغلال التصور.

المحللون يقومون بتصور نظام المعلومات بناءا على احتياجات المستعملين النهائيين والمسيرين للمعلومات. أما المبرمجين فيقومون بتحضير وإعداد وتكوين البرامج الآلية بناءا على طلبات المحللين. أما منفذو العمليات فيقومون باستغلال البرامج.

2- التكوين كعملية لصيانة الموارد البشرية: إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر على أهداف المؤسسة وتقادم المهارات التي تعلمها الفرد في وقت قصير من جهة أخرى تزيد من حاجة الفرد لتجديد مهارته واكتساب مهارات جديدة. لذا على المؤسسة أن تفكر في تطوير العنصر البشري المستعمل والمستفيد من نظام المعلومات قبل التفكير في تطويره، وذلك عن طريق دورات تكوينية من أجل تحسين المستوى.

يعتبر البعض التكوين وسيلة لتطوير قدرات الفرد أما البعض الأخر فيعتبره وسيلة في خدمة المؤسسة. حيث تحاول خلق التأقلم بين الإمكانيات والإحتياجات في وسائل الإنتاج. كان التكوين يعتمد على تكيف مهارات الأفراد مع التطورات التكنولوجية. أما اليوم فأذمج التكوين وأصبح متغيرة أساسية في استراتيجية المؤسسة، واصبح العالم اليوم يتكلم عن " ثورة الكفاءات ".

مما تقدم نلاحظ أنه من أجل صيانة نظام المعلومات يجب تكوين الأفراد المستعملة للنظام وفي النظام. وهنا نميز بين حالتين :

1- **الأفراد الجدد**:عند التوظيف على المؤسسة أن تحدد بدقة الخصائص المطلوبة لشغل المناصب المطلوبة من أجل تسيير نظام المعلومات.

2- **الأفراد القدماء** : الأفراد المستعملين وكذلك الأفراد اللذين يعملون من أجل تشغيله. فيجب العمل على تحسين المستوى وذلك من أجل تطوير المهارات الفنية والفكرية والإنسانية للفرد وذلك عن طريق دورات تكوينية.

- **المهارات الفنية** : تقوم على تأهيل الفرد من أجل رفع قدراته في استعمال التكنولوجية الحديثة خاصة أن هذه الأخيرة تعرف تغير وتطور سريعا في نظام المعلومات. يتم ذلك بواسطة تربصات تكوينيـــة دوريـــة للمؤسسات التي تستعمل التكنولوجية الجديدة مثلا.
- **المهارات الإنسانية** : وتقوم على تطوير مقدرة الفرد على التعامل مع الأشياء لتحقيق الأهداف.
- **المهرات الفكرية** : تضمن مقدرة الشخص على فهم التعقيدات في المؤسسة نتيجة التطور الذي عرفته البيئة ويتم ذلك بواسطة دورات داخل المؤسسة لشرح هذه التغيرات.

II– وضعية الاتصال ونظام المعلومات في مؤسسة الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها – بقالمة.

تقوم دراستنا الميدانية في البداية على إبراز عملية الاتصال في مؤسسة الدراجات والدراجات النارية واستخراج مظاهر الاتصال والوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في توزيع المعلومات. ومن ثم استخراج هيكلة نظام المعلومات والوثائق التي يتم تبادلها ما بين الأنظمة الجزئية.

II.1– تقديم المؤسسة : المؤسسة العمومية الاقتصادية "للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها مؤسسة ذات أسهم. كمـــا تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري. يعتبر نشاط المؤسسة صناعي حيث يقوم المركب بالانتاج المستمر في حين تتـــولى ثلاثة وحدات التجارية توزيعه عبر الوطن.

II.2 – الهيكل التنظيمي للمؤسسة : يقوم التنظيم في المؤسسة على تحديد الهيكلة والمهـــام المطلـــوب تأديتـــها وكـــذلك المواصفات المرتبطة بها. كما يعمل على تحديد الوسائل والعلاقات اللازمة لتأمين التنسيق من المهام والأفراد. تتميـــز هيكلـــة المؤسسة بأنها تنظيم هرمي. حيث نجد أن العلاقات رأسية تنازلية تربط الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة وعليه تنطلـــق السلطة رأسيا من الأعلى إلى القاعدة مباشرة.

لاحظنا خلال دراستنا أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتميز بسوء توزيع المهام. كما أنه يتعرض إلى التغير والتعديل باستمرار مما جعله يفقد خاصية الاستقرار. فحسب تصريحات المكلف بالإمانة العامة، فهو يتعرض إلى التعديل على الأقل كل مرة في السنة. ما عدا سنة 1998 أين عرف 3 تعديلات متتالية خلال نفس السنة. ترجع أسباب هذا التغير المستمر إلى سياسة التسريح التي إتنهجتها المؤسسة وهذا أثر سلبا على الأداء في المؤسسة يمكن اعتبار المؤسسة المدروسة بحكم هيكلها التنظيمي نظاما رئيســـيا مفتوحا لإنتاج المعلومات وشبكة رئيسية لتوزيعها وتدفقها إلى مختلف الأنظمة الجزئية. حيث أن مدخلات كل نظام معلومات وظيفي هي في الأصل مخرجات لنظام معلومات وظيفي أخر.

II.3– وضعية الاتصال في المؤسسة : إن الاتصال الذي يحدث في إطار مؤسسة عملية هادفة. حيث أنها تتم بين طرفين أو أكثر وذلك لتبادل المعلومات والآراء وللتأثير على والمواقف والاتجاهات. وعليه لا يمكن تصور أي مؤسسة بدون اتصال سواء أكان هذا الاتصال يتم في إطار رسمي أو غير رسمي.

إن القنوات الرسمية للاتصال في المؤسسة متمركزة في مديرية المراقبة والبرمجة على مستوى المديرية العامة وكذلك في مصـــالح البرمجة ومراقبة العمليات على مستوى الوحدات التجارية ومركب الإنتاج.

إن نظام الاتصال في المؤسسة مبني أساسا على المعلومة النازلة وهذا غير كافية وغير فعال ولا يستجيب لتطلعات المديرين ولا لإنشغالات الأفراد في المؤسسة. يمكن تفسير أسباب هذا الخلل رغم وجود تقنيات الاتصال إلى التغير المســـتمر في إطـــارات

المؤسسة. وإلى عدم استقرار أعضاء اللجان. كذلك وجود التنظيم الغير رسمي الذي يساهم بحدة في توزيع المعلومات الغير رسمية على مستوى المؤسسة.

بصفة عامة، فإن نظام الاتصال في مؤسسة الدراجات و الدراجات النارية غير فعال وغير كافي وذلك لتمركز المعلومات في جهات معينة. في حين رغبة المؤسسة في توزيع شبكة الاتصال وتحويل المعلومات موجودة. وعليه نظرا لضعف شبكة الاتصال وتأخر المعلومات في وصولها إلى مراكز اتخاذ القرارات.

II.4 – تدفق المعلومات في المؤسسة : بالاستناد إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يحدد مسارات تدفق المعلومات وكذلك هياكل ووسائل الإتصال الذي تعتمد عليها المؤسسة في توزيع المعلومات، توصلنا إلى أن نظام المعلومات في المؤسسة يتكون من مجموعة أنظمة جزئية تتفاعل فيما بينها. فالنظام الجزئي للبرمجة والتخطيط يعتبر بمثابة مركز حساب أين تصب فيه كل المعلومات والوثائق وذلك من اجل تحديد الأهداف ومراقبة تنفيذها.

II.5– تقييم نظام المعلومات في المؤسسة : بعد إختفاء مصلحة التنظيم والمعلوماتية من الهيكل التنظيمي للمؤسسة، أصبح نـام البرمجة والتخطيط بمثابة مركز حساب. غير أن التطبيق المركزي لعمليات الجمع والتحليل والتوزيع على مستوى هذا النظام أدى إلى ظهور عدة نقائص يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات اساسية :

1– النقائص التنظيمية: في إطار التحكم في نفقات المستخدمين عمدت المؤسسة إلى تشجيع الذهاب إلى التقاعد.ونتيجة تطبيق هذه السياسة لحضنا مايلي:

– عملية التقليص لا تخضع للمعايير العلمية ولا تأخذ بعين الإعتبار احتياجات المؤسسة وهذا أدى إلى سوء توزيع المهام و ارتفاع أعباء العمل وهذا أثر سلبا على مردودية ومصداقية نظام المعلومات في المؤسسة.

– عدم وجود طريقة موحدة لترتيب وحفظ الوثائق وهذا يخلق صعوبة للوصول إلى المعلومات المرغوب فيها خاصة إذا كانت طبيعة انتاج هذه المعلومات مشتركة ما بين المديريات الوظيفية.

– لا تخضع الوثائق إلى حماية كافية.

2– النقائص المعلوماتية: عند إطلاعنا على الوثائق الصادرة والواردة من وإلى مختلف المديريات الوظيفية والوحدات التنفيذية لا حضنا ما يلي :

– التأخر في انتقال المعلومات بسبب بعد المقر عن مصادر المعلومات خاصة الوحدات التجارية.
– ارتفاع نسبة الأخطاء بسبب تعدد المصادر.
– حشو في الوثائق حيث نجد في وثائق معلومات تؤدي نفس المعنى
– تدفق المعلومات يتم بصورة بطيئة
– التكرار في انتاج نفس المعلومات
– يقتصر استعمال الحاسوب في عملية الحجز(♦.1) وتخزين المعلومات

3– النقائص التقنية : تستخدم المؤسسة مجموعة من الوثائق غير أن استعمال القواعد التي تسمح بالحصول على الإحصائيات الدورية الخاصة بنشاط المؤسسة ضئيلة. وما يؤكد هذا، هو تراجع العلاقة بين المؤسسة والديوان الوطني للإحصائيات.

III – مدى صيانة نظام المعلومات في المؤسسة تحت الدراسة

سنحاول دراسة عملية الصيانة التي تقوم بها المؤسسة من أجل وقاية وضمان مصداقية نظام المعلومات في المؤسسة وذلك بالتعرف على الطرق التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل المحافظة على العناصر المادية والبشرية للنظام.

III.1– صيانة الجانب المادي في نظام المعلومات : تملك مؤسسة CYCMA نظام معلومات جزء منه آلي. هذا النظام يتطور ببطء نظرا للظروف التنظيمية والمالية التي تعيشها المؤسسة. إن طبيعة النظام الآلي للمعلومات حديث النشأة لذا فمشكل صيانته لا يطرح بحدة.

بالنسبة للمؤسسة صيانة نظام المعلومات تقوم أساسا على صيانة الجانب المادي فيه والمتمثل في أجهزة الحاسوب، وترجع المؤسسة هذه الظاهرة لسببين :

- ارتفاع تكلفة الصيانة: نظرا لإرتفاع تكاليف الصيانة فإن المؤسسة تفضل شراء حاسوب كلما إهتلكت قيمته المالية.
- حتى تساير المؤسسة التطورات السريعة التي تعرفها تكنولوجية المعلومة يستوجب عليها تغير أجهزتها كل 5 سنوات وعليه يصبح السببين مرتبطين مع بعظهما البعض.

تملك المؤسسة على مستوى المديرية 11 حاسوب، 6 منها اهتلكت قيمتها المالية لذا تم تعويضها في إطار المخطط السنوي لسنة 2000. يشمل الجانب المادي في نظام المعلومات على الحاسوب و مكوناته وكذلك حوامل المعلومات. وعليه كيف يتم صيانة الجانب المادي لنظام المعلومات في المؤسسة المدروسة ؟

رغم أنها تقوم على إجراءات بسيطة، فهي قادرة على تفادي التعطلات، إلا أن المؤسسة لا تقوم بها على مستوى كل المديريات الوظيفية، فحسب الأشخاص اللذين إتصلنا بهم في إطار هذا الموضوع يعتبرون نظافة الجهاز مثلا مشكل المنظفة وليس مشكلتهم.

III.1.1– موضع الأجهزة : بصفة عامة كل الأجهزة على مستوى المديريات موضوعة في أماكن ملائمة تسمح بالتهوية المستمرة كما يوجد على مستوى كل مكتب :

- مكيف يساعد في تخفيض درجة حرارة الجهاز.
- ستائر من النوع الخشن تعمل على حجب أشعة الشمس.

III.1.2– الصيانة الداخلية للجهاز: نظرا لنقص الأفراد المختصين في الإعلام الآلي على مستوى المؤسسة فإنه لا يتم إطلاقا فتح الجهاز وتنظيفه لذا فالصيانة المستمرة منعدمة. أما الصيانة الفجائية القائمة على تصليح الجهاز نتيجة التعطل المفاجئ فتقوم به المهندسة الوحيدة في الإعلام الآلي المتواجدة على مستوى المديرية. أما إذا كان المشكل يتجاوز قدرتها فإنه يتم الإتصال بالمورد في حالة عدم انقضاء مدة الضمان أو بالمكاتب المختصة في صيانة عتاد الإعلام الآلي في حالة العكس.

III.1.3– صيانة مكونات الحاسوب: تشمل الأجهزة المتواجدة على مستوى المديرية على كل المكونات الأساسية للحاسوب والمتمثلة في: الفأرة، لوحة المفاتيح، الطابعة. في حالة تعطل بعض هذه المكونات تلجأ المؤسسة إلى تغيرها كلية عوض القيام بتبديل القطع الفاسدة أو إصلاحها. وحسب المؤسسة يرجع سبب هذه السياسة إلى إرتفاع تكلفة الصيانة مقارنة بسعر شراء هذه المكونات.

III.1.4– صيانة حوامل المعلومات : يعتبر الحامل السند المادي الذي على إثره تحول، وتخزن المعلومة. المؤسسة تشمل على وسائل تقليدية كالوثائق والوسائل الإلكترونية كالأقراص والأسطوانات.

أولا/ صيـــانة الوثائق: تمثل الوثيقة الصورة المادية الرئيسية لنشاط المؤسسة في الماضي والتي تنجزها حاليا، و مشـــروعتها في المستقبل. لذا فهي بمثابة أوعية للمعلومات المكتوبة.

1– أنواع الوثائق المتواجدة على مستوى المؤسسة: نتيجة النشاط التي تقوم بها المؤسسة فإنه يتم تبادل البيانات، المعلومات مابين مختلف المديريات الوظيفية بواسطة الوثائق. وحسب مدة وجود هذه الوثائق نميز بين 3 أنواع من الوثائق وهي:

أ– الوثائق الحية : هي الوثائق التي تم إنتاجها خلال سنة النشاط أو خلال السنوات الثلاثة الماضية. تحمـــل هـــذه الوثـــائق معلومات حية يرجع إليها بإستمرار لبناء جداول القيادة و تحرير التقارير عند إجراء مقارنة بين سنة النشاط والسنوات السابقة، لهذا فإنه يتم حفظها على مستوى المكاتب داخل علب الأرشيف. توضع هذه الأخيرة في خزائن من جديد.

ب– الوثائق الوسيطة : هي الوثائق التي تم إنتاجها خلال دورات النشاط السابقة وتعود مدة وجودها إلى 5 سنوات. تحمل معلومات لا تحتاجها المؤسسة حاليا لكن يبقى الإطلاع عليها قائما من يوم لأخر. هذا النوع من الوثائق محفوظة في قاعـــات الأرشيف للمديريات الوظيفية.

ج– الوثائق التاريخية : كانت دهشتنا كبيرة عندما وجدنا وثائق تم إنتاجها من 10 سنوات وأصبحت غير ضرورية لتســـيير المصالح الإدارية و لم يتخذ قرار الإقصاء أو الحفظ في شأنها.

2– وضعية قاعات الأرشيف: توجد على مستوى كل مديرية قاعة للأرشيف مجهزة برفوف حديدية، لكنها لا تتوفر علـــى أدنى شروط لحفظ الوثائق. ترجع أسباب هذه الوضعية إلى:

– مساحة قاعة الأرشيف صغيرة لكن حرص المديريات على الإحتفاظ بكل المراسلات والمستندات والوثائق دون النظر إلى قيمتها، جعل هذه القاعة تعاني من التكديس.

– عدم وجود نوافذ مما يساعد على ارتفاع الرطوبة.

– سوء الحفظ، يعني وجود وثائق في ظروف غير ملائمة مما قد يؤدي إلى إتلاف هذه الوثائق وتمزيقها. كما يؤدي إلى خلق مناخ لتكوين الحشرات التي تعمل على إهلاك الوثائق. وما زاد في سوء الحفظ هو وجود الملفات المبعثـــرة والملفـــات علـــى الأرض، وهذا ما جعل الوثائق أكثر عرضة للمخاطر والعبث والضياع والإهمال. فحسب تصريحات مدير الماليـــة يمكـــن أن يستغرق البحث عن ملف ما يوم كامل.

– حرية الدخول والخروج إلى القاعة : وهذا ما يقلل من أمن الوثائق.

ثانيا/ صيانة الحوامل الإلكترونية: تستعمل المؤسســـة مـــن أجـــل توزيـــع المعلومـــات وتخزينـــها حوامـــل إلكترونيـــة كالأقراص،والأسطوانات. تقوم عملية الصيانة على تنظيفها قبل كل استعمال.

III.2– صيانة البرامج :

تقوم المؤسسة بصيانة برامجها وذلك عن طريق تطويرها لجعلها تتماشى مع احتياجات المؤسسة ولتستجيب للتغيرات التي تحدث في محيطها. لا تقوم المؤسسة بتصميم البرامج التي تحتاجها بل تعتمد إلى شراءها من السوق. وحتى تبقى هذه البرامج المتواجدة على مستوى المديريات فعالة بحيث تستجيب لمتطلبات المستعملين النهائيين فهي تخضع إلى صيانة كلما ظهـــرت الحاجـــة إلى ذلك.

1– الصيانة التطويرية : هيّ الصيانة التي تقوم بها المؤسسة لتطوير برامجها بسبب تغيرات أحدثتها المؤسسة نفسها.

2– الصيانة التكيفية : عند ظهور تغيرات كبيرة في محيط المؤسسة ومن أجل تكيف البرامج مع هذه التغيرات تلجأ المؤسسة إلى مورديها للقيام بهذه الصيانة

3– الصيانة التصحيحية : عندما تقوم المؤسسة بتطبيق برنامج فإنه يمكن أن تظهر أخطاء. لهذا فهي تبقى على إتصال مستمر بالمورد ليقوم بالتصحيح

III.2.1– إجراءات صيانة البرامج : في جميع الأحوال تكون صيانة البرامج داخلية إذا كان المشكل المطروح بسيط. أما إذا كانت التغيرات التي حدثت في محيط المؤسسة عميقة والأخطاء التي ظهرت كبيرة بحيث تستدعي إعادة النظر في تطويره وتصحيحه بصفة جذرية فإنه يتم الإتصال بالمورد أو بمكاتب الإعلام الآلي حسب الحالة.

III.2.2– صيانة المعلومات: حتى تضمن مؤسسة CYCMA مصداقية نظام المعلومات العامة في المؤسسة وحتى تتفادى ما حدث لها سنة 1999 أين دمرت قاعدة المعطيات الخاصة بالنشاط المالي خلال 3 سنوات سابقة بسبب شرارة كهربائية بسيطة فإنها عمدت إلى صيانة البيانات وذلك عن طريق حمايتها ومراقبتها باستمرار.

1– عملية حماية المعلومة في CYCMA : من اجل وقاية وحماية البيانات من التدمير، وتفادي دخول الأفراد الغير مسموح لهم إلى البرامج قامت المؤسسة بالإجراءات التالية:

- حماية دورية للمعطيات على اسطوانات ممغنطة ووضعها في أماكن آمنة لم تفصح عنها المؤسسة.
- حفظ وترتيب مخرجات النظام في خزائن حديدية.
- وضع كلمة عبور للبرامج على مستوى كل المديريات لتفادي دخول الأفراد
- وجود Onduleur لتشغيل الأجهزة وتفادي تدمير قاعدة المعطيات في حالة انقطاع التيار الكهربائي.

2– إجراءات لمراقبة المعلومات في المؤسسة: مصداقية نظام المعلومات تقوم على صحة وشرعية المعلومات المعالجة. ومن أجل ضمان شرعية هذه المعلومات تقوم المهندسة في الإعلام الآلي بمراقبة غير منتظمة للبيانات على مستوى كل المديريات الوظيفية. تتلخص المراقبة التي تقوم بها في:

- مراقبة وجود المعلومة(♦.1) : كل معلومة موجودة يجب إيجادها.
- مراقبة طبيعة المعلومة(♦.2): لتفادي الأخطاء التي يمكن أن تقع عند الحجز.
- مراقبة نوعية المعلومة: تقوم بتأكيد عملية الحجز أو التغيير أو الإلغاء.

III.3– صيانة العنصر البشرى في نظام المعلومات:

يتكون نظام المعلومات من مجموعة من العناصر المادية والبشرية التي تعمل من اجل إنتاج وتخزين وتوزيع المعلومات في المؤسسة، لذا فوجوده فيها ضروري وحتمي. وحتى يبقى هذا النظام يؤدي في وظائفه ولا يفقد مصداقيته وشرعية معلوماته، وجب الاهتمام والمحافظة على كل عناصره بما في ذلك العنصر البشري.

تقوم صيانة العنصر البشري في نظام المعلومات على ما يعرف بالتدريب أو التكوين أثناء الخدمة، إذ تعتبر إحدى الطرق المستخدمة في رفع قدرات وكفاءات الأفراد أثناء ممارستهم لأعمالهم.

إن عملية التدريب CYCMA مقتصرة على عمال التنفيذ في مركب الإنتاج، في حين تكوين الأفراد الإداريين من اجل النهوض بمستواهم فهي منعدمة. حيث لاحظنا أن المخططات السنوية السابقة لإدارة الأفراد لا تشمل

إطلاقا على برامج التكوين، في حين خلال السنة الجارية ونظرا لربط المؤسسة بشبكة الإنترنت فقد سطرت المديرية العامة برنامج يقوم أساسا على: التدريب في أماكن مختصة والتدريب في أماكن العمل.

III.1.4- التدريب في أماكن مختصة: يقتصر على المهندسة في الإعلام الآلي لكونها الوحيدة في الاختصاص على مستوى المديرية، حيث سيتم إرسالها إلى تربص في مركز الأبحاث ونظم المعلومات المتواجدة في ولاية عنابة من اجل التحكم والتعرف على طرق تشغيل هذه الشبكة العالمية وذلك خلال شهر جويلة 2001.

III.2.4- التدريب في أماكن العمل : نظرا لقلة تكلفة هذا النوع من التدريب فإن المؤسسة قامت خلال السنة الجارية بتكوين أفراد المؤسسة على كيفية إستعمال برنامج EXCEL . حيث أمتدت فترة التكوين من فيفري 2001 إل جويلة من نفس السنة، أي لمدة ستة أشهر تقريبا بمعدل أربعة ساعات في الأسبوع، أي ساعة في اليوم تقريبا. كما أسندت مهمة التكوين إلى مهندسة في الإعلام الآلي (على مستوى المديرية)، حيث قسم الأفراد إلى ثلاثة أفواج. ونظرا لعدد الأفراد في المؤسسة والبالغ 36 فرد، فإنه تم تكوين ثلاثة أفواج يشمل كل فوج على 05 أفراد. ونظرا لربط المؤسسة بشبكة الأنترنيت، فقد برمجت المؤسسة تكوين أخر هدفه تكوين الأفراد على طريقة إستعمال هذه الشبكة.
إن وجود العنصر البشري في نظام المعلومات حتمي حيث لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنه رغم التطورات الكبيرة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومة، لأن عملية الاختيار في القرارات تتوقف في الأخير على الإنسان.

الخلاصة

يمثل نظام المعلومات موردا كباقي الموارد في المؤسسة. فهو مجموعة منظمة من العناصر والمكونات تتفاعل وترتبط مع بعضها في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات. غير أن هذا النظام يمكن أن يتعرض إلى القصور بسرعة وتفقد مخرجاته مصداقيتها إذا لم يتم صيانتها. يقصد بصيانة نظام المعلومات العملية التي تسمح للنظام من التطور والتأقلم مع تغيرات المحيط ومع الأهداف الجديدة للمؤسسة إلى حين يصبح هذا النظام غير قادر على التأقلم، عندها يجب أن يترك المكان لنظام معلومات أخر. وما يبرر صيانة هذا النظام التكلفة المرتفعة عند تصميمه والتطور والتعقد الكبير في النظم الحالية وكذلك محاولة رفع فعالية وزيادة كفاءة نظام المعلومات داخل المؤسسة.

إن المؤسسة الجزائرية تواجه في السنوات الأخيرة متغيرات جديدة تضطرها إلى تطوير نظم المعلومات التي تتبعه. وأهم المتغيرات الإستقلالية والدخول إلى إقتصاد السوق. والتكيف مع الأوضاع الجديدة يفرض عليها توفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب وبالتكلفة المنخفظة.كما أن الوضعية المالية التي تعيشها المؤسسات تفرض عليها المحافظة على الموارد التي تملكها وصيانتها بإستمرار.

لاحظنا أن المؤسسة لا تعطي أهمية كبيرة لصيانة نظام المعلومات. كما أن صيانته في المؤسسة تقتصر فقط على الصيانة الفجائية للأجهزة المادية في النظام. كما أن تكوين العنصر البشري لا يقوم على خطة وبرنامج معين وعليه فإن صيانة نظام المعلومات في المؤسسة تتميز بـــ:

أ- صيانة الجانب المادي في النظام؛
ب- عملية الصيانة تقتصر على الصيانة الفجائية؛
ج- إفتقار المعومات والبيانات وحماية كمية؛
د- تعرض الحوامل الكلاسيكية للمعلومات إلى سوء الصيانة؛

ه- وجود مختصة واحدة في الإعلام الآلي على مستوى المؤسسة، ساهم في زيادة مشاكل صيانة نظام المعلومات؛

و- نقص التكوين والتدريب في مجال إستخدام الحاسوب.

يستنتج من تلك النتائج أنه لا يمكن الحديث عن صيانة نظام المعلومات في المؤسسة دون الإهتمام بصيانة كل عناصر النظـــام وكذلك دون توفير الأرضية المناسبة للقيام بعمليات الصيانة.

المراجع

- **أوكيل، صالح، بوتين ولعلالي** (1994) " إستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، تسييروإتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي " ديوان المطبوعات الجامعية.
- **توماس وهلين، دافيد، هنجر** (1990) " الإدارة الإستراتيجية " ترجمة محمود عبد الحميد، مرسي، زهير نعيم الصباع، معهد الإدارة العامة.
- **جيمز أوهكس، جونير** (1987) " نظم المعلومات الإدارية " ، دار اليازوري العلمية.
- **خليفة شعبان** (1994) " الإتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات "، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- **زاوية محمد حسن** (1999) " إدارة الموارد البشرية "، المكتبة الجامعية،
- **سعد غالب ياسين** (1998) " نظم المعلومات الإدارية "، دار اليازوري العلمية،
- **بطرس أنطوان**، مجلة العربي، العدد 430 (1994) ص27.
- **لاي سوبين**، المجلة العربية للمعلومات، مج 16، عدد 01 (1995) ص94.
- **أوكيل سعيد**، مجلة المعلومات العلمية والتقنية، الجزء الثامن، عدد 01 (1998) ص12.
- **بومعرافي بهجة**، مجلة المعلومات العلمية والتقنية، الجزء الثاني، عدد 02 (1992) ص105.
- **براقن محمود**، مجلة المعلومات العلمية والتقنية، الجزء التاسع، عدد 01 (1999) ص21.
- **حسن بهلول- محمد بلقاسم**، مجلة المجاهد الأسبوعية، عدد 1370(1986) ص30.

- **Castellani X** (1987) « Méthode générale d'analyse des applications informatique ». Editions Masson, Paris.
- **Chirouge Y** (1990) « Le marketing ». Tome 1, O.P.U, Alger.
- **Courbon J.C** (1993) « Système d'information : Structuration, Modélisation et Communication ». Inter-éditions, Paris.
- **Davis Gordon B** (1986) « Système d'information pour le management ». Edition Economica, Paris.
- **Lemoigne J.L** (1984) «La théorie du système général : théorie de la modélisation » Presses universitaires de France, deuxième édition.
- **Lesca H** (1989) « Information et adaptation de l'entreprise : mieux gérer l'information pour une entreprise plus performante ». Paris.
- **Monckly F** (1995) « La fonction , maintenance ». Masson, Paris.
- **O.C.D.E** (1989) « Technologie de l'information et les nouveaux domaines de croissance ». O.C.D.E, Paris.
- **Peretti J.M** (1990 » (Ressources Humaines ». Editions Wuibert,.
- **Priel Victor** (1976) « La maintenance » Technique, Paris.
- **Rigaud L** (1979) « La mise en place des systèmes d'information pour la direction et la gestion des organisations ». Editions Dunod, Paris.
- **Robert L et Noiseux G,R** (1983) « Maintenance du logiciel ». Editions Masson, Paris.
- **Ward K.S** (1967) « L'entretien de l'équipement de l'entreprise ». Editions Eyolles, Paris.
- **Chabani S** (1989) « Les aspects essentiels de l'économie de l'information en Algerie ». Mémoire de magister en sciences économiques, Université d'Alger.
- **Lalam L** (1998) « Les systèmes d'information et banque de données dans la nouvelle réalité économique ». Thèse de doctorat, Institut des sciences économiques, Université d'Alger.

إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

أ /سملالي يحضيه
جامعة ورقلة

مازالت التحولات السريعة و المتشابكة للمناخ الاقتصادي الجديد تفرض على المؤسسات الاقتصادية ضرورة تطبيق أنظمة تسيير فعالة، و اعتماد استراتيجيات ملائمة للتحديات التنافسية المتزايدة، و تعد إدارة الجودة الشاملة أحد أهم تلك الأنظمة التي يؤدي تطبيقها إلى امتلاك و تطوير ميزة تنافسية مستدامة ، ذلك أنّ الالتزام الاستراتيجي بمبادئ و مرتكزات إدارة الجودة الشاملة يساهم بالضرورة في تحسين فرصة المؤسسة الاقتصادية على التكيّف الإيجابي مع تحديات المناخ الاقتصادي الجديد .

نهدف ضمن هذه المداخلة إلى محاولة تحليل الدور الذي يمكن أن تساهم به إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية من خلال العناصر التالية :

1- أهمية امتلاك و تطوير الميزة التنافسية ،
2- إدارة الجودة الشاملة و الميزة التنافسية ،
3- مرتكزات إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية،
4- نحو إدارة استراتيجية للجودة الشاملة ،
5- استراتيجيات الجودة الشاملة .

أولا : أهمية امتلاك وتطوير الميزة التنافسية

1- أهمية الميزة التنافسية :

يمثّل امتلاك و تطوير الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للمناخ الاقتصادي الجديد . إذ ينظر للميزة التنافسية على أنّها " قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، مثل الجودة العالية " [1] ، و بالتالي فهي استثمار لمجموعة الأصول المالية و البشرية و التكنولوجية بهدف :

1- إنتاج قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم ،
2- التميّز عن المنافسين .

فلقد أكّده **PORTER** على أنّ الميزة التنافسية " تنشأ من القيمة التي باستطاعة المؤسسة أن تخلقها لعملائها ، إذ يمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض ،أو تقديم منافع متميّزة في المنتج مقارنة بالمنافسين " [2]

لذا يمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية :

1- ميزة التكلفة الأقل : التي تتحقّق كنتيجة لقدرة المؤسسة على إنتاج و تسويق منتجها بأقل تكلفة ممكنة

2- ميزة الجودة العالية :حيث تتفوّق المؤسسة على المنافسين بتقديم منتج متميّز و عالي الجودة و له قيمة كبيرة في نظر المستهلك .

2- مداخل تطوير الميزة التنافسية:

أدت التطوّرات التنافسية إلى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى رفع كفاءة و فعالية أدائها بهدف امتلاك الميزة تنافسية ، حيث برزت مداخل مازالت تساهم في تنميتها و المحافظة عليها من خلال التلبية الدائمة لحاجات العملاء أو تنمية قدرات المؤسسة التنافسية ، كذا تبني نظام إدارة الجودة الشاملة .

1- مدخل تلبية حاجات العملاء:

يتوقف نجاح المؤسسة في اختراق الأسواق في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية التلبية الدائمة لحاجات المستهلكين و إشباع رغباتهم . إنّ اشتداد المنافسة بسبب انفتاح الأسواق جعل هدف كسب ولاء المستهلكين و استمرارية ارتباطهم بالسلعة و منافعها هدفا استراتيجيا تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحقيقه ، الأمر الذي يستوجب دراسة و تحليل تلك الأذواق و الاحتياجات، و محاولة تصميم و إنتاج السلع القادرة على إشباعها بدرجة عالية وبالتالي يتطلب الأمر ما يلي [3]:

أ- تحقيق رضى المستهلكين :إن قدرة المؤسسة على امتلاك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين مرهون بتحقيق رضا المستهلك عن القيم و المنافع القادرة على تحقيق الإشباع العالي لحاجاته المتنوّعة و المتغيّرة ،

ب- سرعة الاستجابة في تلبية الحاجات من خلال العمل على تقديم السلع ذات الجودة في الوقت المناسب ،

ج- ضرورة تقديم المنتج ذو الأداء العالي المرتبط بالخصائص الأساسية و بالمفردات الإضافية،

د- تقديم سلع و خدمات عالية الجودة متميزة عن ما يقدّمه المنافسون ،

ه- تقديم المنتج بأسعار جذّابة و ملائمة لإمكانيات المستهلكين ،

و- توفير الخدمات الضرورية المرافقة للمنتج، كخدمات ما بعد البيع(النقل ، التشغيل و الصيانة).

2- مدخل تنمية القدرات التنافسية:

تعتبر القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي تنميتها إلى تطوير قدرة المؤسسة على تحقيق رضا العملاء و تلبية حاجاتهم كنتيجة لتقديم المنتج الأفضل و المتميّز دائما، و تتمثل تلك القدرات في [4]:

أ- المرونة : و هي قدرة المؤسسة على تنويع منتجاتها و تسويقها في الوقت المناسب الذي يكون المستهلك في حاجة إليها ، كما أنّ مرونة التعامل مع المتغيّرات التسويقية تساعد على تحسين سمعتها و صورتها لدى المستهلك و تعزّز ولائه لمنتجاتها.

ب-الإنتاجية: يؤدي الاستثمار و الاستغلال الأمثل للأصول المادية و المالية و التكنولوجية و البشرية ، إلى الرفع من الإنتاجية و تحقيق أفضل المخرجات و أجودها بأقل تكلفة ممكنة ، مما يؤثر إيجابيا على ميزة المؤسسة التنافسية .

ج–الـــــــزمــــــــــن: أدت التغيّرات التنافسية المتلاحقة إلى تغيير حيّز التنافس ليشمل عنصر الزمن و تقليصه لصالح المستهلك و المؤسسة في نفس الوقت.

إنّ أبعاد المنافسة عبر عنصر الزمن تظهر في :

1- اختصار زمن دورة حياة المنتج ،
2- تخفيض زمن دورة حياة التصنيع والعملية الإنتاجية ،
3- تخفيض زمن تحويل و تغيير العمليات، أي ضرورة إحداث المرونة في عملية التصنيع،
4- تخفيض زمن الدورة للعميل ، و هي الفترة الممتدة بين تقديم الطلب و تسليم المنتج،
5- الالتزام بجداول زمنية للتسليم الداخلي لعناصر الإنتاج حسب كل مرحلة من العملية الإنتاجية .

د- الجـــودة العـــاليـــــة بهدف البقاء في الأسواق و تنمية الموقف التنافسي يلزم المؤسسة الاقتصادية تبني نظام الجودة الشاملة الذي يضمن استمرارية الجودة العالية في السلعو الخدمات والوظائف و العمليات رغـــم تزايـــد الضـــغوط التنافسية و شدّتها .

ثانيا- إدارة الجـــودة الشـــاملة والميزة التنافسية

تعد إدارة الجودة الشاملة (**TOTAL QUALITY MANAGMENT**) من اكثر المفاهيم الفكريـــة و الأنظمة التسييرية التي استحوذت على اهتمام الباحثين و المهتمين بشكل خاص بتطوير الأداء و تحسين الجودة في المؤسسات الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية, بهدف امتلاك الميزة التنافسية و تنميتها في ظل تغيرات البيئة التنافسية خاصة على المستوى الدولي .

إنّ محاولة الإلمام بمفهوم إدارة الجودة الشاملة ودور مرتكزاتها في تنمية الميزة التنافسية تدعونا بالضرورة إلى التعرّف على مفهوم الجودة أوّلا، باعتبار أنّ تطوّرها من المفهوم التقليدي المرتبط بالمنتج إلى المفهوم الحديث الشامل أدّى إلى بروز ما يعرف في الفكر التسييري بإدارة الجودة الشاملة .

1- المفهـــــوم التقليدي للجــــــودة :

ارتبط مفهوم الجودة تقليديا بالسلعة المنتجة فحسب **JABLONSKI** تتمثل الجودة في " تلك الصفات المميّزة لمنتج أو خدمة ما ، و التي يقارن المستفيد بها قيمة تلك الصفات بالجودة"[5] فيما يرى **JURAN** أنّ الجودة هي " ملائمـــة الاستعمال ، أي أنّ السلع و الخدمات يجب أن تلبي احتياجات مستخدميها "[6] ، و بالتالي فإنّها تدل على فكرة التخلّص مـــن العيوب و الأخطاء في السلع المنتجة ، بينمـــا يعـــرف **COFI** الجـــودة " بأنهـــا تلبيـــة احتياجـــات العمـــلاء بأقـــل تكلفة ممكنة "[7].

ذلك أنّ الجودة تظهر في إجمالي الصفات و الخصائص التي تعمل على تلبية احتياجات العميل المحدّدة ، أي تلـــك الـــتي يحدّدها بشكل أو بآخر ، أو الشاملة المقدّرة من طرف المؤسسة ، لذا يمكننا القول أنّ الجودة تتمثل في قابلية السلعة أو الخدمة على تحقيق مستوى من الإشباع و الرضى للمستهلك في حدود إمكانيات المؤسسة .

و رغم صعوبة ضبط مضمون محدّد للجودة باعتبارها مفهوما نسبيّا ، إلاّ أنّه يمكن التأكيد على أنّ للجودة أبعاد يمكن التعرّف من خلالها على درجة جودة السلعة مقارنة بغيرها ، فقد تكون السلعة جيّدة في بعد ما و متوسطة أو ضعيفة في بعد آخر ، و تتمثل تلك الأبعاد في :

1- الأداء المرتبط بالخصائص الأساسية للمنتج ،
2- الخصائص و المفردات الثانوية للمنتج و تنوّعها ،
3- نسبة المطابقة بين المواصفات الفعلية المحقّقة في السلعة مع المعايير الموضوعة سابقا ،
4- العمر الاقتصادي للمنتج ،
5- الفترة الزمنية اللازمة لأداء المنتج دون فشل خلال عمره الاقتصادي ،
6- السرعة اللازمة لإعادة المنتج للخدمة بعد تعطله ،
7- الأفضلية الذاتية للمستهلك عن للمنتج ،
8- السمعة و الأداء السابق للمنتج .

2- النظرة الحديثة للجودة :

أدى الاهتمام المتزايد بتحسين الجودة إلى الانتقال من التركيز على السلعة و أهمية إنتاجها بمواصفات تلبي رغبات المستهلكين، إلى اعتبار الجودة ما هي إلا محصّلة للأداء الجيّد لمختلف وظائف المؤسسة (الإنتاجية ، المالية ، التسويقية) ، و نتيجة للاستغلال الأمثل لمواردها و أصولها المالية والبشرية و التكنولوجية .

فالنظرة الحديثة للجودة تشتمل على الأبعاد الاستراتيجية و التنظيمية ، التجارية ، المالية و البشرية ممّا أدى إلى بروز ما يعرف بالجودة الشاملة المرتبطة بجميع وظائف المؤسسة لا بالمنتج فقط ، و أن تسييرها يتّم من قبل جميع الأفراد لا المختصين بالجودة ، بالإضافة إلى أن مفهوم الزبون اصبح واسعا ليشمل الزبون الداخلي و الخارجي [8] .

إنّ الجودة الشاملة تمثّل التكيّف المستمر للمنتوجات أو الخدمات مع ما ينتظره الزبون أو العميل من خلال التحكّم في وظائف المؤسسة و أساليب العمل، حيث تتميّز ببعدين هما :

- البعد الاقتصادي المرتبط بتخفيض التكاليف للحصول على الجودة،
- البعد الاجتماعي المرتبط بتعبئته و تحفيز العاملين و إرضاء العملاء.

3- إدارة الجودة الشاملة مصدر الميزة التنافسية:

تعددت التعاريف المقدمة لإدارة الجودة الشاملة و تباينت في تحديد مضمونها حسب وجهت نظر الباحثين ، فحسب **JURAN** أنّ الجودة الشاملة " ليست برنامج بل نظام تسييري يستخدم و يطبّق أدوات تم تطويرها و تطبيقها بصورة فعّالة على المؤسسة مع إحداث تغيير في توجهات العاملين و مستويات التشغيل اليومية ، و لنجاح تطبيق هذا النظام يجب على جميع الأقسام الالتزام طويل الأجل بالجودة "[9].

بينما يعرفها **KALUZNY** بأنها " الطريقة النظامية في تخطيط و تنفيذ عملية التحسين المستمر في المؤسسة التي تركّز على إرضاء العميل و تلبية توقعاته و تحديد المشكلات و التعرّف عليها و زيادة الشعور بالانتماء لدى العاملين، و دعم فكرة

المشاركة في اتخاذ القرار من خلال تطبيق أدوات تحليلية و إحصائية لجمع البيانات عن مختلف نشاطات المؤسسة لتسهيل عملية الاتصال و اتخاذ القرار "[10] .

و يؤكّد هذا المضمون تعريف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي لتسيير الجودة الشاملة " فهي نظام تسيير استراتيجي متكامل يسعى لتحقيق رضا العميل بمشاركة جميع العاملين ، كما يقوم باستخدام مختلف الطرق الكمية لتحسين العملية التسييرية بشكل مستمر "[11] .

و يعرّف **CROSBY** إدارة الشاملة بأنها " المنهجية المنظمة لضمان النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقا ، فهي الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع و تجنب حدوث المشكلات، و ذلك من خلال التشجيع على السلوكيات الجيّدة ، و كذلك الاستخدام الأمثل لأساليب التحكّم"[12]. ذلك أنّ تحفيز و تشجيع السلوك التنظيمي الأمثل في الأداء بكفاءة و فاعلية يساعد على منع مختلف مشكلات الأداء في المؤسسة .

نستخلص من التعاريف المقدمة بان إدارة الجودة الشاملة هي نظام يستخدم بشكل أمثل مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة و العمليات التسييرية و الأدوات الإحصائية و الموارد المالية و البشرية بهدف تلبية احتياجات العميل الداخلي و الخارجي على حد سواء، فهي نظام تسييري يلتزم بتقديم قيمة للعملاء من خلال إيجاد بيئة يتم فيها تحسين و تطوير مستمر لمهارات الأفراد و لنظم العمل ، مع الالتزام بإرضاء العميل و دعم العمل الجماعي، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية و امتلاك ميزة تنافسية مستدامة .

4-أوجه الاختلاف بين الجودة و إدارة الجودة الشاملة :

و رغم ارتباط إدارة الجودة الشاملة كنظام تسييري حديث بالمفهوم التقليدي للجودة إلاّ أنّ هناك أوجه اختلاف بارزة بينهما من أهمها ما يلي :

1- فالجودة مرتبطة بالمنتج النهائي كمسؤولية العملية الإنتاجية فقط، في حين يوسع نظام إدارة الجودة الشاملة مفهوم الجودة ليشمل جودة الأداء في مختلف الأنشطة الوظيفية و الأنظمة التسييرية ، و أنّ جودة المخرجات مسؤولية تتحملها جميع وظائف و موارد المؤسسة على حد سواء .

2- يسعى نظام الجودة إلى حل المشكلات العارضة بالتعرّف على أسبابها مع اعتماد الأسلوب العقابي مع الأفراد المعنيين بها ، في المقابل نجد أن إدارة الجودة الشاملة ترتكز على التحسين المستمر للعمليات، رغم عدم وجود المشكلات مع استخدام أسلوب التشجيع، و تحميل تلك الأخطاء عند وقوعها للنظام لا للأفراد.

3- يرتكز نظام إدارة الجودة الشاملة على أهمية الولاء و الانتماء من قبل العاملين و الإدارة لاهداف المؤسسة ، بينما نجد أنّ نظام الجودة لا يولي هذا الأمر أية أهمية.

4- يمتاز نظام إدارة الجودة الشاملة بالاعتماد على التخطيط المسبق للجودة كأسلوب وقائي، إلاّ أنّ نظام الجودة يعتمد على ردود الأفعال مع استخدام أسلوب التفتيش .

5- يركّز نظام الجودة على تلبية احتياجات المستهلكين و توقعاتهم ، بينما يوسّع نظام إدارة الجودة الشاملة مفهوم العملاء إلى أفراد المؤسسة كعملاء داخليين، يؤدي تلبية احتياجاتهم الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مباشر إلى تلبيـــة احتياجـــات العملاء الخارجيين .

ثالثا : إدارة الجـــودة الشـــامـــلة ومرتكزات التنافسية

تركز إدارة الجودة الشاملة باعتبارها كنظام تسييري و إستراتيجية تنافسية ملائمة للمؤسسات الاقتصـــادية الهادفـــة إلى التكيّف الإيجابي مع المناخ الاقتصادي الجديد إلى امتلاك و تنمية ميزتها التنافسية من خلال :

1- التحســـيـــن المستـــمـــر :

تؤكّد فلسفة إدارة الجودة الشاملة على أهمية التحسين المستمر لمختلف الأنشطة الوظيفية و العمليـــات التســـييرية في المؤسسات، و يؤكّد هذا المبدأ فرضية أنّ الجودة النهائية ما هي إلاّ نتيجة لسلسة من الخطوات و النشاطات المترابطة[13] .

إنّ فكرة التحسين المستمّر تعتمـــد علـــى تـــدعيم البحـــث و التطـــوير و تشـــجيع الإبـــداع و تنميـــة المعرفـــة و المهارات لدى الكفاءات البشرية المتاحة بالمؤسسة ,كما يعد عنصرا أساسيا في تخفيض الانحرافات على جميع مســـتويات النشاط , ذلك أنّ التركيز على التحسين المستمر لأنظمة العمليات الإنتاجية و المالية و التسويقية و للموارد البشـــرية يحقـــق بالضرورة أعلى مستوى من الرضا للمستهلك كنتيجة لتقديم قيمة في المنتج النهائي ، لذا يتطلب الأمر إجـــراء الدراســـات المستمرة و تحليل النتائج للوصول إلى كفاءة عالية لأنظمة العمليات المختلفة من جهة، و تطوير جودة المخرجات من السلع و الخدمات من جهة أخرى .

2- التركيـــــز علـــى العـــميـــل :

كونه أحد أهم عناصر البيئة التنافسية المؤثرة على استراتيجية المؤسسة و سلوكها التسييري اصبح العميل أو المستهلك محل اهتمام متزايد من طرف المؤسسات الاقتصادية ، حيث أنّ الاحتفاظ بالموقف التنافسي و تطوير الميزة التنافسية مرهـــون بقدرة تلك المؤسسات على تقديم سلع و خدمات ذات جودة تلائم أذواق العملاء و تلبي احتياجاتهم المحدّدة أو الشاملة .

و من حيث تركيزها على تلبية احتياجات العميل تعرّف منظمة الجودة البريطانية إدارة الجودة الشاملة بأنهـــا " فلســـفة تسييرية تحقّق من خلالها المؤسسة كل من احتياجات المستهلك و أهدافها معا "[14] .

وهذا ما ذهب إليه **COLE** عندما عرّف (**TQM**) بأنّها " نظام تسييري يضع رضا العميل علـــى رأس قائمـــة أولويات المؤسسة بدلا من التركيز على الأرباح القصيرة المدى "[15]، إن تلبية احتياجات العميل في المدى القصير يضمن بقاء و نمو المؤسسة في البيئة التنافسية و يؤدي إلى تحقيق أرباح العالية نتيجة لنمو المبيعات في المدى الطويل .

كما يضع نظام إدارة الجودة الشاملة أهمية إشباع حاجات العملاء و كسب رضاهم بصفة دائمة هـــدفا اســـتراتيجيا تساهم في تحقيقه جميع الأقسام الوظيفية و الموارد المتاحة مادية كانت أم بشرية .

إنّ كسب ولاء العميل الخارجي يتوقف على درجة الانتماء و ولاء الأفراد داخل المؤسسة للأهــداف و السياســات المطبقة ، ممّا يدعو إلى ضرورة الاهتمام بهم، و ذلك بالعمل على تنمية قدراتهم و مهاراتهم و تلبية حاجاتهم المادية و المعنوية مع توفير بيئة ملائمة للأداء الفردي و الجماعي .

و يمكن للمؤسسة ضمن إدارة الجودة الشاملة التركيز على العميل من خلال :

1- التعرّف الدائم على احتياجاته الحالية و المتوقّعة اعتمادا على الدراسات التسويقية المرتبطة بالمستهلك,
2- ضرورة إنتاج سلع أو تقديم خدمات مناسبة لرغبات المستهلكين و احتياجاتهم المتنوّعة,
3- قياس مدى رضا المستهلكين عن جودة السلع و الخدمات المقدّمة.

3- التركيز على الموارد و الكفاءات البشرية

يعتبر العنصر البشري ممثلا في الموارد و الكفاءات البشرية أحد أهم العوامل المسؤولة عن امتلاك المؤسسة للميــزة التنافسية[16]، و نجاحها في اختراق الأسواق العالمية .

إنّ التركيز على هذا العنصر بتنميته و تحفيزه، و توفير بيئة العمل المؤثرة إيجابيا على روحه المعنوية يعد أحد أهم ركائز إدارة الجودة الشاملة ، و هذا بالنظر إلى أن تلك الموارد والكفاءات هي المسؤولة عن اتخاذ و تطبيق القرارات الاســتراتيجية والتنفيذية للجودة الشاملة، التي تهيّئ للمؤسسة فرص امتلاك الميزة التنافسية .وبالتالي فإن فقدان الكفاءات أو ضــعف أداء الموارد البشرية بسبب عدم فعالية طرق التسيير المعتمدة يعد سببا رئيسا في فشل استراتيجيات الجودة الشاملة .

وبالنظر إلى أن إدارة الجودة الشــاملة تهــدف إلى خلــق قيمــة للعمـــلاء تلــبي احتياجـــاتهم ، يـــرى **Porter** أن الموارد البشرية مسؤولة عن خلق القيمة،و أن تسييرها يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال تنمية الكفاءات و تحفيز المستخدمين وبالتالي تعتبر عاملا حاسما في تطوير الميزة التنافسية [17]

لقد أصبحت الموارد البشرية أساس التنافسية، مما يعطيها بعد استراتيجيا في قيادة و نجاعة المؤسسات، كما أن وظيفــة الموارد البشرية خرجت من إطارها التسييري إلى دورها الإستراتيجي، تحت تأثير سرعة وحجم التحولات التنافسية [18].

لقد بدأ الاعتماد على التكنولوجيا يتراجع لسرعة تغيّرها، إذ أصبح التنافس و التفوّق المرتكز عليها أمرا صعبا. ففي ظلّ عالم تتحرك فيه المعلومات ، و الموارد و التكنولوجيا بحرية عبر الشركات و الحدود ، أصبحت أصول المؤسسة قابلة للتبادل مع مثيلاتها في المؤسسات الأخرى بخلاف عنصر وحيد يملك قوّة الترجيح و المتمثّل في الكفاءات البشرية القادرة على خلــق القيمة المضافة من خلال ما تملكه من القدرات و مهارات مختلفة .

في ظل تحــوّلات البيئــة التنافســية أدركــت الشــركات العالميــة المعتمــدة لاســتراتيجيات الجــودة الشــاملة أنّ العامل الإنتاجي الوحيد الذي يمكن أن يوفّر لها الميزة التنافسية المتواصلة هم كفاءاتها البشرية، ذات المعرفة و المهارات العالية القادرة على الإبداع [19]، و منه زادت الأهمية الاستراتيجية لتلك الموارد و الكفاءات و التي تدفع للتحوّل من اقتصاد المعلومات إلى اقتصاد المعرفة و العقول الذكيّة.

لقد أصبحت العقول الذكية المتمثلة في إجمالي المعرفة و المهارات و القدرات التي تمتلكها الكفاءات البشــرية المؤهلــة للإبداع و التجديد و التحسين المستمر للجودة الشاملة هي المصدر الجديد للميزة التنافسية .

4- المشاركة الكاملة :

تعد مشاركة جميع الأفراد في العمل الجماعي من أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها ضمن استراتيجية الجودة الشاملة ، إذ تساعد على زيادة الولاء و الانتماء للمؤسسة و أهدافها .

و يعد العمل الجماعي أداة فعّالة لتشخيص المشكلات و إيجاد الحلول المثلى لها من خلال الاتصال المباشر بين الوظائف و الاحتكاك المستمر بين العاملين .

و من اجل زيادة فعالية ذلك الاتصال ، يتم التأكيد ضمن نظام الجودة إدارة الجودة الشاملة على أهمية اللامركزية و الاتصالات الفوقية ، بدلا من أسلوب المركزية و الاتصالات الرئيسية بهدف تدعيم العمل الجماعي بين العاملين داخل المؤسسة .

كما يهدف مبدأ المشاركة الكاملة إلى تعزيز موقع الموارد البشرية وتشجيعها على الأداء الفعال حيث يؤدي تدريب الأفراد على فلسفة إدارة الجودة الشاملة و تنمية روح العمل الجماعي في بقية مجالات التخصيص الضرورية لأداء الأعمال إلى الاستفادة من ملاحظات العاملين عن المشكلات المؤثرة سلبا على الجودة ، كذا مشاركتهم في إيجاد الحلول المناسبة من خلال تشجيع نظم الاقتراحات و تطبيقها .

و تؤدي الإدارة العليا للمؤسسة دورا مهمّا من خلال تشجيع العاملين على المشاركة الجماعية في التحسين المستمر للجودة ، و بالتالي تحقق ما يلي :

1- الاستفادة من الموارد و الكفاءات البشرية و توظيف قدراتها الإبداعية و مهاراتها العملية و دمجها في بوتقة العمل الجماعي بما يتيح للعاملين تحسين أدائهم من خلال صياغة و تصميم هياكل عمل جديدة و مرنة تساعد على حل المشكلات و تحسين إجراءات العمل .

2- إنّ إتاحة فرص المشاركة الكاملة للعاملين في دراسة مشكلات ضعف الجودة و التعرف على أسبابها و اقتراح الحلول المناسبة لها يسمح لإدارة المؤسسة بمتابعة و تقييم متغيّرات البيئة التنافسية و الاهتمام برسالة المؤسسة و استراتيجياتها بدل من التركيز على جوانب تستهلك جهدا و وقتا في تنفيذها و مراقبتها .

5- التعاون بدل المنافسة :

يركّز نظام إدارة الجودة الشاملة على أهمية التعاون بين مختلف وظائف المؤسسة بدل المنافسة فيما بينها ، فبالتعاون تتكامل تلك الوظائف و تتعرف على احتياجات بعضها من الموارد المالية و البشرية و الفنية المساعدة على دعم التحسين المستمر.

و لقد اشتهر اليابانيون باعتماد التعاون بدل المنافسة من خلال استخدام حلقات الجودة [20]، كما يمكن تنمية مبدأ التعاون بين المديرين و العاملين بالعمل على تقليل الفوارق في الأجور و المكافآت، و تشجيع العمل الجماعي كأداة فعّالة للتحسين المستمر ، إضافة إلى احترام أراء الآخرين و إعطائهم الثقة بعملهم و الاعتزاز به .

6- اتـخـاذ القـرار بناءا علـى الحـقـائـق :

تتميّز المؤسسات المطبقة لنظام إدارة الجودة الشاملة بأنّ قراراها الاستراتيجية أو الوظيفية و التشغيلية مبنيـة علـى الحقائق و المعلومات الصحيحة و الجديدة و الدقيقة، لا على التكهنات الفردية أو التوقعات المبنية على الآراء الشخصية .

إنّ نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة يتوقف على فاعلية نظام معلومات المؤسسة، و بصفة خاصة نظام المعلومـات التسويقي المسؤول عن حصول المؤسسة بصفة مستمرة على المعلومات الدقيقة عن متغيرات البيئة التنافسية مـن منافسـين و مستهلكين و موردين .

و من أجل الحصول على نتائج دقيقة ، كذا التعرف على درجة الانحراف عن الأداء المعياري يستخدم نظام إدارة الجودة الشاملة مجموعة من الأدوات العلمية و الإحصائية المساعدة ليس فقط على اتخـاذ القـرارات الروتينيـة بـل في وضـع الاستراتيجيات و مراقبتها .

تتمثل إدارة الجودة الشاملة في الالتزام بأداء الأنشطة و الأعمال بشكل صحيح على جميع مستويات المؤسسة بما يحقّق رضـا العميل الداخلي و الخارجي و امتلاك ميزة تنافسية أساسها الجودة العالية مقارنة بالمنافسين .

إنّ تميّز الأداء بشكل دائم يعد نتيجة لأداء تسييري فعّال يضع الجودة الشاملة هدفا استراتيجيا مع اختيار أنسب الاستراتيجيات و تنفيذها و مراقبتها بما يلائم عوامل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة .

7- الوقـايـة بـدل من التـفـتـيـش :

تنطلق فلسفة إدارة الجودة الشاملة من مبدأ أنّ الجودة عبارة عن ثمرة للعملية الوقائية لا التفتيشية ،لقد ركّزت نظريـات التسيير على عنصر المراقبة ممّا عزّز من عملية مراقبة الجودة أو تفتيش السلع عند تصنيعها أو الخدمة أثناء تقديمها .

إلاّ أنّ هذا الأسلوب التقليدي ساهم في استتراف الكثير من الطاقات البشرية و الموارد المالية بهدف الكشف عن عيوب أو أخطاء العملية الإنتاجية ، بينما نجد في حالة تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة انخفاض في التكاليف و زيادة في الإنتاجيـة بسبب اعتماد عنصر الوقاية في العملية الإنتاجية و مراقبة الانحرافات جميعها بما يساهم في مطابقة السلع المنتجة مع المواصفات المعيارية .

رابعا : نحو إدارة استراتيجية للجودة الشاملة

1- التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة :

يقصد بالتخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة " عملية وضع أهداف رئيسية للحصول على جودة طويلة الأجل، إضافة إلى القيام بخطوات رئيسية لتحقيق تلك الأهداف،مع وضع مؤشرات و مقاييس مستويات الأداء " [21].

و تتمثل مراحل وضع الخطة الاستراتيجية للجودة الشاملة في [22]:

1- تهيئة المرحلة : حيث تقوم إدارة المؤسسة بتهيئة بيئة العمل الداخلية من خلال نشر ثقافة الجودة و التأكيد على أهمّيتها الاستراتيجية ،
2- تطوير رسالة المؤسسة و تحديد أهدافها الاستراتيجية :و توضيحها لجميع الأفراد بهدف الحصول على الدعم المعنوي و المادي الجماعي الذي يعتبر أساس لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجودة ،
3- تحليل بيئة العمل الداخلية : لتحديد نقاط القوّة من أجل لاستثمارها و نقاط الضعف لمعالجتها ،
4- تحليل البيئة التنافسية : إذ يجب تحليل مختلف عواملها و التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية و تحديد مجالات الفرص الحالية و المستقبلية لاستثمارها ، كذا تحديد مجالات التهديد لمواجهتها ،
5- اختيار أحد استراتيجيات الجودة الشاملة الملائمة للظروف التنافسية .

2- الإطار التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة :

ضمن هذا الإطار يتم القيام بكافة الإجراءات التنظيمية و التنفيذية الضرورية لنجاح تطبيق استراتيجية الجودة الشاملة حيث يتم [23]:

1- تشكيل فرق عمل الجودة على جميع مستويات النشاط و التي تضم الأفراد ذوي القدرات و المهارات الملائمة للتحسين المستمر،
2- تشكيل مجلس الجودة من رؤساء تتوفر لديهم المعرفة و المهارة و الخبرة الكافية بسياسات و استراتيجيات الجودة الشاملة ،
3- تحديد مسؤولية كل وظيفة من وظائف المؤسسة و مجال تدخلها لنجاح استراتيجية الجودة الشاملة و تحقيق أهدافها الوظيفية ،
4- ضرورة توفير الوسائل المادية و الفنية و التكنولوجية المساعدة على التعرّف على المشكلات و معالجتها ، كذا التحسين المستمر لأداء مختلف العمليات و الأنظمة الوظيفية .

3- مراقبـــة الجـــودة الشـــامـلـــة :

ضمن هذه الخطوة يتم استخدام مختلف الأساليب و الأدوات الكمّية و الإحصائية و الفنّية للتأكّد من مـــدى تنفيـــذ استراتيجية الجودة الشاملة و تحقيق أهدافها ، حيث يرى **JURAN** أنّ الرقابة على الجودة هي عملية ضـــرورية لبلـــوغ الأهداف التي تحد من العيوب و تساعد على بحث المشاكل قبل حدوثها، حيث تتم من خلال الخطوات التالية [24]:

- تقييم الأداء الفعلي ،
- مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف الموضوعة ،
- معالجة الاختلالات باتخاذ الإجراءات التصحيحية .

4- طـــرق تحسيـــن الجـــودة الشـــامـلـــة :

1- تنمية وظيفة الجودة (**Quality Function Devloppement**) :

تعد تنمية وظيفة الجودة أحد برامج إدارة الجودة الشاملة التي يتم من خلالها ترجمة رغبات العملاء إلى سمات محدّدة يمكن وضع تصميم مناسب لها ، و قد عرّفها **JURAN** بأنها " الوظيفة التي تنظّم الجودة في مقابل الحصـــول علـــى كفـــاءة الاستعمال "[25].

إنّ أحد وسائل نشر و تنمية وظيفة الجودة ما يسمى ببيت الجودة (**House Quality**) فهو أسلوب يجمـــع بـــين احتياجات المستهلك و بين قدرات المؤسسة الداخلية حيث يقوم فريق عمل من الخبراء بتحويل تلـــك الاحتياجـــات إلى متطلبات فنّية لتصميم المنتج الملبي لها.

2- طـــريـــقـــة **KAIZEN** :

و هي طريقة تعني التحسين المستمر عند اليابانيين ، إذ وفقا لهذا المدخل يجب أن يتصف تطوير الأداء بما يلي [26]:

- تركيز التطوير و التحسين على العمليات وصولا إلى النتائج الأفضل ،
- التحسين المستمر للأداء في المجالات الإنتاجية ، التسويقية ...إلخ ،
- التحسين المستمر مسؤولية شاملة و مشتركة بين الإدارة و العاملين .

3- طـــريـــقـــة **BENCHMARKING** :

و هي طريقة ذات استخدام ياباني تعني التوسع التنافسي حيث تركز على إجراء مقارنة بين نشاط المؤسسة بغيرها من الشركات المنافسة من خلال علاقة (جودة / سعر) و لهذه الطريقة أنواع [27]:

- **BENCHMARKING** داخلي :أي المقارنة بين فروع نفس المؤسسة ،
- **BENCHMARKING** تنافسي:أي مقارنة المؤسسة بمنافسيها ،
- **BENCHMARKING** وظيفي:إلى مقارنة بين الوظائف بغض النظر عن القطاع المنتمية له.

إنّ طريقة **BENCHMARKING** تساعد على قيادة المؤسسة نحو التحسين و التطوير السريع للعمل من خلال :

- تحديد و قياس الفجوة بين أداء المؤسسة و منافسيها،
- الفهم و الإدراك لأسباب الأداء الحالي و كيفية تغييره،
- اختبار افضل الفرص الخارجية و التنبؤ بمستقبل المؤسسة بعد التغيير .

4- نظم الاقتراحات[28] :

يعتمد هذا النظام على المشاركة الفعّالة للأفراد في اتخاذ القرار حيث يقدّم كل منهم باقتراحاته للإدارة بشكل فردي حول طرق تحسين العمل و حل المشكلات التي يواجهها في بيئة عمله ، ثم يقود الإدارة بتبني الاقتراحات المناسبة بعد دراستها لذا يشترط وضع وسائل مناسبة لذلك مثل صناديق الاقتراحات .

خامسا: استراتيجيات الجودة الشاملة

تعدد الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة من خلالها تحقيق أهدافها الاستراتيجية ذات الصلة بالجودة ، و ضمن هذا التحليل يمكن الإشارة إلى :

1-استراتيجية التمييز :

يقصد باستراتيجية التمييز (**La Stratégie De Différentiation**) تلك الاستراتيجية التي تسعى بموجبها المؤسسة إلى التفرّد في تقديم منتج معيّن للزبائن على مستوى بعض الجوانب المهمّة لديهم مقابل سعر مرتفع ، و تتجلى تلك الجوانب في تشكيلات مختلفة للمنتج ، صفات خاصة بالمنتج تصميم مميّز ، سمعة جيّدة ، علامة رائدة أو خدمات متعدّدة و ممتازة "[29].و بالتالي تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تميّز في السوق أساسه الجودة العالية للمنتج .

إنّ نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية يتوقف على [30]:

1-عوامل داخلية منها :

أ- الاستخدام الأمثل للموارد و الكفاءات البشرية و تشجيعها على الإبداع و التطويركذا تنمية بيئة ملائمة للاستغلال الجيّد لقدراتها و مهاراتها ،

ب- دعم جهود البحث و التطوير لتحسين جودة المنتج و تنويع استخداماته و تطوير الخدمات المرتبطة به ،

ج- تطوير نظام المعلومات التسويقي بما يسمح بالتعرف المستمر على أذواق و احتياجات المستهلكين المتغيّرة ،

د- انتقاء المواد الأولية و الموارد التكنولوجية و الكفاءات البشرية الضرورية لإحداث تحسين مستمر في الجودة الشاملة ،

ه- تحسين الأداء الإنتاجي للتغلّب النهائي على العيوب و الأخطاء .

2-عــوامــل خــارجيــة منها :

ا- مدى إدراك العملاء لفرق القيمة بين منتج المؤسسة مقارنة بمنتجات المنافسين ،

ب- مدى تنوّع استخدامات المنتج و توافقها مع رغبات المستهلكين ،

ج- مدى قلّة المؤسسات المنافسة المنتهجة لنفس الاستراتيجية .

2-استراتيجية التأهيل و التوافق مع المواصفات القياسية العالمية :

أدّت تحولات المنافسة العالمية إلى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى تبني استراتيجية للجودة تؤدي إلى حصولها على شهادة **ISO 9000** [31] كدليل عالمي على فعالية نظامها التسييري المتطابق مع متطلبات الإدارة بالجودة الشاملة .

1- مستويات المواصفة ISO 9000 :

تعبر **ISO 9000** عن سلسلة المواصفات التي تختص بإدارة الجودة الشاملة في قطاع الصناعة و الخدمات و الـتي تنقسم على مجموعة مواصفات تختلف حسب درجة شمولية كل منها ، و أهم تلك المواصفات [32]:

- **ISO 9001** : التي تطبّق على المؤسسات التي تقوم بالإنتاج و الخدمة و التركيب و التصميم حيث تعد أكثر المواصفات شمولية .

- **ISO 9002**: التي تطبّق على المؤسسات التي تقوم بنفس الأنشطة السابق ذكرها في **ISO 9001** فيما عدا نشاط التصميم ، أي أنّ المؤسسات التي تطبّق عليها المواصفة **9002** لا تقوم بتصميم منتجاتها بنفسها .

- **ISO 9003**: تطبّق على المؤسسات التي تقوم بالأنشطة المتعلقة بمنظومة الجودة في مجال التفتيش و الاختبارات النهائية.

2-خطوات الحصول على شهادة ISO 9000 :

يعد الحصول على شهادة **ISO 9000** مؤشر على أن للمؤسسة نظام متكامل للجودة أساسه إرضاء العملاء (الداخليين و الخارجيين) عن طريق التحسين المستمر , و أنها ذات ميزة تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية .

إنّ استراتيجية التوافيق مع **ISO 9000** تتطلب اتباع الخطوات التالية [33]:

1-مرحلة التخطيط : حيث يتم ضمن هذه المرحلة:

- إقتناع الإدارة العليا بضرورة إنشاء نظام الجودة يتطابق مع مواصفات **ISO 9000** ،
- تحديد المواصفة المناسبة لطبيعة نشاط المؤسسة (**9001.9002.9003**) ،
- تحديد جهة الاعتماد المانحة للشهادة ،

- تعيين مسؤول يمثّل الإدارة لقيادة عملية تأهيل المؤسسة للحصول على شهادة الموافقة.

2 – مرحلة التطابـــق : يتم ضمنها :

- تقييم نظـــام الجـــودة القـــائم في المؤسســـة مـــع تمحـــيص وثـــائق الجـــودة بمـــا في ذلـــك دليـــل الجودة للتعرف على انحرافات الأداء،
- تحديد نقاط القوة و الضعف في نظام الجودة ،
- التطبيق الفعلي لمبادئ الجودة الشاملة لا يتفق مع مواصفات **ISO 9000** .

3–مرحلة التسجيل للحصول على الشهادة :

يتم في هذه المرحلة مراجعة نظام الجودة مع استكمال شروط التسجيل

- نوع الشهادة ،
- وضع الجدول الزمني لعملية المراجعة،
- التنسيق مع فريق المراجعة التابع لجهة التسجيل .

4–مرحلة المتـــابعـــة :

بعد منح شهادة **ISO 9000** تتم مراجعة نظام الجودة على فترات دورية (عادية كل **06** اشهر) للتأكـــد من فعالية تطبيق نظام الجودة ، كما أنّه بعد (**03**) سنوات من منح الشهادة يتم إجراء تقويم شامل لنظام الجودة الشاملة بالمؤسسة .

3–مـــزايـــا الحصـــول على شهادة ISO 9000 :

اتجهت الأسواق العالمية في ظل العولمة إلى اعتبار الحصول على شهادة **ISO 9000** يمثّل ميزة تنافسية خاصة حالة تعدّد المنافسين ، كما ازداد اتجاه تلك الأسواق إلى اقتصار التعامل مع الشركات المتحصلة على تلك الشهادة.
إنّ ارتباط الميزة التنافسية بالحصول على شهادة **ISO 9000** يعتمد على حقيقة هي أنّ المؤسسة المتحصلة على الشـــهادة تعد رائدة في مجال إدارة الجودة الشاملة ، و أن نظم الجودة فيها خاضعة للتحسين و التطوير بصـــفة مســـتمرة ، و عرضـــة للتفتيش من طرف الجهة المتاحة بصفة دورية .

كما لا يمكن للمؤسسة المحافظة على الشهادة و على كفاءة منظومتها التسييرية ما لم تستمر في تطويرها ، و بالتالي فإنّ التطوير المستمر يمثّل الميزة الأساسية الثابتة المترتبة على الحصول على شهادة التوافق .

و في ظل تحولات المناخ الاقتصادي الجديد يجب أن تدرك المؤسسات أنّ التعاملات المختلفة في الأســـواق العالميـــة لا تقتصر فقط على استيراد السلع أو تصديرها ، بل تشمل أشكال من التعاون كالشراكة الإنتاجية و التسويقية ، و الانـــدماج الكلي أو الجزئي و الذي أصبح مشروطا بحصول تلك المؤسسات على شهادة الإيزو كضمان لكفاءة نظامها التسييري .

و ترتبط أحد أهم مزايا التوافق (الحقيقي و الطويل الأجل) مع مواصفات الجودة العالمية من عائد التطوير ذاته ، إذ يعمـــل نظام الجودة على تخفيض تكاليف التشغيل بالمؤسسة و زيادة عائدها و أرباحها ، و تشير هنا المواصـــفة **ISO 9000** إلى ضرورة مراقبة تكلفة إنشاء نظام الجودة و الوفورات المترتبة على تنفيذ الأساليب المختلفة التي يقتضيها النظام [34]، و بالتـــالي تكتسب المؤسسة قوة ذاتية في النموّ بسبب التطوير المستمر و التطبيق الصحيح لمفاهيم الجودة الشاملة بما يؤدي في النهاية إلى نجاح المؤسسة و تحسين قدرة نموّها في سبيل امتلاك ميزة تنافسية مستدامة .

كما يمكن التأكيد على مزايا أساسية مرتبطة بنجاح استراتيجية التوافق مع المواصفات القياسية العالمية هي :

1- المساهمة في تحسين القدرات التنافسية للمؤسسة ،
2- زيادة مبيعات المؤسسة و بالتالي حصّتها السوقية ،
3- التطوير و التحسين المستمر لجودة المنتج ،
4- تقليص شكاوي العملاء و تنمية ثقتهم بالمنتج و المؤسسة ،
5- كسب رضاء العملاء و تنمية العلاقة معهم ،
6- الاستمرارية في تحقيق معايير الجودة العالمية بما يسهّل اختراق أسواق جديدة ،
7- تفعيل الرقابة الداخلية كنتيجة لتطوير أساليب المراجعة و التقييم الذاتي ،
8- رفع الروح المعنوية للأفراد العاملين و زيادة ولائهم و ثقته بالمؤسسة و استراتيجيات

الخـــاتـــمــــة :

نخلص في الأخير إلى التأكيد على أهمية و ضرورة تطبيق المؤسسات الاقتصادية لنظام إدارة الجودة الشاملة باعتباره مدخلا و مصدرا فعّالا لامتلاك الميزة التنافسية في ظل تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، ذلك أنّ الالتزام بمبادئ و مرتكـــزات إدارة الجودة الشاملة، كالتحسين المستمر و الالتزام بتقديم قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم ، و زيادة التركيز و الاهتمـــام بـــالموارد و الكفاءات البشرية القادرة على الإبداع و التطوير، و فتح مجال المشاركة الكاملة لهم و تعاونهم الجمـــاعي في التحســـين و التطوير للأنشطة و العمليات و أنظمة التسيير في المؤسسة ،يؤدي و بشكل مستمر إلى تطوير الميزة التنافسية المرتكـــزة علـــى الجودة الشاملة .و هذا ما أدركته المؤسسات و الشركات العالمية النشطة في الأسواق المحلية و العالمية من خـــلال ســـعيها إلى اعتماد استراتيجية التميّز في الجودة أو استراتيجية التأهيل و التوافق مع المواصفات القياسية العالمية .

قائمة الهـــوامش :

[1] نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1998 ، ص 80
[2] Porter. M , L'avantage concurrentiel, Dunod, Paris , 2000, p.08
[3] طلعت اسعد عبد الحميد ، التسويق الفعال ، الأساسيات و التطبيق ، مصر ، الدار المتحدة للإعلان ، 1999،ص188 .
[4] عبد الستار محمد العلي ، إدارة الإنتاج و العمليات ، مدخل كمّي ، الأردن ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 1999 ، ص 44 .
[5] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد ، إدارة الجودة الشاملة ، الرياض ، الكبيعان للنشر و التوزيع ، 1998 ، ص 72 .
[6] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد ، مرجع سابق ، ص 73 .
[7] مرجع سابق ص : 72 .
[8] علي رحال / إلهام يحياوي ، الجودة و السوق ، مجلة آفاق ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، العدد 05 ، مارس 2001 ،ص: 42
[9] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد ، مرجع سابق ،ص:74 .
[10] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد ، مرجع سابق ،ص:75
[11] خيضر كاظم حمود ، إدارة الجودة الشاملة ، دار المسيرة للتوزيع و الطباعة ، الأردن ، ط1، 2000،ص: 74
[12] عبد العزيز أبو نبعة ، إدارة الجودة الشاملة ، المفاهيم و التطبيقات ن مجلة الإداري ، العدد 74 ، سبتمبر 1998 ، ص: 70
[13] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد ، مرجع سابق ، ص:93
[14] خيضر كاظم حمود ، مرجع سابق ، ص:74
[15] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد ، مرجع سابق ، ص:71
[16] سيد مصطفى أحمد، إدارة الموارد البشرية: منظور القرن الحادي والعشرين، دار الكتب، القاهرة، السنة 2000، ص: 19.
[17] Porter. M , , op cit, p. 60.
[18] Armand. Dayan, Manuel de gestion, ELLIPSES/ AUF,Paris,1998, p .331.
[19] أشوك شاندا. شلبا كوبرا، ترجمة الخزامي عبد الحكم، إستراتيجية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، السنة 2002، ص10.
[20] توفيق محمد عبد المحسن ،تخطيط و مراقبة جودة المنتجات ، مدخل إدارة الجودة الشاملة ، مصر ، ط1، 1996، ص: 92
[21] موسى اللوزي ، التطوير التنظيمي ، أساسيات و مفاهيم حديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1، 1999، ص: 244 .
[22] موسى اللوزي ،مرجع سابق ، ص: 245 .
[23] توفيق محمد عبد المحسن ، مرجع سابق ، ص: 135 .
[24] خيضر كاظم حمود ، مرجع سابق ، ص: 95 .
[25] Yoji Akao, QFD Prendre En Compte Les Besoins du Client Dans La Conception du Produit , ED-AFNOR, Paris , 1993 ,p :5 .
[26] علي السلمي ، السياسات الإدارية في عصر المعلومات ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 1995 ص : 928
[27] علي السلمي ، تطوير أداء و تجديد المنظمات، دار قباء للطباعة و النشر ، السعودية ، 1998 ، ص : 92 .
[28] « www.fiet.ch.25/03/2001 » .
Fiet Fédération Internationale des Employés , Techniciens et Cadres , La Gestion Des Resources Humaines .
[29] Orsoni.J, Managment Stratégique , Paris , Librairie Vuibert , 1990 , p : 140 .
[30] نبيل مرسي خليل ،مرجع سابق بتصرف ، ص : 183 .
[31] (ISO) تمثل اختصار للمنظمة الدولية للمواصفات (International Organisation Of standardisation) و التي مقرها جنيف و تختص في توحيد المواصفات القياسية العالمية ، إذ نجد الاسم المختصر (ISO) الأكثر استعمالا و شيوعا بدلا من (IOS) ، و لقد استمد هذا الاختصار (ISO) من الكلمة اليونانية التي تعني تعادل و تستخدم كلمة إيزوس كجزء متقدم من الكلمة البريطانية التي تعني المساواة .
[32] نظمي نصر الله ، إيزو 9000 ، بداية الطريق إلى تطوير المنظومة الإدارية ، القاهرة ، دار العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة 1995 ، ص: 22
[33] عبد الرحمان ابن حمد الحميضي ، اتجاهات الإدارة العليا نحو تطبيق مواصفات الإيزو ، مجلة الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة الرياض المجلد 40 ، العدد 1 ، أفريل 2000 ، ص : 120.
[34] نظمي نصر الله ، مرجع سابق ، ص : 28 .

تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

د/كمال رزيق – جامعة سعد دحلب البليدة
أ/ مسدور فارس– جامعة سعد دحلب

مدخل:

تحاول الجزائر التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العلمية، من خلال مختلف الاجراءات التي قامت وتقوم بها للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، هذه الجهود غالبا ما توصف بعدم النجاعة والفعلية وهذا نتيجة التناقضات بين هذه الجهود والوقع الداخلي للاقتصاد الجزائري بشكل عام والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بشكل خاص.

هذه المؤسسة التي ما تزال تبحث عن تعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المعطيات المستقبلية الناجمة عن جهود الجزائر للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الاقتصادية بمختلف أشكالها.

من خلال مداخلتنا هذه سنحاول أن نبحث في مختلف المرتكزات التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية لتكون محصنة ضد المنافسة الأجنبية الشرسة .

وبغية ذلك فإننا سنبحث أولا وقبل كل شئ في ماهية التنافسية، وهذا من خلال عرض مختلف التعاريف التي تطرقت لهذا المصطلح وعرض مختلف أنواعها، ثم بعد ذلك سنتعرض للعناصر التي على أساسها يمكن أن نركز جهودنا لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة بشكل عام والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بشكل خاص.

ماذا نقصد بتنافسية المؤسسة ؟

التنافسية مفهوم لم يتفق على تعريف محدد له، فهناك من يرى أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية و مستويات المعيشة و النمو الاقتصادي، وفريق آخر يستعمل مفهوما ضيقا يرتكز على تنافسية السعر و التجارة.

و يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان: عن شركة، عن قطاع، أو عن دولة، فالعلاقة بين التنافسية على صعيد الثلاثة المشار إليها سابقا هي علاقة تكاملية، إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، غير أن وجود الشركة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع و مستمر لدخل الفرد يعد دليلا على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي.

فما هي مختلف أنواع التنافسية ؟

تنافسية الدولة :

وهذه تعرف على أنها تعكس قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفراده، ففي حين تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع و مستمر لدخل الفرد.

تنافسية القطاع :

هي قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية، و بالتالي تتميز تلك الدولة في هذه الصناعة و تقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

التنافسية لدى الشركة :

هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية، و تعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور و المعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي و المنافسة دوليا.

كما أنها تعرف أيضا: بأنها القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بالنوعية الجديدة، و السعر المناسب، و في الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى.

فالمشروع قليل الربحية هو مشروع غير تنافسي، والمشروع لا يكون تنافسيا عندما تكون تكلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منتجاته في السوق، أي إن قيمة الموارد التي يستعملها المشروع تزيد على قيمة السلع التي ينتجها أو الخدمات التي يقدمها، و هذا يعني أن موارد المشروع يساء تخصيصها، و إن ثروته تتضاءل أو تتبدد، فضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمشروع أن يكون قليل الربحية، لأن تكلفة إنتاجه المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيه، و قد يعود ذلك لإنتاجيته الأضعف أو أن عناصر الإنتاج لها تكلفة أكثر أو للسببين معا.

فتطوير و بناء القدرة التنافسية لأي شركة على المستوى العالمي أو المحلي يمكن النظر إليها باعتبارها هدفا، أو استثمارا، و استراتيجية، و تكتيكا في نفس الوقت، فوجودها يضمن للشركة البقاء و الاستمرار.

كما تعرف القدرة أو الميزة التنافسية للشركة ، على أنها عبارة عن قوة دافعة أو قيمة أساسية تتمتع بها الشركة و تؤثر على سلوك العملاء في إطار تعاملهم مع الشركة.

ونخلص من هذا العرض لأنواع التنافسية إلى أن تنافسية الدولة فتسعى لتحقيق معدل مرتفع و مستدام لدخل الفرد فيها، أما التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة،بينما التنافسية على صعيد الشركة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي.

لكن هناك مفهوم آخر تقدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) للتنافسية والذي تقرنه بالاقتصاد الوطني حيث ترى هذه المنظمة أن التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني يقصد بها الدرجة التي يمكن وفقها في شروط سوق حرة و عادلة إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لشعبها و توسع فيها على المدى الطويل؛

وهناك من يرى أنها تعكس قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العاليمة، فإن التنافسية العالمية للمنتج و العمليات ذات الصبغة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة و عالية الجودة، سرعة إيصال المنتج إلى السوق بسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم.

كما تعرف أيضا على أنها الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض.

وأنها الدرجة التي يصل إليها بلد ما بحيث يستطيع أن ينتج سلعا و خدمات تقابل ذوق الأسواق الدولية تحت ظروف الطلب و التغيير السريع للأسواق، بحيث تزيد من مداخيل مواطنيها؛ و بالتالي فالتنافسية تشير إلى أربعة عناصر هي : المرونة، الوقت، الجودة و الكفاءة.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك تداخل بين مصطلحين قد يبدو للوهلة الأولى أنهما متطابقين من حيث المعنى لكنهما في الحقيقة مختلفان تماما وبغية ضبط الأمور فإننا ندرج هنا الفرق بين مصطلح التنافس والتنافسية، إذا فما الفرق بينهما ؟

الفرق بين المصطلح التنافس والتنافسية:

كما أن هناك فرق بين مفهوم التنافس و مفهوم التنافسية، فالتنافسية تعرف على أنها قدرة البلد على تصريف بضاعته في الأسواق الدولية، أما المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج و التجارة في البلد المعني، وبالتالي الشروط التي تصف السوق المعنية، و التنافس و التنافسية هما العنصران الأساسيان لأي إطار تحليلي للإنتاج و التجارة الدولية.

وتشارك سياسات المزاحمة و سياسات رفع القدرة التنافسية في هدف موحد هو التوجه نحو الفعالية ، و أن الإجراءات المتخذة نحو أحدهما في أي من الميادين بلا شك تؤثر على تطور الآخر، فالإجراءات الهادفة إلى تقوية المزاحمة في الأسواق المحلية تزيد أيضا من التنافسية الدولية، و بالمقابل فإن الإجراءات الموجهة إلى رفع متانة التنافس الدولي للدولة سيكون لها تأثير على هيكل السوق المحلي و على شكل المزاحمة في السوق الداخلي.

كما أن القدرة التنافسية – حسب تعريف تقرير التنافسية العالمي – هي قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و أن الدول النامية تملك فرصة أكبر على تحقيق نمو أعلى لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الدول المتقدمة، ذلك أن هذه الأخيرة تكون قد وصلت إلى الطاقة القصوى في استخدام مواردها.

بعد أن عرضنا الفرق بين مصطلح التنافس والتنافسية، علينا أن نبحث في مختلف العناصر التي يمكن من خلالها للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تعزز قدراتها التنافسية ذلك أن هنالك من المفكرين والهيئات الدولية التي وضعت مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم القدرة التنافسية للمؤسسة ومحيطها ونقصد بالمحيط تنافسية الدولة والقطاع.

مرتكزات قياس وتعزيز القدرة التنافسية:

للاقتصاد الوطني : ويمكن أن نعتمد هنا التصنيف الذي قدمه **المنتدى الاقتصادي الدولي (دافوس)** والذي يحصرها في ثمانية معايير هي:

- الانفتاح والتحرر الاقتصادي على العالم دون أدنى قيود جمارك أو ضرائب .
- فاعلية وكفاءة الأسواق المالية، مثل سوق المال والبورصة والبنوك ، بما يعكس سلامة الاقتصاد الوطني.
- كفاءة و فاعلية الموازنة الحكومية و الجهاز الإداري للنهوض بوظائف جمع الضرائب و تنظيم الإنفاق الحكومية.
- استيعاب البنية الأساسية لرؤوس الأموال اللازمة لتفعيل نظم النقل و الاتصال و الطاقة بحيث تساهم في تحريك النمو الاقتصادي في المستقبل .
- مدى توافر القدرات التكنولوجية للدولة في مجال العلوم الأساسية و التطبيقية بما ينعكس على المهارات الفنية و التكنولوجية، و تطبيق الإدارة العلمية بما ينعكس على تواصل التنمية الاقتصادية.
- حساسية و مبادرات مؤسسات الدولة وتنظيمات الأعمال لخلق قيادات قطاع أعمال تستفيد من فرص التسويق الجديدة، و تعزز فرص النمو الاقتصادي .

- ظروف أسواق التشغيل للعمالة تعكس درجة التقييد في الإجراءات الحكومية التي تحد من مرونة سوق العمل (إجراءات التشغيل و الفصل من العمل، و نوعية مرونة العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي و السماح بالإضراب ...)

مدى تأثير قوى الضغط السياسية للمؤسسات السياسية و التشريعية و القضائية على متخذي القرارات لحماية العقود وحقوق الملكية، حيث أن العلاقة طردية بين توافر مؤسسات سياسية و قضائية مؤهلة وأمينة واحترام حقوق الملكية الخاصة وتحضير النمو الاقتصادي في ظل آليات السوق...).

ونجد الاقتصادي "بورتر " الذي قدم منهجية دعاها "الجوهرة الوطنية" لتطوير حزمة من التوصيات و إجراءات التنافسية التي يتوجب على الدول اتباعها في إطار دعمها للتنافسية في البلاد، و الفكرة الأساسية في هذه المنهجية تقوم على تحليل اقتصاد البلد قطاعا قطاعا من خلال:

- شروط العوامل.
- شروط الطلب.
- الصناعلت الداعمة و المتصلة.
- استراتيجة المنشأة و هيكلها و منافسيها.
- دور الحكومة.

ونخلص من خلال ما سبق إلى القول أن المرتكزات أو المؤشرات التي من خلالها أن نعزز القدرة التنافسية في أي بلد والتي نبتغي من خلالها تعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها تتلخص فيما يلي:

- مستوى الانفتاح الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتطور الأسواق المالية، ونوعية البنية التحتية، والمستوى التقني، ونوعية الإدارة في قطاع الأعمال، ومرونة سوق العمل، وأيضا نوعية المؤسسات القضائية و السياسية ...

وبالتالي نلاحظ أن هنالك مجموعة من المعايير التي يمكنها أن تعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ما لم تتوفر فإن المؤسسة الاقتصادية عامة والجزائرية خاصة لن تتمكن من أن تعزز قدراتها التنافسية تجاه المؤسسات الأجنبية ذات الطاقات الإنتاجية المتطورة والكفاءات التكنولوجية العالية، لكن القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني لا يمكن أن تتعزز إلا من خلال القدرة التنافسية للمشاريع الاقتصادية الوطنية والتي يقدم لها الاقتصادي أوستين نموذجه التالي:

للمشروع :

يقدم الاقتصادي أوستين (Austin) نموذجا لتحليل الصناعة و تنافسية المشروع في البلدان النامية من خلال القوى الخمس المؤثرة في تلك التنافسية و هي :

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق
- قوة المساومة و التفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع
- قوة المساومة و التفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع
- تهديد الإحلال (بدائل عن منتجات المشروع)

و هكذا فعلى مستوى المشروع فإن الربحية و تكلفة الصنع و الإنتاجية و الحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات على التنافسية.

و يمكن للدولة أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة في المشروعات من خلال :

- توفير استقرار الاقتصاد الوطني

- خلق مناخ تنافسي، و بخاصة إزالة العقبات التي تعترض التجارة الوطنية و الدولية.
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات
- تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج:

1. راس المال البشري (باعتبار الدولة المكون الأساسي له)
2. التمويل (التنظيم وحجم القروض)
3. الخدمات العمومية

كما تقاس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها :

- الربحية و معدلات نموها عبر فترة من الزمن
- استراتيجية الشركة و اتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجي، باعتبار أن الضغوط التنافسية بين الشركات لا تقتصر على المستوى المحلي فحسب بل تتعداه إلى المستوى العالمي أيضا، و إذا كانت درجة حدة هذه الضغوط تختلف باختلاف طبيعة النشاط ومدى اتساعه وتنوعه، بالإضافة إلى عوامل موقعية ...

كما وضع الاقتصادي " مايكل بورتر " صاحب الميزة التنافسية نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند إلى الأسس الجزئية Micro على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات لا بين الدول، فلقد صنف العوامل المحددة للميزة التنافسية على نشاط معين بأربع مجموعات تتمثل في :

- ظروف عوامل الإنتاج و مدى توفرها
- ظروف الطلب من حيث حجمه و أهميته و تأثيراته و أنماطه
- وضع الصناعات المرتبطة و المساندة لذلك النشاط و مدى وجودها
- الوضع الاستراتيجي و التنافسي للمؤسسة أو الشركة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية

و يمكن تحديد القدرة التنافسية لنشاط معين من خلال دراسة هذه العوامل وطبيعة العلاقة بينها، و بالتالي تحديد نقاط كل من الضعف والقوة ومقدرة هذا النشاط على المنافسة بقصد العمل على معالجة نقاط الضعف والتغلب عليها، والحفاظ على نقاط القوة و تعزيزها، ووصولا إلى تطوير القدرة التنافسية لذلك النشاط.

لفرع النشاط الاقتصادي :

إذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع على السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية المنافسة، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر يتم معه التبادل (أو يمكن أن يتم معه)، و يتضمن فرع النشاط التنافسي مشروعات تنافسية إقليميا و دوليا، و يكون المشروع تنافسيا إقليميا و دوليا عندما يحقق أرباحا منتظمة على سوق حرة.

كما تنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسط أو فوق المتوسط يتمكن أن يعد تنافسا.

و يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه متساوية لها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو أعلى منها، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي التكاليف الوحدية للمزاحمين الأجانب أو يقل عنه.

كما يستعمل الميزان التجاري و كذلك الحصة من السوق الدولية عادة لمؤشرات التنافسية على مستوى فرع النشاط، وهكذا فإنه في نطاق التبادل الحر يخسر فرع النشاط تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المشروعات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات

الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية آخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية.

و قد أنشأ " بورتر " مقياسا للتنافسية مستندا إلى الميزة النسبية الظاهرة، و يمكن أن يكون فرع النشاط متضمنا في آن واحد منتجات يمتلك البلد فيها ميزة نسبية و منتجات يعاني فيها عكس ذلك،إذ أن فرع النشاط الذي يمتلك البلد فيه الميزة النسبية الظاهرة، يمكن أن يكون أكثر أو أقل إنتاجية من الفروع المناظرة له في الخارج، أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطئا. و يتضمن مصدر الميزة النسبية تكاليف عوامل الإنتاج (من الموارد الطبيعية و البشرية) المدخل إلى الأسواق (ميزة جغرافية و تكلفة النقل)، الابتكار (يتعلق بثروات رأس المال البشري، أي وفرة في اليد العاملة المتخصصة و الخدمات المهنية)، وهكذا تكون الميزة النسبية لتلك الفروع من النشاط التي تستهلك الكثير من هذه العوامل الإنتاجية (رأس المال البشري) أو ذات المدخل المسير إلى الثقافة(القرب من الموردين الرئيسيين لها).

ماذا تحتاج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حتى تدعم قدراتها التنافسية ؟

يمكن أن نوجز مختلف هذه المرتكزات في التوصيات التالية وهذا أخذا بعين الاعتبار مختلف التحاليل النظرية أعلاه:

1/- نظام جبائي وشبه جبائي محفز وفعال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف المشاكل الجبائية للمؤسسة الجزائرية، واستشارتها في أخذ أي تدابير جبائية جديدة سواء كانت تدابير عمودية أم أفقية.

2/- تسهيلات مصرفية، وهذا للمؤسسات الاقتصادية التي يثبت قطعيا أنها يمكن أن ترقى بمستويات أدائها، مثل التمويل الذي يبتغى من خلاله اكتسابها للتكنولوجيات الجديدة في مجال تخصصها.

3/- الرفع من الكفاءات التسييرية، وهذا عن طريق اعتماد منهجية تسييرية تتوافق والمؤسسة الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعلية في الأداء، والتي تختلف في نمط تسييرها تماما عن المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية التي كانت سائدة في النظام المخطط.، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز التكوين في مجال المناجمنت الحديث الذي تفوق فيه الغرب إلى أبعد الحدود.

4/- التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج مؤسساتي أثبت نجاحه في العالم، والذي أصبح يعتبر البديل للمؤسسات الضخمة ذات التكاليف الباهضة والتركيبة المعقدة والفعالية الضعيفة والقدرة التنافسية المتناقصة.

5/- العمل على اكتساب تقنيات الإنتاج المتطورة المبنية على التكنولوجيات المتطورة، والعمل على تطوير هذه النماذج وعدم الاكتفاء باستيرادها واستغلالها على حالها.

6/- اعتماد التكوين المتخصص على كل المستويات، والذي يستجيب لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تشكو عادة من اللاتطابق بين حاجاتها الوظيفية والمعروض من الطاقات العاملة.

7/- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي تشبه نموذجنا الاقتصادي ومحاولة الاستفادة من نجاحاتها وإخفاقاتها.

8/-التوافق بين السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تبتغي الانفتاح السياسات الخاصة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

كل هذه التوصيات والميكانيزمات وغيرها مما هو مقترح يمكن بلا شك أن تعزز من القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الخاتمة:

لا يمكننا أن نتحدث عن تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دون أن نأخذ بعين الاعتبار المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارس فيه هذه المؤسسة نشاطها، وبالتالي فإن تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية يمكننا أن نطلق عليه تسمية " الثقافة الانفتاحية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية على المحيط الاقتصادي العالمي"، ونقصد بذلك أن هذا الأمر يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى تعزيز الفكر الانفتاحي لدى كل فرد من أفراد المجتمع، حتى إذا جئنا إلى التطبيق الميداني لميكانيزمات التعزيز ، وجنا محيطا متلائما ومتقبلا ومحسا بأهمية المشروع بشكل عام، وأن كل فرد في هذا المجتمع معني بالعملية، وهذا يدفعنا إلى لقول أن علينا أن نفتح عدة جبهات إذا أتينا إلى مشروع تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وهذه الجبهات هي:

- جبهة تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (على المستوى الكلي)
- جبهة تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الاقتصادية الوطنية
- جبهة تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (على المستوى الجزئي)

وكل هذه الجبهات تحتاج إلى التنسيق مع :

- تأهيل الجبهة الاجتماعية لتقبل وتبني الفكرة والإحساس بالمسؤولية الجماعية.

ودون هذه الميكانيزمات والآليات العامة لن يتأتى للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تعزز من قدراتها التنافسية حتى وإن استحضرنا أحسن وأنجح التجارب العالمية.

المراجع :

- محمد عدنان وديع، **"مؤشرات التنافسية و سياساتها في البلدان العربية"**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ورشة عمل عقدت في تونس 11،21 جوان 2000، 2001 .
- المعهد العربي للتخطيط، " **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية** "، تحرير و جمع د. محمد عدنان وديع، بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس 11،21 جوان 2000. الكويت: 2001.
- أحلام مرسي محمد السنطاوي، " **محددات القدرة التنافسية ومؤشراتها و واقع البلدان العربية و مستقبلها**"، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ورشة عمل عقدت في تونس 11،21 جوان 2000، 2001 .
- نسرين شهان، أ. عادل العلي، **مفهوم التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ورشة عمل عقدت في تونس 11،21 جوان 2000، 2001 .
- معهد الاقتصاد الكمي بتونس ، **"القدرة التنافسية الاقتصاد التونسي و محدداتها "**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ورشة عمل عقدت في تونس 11،21 جوان 2000، 2001 .
- عبد السلام أبو قحف، رنا أحمد عيتان، " **تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات و الشركات العربي في الأسواق العالمية " السيناريوهات البديلة المقترحة** "، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ورشة عمل عقدت في تونس 11،21 جوان 2000، 2001 .

L'exploitation agricole oasienne face aux changements de l'environnement économique : cas des exploitations céréalières et phoenicicoles de la zone de Hassi Ben Abdellah

BOUAMMAR Boualem
–Université de Ouargla

Résumé

L'élaboration d'une typologie des nouvelles exploitations oasiennes phoenicicoles et céréalières dans la zone de Hassi Ben Abdellah (Ouargla) nous a permis d'identifier six types d'exploitations, de saisir leur dynamique d'évolution et les stratégies élaborées par les agriculteurs.

Les changements de l'environnement économique des exploitations oasiennes se sont traduits par une hausse importante des prix des intrants. L'étude de l'évolution des taux de rentabilité économique et financière et des seuils de rentabilité minimum de ces exploitations depuis 1994 nous a permis d'affirmer que :

- La rentabilité économique et financière des nouvelles exploitations oasiennes, d'une manière générale, a été détériorée, particulièrement celle des exploitations céréalières.
- Les exploitations céréalières de grande taille ont été plus affectées que celle de moindre taille. En ce sens, on assiste à une reconversion plus marquée du système de production chez ce premier type
- Les exploitations phoenicicoles de type « familial » ont été elles aussi affectées par ces changements même si leur rentabilité reste importante. Par contre, les exploitations phoenicicoles de grande taille ont connu une amélioration sur le plan de la rentabilité économique et financière.

L'étude de la dynamique d'évolution de ces exploitations fait ressortir une tendance générale vers une extension des superficies par le palmier dattier et une tendance à la reconversion des systèmes de production céréaliers vers des systèmes polyculture.

Mots clés : nouvelle exploitation oasienne, rentabilité économique et financière, système de production, typologie.

Summary

The elaboration of new oasis' exploitations typology, phoenicicol and cereal farms, in Hassi Ben Abdellah zone (Ouargla) allowed us identify six types of exploitations, to understand their evolution process and the farmer's strategies.

The economic environnemental changes of these exploitations are explained by considerable increase in input prices. The study of the economic and financial profitability evolution and the minimum threshold return of the exploitations since 1994 confirmed that:

- The economical and the financial profitability of the exploitations have been deteriorated, especially the cereal one.
- The big cereal exploitations have been more affected than the small one. In that sense, the production system tends to be more converted into the first type of exploitations.
- The "family" phoenicicol exploitations have been affected also, by the changes, even if their profitability is not considerable. On the other hand, the big exploitations showed a distinct improvement in terms of economic and financial profitability.

The study of the exploitations evolution process brings out the fact that the exploitations tend, generally to the converted into palm system. Concerning the cereal system production, it is showed a conversion into mixed forming systems.

<u>Keys words</u>: New oasis' exploitations, economic and financial profitability, production system, typology.

I. Introduction:

Depuis le début des années quatre vingt et depuis la promulgation de la loi à l'accession à la propriété foncière, de nouvelles exploitations agricoles oasiennes ont été mises en place dans le cadre de la mise en valeur agricole dans les régions sahariennes.

La stratégie de développement des régions sahariennes, élaborées dans un contexte marqué par une politique interventionniste de l'Etat, est aujourd'hui remise en cause par le nouveau contexte économique caractérisé par une tendance à la libéralisation des prix. Cette politique conjuguée à une réduction de l'intervention des pouvoirs publics, a eu des incidences certaines sur les orientations de la production et sur la rentabilité économique et financière de ces exploitations.

Les nouvelles exploitations agricoles oasiennes ont connu une dynamique conditionnée par les contraintes propres à chaque type et par les changements de leur environnement économique.

Quel est l'impact de ces changements sur les nouvelles exploitations céréalières et phoenicicoles ? Quels sont leurs effets sur la rentabilité économique et financière de ces exploitations ? Quelles sont les perspectives d'évolution de ces nouvelles exploitations agricoles oasiennes dans ce nouveau contexte ?

II. Matériel et méthodes

Nous avons emprunté la méthode de DORE et SEBILLOTE (1983) pour établir une typologie fonctionnelle des systèmes de production à partir des stratégies socio-économiques. La caractérisation du fonctionnement des exploitations se fera sur la base des objectifs, des caractéristiques et des stratégies du système de production. Les exploitations représentant des types similaires seront regroupées et les différences à l'intérieur de chaque type seront relevées. Chaque groupe ainsi dégagé conviendra à un type de fonctionnement. L'étude de l'histoire de l'exploitation participe à la compréhension de son fonctionnement actuel.

Les règles du choix de l'échantillonnage suivront les principes suivants :

- On prendra plusieurs exploitations en fonction du nombre total d'enquêtes à effectuer et de leur effectif propre pour les deux critères (échantillonnage raisonné)
- Le choix s'effectue par tirage au hasard, cependant, on peut considérer que la variabilité à l'intérieur d'un type est importante à prendre en compte.

Tableau n°1 : Répartition de l'échantillon en fonction des systèmes de culture et de la taille des exploitations

Critère	total échantillon	échantillon à enquêter	Pourcentage
Exploitation céréalière <70 ha	10	6	60
Exploitation céréalière entre 70 et 100 ha	7	5	71
Exploitations céréalières supérieures à 100 ha	2	2	100
Exploitation phoenicicole ≤ 2ha	199	42	21
Exploitation phoenicicole comprise entre 2 et 4 ha	18	12	66
total exploitations	236	67	28

Les enquêtes se feront donc sur les différents périmètres de mise en valeur en intégrant la zone de Hassi Ben Abdellah dans la mesure où les palmeraies sont de création récente (au début des années soixante dix) et peuvent être considérées comme nouvelles exploitations oasiennes. Nous avons donc exclu de notre champ d'investigation les exploitations du

périmètre Khchem Errih (30 exploitations) et du périmètre Chabab II (75 exploitations) dans la mesure où dans ces périmètres, il n'y a que des exploitations de création très récente et donc les plantations sont encore non productives, ou bien de type maraîcher qui ne correspondent pas à notre objet d'étude, comme nous avons exclu de notre effectif les deux exploitations céréalières publiques car elles sont l'objet d'intervention de la part des pouvoirs publics et n'évoluent pas exactement dans le même environnement économique que les exploitations privées.

Ainsi, nous nous sommes proposés de considérer des rendements moyens constants pour isoler les effets des variables techniques des variables économiques. Nous estimerons pour notre calcul ces rendements, compte tenu des rendements enregistrés dans la zone en 1994, durant la période allant de l'année agricole 1993/1994 à l'année agricole 1997/1998 ; à 40 Kilogrammes de dattes par palmier et à 30 quintaux par hectare pour les céréales (nous retiendrons le blé dur pour les céréales qui est la principale spéculation).

L'échantillon sur lequel nous travaillerons pour réaliser les différents calculs qui vont suivre obéit à notre démarche comparative d'une part et d'autre part repose sur la typologie que nous avons élaborée.

Ainsi, dans les exploitations céréalières nous avons retenu trois exploitations de taille différentes (58 ha, 32 ha et 22 ha) pour voir si les exploitations de grande taille ont été moins touchées que celles de moindre taille. Ces choix retenus pour notre calcul représentent les trois types de tailles rencontrés.

Pour les exploitations phoenicicoles, le calcul des charges variables ou des charges de structure est fait à partir des moyennes observées pour chaque élément de calcul sur les exploitations où il nous a été possible d'avoir des éléments chiffrés. Nous avons pu distinguer les exploitations de petite taille (exploitation familiale avec une superficie inférieure ou égale à 02 hectares) où les charges sont moins importantes, des exploitations de plus grandes taille (superficie supérieure à 02 hectares).

Nous soulignons le fait que les subventions à l'électricité ne sera pas prise en compte dans notre calcul du fait qu'elles n'ont pas encore été touchées par les agriculteurs lors de notre enquête d'une part, et d'autre part elle sont réduites à 1 600 Dinars par hectare et par an (selon la Direction des services agricoles de la Wilaya de Ouargla) , ce qui paraît dérisoire au yeux des agriculteurs.

L'étude de l'évolution des seuils de rentabilité nous permettra de saisir les effets des augmentations des charges sur la rentabilité des cultures du palmier dattier et des céréales depuis 1994 et de faire ressortir les rendements minimum nécessaires pour que ces deux cultures soient rentables.

Nous procéderons dans un premier temps par une étude de l'évolution des seuils de rentabilité minimum et des taux de rentabilité économique et financière pour chaque catégorie (céréalière et phoenicicole) en distinguant les différents types et dans un deuxième temps à une analyse comparative de ces deux catégories. Pour le calcul du taux de rentabilité financière et du taux de rentabilité économique nous retiendrons la formule de PAUCHER (1993). Ces taux sont calculés de la manière suivante :

$$\text{Taux de rentabilité financière} = \frac{\text{résultat économique}}{\text{Capitaux propres}}$$

$$\text{Taux de rentabilité économique} = \frac{\text{résultat économique}}{\text{Capitaux engagés}}$$

III Résultas et discussions :

La première difficulté rencontrée réside dans l'explication de la dimension des impacts des changements socio-économiques sur l'évolution de l'exploitation dans la mesure où les facteurs explicatifs de cette évolution sont multiples (facteurs de l'environnement physique, maîtrise des techniques, etc.)

La seconde difficulté réside dans la crédibilité des informations récoltées auprès des agriculteurs. Sur cet aspect, rares sont les agriculteurs qui tiennent une comptabilité qui permet de retracer les « trajectoires » de chaque exploitation. Ceci est aggravé par la réticence de certains agriculteurs à nous fournir certaines informations particulièrement celles ayant trait à leurs revenus et à l'endettement.

III.1. Caractérisation des exploitations agricoles :

Nous avons essayé d'analyser les différents éléments constitutifs du système pour mettre en évidence les relations qui existent entre eux. Les variables utilisées sont donc analysées une par une et regroupées autour de l'identification de l'exploitant et de l'exploitation, la structure et le fonctionnement de l'exploitation. Chaque fiche d'enquête sera ensuite représentée par une fiche *résumé* qui nous permettra de regrouper les exploitations présentant le plus de similitudes.

Ainsi, nous avons pu identifier trois types d'exploitations céréalières : C1, C2, et C3 ainsi que trois types d'exploitations phoenicicoles P1, P2 et P3, différenciés par la taille, les systèmes de culture et d'autres variables caractérisant chaque type (voir typologie en annexes). Elle nous a permis aussi d'identifier les contraintes communes rencontrées qui se résument à l'augmentation des prix des intrants selon les agriculteurs et à l'éloignement des exploitations par rapport au lieu de résidence.

Dans un deuxième lieu, elle a permis de distinguer des contraintes propres à chaque type. Chez les exploitations céréalières, il s'agit de l'envahissement des parcelles par les mauvaises herbes, de la non disponibilité et de la mauvaise qualité des engrais et des pesticides et du manque de maîtrise technique et de l'éloignement du lieu de résidence par rapport à l'exploitation. Chez les exploitations phoenicicoles il s'agit surtout d'un problème de gestion et d'insuffisance d'eau.

Par ailleurs nous avons pu relever une orientation générale de la majorité des exploitations vers une extension des superficies par les plantations du palmier dattier, une stagnation, voire une régression des superficies céréalières, et une introduction des cultures fourragères et maraîchères (sous palmier) qui sont liées à l'extension des superficies phoenicicoles.

Ces évolutions sont les résultats de stratégies élaborées par les agriculteurs en réaction aux relations qu'ils entretiennent avec l'environnement économique, physique et écologique, des ressources dont ils disposent, des contraintes internes et externes à l'exploitation et des objectifs qu'ils se sont assignés. Ces stratégies mises en œuvre et propres à chaque groupe sont ainsi guidées par des objectifs :

- d'appropriation foncière
- d'extension des superficies par une diversification de la production pour limiter les risques de diminution des revenus chez les exploitations céréalières
- d'intensification de la production pour les exploitations phoenicicoles
- d'optimisation de l'utilisation des ressources en eau et de diminution des charges
- de diminution des charges

Annexes : Typologie des exploitations

TYPE	CARACTERISTIQUES	CONTRAINTES	STRATEGIES
C1	- superficie mise en valeur >30 ha - céréales + élevage + fourrages - dispose de bâtiments et d'un tracteur - Superficie phoenicicole < 5 ha	- mauvaises herbes (sur céréales) - cherté des intrants - résidence hors exploitation - manque de moyens financiers - endettement	- appropriation foncière - valorisation optimale des produits agricoles par l'élevage - extension, diversification de la production pour diminuer les risques
C2	- superficie mise en valeur ≥ 30 ha - superficie phoenicicole ≥ 5 ha - pratique de cultures maraîchères + céréales - Pratique une autre activité	- mauvaises herbes (sur céréales) - cherté des intrants - résidence hors exploitation - manque de maîtrise technique	- appropriation foncière (objectif long terme) - diminution des risques des céréales - diversification de la production - extension
C3	- superficie agricole mise en valeur entre 10 et 30 ha - monoculture (céréales sous pivot) - superficie mise en valeur inférieure à 50% de la superficie attribuée	- cherté des intrants - résidence hors exploitation - manque de moyens financiers	- intensification - activité secondaire - objectif à moyen terme - non recours au crédit bancaire
P1	- superficie mise en valeur > 2 ha - toute la superficie est cultivée en palmier - cultures à trois étages - utilisation de main d'œuvre permanente	- charges d'électricité élevées - éloignement de l'exploitation - insuffisance de l'eau - approvisionnement mal organisé	- diversification des cultures - optimisation de l'utilisation de l'eau
P2	- superficie mise en valeur < 2 ha - toute la superficie est cultivée en palmier dattier - pratique du maraîchage sous palmier	- éloignement par rapport au marché et au lieu de résidence - superficie faible - impossibilité d'extension - gestion désorganisée et insuffisance de l'eau - charges d'électricité élevées	- intensification - diversification - maximisation des produits - utilisation de MOT et /ou MF
P3	- superficie mise en valeur < 2 ha - Cultures fourragères sous palmier - activité secondaire	- charges d'électricité élevées - superficie faible - gestion désorganisée et insuffisance d'eau	- éviter les risques de l'insuffisance de l'eau - limiter les charges - revenu agricole complément de revenu

III.2. Dynamique d'évolution des nouvelles exploitations agricoles :

La réalisation de périmètres de mise en valeur constitués d'exploitations phoenicicoles, généralement de petite taille, avait pour principal objectif une extension du patrimoine phoenicicole et une création d'emploi et de revenus pour la population locale. Cette option a eu relativement plus de réussite dans la mesure où les superficies attribuées sont pratiquement toutes mises en valeur. En outre, on assiste à des transactions foncières dans ce type d'exploitations, ce qui suppose que l'on assisterait à un remodelage du foncier dans cette région et à l'émergence d'exploitations de plus grande taille.

Les « fiches résumés » des fiches d'enquête nous ont permis de suivre l'évolution des différents types d'exploitation en retraçant la situation antérieure, ou celle qui prévalait en 1993/1994 et en la comparant avec la situation des exploitations en 1998.

La première observation remarquée est que la tendance générale des exploitations est orientée vers une extension des superficies phoenicicoles. En effet, 21 exploitations de notre échantillon enquêté ont connu cette extension particulièrement chez les exploitations céréalières (9 sur 13). Nous soulignerons en outre le fait que les autres exploitations qui n'ont pas connu cette extension se trouvent dans l'incapacité de le faire, faute de disponibilités foncières. Ceci est observé chez les petites exploitations phoenicicoles où toutes les terres sont déjà plantées en palmier (rappelons que 42 exploitations de notre échantillon ont une superficie de moins de 2 hectares).

L'extension des superficies cultivées dans les exploitations céréalières se fait au profit du palmier dattier et des cultures maraîchères. L'envahissement des sols par les mauvaises herbes constitue une contrainte non encore surmontée par les agriculteurs qui continuent toujours à cultiver les céréales (plutôt des fourrages). Par ailleurs, une régression des superficies céréalières est observée chez deux agriculteurs. L'extension des superficies cultivées en céréales ne peut se faire qu'avec l'acquisition de nouveaux pivots dont les prix ont considérablement augmenté, ce qui décourage les agriculteurs, en plus de nombreuses autres contraintes observées, à procéder à une extension par les céréales. Une évolution vers une exploitation oasienne à trois étages (cultures arboricoles, arbustives et herbacées) est observée sur dix neuf exploitations par l'introduction d'arbres fruitiers ; principalement le grenadier qui est une espèce rustique bien adaptée aux conditions climatiques et édaphiques de la région.

Devant une situation de rentabilité financière importante, Les phoeniciculteurs ont développé des stratégies offensives se traduisant par :

- Une extensification des superficies mises en valeur
- Une intensification de la production par la pratique de cultures maraîchères et fourragères sous - palmier

Face à une insécurité due à un endettement excessif, à l'augmentation des prix des intrants et à une crainte de perte des terres attribuées certains agriculteurs céréaliers, particulièrement ceux disposant d'une taille importante des superficies) développent des stratégies défensives se traduisant par :

- Une diversification de la production pour diminuer les risques
- Une réorientation des systèmes de cultures (abandon de la céréaliculture)
- Une diminution des charges qui se traduit parfois par une baisse d'utilisation d'intrants
- Une intensification de la production par la pratique de cultures maraîchères et fourragères sous palmier.

L'orientation générale des nouvelles exploitations agricoles vers la création ou l'extension des palmeraies est un indice qui nous permet d'avancer l'hypothèse d'une meilleure

rentabilité financière de ce type de cultures. Pour les exploitations céréalières, outre cette hypothèse explicative des changements d'orientation de la production, les nombreuses contraintes techniques rencontrées par les agriculteurs conditionnent aussi l'orientation des capacités d'extension vers le palmier dattier dont la conduite paraît plus maîtrisable sur le plan technique.

III.3. Evolution de la rentabilité économique et financière des nouvelles exploitations céréalières et phoenicicoles

L'étude de l'évolution des seuils minimums de rentabilité fait ressortir que pour atteindre le seuil minimum de rentabilité, il faudrait augmenter les rendements de 2,77 kg/pied pour les petites exploitations phoenicicoles et environ 8 quintaux par hectare pour les grandes exploitations céréalières et 5,5 quintaux par hectare pour les petites exploitations céréalières pour atteindre le seuil minimum de rentabilité. Autrement dit il n'y a que les exploitations phoenicicoles de grande taille qui n'ont pas été affectées par l'évolution des prix.

Tableau n°2 : Evolution des taux de rentabilité économique et financière des exploitations agricoles.

Exploitation	Taux de rentabilité économique *Re*			Taux de rentabilité financière *Rf*		
	Re en 1994	*Re* en 1998	écart	*Rf* en 1994	*Rf* en 1998	Écart
Exploitation Céréalière A	13,56	- 13,78	**-27,57**	17,29	-15,22	**-32,51**
Exploitation céréalière B	21,57	1,13	**-20,54**	28	1,27	**-26,73**
Exploitation céréalière C	17,02	-0,61	**-17,63**	21,53	-0,68	**-22,21**
Exploitation phoenicicole Familiale P2 et P3	77	103	**+ 26**	87	111	**+26**
Exploitation Phoenicicole P1	283	226	**- 55**	371	256	**-115**

Les taux de rentabilité financière des exploitations ont diminué et sont devenus même parfois négatifs en tenant compte uniquement des effets des changements de l'environnement économique, c'est à dire en supposant (comme nous l'avons fait pour notre calcul) les rendements constants.

Pour les exploitations phoenicicoles, les taux de rentabilité financière en 1994 étaient beaucoup plus importants que ceux des exploitations céréalières et sont encore plus importants en 1998 même si pour les exploitations de type familial ces taux ont connu une baisse.

Conclusion

L'étude de la dynamique d'évolution des nouvelles exploitations oasiennes fait ressortir une tendance générale d'extension des superficies phoenicicoles et une stagnation, voire une régression des superficies céréalières chez les exploitations céréalières.

La rentabilité économique et financière de ces exploitations, d'une manière générale, s'est détériorée particulièrement celle des exploitations céréalières.

Les exploitations céréalières de grande taille ont été plus affectées que celles de moindre taille. En ce sens, on assiste à une reconversion plus marquée du système de production chez ce premier type.

Les exploitations phoenicicoles de type « familial » ont été elles aussi affectées par ces changements même si leur rentabilité reste importante. Par contre, les exploitations phoenicicoles de grande taille ont connu une amélioration sur le plan de la rentabilité économique et financière.

Les subventions octroyées par l'Etat (engrais, énergie, herbicides) pourraient améliorer sensiblement la rentabilité financière des exploitations céréalières et maintenir ainsi la pratique de la céréaliculture sous- pivot pour un certain temps. Mais, cette politique ne pourrait avoir d'impacts réels sur la rentabilité économique que si elle se traduit par une augmentation de la productivité et par une meilleure maîtrise des techniques de production. A long terme, si les rendements médiocres des céréales persistent et en l'absence de crise « chronique » sur le marché de la datte, nous pouvons supposer que le système de production phoenicicole se généralisera dans la région.

Références bibliographiques :

CAPILLON A. MANICHON H. 1991 **Guide d'étude de l'exploitation agricole à l'usage des agronomes.** INA, Paris Grignon.

DORE T. - SEBILLOTE M. 1987 **Manuel didactique pour la construction de typologies fondées sur l'analyse du fonctionnement et de l'histoire des exploitations agricoles**. Rapport d'étude, INA Paris Grignon, Chaire d'Agronomie, Décembre 1987.

PAUCHER P. 1993 **De la performance financière de l'entreprise**, OPU, Alger,

DUFUMIER M. cité par ICRA**. Recherche agricole orientée vers le développement**. Waginingin, 1994, p 53.

GROUPE DE TRAVAIL ET DE COOPERATION FRANÇAISE. **Les interventions en milieu rural : Principes et approches méthodologiques.** Ministère de la coopération du développement, Paris, avril 1989, 198p.

PERROT C. – PIERRET P.- LANDAIS E**.** 1995 **L'analyse des trajectoires des exploitations agricoles, une méthode pour actualiser les modèles typologiques et étudier l'évolution de l'agriculture locale**. In Economie rurale N° 228, juillet août 1995. pp 35-47